تاريخ الفكر الاقتصادي



د. محمد عمر أبو عيده
د. عبد الحميد محمد شعبان

الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات

تاريخ الفكر الإقتصادي

د. محمد عمر أبو عيده   د. عبد الحميد محمد شعبان

2009

• اسم الكتاب :	تاريخ الفكر الإقتصادى
• تأليف :	د. محمد عمر أبو عيده د. عبد الحميد محمد شعبان
• الناشر:	الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة
• تاريخ الطبعة :	2008/12
• رقم الإيداع :	2008/23887
• الترقيم الدولي I.S.B.N.	978-977-477-001-2
• الحقوق :	جميع حقوق النشر محفوظة للناشر
• العنوان :	ص.ب: 203 مكتب بريد هليوبوليس – مصر الجديدة 11757 القاهرة - جمهورية مصر العربية
• البريد الإلكتروني :	info@uarab.net u_arab@yahoo.com
• الموقع الإلكتروني :	www.uarab.net
• موبايل:	002 – 010 – 1763677 002 – 010 – 3401184

مقدمة المقرر

مرحبا بك عزيزي الدارس إلى مقرر "تاريخ الفكر الاقتصادي" (4221).

يتألف هذا المقرر من إحدى عشرة وحدة دراسية تتناول الموضوعات الرئيسية الآتية:

أصل علم الاقتصاد، وأهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، ومساهمات أفلاطون وأرسطو، ونشأة الرأسمالية في العصور الوسطى، الهيكل العام والنشاط الاقتصادي في الإسلام والاختلافات الجوهرية بين الفكر الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي. مفهوم الرأسمالية التجارية، العوامل التي شكلت المركنتيلية ومبادئها والخطوط العريضة للنظريات الميركنتيلية والمركنتيلية الجديدة وتقويم المركنتيلية، مفهوم الفكر الاقتصادي الطبيعي، المدرسة الطبيعية والعوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين، المذهب الطبيعي والسياسات والتطبيقات العملية للمذهب الطبيعي، وتقويم الفكر الطبيعي والانتقادات التي وجهت للطبيعيين، المدرسة الكلاسيكية ونظريات كل من آدم سميث، ريكاردو، مالتس وجون ميل، وتقييم المدرسة الكلاسيكية، النظام الماركسي، خصائص ومميزات الماركسية، والأفكار الاقتصادية العامة لماركس، النظريات الاقتصادية الماركسية، رأس المال وانهيار الماركسية، المدرسة الحدّية، نشأتها وتطورها واهم أعلامها والإطار الفكري العام والانتقادات التي واجهتها، مارشال والقوانين الاقتصادية، نظريات مارشال في تحليل التوازن والاحتكار والتوزيع والصرف وعناصر الرفاه الاقتصادي، تطورات الفكر الاقتصادي ما بعد مارشال في المنافسة والاحتكار والأرباح والنشاط والدورات الاقتصادية، وبيجو واقتصاد الرفاه، الاقتصاد الكينزي والاقتصاد الجزئي والكلي، ونظرية الاستخدام والبطالة، والاستهلاك وقانون كينز النفسي، والاستثمار، والتضخم، والدورات الاقتصادية، السياسات المالية والنقدية، كينز والاقتصاد الكلاسيكي والعالمي واقتصاديات النمو والانتقادات الموجه للاقتصاد الكينزي، تطورات الاقتصاد الكينزي في إدارة الاقتصاد ودور الحكومة، والنقود والتداخل الاقتصادي العالمي، والاستخدام والتضخم، والنمو والرفاه والهيكل الاقتصادي. والمدرسة النقدية، وطريقة كامبردج والرصيد النقدي، ومساهمات المدرسة السويدية ومدرسة شيكاغو.

ترد في ثنايا المقرر مجموعة من أسئلة التقويم الذاتي والتدريبات مع حلول وتطبيقات نموذجية تقع في نهاية كل وحدة. وقد حرصنا على توفير العدد المناسب من هذه التدريبات بهدف ترسيخ التعلم وتعزيزه لديك بصفة عامة.

أهداف المقرر:

ينتظـر منك- عزيزي الدارس- الدارس بعد دراسـة هذا المقـرر وتنفيذ القراءات المساعدة والتدريبات الواردة فيه، أن تكون قادراً على أن:

1- تعرف أصول الفكر الاقتصادي ونشأته بين المجتمعات.

2- تستكشف أفكار المفكرين الاقتصاديين العظام.

3- تعرف العديد من رجال الاقتصاد الذين سجلوا أفكاراً اقتصادية ونظريات عظيمة.

4- تعـرف النظريـات الاقتصاديـة القديمة من أجل فهـم علم الاقتصـاد الحديث والحياة الاقتصادية المعاصرة.

5- تـدرك أن تيار المعرفة الاقتصـادي أغزر بكثير من أن يلم به مذهب واحد أو مدرسـة واحدة.

6- تدرك أن كثرة الآراء في الاقتصاد وارتباطها بالبيئة والزمن الذي ظهرت فيه.

7- تعرف الاقتصاد فكر متجدد دائماً يلائم العصر الذي وجد فيه.

8- تبين الاختلافات الجوهرية بين المدارس الاقتصادية المختلفة.

9- تعرف أن الفكر الاقتصادي توسع وتطور ولكن لم يصل بعد إلى المثالية.

10- تبين مساهمات الفكر الاقتصادي في تطوير المجتمعات والنشاطات الاقتصادية فيما بينها.

11- تعرف قوة الدول والمجتمعات ونفوذها جاءت من قوة الفكر الاقتصادي.

12- تعـرف العديد مـن الأفكار الاقتصادية ما زالت على محك العمـل والإنتاج حتى يومنا هذا.

13- تفهم وتدرك خيال النقاش الاقتصادي في الوقت الحاضر.

14- تقـف علـى الأفـكار الاقتصادية القديمـة التي ما زالـت صالحة للتطبيـق في الوقت الحاضر.

محتويات المقرر

الوحدة الأولى

1

مدخل إلى تاريخ الفكر الاقتصادي

إعداد المادة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس ، نرحب بك في الوحدة الأولى من مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي.
تتألف هذه الوحدة من أربعة موضوعات رئيسية هي: أصل علم الاقتصاد ونشأته وأهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، ومساهمات (أفلاطون) و(أرسطو) في بناء الفكر الاقتصادي، ونشوء الرأسمالية والتأثير الديني، ومفهوم تقسيم العمل والسعر والتجارة والملكية الخاصة في العصور الوسطى، ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذلك مساهمات العصور الوسطى في تقديم نظريات النقود وسعر الفائدة وأساليب الحماية التجارية، ومناقشة أهمية الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى. راجين لك -عزيزي الدارس- الاستمتاع والاستفادة.

2.1 أهداف الوحدة

يتوقع منك -عزيزي الدارس- بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1- تعرف أصل علم الاقتصاد ونشأته.
2- تعرف أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي
3- تذكر مساهمات (أفلاطون) و(أرسطو) في بناء الفكر الاقتصادي.
4- تعرف الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى من حيث نشوء الرأسمالية والتأثير الديني.
5- تدرك مفهوم تقسيم العمل والسعر والتجارة والملكية الخاصة في العصور الوسطى.
6- تبين دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذلك مساهمات العصور الوسطى في تقديم نظريات النقود وسعر الفائدة وأساليب الحماية التجارية.
7- تناقش أهمية الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

3.1 أقسام الوحدة

لقد تم تقسيم هذه الوحدة إلى أربعة أقسام رئيسية توصلك إلى الأهداف المرجوة من الوحدة:

القسم الأول: أصل الاقتصاد ونشأته. ويلقي الضوء على عصر الإغريق القدماء وما توصل إليه فلاسفة الإغريق في مسائل النقود والأسعار والاحتكار وهو يغطي الهدف الأول من أهداف الوحدة.

القسم الثاني: أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي. ويناقش الفوائد الأساسية لدراسة هذا التطور في الفكر الاقتصادي وهو يغطي الهدف الثاني من أهداف الوحدة.

القسم الثالث: الفكر الاقتصادي عند الإغريق. يسلط الضوء على ابرز المساهمات في عصر الإغريق والفلاسفة العظماء في ذلك العصر ويغطي هذا القسم الهدف الثالث.

القسم الرابع: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى. من حيث نشوء الرأسمالية والتأثير الديني، ومفهوم تقسيم العمل والملكية الخاصة، ودور الدولة في النشاط الاقتصادي ونظريات النقود وسعر الفائدة في تلك العصور ويغطي هذا القسم الأهداف الرابع والخامس والسادس والسابع من الوحدة.



4.1 القراءات المساعدة

يتوجب على الدارس البحث الدائم عن المقالات والأبحاث المتعلقة في موضوع هذا الجزء من المقرر. وسيكون من المفيد دراسة أفكار الفلاسفة القدماء أمثال (أفلاطون) و(أرسطو) ويمكن الاستعانة بالمراجع التالية:

1- أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الخامسة، دار الجامعات المصرية, الإسكندرية.

2- كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية،الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة.

3- OíBrien, George, (2001) An Essay on Mediaeval Economic Teaching; Batoche Books Kitchener; Kitchener, Ontario; Canada.

4- Srivastava, (1996) S. K. History Of Economic Thought, 4th ed., Chand & Company Ltd, New Delhi.

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، إن أهم ما تحتاج إليه لدراسة هذه الوحدة هو أن تختار المكان المناسب للدراسة وأن تتصل بمشرفك الأكاديمي كلما اقتضت الحاجة لمناقشة ما يواجهك من صعوبات، وحتى تتمكن من الإحاطة التامة بهذه الوحدة فعليك أن تحضر قلماً ودفتراً لتدوين ملاحظاتك لمناقشتها مع مشرفك الأكاديمي.

كما يجب عليك الإجابة على التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي المدرجة في الوحدة الأمر الذي يساعدك على فهم الأفكار الواردة فيها، لذلك عليك الإجابة عليها وبشكل كامل، مما يسهل عليك فهم هذه الوحدة وسرعة استيعابها.

2. أصل علم الاقتصاد ونشأته
Origin of Economics and Its Developments

عزيــزي الدارس، يرتبط علم الاقتصاد بالجهود الفكرية لعلماء الاقتصاد وبالدراســات التحليلية التــي تناولت تحليل الظواهــر الاقتصادية، بهدف اســتنتاج القوانين الاقتصادية القادرة على توضيح المشاكل الاقتصادية الإنسانية للمجتمعات.

يمكن أن نتعــرف إلى الفكر الاقتصادي من خلال محاولة تعريفه وتطوره، كما يمكن فيما بعد التعرف إلى المستويات التي يتبلور فيها، ثم نتطرق إلى مفهوم الفكر الاقتصادي على مستوى المذاهب والنظريات.

إن المذهب: يشــمل نظامــاً فكرياً يحتوي علــى مجموعة اقتراحــات لتقييم الأوضاع والأحــداث الاقتصادية بغيــة إجراء تغيرات فيهــا.وكل مذهب له مبادئه الخاصة تســتعمل لتحليل الواقع الذي عايشــه هذا المبدأ ولهذا فإن الأفكار المســتنتجة تكون لها صبغة غير موضوعية.

أما النظرية: فهي تهدف إلى شــرح مباشــر للواقع الاقتصادي الذي يشــمل مكوناته وســيره وذلك بدون عمل تقييم ولهذا يقال بأن هذا العمل التحليلي يأخذ صبغة موضوعية، حيث يعرّف الفكر الاقتصادي: بأنه مظهر فكري حول النشاط الاقتصادي، يشرحه ويقيمه ويعطي بعد ذلك الاقتراحات لإصلاحه.

أما التحليل الاقتصادي: فهو مظهر فكري يبحث في إعداد المفاهيم اللازمة لمعرفة الواقــع الاقتصــادي. وقد نلاحظ ترابطاً بيــن التحليل الاقتصادي والفكــر الاقتصادي حيث يعتبر الأخير نشــاطاً عقلياً يســتوعب المعلومات ثــم يحاول تقييمهــا وتحويلها إلى أفكار مرضيــة أو غير مرضية، ثابتة أو متغيــرة، وقد يخدم التحليل الاقتصادي الفكر الاقتصادي مما يجعله يتطور.

كمــا أن هنــاك فارقاً كبيراً بين أن يؤرخ الباحث لعلم الاقتصــاد، كما نعرفه اليوم، وأن يــؤرخ للفكر الاقتصادي بصفــة عامة. فعلم الاقتصاد باعتباره مجموعــة القواعد والأحكام التي تفسر الظواهر الاقتصادية المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها هو علم حديث النشــأة، وقد يختلف الرأي حول النقطة التي بدأ منها.

مــن أين يبدأ علم الاقتصاد؟ مــن أي فترة من تاريخ الحضارات البشــرية؟ أو من أين كانــت بدايــة الفكر الاقتصادي العلمــي؟ وما هو الفكر الاقتصادي العلمــي؟ هل هو كل ما كتب في المشــكلة الاقتصادية التي تعرض لها الإنســان منذ أقدم العصور إلى الآن؟ أم أن هنــاك معايير علمية معينة تقتضي منا أخذ أشــياء وترك أشــياء أخــرى مما كتب عبر هذه

الفترة الزمنية من عمر البشرية والتي تمتد منذ أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر. وهل حقاً نستطيع أن نحصل على إجابة محددة؟ طبعاً إن هذا غير ممكن، في الغالب، وذلك لأن كتابة التاريخ ليس بالأمر البسيط وأن كتابة التاريخ في أي جانب من جوانبه تعتمد على مقدرة المؤرخ الكاتب، وكذلك على مستوى المعلومات المستقاة ومدى مصداقيتها (نزاهة المؤرخ). فلو قمنا بتكليف بعض أساتذة التاريخ بكتابة أي موضوع علمي تاريخي لوجدنا فيه اختلافاً كثيراً. وذلك يعود إلى أن المؤرخ يكتب مستنداً إلى المصادر التي يستمد منها الحدث التاريخي نفسه، وإلى المعلومات ذات العلاقة، وكذلك يتم بلورة الفكرة من وجهة نظر المؤرخ نفسه وإلى أي مدى يتعامل مع نقل الموضوعات التي سوف يشير إليها من وجهة نظره المؤيدة والمعارضة للفكرة نفسها موضوع البحث يبقى مختلطاً بمسائل أخلاقية وسياسية ودينية.

كما أن للعلم مفاهيم وأسساً عديدة، ومن أبسطها أن أي نوع من المعلومات العامة تعرض لمجهود ذهني بهدف تحسينها، أو تنقيتها. ومثل هذا المفهوم يجعل تاريخ علم الاقتصاد في غاية القدم، يعود بنا إلى عصر المصريين القدماء، والإغريق، والآشوريين، والبابليين، والحضارة الصينية القديمة. لذلك نجد أن هناك من حاول تمحيص المعلومات العامة حول الموضوع الاقتصادي وتنقيتها وتنسيقها والوصول إلى الحقائق.

إن نظرة فاحصة إلى تاريخ العلوم الإنسانية سوف تؤكد لنا أن علم الاقتصاد لم يكن يعرف أبداً بهذا الاسم، كعلم مستقل بذاته له أصول وطرق بحث وتحليل خاصة به إلى القرن السابع عشر تقريباً. وفي رأي البعض بعد ذلك بقرن أو قرنين، فهناك من يعتقد أن نشأة علم الاقتصاد يمكن أن تبدأ بظهور كتاب (آدم سميث) ثروات الأمم 1776، وعند آخرين يبدأ مع كتاب (كانتيلون) Cantillon بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة (1730)، وعند آخرين فإن علم الاقتصاد بدأ مع مدرسة الفيزيوقراط (1694-1774)، وطائفة أخرى ترى بأن علم الاقتصاد بدأ قبل ذلك منذ كتابات (وليم بتي) وهو اقتصادي إنجليزي عاش بين عامي (1623-1687)، وقد أظهر اهتماماً كبيراً مبكراً بالإحصاء كأداة تحليلية للاقتصاد، وله مؤلف مشهور في الضرائب نشر عام 1662.

وبناءً على ما سبق نستطيع القول بأن هناك عدداً من الحقائق الاقتصادية العلمية قد عرفت في عهد الإغريق، أي نستطيع القول بأن بدايات الاقتصاد كعلم كانت في عصر الإغريق.

لقد قام فلاسفة الإغريق بالكتابة في بعض المسائل الاقتصادية، وكان من أبرزهم (أفلاطون) و(أرسطو)، ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن ليس كل ما كتب (أفلاطون) و(أرسطو) في الاقتصاد يمكن اعتماده، وأن يعتبر ذا طبيعة علمية بمعنى أنه يعتمد على

طرق منظمة في البحث والتحليل، بل إن الواقع يشير إلى أن ما كتب على يد فلاسفة الإغريق كان عبارة عن معلومات معروفة للإنسان العادي حينذاك، وقد تم تنقيتها من الشوائب الفكرية وتدوينها بصورة منظمة.

وكما يقال بأن العلم هو: أي مجال من المعلومات الذي يعمل فيه من يعرفون بأنهم علماء أو طلبة علم والذين تنحصر مهمتهم في رصد الموجودات من الحقائق وتنقيتها وتنسيقها وتنمية طرق البحث العلمي فيها، وهذا ما يميزهم عن من سواهم، وهؤلاء هم إذاً رجال الاقتصاد وما قالوه وكتبوه يدخل فعلاً في تصنيف علم الاقتصاد، وكما أن النظريات والأفكار العلمية التي كتبت على مدى العصور والأزمان في مجال علم الاقتصاد لا تعتبر علمية بالكامل.

مثال ذلك ليس كل ما كتب في عصر (الميركانتلية) في القرنين السادس عشر والسابع عشر، على يد من عرفوا بأنهم من الاقتصاديين في ذلك العصر قد التزم بقواعد علمية أو أدوات منظمة في تحليل المسائل الاقتصادية.

لقد كتب فلاسفة الإغريق القدماء في مسائل عامه تخص الإنسان والمجتمعات فتطرقوا إلى موضوعات المبادلات السلعية والنقدية، وإلى مسائل النقود والأسعار والاحتكار، وتميزت الكثير من مناقشاتهم للموضوعات الاقتصادية بصفة أخلاقية حيث لم يكن هؤلاء الفلاسفة يستهدفون أصلاً التوصل إلى أفكار أو حقائق اقتصادية مجردة. وبقي هذا الطابع مسيطراً على المناقشات الاقتصادية لقرون طويلة، فمثلاً في العصور الوسطى كان من القضايا الهامة التي استثارت الباحثين الثمن العادل، وعدم مشروعية الربا وشرعية الملكية الخاصة والقيود الأخلاقية.

والآن -عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (1)

ليس كل ما كتبته فلاسفة الإغريق ذا طبيعة علمية، وضح ذلك.

أسئلة التقويم الذاتي (1)

1- وضح متى عرف علم الاقتصاد كعلم مستقل.
2- ما المسائل والقضايا المهمة التي كتب فيه فلاسفة الإغريق القدماء؟

3. أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

Importance of Studying The History of Economic Thoughts

عزيـزي الـدارس، لماذا ندرس الفكـر الاقتصادي وتطوره؟ ولماذا لا نكتفي بدراسـة النظريات الاقتصادية المعاصرة؟

قد يعتقد البعض بأن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي هي مجرد استعراض لتاريخ علم الاقتصـاد أو هي تسـجيل لما عرف من نظريات علمية مختلفة فـي التاريخ الاقتصادي ولا يوجد فوائد ترجى منها، فإذا كان الأمر كذلك تصبح الدراسـة مجردة من معناها الحقيقي ولا نتوقع أن تسـتهوى الكثيرين من الطلبة والقراء، ولكن الحقيقة أن دراسـة تطور الفكر الاقتصادي ذات أهمية متعددة يمكن أن نجملها بثلاث فوائد أساسية وهي:

1- **فائدة تعليمية**: إن فهم النظريات العلمية السـابقة تسـهم فـي فهم النظريات الحالية بشـكل كبير وتساعد على ربط التطور الفكري الاقتصادي وذلك عبر السلاسل الزمنية إلـى أن وصل إلـى وضعه الحالي. فلا يعقل أن لا نعلـم كمتخصصين في مجال معين كعلم الاقتصاد أسـاتذة وطلاب العملية التاريخية التي مرت بها النظرية حتى استقرت علـى مـا هي عليـه الآن، ففي الاقتصـاد مثل أي علم آخـر نجد لدينا فـي أي فترة من الزمن نظريات علمية قائمة تفسر الحقائق أو تساهم في حل مشاكل معينة، وهي تبدأ مـن فروض معينة وتنتهـي بنتائج معينة تعتمد على طرق معينة من البحث والتحليل، واسـتيعاب النظريات القائمـة (أو الحالة الراهنة من العلم) لن يكون أمراً سـهلاً دون الرجوع إلى نشـأتها أو بدايتها، كما ويجب أن نشير إلى انك إذا عجزت عن فهم نظرية من النظريات القائمة فلا يجب عليك إلا أن تطلع على ظروف نشأتها وأسباب وجودها وتطورها إلى الحال الذي وصلت إليه وبصيغتها المتوفرة بين أيدينا، إن التقويم العلمي لأي نظرية قائمة والتمكن من إجراء الاختبار العلمي السليم لها لن يكون ممكناً إلا بعد دراسة الأصول العلمية الأولى لها وظروف نشأتها وتطورها.

2- **استلهام واستنباط أفكار علمية جديدة**: إن الدراسة تمكننا من فهم النظرية العلمية وكيـف كان تطورهـا عبر الزمن، كيف نشـأت؟ وعلـى أي من الافتراضـات اعتمدت؟ ولمـاذا؟ وهل كان لها فوائد في الناحية التطبيقية؟ وما أهم النتائج التي خلصت إليها، إن كل ما سـلف يساعد على عملية اتساع الآفاق وتفتح الأذهان مما يؤدي إلى استيعاب منطـق البحـث والتطوير العلمي، وهذا بحد ذاته يضع رجـال العلم على عتبات الكثير

من الحقائق العلمية الجديدة، وخاصة إذا علمنا أن من أهم المشاكل التي تواجه العالم الثالث والبلدان النامية هي مشكلة التخلف العلمي.

إن النظرية كما يتضح من دراسة تطور الفكر الاقتصادي كانت تعّبر دائماً عن ظروف اقتصادية واجتماعية معينة كما أنها تعتبر نتاج عقلي بشري نشأ في بيئة وثقافة معينة، وتأثر بأفكار علمية سابقة له أو معاصرة له، ولهذا فإن نقل النظريات العلمية من البلدان المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً إلى البلدان المتخلفة ليس بالأمر العسير ولكن المشكلة تكمن في تطبيق تلك النظريات ومدى تطابقها مع الواقع الجديد. ولهذا يعتبر من أهم المتطلبات التي تقع على عاتق رجال الاقتصاد هو البحث في الموجود والسابق من النظريات بقصد استلهام أفكار ونظريات ملائمة لبلدانهم.

3- **تنمية قدرات البحث والتحليل:** تعتبر هذه الفائدة من أهم الفوائد المكتسبة من دراسة تطور الفكر العلمي في مجال الاقتصاد، ويعود ذلك إلى أن دراسة الأفكار والنظريات العلمية عرفت منذ فترة طويلة تمتد منذ الأزل إلى يومنا الحاضر، سجل خلالها رجال العلم والعلماء الدراسات الخاصة بتطور الفكر الاقتصادي عبر العصور، كما أنها تتيح الفرصة لنا لنقف على عتبات كل نظرية حتى نتعرف على أصحابها وكيفية تكوينها، ومدى التأثر بالسابقين من العلماء والظروف التي أدت إلى اختيارها دون غيرها من النظريات لتمثل الحل لتلك المشكلة التي عايشوها، فإن الظروف وإن اختلفت نجد الكثير من التشابه في أسباب تكوين المشكلة قيد البحث وآلية التعامل معها للخروج بأفضل النتائج.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي.



تدريب (2)

إن دراسة تطور الفكر الاقتصادي ذات أهمية متعددة منها أنها تنمي قدرات البحث والتحليل. وضح ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (2)

1- إن دراسة تطور الفكر الاقتصادي ذات أهمية متعددة منها أنها تقود إلى استلهام واستنباط أفكار علمية جديدة. وضح ذلك.

2- لماذا لا نعتبر دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي مجرد استعراض لتاريخ علم الاقتصاد؟

4. الفكر الاقتصادي عند الإغريق

Greek Economic Thoughts

1.4 أبرز المساهمات في عصر الإغريق

Emenint Contribution in Greek time

عزيزي الدارس، لقد ترك لنا فلاسفة الإغريق القدماء بعض الأفكار الاقتصادية السليمة كما وُجد الكثير من الأفكار والمواد العلمية ذات الفائدة الكبيرة في شتى العلوم نذكر منها الرياضيات والهندسة والميكانيكا والفلك، ولكن الأفكار الاقتصادية التي ورثت عن فلاسفة الإغريق لم تكن في مجموعها ما تعتبر علم الاقتصاد علماً مستقلاً. حيث استخدم الإغريق القدماء كلمة اقتصاد Economics ولكنهم لم يقصدوا بها ما تحمله من معنى للاقتصاد في يومنا هذا وكانت في أصلها القديم عندهم تتألف من كلمتين تعني قوانين إدارة المنزل أو هي في الحقيقة تعني البحث في فن إدارة المنزل. وهناك كلمة أخرى استخدمها (أرسطو) ليميز كتاباته الاقتصادية Chrematistics وهي تعني الحيازة أو الثروة ويقصد بها البحث في نشاط الأعمال.

لقد قام فلاسفة الإغريق بالكتابة في بعض المسائل الاقتصادية، وكان من أبرزهم (أفلاطون) و(أرسطو) ولكن ينبغي أن نشير إلى أن ليس كل ما كتبه (أفلاطون) و(أرسطو) في الاقتصاد ذا طبيعة علمية يعتمد على طريقة منظمة في البحث والتحليل. بل إن الواقع يشير إلى أن الكثير مما كتب على أيديهم كان يحدد معلومات معروفة للإنسان العادي حينذاك، وقد تم تنقيتها من كثير من الشوائب الفكرية وتدوينها بصورة منظمة.

ومن الملاحظ أن الإغريق كانوا يتطرقون إلى بحث المسائل الاقتصادية من خلال كتاباتهم في إدارة الدولة وشؤون المجتمع ونادراً ما تناولوا هذه المسائل لغرضها الذاتي، كما أن مساهماتهم في الاقتصاد تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بمساهماتهم في العلوم والآداب الأخرى.

ويتعرض البعض لدراسة الفكر الاقتصادي عند الإغريق القدماء بأن هذا الفكر قد امتد ليشمل نواحي عديدة، وأنه احتوى على الكثير من الأفكار الاقتصادية التي تعرض لها علماء الاقتصاد فيما بعد. ولكن (شومبيتر) يقرر أنه يجب أن لا نغرق في خطأ تقديس كل فكرة قديمة وردت عن الإغريق الذين تناولوا المسائل الاقتصادية لمجرد أن هذه الفكرة تكررت فيما بعد وتطورت، وذلك لأن الكثير من الأفكار الإغريقية في الاقتصاد كانت مجردة من أي نواحٍ علمية، وفيما يلي أهم الأفكار الاقتصادية لكل من (أفلاطون) و(أرسطو):

2.4 (أفلاطون) (427 – 347) ق.م Plato

من الممكن اشــتقاق معظم الفكر (الأفلاطوني) في الاقتصاد من المناقشات والبحوث التي خصصها للمسائل السياسية. ولقد اهتم (أفلاطون) بفكرة المدينة الفاضلة (اليوتوبيا) وكان في هذا مسايرا لفلاسفة الإغريق الآخرين، ولكنه نجح بصفة خاصة في أن ترك للعالم مــن بعــده أثراً باقياً يميزه ولا يزال يدعو للدراســة والتأمل، إن مدينــة (أفلاطون) الفاضلة تتميز بأنها صغيرة نسـبيا وبأن جميع المســائل الاقتصادية وغيــر الاقتصادية فيها تنظم وتدار بحزم ودقة، وبأن النســاء والرجال يعاملون فيها على حد ســواء، وبأن كل حرفة من الحــرف تمثل فئة أو طائفة منظمة بداخلهــا، والحكومة من ضمن هذه الفئات أو الوظائف يعهد إليها بالأعمال السياســية ولكن لا يســمح لها بإقامة صلات عائلية. وبالإضافة إلى هذا حارب (أفلاطون) الملكية الخاصة بالنســبة للمستويات العالية من الحكام على أساس أنها تفســد أمورهم ومن ثم تفســد أمور (اليوتوبيا) التي تصورها.

وأحد الأفكار الاقتصادية البارزة التي يمكن استخراجها من دراسات (أفلاطون) يخصّ تقســيم العمــل Division of Labour ولقد تصور (أفلاطون) أن تقســيم العمل ضروري جـداً للتنظيم الاجتماعي داخل (اليوتوبيا) ولقد كتب في هذا الموضوع وبذل مجهوداً كبيراً لتكون كتابته دقيقة، والمســألة المثيرة للانتباه في مناقشــة (أفلاطون) هي تأكيده لأهمية تقســيم العمل كأســاس لأي زيادة في كفاءة الإنسان، ولكنه يشــترط لتحقيق هذه النتيجة أن يكون تقســيم العمل على أســاس المهارات الموجودة لدى الأفراد بصورة طبيعية، فكل إنســان، مهيأ بطبيعته لعمل معيــن أو حرفة معينة يتقنها أكثر مــن غيرها، فإذا تخصص فيهــا أصبح أكثر كفاءة وهكذا يمكن أن نتصور أن النشــاط الاقتصادي (للمدينة الفاضلة) يصبــح فــي أفضل أحواله مــن ناحية الكفاءة ولــو أن كل مواطن عمل فيما يتقنه وبشــكل فطري لكان وضع المدينة في أحســن حال، كما يلاحظ بأن (أرسطو) قد آمن بهذه الأفكار من بعد (أفلاطون).

وكذلك كتب (أفلاطون) في النقود فذكر أنها وسيلة اخترعها الإنسان لتسهيل التبادل، ومن أجل هذا لا يجد أي مبرر لاستخدام الذهب والفضة كنقود أو وسيط في عمليات التبادل Medium of Exchange حيــث يمكن أن تتم عملية التبــادل بدون الذهب والفضة، بل إن (أفلاطون) يذهب إلى حد مهاجمة الذهب والفضة على أساس أن استخدامهما كنقود يؤدي إلــى نتائج غير محمودة من الناحيتين الأخلاقية والاجتماعية، ومن الملاحظ فعلاً أن اهتمام الأفراد بالقيمة الذاتية للنقود (وهي مسألة واضحة في حالة المعادن النفيسة) قد يؤدي إلى انحرافها عن وظيفتها الأساســية التي تصورها (أفلاطون) وهي (تسهيل التبادل) ولقد قام

(أفلاطون) باقتراح استخدام نوع أخر من النقود له قيمة صورية، وبهذا كان أول من طالب بـأن تكون قيمة النقود مسـتقلة تماماً عن قيمتها الذاتيـة، والعجب أن الذهب والفضة بقيا في التداول واستخدما كنقد في المجتمعات المختلفة في أنحاء العالم من عصر (أفلاطون) إلى ثلاثينيات القرن العشرين، وبعبارة أخرى إن رأي (أفلاطون) لم يَرَ النور إلا في التسعة العقود الأخيرة من تاريخ العالم.

3.4 (أرسطو) (322 – 384) ق. م Aristotle

عزيزي الدارس، لقد اهتم (أرسـطو) أيضا بفكرة (المدينة الفاضلة) التي يتحقق فيها العدل والحياة الطبيعية وتحدث عن الفضائل والرذائل، وحاول من خلال مناقشاته للمسائل الاقتصاديـة إبـراز الاتصال بيـن الناحيتين الاجتماعية والسياسـية من جهـة والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، ولذلك نجد أن (شومبيتر) يقرر أن ما بحثه (أرسطو) يمكن أن ينحصر فيما نسـميه الآن بالاجتماع السياسي Political Sociology والاجتماع الاقتصادي Economic Sociology، حيـث قام (أرسـطو) في كتابه «السياسـة» Politics في الجزء الثاني بمناقشـة موضوعات الملكية الخاصة، والشـيوعية والأسـرة، وكان (أرسـطو) يبدأ بعرض الأفكار (الأفلاطونية) وأفكار بعض الفلاسفة الآخرين في الموضوعات التي يتعرض لهـا ثم يقوم بانتقادها وتقويمها. ومما يذكر أنه قام بمهاجمة الأفكار (الأفلاطونية) أحياناً بشـدة ، ولقد دافع (أرسـطو) دفاعاً قوياً عن الملكية الخاصة «العائلية» وهاجم الشـيوعية بشـدة وكأنه في كل هذا كان يمثل الفكر السائد لدى أبناء الطبقة المتوسطة في أوروبا في القرن التاسع عشر وليس في عصر الإغريق.

ولقد عاش (أرسـطو) في فترة تميزت بهجوم شديد على نظام الرق، ولكننا نجده مع ذلك لا يخشـى في إعلانه أن التفاوت الطبيعي بين بني الإنسـان مسـألة طبيعية أو فطرية لا سـبيل إلى إنكارها، فالإنسـان لم يولد متسـاوياً مع الآخرين، ويعتقد (أرسـطو) أن هذه الحقيقة في صالح المجتمع الإنسـاني على غير ما قد يتصوره البعض بحجة التعلق بوهم المساواة المطلقة.

ولقد وردت معظم الأعمال الاقتصادية لـ (أرسـطو) في كتابية الشهيرين «السياسة» و«الأخـلاق» وتتميز بأنها أكثر تجرداً مـن النواحي الأخرى غيـر الاقتصادية بالمقارنة مع (أفلاطون) وغيره من فلاسفة الإغريق، ولقد قام تحليل (أرسطو) في الاقتصاد على أساس وجود الرغبات وكيفية إشباعها ، وبدأ (أرسطو) بتحليل وضع الاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتي للعائلات ثم اسـتطرد منه إلى فكرة تقسـيم العمل والمقايضة والنقود «وكان أحياناً

يخلـط بين النقـود والثروة»، وفيمـا يأتي نعرض أهم أفكار (أرسـطو) فـي الموضوعات الاقتصادية:

1- القيمة:

لم يميز (أرسطو) بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية كما فعل الاقتصاديون فيما بعد، بل إنه استنتج أيضاً أن هناك علاقة بين الاثنين، ولكنه يحدد طبيعة هذه العلاقة، ولقد اهتم بمسألة العدل في تحديد الأثمان، ويعتقد البعض بأن اهتمام (أرسطو) بمسألة العدل كان ذا أثريـن أحدهما فـي غير مصلحة التحليل الاقتصـادي وثانيهما في مصلحته، ويرى (شومبيتر) أن الاهتمام «بالعدالة» أدى إلى إعاقة (أرسطو) عن إتمام تحليله الاقتصادي في هذا الحقل، ومن ناحية أخرى كان الاهتمام بالعدالة هو المحرك الأساسـي الذي دفعه أصلا لمناقشـة كيفية تحديد القيمة في الأسـواق، وقد ناقش (أرسـطو) «الاحتـكار» وعرفه بأنه موقف البائع الوحيد بالسوق وهذا تعريف الاحتكار المطلق أو التام، وبالطبع قد عرفنا فيما بعـد أنواعاً أخرى من الاحتكار مثل احتكار القلة والاحتـكار الثنائي بالإضافة إلى الاحتكار الفردي المطلق الذي تكلم عنه (أرسطو) ولا يزال تعريفه شائعاً حتى الآن.

وفـي تفكيـره الخـاص بالعدالـة وضـرورة محاربة أي شـكل من أشـكال الاحتكار اسـتنبط (أرسـطو) فكرة «المبادلة المتكافئة» وهي تتمثل في مبادلة يحصل فيها كل من طرفيها «البائع والمشـتري» على قدر من المسـاواة تماماً لمـا يعطيه للطرف الآخر. ولكن الأمر الغامض في مبادلة (أرسـطو) المتكافئة هو أنه لـم يخبرنا عن أي حافز يدفع البائع والمشـتري للتبادل إذا كان ما يعطيه للطرف الآخر من منفعة أو نقود يسـاوي ما يحصل عليـه تمامـاً، فالمفروض أن أي طـرف في أي عملية تبادل لا بد أن يشـعر بأن موقفه بعد إتمامهـا أصبـح أفضل ممـا كان عليه قبل عمليـة المبادلة، بمعنى أنه قد اسـتطاع تحقيق مكسـب ما من ورائها، ولذلك فقد قيل أن (أرسـطو) حينما تكلم عن المبادلة المتكافئة لم يستطع أن يحلل الدافع على إتمامها من وجهة نظر المنفعة، حيث لا يلعب التكافؤ التام بين السـلع التي يتم تبادلها دوراً في عملية التبادل. وكل ما يمكن قوله إن عملية التبادل حينما تتم بين طرفين فإن ذلك يحدث بسـبب الاتفاق على إتمامها والرضا بشـروطها. ولكننا لن نسـتطيع أن نجد معياراً ذاتياً من مفهوم (أرسطو) يشير إلى ما إذا كانت المبادلة متكافئة حقيقة أم لا.

ولكي نسـتطيع أن نفهم ما كتبه (أرسـطو) ولكي نخرج بشـيء ذي فائدة علمية في مسـألة تحديد القيمة التبادلية (فأرسـطو) كان ينكر الاحتكار ويلعن الأسعار الاحتكارية،

ومعنى ذلك أنه كان يدافع عن فكرة مماثلة لفكرة السوق التنافسية أو التبادل بين أطراف متكافئة لا يستطيع أحدهم أن يفرض أسعاره على الآخرين. فإذا كان (أرسطو) يقصد بالمبادلة المتكافئة تلك التي تتم في ظل ظروف التنافس الكامل أو عدم وجود أي شكل من أشكال الاحتكار، فإنه يكون قد اقترب جداً من فكرة الأسعار التنافسية التي تسود في السوق الحرة وبناءً على مثل هذا الفهم يمكن أن تصبح فكرة المبادلة المتكافئة فكرة اقتصادية موضوعية.

2-النقود:

إن نظرية (أرسطو) في النقود تختلف عن تلك التي اعتنقها (أفلاطون) ويمكن تلخيصها كما يلي:

أ- إن حياة أي مجتمع غير شيوعي تتطلب تبادل السلع والخدمات، وهذا التبادل يأخذ صورة المقايضة في بادئ الأمر، ويتم بصورة طبيعية، ولكن الصعوبات التي تواجه عملية المقايضة والرغبة في تفاديها تجعل الناس تلجأ بطريق الاتفاق الضمني (العرف) أو عن طريق التشريع إلى اتخاذ سلعة واحدة كوسيط للتبادل، ولم يذكر (أرسطو) في مناقشاته احتمال اتفاق الناس على اتخاذ أكثر من سلعة للتوسط في عملية التبادل في السوق. ولكنه ذكر بصورة مختصرة أن بعض السلع مثل المعادن أفضل من غيرها للقيام بدور الوسيط في التبادل، وبذلك كان أول من وضع أساساً للمناقشة حول هذه المسألة، وبالإضافة إلى هذا فإن مناقشات (أرسطو) عن المبادلة المتكافئة قادته إلى ملاحظة هامة مفادها إمكانية استخدام وسيط للتبادل (النقود) كمقياس للقيمة.

ب- إن أفكار (أرسطو) حول عدم مشروعية احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجاته تضمنت إمكانية اختزان الثروة الفائضة في صورة نقدية، وبهذا نستطيع أن نقول أن (أرسطو) قد اكتشف ثلاث وظائف أساسية للنقود هي:

1- وسيط للتبادل.

2- مقياس للقيمة.

3- مستودع للثروة.

أما الوظيفة الرابعة وهي قياس القيم الآجلة فلم يتكلم عنها، ويمكن أن نخلص إلى أن نظرية (أرسطو) في النقود تقوم على افتراضين وهما:

أولاً : بالرغم من أن للنقود وظائف عديدة إلا أن الوظيفة الأساسية لها هي وساطتها في عمليات التبادل.

ثانيـاً: للنقـود قيمة سـلعية في حد ذاتهـا وذلك لكي تـؤدي الوظيفة الأولى لها كوسـيط للتبادل.

ويعنـي الفـرض الثاني أن النقـود لا بد أن تكون شـيئاً له منفعته الذاتيـة وله قيمته التبادلية المسـتقلة عن الوظيفة النقدية، ولهذا يمكن معاملة النقود كأية سلعة بمعنى أنها توزن وتأخذ أوصافاً معينة وبأن لها جودة معينة، وكذلك من أجل المحافظة على وظيفتها النقديـة فإن المجتمع قد يقرر ختم قطع نقدية ذات أوزان محددة وجودة معينة بختم عام معتـرف به وهو ختم الملـك أو الأمير أو الحاكم، وهذا الختم يضمـن بطبيعة الحال الوزن والجـودة لقطع النقود المتداولة في أيدي الأفراد، ولكنه لا يضيف للنقود أية قيمة كما كان يعتقد البعض، وهذا الرأي لـ (أرسـطو) يتنافى كما نرى مع رأي (أفلاطون) الذي ذكر من قبل بأن النقود بطبيعتها مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية.

3-الفائـدة:

لقد سـجل (أرسـطو) الحقائق التي عاصرها عن الفائدة على القـروض النقدية، كما لعـن الفائدة ومن يعتمدون عليها في معاملاتهم حيث كانت مسـاوية تماما عنده للربا في جميـع الحالات، ويلاحظ أن (أرسـطو) لم يَـرَ أي مبرر للتفرقة بيـن الفائدة على القروض التي تسـتخدم لأغراض الاسـتهلاك أو تلك الخاصـة بأغراض التجارة والنشـاط الإنتاجي. (فأرسـطو) وبصفـة عامة لمَ يرَ أي مبـرر لأخذ زيادة في قيمة النقـود لمجرد انتقالها من إنسـان إلى يد إنسـان أخر في عمليات الإقراض والاقتراض. ويمكن القول بأن (أرسـطو) قد بنى رأيه على أن النقود هي مجرد سـلعة تستخدم كوسيط للتبادل أساساً، ولذلك فليس هنـاك أي مبرر لزيادة قيمتها لمجرد انتقالها من يد إنسـان إلى آخر (النقود عقيمة لا تلد) وكانت فكرته عن التبادل المتكافئ أو العادل تقف وراء مهاجمته للفائدة أو الربا.

لقد كانت القروض قروضاً اسـتهلاكية الغرض، منها مسـاعدة المقترض في مجابهة حالة طارئة أو كارثة طبيعية. وفضلاً عن ذلك ونظراً لعدم تطور الائتمان والسـوق المالية بعد. كانت القروض تتم بين أشخاص يعرف بعضهم بعضاً معرفة وثيقة وغالباً ما تربطهم روابط القربى والصداقة، وعليه فليس غريباً في مثل هذه الظروف أن تحرم الفائدة بصرف النظر عن التحريم الإنجيلي والأرسطي.

والمدرسـيون فكر سـاد أوروبا إبان العصور الوسطي ولعل (سان توماس الأكويني)

يمثل القيمة الفكرية لهم والمتمثلة باللاهوت والفلسفة حيث حمل رجال الدين لواء العلوم الاجتماعية.

ولقد عزز القديس توماس الأكويني(Thomas Aquinas) حجه ضد الربا بحجة تعتمد على تقسيم القانون الروماني للسلع إلى نوعين:- سلع لا يمكن التمييز بين استهلاكها واستعمال خدماتها كالخبز، وسلع يجوز الفصل بينها وبين خدماتها كالبيت وما شابه ذلك. فالخبز لا يمكن أن يباع دون السماح باستهلاكه في الوقت عينه في حين أن البيت تباع خدماته لفترة معينة دون التنازل عن البيت نفسه. وبما أن الوظيفة الطبيعية الوحيدة للنقود هي دورها كوسيط للمبادلة فإنها سلعة من النوع الأول بمعنى أنه لا يمكن الفصل بين تأديتها لدورها في التبادل وانتقالها من يد إلى أخرى. وعليه فإن تقاضي الفائدة على القروض لا بد أن ينطوي على أحد الأمور التالية أو كلها:

إن المقرض يبيع خدمة النقود دون السماح بانتقالها وهو شيء محال أو أنه يبيع الشيء نفسه مرتين، أو أنه يبيع الوقت الذي تبقى فيه النقود في حوزة المدين وهو ما لا يملكه أصلاً لأن الوقت لله وحده. وبناءً على هذا التحليل استنتج القديس (توماس الأكويني) أن تقاضي الربا يخل تماماً بمبدأ العدالة، وهنا أيضاً وكما في الثمن العادل اعترف القديس (توماس الأكويني) بمشروعية بعض التعديلات، فمن أجل تحقيق العدالة التامة يجب على المقترض أن يعوض الدائن عن أي ضرر يمكن أن يلحق به.فإذا استطاع المقرض إثبات تضرره استحق التعويض، ويمثل التعويض في اللغة الاقتصادية الحديثة الفرق بين سعر الفائدة الصافي وسعر الفائدة الإجمالي. والمدرسيون وإن أجازوا التعويض في حالات معينة إلا أنهم حرموا تحريماً قاطعاً تقاضي الفائدة الصافية الاقتصادية Pure Interest، ولقد تطرق المدرسيون إلى أربعة أنواع من الأضرار المحتملة التي قد توجب التعويض:

- الضرر الناتج عن عدم استعمال الدائن لنقوده في إشباع حاجاته الشخصية.
- فوات الفرصة عليه في الاستفادة من النقود.
- المضايقة المترتبة على عدم إرجاع النقود في الوقت المتفق عليه.
- الخطر الكامن من إمكانية خسارة النقود.

ويلاحظ أن هذه الاستثناءات من الناحية العملية كانت كفيلة في تحييد مبدأ التحريم خاصة مع التطور التدريجي للصناعة الحرفية والتجارة ووسائل الائتمان، ففي أواخر العصور الوسطى بات من اليسير على المقرض أن يتذرع بضياع الفرصة مثلاً للمطالبة بالفائدة. وبعبارة أخرى فإن هذه الاستثناءات افترضت ضمنياً عدم قدرة المقرض عموماً

على الاستفادة من نقوده الفائضة وبانتفاء هذا الاقتراض أصبح تحريم الفائدة مجرد مبدأ نظري ليس له تأثير يذكر من الناحية العملية.

ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن القديس (توماس الأكويني) وإن حرم الفائدة الصافية إلا إنه اعترف بمشروعية الاستثمار عن طريق المشاركة، فإذا دخل شخصان في المشاركة يقوم أحدهما بتوفير رأس المال فقط والثاني بتأسيس المشروع وإدارته فمن الجائز للأول أن يحصل على جزء من الأرباح طالما تحمل عنصر المخاطرة.

والآن -عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب(3)

أذكر الأضرار المحتملة الناجمة عن تحريم تقاضي الفائدة الصافية الاقتصادية لدى المدرسيين.



أسئلة التقويم الذاتي (3)

1- علامَ اعتمد (أفلاطون) عندما دعا لعدم استخدام الذهب والفضة كنقود أو الوساطة في عمليات التبادل؟ 2- قارن بين نظرية النقود لكل من (أفلاطون) و(أرسطو).

5. الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى
Economic Thought in Medieval time

1.5 نشوء الرأسمالية Rise of Capitalism

عزيزي الدارس، قد لا يبدو غريباً أن مصطلح «الرأسمالية» Capitalism الذي شاع تداوله في السنوات الأخيرة، في الأحاديث العامة وفي الكتابات التاريخية، قد استخدم بصورة متنوعة، حتى أنه لا يوجد اتفاق عام على مدلول هذا المصطلح، ويجدر بنا أن نلاحظ أن النظرية الاقتصادية التي أرست دعائمها المدارس الكلاسيكية لم تستخدم هذا المصطلح إلا فيما ندر، كما أن بعض المدارس الفكرية ترفض الاعتراف بأن مصطلح الرأسمالية يعبر عن نظام اقتصادي معين يمكن أن يكون ذا مدلول دقيق، ويرجع ذلك إلى أن مفاهيم النظرية الاقتصادية قد صيغت - كالعادة - بشكل مجرد بعيد تماما عن العوامل التاريخية النسبية التي لا يمكن تعريف الرأسمالية إلا من خلالها.

ونظام الرأسمالية يمكن الحديث عنه بشكل تجريدي، كما لو كنا نصف ظاهرة ميزت عصوراً تاريخية، عديدة بدرجات متفاوتة، ولكنها تبدو على هذا النحو فكرة اقتصادية مجردة، وليست فكرة تاريخية، ومن العبث الذي لا يحقق غاية أن نحاول تتبع أصول مثل هذا النظام. ولكن هناك من ينكرون وجود هذه الظاهرة أو يقولون بأنها إن وجدت كانت تمثل حدثاً فريداً بالنسبة لما عرفته المؤسسات الإنسانية، ومن هؤلاء (ملشزدك) Melchizedek الذي يرى أن الرأسمالية كانت موجودة منذ الأزل، ويريد بذلك أن يقول إنه إذا كان للرأسمالية تاريخ، فإن الواجب يقتضي عدم إقحام التاريخ فيها لأن تاريخ الرأسمالية تلفه غمامات كثيرة. وآخر يرى أن الرأسمالية لا تشغل حيزاً كبيراً من تاريخ أوروبا في القرون الثلاثة الأخيرة، هذا إذا كان لها وجود أصلاً، وبالإضافة إلى حذره الشديد من استخدام المصطلح، نجده يتجاهل وجود الرأسمالية كحقيقة واقعية.

لقد مرّ تطور الرأسمالية بعدد من المراحل التي تتميز عن بعضها تبعاً لاختلاف مستوى نضجها، ذلك النضج الذي يمكن تمييزه بسمات محددة، ولكن عندما نتتبع تلك المراحل لاختيار واحدة منها كبداية للمرحلة الرأسمالية، فإنه يجب للوهلة الأولى أن نضع في اعتبارنا المرحلة التي تتسم ببعض الأهمية حتى لا يكون ثمة اختلاط في التحديد. فإذا كنا نتحدث عن الرأسمالية باعتبارها أسلوبا محدداً للإنتاج، فإنه يترتب على ذلك عجزنا عن تحديد التاريخ الذي بزغ فيه فجر هذا النظام، منذ ظهور الملامح الأولى للنشاط التجاري

الواسـع، وقيام طبقة التجار، كمـا أننا لا يمكن أن نتحدث عن فتـرة معينه باعتبارها فترة «الرأسمالية التجارية» كما فعل الكثير من الباحثين. إذ يجب علينا أن نلتمس بداية المرحلة الرأسـمالية في التغيرات التي تحدث فقط في أسـلوب الإنتاج، علـى النحو الذي يؤدي إلى خضوع المنتج خضوعاً مباشراً للرأسمالية.

لقد كان هناك ثلاث مراحل حاسمة في تطور الرأسمالية هي:

1- خـلال القرن الرابع عشـر الذي شـهد أزمة الإقطاع القديم (النظـام الإقطاعي هو الذي ترتب عن تدهور السلطة السياسية المركزية واعتماد الزراع الصغار على سلطة محلية للحمايـة تتمثل في أمير أو أحد رجال الديـن، الذين أصبحوا فيما بعد يمتلكون الأرض والسـلطة) الذي غاب فيه ظهور المدن التي كانت تتمتع إلى حد كبير بالإدارة الذاتية، والتي مارست نفوذا سياسياً واقتصاديا ذا قيمة فيما يتعلق بالشؤون القومية، ففي ظل تلك الأزمة اهتز أسـلوب الإنتاج الإقطاعي القائم على التوفير.

2- خلال القرن السابع عشـر، ويتمثل في التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في تلك الفترة، بما في ذلك الصراع بين الشـركات ذات الصفة القانونية التي ألقت بحوث (أونون) Unwin الأضواء عليها، والصراع البرلماني ضد الاحتكار، الذي بلغ ذروته في ثـورة (كرومويل)، والذي لم تؤد نتائجه إلـى التخلص من تلك الظاهرة، رغم محاولات التسوية وردود الفعل التي حدثت في عهد عودة الملكية.

3- مرحلـة الثـورة الصناعية، التـي وقعت في نهايـة القرن الثامن عشـر ومطلع النصف الأول من القرن التاسـع عشر، والتي كانت ذات مغزى اقتصادي بالدرجة الأولى، والتي كان لهـا انعكاسـات أقل درامية على المجال السياسـي، وكانت تلك المرحلة حاسـمة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الرأسمالي، وقعت خلالها تغييرات جذرية في بناء الصناعة وتنظيمها.

ولذلك حينما تبرز طبقة جديدة ترتبط بأسـلوب الإنتاج الجديد، تطرد الطبقة الممثلة للنظام الاقتصادي والاجتماعي القديم التي كانت تمسـك بمقاليد الأمور من قبل، فإن تأثير هذه السياسة يمكن أن نلمسه في جميع أرجاء البلد الذي تطورت فيه هذه الوحدة السياسية، كمـا أن النتائج المباشـرة لها لا بد أن تكون في هـذه الحالة متماثلة على وجه التقريب في جميع أرجاء ذلك البلد. وهي تلك التغيرات السياسـية وما يعقبها من تحول في النفوذ الذي يمارس على المستوى القومي، وهي التغيرات التي أعطت المغزى الخاص بمراحل تاريخية معينه، كالثورة الإنجليزية في القرن التاسـع عشـر أو الثورة الفرنسية في عام 1789م، أو الثورة الروسية في عام 1917م.

2.5 التأثير الديني Religious Influence

استغرقت العصور الوسطى مدة ألف سنة تقريباً تبدأ من سقوط روما على يد القبائل الجرمانية سنة 476م إلى سقوط القسطنطينية على يد العثمانيين سنة 1453م. وقد عرفت هذه الحقبة من تاريخ الفكر الأوروبي بعصور الظلام نظراً لما غلب عليها من ركود فكري. ولو أنها لم تكن كذلك في الحضارة الإسلامية.

لقد كان الدين في تلك الفترة هو الشغل الشاغل للناس، وقد اشتد نفوذ الكنيسة وأخذت تحتل مكانة بارزة في حياة الفرد العادي، ولم تقف عند شؤون الله والحياة الآخرة وإنما تجاوزت ذلك إلى حياة الفرد اليومية، ومن ثم فقد أخذ تطاول الملوك والأمراء في سلطاتهم الزمنية والتي كان لها الأثر العميق على الحياة الفكرية في العصور الوسطى، فقد كان الله ووجوده وطبيعته وصفاته محور الحياة الفكرية، وانعكس ذلك على الفكر الاقتصادي. ومن ثم فقد اصطبغت الأحكام الاقتصادية بصبغة أخلاقية واضحة وكان مناط الحكم هو الحلال والحرام والعدل، فماذا تتوقع عندما يحمل رجال الدين لواء العلوم الاجتماعية.

لقد لعبت الكنيسة دوراً قيادياً ومحورياً في العصور الوسطى، فلقد امتلكت الكنيسة أراضي شاسعة اشتغل في زراعتها عدد غفير من أقنان الأرض. وفي الحقيقة يمكن اعتبار الكنيسة أكبر إقطاعي في العصور الوسطى قاطبة، كما سيطرت الكنيسة سيطرة تامة على الحياة الفكرية والروحية للمجتمع فقد احتكرت التعليم احتكاراً مطلقاً في مجتمع سادت فيه الأمية سيادة شبه كاملة، ولذا انحصرت الحياة الفكرية في رجال الدين الذين فسروا جميع جوانب الحياة انطلاقاً من المنظور الديني والأخلاقي. ولقد أكد التفسير الديني على أن الحياة الدنيا مرحلية ولذا فإن أهميتها تكمن في تأهيل الفرد للخلاص الأبدي في الحياة الآخرة فحسب. وعليه فليس للفرد أن يعير أمور الدنيا في ذاتها أهمية كبيرة فليست الدنيا هدفاً بل مجرد وسيلة، ولكي ينال الإنسان الخلاص الأبدي يجب أن تكون الطريق والوسائل المتبعة في الوصول إليه نقية وشرعية وطاهرة. وهذا ما يفسر مركزية العدالة في الفكر إبان العصور الوسطى.

وكانت الكنيسة مؤسسة أممية إذ لم تظهر الدول القومية في أوروبا بعد ولم توجد سلطة دنيوية مركزية تنازع سلطة رجال الدين. ولعبت الكنيسة ولغتها اللاتينية دوراً أساسياً في توثيق واستقرار ووحدة القارة الأوروبية في العصور الوسطى. ويتضح ذلك جلياً من استعراضنا للنظام الإقطاعي وطبيعة مراكز القوى والعلاقات الاجتماعية في العصور الوسطى، كما أن البيئة التي سادت حينذاك لم تستوعب تفسير الظواهر الاقتصادية بمعزل عن الحياة الدينية الأخلاقية للمجتمع، فلقد طغت الجوانب الروحية والأخلاقية على

الأبعـاد الماديـة للحياة من جهة ومن ناحية أخرى اتصف النظـام الاقتصادي بحالة توازن مستقر Stable Equilibrium على مستوى منخفض من الإنتاجية، ومن المعلوم أن حالة التوازن المسـتقر تعيد نفسها باسـتمرار بانتفاء تغيرات أساسية داخلية وخارجية. وحتى دَبَّ التغير في الجسم الاقتصادي في أواخر العصور الوسطى، ولذلك لم يكن من الضرورة أن يظهر تفسـير للظواهر الاقتصادية في إطار يختلف عن الإطار الديني الأخلاقي السـائد في حينه.

ولذلك كانت أفكار القديس (توماس الأكويني) تمثل قمة النضوج الفكري في العصور الوسطى، وكانت ترتكز في معظمها على مصادر ثلاثة هي: الإنجيل، و(أرسطو)، وكتابات الآباء المسيحيين الأوائل.

3.5 السعر العادل Just Price

فَرَّق (البرتوس ماجنوس) Magnus والذي كان أحد كبار رجال الكنيسة في مناقشته للقيمـة بين أمرين: الأمـر الاقتصادي والأمر الطبيعي، وأقَرّ بـأن كلا منهما يتدخل بطريقة مختلفة في تحديد قيم الأشياء ولكنه لا يهتم بالأمر والعامل الطبيعي حيث يرتبط بالرغبات أو النزوات الشـخصية، ويهتم (ماجنوس) في مناقشته للعامل الاقتصادي بالعمل وتكلفته فـي تحديد القيمة، ولكنه يرى أيضا أن هناك تكاليف أخرى تتدخل في تحديد القيمة. وفي تفسـيره لفكرة العدالة في المبادلة عند (أرسـطو) يقر أن السـعر العادل هو الذي يغطي تكلفة إنتاج السلعة أي تكلفة العمل وخلافه.

أما (توماس الاكويني) Thomas Aquinas أشهر مفكري رجال الكنيسة في العصور الوسـطى فهو التلميذ النجيب (لالبرتوس ماجنوس)، وقد تأثر كثيرا بآراء معلمه في القيمة ولكنه اسـتطاع تنقيح هذه الآراء بإدخال العامل الطبيعي (الذي لم يهتم به ماجنوس) في صلب المناقشـة، فالعامل الطبيعي كما رأى (توماس الاكوينى) لا يرتبط بمجرد رغبات أو نزوات شـخصية وإنمـا يعبر عن الحاجات، ولكن (توماس الاكويني) لم يسـتطع أن يربط تحليليا بين الحاجات والطلب، (كما فعل الاقتصاديون في أواخر القرن التاسع عشر)، وكما اهتم بمناقشة أثر العقيدة أو الأخلاق في تهذيب الحاجات وترتيبها والتأكيد على أن السعر يتغير تبعا لتغير الحاجة، ومن جهة أخرى وافق (توماس الاكويني) أستاذه (ماجنوس) في اعتماد القيمـة على تكلفة العمل وبعض التكاليف الأخرى الضرورية للإنتاج وبأن السـعر العـادل هو الذي يضمن تغطية هذه التكاليف، ولكنه مـن جهة أخرى حاول تنقيح الفكرة بتقريـره أن تكلفة الإنتاج يجب أن تتحدد وفقاً لمبدأ العدالة بمعنى أنها التكلفة الضرورية



للمنتج حتى يستطيع الاستمرار في نشاطه الإنتاجي لا أكثر ولا أقل، وهذه الفكرة تعتمد على البعد الأخلاقي عند (توماس الأكوينى) أكثر من المنطق أو المشاهدة، وبضم مساهمة كل من (ماجنوس) و(الاكوينى) يمكن القول إنهما يمثلان نظرية شبه متكاملة للقيمة في أواخر العصور الوسطى.

وفي تلك الفترة قادت محاولات المفكرين (ماجنوس) و(الاكويني) وغيرهما لتفسير المبادلة العادلة أو المتكافئة (الأرسطية) على أسس جديدة، إلى فكرة السعر العادل، وبصفة عامة يمكن القول إن السعر العادل Just Price هو السعر الذي يتضمن الانحراف عنه انحرافاً عن الأخلاق الفاضلة كما عرفها الكنسيون تلاميذ (أرسطو).

ومن ناحية أخرى كان السعر العادل يعني أحياناً الثمن المتفق عليه بشكل عام أو الذي تحدد بالعرف بين البائعين والمشترين، وفي ظل نشاط تجاري ضيق النطاق لم يكن الإصرار على فكرة السعر العادل شيئاً غريباً، ولم يكن غريباً أيضا اعتبار الثمن المتفق عليه عرفاً مرادفاً للسعر العادل ولكن مع نمو النشاط التجاري تدريجيا، وبشكل ملحوظ في القرون الأخيرة من العصور الوسطى، كان الأمر يتغير، ولذلك نجد أن (توماس الاكويني) وهو المهتم أشد الاهتمام بفكرة العدالة يبيح التقلبات حول السعر العادل وذلك تبعاً للتقلبات في أحوال السوق، ومع ذلك فإن فكرة (توماس) في هذا المجال تتسم بالغموض حيث نجده يبرر اقتضاء البائع ثمنا أعلى إذا كان هذا يحول دون إصابته بخسارة. ولقد أدخل الكتّاب بعد ذلك عدداً آخر من التعديلات على فكرة السعر العادل بحيث أصبح من الممكن الخروج عنه، لتغطية تكلفة نقل البضائع إلى السوق أو للاحتياط من سوء التقدير، وبمرور الزمن في أواخر العصور الوسطى أبرز بعض الكتّاب أهمية تأثير ظروف العرض والطلب في أسعار السوق، ولذلك لم يتمسكوا بفكرة السعر العادل كما تمسك بها الذين من قبلهم وكان من الواضح حينذاك أن الكنيسة قد فقدت سلطتها بالنسبة لهذه الآراء الأخيرة ولم تستطع قمعها.

4.5 تقسيم العمل Division of Labour

وفي نظرته إلى تقسيم العمل يلاحظ (كسينافون) Xenophon التناقض بين العمل الذهني والعمل الفزيولوجي، مؤكداً بشكل خاص على المتطلبات الواجب توفيرها فيمن يتولى العمل الإداري (الذهني). ويرى أنه في المدن الصغيرة يكون تقسيم العمل ضعيفا «أما في المدن الكبرى، حيث يجد كل شخص عدداً كبيراً من المشترين فيكفيه أن يعرف مهنة واحدة لكي يعيش. ومن المؤكد أن من يؤدي أكثر الأعمال بساطة يؤديها على أفضل شكل». وهكذا فإن (كسينافون) يربط مستوى تقسيم العمل باتساع حجم السوق.

ويشير (فارون) Freon إلى أنه تجري زراعة الأرض إما بوساطة العمال أو الناس الأحرار، أو من قبل هؤلاء وأولئك معا في نفس الوقت. ومن الأربح استخدام العمل المأجور في الأراضي الصعبة. أو في تنفيذ الأعمال الضخمة وهو مثل (كاتون) Kautilya يولي أهمية كبيرة لتنظيم عمل العبيد ولتحديد مواصفات الأشخاص الذين يديرونهم. وهو يؤكد على أهمية الحافز المادي بالنسبة لعمل العبيد، وذلك «بإقامة نظام عمل أكثر حرية، أو بزيادة الغذاء أو اللباس، أو بتخفيض كمية العمل أو بالسماح للعبيد برعي عدد من رؤوس الماشية في مراعي المزرعة أو غير ذلك من وسائل».

ويرى (فارون) أنه يجب أن يشغل بعض الوظائف أشخاص مثقفون، ويجب أيضا أن يطبق بالنسبة إليهم مبدأ الحافز المادي، فيسمح لهم بإنشاء أعمال خاصة وامتلاك عبيد لخدمتهم، وهو لا يهمل العامل المعنوي، فالمشرفون يجب أن يساهموا في وضع «خطة العمل» أيضاً.

5.5 التجارة Commerce

لقد كان للتجارة أهمية كبيرة إلى جانب الحرفة في الحياة الاقتصادية للدولة وكان (أفلاطون) يمتدح كثيرا التجارة الصغيرة ويعدد وظائفها النافعة. يكتب (أفلاطون): «ألا يعتبر فاعل خير كل شخص يقوم بقياس وتصنيف أي ملكية غير قابلة للقياس أو التصنيف؟ يجب أن نعترف بأن هذا يتحقق بفضل التداول النقدي...». ويتضمن هذا القول معناً كبيراً بالنسبة لعصر (أفلاطون). ففيه تأكيد على أنه في عملية التبادل تجرى معادلة مختلف البضائع وأن هذه البضائع تصبح بفضل التبادل قابلة للقياس رغما عن كونها حاملة لملكية «غير قابلة للقياس أو التصنيف». ولكن (أفلاطون) ارجع أسباب التعادل للبضائع إلى النقد.

إن غياب مفهوم القيمة عند (أفلاطون) جعله يعجز عن تفسير قابلية البضائع للقياس. ويرى (أفلاطون) «أن رغبات الناس غير محدودة، ورغم أنهم يستطيعون تحقيق ربح محدد، إلا أن رغبتهم في الربح لا تصل إلى حد الإشباع. وفي رأيه أن أي بضاعة يجب أن تباع في زمان ومكان واحد وبسعر واحد محدد. ويجب أن تراقب الأسعار من فوق، وتستند إلى أساس «عقلاني» من أجل تحقيق ربح «محدود».

وهو يعتبر النقود أداة للتجارة، ويفرق بين النقود المحلية المقبولة داخل الدولة، وبين النقود العامة التي تحتفظ بها الدولة لتغطية الحملات العسكرية والأسفار وغيرها. ويجب على الأفراد الذين يخرجون من البلاد بموافقة السلطات أن يسلموا عند عودتهم ما لديهم من



نقود أجنبية إلى الدولة ويحصلوا مقابلها على نقود محلية، وإلا فإن النقود الأجنبية تصبح عرضة للمصادرة، وهذا التمييز بين النقود المحلية والنقود العامة يدل على أن (أفلاطون) كان يميز بين النقود الكاملة القيمة والنقود الناقصة القيمة.

وكان (أفلاطون) على عكس (كسينافون) Xenophon، حيث يقف ضد تراكم النقود، وكان ينظر نظرة سلبية إلى وظيفة النقود باعتبارها وسيلة للاكتناز. وكان ضد الصفقات التجارية الآجلة، ويرى أنه يجب إجراء الصفقات التجارية نقداً. كما وقف موقفاً صريحاً ضد الربا وكان يقول: «لا يجوز إعطاء المال بفائدة وفي مثل هذه الحالات من الجائز ألا يعيد المدين إلى الدائن الفوائد ورأس المال». وكان هذا الموقف ناتجاً عن كون هذا الشكل من أشكال رأس المال قد أدى إلى تدهور شكل الإنتاج العبودي، وساعد على انحلال الاقتصاد الطبيعي.

يعزى إلى (أرسطو) الفضل في تحليله مختلف أشكال التجارة وكيف يتحول شكل معين من أشكال التجارة إلى شكل آخر. فهو يشير إلى أنه في المرحلة الأولى للتطور الاجتماعي أي في الأسرة لم تكن هناك ضرورة للتبادل، وعندما توزعت الأسرة الأولى إلى عدة أسر ظهرت ضرورة التبادل، ويرى (أرسطو) التجارة البضائعية باعتمادها على القيمة الاستعمالية، نوعاً من الأعمال الاقتصادية.

كان الشكل الأول للتجارة البضاعية هو التجارة التبادلية ويربط (أرسطو) ظهور النقود بتوسع التجارة التبادلية. وهو هنا يكشف عن أن النقود تؤدي وظيفة مقياس للقيمة لأنها تحمل قيمة في ذاتها. ويوضح (أرسطو) بعمق كيف تظهر بين مختلف المشاعات، نتيجة تطور التجارة التبادلية، وضرورة إيجاد بضاعة خاصة تملك وتؤدي دور النقود. وهو يرى أن النقود تقوم بدور وسيلة عامة للتبادل فقط نتيجة لاتفاق الناس. ومع اكتشاف النقود يصبح هدف التجارة البضائعية السعي إلى الإثراء وتزايد النقود في حد ذاتها. ويصبح التداول مصدراً من مصادر الثروة. وهكذا تفوق (أرسطو) على (كسينافون) و(أفلاطون) بتحليله الصحيح للنقود كمقياس للقيمة ووسيلة للتبادل. ويكون قد ميز بين شكلين من أشكال تداول النقود:

1- قيام النقود بدور أداة بسيطة للتداول.

2- قيام النقود بدور رأس المال النقدي.

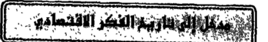
6.5 الملكية الخاصة Private Ownership

اختلفت النظرة إلى الملكية الخاصة في منتصف وأواخر فترة العصور الوسطى بالمقارنة ببداية هذه الفترة، وكان ذلك نتيجة عوامل عديدة من أهمها تطور الفكر الديني، فالشعور الذي يخرج به المرء من تعاليم الآباء المسيحيين الأوائل هو تعارض الطيبات الدنيوية مع المسائل الروحانية تعارضا لا يقبل التوفيق، وبينما لم يكن هناك إنكار للملكية الخاصة إلا أن آباء المسيحية الأوائل اعتقدوا أن السعي وراء الثروة أو الغنى يعرض النفس للهلاك وقد نقل أحد كتاب الفكر الاقتصادي عن القديس (جيروم) Saint Jerome قوله الغنى ظالم أو وارث الظالم.

كما أن القديس (أوجستين) Saint Augustine خشي أن تصرف التجارة الناس عن السعي إلى الله، لقد كان لمثل هذه التعاليم أثرها الكبير على السعي لتكوين الثروة أو زيادة الملكية الخاصة في بداية العصور الوسطى، إلا أنها لم تستمر كذلك حتى منتصف هذه الفترة ثم تعرضت للهجوم الشديد، فقد كان من الواضح ظهور التعارض الشديد بين التعاليم الدينية المذكورة وبين النظام الاقتصادي الذي ينمو بصفة مستمرة معتمدا على الملكية الخاصة، وتزداد فيه المعاملات التجارية مع اتساع المدن والأسواق، وبالرغم من أن بعض مفكري العصور الوسطى مثل (ريمون دي بنا فور) Raymond de Pennafort واصلوا استنكارهم لمسألة زيادة الغنى أو الثروة، إلا أن الغالبية منهم ومن أهمهم القديس (توماس الاكويني) Saint Thomas Aquinas كان يميل إلى التوفيق بين مطالب الحياة الاقتصادية من جهة والمطالب الروحية للمسيحية من جهة أخرى.

لقد تأثر (توماس الاكويني) بابن رشد الفيلسوف العربي الأندلسي كما وجد في دفاع (أرسطو) عن الملكية الخاصة أساساً قوياً يستند إليه ويستمد منه حجته في إثبات شرعيتها من الناحية الأخلاقية، بالإضافة إلى ذلك أبرز (توماس الاكويني) أهمية وضرورة استخدام الملكية الخاصة من أجل مصلحة الجماعة، وهي نفس الفكرة التي كانت معروفة حينذاك لدى فلاسفة المسلمين تبعا لمفهوم أخلاق الإنسان في الأرض، وهكذا استطاع (توماس الاكويني) أن يدافع عن النظام الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة في الحدود التي لا تخرج به عن فلسفة المسيحية، فهو لم يدافع عن الملكية الخاصة في حد ذاتها وإنما دافع عنها بصفتها وظيفة اجتماعية أي تدار لصالح المجموعة.

لقد أثرت النظرة إلى النشاط التجاري بالمعتقدات التي سادت تجاه الملكية الخاصة وشرعيتها ووظيفتها الاجتماعية، حيث نجد (توماس الاكويني) يتفق مع (أرسطو) في أن



التجــارة غير طيبة ولكنها شــر لا بد منــه في حياة اجتماعية بعيدة عــن الكمال، ولا يمكن تبرير التجارة في رأي (توماس الاكويني) إلا بشروط وهي:

1- عدالة التبادل بالمعنى الذي سبق (لأرسطو) إيضاحه.

2- أن التاجر يسعى بتجارته إلى كسب ما يكفيه للإبقاء على بيته.

3- أن التاجر يسعى إلى جلب النفع إلى بلده.

7.5 دور الدولة Role of the State

من أبرز معالم العصور الوســطى ظهور النظام الإقطاعي في أوروبا كنظام سياســي واجتماعي واقتصادي، ويرى المؤرخون أن نشأة هذا النظام ترجع إلى ما حدث من تطورات سياسية في أعقاب سقوط روما على أيدي القبائل الجرمانية إبان القرن الخامس الميلادي، وتتمثل هذه التطورات السياسية في زوال الحكومة المركزية، وتنصيب قادة جيش الجرمان حكاماً على أقاليم الإمبراطورية، وإعادة توزيع الأقاليم على الحكام الصغار.

لقــد حاولــت القبائــل الجرمانية إقامــة حكومة مركزية تكــون لها الســيطرة الكاملة علــى كل أرجاء الإمبراطورية الجديدة، إلا أن هذه المحاولات لم تكن مجدية، لاتســاع رقعة الإمبراطورية، أو لعجز الأباطرة الجدد عن إحكام السيطرة على كل أرجاء الإمبراطورية، في وقت كانت فيه وســائل الاتصال لا تزال بدائية إلى حد بعيد. لذلك كان الإمبراطور الروماني يعيّن قادة جيشــه حكامــاً على أقاليم الإمبراطورية، حيث أســتأثر قــادة الجيش بالاقاليم، وأصبحوا بذلك مركز قوى في مواجهة الإمبراطور.

كان حكام الأقاليم يجبون الضرائب لحســابهم الخاص، كما اســتخدموا كل الوســائل الممكنة -من ضغط وتهديد وإرهاب- للاستيلاء على أراضي الفلاحين الأحرار، وكما يلاحظ أن فترة العصور الوســطى من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشــر، كانت فترة ركود اقتصادي وجمود فكري في نصفها الأول، وفترة نشاط اقتصادي وفكري في نصفها الثاني، لقد كانت القرية قبل نشــأة المجتمع الإقطاعي تمثل الوحــدة الاجتماعية والاقتصادية، إلى أن ظهــرت المدينــة القديمة. وكما ازدهرت المدن القديمة، نشــأت مدن جديدة توافد عليها التجار والحرفيون الهاربون من إقطاعيات الأسياد،وبدأت العلاقات التجارية للمدن القديمة والجديدة تتخذ اتجاهين:

1- الاتجاه الأول وكان بين المدن والريف إذ كانت المدن تزود الريف بالمنتجات الصناعية وتحصــل منها في المقابل علــى المحاصيل الغذائيــة والمواد الأولية اللازمة للنشــاط

الحرفي. وكان شأن هذه العلاقة الاقتصادية بين الريف والمدينة أن تحول الاقتصاد الإقطاعي من انغلاق الريف على نفسه واكتفائه ذاتياً (من خلال الإنتاج بغرض الاستهلاك) إلى انفتاحه على المدن المجاورة من خلال الإنتاج بغرض البيع في الأسواق، وهو ما يعني التحول من «اقتصاد الطلب» إلى «اقتصاد السوق».

2- الاتجاه الثاني:كان على نحو قيام العلاقات التجارية بين المدن القديمة والجديدة في دائرة تبادل المنتجات الصناعية أساساً.

لقد ساد النظام الإقطاعي في أوروبا إبان العصور الوسطى وقد تميز بخصائص عدة منها أنه كان زراعياً ثم أصبح حرفياً، حيث كانت الزراعة هي النشاط الرئيس في الاقتصاد الإقطاعي، وكانت الأرض منقسمة إلى قسمين:

1- قسم كان يخص السيد الإقطاعي، ويقوم الفلاحون بزراعته لحسابه دون أن يتقاضوا أجراً على ذلك وهو «نظام السخرة».

2- وقسم آخر كان السيد الإقطاعي يوزعه على الفلاحين لزراعته لحسابهم مقابل أن يدفعوا له ريعاً عينياً وهو «نظام المزارعة».

ومن خصائص النظام الإقطاعي أيضاً أنه كان اقتصاداً مغلقاً في العصور الوسطى، بمعنى أن كل إقطاعية كانت تشكل وحدة اقتصادية مستقلة وقائمة بذاتها، منفصلة تماماً عن سائر الإقطاعيات الأخرى.

8.5 الفائدة Interest

بالنسبة إلى الفائدة كان الرأي مستقراً منذ بداية العصور الوسطى على اعتبارها ربا وعلى تحريمها على أساس نصوص من التوراة والإنجيل. فقد جاء في سفر الخروج في التوراة ما نصه: «لا تضعوا عليه رباً» على أي فرد من شعب الرب - ويقصد به شعب بني إسرائيل - كما يفهم من التلمود أن التحريم ذو صبغة عامة وليس مقصوراً على اليهود، بمعنى عدم شرعية التعامل بالربا بين شعب بني إسرائيل وغيرهم من الشعوب، أما في الأناجيل فإن القاعدة الوحيدة في تحريم الربا وردت عند لوقا (في الإصحاح الخامس 35:) وبالرغم من اختلاف التفسيرات الكنسية لهذه القاعدة فإن الاتجاه العام لرجال الدين المسيحي كان يستنكر الإثراء عن طريق إقراض المال مقابل أخذ فائدة وظلت قاعدة تحريم الربا سائدة دون مناقشة معظم فترة العصور الوسطى، ولكن مع نمو التجارة والتعامل النقدي في الأسواق في أواخر العصور الوسطى بدأ بعض الاتجاهات الجديدة بالظهور، فمن ناحية كان الأسلوب العلماني يأخذ قوة متزايدة في المجتمع، وكان أصحاب هذا الأسلوب يرون التوسع في إقراض المال مقابل فائدة يبررون رأيهم بالاستناد إلى

القانون الروماني الذي لم يحرم الربا والعمل به، وبالطبع فإن انزعاج رجال الكنيسة بمثل هذا الاتجاه الجديد جعلهم يصدرون سلسلة من القرارات الصارمة بتحريم الربا وكان هذا قرب نهاية القرن الثاني عشر، ولكن أثر الأسلوب العلماني ظهر بطريقة أخرى عن طريق دفاع رجال الكنيسة عن رأيهم بتحريم الربا، فنجد (توماس الاكويني) يستند إلى التعاليم المسيحية في مهاجمته للربا إلا أنه يؤكد رأيه ويدعمه بحجج منطقية مشتقة أساساً من التحليل (الأرسطي) ضد الربا. ولقد أكدت معارضة (أرسطو) للربا كما أوضحنا من قبل أنها تنبع من نظرية النقود، فالنقود تؤدي وظيفة أساسية وهي الوساطة في التبادل الذي يستهدف إشباع حاجات المستهلكين.

أما النقود في حد ذاتها فهي عقيمة وعمليات تداولها عن طريق الإقراض والاقتراض لا ينبغي أن تتم بمقابل أو بثمن ولا يشفع للنقود عند (أرسطو) أنها ذات قيمة سلعية فهذه المسألة مهمة لأداء دورها في تسهيل التبادل وليس لأي غرض آخر.

ولكن (توماس الاكويني) طور الفكرة (الأرسطية) في قيامه بالتفرقة بين السلع التي تستهلك أثناء استعمالها وتلك التي لا تستهلك - وهي فكرة اشتقها من القانون الروماني - وذلك لكي يقول أن النقود تنتمي إلى الفئة الأولى واستنتج بعد ذلك أن المطالبة بالفائدة على القرض النقدي إلى جانب المطالبة بسداده معناها الحصول على كسب غير طبيعي وغير عادل.

وبالرغم من تشدد الكنيسة وتأكيدها على تحريم الربا، وبالرغم أيضا من محاولات تدعيم الرأي الديني بوجهة النظر العلمية إلا أن عمليات قبول الفائدة على القروض أخذت في الزيادة تدريجياً تمشياً مع التوسع الاقتصادي. وأكثر من ذلك فإن السلطة المدنية أصبحت أكثر اهتماماً بتنظيم الفائدة وأصدرت القرارات التي تضع حدا أعلى لأسعارها. وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر اللذين تميزا بالاكتشافات الجغرافية العظيمة في العالم وانسياب المال الأوروبي في استثمارات خارجية مجزية للغاية نجد أن أسلوب تقاضي الفائدة أصبح شيئاً عادياً جداً حتى أن رأي الكنيسة ورجالها أصبح غير ذي أهمية لغالبية المقرضين والمقترضين.

ولقد جرت في القرون الأخيرة من العصور الوسطى تعديلات في الرأي الكنسي، ولم تكن هذه التعديلات تستهدف التخلي عن مبدأ تحريم الربا بقدر ما كانت تستهدف السماح ببعض الاستثناءات. ومن أهم هذه الاستثناءات الاستثناء القائم على أساس مبدأ تعرض المقرض للخسارة، ويفترض هنا أن المقرض يسمح للمقترض بأن يستخدم نقوده دون مقابل مادي لفترة من الزمن، ولكن حين يتأجل سداد القرض بعد هذه الفترة يصبح

للمقرض الحق في فرض جزاء يتفق عليه العرف، وافترضت الكنيسة أن المقرض قد تعرض لتأخير حقيقي هنا، ومن ثم فقد تعرض لخسارة حقيقية، ومع ذلك فإن التأكد من تحقق الخسارة كانت مسألة صعبة، ولقد فتح هذا الاستثناء الباب أمام تقاضي الفائدة دون اعتبار كثير للأساس الذي يقوم عليه حيث أصبح من الممكن تحديد فترة الدين الاختياري (أي الذي لا يتحمل فائدة إطلاقاً) أقصر مما كان عليه من قبل، وعملياً فإنه حينما تنكمش فترة الدين الاختياري إلى آجال قصيرة جداً كشهر واحد مثلاً، فإن مبدأ الإقراض بفائدة يصبح مستقراً لا جدال فيه. ولقد تطورت الأمور بعد ذلك حتى أن بعض رجال الدين المسيحي في أواخر العصور الوسطى مثل (نافا روس) اتجه إلى الموافقة على مبدأ الفائدة بغض النظر عن انقضاء أية فترة للدين الاختياري.

وأهم من الاستثناء السابق في تحطيم فكرة تحريم الربا المبدأ الخاص بضياع فرصة الكسب، فلقد قيل أن الفرد حينما يعطي نقوده لشخص آخر إنما يضيع على نفسه فرصة لتحقيق الكسب منها نتيجة التخلي عن عدم استثمارها بنفسه، ولذلك فإن المقرض لا بد أن يأخذ مقابلاً مادياً وهو الفائدة يعوضه عن ضياع فرصة الكسب.

ولقد أحرز هذا المبدأ انتصاراً ولقي قبولاً بين المتعاملين، (كذلك لقي قبولاً فكرياً كبيرا من مفكري المدرسة الغربية فيما بعد، فقاموا بتطويره نظرياً)، وبالإضافة إلى هذا نشأ مبدأ ثالث وهو مبدأ المخاطرة لكي يبرر أخذ الفائدة. فالمقرض حينما يضع نقوده تحت تصرف شخص آخر إنما يخاطر بماله مخاطرة قد تصل إلى حد فقدانه هذا المال، ومن ثم فإن المقرض يستطيع أن يطالب المقترض من البداية بفائدة للتقليل من هذه المخاطرة ، كذلك أثار بعض الكتاب في أواخر العصور الوسطى مثل (توماس الاكويني(مسألة انخفاض القيمة السلعية (الحقيقية) للقرض النقدي مع الزمن ، ولقد لاحظ هؤلاء الكتاب ظاهرة انخفاض القيمة السلعية أو القدرة الشرائية للعملة النقدية المتداولة واقترحوا أن تكون الفائدة بمثابة تعويض للمقرض عن الخسارة التي تصيبه من جراء هذه الظاهرة، وبعبارة أخرى إن المدين يعطي زيادة نقدية فوق مقدار القرض الأصلي للدائن حتى يرد له مثل ما اقترض منه مقوماً بالسلع.

ومن الواضح أن كل من هذه المناقشات التي جرت في مجال تبرير الربا أو الفائدة إنما ارتبطت بنمو التجارة الخارجية والمعاملات النقدية في أواخر العصور الوسطى، وقد تسببت في انفصال الرأي الاقتصادي العلمي عن الرأي الديني التقليدي الذي كانت الكنيسة متمسكة به اشد التمسك في بداية العصور الوسطى وفي منتصفها.

9.5 نظرية النقود of Money Theory

ابتكـر (نيكول أوريزم) Oresme فـي حوالي عام 1360م نظريـة تعتبر مدخلاً إلى المشـكلات الاقتصادية تختلف جداً عن ذلك الذي اتبعـه المفكرون الآخرون من قبل أو في نفس الفترة، وجاءت هذه النظرية في مقال عن الاختراع الأول للنقود، حيث يبدأ هذا المقال ويعرض تفصيلي لأصل النقود على الأسـس (الأرسطية) ثم يبحث في الصفات التي تجعل السـلع مناسـبة لاتخاذها نقوداً، ويرى (أوريزم) أن حق صك العملة يجب أن يكون في يد الأمير بصفته ممثلاً للجماعة ويتمتع بأعلى منزله وسلطة.

ولكـن امتيـاز صك العملـة لا يجب أن يعطي للأميـر الحق في أن يكون سـيد النقود المتداولـة في المجتمع لان النقود أداة قانونية لتبادل الثروات بين الناس وبالتالي فهي في الحقيقـة مُلك للذين يملكون مثل هـذه الثروات، وهذا الرأي (لأوريزم) يضع مفهوماً محدداً للسـلطة النقدية في المجتمع؛ أي أنها السـلطة التي تملك إصدار النقود وإدارتها ولكنها لا تملك أن تخفض من قيمتها والتلاعب في أوزانها أو مادتها، ولقد شن (أوريزم) حملة عنيفة على السـلطة النقدية التي لا تلتزم بواجبها، فقال إنه ليس من حق الأمير أن يتلاعب بثروة رعاياه عن طريق تغيير وزن النقود أو مادتها أثناء عملية السـك.

كما أضاف أن الكسـب الذي يتحقق عن طريق تخفيض القيمة السـلعية للعملة أسـوأ مـن الربـا، لأنه يتضمن ابتزاز جزء من ثروة الناس دون علمهم أو دون إرادتهم في حين أن المرابي يتفق مع المدين على الربا، الذي يدفعه الآخر برضاه، واعتقد (أوريزم) أن تخفيض القيمة السـلعية للعملة بمثابة ضربة مستترة تؤدي إلى إشاعة الاضطراب في التجارة وإلى الكساد والفقر.

وأخيـراً، قال إنـه حينما يجرى تخفيض للقيمة السـلعية للعملة فـإن الذهب والفضة (يمثلان أهم المعادن التي تصنع منها النقود) يتحولان إلى اسـتخدامات أخرى حيث يقدر لهما قيمة أعلى، وتدريجيا تصبح العملة المنخفضة القيمة هي المتداولة.

وهكذا سبق (أوريزم) غيره في التعبير عن فكرة قانون (جريشام)، والذي يتلخص في أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التعامل في الأسـواق.

10.5 حماية التجارة Trade Protection

لقد كان مفكرو العصور الوسطى يحكمون على التجارة بأنها غير طيبة وغير طبيعية، ولكنهـا شـر لا بد منه في حيـاة اجتماعية بعيدة عن الكمال. وكان من شـأن ذلك أن بقيت شـخصية «التاجر» طوال تلك العصور، محور السـخط الفكري عمومـاً، ولهذا لم يكن من المستغرب إن كان «المدرسيون» ينظرون إلى النشاط التجاري نظرة حذرة.

وإذا كانت كتابات «المدرسيين» تنم عن اعترافهم بمشروعية النشاط التجاري، فقد كان مـن المنطق أن التجارة ضرورية ولا غنى عنها لأي مجتمع إنسـاني، من حيث أنها تنطوي على نقل السـلع من المكان أو الزمان الذي تكون موجودة فيه بوفرة إلى المكان أو الزمان الـذي تكـون موجودة فيه بندرة. وهذا النقل المكاني أو الزماني للسـلع هو الدور الإنتاجي الهام الذي يقوم به التاجر، متمثلاً في تقديم خدمة إنتاجية مكملة لعملية إنتاج السلعة، أي خدمة نقل هذه السلعة من المنتجين إلى المستهلكين في المكان والزمان المناسبين.

أمـا عن المحاذير التـي راودت فكر «المدرسـيين» (مراجعة صفحـة 18) فقد كانت تتعلـق بمخاطـر النشـاط التجاري كما تراءت لهم فـي واقع الحياة العمليـة، من حيث أنه كثيـراً ما كان التجار يحصلـون على أرباح وفيرة أبعد ما تكون عن الاعتدال لتعكس صورة حيـة من صور الاسـتغلال ولكن مع التسـليم بهـذه المحاذير، وبأن الشـواهد في مجتمع العصور الوسـطى، تقطع بتأصل النزعة الاسـتغلالية لدى التجار، فلا مناص من أن يؤخذ على «المدرسـيين»، في هذه الناحية مـن فكرهم، أنهم توانوا عن تقديم «معيار موضوعي» يحدد مفهوم «الربح المعتدل» في النشاط التجاري المشروع. ويضع الحدود الفاصلة بين الاعتدال وبين الاستغلال في ممارسة هذا النشاط.

ولقد كان للحروب الصليبية أثرها على النشاط التجاري؛ فقد أفضت هذه الحروب إلى نتائج مهمة تتمثل في عودة العلاقات بين المجتمع الغربي وبين المجتمعات الشرقية، وكان لهذا أثره الواضح في ازدهار مدن البحر الأبيض المتوسط - وعلى الأخص المدن الإيطالية- وفي بدء التعامل التجاري بين الغرب والشرق، حيث أخذ الغرب الأوروبي يستورد من بلاد المشـرق التوابل والمواد الأولية كالحرير والقطن، ويصدّر إليها الأقمشـة والأسـلحة.

11.5 أهمية الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

Importance of Economic Thought in Medieval

إن علم الاقتصاد الذي عرّف في القرنين التاسع عشر والعشرين لم يكن معروفاً في العصور الوسطى، ولكن معظم المتأثرين في الفكر المسيحي ناقشوا أو اقترحوا قوانين ليست بمعنى القوانين العلمية التي نعرفها اليوم، وإنما بمعنى القواعد الأخلاقية، التي تستهدف إدارة النشاط الاقتصادي إدارة صالحة وعادلة، وبالنسبة لهذه القواعد الأخلاقية للمعاملات الاقتصادية فقد كانت من جهة قائمة على أساس من اللاهوت المسيحي، ومن جهة أخرى كانت قائمة على قبول أفكار (أرسطو) التي ترفض جميع الأساليب الاقتصادية المؤدية إلى عدم المساواة أو مجافاة العدالة وتستنكر الجشع والطمع في المعاملات الدنيوية.

ولقد ساعد على قبول الأفكار (الأرسطية) عدم تعارضها مع الفكر المسيحي بصفة عامة بالإضافة إلى التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت النصف الأخير من العصور الوسطى بصفة عامة.

والآن عزيزي الدارس أجب عن الآتي:



تدريب(4)

بين المراحل الحاسمة في تطور الرأسمالية.



أسئلة التقويم الذاتي (4)

1- ما دور الكنيسة في العصور الوسطى؟

2- هناك عدد من الاقتصاديين والمؤرخين يرفضون الاعتراف بأن الرأسمالية كمصطلح يعبر عن نظام اقتصادي. علل ذلك.

3- لقد استطاع (توماس الاكويني) أن يدافع عن النظام الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة في الحدود التي لا تخرج به عن فلسفة المسيحية. وضح ذلك.

6. الخلاصة

حاول، عزيزي الدارس، استرجاع مادة الوحدة الأولى في ذهنك، وسوف تجد أن علم الاقتصاد يرتبط التعبير عنه وتفسيره بالجهد الفكري لعلماء الاقتصاد وبالدراسات التحليلية للظواهر الاقتصادية، بغية استنتاج الأفكار أو القوانين الاقتصادية الناجعة والقادرة على الاضطلاع بالمشاكل الاقتصادية الإنسانية للمجتمعات، وهو يبرز على مستوى مختلف المدارس الاقتصادية المعاصرة والتي سبقها خلال التاريخ الاقتصادي، والتي درست المواضيع الاقتصادية وفق المنهج العلمي الاقتصادي من طرق وأدوات.

إن نشأة علم الاقتصاد يمكن أن تتحد بظهور كتاب (آدم سميث) «ثروات الأمم» 1776، إن هناك عدداً من الفوائد لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي وهي، الفائدة التعليمية، واستلهام واستنباط الأفكار العلمية الجديدة، كما أنها تقود إلى تنمية القدرات على البحث والتحليل.

بدأ (أرسطو) بتحليل وضع الاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتي للعائلات ثم استطرد منه إلى فكرة تقسيم العمل والمقايضة والنقود «وكان أحياناً يخلط بين النقود والثروة».

كما وأدت الكنيسة دوراً قيادياً ومحورياً في العصور الوسطى، فلقد امتلكت الكنيسة أراضي شاسعة اشتغل في زراعتها عدد كبير من العبيد. وفي الحقيقة يمكن اعتبار الكنيسة أكبر إقطاعي في العصور الوسطى قاطبة، كما سيطرت الكنيسة سيطرة تامة على الحياة الفكرية والروحية للمجتمع فقد احتكرت التعليم احتكاراً مطلقاً في مجتمع سادت فيه الأمية سيادة شبه كاملة، ولذا انحصرت الحياة الفكرية في رجال الدين الذين فسروا جميع جوانب الحياة انطلاقاً من المنظور الديني الأخلاقي.

أما (أرسطو) فقد اعتبر النقود في حد ذاتها عقيمة وعمليات تداولها عن طريق الإقراض والاقتراض لا ينبغي أن تتم بمقابل أو ثمن، ولا يشفع للنقود عند (أرسطو) أنها ذات قيمة سلعية فهذه المسألة هامة لأداء دورها في تسهيل التبادل وليس لأي غرض آخر.

7. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثانية

لوحظ في هذه الوحدة أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي والإشارة إلى بعض الفلاسفة القدماء، وسيتم في الوحدة الدراسية التالية التركيز على الاقتصاد الإسلامي من حيث ماهية هذا الفكر، وعن أهم خصائصه وكذلك الإشارة إلى بعض المفكرين الاقتصاديين المسلمين وعن أوجه الخلاف بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

8. إجابات التدريبات

تدريب(1)

قام فلاسفة الإغريق بالكتابة في بعض المسائل الاقتصادية، وكان من أبرزهم (أفلاطون) و(أرسطو)، ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن ليس كل ما كتب (أفلاطون) و(أرسطو) في الاقتصاد يمكن اعتماده، وإن يعتبر ذا طبيعة علمية بمعني أنه يعتمد على طرق منظمة في البحث والتحليل، بل إن الواقع يشير إلى أن ما كتب على يد فلاسفة الإغريق كان عبارة عن معلومات معروفة للإنسان العادي حينذاك، وقد تم تنقيتها من كثير من الشوائب الفكرية وتدوينها بصورة منظمة.

تدريب(2)

تعتبر هذه الفائدة من أهم الفوائد المكتسبة من دراسة تطور الفكر العلمي في مجال الاقتصاد، ويعود ذلك إلى أن دراسة الأفكار والنظريات العلمية عرفت منذ فترة طويلة وحصاد علمي يزخر بالمعرفة والتطور يمتد منذ الأزل إلى يومنا الحاضر، سجل خلالها رجال العلم والعلماء الدراسات الخاصة بتطور الفكر الاقتصادي عبر العصور، كما أنها تتيح الفرصة لنا لنقف على عتبات كل نظرية حتى نتعرف على أصحابها وكيفية تكوينها، ومدى التأثر بالسابقين من العلماء والظروف التي أدت إلى اختيارها عن غيرها من النظريات لتمثل الحل لتلك المشكلة التي عايشوها، فإن الظروف وإن اختلفت نجد الكثير من التشابه في أسباب تكوين المشكلة قيد البحث وآلية التعامل معها للخروج بأفضل النتائج.

تدريب(3)

تطرق المدرسيون إلى أربعة أنواع من الأضرار المحتملة التي قد توجب التعويض:

1- الضرر الناتج عن عدم استعمال الدائن لنقوده في إشباع حاجاته الشخصية.

2- فوات الفرصة عليه في الاستفادة من النقود.

3- المضايقة المترتبة على عدم إرجاع النقود في الوقت المتفق عليه.

4- الخطر الكامن من إمكانية خسارة النقود.

تدريب(4)

هناك ثلاث مراحل حاسمة في تطور الرأسمالية هي:

1- أزمة الإقطاع القديم الذي غيب ظهور المدن التي كانت تتمتع إلى حد كبير بالإدارة الذاتية، والتي مارست نفوذا سياسياً واقتصاديا فيما يتعلق بالشؤون القومية.

2- التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في تلك الفترة، بما في ذلك الصراع بين الشركات ذات الصفة القانونية، والصراع البرلماني ضد الاحتكار.

3- الثورة الصناعية، التي وقعت في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي كان لها انعكاسات اقل درامية على المجال السياسي، حيث كانت تلك المرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الرأسمالي، وقعت خلالها تغييرات جذرية في بناء الصناعة وتنظيمها.

- أرسطو Aristotle: فيلسوف يوناني عاش خلال الفترة الممتدة من 322-384 ق.م. وهو أكبر ممثلي الفكر الاقتصادي في المجتمع القديم.
- أفلاطون Plato: فيلسوف يوناني عاش خلال الفترة الممتدة من 347-427 ق.م. وهو من أشــهر الفلاســفة في العصر الذهبي للحضارة اليونانية، عالج فلســفياً الظواهر الاقتصادية معالجة عرضية وعابرة في إطار اهتمامه بالمشاكل الأخلاقية والسياسية، ولقد وردت أهم أفكاره في المجال الاقتصادي في كتابيه المشــهورين (الجمهورية) The Republic و(القوانين) The Laws.
- تاريخ الفكر الاقتصادي History of Economic Thought: هو يتعلق بتاريخ تطور الأفــكار والخواطر التي عرضت للإنســـان في أمور حياتــه الاقتصادية، أو هو الواقع الاقتصادي الذي عاش فيه الإنسان وما يرتبط به من ظروف الإنتاج (من موارد متاحة ودرجــة معينة من المعرفة الفنيــة) ومن علاقات الإنتاج والتوزيع وما يتصل بهم من روابط قانونية ونظم ومؤسسات.
- التحليل الاقتصاديEconomic Analysis : هو نشـــاط عقلي يستوعب المعلومات ثم يحـــاول تقييمهـــا وتحويلها إلى أفكار مرضية أو غير مرضيــة، ثابتة أو متغيرة. وقد يخدم التحليل الاقتصادي الفكر الاقتصادي مما يجعله يتطور.
- السعر العادل Just Price: الثمن المتفق عليه بشكل عام أو الذي يتحدد بين البائعين والمشترين، في ظل نشاط تجاري ضيق النطاق، وهو السعر الذي يتضمن الانحراف عنه انحرافاً عن الأخلاق الفاضلة كما عرفها الكنسيون تلاميذ (أرسطو).
- الفكــر الاقتصـــادي Economic Thought: مظهــر فكري حول النشـــاط الاقتصادي يشرحه ويقيمه ويعطي بعد ذلك اقتراحات لإصلاحه.
- المدرســيون The Scholastics: فكر اقتصادي ســاد أوروبا في العصور الوســطى يمتد من القرن التاســع إلى القرن الحادي عشر وهو منهج فكري في رجال الكنيسة الكاثوليكية.
- نفقة الإنتاج Production Cost: وهي تلك النفقة الضرورية للمنتج لكي يتســنى له من خلالها الاســتمرار في ممارســة نشاطه الإنتاجي، وتشــمل نفقة نقل السلعة من موقع إنتاجها إلى مراكز تسويقها، مضافاً إليها ربح معتدل.



- المذهب الاقتصادي Economic Method: هو عبارة عن النظام الفكري الذي يحتوي علـى مجموعة اقتراحات تقيـم الأوضاع والأحـداث الاقتصادية بغية إجـراء تغيرات فيها.
- النظـام الاقتصادي Economic System : هو عبـارة عن مجموعة الأوضاع الخاصة بالنشـاط الاقتصادي التي تسـود في وقت ومكان معين. وتتألـف هذه الأوضاع من ثلاثة عناصر أساسـية تشـكل ما يسـمى بمضمـون النظام، وهي غرض يسـتهدفه النشـاط الاقتصـادي، فن إنتاجي معين يسـتعان به في تحقيق هـذا الهدف، تنظيم سياسـي واجتماعي يهيئ الجو اللازم لتحقيق الهدف المنشـود بواسـطة الأسـاليب الفنية الموجودة.
- النظرية الاقتصادية Theory Economic : هي شـرح مباشر للواقع الاقتصادي دون تقييم ولهذا يقال بأن هذا العمل التحليلي يكتسـب صبغة موضوعية.



10. المراجع

أ- المراجع العربية:

1- أحمد، عبد الرحمن يسـري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الخامسة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

2- كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسـل للطباعة والنشـر، الكويت.

3- مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسـة شباب الجامعة، الإسكندرية.

4- نامـق، صـلاح الديـن، (1978) تطـور الفكـر الاقتصـادي، دار النهضـة العربية، القاهرة.

5- بوشـهولز، تـودج، (1996) أفـكار جديـدة مـن اقتصاديين راحليـن مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نزيرة والحسيني، عزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية القاهرة.

ب-المراجـع الأجنبيـة:

1- OíBrien, George, (2001) An Essay on Mediaeval Economic Teaching; Batoche Books Kitchener; Kitchener, Ontario; Canada.

2- Robinsons, Lionel, (2000) A History Of Economic Thought; the Lse Lectures; 5th ed, edited by; Medema; Steven G. & Samuels, Warren J. Princeton University Press ; U.K.

3- Roll, Eric, (1993) A History Of Economic Thought, 5th ed, Faber and Faber Ltd, London.

4- Srivastava, S.K. (1996) History Of Economic Thought, 4th ed, Chand & Company Ltd, New Delhi.

ج- المواقع الإلكترونية:

http:// socserv2.socsci.mcmaster.ca.

الوحدة الثانية

2

الفكر الاقتصادي الإسلامي

إعداد المادة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيـزي الدارس، مرحباً بك إلـى هذه الوحدة التي توضح الهيـكل العام للاقتصاد الإســلامي من حيث مبدأ الملكية المزدوجة والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، كما توضح النشــاط الاقتصادي للدولة في الإســلام، وكذلك تبين عوامل الإنتاج في الإســلام، وتلقــي الضوء على نظرة الإســلام للتجارة والثمــن العادل والنقود وحكـم الربا، وكذلك توزيع الدخل على الضعفاء، والوظيفة الاقتصادية في الإسلام، وكذلك نضعك في صورة آلية التعاطي مع المشكلات الاقتصادية من قبل المفكرين في الاقتصاد الإسلامي، وأخيراً نحــاول أن نوضح أوجه الاختلافــات الجوهرية بين الفكر الاقتصادي الإســلامي والفكر الاقتصادي الوضعي.

2.1 أهداف الوحدة

عزيزي الدارس بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة يجب أن تكون قادراً على أن:

1- تبين المبادئ الاقتصادية الأساســية في الإســلام مــن الملكية المزدوجــة، والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
2- تشرح الفكر الاقتصادي الإسلامي في النشاطات الاقتصادية، والنظرة الإسلامية إلى عوامل الإنتاج والتجارة والثمن العادل.
3- تدرك مفهوم النقود ووظائفها في الإســلام، ومبدأ تحريــم الربا وتوزيع الدخل على الضعفاء.
4- تحدد الوظيفة الاقتصادية للدولة في الإسلام.
5- تبين مســاهمات أعلام الفكر الاقتصادي الإســلامي.
6- تحدد الاختلافات الجوهرية بين الفكر الاقتصادي الإســلامي وبين الفكر الاقتصادي الوضعي.

3.1 أقسام الوحدة

تقسم هذه الوحدة إلى عشرة أقسام رئيسه هي:

القســم الأول: الهيكل العام للاقتصاد الإسـلامي. وفي هذا القســم سوف نتعرف إلى مبدأ الملكية المزدوجة ومبدأ الحرية الاقتصادية ومبدأ العدالة الاجتماعية وكيف عالج الإسـلام هذه القضايا المهمة على الصعيـد الاجتماعي والاقتصادي، ويغطي هذا القسم الهدف الأول.

القسم الثاني والثالث والرابع: النشاط الاقتصادي في الإسلام، وعوامل الإنتاج في الإسلام، وكذلك نظرة الإسـلام للتجارة والثمن العادل وتغطي هذه الأقسـام الهدف الثاني.

القســم الخامس والســادس والســابع: النقود، ومبدأ تحريم الربـا وتوزيع الدخل على الضعفاء وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالهدف الثالث.

القســم الثامن: الوظيفة الاقتصادية للدولة في الإســلام، ويوضح هذا القســم الدور الهام الـذي يجب أن تلعبـه الدولة على الصعيد الاقتصادي ويغطي هذا القســم الهدف الرابع.

القسم التاسع: المفكرون في الاقتصاد الإسلامي. ونحاول في هذا القسم التعرف إلى أهم إنجازات أعلام الفكر الاقتصاد الإسـلامي وإسهامهم في حل القضايا التي تهم المجتمع الإسلامي من الناحية الاقتصادية، ويغطي هذا القسم الهدف الخامس للوحدة.

القســم العاشـر: الاختلافـات الجوهريـة بين الفكـر الاقتصادي الإسـلامي وبيـن الفكر الاقتصادي الوضعي. حيث نحاول في هذا القســم وضع الدارس على عتبة الخلاف الدائر بين اقتصاديات النظم الاقتصادية من حيث مفهوم كل منها لمعالجة المشـكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات البشرية، ويغطي هذا القسم الهدف السادس.



4.1 القراءات المساعدة

1- القرضاوي، يوسـف، (1996) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسـلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

2- الموارني، ياسـر، (2002) الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان.

3- إبراهيم غسـان محمود والقحف، منذر، (2000) الاقتصاد الإسـلامي: علم أم وهم، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.

4- الصدر، محمد باقر، (1991) اقتصادنا، المجلد العاشـر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، قبل أن تبدأ بدراسة هذه الوحدة، تأكد من أنك هيأت المكان الهادئ والمريح للدراسـة، فالفكر الاقتصادي الإسـلامي من المواضيع الشيقة التي تستحق أن تدرسها في تمعن وهدوء.

وأهـم ما نود أن نوجه إليه انتباهك واهتمامك، هو أن تقرأ المادة التعليمية، للوحدة والأقسام المختلفة، بمستوى عالٍ من الوعي والإدراك.

كمـا نذكرك، عزيزي الـدارس، أن لا تتردد فـي الاتصال بمشـرفك الأكاديمي كلما اقتضـت الحاجة لمناقشـة مـا تتعرض له من عقبات، واستفسـارات، أو مسـائل مثيرة للاهتمام والتسـاؤل. وحتى تتمكن من الاسـتيعاب الكامل للأفـكار الواردة عليك الإجابة الصحيحة للتدريبات وأسـئلة التقويم الذاتي المدرجة ضمن الوحدة. لما لذلك من أهمية في اختبار معلوماتك ومدى اسـتيعابك للوحدة الدراسـية. ويمكنك الاسـتعانة بإجابات التدريبـات المدرجة في نهاية الوحدة من أجل تقييم مسـتوى فهمك وإدراكك للمفاهيم الأساسية.

2. الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي
Structure of Islamic Thoughts

عزيزي الدارس، يقوم الاقتصاد الإسلامي على توجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية، كما أن الهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي هو تحقيق رفاهية البشرية من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن خلال هذا المنظور يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي «بأنه ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية»،

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن الاقتصاد الإسلامي قائم على وجهين هما:

1. وجه ثابت يتعلق بالمبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية التي جاء بها الدين الإسلامي منذ أربعة عشر قرناً.
2. وجه متغير يتعلق بالتطبيق أي كيفية عمل هذه المبادئ والأصول في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة.

فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي وأخلاقي يتميز بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها وهي:

1- مبدأ الملكية المزدوجة.
2- مبدأ الحرية الاقتصادية.
3- مبدأ العدالة الاجتماعية.

وفيما يلي، عزيزي الدارس، سوف نقوم بتناول هذه المبادئ بنوع من التفصيل:

1.2 مبدأ الملكية المزدوجة Rule of Dual Property

إن من أهم الأصول الاقتصادية الإسلامية مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والعامة، وذلك يعود إلى أن كليهما يسهم على قدم المساواة في عملية التنمية الاقتصادية، ويعتمدهما الاقتصاد الإسلامي كأصل وليس استثناء، وذلك لأن كلاً منهما يكمل الآخر فلكل مجاله بلا تعارض أو اصطدام، حيث لا تقوم الدولة إلا بأوجه النشاط الاقتصادي التي يعجز أو يقصر الأفراد عن القيام بها مثل السكك الحديدية وتعمير الصحارى وصناعة الأسلحة وتوصيل الكهرباء والمياه إلى جميع مناطق الدولة وبدعم كامل منها وكذلك الصحة والتعليم خاصة في الدول النامية، وإننا نسجل بحق أن الإسلام في اعترافه بالملكية سواء أكانت خاصة أم عامة، وفي نظرته إليها وتنظيمه لها، إنما أقامها باعتبارها وسيلة إنمائية أي من أهم

الحوافز التنموية، كما أنه يسقط شرعية الملكية سواء كانت خاصة أو عامة إذا لم يحسن الفرد أو الدولة استخدام هذا المال استثماراً أو إنفاقاً في مصلحته أو في مصلحة الجماعة، وقد عبر عن ذلك أصدق تعبير سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حين قال لبلال وقد أعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم أرض العقيق: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطعك لتحجز عن الناس وإنما أقطعك لتعمل، فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي).

ولذلك نجد أن الإسلام يختلف اختلافاً جوهرياً عن كل من النظام الرأسمالي والاشتراكي من حيث تحديد نوعية الملكية التي يقرها، حيث نجد أن النظام الرأسمالي يؤمن بشكل خاص بالملكية الفردية، أي بالملكية الخاصة كقاعدة عامة، فهو يسمح للأفراد بالملكية الخاصة لمختلف أنواع الثروة في البلاد تبعاً لنشاطاتهم وظروفهم، ولا يعترف بالملكية العامة إلا حين تقتضي الضرورة الاجتماعية.

والمجتمع الاشتراكي على العكس تماماً من ذلك، فإن الملكية الاشتراكية فيه هي المبدأ العام، الذي ينطبق على كل أنواع الثروة في البلاد، وليست الملكية الخاصة لبعض الثروة إلا شذوذاً واستثناءً، فقد يعترف بها أحياناً بحكم ضرورة اجتماعية قاهرة.

وعلى أساس هاتين النظريتين المتعاكستين للرأسمالية والاشتراكية يطلق اسم (المجتمع الرأسمالي)، على كل مجتمع يؤمن بالملكية الخاصة بوصفها المبدأ الوحيد، وبالتأميم باعتباره استثناءً، ومعالجة لضرورة اجتماعية، كما يطلق اسم (المجتمع الاشتراكي) على كل مجتمع يرى أن الملكية الاشتراكية هي المبدأ الوحيد، ولا يعترف بالملكية الخاصة إلا في حالات استثنائية.

أما المجتمع الإسلامي فانه يقر الأشكال المختلفة للملكية في آن واحد ويضع بذلك مبدأ الملكية المزدوجة (الملكية ذات الأشكال المتنوعة)، ولهذا من الخطأ أن نسمي المجتمع الإسلامي مجتمعاً رأسماليا وإن سمح بالملكية الخاصة (تعدد رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج)، لأن الملكية الخاصة عنده ليست هي القاعدة العامة، كما أنّ من الخطأ أن نطلق على المجتمع الإسلامي اسم المجتمع الاشتراكي، وإن أخذ بمبدأ الملكية العامة، وملكية الدولة في بعض الثروات ورؤوس الأموال، لأن الشكل الاشتراكي للملكية ليس هو القاعدة العامة في رأيه، كما وأن ذلك لا يعني أن الإسلام قد مزج بين المذهبين، وأخذ من كل منهما جانباً لأن الإسلام سابق عليهما وكلا المذهبين جاء بعده، وإنما يعبّر ذلك التنوع في أشكال الملكية عن تصميم مذهبي أصيل، قائم على أسس وقواعد فكرية معينة، وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم، تناقض الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرة والاشتراكية الماركسية.

2.2 مبدأ الحرية الاقتصادية Rule of Economic Freedom

عزيزي الدارس، إن مبدأ الحرية الاقتصادية ركن من أركان الاقتصاد الإسلامي، يسمح للأفـراد على الصعيد الاقتصـادي بحرية محدودة، وبحدود القيـم المعنوية والخلقية التي يؤمـن بها الإسـلام، ونجد في هذا الركـن الاختلاف البارز بين الاقتصاد الإسـلامي وكل من الاقتصاد الرأسـمالي والاشـتراكي، فبينما يمارس الأفراد الحريات غيـر المحدودة في ظل الاقتصاد الرأسـمالي، وبينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع، ونجد الإسلام في موقفه الذي يتفق مع طبيعته العامة، فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل التي تهذب الحريات وتصقلها وتجعل منها خير أداة للإنسانية كلها.

فالتحديد الإسلامي للحريات الاجتماعية في الحقل الاقتصادي جاء على قسمين هما:

1. التحديـد الذاتـي الذي ينبـع من أعماق النفس، ويسـتمد قوته ورصيـده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية.
2. التحديد الموضوعي الذي يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه.

أما في التحديد الذاتي: فهو يتكون طبيعياً في ظل التربية الخاصة، التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الذي يتحكم الإسلام في كل مرافق حياته (المجتمع الإسلامي).

وقد كان لهذا التحديد الذاتي نتائجه الرائعة وآثاره الكبيرة في تكوين طبيعة المجتمع الإسـلامي ومزاجه العام، وبالرغم من أن التجربة الإسلامية الكاملة كانت قصيرة الأمد، فقد آتت ثمارها وفجرت في النفس البشرية إمكاناتها المثالية العالية، ومنحتها رصيداً روحانياً زاخراً بمشـاعر العدل والخير والإحسـان، ولو قدر لتلك التجربة أن تسـتمر وتمتد في عمر الإنسـانية أكثر مما امتدت في شـوطها التاريخي القصير، لاستطاعت أن تبرهن على كفاءة الإنسانية لخلافة الأرض، ولصنعت عالماً جديداً زاخراً بمشاعر العدل والرحمة، واجتثت من النفس البشرية أكثر ما يمكن استئصاله من عناصر الشر ودوافع الظلم والفساد.

وبالرغـم من ذلك كله فقـد كان للتحديد الذاتي الذي وضع الإسـلام نواته في التجربة الكاملـة للحياة، دوره الإيجابي الفعال فـي ضمان أعمال البر والخير، التي تتمثل في إقدام الملاييـن من المسـلمين بمـلء حريتهم المتبلورة فـي إطار ذلك التحديد علـى دفع الزكاة وغيرها من حقوق الله، والمسـاهمة في تحقيق مفاهيم الإسلام عن العدل الاجتماعي، فماذا يمكـن أن تقدر من نتائج في ضوء هذا الواقع، لو كان هؤلاء المسـلمون يعيشـون التجربة الإسـلامية الكاملة، وكان مجتمعهم تجسـيداً كاملاً للإسـلام، في أفكاره وقيمه وسياسـته، وتعبيراً عملياً عن مفاهيمه ومثله؟



وأمـا التحديـد الموضوعـي للحرية: فيقصد بـه التحديد الذي يفرض علـى الفرد في المجتمـع الإسـلامي من الخارج بقوة الشـرع، ويقوم هذا التحديـد الموضوعي للحرية في الإسـلام على المبدأ القائل: «إنه لا حرية للشـخص فيما نصت عليه الشـريعة المقدسة من ألوان النشـاط التـي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسـلام بضرورتها»، ولقد تم تنفيذ هذا المبدأ في الإسلام بالطريقة الآتية:

1- نصت الشـريعة فـي مصادرها العامة، علـى منع مجموعة من النشـاطات الاقتصادية والاجتماعية المعيقة في نظر الإسـلام تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام، كالربا والاحتكار وغير ذلك.

2- وضعت الشـريعة مبدأ إشـراف ولي الأمر على النشـاط العام، وتدخـل الدولة لحماية المصالح العامة وحراسـتها، بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسـون من أعمال، فقد كان وضع الإسـلام لهذا المبدأ ضرورياً لكي يضمن تحقيق مُثُله ومفاهيمه في العدالة الاجتماعية على مر الزمن.

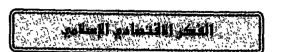
3.2 مبدأ العدالة الاجتماعية Rule of Social Justice

إن مبـدأ العدالة الاجتماعية هو أحد أركان الاقتصاد التي يجسـدها الإسـلام فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسـلامي مـن عناصر وضمانات، تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الإسـلامية، وانسـجامه مع القيم التي يرتكز عليها. فإن الإسـلام حين أدرج العدالـة الاجتماعية ضمن المبادئ الأساسـية التي يتكون منهـا مذهبه الاقتصادي لم يتبن العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام، ولم يناد بها بشكل مفتوح لكل تفسير، ولا أوكله إلى المجتمعات الإنسـانية التي تختلف فـي نظرتها للعدالة الاجتماعية، باختلاف أفكارهـا الحضاريـة ومفاهيمهـا عن الحياة. وإنما حدد الإسـلام هذا المفهـوم وبلوره في مخطط اجتماعي معين، واستطاع بعد ذلك، أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حي، تنبض جميع شرايينه وأوردته بالمفهوم الإسلامي للعدالة.

فلا يكفي أن نعرف من الإسلام مناداته بالعدالة الاجتماعية، وإنما يجب أن نعرف أيضاً تصوراته التفصيلية للعدالة، ومدلولها الإسـلامي الخاص، والصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدأين عامين هما:

1- مبدأ التكافل العام.

2- مبدأ التوازن الاجتماعي.



وفي التكافل والتوازن بمفهومهما الإسلامي تتحقق القيم الاجتماعية العادلة، وخطوات الإسـلام التي خطاها في سـبيل إيجاد المجتمع الإنسـاني الأفضل عبـر التجربة التاريخية المشعة كانت واضحة وصريحة في اهتمامه بهذا الركن الرئيس من اقتصاده.

وقـد انعكس هـذا الاهتمام بوضوح فـي الخطاب الأول الذي ألقاه الرسـول صلى الله عليه وسـلم، في أول عمل سياسـي باشـره في دولته الجديدة، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم، دشـن بياناته التوجيهية، كما في الرواية، بخطابه هذا: «أما بعد، أيها الناس فقدموا لأنفسـكم، تعلمن والله ليصعقن أحدكم ثم ليدعن غنمه ليس لها راع، ثم ليقولن له ربه ألم يأتك رسولي فيبلغك، وآتيتك مالاً وأفضلت عليك؟ فما قدمت لنفسك؟ فلينظرن يميناً وشمالاً فلا يرى شـيئاً، ثم لينظرن أمامه فلا يرى غير جهنم فمن اسـتطاع أن يقي وجهه من النار ولو بشـق تمرة، فليفعل، ومن لم يجد فبكلمة طيبة، فإنها تجزي الحسنة عشرة أمثالها إلى سبع مئة ضعف، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

وبدأ عمله السياسـي بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وتطبيق مبدأ التكافل بينهم بغية تحقيق العدالة الاجتماعية التي يتوخاها الإسـلام ويتضح من ذلك أن الأركان الأساسية للاقتصاد الإسلامي هي:

1. ملكية ذات أشكال متنوعة، يتحدد التوزيع في ضوئها.
2. حرية محدودة بالقيم الإسلامية، في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك.
3. عدالة اجتماعية قوامها التكافل والتوازن تكفل للمجتمع سـعادته.

والآن عزيزي الدارس- أجب عن الآتي.



تدريـب(1)

ماذا تسـتنتج من الخطاب الأول الذي ألقاه الرسـول صلى الله عليه وسـلم في أول عمل سياسـي باشـره في دولته الجديدة؟



أسـئلة التقويم الذاتي (1)

1. ما الأركان الأساسية في الاقتصاد الإسلامي؟
2. الصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدأين عامين، اذكرهما. اشرح مبدأ الحرية الاقتصادي.

3. النشاط الاقتصادي في الإسلام

Economic Activities in Islam

يقصد عزيزي الدارس، بالنشاط الاقتصادي ذاك النشاط الذي يقوم به الناس من أعمال الإنتاج للسلع والخدمات، وتجهيزها للاستهلاك وما يرتبط بذلك من أنشطة أخرى؛ مثل التمويل والاستثمار والإنفاق والتبادل، وهذا النشاط يمارسه كل إنسان في جميع الأوقات.

ويعالج هذا الباب القواعد الشرعية المهمة في ضبط النشاط الاقتصادي في المستوى العام للنشاط، والضوابط القيمية التي تحكم النشاط الاقتصادي عموماً، حيث يعالج عناصر النشاط الاقتصادي الأربعة؛ الإنتاج، والتداول، والاستهلاك، والتوزيع، عبر المرشح الأخلاقي والقيمي؛ وقياس مدى التزام المسلمين بشريعتهم في نظامها الاقتصادي في توجيه النشاط الاقتصادي، عبر مرشحه الواقعي الرصين الذي يضبط عناصر النشاط لخدمة الكليات التي وضعها لنفسه ولذلك في الجزء الأول منه يعالج:

أولاً: دور القيم والأخلاق في ضبط الإنتاج.

ثانياً: ضبط التداول.

ثالثاً: الضوابط القيمية لعنصريّ الاستهلاك والتوزيع.

إن الإبقاء على فكرة الحلال والحرام مهيمنة على عناصر النشاط الاقتصادي في السوق الإسلامي وأساساً للحديث عن عناصر النشاط الأربعة، وقبل البحث عن دور المرشح القيمي في ضبط عناصر النشاط الأربعة، لا بد من بحث أهداف النشاط الاقتصادي.

أهداف النشاط الاقتصادي الإسلامي

عند قياس دور وأثر (نتيجة) النشاط الاقتصادي لا بد لنا من طرح تساؤل هو: ما أهداف النشاط الاقتصادي الإسلامي التي يسعى لتحقيقها عبر عناصر نشاطاته الأربعة؟

للإجابة على هذا التساؤل لا بد من بحث أهداف النشاط الاقتصادي قبل أن نبحث عن دور القيم والأخلاق في ضبط عناصر هذا النشاط، والآثار التي تتمخض عن الالتزام بالقيم والأخلاق عبر سعينا في البحث عن الكسب.

في اقتصاد إسلامي يلتزم رعاياه من مجتمع الملتزمين بتعاليم الله عز وجل المشرع لهذه الأمة، نجد أن الله تعالى في القرآن الكريم قد وضع لنا منذ أربعة عشر قرناً أهدافاً لنشاطنا الاقتصادي، يجب أن لا تكون مجرد تعظيم للربح، أو تحقيق منافع مادية مجردة؛

بـل يجب أن تكون أهـداف النشـاط الاقتصادي متعـددة، وبطريقة متوازنـة تضمن عدم حـدوث أي خلل في جانب مـن الجوانب ناتج من التركيز على أهداف على حسـاب أخرى، وخير تلخيص لأهداف النشـاط الاقتصادي في الإسـلام ما ورد مـن وصايا من قوم قارون الكفـور وعبر عنه القرآن الكريم بقوله: ﴿ لَا تَفْرَحْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾. (القصص، 76، 77) ونشـرع في بيانها وتوضيحها كما يلي:

1- وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ : «تفضيل الاستثمار طويل الأجل على قصيره» إن سـعي المسلم في نشـاطه الاقتصادي استثمار بعضه قصير الأجل، أجله ممتد حال حياتـه، وآخر ممتد بعد وفاته وجزاؤه الربح أو الخسـارة، يلقاه يوم الحسـاب يوم أن يقف أمام من لا يغفل ولا ينام؛ فالمسلم بعقيدته الصحيحة يفضل أن يكون استثماره مرضاة لله تعالى، كي يفوز ويحصل على الربح الحقيقي.

2- وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا : «العمـل المنظـم من أجل الاسـتثمار القصير الأجل» وليس معنى ما سـبق أن يعزف الإنسـان عن الدنيا ويزهد فيهـا، ـ الزهد الذي لا يقبله الإسلام ـ، وإنما عليه أن يأخذ بالأسباب ويسعى في الأرض ويأخذ ما قسمه الله تعالى له فيها من الرزق، فالفرد يسعى لتحقيق عائد من استثماره الأموال، لتكفيه احتياجاته في مسـاره في الحياة، فهو لا يجمع لذات الجمع؛ بل ليوفر ما يقيم أوده، ويقويه على عبادته وعمله، فيضمن له حياة كريمة تبعده عن الفقر المذل، وتمكنه من استخدام هذا المال لرفعة شأنه وتطوير معيشته بما لا يتعارض مع أوامر الله عز وجل ونواهيه.

3- وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ : «إحسـان العمل المنظم في الاسـتثمارين» الإحسان المطلوب في شأن المال جلبه بالطرق الحلال التي بينها الله تعالى، وإنفاقه في الوجوه التي بينها الشـرع، في المباحات، وحرمة إنفاقه في المحرمات، وإخراج الحقوق التي أمـر الشـارع الحكيم بها فـي المال، فالله تعالى كتب الإحسـان في كل شـيء؛ فالأمر بإتقان الأعمال أمر مفروض شرعاً.

4- وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ : «عدم الإفساد في الأرض في الحال والمال» ومن أمثلة الفساد في الأرض، الرشـوة، والغش، والربا وكسـب المال بالطرق المحرمة شـرعاً، أو تلويث البيئة والمجتمع من أجل تعظيم الربح، على المسـتوى الفردي على حسـاب المجتمع،

فالمال في حياة المسلم وسيلة لا غاية، وسيلة من أجل رضا الله تعالى ورفعة المسلم وتقويته، وهو وسيلة للإحسان للفرد والمجتمع.

5- ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾: «القناعة فيما يأتيك في الاستثمار القصير الأجل» فالله تعالى لا يحب الأشرين البطرين، ولا يحب الباذخين السادرين في اللهو؛ الذين لا يشكرون الله على ما آتاهم من فضله؛ فالمسلم لا يفرح لأن الله أعطاه المال، فقدوم المال على شخص مثل قارون الكافر كان نقمة.

ويمكن – عزيزي الدارس- إجمال النشاط الاقتصادي في الإسلام على النحو الآتي:

1-الإنتاج:

لا بد للإنتاج شأنه شأن كل عناصر النشاط الاقتصادي في الإسلام من المرور بمصفاة الترشيح والتنقية، فهو مقيد بدائرة الحلال والحرام، إن الإسلام يهتم بالمقاصد أكثر ما يهتم بالوسائل، فهو عندما يأمر بالإنتاج لا يهتم بالوسائل التي توصل إليه، ما دامت مضبوطة بقواعد الشرع، يأمرنا بالزراعة لكنه لا يحدد لنا أن نحرث الأرض بمحراث تجره الحيوانات أو آلة حديثة تؤدي العمل بطريقة أسلس وأسهل، فالوسائل متروكة للناس بما يرونه محققاً للمصلحة، والتقدم التقني يحدد تلك الوسائل والأساليب.

وبما أن العلماء يحددون أن الإنتاج هو: خلق الثروة عن طريق استغلال الإنسان لموارد البيئة والطبيعة التي هي هبة الله تعالى والتي يمكن استغلال غلافها الجوي وترابها ومعادنها والمياه الجارية على سطحها وفي جوفها، والغطاء النباتي على سطح الأرض وبعبارة أخرى، الموارد الزراعية، والموارد البحرية والموارد التعدينية، والطاقة الشمسية.

فالانتفاع بتلك الثروات موقوف على العمل والعلم، العلم التخصصي في شتى شؤون المعرفة ومجالات الحياة، والعلماء يقررون أن كل علم تحتاجه الأمة في شؤون الحياة ويساعدها على تحقيق مصالحها في دنياها أمر مطلوب شرعاً، وبناء عليه يمكن لنا أن نبحث في الإنتاج ونربطه بالقيم والأخلاق من خلال:

أ- العمل وإحسانه أعظم أركان الإنتاج:

عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي تقسم إلى قسمين: عناصر إنتاجية رئيسة وتشمل: رأس المال، والعمل المنظم، والأرض، وعناصر تابعة هي المخاطرة، والزمن، فالعناصر الرئيسة كلها منتجة وهي عناصر قادرة على توليد الدخل بنفسها لمالكها،

والعناصر التابعة لا تستطيع توليد دخل بنفسها، وهي ليست منتجة بعيداً عن اندماجها بالعناصر الرئيسة الأخرى.

ب- العمل لكفاية من يعول:

المسلم مسؤول عمن يعول؛ فينفق عليهم بحسب قدرته وسعته، فقد قال تعالى في شأن النفقة: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾(الطلاق:7)، فالإنفاق على الأسرة مسؤولية الرجل والمرأة كل فيما يحسنه، والعمل طريق النفقة.

ج- العمل لصالح المجتمع:

ولو لم يكن المسلم بحاجة إلى العمل لوفرة ما له من موارد، لكان عليه أن يعمل لصالح المجتمع الذي يعيش فيه؛ لأن المجتمع يعطيه، فلابد أن يأخذ منه، كما لا بد للمسلم أن يعمل لذات العمل فقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : (إِنْ قَامَتْ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ)، فما معنى أن يغرس فسيلة والقيامة قائمة، والحياة مولية، وليس هناك أدنى أمل أن يأكل منها أحد؟ ولكنه الحث على العمل لأجل العمل.

2- التداول:

يقصد بالتداول كعنصر من عناصر النشاط الاقتصادي عند الاقتصاديين: «مجموع العقود والعمليات التي يتبادل الناس من خلالها الأعيان والمنافع»، وبعبارة أخرى العقود التي تجرى على السلع والخدمات، عن طريق البيع والشراء والإيجار والاستئجار والجعالة والوكالة والوساطة والشركة ونحوها من أدوات المعاوضة والتجارة الموجودة والمستجدة.

والتداول في النظام الاقتصادي الإسلامي لا يسير سائباً؛ بل يسير بطريقة متميزة عن النظام الرأسمالي، الذي ترك للسوق الحرية المطلقة، أو شبه المطلقة، التي جعلت الحرية للأقوياء والماكرين مما مكنهم من اقتناص الفرص في السوق، والسوق في غاية الأهمية في أي نظام اقتصادي يقر مبدأ الحرية في السوق، ففيها تلتقي الإرادات الحرة، راغبة في البيع أو الشراء، وتبادل المنافع والسلع، يعرض فيها الناس الفائض لديهم ويطلب المحتاجون

ما يحتاجون من المنافع والسلع؛ كما أن السوق مكان تحديد الأسعار للأشياء وفقاً لآلية السوق العرض والطلب في النظام الرأسمالي؛ بينما في النظام الاقتصادي الإسلامي بالإضافة إلى مصفاة أسعار السوق، لا بد من المصفاة الأخلاقية؛ لأن الانسجام بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع غير موجود بالضرورة، فالمرشح الأخلاقي يقوم بدور المنظم المزدوج ـ مع أسعار السوق ـ عن طريق تغيير تفضيلات الفرد بما يتلاءم مع الأولويات الاجتماعية واستبعاده لاستخدام الموارد بطريقة لا تنسجم مع تحقيق الأهداف المعيارية.

وقد اهتم الرسول صلى الله عليه وسلم بالسوق، وتميزه عن السوق الذي لا يمت للإسلام بصلة، وأسس في المدينة سوقاً يستقل بها المسلمون، عن السوق التي يسيطر عليها الطفيليون في الأرض، الأمة المغضوب عليها؛ كما أنه كان يمر في السوق بين الفينة والأخرى مرشداً ومعلماً ومحذراً ومراقباً ومؤدباً.

3-الاستهلاك:

في العقيدة الإسلامية مبادئ عامة للاستهلاك وأصول تبين ما يجوز لنا والممنوع علينا استهلاكه، وفي البداية يتم شرح وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي في الاستهلاك، فالاقتصاد الإسلامي كما اهتم بالمنتج، أولى عناية فائقة بالمستهلك، ووضع له ضوابط لاستهلاك ما أنتجه، بل أرشده إلى: ماذا يستهلك؟ وكم يستهلك؟ ولِمَ يستهلك؟ ومتى يستهلك؟

الاستهلاك بالمفهوم الإسلامي هو (الاستخدام الشرعي للسلع والخدمات في إشباع الحاجات والرغبات المباحة شرعاً)، فهو استنفاذ منافع سلعة ما ... وهو أحد الأركان الأربعة للنشاط الاقتصادي، ويهدف الاستهلاك إلى تحقيق غايات أخلاقية وعَقَدِيَّة وإنسانية.

ويعد الاستهلاك في المنظور الإسلامي بمثابة استجابة لأمر الله تعالى، إذ يقول: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (البقرة: 172)، والمقصود بالطيبات في الآية نتاج العمل الصالح فقط الذي هو (الواجب أو المندوب أو المباح) إذ إن العمل في الاقتصاد الإسلامي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالحكم التكليفي الشرعي الذي يقسمه علماء الأصول إلى خمسة أقسام، كان العمل ضمن الأقسام، الثلاثة الأولى من الحكم التكليفي فهو عمل صالح يعتد به شرعاً وإذا كان ضمن القسمين الآخرين فهو عمل غير صالح ولا يعتد به شرعاً؛ فالطيبات نتاج العمل الصالح؛ أما الخبائث فهي نتاج العمل الذي نهى عنه الشارع، فإذا استجاب المؤمن لأمر الله تعالى بالاستهلاك من الطيباتفإنه يحقق له أمرين:

الأول: الفائدة الدنيوية؛ وهي ما يترتب على هذا الاستهلاك من منافع مادية ملموسة تقيم حياة الإنسان وتعمل على استمرارها.

الثاني: الفائدة الأخروية؛ وهي عبارة عن تقويم الإنسان لنفسه وجوارحه لتتم العبادة بالشكل السليم والصحيح، من أجل تحقيق المهمة التي أنيطت بالمسلم في حياته، وتتحقق هذه النتيجة عند استجابة العبد لأمر ربه، وقيامه بمهمة الاستخلاف على الوجه الأكمل.

4- التوزيع:

يُقصد بالتوزيع كعنصر من عناصر النشاط الاقتصادي عند الاقتصاديين انتقال وتقسيم أو إعادة تقسيم الدخل أو الثروة، وقد قصرت بعض الكتابات الاقتصادية كلمة «توزيع» على ما تؤدي إليه عقود المعاوضة في السوق، والتعديلات التي يدخلها المجتمع على ذلك التوزيع الأولي بلفظ إعادة التوزيع.

والتوزيع أحد الأنشطة الاقتصادية الأربعة ويقع في علم الاقتصاد الرأسمالي تحت سؤال: «لمن ننتج»؟ وهو أحد الأسئلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع، ويعنى هذا السؤال اقتصادياً: من الذي سيحصل على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في المجتمع؟ ولما كانت قيمة السلع والخدمات المنتجة في سنة ما تسمى الناتج الوطني فسؤال: «لمن ننتج»؟ يعني أيضاً: كيف نقسم الناتج القومي بين مختلف شرائح المجتمع ؟ وهو ما يسمى إعادة توزيع الدخل.

معايير التوزيع

يقصد بمعايير التوزيع الوسائل التي من خلالها يتم تقسيم عوائد عناصر الإنتاج بين الأفراد، التي يقبلها الإسلام أو يرفضها ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أ- العمل: يعتبر العمل من أهم أدوات التوزيع؛ لأنه السبب الحقيقي في تملك نتيجة العمل، فالأساس الرئيس في التوزيع الإسلامي الذي دلت عليه الأدلة الشرعية القرآنية والسنية التي تحض عليه وتمنع البطالة، يجعل العمل فريضة، فعلى المسلم العمل لذات العمل لا باعتباره حاجة، ولقد اعتبر الإسلام كسب الرجل من عمل يده من أجّل المكاسب، وجعله سبباً لملكية ما يكسبه من نتاج عمله.

ب- القيم والأخلاق كمعيار للتوزيع: إن أشمل معيار للتوزيع هو القيم والأخلاق، إذا تضمنت

القيـم والأخلاق القبول العام من قبل الأفراد لـكل المعايير الأخرى؛ ومن أمثلة التوزيع علـى أسـاس النظام الأخلاقـي، المنح التي تقـدم لرجال الدين، مـن الدخل في بعض المجتمعات لقاء ما يقدمونه من خدمات دينية لرعاياهم.

ج- المقايضة كمعيار للتوزيع: بحسب قاعدة المقايضة يمكنك أن تأخذ مَن الدخل بقدر ما أعطيـت، بعبارة أخرى من قدم للدخل القومي بمقدار ألف فله أن يتقاضى من السـلع والخدمات بمقدار ألف، والمقايضة يمكن أن تتم بين فردين أو أكثر في المجتمع، عرفت البشرية الصورة البدائية للمقايضة، ثم توسطت البيوع النقود، فالمبادلات التي تتم في أسواق عناصر الإنتاج هي من أبرز الأمثلة على هذا المعيار.

د- الحاجـة كمعيار للتوزيع: بحسـب قاعدة الحاجة يمكن الأخذ مـن الدخل بقدر الحاجة بصرف النظر عما قدمت للدخل القومي، فمن لديه عائلة كبيرة يعطى أكثر من الأعزب نظراً لهذا المعيار حتى لو قاما بنفس العمل، ولا شـك بأن هذه القاعدة تعبر عن سـمو الإنسـان وتقدم المجتمـع أخلاقياً وحضاريـاً، والناظر في المذاهـب الاقتصادية يرى أنهـا تختلف في مدى أخذها بقاعدة الحاجة، فهي غير موجودة في النظام الاقتصادي الرأسـمالي إلا في أضيق الحدود، أما ظهورها في الاقتصاد الإسلامي فيبدو أوضح من النظام الرأسمالي.

هـ- القوة كمعيار للتوزيع: ترفـض النظم الأخلاقية اعتبار هذه القاعـدة معياراً للتوزيع، ويظهـر هـذا المعيار في النظم المعاصـرة بصورة مزايا عينيـة أو مدفوعات تحويلية تعطى للأفراد أو الفئات ذات النفوذ في المجتمع، اتقاءً لشرهم أو كسباً لتأييدهم؛ ومن أمثلتـه في النظام الرأسـمالي بعـض النقابات القوية التي تؤثر في سـوق العمل وفي التشريعات الاجتماعية المتصلة بالتوزيع.

والآن عزيزي الدارس أجب عن الآتي.



تدريـب(2)

قارن بين العمل والحاجة كمعيار للتوزيع في الاقتصاد الإسلامي.



أسـئلة التقويم الذاتي (2)

إذا اسـتجاب المؤمن لأمر الله تعالى بالاسـتهلاك من الطيبـات فإنه يحقق أمرين، اشرح ذلك.

4. عوامل الإنتاج في الإسلام Factors of Production

عزيزي الدارس، من المعروف أن عوامل الإنتاج في الفكر الاقتصادي الرأسمالي هي رأس المال والطبيعة والعمل والتنظيم، أما في الفكر الاقتصادي الإسلامي، فقد أكد فقهاء المسلمين بأن الإنتاج يقوم على دعامتين أساسيتين هما العمل والمال. (أي أن عوامل الإنتاج في الفكر الاقتصادي الإسلامي هما العمل والمال).

أ- **العمل:** يرى الإسلام أن العمل ضرب من العبادة، فخصّة بالتمجيد ودعا للعمل والنشاط الاقتصادي دعوة صريحة فقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ .... ﴾ (الملك: 15)، وقال: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ .... ﴾ (الجمعة: 10)، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: (إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده).

ولم يفرق الإسلام بين أنواع العمل فكلها تتمتع باحترام المجتمع، إنما عيش المرء عالة على سعي غيره هو الذي يستوجب وحده الاحتقار، ومن أدلة تمجيد الإسلام للعمل أن الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه اشتغل في بدء حياته بالرعي، كما اشتغل بالتجارة، فالعمل والإنتاج يرتقيان في نظر الإسلام إلى مستوى التعبد بل مستوى الجهاد في سبيل الله حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم فضل العمل و السعي في طلب الرزق.

ب- **المال:** يشمل هذا اللفظ رأس المال المعروف في الفكر الاقتصادي، وكذلك الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج، إذ يعرف البعض المال بصفة عامة بأنه كل ما يمكن حيازته والانتفاع به، ولا يقع اسم المال إلا على ما له قيمة يباع بها، فالشيء لا يعد مالاً في نظر البعض إلا إذا تحقق فيه أمران هما:

1- إمكان حيازته وإحرازه.   2- إمكان الانتفاع به.



تدريب(3)

لا يعد المال مالاً في نظر البعض إلا إذا تحقق فيه أمران اذكرهما.

أسئلة التقويم الذاتي (3)

اشرح العمل كأحد عوامل الإنتاج في الإسلام.

5. نظرة الإسلام للتجارة والثمن العادل

Islam Outlook to Trade and Just Price

أولاً: التجارة

يعدّ -عزيزي الدارس- الإسلام التجارة طريقاً حلالاً للكسب، فقد ورد في القرآن الكريم نص يبيح التجارة وهو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴿٢٩﴾ ﴾ (النساء: 29)، والتجارة كانت عمل النبي (وكان دورها نقل البضائع من اليمن إلى الشام ومن الشام إلى اليمن). وأساس الكسب عند الفقهاء هو المخاطرة بنقل البضائع من مكان إلى مكان وبخاصة نقل الأشياء من إقليم ينتجها ولا يحتاج إليها، إلى إقليم لا ينتجها ويحتاج إليها، ثم توسع مجال التجارة حتى أصبحت تشمل البيع والشراء في الإقليم الواحد أو في المدينة الواحدة بل في القرية أحيانا، وبذلك تزداد أهمية التجارة بمقدار حجم المخاطرة فيها، والتجارة في الإسلام نوعان هما:

الأول: التجارة الخارجية (بين إقليم وآخر) حيث يتعرض نقل البضاعة من إقليم إلى إقليم إلى خطر الطريق وخطر النقل بالبحر والتعرض للخسارة تبعاً لذلك، ثم التعرض لعطب البضائع ونقصها لبعد المسافة وطول مدة النقل.

الثاني: التجارة الداخلية إذ يتم من خلالها نقل البضائع من مدينة إلى مدينة أو نقلها داخل المدن، وتكون درجة المخاطر فيها أقل لأن الأمن أكثر والتعرض للتلف والخسارة اقل. ومن أهم عناصر التجارة في نظر الإسلام (التراضي) وذلك في قوله تعالى في الآية السابقة (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)، والتراضي يقتضي ثلاثة شروط:

1- أن يكون المشتري مختاراً في الشراء.
2- أن يكون البائع مختاراً في البيع.
3- أن يكون كلاهما (البائع والمشتري) مختاراً في تقدير الثمن الذي يشتري به ويبيع به.

فإذا كان البائع أو المشتري مضطراً إلى البيع أو الشراء بأي ثمن فإن التجارة تفتقد أهم عناصرها وهو التراضي، وعندما لا يعتمد البيع أو الشراء على الرضا، بل يعتمد على الاضطرار يحدث الاحتكار.

مما تقدم يتضح أن الإسلام يدعو إلى وجوب مراعاة العدالة في المبادلات التجارية ويحرم إلحاق الضرر والأذى والظلم بالآخرين، حيث ورد في الحديث الشريف (لا ضرر ولا ضرار)، كما نادى الإمام علي بن أبي طالب بفكرة الثمن العادل الذي لا يلحق الضرر بالبائع أو المشتري إذ يقول: (يجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالفريقين أي البائع والمبتاع)؛ أي أن الثمن العادل للسلعة يجب أن يكون غير مجحف بأي من طرفي عقد البيع المتعارضين: البائع والمشتري، العارض والطالب والمنتج والمستهلك.

ثانياً: الثمن العادل

إن الثمن في الاقتصاد الوضعي عبارة عن مقياس يعبر فيه عن قيمة سلعة أو خدمة في المبادلة مع السلع أو مع الخدمات الأخرى، وهذا يستدعي أن تكون هناك وحدة حساب مشتركة، وللثمن وظائف أساسية في الحياة الاقتصادية؛ إذ من الواضح أن الإنسان لا يقتصر على إنتاج السلع التي تشبع حاجاته ولكنه ينتج ما يزيد عن ذلك القدر، ولما كان لا يستطيع أن ينتج كافة السلع اللازمة لإشباع حاجاته لهذا فهو مضطر إلى بيع الفائض من إنتاجه، وبالثمن الذي يتقاضاه يتمكن من الحصول على السلع والخدمات التي ينتجها سواه واللازمة لإشباع بعض حاجاته، والثمن هو الذي يمكن الإنسان من الموازنة بين السلع التي يهمه أن يشبعها، وفضلا عن ذلك فالأثمان تعكس إلى حد كبير اتجاهات الاستهلاك، وبذلك يتسنى تكييف الإنتاج بحيث يتمشى مع الاستهلاك وذلك بافتراض سيادة الظروف العادية.

أما الثمن في الفقه الإسلامي فهو من مصطلحات البيع في فقه المعاملات وهو المبلغ من المال يقع به التراضي بين العاقدين عوضا عن البيع، وقد يكون الثمن موافقاً لقيمة المبيع أو أزيد أو أنقص منها، إذ العبرة بالإيجاب والقبول، وهناك ثلاثة أنواع من الثمن هي:

أ- الثمن المحدد: وهو الذي لا مساومة فيه وهو الذي تسعره الدولة أو يقوم الأفراد بالاتفاق عليه.

ب- الثمن المعتاد: هو الثمن العادي وهو الذي يتحدد أساساً بنفقات الإنتاج.

ج- الثمن العادل: وهو موضوع دراستنا – حيث يعتبر الثمن العادل في المذهب الحر هو ثمن السوق الذي تحدده قوى العرض والطلب دون تدخل، فهو الذي يكون تلقائياً عند نقطة التوازن بين عنصرين متضاربين عنصر منفعة السلعة وعنصر نفقة إنتاج السلعة وتكلفتها، فالأول يمثل المستهلك والثاني يمثل مصلحة المنتج.

فالثمن العادل عند الرأسماليين هو ما يوافق المشتري على دفعه مهما كان هذا الثمن وهذا هو المقياس، فالسلعة تساوي قيمة النقد المدفوع لها من المشتري.

أما الثمن العادل في الإسلام فهو يمثل مراعاة العدل في المبادلات والمعاملات، وقد تحدد في الفكر الاقتصادي الإسلامي أساس خاص لفكرة الثمن العادل يختلف عما يعرفه الفكر الاقتصادي الوضعي بشأن الثمن العادل، وهذا الأساس نجده في خطاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب الذي وجهه للأشتر النخعي حيث يقول: «يجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالفريقين البائع والمبتاع». وهو أول من سبق إلى هذه الفكرة وأبانها من الناحية النظرية وطلب من عامله الأشتر النخعي تطبيقها من الناحية العملية، وأما في الاقتصاد الإسلامي فإن الثمن العادل يحدده البائع والمشتري ويترك الأمر لهما في اختيار ما يشاءان مراقبين الله في الإنتاج ومراقبين الله في المبادلة الشرعية عند البيع والشراء، فهو اقتصاد صالح للتطبيق في كل الأوقات والأحوال.

كما أن الاقتصاد الإسلامي أعطى الحرية الاقتصادية ومنع التسعير طالما كانت الأمور تسير سيرها الطبيعي، فإن لم يكن ذلك تعين التدخل بالتسعير بالقدر الذي لا يكون مرهقاً للبائع أو المشتري وإلا تحملت الدولة فروق الأسعار. ولهذا فإن الرسول صلى الله عليه وسلم (رفض التسعير بقوله:» إن الله هو القابض الباسط الرزاق المسعر وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال». أما إذا كان الثمن مجحفا بأحد الطرفين فإنه يصبح لزاماً على الدولة أن تتدخل.

والآن عزيزي الدارس- أجب عن الآتي.



تدريب(4)

عرّف الثمن المحدد والثمن المعتاد.



أسئلة التقويم الذاتي (4)

كيف ينظر كل من الاقتصاد الإسلامي والمذهب الحر للثمن العادل؟

6. النقود في الإسلام Money in Islam

تعريف النقود في اللغة: النقود جمع نقد: الحاضر المعجل، وهو خلاف النسيئة والمؤجل، والنقد والتناقد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، والنقد إعطاء النقود إلى آخر أو قبضها من الآخر، تقول: نقدت الرجل الدراهم بمعنى أعطيت ويقال: انتقد فلان الدراهم بمعنى قبضها. وعليه فإن النقد في اللغة يحمل ثلاثة معانٍ:

1- الثمن الحاضر.

2- تمييز الدراهم.

3- إعطاء النقود وقبضها.

أما تعريف النقود عند الفقهاء: فلم ترد كلمة النقود في عبارات الفقهاء الأقدمين للتعبير عن الأثمان، وإنما كانوا يستعملون كلمتي (النقد) و(النقدين) وكان لكل من الكلمتين معناها الخاص بها، فقد استعمل الفقهاء كلمة (النقد) بمعنى الثمن الحال وهو خلاف النسيئة والمؤجل، وهو بذلك يتفق مع جزء من التعريف اللغوي، كما استعمل الفقهاء كلمة (النقدين) ليدلوا بها على ما كان منتشراً في زمنهم من أنواع النقود وهي الذهب والفضة، وقد استمروا في استخدام هذا المصطلح (النقدين) حتى في الوقت الذي ظهرت فيه الفلوس (النقود النحاسية) ولم يلحقوها بالنقدين.

لقد استخدم الفقهاء تصريفات المصدر (نقد) ليدلوا به على الثمن الحال دون النسيئة (المؤجل) وليدلوا به على الذهب والفضة خاصة دون سواهما من الأثمان، وقد اختلف العلماء في الذهب والفضة هل هما النقد الشرعي فقط أم أن أي شيء قام بعملهما يمكن أن يحل محلهما ويأخذ صفة الثمنية، انقسم العلماء في هذه المسألة إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهبوا إلى أن الشارع الحكيم قد حدد الأموال الواجب التعامل بها وهي الذهب والفضة، ولا يجوز العدول عنها إلى غيرها، وإذا عدل عنها فلا بد من ربطه بالنقدين الأساسيين اللذين أقرهما الشارع (الذهب والفضة).

الفريق الثاني: ذهبوا إلى أن الشارع الحكيم أقر التعامل بالنقدين الأساسيين الذهب والفضة، إلا أنه بما عرف من تعاليمه من اليسر والسهولة وعدم الحرج والتضييق على الناس، لم يحصر الناس في هذين النقدين، بل جعل الأمر مرده إلى العرف والاصطلاح بين الناس، وأكبر دليل على ذلك إقراره صلى الله عليه وسلم ما كان متعارفاً عليه من النقود زمن التشريع.

ويمكن تلخيص الوظائف الأساسية للنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي كما يلي:

أ- الثمنية لمنفعة التقلب والصرف، فهي مقياس القيمة أو وحدة الحساب.

ب- المعاملة في جمع الأشياء، فهي أداة للتبادل، ووسيط للمبادلة، والوسيلة إلى المقصود.

ج- مالكها كالمالك لجميع الأشياء، وهي وسيلة للاحتفاظ بالثروة وأداة للادخار.

د- النقود في المالية العامة في الإسلام إحدى وسائل سداد الحقوق الواجبة في المال كالزكاة والخراج، وسدادها نقداً أو عيناً جائز في إطار أيسرية الأداء وأنفعه.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب(5)

ما الوظائف الأساسية للنقود في الإسلام؟

أسئلة التقويم الذاتي (5)

اختلف العلماء في الذهب والفضة، هل النقد الشرعي فقط أم أن أي شيء قام بعملهما يمكن أن يحل محلهما ويأخذ صفة الثمنية؟ وضح ذلك.

7. الإسلام وتحريم الربا
Islam and prohibiting Money Interest

عزيـزي الدارس، الربا في اللغة اســم معنــاه الزائد (المقدار الزائــد) أو مصدر معناه الزيادة (عملية الزيادة)، فقوله تعالى:﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ ﴾ (الروم: 39)، قرئ بالمد «آتيتم» بمعنى أعطيتم، ويكون الربا هنا اسماً، وقرئ بالهمز» أتيتم» بمعنى فعلتم، ويكون الربا هنا مصدراً. ويقال: أربيت: إذا أخذت أكثر مما أعطيت.

والربا بمعنى المراباة التي تفيد معنى المشــاركة على ســبيل المغالبة أو المنافسة، أو بــذل الجهد من جهــة، والمقاومة (الممانعة) من جهة أخرى، ألا تــرى أن المرابي يزيد في الربا، مع أن حالة المقترض تمانع ذلك وتقاومه بالنظر لضعفه وحاجته؟

وقــد يأتي الربا بمعنــى القــرض الربوي، فقــوله تعــالــى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ (البقــرة: 275) يعنــي: وأحل الله البيع وحرم ربا القــرض. وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ ﴾ (الروم: 39). الربا في معناه إما الربا الحلال (الهدية الربوية أو هدية الثواب) أو الربا الحرام (القرض الربوي) على خلاف في التفسير.

والربــا عند الفقهــاء له ثلاثة معان اصطلاحيــة، أحدها أصلي والآخــران تابعان: فأما المعنى الأصلي فهو ربا القرض، وقد يســمى ربا النســيئة، وهو الزيادة في القرض بحسب مبلغه ومدته، وهو ما يعرف اليوم بالفائدة على القرض، إذ تحدد بنســبه مئوية ســنوية أو غير ذلك، فمبلغ الفائدة يتأثر بمقدار هذه النسبة، فيزيد كلما زادت، كما يتأثر مبلغ الفائدة بالزمــن، فتزيــد بزيادته. هذا هو المعنــى الأصلي للربا، المعروف عنــد الناس جميعاً حتى يومنا هذا.

أما المعنيان الآخران فيختصان بربا البيوع، وهما ربا النمّاء وربا الفضل:

فأمــا الأول فهو ربا الحاصل بالتأخير أو التأجيــل: فإذا باع أو اصطرف دنانير ذهبية مــن عملة أحد البلدان، بدنانير ذهبية من عملة بلد آخر،وجب على المتبايعين أن يكون بدل كل منهما مســاوياً للآخر في الــوزن والمعيار، كما وجب عليهمــا أن يتقابضا في المجلس بدون تأخير أو تأجيل، فلو ســلم أحدهما دنانيره ولم يســلم الآخــر دنانيره، كان هذا الآخر مرابيــاً على الأول بتأخير دفع دنانيره مع مســاواتها لدنانيــر الأول، ولو اقترن هذا التأخير بزيادة في الدنانير المؤخرة لكان هناك ربا نماء وربا فضل في هذا البيع.

أمـا الثاني (ربـا الفضل): فهو زيـادة الكم في مبادلـة دنانير ذهبيـة بدنانير ذهبية أخـرى مع زيادة أحد البدلين على الآخـر في مبادلة فورية لا تأجيل فيها ولا تأخير لأي من البدلين.

على هذا فمبادلة دنانير ذهبية بدنانير ذهبية أخرى، يجب أن تتم بلا زيادة في الوزن، وبلا تأخير في التسليم كي لا تكون ربوية محرمة، هذا إذا كانت بيعاً (صرفاً)، أما إذا كانت قرضاً فالتأخير جائز ومسـتحب، ولكن الزيادة (المشـروطة) محرمة.

إن المسـلمين جميعاً فهموا حكمة تحريم ربا القرض إذا كان هذا القرض ممنوحاً من غني لفقير لأغراضه الاسـتهلاكية الضرورية، فهذا الربا لا ينازع في حرمته مسـلم، وإلا لم يبق هناك أي ربا محرم، مع أن حرمة الربا ثابتة بالنص (قرآناً وسنّةً) وبالإجماع.

وقد ورد في الحديث الشريف كما سيأتي ذكر الأصناف الستة: الذهب، الفضة، القمح، الشـعير، التمـر، الملح، ولم يختلف الفقهاء بنـاءً على أحاديث ربا البيوع وسـائر أحاديث بيوع النسـيئة والسلم في أن هذه الأصناف فئتان لكل فئة علة تختلف عن الأخرى، فالذهب والفضة فئة، وباقي الأصناف فئة، وكان اختلافهم كبيراً في تعليل هذه الأصناف الأربعة، أما اختلافهم في تعليل الصنفين فكان أقل، فكثير منهم وهم الحذّاق يقولون بأنها علة الثمنيّة (النقدية).

وبمـا أن أكثر المبادلات في عصرنا مبادلات نقديـة لا مقايضات، فلم يعد هناك أهمية لتعليل الأصناف الأربعة، ولكن لا يزال ثمة أهمية كبيرة لمسـألة تعليل الذهب والفضة، فهل هما ربويان لأنهما من الموازين، أم لأنهما من الأثمان، وإذا كانا أثماناً، فهل تقتصر الثمنية عليهما دون غيرهما؟

لقد أصبحت النقود الشائعة في عصرنا هي النقود الورقية، لا الذهبية ولا الفضية، فهل تعتبـر هذه النقود كالذهب والفضة، أم تعتبر سـلعاً أو عروضاً غيـر ربوية، فيجوز مبادلة ليرات سورية معجلة بريالات سعودية مؤجلة أو العكس، ومع أن هذه المسألة واضحة لمن تأمل، غير أنها تحتاج إلى عناية خاصة، لأن بعض المعاصرين ينازع فيها بدعوى التيسير علـى الناس وتصحيح معاملاتهم، وإلا كانت كلها أو جلها ربوية. والمسـألة الثانية في هذا الموضـوع، هي أن الذهب والفضـة إذا كانت علتهما أنهما نقود، فاليـوم لم يعودا في نظر البعض نقدين، بل أصبحت النقود السائدة هي النقود الورقية، كما بينا سابقاً.

فهـل زالت الربوية عنهما، فنسـتطيع أن نشـتري حلياً ذهبية أو فضيـة مؤجلة بنقود ورقية معجلة أو العكس؟ هل يستطيع الصائغ مثلاً أن يدفع نقوداً ورقية معجلة للحصول على كمية مؤجلة من الحلي؟ هل يسـتطيع أن يبيـع حلياً معجلة بنقود ورقية مؤجلة، أم لا

زال الذهب والفضة وسـيبقيان نقوداً بالخلقة، لهما وظائفهـا النقدية برغم مزاحمة النقود الأخرى لهما، أي كما قال بعض الفقهاء: تبرهما (سبائكهما) وعينهما (نقدهما) سواء، فهما أصل الأثمان.

لقد أدرك الاقتصاديون أهمية الربـا (الفائدة) في الأنظمة المادية المعاصرة، وأهميته في الاقتصاد، حتى علقوا فهم الاقتصاد على فهم نظرية الفائدة، ولقد أباحوا الفائدة، وما إن أباحوها حتى رأوا أنها انتشـرت في كافة معاملاتهم وسـائر مؤسساتهم، وأصبحت شريان التمويل وأسـاس المبادلات التجارية وعصب المضاربات المالية ومعيار إقامة المشـروعات .... وعندما كانت محرمة رأوا أن تحقيق مبدأ التحريم يقتضي متابعته في شتى المعاملات، حتى التبس عليهم بعضها وأشكالها.

أما للمسـلم فإن فهم هذا الموضوع يعتبر أساسيا، ولا سيما للمتخصصين والباحثين، وللطلاب والمدرسـين، والتجـار والمتبايعين، حتى لا يقعوا في الحـرام، وحتى لا يحلوا ما حرم الله ولا يحرموا ما أحل الله.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسـول الله صلى الله عليه وسـلم قال: «ليأتين على النـاس زمان لا يبقى أحـد إلا أكل الربا، فإن لم يأكله أصابه من بخاره»، والربا من الكبائر. إذ توعد الله آكليه بأنهم «لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشـيطان من المس». وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ (البقرة: 278-279).

وروى مسلم في صحيحه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنه قال: «لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه». وقال: «هم سواء» (يعني في الإثم).

وعـن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث متفق عليه، أن النبي صلى الله عليه وسـلم (قال: «اجتنبوا السـبع الموبقات» قالوا: يا رسـول الله وما هنّ؟ قال: «الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات». (أخرجه الشيخان وغيرهما).

لقد انتشـر الربا في الجاهلية وكان موجوداً قبل بعثة الرسـول صلى الله عليه وسـلم، وكان على النحو الآتي:

أ- يبـدو أن اليهود فـي الطائف وفي المدينة هم الذين نشـروا الربا فـي الجزيرة العربية. فاشـتهرت الطائف بالربا، وفـي المدينة حقق اليهود غنى فاحشـاً بطريق الربا، وكان اليهود أكثر الناس أكلاً للربا حتى جاءت» سـورة النسـاء: الآية 161» بالتشـنيع عليهم بقوله تعالى: ﴿ وَأَخۡذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدۡ نُهُواْ عَنۡهُ ﴾.

ب- وكذلك نصارى نجران صالحهم الرسـول صلى الله عليه وسـلم وشـرط عليهم أن لا يأكلوا الربا، وأنه بريء من صلحهم إذا أكلوه.

ج- وتسرب الربا إلى ثقيف أهل الطائف وإلى بني المغيرة في مكة.

د- وكانوا في الجاهلية يبيعون المدين إذا أعسـر، أي يسـترقونه إذا لم يكن له مال يفي به دينه، حتى فسـخ الله تعالى ذلك بقوله: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(البقـرة: 280). وكان الاسـترقاق مطبقاً في شريعة الرومان، وعند الأمم القديمة.

نخلـص إلـى أن أحكام الربا لا تطبق إلا إذا كان البـدلان ربويين، وداخلين معاً في فئة واحدة، وفي مبادلة ربوي بربوي واقعين في فئة واحدة، أما ربوي من فئة بربوي من الفئة الأخرى، وربوي بغير ربوي، وغير ربوي بغير ربوي فليس فيه شرط، بل هي عندئذ مبادلة حرة ربوياً، أي متحررة من الربا المحرم.

وبعبـارة أخـرى إذا كان البدلان أحدهما أو كلاهما غيـر ربوي، فلا قيود من تعجيل أو مماثلة، بل إذا كان البدلان كل منهما ربوي، ولكن من فئة مختلفة فكذلك.

وهكذا فإن فهم المعاملات الشـرعية بمجملهـا ضروري لفهم أي معاملة بمفردها، بل إن فهم الإسلام كنظام شامل ومتكامل ضروري لفهم كل جزئية من جزئياته، وتزداد أهمية هذا الفهم الشامل الدقيق عندما نريد أن نوجد الحلول الإسلامية والمؤسسات الإسلامية التي تقيم النظام الإسلامي وترفع رايته وتجسد دولته.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريـب(6)

الربا عند الفقهاء لـه ثلاثة معان اصطلاحية، أحدها أصلي والآخران تابعان، وضح ذلك.



أسـئلة التقويم الذاتي (6)

لقد انتشر الربا في الجاهلية وكان موجودا قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، وضح ذلك.

8. توزيع الدخل على الضعفاء

Distribution of Income for the Poor

عزيزي الدارس، يتجسد الظلم الاقتصادي للإنسان في سوء التوزيع وفي كفران النعمة بإهمال الاستثمارات الطبيعية، وعند ارتفاع الظلم من العلاقات الاجتماعية للتوزيع، وتجنيد الطاقات للاستفادة من استثمار الطبيعة، حينها تزول المشكلة الحقيقية على الصعيد الاقتصادي، لقد عمل الإسلام على كفالة الحد الأدنى واللائق في مستوى المعيشة لسائر أفراد المجتمع الضعفاء من خلال تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة بينهم ووفقاً للقواعد يتم تحديد مستوى المعيشة اللائق بحسب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية (المأكل والملبس والمسكن ووسائل النقل والاتصال وتكوين الأسرة والتعليم والضمان الصحي لكل أفراد المجتمع).

وقد جعل الإسلام لهذا التكافل الاجتماعي والعدالة التوزيعية موارد منها ما هو محدد المقادير كالخمس والزكاة والعشور والخراج والكفارات والفيء والغنائم والجزية وغيرها من مساهمات المسلمين، ومنها ما هو عام تتغير قيمته تبعاً لتطور الأفراد واحتياجات المجتمع؛ ومثاله الصدقات والإنفاق في جميع المنافع المطلوبة للمجتمع، وما تفرضه احتياجات المجتمع من موارد إضافية تقوم الدولة باستثمارها وقروض تقترضها من المواطنين عند الضرورة بلا فوائد.

إن العمل في نظر الإسلام أحد أسباب ملكية العامل نتيجة عمله وبذلك تكون الملكية القائمة على أساس العمل حقا للإنسان نابعاً من رغبته ومشاعره الأصيلة.

فالعمل إذن أساس تملك العامل في نظر الإسلام، وعلى هذا الأساس فهو أداة رئيسة في جهاز التوزيع الإسلامي لأن كل عامل يحظى بالثروات الطبيعية التي يحصل عليها بالعمل، ويمتلكها وفقاً لقاعدة «أن العمل سبب الملكية».

والأداة الأخرى التي تساهم في التوزيع وفقاً للنظام الإسلامي هي الحاجة خاصة بالنسبة لفئة من الأفراد في المجتمع والعاجزة عن العمل، حيث لابد لها من الحصول على نصيب من التوزيع لتلبية حاجتها، وفقا لمبادئ التكافل الاجتماعي في المجتمع الإسلامي، كما أن هناك فئة ثالثة في المجتمع تعمل ولكن عملها لا يحقق لها إلا الحد الأدنى من المعيشة، فهي تعتمد في دخلها على الأداتين معاً (العمل والحاجة) وفي هذه الصورة فإن بيت المال مسؤول عن تسديد هذه النواقص المالية.

كما يمكن أن تكون الملكية أداة ثانوية في التوزيع عن طريق النشاطات الاقتصادية التي سمح بها النظام الإسلامي بما لا يتعارض مع العدالة الاجتماعية.

9. الوظيفة الاقتصادية للدولة في الإسلام

Economic Function of the State in Islam

عزيزي الدارس، فرض الإسلام على الدولة ضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضماناً كاملاً، وهي عادة تقوم بهذه المهمة على مرحلتين:

الأولى: تهيئ الدولة للفرد وسائل العمل، وفرصة المساهمة في النشاط الاقتصادي المثمر، ليعيش على أساس عمله وجهده.

الثانية: مبدأ الضمان الاجتماعي: إذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب معيشته بنفسه كسباً كاملاً، أو كانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكنها منحه فرصة العمل، يتم تهيئة المال الكافي للفرد لسد حاجاته وتوفير حد خاص من المعيشة له.

ومبدأ الضمان الاجتماعي هذا يرتكز في المذهب الاقتصادي للإسلام على أساسين، ويستمد مبرراته المذهبية منها وهي:

1- التكافل العام.

2- حق الجماعة في موارد الدولة العامة.

ولكل من الأساسين حدوده ومقتضياته، في تحديد نوع الحاجات التي يجب أن يضمن إشباعها، ويتعين الحد الأدنى من المعيشة التي يوفرها مبدأ الضمان الاجتماعي للأفراد.

قد لا يكون من الممكن القيام بعملية إعادة الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة بدون تدخل الدولة، والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة وخفض الاختلالات الراهنة دون أن تقوم الدولة بدور نشط في الاقتصاد، والسبب في ذلك هو أنه حتى مع وجود بيئة أخلاقية فقد لا يكون الأفراد مدركين لحاجات الآخرين الملحة وغير المشبعة، أو أنهم قد يكونون غافلين عن مشكلات الندرة والأولويات الاجتماعية في استخدام الموارد.

ولذلك يتعين على الدولة الإسلامية أن تلعب دوراً نشطاً وفاعلاً في الاقتصاد، ويتعين عليها أن تتجاوز الأدوار المعترف بها عموماً، والمتمثلة في توفير الأمن الداخلي والخارجي وإزالة عوامل النقص في الأسواق ومنع انهيار هذا السوق، وربما ينبغي عليها المساعدة في إيجاد البيئة المناسبة للتخلص من كل أشكال الظلم وتحقيق الأهداف المعيارية للمجتمع، وقد يتعين القيام بهذه المهمة دون اللجوء إلى تنظيم صارم واستخدام القوة أو إلى تملك وتشغيل جزء كبير من الاقتصاد، كما قد يتعين على الدولة تحديد الأولويات الاجتماعية في استخدام الموارد وتثقيف وحفز ومساعدة القطاع الخاص للقيام بدور ينسجم مع مساعي

تحقيق الأهداف المنشــودة، ويمكن للدولة تحقيق هذا عن طريق جعل القيم الأخلاقية جزءاً مــن حياة أفراد المجتمع، والإســراع في الإصلاحات الاجتماعية والمؤسســاتية والسياســية وتوفير الحوافز والتســهيلات، كما قد يتعين عليها إيجاد إطار مناســب للتفاعل بين الأفراد والقيم والمؤسسات والأسواق لتحقيق الأهداف المرجوّة دون الإفراط في درجة التدخل.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريــب(7)

بين كيف تقوم الدولة على ضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضماناً كاملاً.



أســئلة التقويم الذاتي (7)

اشــرح مبدأ الضمان الاجتماعي في المذهب الاقتصادي للإســلام.

10. المفكرون في الاقتصاد الإسلامي

Thinkers Islamic Economic

عزيزي الدارس، نحاول من خلال التعرض لبعض الأعلام المفكرين في الاقتصاد الإسلامي أن نلقي الضوء على بعض المشاكل الاقتصادية والكيفية التي كانت تعالج بها في الدولة الإسلامية والتطور الذي مرت به عبر العصور منذ عهد النبي إلى وقتنا الحاضر، وبناءً على ما سلف نؤكد بأن مذهب الاقتصاد الإسلامي كان يتجه نحو اتجاهين هما: دراسة ما هو كائن، واتجاه لدراسة ما يجب أن يكون، ونحاول أن نسلط الضوء على مدرستين من علماء المسلمين هما:

1- المدرسة الأولى ويمثلها المقريزي في كتابه الجيد «كشف الغمة» حيث يدرس فيه الظواهر الاقتصادية في عهده في مصر وفي مدينة القاهرة بالذات.

2- أما المدرسة الثانية ويمثلها الغزالي الذي يدرس النقود وأولويات الإنفاق والضرائب وسلوك المستهلك وغيرها من المسائل الاقتصادية على النحو الذي يجب أن تكون عليه.

وفيما يلي نحاول التعرض لبعض المفكرين في الاقتصاد الإسلامي، والفكر الاقتصادي الإسلامي في رأينا هو اجتهاد علماء المسلمين في مجال بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية التي واجهت مجتمعاتهم في العصور المختلفة، ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها داخل إطار الشريعة، وأهداف ومصالح الأمة الإسلامية، والأخذ بالاعتبار بمقاصد هذه الشريعة، والقول بأن اجتهاد علماء المسلمين؛ يعني أننا لا ندخل نصوص القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية بخصوص المعاملات أو الحياة الاقتصادية للفرد أو للمجتمع بشكل مباشر في نطاق الفكر الاقتصادي الإسلامي.

أولاً: المنهج الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: حيث سار على طريقة تشبه طريقة جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه وترسم خطاه، فحاول بهذا أن يعيد عهد الخلافة الراشدة لأنه كان غير راض عن منهج وسياسة أسلافه من الأمويين.

صار بيت المال نهبة لبني أمية خلال ستين عاما بعد الخلافة الراشدة حتى تسلم عمر بن عبد العزيز الذي لم يطل حكمه حيث أرجع بيت المال لحالته السابقة، وانهارت قواعد العدل في بيت المال فأصبح للطبقة الحاكمة امتيازات تؤخذ من بيت المال ولأذيالها منافع ولمحاسيبها رسوم، وصار العطاء من أكبر العوامل التي ساعدت بني أمية في اصطناع الرجال وإخضاعهم للطاعة فاشتروا المناصب وتملقهم الناس، ومن أسوأ أعمال بني أمية

إرهاق النـاس بالضرائب والإتاوات. وقد انتهج الخليفة السياسـة التالية لتصحيح الأخطاء فـي بيت المال: إعـادة جميع القطائع والأموال التي سـبق لبني أمية أن أخذوها لأنفسـهم أو أعطوهـا للناس بطرق الظلـم والاغتصاب. كما ألغى مظاهر الأبهة والشـرف وخصوصاً الاقتطاعـات والمنح للشـعراء والكبار وغيـر المحتاجين الذين يؤمون بيـت الخلافة. ونزع السلاسـل الذهبية التي كانت في المسـجد الأمـوي قائلا أكباد الجائعين أولـى بها، وألغى حرس الخلافة والبالغ عددهم ستّة مئة شرطي.

كمـا عزل عمال السـوء الذين كان لهم سـيئ الأثر في الانحـراف الاقتصادي وإدخال الأموال المحّرمة على بيت المال وصرفها على بني أمية، كما أوقف الحروب التي تسـتنزف الأموال.

ثانيـاً: الإمام الغزالـي (451-505 هجري) (1055-1111 ميـلادي): أبو حامد محمد بن محمـد الغزالي رضي الله عنه، ولد بطوس وهو مؤلف كتاب «إحياء علوم الدين» وعدد آخـر مـن الكتب التي تناولت العقيدة والتصوف والفلسـفة الإسـلامية ونجـد أن آراءه الاقتصادية جزء لا يتجزأ من رؤيته أو نظرته لما ينبغي أن يكون عليه الفرد أو المجتمع المسلم.

وبعبارة أخرى إن أمور المعاملات ومقاصدها ليسـت منفصلة عنده عن أمور العبادة، ولذلك نجد مثلاً بعض المساهمات القيمة له في الاقتصاد تأتي في «باب الشكر» في كتابه إحياء علوم الدين.

1- النشاط الفردي: حيث يحدد النشاط الاقتصادي للفرد المسلم من خلال تقسيمه الناس إلى ثلاث فئات وهي:
   1- رجل شـغله معاشـه عن معاده، وهو من الهالكين.
   2- رجل شـغله معاده عن معاشـه، وهو من الفائزين.
   3- ورجل شـغله معاشـه لمعـاده، وهو مـن المقتصدين، وهذا هـو الأقرب إلى الاعتدال أو الوسط.

2- التجـارة: قال إنها تمارس من أجـل الكفاية أو من أجل الثروة. والثـروة تعني الزيادة عن الكفاية فإن قام الشخص بالتجارة من أجل الثروة أي من أجل الاستكثار من المال وادخاره لا لينفق على الخيرات والصدقات، فإن تجارته تقوده إلى الهلاك.

ويمكن مقارنة هذا المفهوم بالمفهوم الذي سـاد أوروبا في القرون الوسـطى، ورأي الإمـام الغزالي ليس شـائعا في هذا الشـأن بيـن العلماء الآخرين الذين كتبوا في المسـائل الاقتصادية، فالرأي الغالب عندهم أن زيادة المال ما دامت تتحقق بوسـائل شرعية ويزكى عنها فهي مقبولة ولا يمكن ذمها. وكان رأي الإمام أن تعلق قلب التاجر بالمال وحب الزيادة فيه غالباً ما يبعده عن طريق الآخرة.

3- العلاقـة بيـن الأخلاق الفاضلة والمعامـلات: أكد على أهمية النصيحـة بين المتعاملين وفضيلة تحديد نسبة بسيطة فوق التكلفة حتى يكون السعر عادلاً.

4- النقود: والإمام له مساهمة قيمة في «النقود» تأتي في باب الشكر، فقد قام أولاً بعرض ومناقشـة المقايضـة وعيوبها ثم قام ببيان أهمية النقـود ووظائفها وأثبت قدرة فائقة ونظـرة صائبة في تحليله. لقد أوضح أن وظائف النقود الرئيسـة هي كونها مقياسـاً للقيم، ووسـيطاً للتبادل، ومسـتودعاً للقيم. ولقد بين في مناقشـة المقايضة وعيوبها أن النقـود لا تطلب لذاتها إنما لكونها وسـيلة أو وسـيطاً لحيازة الأشـياء الأخرى التي تشبع الرغبات كما أوضح وظيفتها في قياس القيم عند التبادل، وفي مناقشته للاكتناز (النقود كمستودع للقيم) بين أن هذا يتضمن سوء الاستخدام للنقود ويمنعها من القيام بوظائفها الاقتصادية في المجتمع.

5- النشـاط العـام والفسـاد والظلم: ناقـش الغزالي السـلوك الذي يفترضه الإسـلام في مـن يقوم بالنشـاط الاقتصادي ورأى أن قـرارات الأفراد يجب أن تأخذ في الحسـبان المصلحـة العامـة للمجتمـع، وأن المصالح الفرديـة لا يجب أبدا أن تـؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين، بالإضافة إلى ذلك فقد اهتم اهتماماً كبيراً في الحكومة العادلة واعتبر وجودها شـرطاً أساسـيا للازدهار الاقتصادي. أما الفساد والظلم فإنهما دائما يفتحان طريـق التدهور الاقتصادي، وناقش حق الحكومة في فرض الضرائب خلاف ما قررته الشـريعة الإسـلامية من زكاة أو اسـتحثت عليه من الصدقات الاختيارية، ورأى أن هذا الحق يجب أن يكون محصوراً في قضية الدفاع عن الدولة الإسلامية.

ثالثـاً: ابن خلدون (732-808 هجري): هو عبد الرحمن ابن خلدون، ولد عام 732 هجري فـي تونـس، وتعلم على أبيه وعلى كثير من فقهاء عصره العلوم الشـرعية، وبرز فيها، كما درس التاريخ وقرأ كتب مشـاهير المؤرخين أمثال الطبري والمسـعودي واستفاد كثيراً مما كتبه الإفرنج، ويعتبر ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع إذ كتب آراءه وأفكاره في مقدمته التي أرادها مقدمة لتاريخه.

وفيما يلي الأفكار الأساسية التي قدمها ابن خلدون:

1. دراسـة الوقائع التاريخيـة بعد فحصها وتمحيصها لإبراز ارتبـاط الأحداث الاجتماعية والسياسية في أنماط محددة.
2. بيان أثر البيئة الاجتماعية في سلوك الإنسان ونشاطه الاقتصادي.
3. بيان أثر البيئة الجغرافية في نشـاط المجتمعات الإنسانية وثرواتها وكذلك تأثيرها في سلوك الإنسان الاقتصادي.

4. استخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة تارة على أساس المشاهدات وتارة على أساس الاستنباط. وكان يدعم هذه القواعد العامة، بفروض أساسية يعطيها تعريفات معينة. وهذه القواعد تمثل جوهر التحليل الاقتصادي النظري.

إن من يقرأ مقدمة ابن خلدون في جميع فصولها لاسيما الفصول التي تحدث فيها عن الأمور الاقتصادية ذات المساس بالمجتمع يحس أن ابن خلدون رجل له وزنه في الفكر الاقتصادي وله سبق على الاقتصاديين في الريادة، فقد تحدث عن تقسيم العمل وتحدث بإسهاب عن الصناعة وأهميتها وقارن بينها وبين الفلاحة وعن دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أ. تقسيم العمل والاهتمام بالصناعة: تحدث عن تقسيم العمل ونبه إلى ضرورة الاهتمام بالصناعة في المجتمع الجديد ورمى الفلاحة ببعض المهانة، وسمى محترفيها بالمستضعفين وسماهم أهل العافية، وربما لجأ ابن خلدون إلى ذلك لأن الزراعة فيها كسب للإنسان.

ولسنا مع من قال إن الزراعة تحتمل حالة من الاستقرار الاقتصادي المؤدي إلى الترف والانحلال نتيجة للرخاء المادي لان هذا لا يختص بالزراعة وحدها إذ كل مشروع تجاري أو زراعي أو صناعي، أو بمعنى اعم كل مشروع اقتصادي قد يؤدي إذا نجح نجاحا كبيرا إلى الغرور ومن ثم الترف والانحلال ولم يقل. ابن خلدون ما قاله بهدف عدم اللجوء إلى الزراعة والاعتماد عليها بل لتنبيه المجتمع إلى النشاط الاقتصادي الآخر من التجارة والصناعة.

كما أشار في حديثه عن الصناعة إلى ضرورة التخصص في الصناعة، وذلك عند حديثه عن تقسيم العمل وإشاعة التضامن في المجتمع الذي يكمل بعضه بعضاً، فالكل ينتج ما يختص فيه، وما لم ينتجه يحصل عليه من إنتاج غيره المتقن.

ب. لقد عارض ابن خلدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا يوضح أنه قد سبق الاقتصاديين الطبيعيين إلى الاقتصاد الحر، وهناك من يشير إلى أن ابن خلدون قد لجأ إلى هذا لما رأى من ظلم الحكام وحكمهم للرعية بالظلم، وهذا هو السبب الذي أدى به إلى الأخذ بهذا الرأي في حينه.

رابعاً: أحمد بن علي المقريزي (ولد عام 772 وتوفي عام 845 هجري): ولد عام 772 في القاهرة ومن أشهر أساتذته ابن خلدون الذي تتلمذ على يديه في القاهرة لعدة سنوات فأثر في مجرى كتاباته الاقتصادية والاجتماعية، تولى وظائف عديدة، وكان من أهم هذه الوظائف وظيفة الحسبة حيث تولى حسبة القاهرة فاختلط بأرباب المهن والأسواق والتجارات والمضاربات وبحث بالأسعار الجارية وأصول النقود وضبط المكاييل وما يتعلق بذلك من أصول هذه المهنة، كتب المقريزي وألف بعض المؤلفات أشهرها «شذور العقود في ذكر النقود»، وكتاب «الأكيال والأوزان الشرعية».

توفي المقريزي عام 845 هجري بعد أن خلف وراءه علماً وتراثاً فكرياً ضخما زاد عن مئة كتاب بين صغير وكبير. ومن أهم مؤلفاته في المجال الاقتصادي كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة» هذا الكتاب من أهم الكتب التي تحدثت عن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية إذ درس فيه ما نزل بالناس من المجاعات وغلاء الأسعار الناتج عن سوء تدبير الملوك والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد، وليس السبب نقص نهر النيل أو قلة المطر ولا غضب الله على أهل مصر خاصة، وهذا تخريج اقتصادي سليم لم يسبق إليه أحد من المؤلفين في الشرق الإسلامي أو الغرب المسيحي في تحليل هذه الظاهرة الاقتصادية قبل المقريزي.

كما أن المقريزي في هذا الكتاب يؤرخ للغلاء والمجاعات التي أصابت مصر منذ أقدم العصور إلى عام 808 للهجرة حيث يعرض المقريزي الأسباب التي كان أرباب الحكم في مصر يطبقونها، مع محاولة إيجاد حلول لأسباب الغلاء الثلاثة:

1- ولاية الوظائف السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة.
2- غلاء إيجار الأطيان وزيادة نفقات الحرث والزراعة على رغم قلة ما تنتجه الأرض من محصول.
3- رواج الفلوس النحاسية وهو في هذا يشير إلى النظرية القائلة «إن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة في التداول»، وهو القانون المسمى بقانون (جريشام) Jermy Bentham وقد سبقه المقريزي بمائة سنة أو يزيد.

هذا الكتاب يحوي بين دفتيه عرضا لنظريتين من النظريات الاقتصادية الحديثة المعقدة تتصل إحداهما بالأزمات وتحليل أسبابها، وتتصل ثانيتهما بالنقد وعلاج حالة التدهور فيه.

والآن -عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب(8)

تعرض المقريزي للأسباب التي كان أرباب الحكم في مصر يطبقونها، مع محاولة إيجاد حلول لأسباب الغلاء الثلاثة، اذكرها مع الشرح البسيط.



أسئلة التقويم الذاتي (8)

1- كيف حدد الإمام الغزالي مفهوم النشاط الاقتصادي للفرد المسلم من خلال تقسيمه الناس إلى ثلاث فئات؟
2- ما الأساليب التي اعتمد عليها ابن خلدون في تحليله للموضوعات الاقتصادية؟

11. الاختلافات الجوهرية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي

عزيزي الدارس، إن الاقتصاد الإسلامي، اقتصاد رأسمالي قبل أن توجد الرأسمالية، أي انه يقوم على الأركان الاقتصادية الثلاثة المعروفة وهي:

1- المصلحة الشخصية كهدف.

2- والمزاحمة كوسيلة.

3- والحرية كشرط.

ويعتمد الإسلام هذه المبادئ بشكل مخالف لأسس الرأسمالية الأوروبية الأمريكية التي لا تتعرف مطلقاً على العامل الأخلاقي بل تنكره، فالفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي جوهري وأساسي إلى حد بعيد، إذ أن أحدهما يثبت العامل الأخلاقي، بينما الثاني ينفيه، وشتان بين النفي والإثبات.

إن الاقتصاد الإسلامي يعترف بمصلحة المجتمع كضابط عام، فيحد من حرية الفرد في تصرفه الاقتصادي حداً يظهر أثره في صالح المجتمع، بينما نرى النظام الرأسمالي فردياً إلى أبعد الحدود، فإذا صح أن انتفع المجتمع في ظله فيكون انتفاعه عفوياً وليس مقصوداً كالاقتصاد الإسلامي، إن مصلحة المجتمع في الاقتصاد الإسلامي تبدو عياناً في مظهرين:

1. كون الاقتصاد الإسلامي يحارب تكديس الثروة وجمعها في يد فئة قليلة، ويجنح إلى جعلها رأسماليات متوسطة وصغيرة، لأنه يحث على إنفاقها في سبيل المصلحة العامة حيث يقول دستوره ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾(التوبة: 34). ولأن نظامه الإرثي يفتت الثروة إذ يوزع أنصبته توزيعاً واسعاً فهو لا يفعل كالقانون الإنجليزي حيث يحصر الثروة في الكبير من الأولاد ويحرم من عداه، كذلك لا يفعل فعل القوانين الأخرى التي تجيز الوصية لكائن من كان سواء أكان وارثاً أم غير وارث، إنما يتصرف تصرفاً حكيماً، فيعطي للقرابات أنصبة متفاوتة، ولا يسمح لصاحب الثروة أن يتصرف فيها كما يشاء إلا في ثلث ثروته.

2. الاقتصاد الإسلامي استهدف مصلحة المجتمع بصورة مقصودة، وذلك من خلال تحريمه للربا، فقد شن حرباً لا هوادة فيها على كافة المعاملات والقروض الربوية وفي

ذلك يقول القرآن الكريم: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ﴾ (البقرة: 278-279).

والغرض الذي رمى إليه الاقتصاد الإسلامي من تحريم الربا هو إخضاع المعاملات الاقتصادية بكافة وجوهها إلى قاعدة ثابتة عادلة، كما تضمن تحريم الربا العمل في عرف الاقتصاد الإسلامي مقوماً برأس المال.

3. المزاحمة وهي وسيلة الاقتصاد الإسلامي كما هي وسيلة الاقتصاد الغربي، وهذه الوسيلة مختلفة في هذين النظامين الرأسماليين كاختلافيهما في مفهوم الفردية الاقتصادية، ولكن دعاة الاقتصاد الشيوعي والاشتراكي هاجما مبدأ المزاحمة.

أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي (الرأسمالي، والاشتراكي الشيوعي):

1. الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رأسمالي فردي من نوع خاص.
2. الاقتصاد الإسلامي لا موقع له بين النظم الاقتصادية الوضعية، لأنه فريد في بابه ووحيد في نسيجه، لأنه وفق بين مبدأين يبدوان متناقضين وهما:
   أ. تقدم العالم وازدهاره.
   ب. والحيلولة دون إقامة دولة للأغنياء أو لرأس المال، وذلك لارتكازه على أسس مختلفة عن الأسس التي قامت عليها تلك النظم.
3. الاقتصاد الإسلامي فيه من الرأسمالية الفردية خير ما لديها دون شرورها، وفيه من الاشتراكية أحسن ما لديها دون عيوبها.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب(9)

لخص أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي (الرأسمالي، والاشتراكي الشيوعي).



أسئلة التقويم الذاتي (9)

اشرح مبدأ المزاحمة في الإسلام.

12. الخلاصة

إن الاقتصاد الإسـلامي بعبارة مبسطة، هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقاً لأصول الإسـلام ومبادئه الاقتصادية، كما أن الهدف الأساسـي للاقتصاد الإسلامي، مثلـه مثـل أي علم من العلوم، يجب أن يكون تحقيق رفاهية البشـرية من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

إن مـن أهم الأصول الاقتصادية الإسـلامية، مبدأ ازدواج الملكيـة الخاصة والعامة، وذلك يعود إلى أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية.

إن مبدأ الحرية الاقتصادية كركن من أركان الاقتصاد الإسلامي، يسمح للأفراد على الصعيـد الاقتصادي بحرية محـدودة، وبحدود القيم المعنويـة والخلقية التي يؤمن بها الإسـلام، حيث نجـد في هذا الركن الاختـلاف البارز بين الاقتصاد الإسـلامي والاقتصاد الوضعي.

والصورة الإسـلامية للعدالـة الاجتماعية تحتـوي على مبدأين عاميـن، لكل منهما خطوطه وتفصيلاته وهما مبدأ التكافل العام، ومبدأ التوازن الاجتماعي.

يقصد بالنشاط الاقتصادي ذاك النشاط الذي يقوم به الناس من أعمال إنتاج السلع والخدمـات، وتجهيزها للاسـتهلاك ومـا يرتبط بذلك من أنشـطة أخرى؛ مثـل التمويل والاستثمار والإنفاق والتبادل، وهذا النشاط يمارسه كل إنسان في جميع الأوقات. ويعالج الاقتصاد الإسلامي النشاط الاقتصادي الخاص بالإنتاج والتداول والاسـتهلاك والتوزيع.

مـن المعـروف أن عوامل الإنتاج فـي الفكر الاقتصادي الرأسـمالي هي رأس المال والطبيعة والعمل والتنظيم. أما في الفكر الاقتصادي الإسلامي، فقد أكد فقهاء المسلمين أن الإنتـاج يقـوم على دعامتين أساسـيتين هما العمل والمـال. أي أن عوامل الإنتاج في الفكر الاقتصادي الإسلامي هما العمل والمال.

أمـا بخصوص تعريـف النقود فلم ترد كلمـة النقود في عبـارات الفقهاء الأقدمين للتعبيـر عن الأثمان، وإنما كانوا يسـتعملون كلمتي (النقـد) و(النقدين) وكان لكل من الكلمتين معناها الخاص بها، (النقد) بمعنى الثمن الحال وهو خلاف النسيئة والمؤجل، أمـا كلمة (النقديـن) فليدلّوا بها على ما كان منتشـراً في زمنهم من أنـواع النقود وهي الذهب والفضة.

والربـا عند الفقهاء له ثلاثة معان اصطلاحية، أحدهـا أصلي والآخران تابعان.فأما المعنى الأصلي فهو ربا القرض، وقد يسمى ربا النسيئة، وهو الزيادة في القرض بحسب مبلغه ومدته، وهو ما يعرف اليوم بالفائدة على القرض.

ولذلك يتعين على الدولة الإسلامية أن تلعب دوراً نشطاً وفاعلاً في الاقتصاد، ويتعين عليها أن تتجاوز الأدوار المعترف بها عموماً، والمتمثلة في توفير الأمن الداخلي والخارجي وإزالة عوامل النقص في الأسواق ومنع انهيار هذا السوق، وربما ينبغي عليها المساعدة في إيجاد البيئة المناسبة للتخلص من كل أشكال الظلم وتحقيق الأهداف المعيارية للمجتمع.

13. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثالثة

تهدف الوحدة الدراسية التالية إلى التعرف إلى الرأسمالية التجارية (الميركنتيلية) من حيث مفهوم الرأسمالية التجارية والعوامل التي شكلتها، ودور الدين والثقافة والسياسة والاقتصاد في بلورة الفكر (المركنتالي)، وكذلك تقدم الوحدة أسس الاقتصاد الرأسمالي التجاري والخطوط العريضة لهذه النظرية، والقيود التجارية ونظرتها للتنمية الاقتصادية، ثم تتعرض إلى أعلام الرأسمالية التجارية والأفكار التي قادتهم إلى التجديد في فكرهم، وأخيراً نسلط الضوء على ابرز المساهمات الفكرية الميركنتيلية من خلال تقويم هذا الفكر الاقتصادي.

14. إجابات التدريبات

تدريب(1)

بدأ الرسول صلى الله عليه وسلم عمله السياسي بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وتطبيق مبدأ التكافل بينهم بغية تحقيق العدالة الاجتماعية التي يتوخاها الإسلام، وبين الأركان الأساسية في الاقتصاد الإسلامي وهي:

1. ملكية ذات أشكال متنوعة، يتحدد التوزيع في ضوئها.
2. حرية محدودة بالقيم الإسلامية، في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك.
3. عدالة اجتماعية قوامها التكافل والتوازن تكفل للمجتمع سعادته.

تدريب(2)

بحسب قاعدة العمل يعتبر العمل من أهم أدوات التوزيع، لأنه السبب الحقيقي في تملك نتيجة العمل، فهو الأساس الرئيس في التوزيع الإسلامي الذي دلت عليه الأدلة الشرعية

القرآنية والسـنية التي تحض عليه وتمنع البطالة، مما جعل العمل فريضة، فعلى المسـلم العمل لذات العمل وليس باعتبار حاجته، ولقد اعتبر الإسـلام كسب الرجل من عمل يده من اجلِّ المكاسب، وجعله سبباً لملكية ما يكسبه من نتاج عمله.

أمـا بحسـب قاعدة الحاجة فيمكن الأخـذ من الدخل بقدر الحاجـة بصرف النظر عما قدمت للدخل القومي، فمن لديه عائلة كبيرة يعطى أكثر من الأعزب نظراً لهذا المعيار حتى لـو قاما بنفس العمل، ولا شـك بأن هذه القاعدة تعبر عن سـمو الإنسـان وتقدم المجتمع أخلاقيـاً وحضاريـاً، والناظر فـي المذاهب الاقتصاديـة يرى أنها تختلف فـي مدى أخذها بقاعدة الحاجة، فهي غير موجودة في النظام الاقتصادي الرأسـمالي إلا في أضيق الحدود، أما ظهورها في الاقتصاد الإسـلامي فيبدو أوضح من النظام الرأسـمالي.

تدريـب(3)

لا يعد المال مالاً إلا إذا تحقق فيه أمران وهما:

1. إمكان حيازته وإحرازه.
2. إمكان الانتفاع به.

تدريـب(4)

الثمن المحدد: وهو الذي لا مسـاومة فيه وهو الذي تسـعره الدولة أو يقوم الأفراد بالاتفاق عليه.

الثمن المعتاد: هو الثمن العادي وهو الذي يتحدد أساساً بنفقات الإنتاج.

تدريـب(5)

أ- الثمنية لمنفعة التقلب والصرف، فهي مقياس القيمة أو وحدة الحساب.

ب- المعاملـة فـي جمـع الأشـياء، فهـي أداة للتبادل، ووسـيط للمبادلـة، والوسـيلة إلى المقصود.

ج- مالكها كالمالك لجميع الأشياء، وهي وسيلة للاحتفاظ بالثروة وأداة للادخار.

د- النقود في المالية العامة في الإسـلام إحدى وسـائل سـداد الحقوق الواجبة في المال كالزكاة والخراج، وسدادها نقداً أو عيناً جائز في إطار أيسرية الأداء وأنفعه.

تدريـب(6)

الربـا عنـد الفقهاء له ثلاثة معـان اصطلاحية، أحدهـا أصلي والآخـران تابعان؛ فأما المعنى الأصلي فهو ربا القرض، وقد يسـمى ربا النسـيئة، وهو الزيادة في القرض بحسب

مبلغه ومدته، وهو ما يعرف اليوم بالفائدة على القرض، إذ تحدد بنسـبة مئوية، سـنوية أو غير ذلك فمبلغ الفائدة يتأثر بمقدار هذه النسبة، فيزداد كلما زادت، كما يتأثر مبلغ الفائدة بالزمن، فيزداد بزيادته.

أمـا المعنيان الآخران فيختصان بربا البيوع، وهما ربـا النماء وربا الفضل. فأما الأول فهـو الربا الحاصل بالتأخير أو التأجيل. فإذا بـاع أو اصطرف دنانير ذهبية من عملة أحد البلـدان، بدنانيـر ذهبية من عملـة بلد آخر، وجب على المتبايعيـن أن يكون بدل كل منهما مسـاوياً للآخر في الوزن والمعيار، كما وجب عليهما أن يتقابضا في المجلس بدون تأخير أو تأجيـل، فلو سـلم أحدهما دنانيره ولم يسـلم الآخر دنانيره، كان هـذا الآخر مرابياً على الأول، بتأخير دفع دنانيره، مع مسـاواتها لدنانير الأول، ولو اقترن هذا التأخير بزيادة في الدنانير المؤخرة لكان هناك ربا نماء وربا فضل في هذا البيع.

أمـا الثانـي (ربا الفضـل) فهو زيادة الكـم في مبادلـة دنانير ذهبيـة بدنانير ذهبية أخـرى مع زيادة أحد البدلين على الآخـر في مبادلة فورية لا تأجيل فيها ولا تأخير لأي من البدلين.

تدريـب(7)

تهيئ الدولة للفرد وسـائل العمل، وفرصة المسـاهمة في النشاط الاقتصادي المثمر، ليعيش على أساس عمله وجهده.

مبدأ الضمان الاجتماعي: إذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسـب معيشته بنفسه كسباً كاملاً، أو كانت الدولة في ظرف اسـتثنائي لا يمكنهـا منحه فرصة العمل، يتم تهيئة المال الكافي للفرد لسد حاجاته وتوفير حد خاص من المعيشة له.

تدريـب(8)

1. ولاية الوظائف السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة.
2. غـلاء إيجار الأطيان وزيادة نفقات الحـرث والزراعة على رغم قلة ما تنتجه الأرض من محصول.
3. رواج الفلوس النحاسـية وهو في هذا يشـير إلـى النظرية القائلـة «إن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة في التداول» وهو القانون المسـمى بقانون (جريشام) وقد سبقه المقريزي بمئة سنة أو يزيد.



تدريـب(9)

1. الاقتصاد الإســلامي اقتصاد رأســمالي فردي من نوع خاص.
2. الاقتصاد الإسلامي لا موقع له بين النظم الاقتصادية الوضعية، لأنه فريد في بابه ووحيد في نســيجه، لأنه وفق بين مبدأين يبدوان متناقضين وهما:

أ- تقدم العالم وازدهاره.

ب- والحيلولــة دون إقامــة دولــة للأغنياء أو لــرأس المال، وذلك لارتكازه على أســس مختلفة عن الأسس التي قامت عليها تلك النظم.

3. الاقتصاد الإســلامي فيه من الرأســمالية الفردية خير ما لديها دون شــرورها، وفيه من الاشتراكية أحسن ما لديها دون عيوبها.

15. مسرد المصطلحات

- الاقتصاد الإسلامي: هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية.
- ربا الفضل: هو زيادة الكم في مبادلة دنانير ذهبية بدنانير ذهبية أخرى مع زيادة أحد البدلين على الآخر في مبادلة فورية لا تأجيل فيها ولا تأخير لأي من البدلين.
- ربا النسيئة: هو الزيادة المشروطة على رأس المال في القرض بحسب مبلغه ومدته، وهو ما يعرف اليوم بالفائدة على القرض.
- الثمن العادل: هو أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بأي من الطرفين المتعاوضين، البائع والمشتري أو المنتج والمستهلك.
- الثمن في الفقه الإسلامي: هو مبلغ من المال يقع به التراضي بين العاقدين عوضا عن البيع، وقد يكون الثمن موافقا لقيمة المبيع أو أكبر أو أقل منه.
- الثمن المحدد: هو مبلغ من المال لا مساومة فيه تسعره الدولة أو يقوم الأفراد بالاتفاق عليه.
- الثمن المعتاد: هو مبلغ من المال الذي يدخله المساومة ويتأثر بنفقات الإنتاج والتكاليف الأساسية للسلعة.
- المال: هو كل ما يمكن حيازته والانتفاع به.
- الملكية المزدوجة: هو مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والعامة.
- النشاط الاقتصادي في الإسلام: هو ذلك النشاط الذي يقوم به الناس من أعمال الإنتاج للسلع والخدمات، وتجهيزها للاستهلاك وما يرتبط بذلك من أنشطة أخرى، مثل التمويل والاستثمار والإنفاق والتبادل، وهذا النشاط يمارسه كل إنسان في جميع الأوقات.
- النقود: كل شيء طاهر منتفع به شرعا ويحظى بقبول عام في الوفاء بالالتزامات ويستخدم كوسيط للمبادلة وكمعيار للقيمة.





16. المراجع

1. ابراهيم غســان محمود والقحف، منذر، (2000) الاقتصاد الإســلامي: علم أم وهم، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.
2. شوقي، أحمد دينا، (1998) سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، القاهرة.
3. الصدر، محمد باقر، (1982) اقتصادنا، دراســة موضوعيــة تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركســية والرأسمالية والإســلام في أسسها الفكرية، الطبعة 16، دارا لمعارف للمطبوعات، بغداد.
4. غانم، عبدا لله عبد الغني، (1987) المشــكلة الاقتصادية ونظرية الأجور والأســعار في الإسلام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
5. الفنجري، محمد شــوقي، (1986) المذهب الاقتصادي في الإســلام، الطبعة الثانية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.
6. القرضاوي، يوســف، (1996) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإســلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.
7. كمال، يوســف، (1986) الإســلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة.
8. الموارني، ياســر، (2002) الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان.

الوحدة الثالثة

3

الرأسمالية التجارية

إعداد المادة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة الثالثة من مقرر «تاريخ الفكر الاقتصادي». سندرس في هذه الوحدة الرأسمالية التجارية (الميركنتيلية). وسوف نتعرف من خلال هذه الوحدة إلى مفهوم الرأسمالية التجارية، ومن أين اشتق اسم الرأسمالية والعوامل التي شكلت الرأسمالية التجارية من حيث الثقافة والدين والعوامل السياسية والاقتصادية في عهد ساده الإقطاع وسيطرة الدولة على شتى مناحي الحياة، ومن ثم نتعرف إلى مبادئ (أسس) الاقتصاد الرأسمالي والآثار المباشرة لتطور هذا الفكر الاقتصادي، وكيف أن القوة الاقتصادية للدولة والتي دعا إليها التجاريون كانت تهدف إلى تحقيق ميزان تجاري موافق.

كما أن ثراء وتقدم الدولة كان يعتمد وبالدرجة الأساسية على دعم رأس المال التجاري وكان ذلك من خلال منح الامتيازات والاحتكارات للشركات التجارية التابعة للدولة، كما أن الاهتمام بالتجارة الخارجية لم يغب عن بال الساسة وكله كان يهدف إلى زيادة كمية الأموال في خزينة الدولة، ولا ننسى أن ذلك كان في بداية عهد النهضة الأوروبية وبداية ظهور الصناعة والتي بدورها بدأت تنشط وتطغى على الزراعة من حيث الأهمية الاقتصادية للدولة.

وسوف نتعرف إلى نظرة التجاريين للنقود والفائدة والقيود التجارية التي كان لها الأثر في الحركة التجارية بين الدول الأوروبية والمستعمرات التي كانت تابعة لها وهدف ذلك كله لزيادة الصادرات على الواردات من أجل تحقيق الميزان التجاري الموافق للدولة ثم نتعرف إلى أساليب التنمية الاقتصادية التي كانت متبعة في عصر التجاريين.

وأخيراً نتعرض إلى أهم أعلام الرأسمالية التجارية وأهم المساهمات التي ما زال أثرها ظاهراً للعيان في الاقتصاديات الحديثة للدول المعاصرة، وكيف نشأت أهم النظريات الاقتصادية والتي مازال الكثير من أعلام الفكر الاقتصادي يستنيرون بها إلى يومنا الحاضر.آملين لك، عزيزي الدارس، ومن خلال دراستك لهذه الوحدة الحصول على أقصى قدر من الاستفادة والمعرفة.



2.1 أهداف الوحدة

يتوقع منك عزيزي الدارس بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1- توضح مفهوم الرأسمالية التجارية (الميركنتيلية).
2- تبين دور الدين والثقافة والسياسة والاقتصاد في بلورة الفكر الرأسمالي التجاري.
3- تعرف إلى مبادئ الرأسمالية التجارية من القوة الاقتصادية للدولة والثراء والاهتمام بالتجارة الخارجية وكذلك التجارة الصناعية.
4- تفهم الخطوط العريضة للنظريات (الميركنتيلية) في مجال عناصر الإنتاج, والنقود, والفائدة, والتجارة الخارجية, والقيود التجارية والتنمية الاقتصادية.
5- تعرف مفهوم الرأسمالية التجارية الجديدة.
6- تناقش الفكر الاقتصادي الفيركنتيلي وتقويم المساهمات (الميركنتيلية).

3.1 أقسام الوحدة

تقسم هذه الوحدة إلى سبعة أقسام رئيسة هي:

القسم الأول: مفهوم الرأسمالية التجارية: نتعرف من خلاله على اشتقاق اسم هذه المدرسة وكيف كانت أول مدرسة اقتصادية في الرأسمالية ويغطي هذا القسم الهدف الأول من هذه الوحدة.

القسم الثاني: العوامل التي شكلت الرأسمالية التجارية: من حيث الثقافة والدين والسياسة والاقتصاد وأثرها في تشكيل الرأسمالية التجارية. ويغطي هذا القسم الهدف الثاني.

القسم الثالث: مبادئ «أسس» الاقتصاد الرأسمالي التجاري: ونتعرض هنا إلى القوة الاقتصادية للدولة والثراء وتقدم الدولة والاهتمام بالتجارة الخارجية والتجارة الصناعية. وكلها كانت من أهم أسس (الميركنتيلية). ويغطي هذا القسم الهدف الثالث.

القسم الرابع: الخطوط العريضة للنظريات (الميركنتيلية): وهنا نتعرض إلى أهم أفكار التجاريين ونظرياتهم حول عناصر الإنتاج والنقود والتجارة الخارجية والقيود التجارية والتنمية الاقتصادية، ويغطي هذا القسم الهدف الرابع.

القسم الخامس: أعلام الرأسمالية التجارية: وفي هذا القسم نقدم لمحة عن أهم المفكرين الاقتصاديين الذين كانوا ينتمون إلى هذه المدرسة الاقتصادية وكذلك الأفكار التي قدمها هؤلاء للفكر الاقتصادي الرأسمالي، ويغطي هذا القسم الهدف الخامس.

القسم السادس: (الميركنتيلية) الجديدة: نتحدث في هذا القسم عن البعث الجديد للتجاريين على يد (كينز) بعد أن كان قد بدأ يتلاشـى اسـم هذه المدرسـة خاصة مع ظهور كتاب (آدم سـميث) «ثروات الأمم». ويغطي هذا القسـم الجزء الأول من الهدف السادس.

القسـم السـابع: تقويم (الميركنتيليـة): نتعرف عزيزي الـدارس في هذا القسـم إلى أهم المسـاهمات الأساسـية للفكر التجاري وأثره على تاريخ الفكر الاقتصادي. ويغطي هذا القسم الجزء الثاني من الهدف السادس.



4.1 القراءات المساعدة

1. جالبريث، جون كينيث، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة بلبع، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
2. كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسـل للطباعة والنشـر، الكويت، .
3. مشـورب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسـي – مبادئ – مدارس – أنظمة، ط1، دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت،.
4. Bhatia, H.L, (1997) History Of Economic Thought, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.
5. Medema; Steven G.& Samuels, Warren J. (2003) Princeton; (Editor); History of Economic Thought: A Reader; 1st ed; Routledge; U.K;
6. Roll, Eric, (1993) A History Of Economic Thought, 5th ed, Faber and Faber Ltd, London.

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، إن ما تحتاج إليه لدراسة هذه الوحدة هو:

الجو الهادئ لاسـتيعاب المادة المعروضة، وقلم رصاص لرسم خط تحت العبارات الرئيسية، ومذكرة لتلخيص الوحدة، وكذلك أنصحك أن لا تتردد بأن تعرض على مشرفك أي موضوع تجد فيه صعوبة في الاسـتيعاب، وكذلك مراجعة المواد العلمية ذات الصلة لإثراء معلوماتك. والإجابة الصحيحة عن جميع التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي. لما لذلك مـن فائدة جليلة في اختبار معلوماتك وتطبيق المعارف والمهارات التي اكتسـبتها. ولا تَـنْسَ مقارنة إجابتك للتدريبات بالإجابات النموذجية لها المدرجة في نهاية الوحدة.

2. مفهوم الرأسمالية التجارية
Concept of Mercantilism

عزيـزي الـدارس، عمدت الدول الاسـتعمارية إلى الاسـتفادة من العوائـد الاقتصادية للمسـتعمرات، وفي العصور القديمة، كانت هذه القوى تزيد من ثروتها عن طريق السخرة (العمـل بدون اجر)، كما فرضت الإتاوات على الشـعوب المسـتعمرة بدعـوى حماية هذه الشعوب من الدول الأخرى.

وفيما بين القرنين الخامس عشـر والثامن عشـر الميلاديين، ظهر نظام اقتصادي في أوروبا يدعى (الميركنتيلية) (أي النزعة التجارية).

يشـتق هذا الاسم من الإيطالية (التاجر). وهي أول مدرسـة اقتصادية في الرأسمالية، حيث أطلق هذا المصطلح على سياسة الدولة في عهد الاقطاع في مرحلة التراكم الرأسمالي الأولي، وقد عبّرت هذه المدرسة عن مصلحة فئة التجار.

نشأت هذه المدرسة في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر في محاولة لقيام سياسة اقتصاديـة تخدم مصلحـة التجار. كما أن الهدف الأساسـي الذي وضعتـه (الميركنتيلية) أمامهـا كان يتلخص في اجتـذاب أكبر كمية من الذهب والفضة إلـى داخل البلاد. فالثروة كانـت بالنسـبة للتجاريين تقتصر على ما تحوزه الدولة من ذهـب وفضة، وليس ما ينتجه المجتمـع من سـلع وخدمات تفـي بالحاجات الإنسـانية. أما مصدر الدخل الأساسـي فهو ينحصر بالتجارة فقط. وهذا كان يتلاءم مع المرحلة التاريخية السائدة.

ففـي هذه المرحلة كان الإنتاج السـلعي قد تطور تطوراً كبيـراً مما تطلب الحاجة إلى النقود من أجل تبادل السـلع المنتجة. من هنا فإن التصدير هو النشـاط الاقتصادي الأكثر ربحاً، خاصة إذا علمنا أن المنافسـة كانت شـديدة بين الـدول الأوروبية، حيث إن كل دولة تسعى على أثر الكشوف الجغرافية، إلى السيطرة على أراض جديدة في المناطق المكتشفة. وفي هذا نسـتطيع القول إن أوروبا كانت تعيـش خلال ذلك العصر، الذي يكاد يتطابق مع عصـر النهضة، مرحلة يناسـبها تماماً هذا الفهم لطبيعة الثـروة والتنمية، وهو الفهم الذي يبدو لنا محدوداً وقاصراً، كما كانت تناسـبها تماماً درجـة عالية من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

الميركنتيليون: يطلـق مصطلح (الميركنتيليون) أو (التجاريـون) على جميع الكتاب الذين سـاهموا في وضع السياسـة الاقتصادية التي سادت عصر الرأسـمالية التجارية في أوروبا الغربية منذ بداية القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر.

وفي هذا العصر ساد الاعتقاد بأن قوة الدولة تتحدد بما تملكه من الرجال والسفن والمال، ولقد جاء عصر الرأسمالية التجارية في القرن السادس عشر في أعقاب النظام الإقطاعي الذي تقوضت أركانه خاصة في بريطانيا وهولندا وفرنسا، ثم امتد خلال القرن السابع عشر وظل تقريبا حتى منتصف القرن الثامن عشر حينما بدأ عصر الرأسمالية الصناعية يأخذ مجراه ويفرض طابعه على تنظيمات المجتمع الاقتصادية.

ولذلك يجب أن نؤكد على ما يلي:

1. لا يجب أن نظن عن طريق الخطأ أن جميع الاقتصاديين الذين عاشوا في عصر الرأسمالية التجارية كانوا من (الميركنتيليين) لأن هناك عدداً من الاقتصاديين المشهورين الذين عاشوا في هذا العصر لم ينتموا فكرياً إلى هذه المجموعة مثل (آدم سميث Adam Smith و(ديفيد هيوم David Hume.
2. الكتّاب (الميركنتيليون) لم يكونوا مدرسة واحدة متماسكة وإنما كان لديهم مجموعة من الآراء والتطبيقات تتناول السياسة الاقتصادية للدولة، بأسلوب واقعي يرتبط بالمصلحة الخاصة، هذا التشابه في الآراء جاء كنتيجة منطقية لسيادة ظروف معينة أثرت وبدرجات متفاوتة على حياة الدولة الأوروبية في ذلك الوقت.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب(1)

ما الأسباب التي جعلت عصر الرأسمالية الصناعية يأخذ مجراه ويفرض طابعه على تنظيمات المجتمع الاقتصادية؟



أسئلة التقويم الذاتي (1)

وضح مفهوم الرأسمالية التجارية وكيف فهم أصحابه طبيعة الثروة والتنمية.

3. العوامل التي شكلت الرأسمالية التجارية Factors Behind Mercantilism

عزيزي الدارس، تتمثل أهم الظروف التي ساعدت على تشكيل الرأسمالية التجارية في:

1. تزايد أهمية التجارة الخارجية.
2. ظهور القوميات الأوروبية الحديثة.
3. عصر النهضة الأوروبية.

وفيما يلي نلقي الضوء على هذه العوامل بشيء من التفصيل:

1. تزايد أهمية التجارة الخارجية: شهد القرن الخامس عشر تحرير العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا نتيجة لعوامل عديدة اختلفت في درجاتها وقوتها من دولة إلى أخرى، واتجه معظم المتحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة، إلا أنَّ نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الاتساع والأهمية بحيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى وسطوة سياسية في بلادهم، ولقد جاء التغيير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو في ذلك الحين وبصورة مضطردة وقوية بحيث أدت تدريجياً إلى إثراء التجارة وأدت إلى رفع أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم، وهناك أسباب عديدة لنمو التجارة الخارجية الأوروبية في ذلك الحين كان من أهمها:

أ- اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي المتقدم اقتصاديا على أثر الحروب الصليبية.

ب- اكتشاف طرق مواصلات بحرية دولية جديدة مثل طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند والشرق الأقصى.

ج- اكتشاف (كولومبس) Columbus الطريق البحري إلى القارة الأمريكية (1493) واكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك.

وكانت النتيجة الحتمية لاكتشاف المناجم الغنية من الذهب والفضة في القارة الأمريكية الجديدة وزيادة التجارة الخارجية ونموها مع الشرق الأوسط والأقصى أن زاد ثراء طبقة التجار الرأسماليين وزاد نشاطهم التجاري والمالي داخل بلادهم، وبدأ هذا يفتت قوة النظام الإقطاعي الباقية وبدأ التجار يسعون تدريجيا إلى تحرير المدن من سيطرة الإقطاعيين.

ولقد صاحبت هذه الظاهرة وهي تدفق الذهب ارتفاع عام ومستمر في الأسعار خلال القرن السادس عشر، فتميزت هذه الفترة بما يعرف باسم ثورة الأسعار Price Revolution وكانت هذه الظاهرة حادثاً خطيراً لفت أنظار المفكرين للبحث عن تفسيرات لها.

2. ظهور القوميات الأوروبية الحديثة: كانت هناك عدة خطوات أدت إلى ظهور القوميات الأوروبية الحديثة وأدت أيضاً إلى ظهور التجاريين لأول مرة على مستوى الاقتصاد القومي نذكر منها:

أ- اتحاد التجار مع مالكي الأراضي واشتراكهم في القضاء على سلطة النبلاء والأمراء، مما أدى إلى تغلب سلطة مالكي الأراضي وهي سلطة مركزية على سلطات الأمراء والنبلاء التي كانت تقوم في مراكز متعددة داخل الدولة.

ب- ظهور القوميات الأوروبية التي أدت إلى انهيار الإمبراطوريات الكبرى المختلفة في العصور الوسطى والتي كانت تضم في حدودها أكثر من دولة وأكثر من إقليم.

ج- ظهور الدولة الأوروبية الحديثة كجماعة تقوم على أساس قومي وتخضع لقوة مركزية واحدة.

هذا كله أدى إلى رسم سياسة التجارة الخارجية لأول مرة على المستوى القومي، مما ساهم في تحقيق القدر الأكبر من الربح والثراء.

3. عصر النهضة الأوروبية: كانت حركة النهضة الفكرية في أوروبا من أهم الأحداث التي أثرت في التطور السياسي والاقتصادي الأوروبي والتي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية، ولقد قامت تلك الحركة بإحياء الفلسفات الإغريقية واللاتينية القديمة ودرستها بعقل متحرر من الدين ومن فلسفات وقيود الكنيسة، وأدى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم انهيار بقية أعمدة النظام الإقطاعي وتقوية السلطة المدنية (الملك والحكومة) وأظهرت تلك الحركة أهمية تكوين سلطة مركزية للدولة لكي ترسم السياسة بعيدا عن تأثير أو موافقة الفلسفات الكنائسية.

1.3 الثقافة والدين Culture and Religion

كان من أهم التطورات السياسية التي حدثت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر نشوء الدولة بمعناها الحديث، حيث قامت حكومات مركزية تفرض سلطانها على المقيمين في أقاليمها. واقتضى ذلك اضمحلال سلطة الأمراء الإقطاعيين وتنظيم العلاقة بين الدولة والكنيسة بحيث تستقل الأولى بأمور الدنيا، وتلتزم الثانية حدود الأمور الروحانية. ولم يتم ذلك بسهولة فقد قاوم البابا في روما هذا الافتئات على الاختصاص الوضعي الذي تقرر له



خلال العصور الوسطى. واستغرق النزاع بين البابا وملوك أوروبا الغربية فترة طويلة من الزمن. ولكن النصر كان إلى حد كبير إلى جانب السلطة الزمنية الصاعدة. وصدق ذلك على وجه الخصوص بالنسبة لإنجلترا أيام (هنري الثامن) الذي انشق عن روما وأسس الكنيسة الأنجليكانية، وكذلك الحال بالنسبة للبلاد الأخرى التي سادت فيها المذاهب البروتستانتية.

وقد ارتبط بهذا التطور وصاحبه انبثاق فكرة «القومية» أو الولاء لدولة معينة بإقليم معين. فلم يعد الولاء في المقام الأول لكنيسة يمتد نفوذها إلى بلاد متعددة، ولم يعد محليا يقتصر على أمير أو منطقة، وإنما أصبح الولاء لبلد ذي إقليم محدود.

2.3 السياسة والاقتصاد Politics and Economics

إن إنجلترا أخذت تتلمس طريقها لرسم السياسة الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من الحصول على أقصى غنيمة من مستعمراتها. وأدركت بحاستها الاقتصادية السليمة أن هذه المستعمرات يمكن أن تضيف إلى ثرائها وقوتها إذا استخدمت مصدراً للتمويل في المواد الأولية أو سوقاً لناتج صناعتها، ومن ثم تميز القرن السادس عشر خصوصاً في عهد (إليزابيث) (1558-1603) بسياسة اقتصادية تستهدف إنماء الصناعة الإنجليزية، وتوجيه مستعمراتها نحو إنتاج المواد الأولية اللازمة لتلك الصناعة. وكانت أدوات تلك السياسة تنحصر في إعطاء احتكارات لشركات كبرى تنفرد بالتجارة مع المستعمرات مع إرغام تلك المستعمرات على بيع حاصلاتها لإنجلترا أو عن طريقها والشراء من إنجلترا أو عن طريقها واستخدام السفن البريطانية دون غيرها ويتمثل ذلك في قوانين الملاحة Navigation Acts.

وقد جعل (توماس مان) Thomas Mun (1571م-1641م) من فكرة الفائض في الميزان التجاري محور السياسة الاقتصادية إلا أنه كان واسع النظرة بل إنه يبدو على بينة من نواحي القصور في موقف التجاريين، وتتجلى نظرته الواسعة في تعريفه للميزان التجاري، كما انتقد ما ذهب إليه فريق منهم بوجوب أن يكون الميزان التجاري العام موافقاً بصرف النظر عن مفرداته أو حالته مع كل بلد من البلاد.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريـب(2)

من العوامل التي مهدت لظهور الرأسمالية التجارية، عصر النهضة الأوروبية. وضح ذلك.



أسـئلة التقويم الذاتي (2)

اشرح وجهة نظر (توماس مان) عن فكرة الفائض في الميزان التجاري.

4. مبادئ (أسس) الاقتصاد الرأسمالي التجاري
Principles of Mercantilism

عزيزي الدارس، كان للتطورات السابقة الذكر الأثر المباشر في تطور الفكر الاقتصادي، وكانت هناك حاجة ماسة إلى طبقة جديدة من الاقتصاديين لكي توفق بين مصلحة الدولة الناشئة من الناحيتين السياسية والاجتماعية وما تحتاج إليه من قوة ومصلحة من الناحية الاقتصادية ويقدر علماء الفكر الاقتصادي أن فلسفة (الميركنتيليين) قامت على خمسة مبادئ أساسية هي:

1. زيادة القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على زيادة السكان: الغاية النهائية من السياسة الاقتصادية في نظر التجاريين تنحصر في قوة الدولة وعظمتها. أما رفاهية الفرد فقد كانت فكرة غريبة عليهم. فلم يدر في خلدهم أن يكون هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على إشباع الفرد وزيادة رفاهيته. ومن هنا كانت نظرتهم إلى السكان. فكلما زاد حجم السكان كانت الدولة أكثر قدرة على إنشاء الجيوش القوية وتحمل ما يضيبها من خسائر في حروبها مع الدول الأخرى.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة حجم السكان يؤدي إلى زيادة اليد العاملة ورخصها مما يساعد على نمو الصناعة. بعبارة أخرى فقد نظر التجاريون إلى السكان باعتبارهم مصدر اليد المحاربة واليد العاملة وكلاهما ضروري لقوة الدولة ونمو صناعتها. أما ما يترتب على زيادة عدد السكان من احتمال الضغط على المواد الغذائية وانخفاض مستوى معيشة الفرد، تلك الفكرة التي أصبحت فيما بعد محور التفكير عند (مالتوس) Maltus وموضع القبول عند (ريكاردو) Ricardoوأتباعه، فقد كانت بعيدة كل البعد عن آفاق التجاريين لذلك فإنهم لم يترددوا في تأييد العمل على زيادة حجم السكان.

2. ثراء الدولة وتقدمها الاقتصادي يعتمد على مقدار ما تملكه من المعادن النفيسة: من المتفق عليه أن التجاريين كانوا يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة باعتبارهما عماد ثروة الأمة، ويصدق ذلك بصفة خاصة على كتابات التجاريين قبل بداية القرن السابع عشر، حيث أطلق اسم «المعدنيين» Bullionists على رجال الرعيل الأول من الفكر التجاري، وذلك إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرتهم للثروة، على أن يقتصر اسم التجاريين على المتأخرين منهم وهم الذين وضعوا الميزان التجاري الموافق في المقام الأول، وقد بلغت تلك الأهمية الخاصة للمعدن النفيس عند بعضهم إلى الحد الذي دعا (آدم سميث) إلى القول بأن التجاريين كانوا في الواقع يخلطون

بيــن ثروة الأمة ورصيدها من المعدن النفيس.فثــروة الأمة لديهم قوامها ما تحوزه من ذهــب وفضة، وقد انتقلت هذه الفكرة عن التجاريين من (آدم ســميث) إلى كثيرين من بعده. ولا شك أن في كتابات بعض التجاريين ما يبرر هذا التفسير، ولكن قد يكون من المبالغة أن نعمم مثل هذا الحكم عليهم جميعاً، والأصح أن نقول إن المعدن النفيس، إن لم يكن هو الثروة ذاتها، فهو على الأقل دعامتها الأساسية والعامل الأول على نموها.

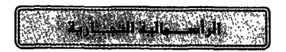
فالمعدن النفيس هو وقوة الدولة توأمان لا ينفصلان إن وجد وجدت وإن ضاع ضاعت. ومن الســهل بعد ذلك أن يختلط المعدن النفيس بفكرة الثروة ذاتها. وإلا فما هي الثروة إن لم تكن وسيلة القوة ودعامتها. وقد عبر (كولومبس) عن روح العصر عندما قال: «إن الذهب شيء سحري من حازه فقد حاز كل عزيز بما في ذلك دخول الجنة».

وأخيراً فقد أشار بعض التجاريين إلى أثر زيادة المعدن النفيس في تنشيط المعاملات. وإننــا نجد عند هــؤلاء بوادر الفكرة التي أصبحــت حجر الزاوية في نظريــة (كينز). وعند هؤلاء أن النقود ليست مجرد وسيط للمبادلات وإنما تقوم بوظيفة إيجابية مهمة في النظام الاقتصادي وهي تنشــيط المعاملات وزيادة حجم التبادل.

3. تحقيــق ميــزان تجــاري موافق: كانت نظريــة التجاريين فــي التجــارة الدولية نتيجة منطقية محتومة لوجهة نظرهم عن العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس؛ فالثروة عندهم تعتمد بصفة أساسية على ما لدى البلد من ذهب وفضة، والاستزادة من المعــدن النفيس معناه الإضافة إلى ثروة الأمة. ومن ثــم إذا كان لدى البلد مناجم لهذه المعادن وجب أن تعمل الدولة على اســتغلالها بكل الوســائل، فــإذا لم تكن لديها هذه الهبــة فالطريق الوحيــد لزيادة رصيد البلد منها يكون عن طريــق التجارة الدولية، أي تحقيــق فائض فــي الميزان التجاري. حيث إن فائض الصادرات على الواردات لا بد أن يدفع بالمعدن النفيس.

4. ضــرورة الاهتمام بالتجارة الخارجيــة: إن الفائض الذي يؤدي إلى ثراء الدولة يعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن النفيســة. وأشار التجاريون إلى ضرورة تدخل الدولة فــي التجــارة الخارجية. لأن الميزان التجاري الموافق لا ينشــأ من تلقاء نفســه. ولا بد مــن أن يكون محلاً لسياســة هادفة من الدولة، كما طالــب التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري.

5. التجــارة والصناعة: يعتبــران أكثر أهمية للاقتصــاد القومي من الزراعــة وتقع أهمية التجــارة في المقام الأول. كانت المفاضلة بين أوجه النشــاط الاقتصادي من المســائل التي شــغلت رجال الفكر منذ زمن قديم. ومن ثم فقد اتجه تفكيرهم إلى المفاضلة بين



الزراعة والصناعة والتجارة، وقد استمر هذا التقليد مدة طويلة، وليس من الصعب أن نعرف وجهة نظر التجاريين في ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي. بدهي أن التجارة الدولية تأتي في قمة الحرف التي تسهم في ثروة البلد. فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد البلد من المعدن النفيس حيث لا تهبه الطبيعة. وقد أشار عدد من التجاريين إلى أن التجارة الداخلية لا تضيف شيئاً إلى الثروة ذلك أن ربح أحد الطرفين إنما هو خسارة الآخر ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كانت الصفقة مربحة. ولم يستطع التجاريون أن يتصوروا أن تكون عملية المبادلة الداخلية مفيدة لطرفيها معاً. أما التجارة الخارجية فإن ما يكسبه البلد يمثل إضافة صافية لثروته حيث إن الطرف الخاسر بلد أجنبي وبالمثل فإن ما يخسره البلد في التجارة الدولية يمثل اقتطاعاً من الثروة القومية لنفس الاعتبار.

وتأتي الصناعة في الترتيب بعد التجارة الدولية من حيث إسهامها في الثروة. فالصناعة في تقديرهم هي أساس الصادرات التي تأتي للبلد بالمعدن النفيس، ومن ثم فقد حمل التجاريون لواء التصنيع في بلاد أوروبا الغربية. وترتب على ذلك أنهم كانوا يطالبون باتباع السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية. وكان منطق نظرتهم إلى المعدن النفيس يوجب عليهم معاملة السلع المستوردة على قدم المساواة من حيث إخضاعها لقيد أو آخر دون تفرقة بين أنواع السلع، ذلك أن الواردات تقتضي الدفع للعالم الخارجي والتقييد منها يؤدي إلى تخفيف عبء المدفوعات وبالتالي إلى تحقيق الفائض الذي تصبو إليه السياسة الاقتصادية.غير أن سياسة التصنيع اقتضت الخروج على هذا المنطق ومن هنا جرى بعضهم على التفرقة بين أنواع مختلفة من الواردات. فهم لا يرون بأساً من إعفاء المواد الأولية من الضرائب الجمركية أو إخضاعها لضرائب خفيفة ويحتفظون بالضرائب المرتفعة أو الحظر المطلق للسلع المصنعة حتى لا تنافس نظيراتها من السلع الوطنية.

1.4 القوة الاقتصادية للدولة Economic Power of the State

عزيزي الدارس، دعا التجاريون الدولة للتدخل الشامل في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق ميزان تجاري موافق. ويبدو جلياً من التوصيات التجارية التي سوف نتعرض لها لاحقاً وجود توافق تام بين هدف تحقيق فائض في الميزان التجاري ومصالح الطبقة التجارية الصاعدة. فدعم التجاريين للدولة ومخططاتها التوسعية الاستعمارية لم يكن بدافع من التعصب القومي والشعور الوطني فحسب بل فيه رغبة في تحقيق المصلحة الطبقية.

ولقد تضمن البرنامج التجاري لتحقيق فائض في الميزان التجاري سياسات متعددة أهمها:

1. فرض الضرائب والرسوم الجمركية Import Duties على السلع المستوردة أو منع استيرادها منعاً باتاً ومنح إعانات التصدير Export Subsidies من جهة أخرى.
2. حصر تجارة النقل البحري بالشركات الوطنية. وخير مثال على ذلك قوانين الملاحة الإنجليزية التي صدرت في عهد (كروموبل) Cromwell عام 1651 والتي حظرت استعمال السفن غير الإنجليزية في التجارة الخارجية لإنجلترا ما عدا نقل الصادرات الإنجليزية على سفن تابعة للدولة المصدرة إليها.
3. احتكار التجارة الخارجية وذلك بمنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير أو استيراد سلع معينة لشركات وطنية خاصة تسهم الدولة في إنشائها مثل شركة الهند الشرقية في إنجلترا.
4. استغلال المستعمرات وحصر حق التعامل معها بالدولة المستعمرة. فكان على المستعمرات أن تتخصص في إنتاج المواد الأولية فقط وتصديرها إلى الدولة الأم التي تقوم بتصنيعها ومن ثم تصدير السلع المصنعة إلى المستعمرات وغيرها من الدول. وبعبارة أخرى فالسياسة التجارية استهدفت إبقاء المستعمرات مصدراً للمواد الأولية وسوقاً للبضائع جاهزة الصنع للدولة الأم.
5. إتباع سياسة التشغيل الكامل ومحاربة البطالة والكسل وذلك بتقليص الاستهلاك إلى أدنى مستوى واستعمال المدخرات المتحصلة في توظيف عناصر الإنتاج المتعطلة أو غير المستعملة وخاصة العمل والموارد الطبيعية الأخرى.
6. رفع إنتاجية العمل عن طريق تطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص.
7. استيراد العمال المهرة وإنشاء صناعات وطنية جديدة ودعمها في وجه المنافسة الأجنبية.
8. مراقبة الأسعار والأجور وسعر الفائدة وذلك لضمان القدرة التنافسية للصناعات الوطنية.

ويتبين من هذا البرنامج المتنوع والمفصل أن مهمة تحقيق فائض في الميزان التجاري إنما تقتضي التطور الشامل للاقتصاد وتحويله إلى شعلة من النشاطات المتداخلة. ومن هنا تأتي أهمية مفهوم الميزان التجاري كأداة للتحليل الاقتصادي.

ومن أجل تطبيق البرنامج التجاري الذي قدمه التجاريون، فإنه يتعين على الدولة أن



تحتفظ بالمعادن النفيسة الموجودة لديها، وأن تسعى لاقتناء أكبر قدر من المعادن التي لا تتوفر لديها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فإن التجاريين اقترحوا عدداً من الوسائل من أهمها:

أ. العمل على استغلال المناجم المنتجة لهذه المعادن، والتي ليست بمتناول سائر الدول.

ب. منع خروج هذه المعادن من الدولة، وكان ذلك عن طريق تقليل وارداتها من الدول الأخرى، وأن تزيد من صادراتها إلى هذه الدول.وهو ما يعني الوصول إلى ميزان تجاري في صالح الدولة.

ج. تشجيع دخول المعادن وقدومها إلى الدولة، وحتى يتسنى للدولة تحقيق هذا الهدف، فعليها أن تتدخل لتنظيم كل من الصناعة والتجارة، ويهدف تنظيم الصناعة إلى جعلها قادرة على الإنتاج بأرخص الأسعار، وكان ذلك عن طريق زيادة السكان ووضع نظام العمل الإجباري وإنشاء الصناعات المملوكة للدولة، أما تنظيم التجارة فيهدف إلى إعاقة الواردات من السلع والبضائع، حيث أخذت كل الدول في وضع العقبات والعراقيل في وجه السلع الواردة من الدول الأخرى.

2.4 الثراء وتقدم الدولة Wealth and Development of the State

لعبت الدولة دوراً هاماً في دعم رأس المال التجاري من خلال تدخلها في منح التمويل والامتيازات والمراسيم والاحتكارات للتجار المغامرين والشركات التجارية عبر البحار(شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية وشركات الشرق والشمال).

فقد كان الفكر الميركنتيلي الذي عبّر آنذاك عن مصالح رأس المال التجاري نصيراً قويا للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. فذهب هذا الفكر يبرر كافة الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة لفرض الهيمنة على البلاد ومن أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري، ولعل السبب في تأييد التدخل الحكومي في الاقتصاد عند الميركنتيليين يعود إلى أن «التنافس الحاد بين الدول الأوروبية على فتح مناطق جديدة لتجارتها، وكذلك الحاجة إلى توسيع السوق المحلية أمام المنتجين المحليين، يتطلبان درجة عالية من التدخل الحكومي لأكثر من سبب». نذكر منها:

1. فرض سياسة حماية تضمن توفير سوق متسعة أمام تيار الوطنيين.
2. القيام بمشروعات البنية الأساسية اللازمة لتسهيل التجارة وتشجيعها، كإنشاء الطرق والموانئ وتحسينها.



3. استتباب الأمن والقضاء على الحواجز الجمركية القائمة بين مقاطعات الدولة الواحدة.
4. منح الإعانات للمصدرين، وتشجيع إنتاج مختلف السلع الصالحة للتصدير وتخفيض نفقة إنتاجها.
5. تشجيع صناعة السفن.
6. تجهيز جيش قوي قادر على ضم أراضٍ جديدة والدفاع عن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها.

كما أن ثراء الدولة وتقدمها الاقتصادي يعتمد على مقدار ما تملكه من المعادن النفسية، فهذا يرجع إلى اعتقادهم بأن الزيادة في هذه المعادن النفيسة أي الذهب والفضة وهي أشكال النقود في ذلك الحين يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وإن هذا الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى زيادة النشاط الإنتاجي والاقتصادي ويمكن أن نفسر رأي الميركنتيلية هنا على أساسين:

أ. إن الأسعار ارتفعت ارتفاعاً شديداً في أوروبا خلال القرن السادس عشر، واقترنت هذه الزيادة بزيادة ضخمة في كمية المعادن النفيسة المتدفقة إلى أوروبا وبزيادة غير مسبوقة من قبل نواحي النشاط التجاري والصناعي والحرفي، ولقد دفع هذا الميركنتيليين إلى محاولة ربط هذه الظواهر المختلفة، وكان التفسير الذي يبدو معقولاً لهم هو أن الزيادة في النشاط الاقتصادي ترتبت على الارتفاع في الأسعار وزيادة الموجودات في الدولة من المعادن النفيسة (النقود) ولم يكن معتمداً على أي تحليل علمي متماسك بل على حدوث ظاهرتين معاً في آن واحد.

ب. اعتقاد العديد من الميركنتيليين أن مستوى سعر الفائدة يحدد كميات القروض التي تستخدم للقيام بالنشاط الإنتاجي والتجاري، وأن مستوى الفائدة يتوقف على كمية المعادن النفيسة الموجودة في الدولة، فإذا زادت كمية النقود وانخفض سعر الفائدة فإن هذا يشجع على زيادة النشاط الاقتصادي ويقترب هذا الرأي من النظرية الحديثة لسعر الفائدة.

3.4 الاهتمام بالتجارة الخارجية

Concentration on Foreign Commerce

لم تكن التجارة الخارجية في هذه المرحلة متطورة تطوراً كافياً بسبب ضعف وقلة الإنتاج المحلي المعد للتصدير. لذا فإن الدولة التي كانت مهتمة بزيادة كمية الأموال في

الخزينة، انتهجت سياسة تقوم على جذب النقود إلى البلاد بمختلف الوسائل وشراء اقل قدر من السلع الأجنبية.

ويمكننا تلخيص السياسة (الميركنتيلية) في هذه المرحلة بما يلي:

1. منع إخراج النقود من البلد.
2. الإعلان أن المتاجرة بالنقود حكر على الدولة فقط.
3. إجبار التجار الأجانب على إنفاق أرباحهم داخل البلد.

وقد أدت هذه السياسة إلى عدم تطور التبادل التجاري الدولي وأثّرت على تطور الإنتاج السلعي. من هنا فإن النقود لم تقم، بسبب هذه السياسة، بإحدى وظائفها الهامة كوسيلة للتبادل السلعي، لذلك فإن الدول التي انتهجت مثل هذه السياسات أعادت النظر فيها واتبعت سياسة «الميزان التجاري».

أما من حيث الاهتمام بالتجارة الخارجية فقد اعتقدوا أن الفائض الذي يتكون من هذه التجارة يزيد ثراء الدولة ويعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن النفيسة، ويمكن أن نلاحظ الارتباط بين أفكار (الميركنتيلية) من ناحيتي التجارة الخارجية والنقود.

إن الفائض المحقق في الميزان التجاري يزيد من ثروة الدولة من النقود وهذه الأخيرة هامة جداً لتقوية الدولة ولانتعاش الأسعار والإنتاج، فقد نبذت الدولة مبدأ الرقابة المباشرة على عمليات التصدير والاستيراد الفردية واكتفت بالرقابة غير المباشرة على مجموع المعاملات التجارية مع كل دولة على حدة للتأكد من تحقيق ميزان تجاري موافق معها.

كما تبنت الدولة المفهوم الحديث للميزان التجاري فلم يعد هناك حاجة لتحقيق فائض تجاري مع كل دولة على انفراد لكي يكون الميزان التجاري العام موافقاً بل يكفي أن تكون قيمة الصادرات الإجمالية أكبر من مجموع الواردات بصرف النظر عن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية.

ولم يقف كثير من الكتاب التجاريين وخاصة بعد نضوج الفكر التجاري عند مفهوم الميزان التجاري الصرف بل تخطوا ذلك إلى مفهوم ميزان المدفوعاتBalance of Payments رغم أنهم لم يستعملوا الاصطلاح الأخير. فلقد أكدوا على أهمية مصاريف النقل والتأمين والنفقات الحكومية خارج الدولة والتحويلات من جانب واحد في تحقيق «الميزان التجاري» بل تؤثر فيه أيضاً صادرات وواردات الخدمات التي تعرف حالياً بالتجارة الخارجية غير المنظورة Invisible Trade. وغني عن البيان أن المفهوم الشامل الأخير «للميزان التجاري» لا يختلف أساساً عن المفهوم الحالي لميزان المدفوعات.



4.4 التجارة الصناعية Industrial Commerce

كان تدخل الدولة في الصناعة بصورة غير مباشرة عوضاً عن التدخل المباشر للتأثير على حركات الذهب، ففي العالم طبقتان من الدول: دول موهوبة تملك مناجم الذهب والفضة مثل أسـبانيا، ودول محرومة لا سـبيل لها للحصول على المعدن الثمين إلا إذا باعت للدول الأولى أكثر مما تشتري منها، وعندئذ يكون الميزان التجاري الملائم عامل ثروة وسلطان.

وفي سـبيل الحصول على ميزان ملائم يجب تنشـيط الصناعة لا الزراعة، لأن السـلع المصنوعـة أعلى قيمة ممـا يعادلها وزناً من المنتجات الزراعيـة، لأن إنتاجها أكثر انتظاماً وأقل تأثيراً بالمؤثرات الموسـمية. أما الزراعة فمهمتها الوحيـدة تموين البلاد ولذلك كانت هذه السياسـة لا تتعارض مع سياسـة التموين، وإنما تكملها.

وقد سـلكت فرنسـا لتنشـيط الصناعة سـبيلين: أولاهما التدابير الجمركية، وثانيتهما مسـاعدة الصناعة الوطنية:

1- التدابير الجمركية: أما الطريقة الجمركية فكانت تتلخص في إعفاء البضائع المصنوعة المصدرة من الرسـوم، وتكليف المنتجات المنافسة الأجنبية رسوما ثقيلة، والعمل على تسـهيل احتلال الأسـواق الخارجية بمسـاعدة المنتجين الوطنيين على بيع بضائعهم بأسـعار رخيصة، أي بمسـاعدتهم على جعل مسـتوى تكاليفهم أقل من مثيلاتها في الخارج، وذلك يكون بالضغط على تكاليف الإنتاج كالمواد الأولية والأجور فتفرض على المواد الأولية رسـوم عالية عند تصديرها حتى لا يؤدي الطلب الأجنبي لرفع أسـعارها، ويسمح بإدخالها معفاة من الرسوم، وتبقى الأجور في مستوى منخفض لتبقى أسعار المعيشة منخفضة، وقد حرصت فرنسا على زيادة الرسوم الجمركية لتحارب المزاحمة الإنكليزية والهولندية.

2- تشـجيع الصناعة الوطنية: اصطدمت الـدول في نطاق الصناعـة بمنظمات الأصناف وقواعدهـا وأحكامهـا ولذلـك حـاول (كولبيـرت) Colbert أن يتخلص مـن تأثيرها، فأنشـاء المعامل الملكية، تدير الدولة بعضها، وتشجع البعض الآخر وقامت إلى جانب هـذه المعامل، صناعات صغيرة كانت تغذي التجارة الخارجية من الشـرق ونشـطت الصناعات الرفيعة في سـبيل التصدير.

وتسـهيلاً لتصريف البضائع في الأسـواق البعيدة أنشـأ (كولبيرت) الشركات الكبرى مثل (شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية) وقد كان الفضل في كل هذه المساعي لـ (كولبيرت) الذي أطلق اسمه على (الميركنتيلية) الفرنسية، فبفضل مساعيه تصنعت فرنسا



وحلت (ليون) و(تور) محل المدن الإيطالية، وأدت النهضة الاقتصادية إلى توطيد سلطان (لويس الرابع عشر).

أما في إنكلترا؛ فإن (الميركنتيلية) التجارية كانت تستهدف زيادة احتياطي المعادن الثمينة وكانت تفضل لبلوغه الطريق التجارية على الصناعية، وترى أن النقل أكثر فائدة من الإنتاج، وأن أغنى المدن كانت مراكز تجارية مثل الإسكندرية، والبندقية، وقرطا جنة. وإن البلاد الواطئة مزدهرة رغم أنها لا تملك الذهب وأنها قليلة الصناعة، والحق أنه لا يوجد فرق واضح بين (الميركنتيلية) التجارية والصناعية لأن نهضة إحداهما تؤدي إلى الأخرى، ولذلك قال (شيلد) Child (الميركنتيلي): «إن أجور الشحن – وكثيراً ما قد تزيد على قيمة البضائع – ربح خالص للبلاد».

والآن – عزيزي الدارس – أجب عن الآتي:



أسئلة التقويم الذاتي (3)

ما السياسات التي تضمنها البرنامج التجاري لتحقيق الفائض في الميزان التجاري؟



تدريب(3)

من مبادئ الاقتصاد الرأسمالي أن زيادة القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على زيادة السكان، وضح ذلك.

5. الخطوط العريضة للنظريات (الميركنتيلية)

General Principles of Mercantile Theories

1.5 عناصر الإنتاج Factors of Production

عزيزي الدارس- قام عدد من مؤرخي الفكر الاقتصادي بدراسة (كانتيلون) Cantillon مع الطبيعيين تارة وتارة أخرى مع التجاريين، ولعلنا نجد في كتابات (كانتيلون) ما يفسر الربط بينه وبين أي من التيارين السابقين، أما ما يعد في صف التجاريين فهو:

1. وقـع تحت تأثيـر الفكر التجاري عندما تكلم عن نظرية التجـارة الدولية. فهو يرى أن النفـع الأكبر من التجارة يؤول إلى البلد الذي يصدر سـلعاً مصنعـة. أو بعبارة أخرى يصدر سلعاً تتضمن القدر الأكبر من عمل الإنسان والقدر الأقل من ناتج الطبيعة.
2. قوة الدولة بالنسبة إلى قوة الدول الأخرى تقاس بمقدار ما لديها من المعدن النفيس.

أما فيما يخص الطبيعيين فهو:

1. كان له الأثر الكبير على أفكار الكثير من رجال الفكر الطبيعي.
2. أن في كتابة «بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة» كل أصول النظرية الطبيعية سواء من حيث تعريف الثروة وتداولها أو فكرة الناتج الصافي.

فأســاس الثروة عند التجاريين، هي الأرض والعمل. غير أن (كانتيلون) يدخل في هذا الأساس نوعا من المقابلة الفلسفية بين الجوهر والصياغة فالأرض عنده تمثل مصدر الثروة أو جوهرها، وعمل الإنســان يضفي عليها تلك الصياغـة التي تعطيها معنى الثروة. والثروة في ذاتها، مســتقلة عن أساســها، ليســت إلا مجموع المواد الغذائية والسـلع وغير ذلك مما يشكل متع الحياة.

ويكفــي أن نقف قليلاً عند العبارة الأولى التــي يقرر فيها (كانتيلون) نظرتهم للثروة. والفــرق بينه وبينهم أنه لا يغفل عمل الإنســان، فإن الصياغـة لا تقل عن الجوهر من حيث أثرها في إنتاج الثروة. وهو في ذلك يختلف عن الطبيعيين ويقتفي أثر (وليام بتي).

وقد واجه (كانتيلون) نفس المشـكلة التي واجهـت (وليام بتي) وهي محاولة التعبير عن قيمة السلعة بعنصر واحد من عناصر الإنتاج، الأمر الذي يقتضي إيجاد علاقة بين قيمة الأرض وقيمة العمل، بحيث يتيسر تحويل كمية الأرض التي تتضمنها السلعة إلى كمية عمل أو العكس. وقد حاول (كانتيلون) حل تلك المشـكلة عن طريق تحديد كمية الأرض اللازمة لإنتــاج ضروريــات العمل. ذلك أن قيمة أقـل أنواع العمل لا يمكن أن تقـل عن الضروريات

اللازمة لحياة العامل نفسـه. فإذا عرفنا كمية الأرض اللازمة لإنتاج هذه الضروريات نكون قد عرفنا في نفس الوقت كمية الأرض التي تساوي قيمة عمل العامل.

وقـد قدر لتلك المشـكلة أن تبقى دون حل مقبـول إلى أن قامت النظرية النمسـاوية وأحدثت تلك الثورة الكبرى في نظرتها إلى معنى النفقة الحقيقية. ويلاحظ أنه لا يجوز أن يؤخذ من تحليل (كانتيلون) لتلك المشـكلة أنه يقول بنظرية معينة في الأجور فهو لا يعني من هذا التحليل أكثر من الوصول إلى الحد الأدنى لكمية الأرض التي تقابل أقل أنواع العمل. أما أن أجر العامل يتحدد بضروريات حياته فهذه مسألة أخرى لم يتعرض لها (كانتيلون) صراحة.

2.5 النقود Money

إن التجاريين نظروا إلى أن كمية النقود في ذاتها ليست ذات أهمية من حيث زيادة ثروة البلد. ذلك أن كمية قليلة منها يمكن أن تسـير قدرا كبيرا من التجارة والصناعة. فالمسـألة لا تتوقف في النهاية على الكمية، بل على سرعة تداول النقود Velocity of circulation. ولما كان قد سبق أن قدر الدخل القومي لإنجلترا بأربعين مليوناً من الجنيهات وأحصى كمية النقود الموجودة بها بما يعادل خمسة ملايين ونصف، فقد حاول (بتي) Petty أن يحصي سرعة التداول اللازمة لهذه الكمية من النقود لإحداث هذا القدر من النشاط الاقتصادي.

وقد اقترب (بتي) بذلك من صياغة كاملة لنظرية كمية النقود من حيث أثر كمية النقود وسرعة تداولها على مستوى الأسعار.

كما تجدر الإشـارة إلـى أن في كتابات (بتي) أصولا لنظرية القيمة تسـتند إلى العمل والأرض فقـد نظـر (بتي) إلى هذين العنصرين على أنهما أسـاس الثـروة، ودعاه ذلك إلى النظر إلى قيمة المبادلة بين السـلعتين على أنهما تعبران عمّا تحتويه كل سـلعة من العمل والأرض. وهو يشك في أن يكون ثمن السلعة تعبيرا دقيقا عن مقدار ما تحتويه من العناصر الطبيعية. ذلك أن الثمن النقدي يتوقف على قيمة الذهب والفضة وهي تتغير من وقت لآخر ومن مكان إلى آخر. أما كمية العمل والأرض التي تتضمنها السلعة فهي ثابتة لا تتغير، وهي الأساس الصحيح للتعبير عن قيم الأشياء.

وقـد تنبه (بتي) إلى الثغرة المنطقية في تلك النظرية، أي أن العمل والأرض عنصران غير متجانسـين. فلا يمكن أن نضيف ما تحتويه السـلعة من عمل إلى ما تحتويه من أرض للوصول إلى كمية واحدة يمكن على أساسها مقارنة قيمة المبادلة بين سلعة وأخرى. ومن ثم فقد اتجه (بتي) إلى مواجهة تلك المشكلة وحاول أن يصل إلى طريقة تمكنه من تحويل

العمـل إلى الأرض أو العكس. غير أنـه أخفق في محاولته كما أخفق غيره من الاقتصاديين اللاحقين الذين واجهوا نفس المشكلة.

يضـاف إلى ذلك أن التجاريـين كانوا يخلطون بين رأس المـال والنقود. فرأس المال عندهم ينحصر فيما لدى البلد من نقود معدنية. وكانوا يشـيرون إلى ندرة رأس المال، وما يترتـب على هذه الندرة من ارتفاع في سـعر الفائدة. وبمـا أن المصلحة تقتضي انخفاض سعر الفائدة فإن ذلك يستدعي العمل على زيادة رأس المال وهذا معناه في تحليلهم زيادة كمية النقود أي الذهب والفضة.

ويمكنك، عزيزي الدارس، الاطلاع بشكل موسع على النقود عند التجاريين في دراستك للقسم السادس من هذه الوحدة والخاص بأعلام الرأسمالية التجارية.

3.5 الفائدة Interest

إن توسع النشاط الاقتصادي في القرن السادس عشر وما بعده أدى إلى إثارة موضوع الرقابـة على تحـركات الذهب الخارجية من جديد. وقد ظهر فـي بدء الأمر مذهب أصحاب السـبائك Bullionists وهـو يتلخص في ضرورة إعـادة القيود التي كانـت مفروضة في أواخر العصور الوسـطى على تحركات الذهـب. ويعتبر (مالنز Malynes) أهم ممثل لهذه المجموعة حيث يعتقد بضرورة تدخل الدولة في تنظيم النشـاط الاقتصادي وعلى الأخص فيما يتعلق بسعر الفائدة والتجارة الخارجية والتعامل الخارجي في الذهب، ورأي (مالنز) يتلخص في أن ارتفاع سـعر الفائدة يرجع إلـى أن عمليات تهريب الذهب إلى الخارج التي يقـوم بها الماليون يؤدى إلى سـحب المعادن النفيسـة من التـداول، أي إلى إنقاص كمية النقـود المتداولة داخليا وبالتالي ارتفاع سـعر الفائدة. وهذا يـؤدي إلى تقليل الحافز على القيام بالنشـاط الإنتاجي والتجاري، ومن ثم يكون له تأثير سـلبي في النهاية على التجارة الخارجيـة وبالرغـم من أن تحليل (مالنـز) كان متأثراً إلى حد كبيـر باعتبارات أخلاقية إلا أنه اسـتفاد من المناقشـات النقدية التي دارت في القرن السادس عشر واستطاع أن يضع نظريته عن حركة الذهب وبذلك تمكن من دفع نظرية التجارة الدولية إلى الأمام.

وكذلك بدأ (هيوم) بالاتفاق مع الرأي الميركنتيلي الذي كان سـائداً والذي يتلخص في أن انخفاض سـعر الفائدة يعتبر أفضل مؤشـر لحالة الرواج في النشـاط التجاري للدولة، ولكنه بعد أن اظهر هذه الموافقة يقرر أن سـعر الفائدة المنخفض ليس سـبباً في الرواج دائماً وإنما قد يكون نتيجة له. ولذلك لم يتفق مع الذين كانوا ينادون بسياسة تنظيم سعر الفائدة من قبل الدولة.



ويتسم تحليل (هيوم) في مجال سعر الفائدة بالعمق. فهو لم يستبعد حدوث انخفاض في سـعر الفائدة بسبب الزيادة في كمية النقود. ولكنه يرى أن هناك عوامل أخرى محددة لسعر الفائدة تستحق اهتماماً أكبر وتتمثل هذه العوامل في:

1. العرض والطلب في أسـواق الاقتراض. فشـدة الطلب على الاقتراض مع قلة المعروض من المال لإشباع ذلك الطلب يرفع من سعر الفائدة.
2. الارتباط بيـن الربح والفائدة. فيقرر أن انخفاض أرباح السـلع يجعل أصحاب الأموال أكثـر اسـتعداداً لقبول فائدة منخفضـة ممن يرغبون في اقتراضها. وهكذا فإن سـعر الفائـدة يتحرك في ارتباط طـردي مع معدلات الأرباح الجاريـة والتي تتحرك بطبيعة الحال مع أحوال النشاط.
3. كلمـا ازداد العاملـون في النشـاط التجـاري وازداد حجمه انخفضت معـدلات الأرباح وأسعار الفائدة وبالعكس.

وهكـذا نجد (هيوم)، وبالرغم من اقتباسـه لبعض أفـكار معاصريه نجح في توضيح العلاقة بين حالة النشـاط الاقتصادي وسـعر الفائدة. وأن سعر الفائدة ليس مجرد ظاهرة نقدية بحتة ينخفض بزيادة كمية النقود ويرتفع بعكس ذلك، بل إن سعر الفائدة هو سعر يعكـس الطلب على القروض وعرض الأموال القابلة للإقـراض كما يرتبط في نفس الوقت بحالة النشاط الاقتصادي.

4.5 التجارة الخارجية Foreign Trade

إن التجـارة الخارجية لدى التجاريين كانت تلزم الدولة لتحقيق الثراء، ولا يتم ذلك إلا بزيـادة رصيد الدولة من المعـدن النفيس ويعني ذلك وجوب العمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري.

وفـي ذلك يقـول (ميسـلدن) Misselden (1623): «إذا زادت قيمة السـلع الوطنية المصدرة عن قيمة السلع الأجنبية المستوردة فإن القاعدة التي تصدق دائما هي أن المملكة تصبح أكثر غنى وانتعاشـاً حيث إن الفائض لا بد أن يأتي إليها بالمعدن النفيس» (النجار، سعيد، 1973، ص 32).

ويقـول (توماس مـان) Thomas Mun (1664): «إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثـل في التجارة الخارجية، حيث يتعين علينـا أن نراعي دائماً تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنويا أكثر مما نشتري منهم في القيمة» (النجار، سعيد: 1973، ص 32).

ولكن كيف تصاغ السياسـة التجارية على النحو الذي يحقق الهدف المنشـود؟ وكيف

تسيطر الدولة على علاقاتها التجارية بالعالم الخارجي بحيث تحصل دائماً على ميزان تجاري موافق؟

يمكن أن نميّز بهذا الصدد بين ثلاث مراحل مرت بها النظرية التجارية:

1. مرحلة السياسة المعدنيةBullionism: وفيها رأى التجاريون أن الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ برصيد الدولة من المعدن النفيس وزيادته لا تكون إلا بالرقابة المباشرة على كل عملية تتضمن انتقالا للمعدن النفيس إلى الخارج. واقتضى ذلك في إنجلترا حظر تصدير الذهب والفضة كلياً، وتركيز كل المعاملات في الصرف الأجنبي والتجارة الدولية في يد موظف عمومي يعرف باسم «صراف المَلِك» King's Exchanger وهو الذي يشرف على كل تصدير أو استيراد أو تصريف في المعدن النفيس مع العالم الخارجي.
2. مرحلة فائض الصادرات عن الواردات: لم تعد هناك ضرورة للرقابة المباشرة على كل عملية من العمليات كما كان الحال في مرحلة السياسة المعدنية وإنما يكتفى بالرقابة غير المباشرة على مجموع ما يتم من معاملات مع كل دولة بحيث يتحقق الفائض المنشود.
3. مرحلة الميزان التجاري: التي تفيد بأن موقع البلد النهائي يتوقف على مجموع ما تصدر وتستورد من العالم الخارجي. فلا ضرورة لان يسفر الميزان التجاري عن فائض من قبل كل دولة على انفراد، وإنما يكفي أن تكون قيمة ما يصدره البلد للعالم الخارجي أكبر من قيمة ما يستورده. ولا بأس من أن يكون الميزان التجاري مع دولة معينة غير موافق إذا كان ذلك يعوض بفائض موافق من قبل دولة أخرى بحيث تكون النتيجة النهائية فائضاً موافقاً على التجارة الخارجية في مجموعها.

5.5 القيود التجارية Commercial Barriers

لقد نادى التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدّولية لقيود بهدف تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري وتتمثل هذه القيود في:

1. فرض ضرائب جمركية على الواردات.
2. حظر بعض الواردات حظراً مطلقاً.
3. تقديم بعض الإعانات للصادرات، تتمثل بإشراف الدولة على إنتاج السلع المعدة للتصدير.
4. وكذلك منح الامتيازات لإنتاج سلعة معينة أو تصديرها لشركة خاصة.



غيـر أن تدخـل الدولـة لم يقف عند حـدود التجـارة الخارجية فإن إعانـة الصادرات تقتضي إشـراف الدولة على إنتاج السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف الأخرى المواتية لزيادة الصادرات. لذلك فقد شـهدت هذه الفترة في إنجلترا وفرنسـا وأسبانيا صوراً عديدة لتدخـل الدولـة في الحياة الاقتصادية وكان أكثرها شـيوعاً منح امتياز إنتاج سـلعة معينة أو تصديرها لشـركة خاصة، ومثال ذلك شـركة الهند الشرقية وشـركة الشرق الأوسط في إنجلترا. كذلك امتد تدخل الدولة إلى أسعار السلع ومستوى الأجور واستيراد العمال المهرة من الخارج وإنشاء صناعات وطنية واستغلال المزارع والمناجم في المستعمرات للحصول علـى المواد الأولية. وفي شـؤون النقل البحري وصناعة السـفن كانـت قوانين الملاحة في إنجلتـرا التي صدرت في عهد (كرومويـل) Cromwell (1651) نموذجاً لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهي تسـتوجب نقل السـلع المسـتوردة إلى إنجلترا على سفن مملوكة لرعايا إنجلترا.

وكان (تكـر) Tucker يـرى أن الضريبة الجمركيـة على الواردات يجب أن تتناسـب طردياً مع مدى تصنيعها، فهي أخف وطأة على المادة الأولية غير المصنعة وتزداد تدريجياً كلمـا ازدادت درجة التصنيـع إلى أن تبلغ أقصى فئاتها على السـلع المصنعة. وحجته في ذلك أن السـلعة الأجنبيـة المصنعة تتضمن قدراً كبيراً من العمـل الأجنبي كما أن نظيراتها الإنجليزية تتضمن قدراً كبيراً من العمل الإنجليزي، لذلك وجب أن تخضع السـلع المصنعة في الخارج لضريبة جمركية عالية حتى لا ينافس العمل الأجنبي العمل الإنجليزي. وقد بالغ بعض التجاريين في الأخذ بهذه الفكرة إلى حد تعديل فكرة الفائض ذاتها. فلم يعد الفائض عندهم هو زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات وإنما زيادة كمية العمل التي تتضمنها الصادرات على كمية العمل التي تتضمنها الواردات.

6.5 التنمية الاقتصادية Economic Development

إن تمجيـد المعـدن النفيـس لم يكن عنـد التجاريين نوعـاً من الجنـون وإنما وجدوا فيـه أنجع الوسـائل لتدعيم قوة الدولة الصاعدة، وفي الوقت نفسـه فـإن كتاباتهم في هذا الصـدد لم تخل من تحليل اقتصادي لدور النقود ورأس المال في زيادة الثروة، صحيح أن تحليلهم كان في حالة بدائية ولم يسلم من الخطأ في فهم طبيعة النمو الاقتصادي والتراكم الرأسـمالي ولكن من الإنصاف أن نقول إنهم وضعوا أيديهم على بعض الأفكار التي ما زال يتردد صداها إلى الوقت الحاضر.



لقد انطلقت أفكار (جون يوستى) Von Justi (1717-1771) الذي كان أستاذاً «لعلم الخزانة» في جامعة فينا ثم انتقل إلى وزارة المالية في خدمة (فردريك الأكبر) في ألمانيا، من مبدأ رئيسي هو واجب الدولة في القيام بكافة المهام الاقتصادية التي تكفل نمو الثروة. ومن ثم عني عناية خاصة بالقواعد التي يجب أن يسير عليها الجهاز الإداري للدولة وهو أداتها الأولى في تنفيذ سياستها الاقتصادية، لذلك كان (يوستي) من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا وضع أصول الإدارة العامة.

وقد تأثر بالأفكار التجارية السائدة في عصره من حيث وجوب عمل الدولة على تنمية الصناعة الوطنية وتقييد التجارة الخارجية تقييدا يبلغ الحظر المطلق بالنسبة لبعض الواردات مع بيان الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في نمو الثروة.

ومع ذلك فإن (يوستي) كان يرى أن من واجب الدولة تنظيم الحياة الاقتصادية تنظيماً دقيقاً بقوانين من وضعها. وفي سبيل تحقيق ذلك عليها:

1. تطبيق نظام الضرائب والإعانات.
2. منع إنتاج بعض السلع.
3. تحديد مستويات الجودة
4. وضع القواعد التي تسير عليها الشركات والطوائف الحرفية.
5. منع تصدير المواد الأولية.

هذا بالإضافة إلى وجوب تسيير المشروعات وفقاً للتعليمات التي تصدرها الدولة، ومن ناحية أخرى يرى أن انتعاش المشروعات الخاصة يتوقف على مدى ما يتوفر لها من حرية وضمان.

وهنا أيضاً لا نستطيع أن نتجاهل وجه الشبه بين ما كان ينادي به التجاريون وما يراه عدد كبير من الكتاب المعاصرين في نظرية التطور الاقتصادي. فالانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة الانطلاق لا يتم تلقائيا بقوة كامنة في النظام الاقتصادي، ولا غنى عن قيام الدولة بدور رئيسي لإحداث هذا الانتقال. كذلك فإن حرية التجارة لا تستقيم ومقتضيات التنمية الاقتصادية في سائر الأحوال، بل يتعين أن تخضع الدولة التجارة الخارجية لقيود على الواردات تتمثل في حظر بعض الواردات وإخضاع الأخرى لرسوم جمركية أو قيود كمية.

وهكذا نستطيع القول أن نظرية التطور الاقتصادي تلتقي إلى حد كبير مع ما ذهب إليه التجاريون في كثير من النواحي، على الأقل من حيث السياسات التي تحقق التنمية الاقتصادية، ولعل هذا ما يبرر في نظر البعض تسميتها «بالتجارية الجديدة» Neo – Mercantilism.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريـب(4)

وضح الثغرة المنطقية التي تنبه إليها (بتي) في نظرية القيمة.



أسـئلة التقويم الذاتي (4)

1- ما واجب الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية عند (يوستي)؟

2- ما القيود التي خضعت لها التجارة الخارجية عند التجاريين؟

6. أعلام الرأسمالية التجارية Mercantilists

عزيزي الدارس، لقد مهّدت التطورات السابقة الذكر وغيرها عن مساهمات فكرية لظهور ما يسمى بالاقتصاد السياسي، وكان من أبرز المساهمين (توماس مان)، (وليام بتي)، و(ديفيد هيوم)، و(ريتشارد كانتيلون)، وحينما خرج (سميث) بمؤلفه الشهير «ثروة الأمم» عام 1776 قيل أنه استفاد كثيراً من مساهمات هؤلاء الرواد الأوائل، وفيما يلي نستعرض أهم المساهمات الفكرية التي جاء بها الرواد الأوائل الذين مهدوا الطريق للمدرسة الكلاسيكية وللاقتصاد السياسي.

1- (توماس مان) Thomas Mun (1571-1641):

يعتبر (توماس مان) خير ممثل للفكر التجاري، وقد ضمن أهم أفكاره كتابه، ونشر الكتاب عام 1664 بعد وفاته وأصبح أهم مرجع للفكر التجاري وأساس السياسة الاقتصادية في إنجلترا والبلاد الأوروبية إلى منتصف القرن الثامن عشر.

ولعلنا نرى في عنوان الكتاب موقف التجاريين بإيجاز. فهو يقرر أن ثروة إنجلترا أساسها التجارة الخارجية وكان شأنه شأن سائر التجاريين من حيث النظر إلى المعدن النفيس على أنه عماد الثروة. فإذا لم يكن لدى البلد مناجم الذهب والفضة فإن التجارة الخارجية تمثل «الطريق العادي» Ordinary Means لزيادة الثروة، يقول (توماس مان): «وعلى ذلك فإن الطريق العادي لزيادة ثروتنا يتمثل في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا أن نراعي دائماً تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنوياً أكثر مما نشتري منهم في القيمة، وذلك أن الجزء من صادراتنا الذي لا يعود إلينا في صورة سلع لا بد أن يعود إلينا في صورة معدن نفيس» (النجار، سعيد، 1973، ص 39).

وإذا كان (توماس مان) قد جعل من الفائض في الميزان التجاري محور السياسة الاقتصادية إلا أنه كان واسع النظرة بل إنه يبدو على بينة من نواحي القصور في موقف التجاريين. وتتجلى نظرته الواسعة في تعريفه للميزان التجاري فقد انتقد ما ذهب إليه بعض الكتاب السابقين من وجوب رقابة كل عمليه نقدية إذا كان من شأنها خروج المعدن النفيس، كما انتقد ما ذهب إليه فريق آخر من وجوب أن يكون الميزان التجاري موافقا مع كل بلد على انفراد.

وفيما يتعلق بسياسة التصنيع نجد أن (توماس مان) يميز بين ما يسميه الثروة الطبيعية Natural Wealth وتتمثل في إنتاج الطبيعة، والثروة الصناعية Artificial Wealth وهي إنتاج عمل الإنسان. وقد بين أن من المصلحة تحويل الثروة الطبيعية إلى

ثـروة مصنعة قبل التصدير بحيث تتضمـن الصادرات الحد الأقصى مـن الثروة المصنعة والحد الأدنى من الثروة الطبيعية.

ووضــع (توماس مان) العديد مـن القواعد لبيان السياســة الاقتصادية الصالحة ومن أهمها:

أ- وجوب الامتناع عن المغالاة في اســتهلاك الســلع الأجنبية مثل الغذاء والرداء.

ب- وجوب معرفة ظروف البلاد التي يتم التصدير إليها. فإذا كانت هذه البلاد لا تســتطيع الحصــول على حاجاتها إلا من إنجلترا وجب البيــع لها بأعلى ثمن ممكن. أما إذا كانت تســتطيع الحصــول عليها من مصــادر أخرى وجب البيع لها بأقــل ثمن ممكن حتى لا تضيع أسواق إنجلترا للبلاد المتنافسة معها.

ج- يتعين نقل الصادرات على سفن إنجليزية، وبذلك تزيد قيمة الصادرات حيث تعود على إنجلترا فائدة مزدوجة، وهي قيمة السلع المصدرة والكسب الذي يعود من النقل.

د- يجــب القصد في إنفاق الثروة حتــى يتحقق منها الفائض للتصدير. وإذا كان لا بد من الإنفاق فليكن على سلع مصنّعة محلياً حتى يتمكن توفير العمل للفقراء.

هـ- يجب تشــجيع التجارة العابرة بحيث تصبح إنجلترا مركزاً لتوزيع الســلع وبذلك يزيد النقل البحري والتجارة وإيرادات الجمارك.

وهكذا اســتطاع (توماس مان) أن يصوغ الأفكار التجارية في سلســلة من التوصيات التــي تصلح كخطة للعمل وكانت لهذه القواعد والتوصيات أعمق الأثر في توجيه السياســة في إنجلترا وبلاد القارة الأوروبية.

2- (وليام بتي) W. Petty (1623-1687):

يذكــر بأن (بتي) كان من الأعضــاء البارزين في جماعة العلمــاء التي عرفت فيما بعد باسم الجمعية الملكية، التي تعتبر من أشهر الجمعيات العلمية في بريطانيا.

لقد كان (بتي) أول من وضع ودافع عن مفهوم العلم التجريبي في البحث الاقتصادي وأيــد هذا المفهــوم بمنهج القياس الكمي الأمــر الذي لم يتحقق إلا بعــد ثلاثة قرون.وكان من أهم مســاهمات (بتي) فــي الفكر الاقتصادي هو المفهوم التجريبي والمنهج القياســي فــي البحــث الاقتصادي ويعتبر من أروع مســاهماته الفكرية على الإطــلاق، وكما كانت له مساهمات بارزة في نظريات القيمة والنقود وكذلك في سياسة الدولة المالية.

أولاً: القيمــــة:لقــد قيل إن (بتي) من حيث المبدأ كان لــه الفضل الأول بين رجال المدارس الغربية في التأكيد على أن العمل هو أساس تحديد القيمة وذلك بعبارته الشهيرة: «إن العمل هو الأب والأساس الفاعل للثروة بينما الأرض هي الأم»، ويؤكد ذلك عندما يتحدث

عن ثروة الأمة التي يعتبرها نتيجة عمل سابق أو عمل بذل في الماضي، ويقرر (بتي) أن العنصرين الإنتاجيين الأصليين هما العمل والأرض، وحاول أن يوجد صلة ما بين قيمة الأرض وقيمة العمل وذلك بمحاولة تحديد «مساحة الأرض اللازمة لإنتاج غذاء يوم لرجل بالغ»، واعتبر أن قيمة هذا الناتج من الغذاء تساوي قيمة يوم العمل.وكان هدف (بتي) من وراء هذا الجهد إيجاد وحدة قياس أو معيار صالح لقياس الكميات المتاحة من الأرض أو من العمل على حد سواء، وبالتالي إمكانية التعبير عن القوة الإنتاجية المؤلفة من الأرض والعمل، ولكن محاولة (بتي) لم يكن لها فائدة إلا أنها مهدت لتطور آخر في نظرية القيمة على يد (كانتيلون) ثم (سميث) و(ريكاردو) فيما بعد.

ثانياً: النقود: لقد تأثرت كتابات (بتي) المبكرة في النقود بالفكر الميركنتيلي إذ أنه كان يعلق أهمية كبيرة على المعادن النفيسة بصفتها أفضل أشكال الثروة، ولكنه انفصل عن الفكر الميركانتيلي حينما قرر أن النقود «ليست سوى وسيلة إلى غاية وليست غاية في حد ذاتها. لذلك بالرغم من ترحيبه بتدفق المعادن النفيسة إلى البلاد وتكوين فائض في الميزان التجاري إلا أنه لم يعتبر أن هذا الأمر له أولوية مطلقة. ومن ناحية أخرى اعتقد أن تحريم تصدير النقود (المعادن النفيسة) أمر عقيم. فالأمر الذي يستحق الاهتمام عنده هو تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف والنشاط الاقتصادي وليس تراكم كميات النقود.

وقد كشف عن فكرة سرعة دوران النقود Velocity of Circulation وهي الفكرة التي لعبت دوراً هاماً جداً في النظرية النقدية فيما بعد. وقرر أن كمية النقود قد تبقى ثابتة ومع ذلك يزداد العرض الفعلي للنقود بسبب زيادة سرعة دورانها في النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: السياسة المالية للدولة: ظهر (لبتي) مقال في الضرائب (نشر عام 1662). وفي هذا المقال يبحث عن مصادر الإيراد العام وأفضل الوسائل لجمعه، كما تكلم أيضا فيه عن الإنفاق العام وكيفية توزيعه بين الأوجه المختلفة. ويرى (بتي) في هذا المقال أن هناك ضرورة لجمع الضرائب ولكنه يرى أن هناك حدوداً لما يجب جمعه من الناس بناء على تحليله للعلاقة بين الضرائب والتدفقات النقدية والنشاط الاقتصادي في المجتمع. فيقول إن الأمراء قد يقومون بجباية أموال أكثر من حاجاتهم بغرض خلق احتياطيات للطوارئ ولكنهم لا ينبغي أن يبالغوا بالتوسع بجمعها لأنهم بذلك يسحبون النقود من المعاملات التي يقوم بها الأفراد في إطار نشاطهم الإنتاجي مما يؤثر قطعاً في هذا النشاط.

3 – (ريتشارد كانتيلون) R. Cantillon (تاريخ مولده غير معروف -1734):

يرى العديـد من مؤرخي الفكر الاقتصادي أن (كانتيلـون) من أفضل رجال الاقتصاد الذين ظهرت لهم مساهمات فكرية في المرحلة البينية التي تخللت المجموعة (الميركنتيلية) والمدارس الكلاسيكية.

ومسـاهمات (كانتيلون) الذي حظي بشـهرة في فرنسا بصفة خاصة كانت عديدة في النمو السـكاني، والنمو الاقتصادي، ونظرية القيمة، والنظرية النقدية، والتجارة الخارجية، وفي تحليل تدفقات الدخل الكلي، وقد ظهرت هذه المساهمات في كتاب من تأليفه بعنوان «مقالات في طبيعة التجارة» والذي نشـر في باريس عام 1755 بعد أكثر من عشرين عاماً على وفاته.

لقـد تأثر (كانتيلون) فكرياً بنظرة (نيوتن) الفلسـفية للكون. فنجده ينظر إلى الكون علـى أنه بنـاء كامل تترابط أجزاؤه وتنتظم في نشـاطها معا في تناغـم دقيق، وهذا يعني بالنسبة له أن الجسم الاقتصادي يتعرض بصفة مستمرة لعملية تكيف ذاتية تبعاً للتغيرات في السكان والأذواق والإنتاج، ويرى (كانتيلون) أن دافع الربح المرتبط بالمصلحة الخاصة هو المحرك الأساسي للاقتصاد.

حينما ظهرت مسـاهمات (كانتيلون) لم تجد من يستوعبها ويطورها ثم تعرضت هذه المسـاهمات للإهمال والنسيان خاصة بعد ظهور «ثروات الأمم». إلا أن أحد رجال المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن التاسع عشر وهو (ستانلي جيفونز)Johannes أعاد اكتشاف فكر (كانتيلون) وعمل على تسليط الأضواء عليه. لقد بلغ إعجاب (جيفونز) الذي كان يتمتع باحترام كبير وسمعة طيبة في أوساط الاقتصاديين بكتاب (كانتيلون) «مقالات في طبيعة التجـارة » أن وصفه بأنه المهـد الحقيقي لعلم الاقتصاد السياسـي، ويرى بعض مؤرخي الفكـر الاقتصـادي أن تأثيـر (كانتيلون) قد امتد بعد أن أشـهره (جيفونـز) في اتجاهات عديدة من أهمها المدرسـة النمساوية المعاصرة Austrian School. وفيما يأتي - عزيزي الدارس- نلقي الضوء على أهم المساهمات التي جاء بها (كانتيلون):

أ. نظام السـوق: تصور (كانتيلون) أن الاقتصـاد (Economy) «يعني اقتصاد البلد وليس الاقتصـاد كعلم» عبـارة عن تنظيم يتكون من أسـواق مترابطة تعمل معاً في تناسـق دقيق لتحقيق نوع من التوازن. وفي النشاط الاقتصادي يترابط الأفراد بسبب اعتمادهم المتبادل، أما المؤسسـات Institutions فإنها تتطور خلال الزمن اسـتجابة «للحاجة والضرورة».

يخضع الاقتصاد كتنظيم بالشكل الذي يصفه (كانتيلون) لعملية تعديل مستمرة بفاعلية حرية التصرف للمنظمين الذين يحاولون تحقيق مصالحهم الخاصة من خلال المعاملات، ولقد اعتقد (كانتيلون) أن هذا التنظيم الاقتصادي الذي يعمل من خلال الأسواق سوف يحقق أفضل النتائج طالما أن الحكومة لا تتدخل فيه.ونظر(كانتيلون) إلى المنظمين على أنهم مثل بقية الأطراف الأخرى داخل السوق يرتبطون فيما بينهم بسبب اعتمادهم المتبادل فهم حقاً يعملون معاً في النشاط الإنتاجي، ولكنهم زبائن ومستهلكون أيضاً لبعضهم بعضاً.

واعترف (كانتيلون) بأن تقدير القيمة الذاتية يمكن أن يتضمن أحكاماً شخصية أي غير موضوعية، وقرر أن هذا هو أول سبب لحدوث فجوة بين القيمة الذاتية وسعر السوق حيث الأخير يتحدد بعوامل موضوعية وهي الطلب والعرض، وثمة سبب آخر للفجوة بين القيمة الذاتية وسعر السوق يتمثل في أن خطط المستهلكين والمنتجين قد لا تتفق.

ب. دور المنظمين في النشاط الاقتصادي: يعتمد النشاط الاقتصادي في تحليل (كانتيلون) على ثلاث طبقات: هم طبقة الملاّك وطبقة المنظمين وطبقة العمال، واهتم (كانتيلون) بإبراز دور المنظمين في تسيير النشاط الاقتصادي وتحليل سلوكهم، وقرر أن المنظمين يعملون لقاء عائد غير محدد وغير مضمون. وقد يشرعون بأعمالهم بامتلاك قدر معين من رأس المال أو بغير ذلك، وهكذا تبين أن شخصية المنظم لا ترتبط بالضرورة بعنصر رأس المال، فجوهر نشاط المنظم هو تحمل المخاطر. ويعتبر (كانتيلون) أن المنافسة هي السبب في وجود المخاطرة.

ويرى (كانتيلون) أن هناك اتجاهاً «للتوازن العام» بين الأنشطة التي يرغب المنظمون القيام بها واحتياجات السوق الكلي، فأعداد المنظمين في أي نشاط داخل مدينة ما يتحدد تبعاً للدخل المستمد من هذا النشاط.

ج. تأثير النقود على الأسعار والإنتاج: يتميز (كانتيلون) بمساهمته الفريدة في النظرية النقدية حيث قام بوضع أصول منهج الدخل في هذه النظرية. وقام بتحليل العلاقة السببية التي تربط التغيرات في رصد النقود بسلسلة التغيرات في الإنفاق الكلي والدخل والتوظيف والأسعار. وبدأ (كانتيلون) تحليله ببيان التدفق الدائري للدخل في مجتمع يعتمد على النشاط الزراعي.فالمزارعون يدفعون إيجارات الأرض للملاك وهؤلاء يقومون بدورهم بالإنفاق على العمل وحيوانات المزرعة والسلع المصنعة. وما تبقى للملاك بعد ذلك يمثل رصيداً متبقياً أو دخلاً صافياً لهم.

لقد قام (كانتيلون) أولاً بعمل تفرقة واضحة بين الأسعار النسبية والمستوى العام

للأسعار. ويقرر أن تأثير التغيرات النقدية على الأسعار النسبية يعتمد على مصدر تدفق النقود الجديدة في الاقتصاد وفي أيدي من وقعت أولاً. فإذا تدفقت النقود أولاً إلى أيدي «المنفقين» فإنهم سوف ينفقونها على شراء سلع معينة وبذلك يرفعون أسعارها، وبما أن بعض السلع سوف تأخذ حجماً أكبر من الإنفاق فإن سعرها سوف يرتفع نسبياً بالمقارنة بالسلع الأخرى. ومن ثم لا بد أن تتعرض الأسعار النسبية للتغير. أما إذا وقعت الزيادة في كمية النقود في أيدي «المدخرين» فإنهم كما يقول سوف يستخدمونها- كما يقول - في زيادة عرض الأرصدة القابلة للإقراض Loanable Funds وبالتالي فإن سعر الفائدة الجاري سوف ينخفض مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. وسوف يتغير هيكل الناتج الكلي لصالح السلع الاستثمارية. ولقد أصبحت هذه الفكرة الفريدة أساساً لنظرية (فردريك فون هايك Hayek الاقتصادي النمساوي في ثلاثينات القرن العشرين عن الدورة الاقتصادية Business Cycle، وهكذا توصل (كانتيلون) بتحليله الدقيق إلى أن الزيادة في كمية النقود يمكن أن تقود إلى تغير أسعار السلع إذا ما تم إنفاقها مباشرة، مما يؤدي إلى إنعاش النشاط الإنتاجي والتوظيف، كما يمكن أن تقود إلى خفض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة رغبة المنظمين في الاقتراض توقعاً للأرباح. وهذا أيضاً سوف يؤثر في النشاط الإنتاجي فيزداد، ولا شك أن علم الاقتصاد لم يشهد زيادة عن هذه الأفكار إلا خلال القرن الماضي.

4- ديفيد هيوم (1711- 1776) D. Hum:

ترجع شهرة (ديفيد هيوم) بصفة أساسية لمؤلفاته في ميدان الفلسفة، إلا أن مساهماته في الاقتصاد لا تقل أهمية، بل يعتقد بعض المؤرخين في الفكر الاقتصادي بأن (هيوم) كان من أكثر المفكرين تأثيراً في (آدم سميث)، وتأتي كتابات (هيوم) في الاقتصاد ضمن كتابه «مقالات في السياسة» وقد تضمن هذا الكتاب مقالة عن النقود والفائدة والتجارة الخارجية وأخرى عن الميزان التجاري.وتوضح كتابات (هيوم) أنه لا يختلف عن (الميركنتيليين) في الاهتمام بالنشاط التجاري وإعتباره أكثر الأنشطة نفعاً للناس ، بل وإنه هو القوة المحركة للإنتاج.

وفيما يلي أهم المساهمات التي قدمها (هيوم):

1. النقود: يرى هيوم أنها تقوم بدور هام في تنشيط التجارة من حيث تأثيرها المباشر في الأسعار. فالنقود عنده ليست سوى «رمز» يمثل السلع، وقيمتها تتحدد من خلال العلاقة بين كميتها من جهة وكمية السلع التي يجري التبادل فيها من جهة أخرى. ومن ثم فإن المجتمع الصغير - ذا النشاط الإنتاجي الصغير - يحتاج إلى كمية قليلة من النقود والعكس بالنسبة للمجتمع الكبير.

2. يتفــق (هيوم) مع الرأي الميركنتيلي الذي كان ســائداً والذي يتلخص في أن انخفاض ســعر الفائدة يعتبر أفضل مؤشــر لحالة الرواج في النشــاط التجاري للدولة، ويتســم تحليــل (هيوم) في مجال ســعر الفائدة بالعمق. فهو لم يســتبعد حدوث انخفاض في ســعر الفائدة بسبب الزيادة في كمية النقود، ولكنه يرى أن هناك عوامل أخرى محددة لســعر الفائدة تســتحق الاهتمام، وتتمثل هذه العوامل في العرض والطلب في ســوق الاقتراض، فشدة الطلب على الاقتراض مع قلة المعروض من النقود لإشباع ذلك الطلب يرفع سعر الفائدة والعكس صحيح.
3. مهاجمــة السياســة التجاريــة (الميركنتيلية): لقد هاجــم (هيوم) السياســة التجارية (الميركنتيلية) على أســاس التناقــض المنطقي بين أركانهــا المختلفة. وخلاصة ذلك أن تكويــن الفائض من المعــدن النفيس في الميزان التجــاري والمحافظة عليه بصفة مســتمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنميته بل على العكس لا بد أن يؤدي إلى تدهوره، فزيادة كمية المعادن النفيســة داخل الاقتصاد تعمل على رفع مســتويات الأســعار مما يضعف القدرة على التصدير ومن ثم يــؤدي إلى تدهور الفائض بدلاً من زيادته. كما أنه يؤكد أن ارتفاع الأســعار يؤدي إلى إنعــاش الصناعات القومية وزيادة الصادرات.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريــب(5)

لقد هاجم هيوم السياســة التجارية (الميركنتيلية) على أســاس التناقض المنطقي بين أركانها المختلفة. وضح ذلك.



أســئلة التقويم الذاتي (5)

1. من المفاهيم التي تحدث عنها (كانتيلون) تأثير النقود على الأســعار والإنتاج، وضح ذلك.
2. بماذا اشــتهر (ديفيد هيوم)؟ وما مســاهماته فيما يتعلق بالنقود؟

7. الميركنتيلية الجديدة Neo-Mercantilism

عزيزي الدارس، كان للفكر التجاري السيادة في القارة الأوروبية - فضلاً عن إنجلترا طوال القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر-غير أننا نلاحظ أنه تلون في القارة الأوروبية وفقاً للظروف الاقتصادية التي كانت قائمة في كل بلد من البلاد. وليس ذلك غريباً فإن المبادئ التجارية كما صاغها التجاريون في إنجلترا كانت تعكس إلى مدى بعيد الظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة التي كانت تكتنف إنجلترا في تلك الفترة.

فإذا كان المعدن النفيس والميزان التجاري الموافق يمثلان بؤرة الاهتمام لدى التجاريين في إنجلترا فإن تشجيع الصناعة يأخذ مكان الصدارة في فرنسا.كذلك فإن الأهمية الخاصة للزراعة في النظام الاقتصادي الفرنسي دعت إلى إبرازها على وجه لم يكن معروفا لدى التجاريين في إنجلترا.

ويعتبر (دي مونكرتيان) Antoine de Montchretien (1621-1576) من أهم ممثلي الفكر التجاري في فرنسا وقد كتب كتاباً بعنوان Traite de Loeconomie Politique عام 1615 وهو أول من أطلق اسم الاقتصاد السياسي على هذا العلم. غير أن مضمون الكتاب لا يدلّ عليه عنوانه، وهو أقرب إلى أن يكون تقريراً عن مختلف نواحي النشاط الاقتصادي في فرنسا ويقع الكتاب في أربعة أقسام الأول عن الصناعة والثاني عن التجارة والثالث عن الملاحة والرابع عن واجبات الأمير.

وقد أوضح (مونكرتيان) أهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد القومي والدور الذي تؤديه في بناء ثروة فرنسا. وهو يقترب في تمجيده للزراعة من النغمة التي سادت فيما بعد على يد الطبيعيين.

وقد سار (مونكرتيان) على سُنَّة التجاريين من حيث تمجيد المعدن النفيس، ويقول إن الذهب أكثر قوة من الحديد وينظر بارتياب إلى كل عملية يترتب عليها تصدير المعدن النفيس من فرنسا. ومع ذلك فإن كتابه لا يخلو من عبارات تتنافى مع التفكير التجاري الخالص في هذه النقطة. فهو يقول مردداً في ذلك ما شهدناه عند (توماس مان). «إن ثروة البلد لا ترجع إلى وفرة المعادن النفيسة أو الأحجار الكريمة وإنما إلى وفرة الأشياء التي تعتبر ضرورية للحياة. وليست المعادن النفيسة إلا وسيلتنا للحصول على هذه الأشياء».

وفي التجارة الدولية يرى وجوب أن تعمل فرنسا على تحقيق فائض في ميزانها التجاري، وأن عليها أن تستغل حاجة البلاد الأجنبية إلى تلك السلع التي تتفوق فيها فرنسا تفوقا واضحاً على كل من عداها مثل القمح والنبيذ والحرير والصوف. ولا بأس من إخضاعها لضريبة التصدير طالما أن الأجنبي مضطر إلى شرائها على كل حال. ولكن

يلاحـظ أنه يعلق أهمية خاصة على التجارة الداخلية خلافا لما نعرفه عن التجاريين. ويرى وجوب أن تكون التجارة الداخلية مقصورة على الرعايا الفرنسيين بحيث لا تتسرب مزاياها إلى الأجانب المقيمين في فرنسـا ومتى أصبحت التجارة الداخلية وطنية بحتة فإنها تسهم إلى درجة كبيرة في ثروة فرنسا ومجدها.

لقد اجتمعت عدة عوامل للقضاء على التجارية نذكر منها، ظهور كتاب (آدم سـميث) «ثروات الأمم»، والذي أكد فيه بطلان الفكر التجاري، ثم جاء بعد ذلك الطوفان الكلاسـيكي على يد (مالتوس) و(ريكاردو) وغيرهما مما أسـدل ستار النسيان على الفكر التجاري إلى أن دب فيه دبيب الحياة على يد (كينز) في كتاب «النظرية العامة» وقد يبدو غريبا أن يكون البعث الجديد للفكر التجاري على يد (كينز) فكيف يستقيم الحلف بين (كينز) والتجاريين الذين كانوا يمجدون الادخار ويندون بالاستهلاك.

وبصـرف النظر عـن البعث الجديد للتجارية على يد (كينز)، فقد اسـتمدت أخيراً قوة أخـرى علـى أثر العنايـة المتزايدة بنظرية التطـور الاقتصادي. وهنا أيضا لا نسـتطيع أن نتجاهل وجه الشـبه بين مـا كان ينادي به التجاريون وما يراه عـدد كبير من المعاصرين فـي نظرية التطـور الاقتصادي. فالانتقال مـن مرحلة التخلف إلى مرحلـة الانطلاق لا يتم تلقائيـا بقوة كامنة فـي النظام الاقتصادي، ولا غنى عن قيام الدولة بدور رئيسـي لإحداث هـذا الانتقال. كذلـك فإن حرية التجارة في نظـر الكثيرين لا تسـتقيم ومقتضيات التنمية الاقتصاديـة. ويتعين أن تخضع الدول تجارتها لقيود على الواردات تتمثل في حظر بعض الواردات وإخضاع الأخرى لرسوم جمركية أو قيود كمية. والرقابة على الصرف التي تعتبر مـن السـمات البارزة لعدد كبير من البلاد المختلفة في مرحلـة التنمية الذي عرفته إنجلترا أيام الملكة (إليزابيث الأولى).

وأخيراً، فإن التصنيع يلعب دورا بارزاً للوصول إلى مرحلة الانطلاق ويستند إلى حجج لا تختلـف جوهرياً عن الحجـج التي كان ينادي بها التجاريون، وهكذا نسـتطيع القول إن نظرية التطور الاقتصادي تلتقي إلى حد كبير مع التجارية على الأقل من حيث السياسـات التـي تحقق التنمية الاقتصادية، وهـذا يبرر في نظر البعض تسـميتها بالتجارية الجديدة Neo-mercantilism وتـرى مـن ذلك أن التجاريـة أثبتت أنها أصلب عـوداً مما قد يبدو للوهلة الأولى.

8. تقويم (الميركنتيلية) Assessment of Mercantilism

عزيزي الدارس، يمكن وصف السمات الأساسية للفكر التجاري في النقاط الآتية:

1. إن (الميركنتيلية) كانت تعبيراً عن احتياجات الدولة الإقليمية الصاعدة في الظروف السياسية والاقتصادية التي اكتنفت ظهورها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.
2. إن التفكير التجاري مال بكل ثقله نحو بيان أصول السياسة الاقتصادية التي يتعين إنتاجها، أما التحليل الاقتصادي للظواهر والعلاقات فيما بينها فإنه لم يحظ بعناية تذكر من التجاريين. والواقع أننا نستطيع أن ننظر إلى الفكر التجاري على أنه مجموعة من القواعد الحكيمة التي ينبغي أن يترسمها الأمير في إدارته للشؤون المالية للرعية، وقد قدّم التجاريون هذه القواعد بناء على تأكيدات لأهمية المعدن النفيس وفائض الميزان التجاري والصناعة وحجم السكان.
3. إن الفكر التجاري كان صادراً في الغالب عن أصحاب مصلحة مكتسبة يستهدفون حمايتها وتدعيمها. ومن هنا نجد التضارب بين كتابها وفقا لما تقتضيه المصلحة الطائفية. وكان الصوت الغالب هو صوت أصحاب المصلحة التجارية الممثلة في الشركات الاحتكارية الكبرى مثل شركة الهند الشرقية. ومن حسن حظهم أن تلتقي مصلحة هذه الشركات مع مصلحة الدولة الإقليمية ممثلة في الملك أو الأمير.

وقد ساعدت (الميركنتيلية) على تبرير تدخل الدولة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية. وكانت الدولة هي أداة التغيير الذي تتطلبه ظروف التطور حينذاك. فلا يجوز أن ننسى أن النظامين الاقتصادي والاجتماعي في القرنين السادس عشر والسابع عشر كان يغلب عليهما الطابع الإقطاعي؛ فالحواجز الجمركية بين المقاطعات والولايات قائمة. ونظام الطوائف يفرض سلطانه على ظروف الإنتاج وأصول المهنة. كذلك لم تكن حوافز الأفراد قد تحررت بعد من الطابع غير الاقتصادي الذي ميز العصور الوسطي. ولا شك أن هذه العوامل كانت بمثابة الأحجار الثقيلة في عنق النظام الاقتصادي الذي بدأ يتحرك نحو الرأسمالية الصاعدة، ويتطلع للاستفادة من كنوز الدنيا الجديدة، وثروات الدنيا القديمة، ولم يكن في النظام الاقتصادي قوة كامنة تكفل سرعة الحركة المطلوبة وتحقيق التطلعات الجديدة. وقد استخدمت الدولة سلطتها في تلك المرحلة الحرجة لتحقيق انطلاق النظام الاقتصادي من أغلال العصور الوسطي والدخول به في المرحلة الرأسمالية.

لا شك أيضاً أن السياسة التجارية التي سارت عليها إنجلترا نحو مئتي سنة كانت عاملاً من عوامل تفوقها الاقتصادي الذي صاحبها طوال القرن التاسع عشر ومطلع القرن

العشرين. ففي الفترة التجارية تمكنت إنجلترا من تدعيم صناعتها الأساسية. وتهيئة البيئة المواتية للتقدم الصناعي بصفة عامة واستعانت على ذلك بسلسلة من الإجراءات التي طالب بهـا التجاريون كالحماية الجمركية والإعانات والميـزات الاحتكارية، وتوفير المواد الأولية، ورخص الأيدي العاملة.

وقـد واجهـت إنجلترا الثـورة الصناعية ووراءها مـاض حافل بالتجربـة ولديها بيئة صناعيـة كاملة. وكان من السـهل عليها أن تضع الثـورة الجديدة موضع التنفيذ وأن تحرز السبق على من سواها.وهذا يعني أن السياسة التجارية سياسة مرحلية وليدة ظروف معينة كانت بحاجة إلى مثل تلك الأفكار. وما إن آتَت السياسـة التجارية ثمارها حتى تلاشـت تلك الظـروف. ومـن ثم أخذ الفكـر التجاري في الاضمحـلال إبان القرن الثامن عشـر. وكانت إنجلترا بالذات – مهد التجارية – وهي أيضاً لحدها. وقد تضافرت العوامل الفكرية والظروف والاقتصادية على انحسـار النظرة التجارية (الميركنتيلية) ويعود ذلك إلى أن القرن الثامن عشر الذي عرف بعهد الاستنارة، لم يكن مواتياً لفلسفة اقتصادية تساند الدولة في مواجهة الفرد في كل مجالات الحياة. وقد ظهرت فلسفات جديدة على يد العديد من المفكرين مثل: (لوك) و(هيوم) و(جان جاك روسـو) و(مونتسكيو) تنظر نظرة ارتياب إلى تدخل الدولة، وترفض فكرة الحق الإلهي للملوك وتدافع عن الحرية الفردية والمساواة باعتبارها جزءاً من القانون الطبيعي. وليس ذلك هو الجو الفكري الذي نشأت فيه (الميركنتيلية).

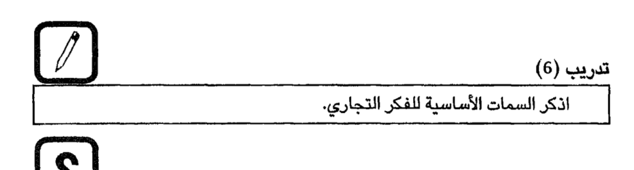
وفـي المجـال الاقتصادي كان (ديفيد هيوم) من أهم المفكرين الذين سـددوا الضربة الأولـى للتجاريـة، عن طريق تحليله للعوامل التي تحكم توزيـع المعدن النفيس بين الدول الداخلة في علاقات تجارية. وفكرته الأساسية أن المعدن النفيس يتوزع بين الدول المختلفة دون الحاجة إلى سياسة خاصة هادفة من جانب الدولة. فكل بلد يحصل على ذلك القدر من المعدن النفيس الذي يتناسب مع حجم نشاطه الاقتصادي. ويتحقق ذلك عن طريق العلاقة بين مستوى الأسعار في الداخل ومستواها في الخارج. وقد عرفت هذه الفكرة فيما بعد في النظريـة الاقتصادية بنظرية التوازن التلقائي. وأوضح أنها تقضي على الأسـس التي يقوم عليها مذهب التجاريين.

كذلك فقد شـهد القرن الثامن عشـر تطـورات بعيدة المدى في الظـروف الاقتصادية سـاهمت في التعجيـل بنهاية الفكـر التجـاري (الميركنتيلية)، فقد حظيـت الصناعة في إنجلتـرا بخطوات واسـعة، واتسـع نطاق التجارة الدولية اتسـاعا لا يقاس بمـا كانت عليه إبان القرن السـابع عشر، ومن ثم فقد ضاق النظام الاقتصادي بالرداء الضيق الذي أضفاه عليه التجاريون، ثم لم تعد التجارة مقصورة على الشـركات الكبرى التي تتمتع بامتيازات

خاصـة بل ظهـر عدد كبير من رجـال الأعمال والصناعـة، وهؤلاء لم يكـن لهم نصيب من الامتيـازات الموروثة عن فترة التجاريين، وطبيعي أن يقفوا موقف العداء من فلسـفة تقوم على التميز.

تضافرت هذه العوامل جميعا للقضاء على التجارية. ويعتبر ظهور كتاب (آدم سميث) «ثروات الأمم» إيذاناً بإشـراق عهد جديـد للفكر الاقتصادي، وأصبحـت الفكرة التجارية رمزاً للفكر الاقتصادي الساذج.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (6)

اذكر السمات الأساسية للفكر التجاري.

أسئلة التقويم الذاتي (6)

ما السياسة التجارية التي سارت عليها إنجلترا مئتي عام؟

9. الخلاصة

تضمنت هذه الوحدة استعراضاً لبعض القضايا الاقتصادية الهامة التي واجهت المجتمعات والمفكرين الاقتصاديين في عصر الرأسمالية التجارية (الميركنتيلية)، حيث تم شرح مفهوم الرأسمالية التجارية، ففي هذه المرحلة تطور الإنتاج السلعي تطوراً كبيراً مما أدّى للحاجة إلى نقود من أجل تبادل السلع المنتجة. من هنا فإن التصدير هو النشاط الاقتصادي الأكثر ربحاً خاصة إذا علمنا أن المنافسة كانت شديدة بين الدول الأوروبية، حيث تسعى كل دولة تسعى على أثر الكشوف الجغرافية، إلى السيطرة على أراض جديدة في المناطق المكتشفة. وفي هذا نستطيع القول إن أوروبا كانت تعيش خلال ذلك العصر، الذي يكاد يتطابق مع عصر النهضة، مرحلة يناسبها تماماً هذا الفهم لطبيعة الثروة والتنمية، وهو الفهم الذي يبدو لنا محدوداً وقاصراً، كما كانت تناسبها تماماً درجة عالية من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

وتم استعراض العوامل التي شكلت الرأسمالية التجارية من حيث الثقافة والدين والسياسة الاقتصادية التي تمكنها من الحصول على أقصى غنيمة من مستعمراتها. واستعراض مبادئ الاقتصاد الرأسمالي التجاري الذي يقوم على القوة الاقتصادية للدولة والثراء وتقدم الدولة والتجارة الصناعية،التي تمثلت في التدابير الجمركية ومساعدة الصناعة الوطنية.

أما فيما يخص الخطوط العريضة للنظريات (الميركنتيلية) من حيث عناصر الإنتاج والنقود والفائدة والتجارة الخارجية والقيود التجارية وكذلك التنمية الاقتصادية التي شرحها (يوستي) لتنظيم الحياة الاقتصادية. فهي تلتقي إلى حد كبير مع ما ذهب إليه التجاريون في كثير من النواحي خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أشرنا إلى أهم أعلام الرأسمالية التجارية والمساهمات التي قدموها لعلم الاقتصاد الحديث من أمثال (توماس مان) و(بتي) و(كانتيلون) و(ديفيد هيوم).واشرنا كذلك إلى (الميركنتيلية) الجديدة التي سادت القارة الأوروبية خلال فتره طويلة من الزمن وأثرها على الدول التي طبقتها، وهكذا نستطيع القول أن نظرية التطور الاقتصادي تلتقي إلى حد كبير مع التجارية على الأقل من حيث السياسات التي تحقق التنمية الاقتصادية.

وأخيراً تعرضنا إلى تقويم (الميركنتيلية) التي وصفت الأفكار الأساسية التجارية وأهم الانتقادات التي تعرضت لها الرأسمالية التجارية.



10. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الرابعة

تهـدف الوحدة الدراسـية (الرابعة) من هـذا المقرر إلى التعريـف ببعض الأفكار والمفاهيـم الاقتصادية الهامة، التي لها صلة بالمدرسـة الطبيعية، وتحديداً فإنه سـيتم مناقشـة وتحديـد مفهوم الفكر الاقتصـادي الطبيعي والتعرف إلى المدرسـة الطبيعية وكذلك العوامل التي سـاهمت في ظهور الطبيعيين، ومن ثم التعرف إلى الفكر الطبيعي والسياسـات والتطبيقات العملية والانتقادات الموجهة للطبيعييـن وأخيرا تقويم الفكر الطبيعي.

11. إجابات التدريبات

تدريـب(1)

أ- لا يجب أن نظن عن طريق الخطأ أن جميع الاقتصاديين الذين عاشوا في عصر الرأسمالية التجارية كانوا من (الميركنتيليين) لأن هناك عدداً من الاقتصاديين المشـهورين الذين عاشـوا في هذا العصر ولم ينتموا فكريا إلى هذه المجموعة مثل (آدم سميث) و(ديفيد هيوم).

ب- الكتّاب (الميركنتيليوّن) لم يكونوا مدرسـة واحدة متماسكة وإنما كان لديهم مجموعة مـن الآراء والتطبيقـات تتناول السياسـة الاقتصاديـة للدولة، بأسـلوب واقعي يرتبط بالمصلحة الخاصة، وهذا التشـابه في الآراء جاء نتيجة منطقية لسـيادة ظروف معينة أثرت بدرجات متفاوتة على حياة الدولة الأوروبية في ذلك الوقت.

تدريـب(2)

كانـت حركـة النهضة الفكرية فـي أوروبا من أهم الأحـداث التي أثـرت على التطور السياسـي والاقتصادي الأوروبي والتي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية، ولقد قامت تلك الحركـة بإحياء الفلسـفات الإغريقية واللاتينية القديمة ودراسـتها بعقل متحرر من الدين ومن فلسـفات وقيود الكنيسـة، وأدى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسـة ومـن ثم انهيار بقية أعمدة النظام الإقطاعي وتقوية السـلطة المدنية (الملـك والحكومة)، وأظهرت تلك الحركة أهمية تكوين سلطة مركزية للدولة لكي ترسم السياسة بعيداً عن تأثير أو موافقة الفلسفات الكنائسية.

تدريـب(3)

إن الغاية النهائية من السياسـة الاقتصادية في نظر التجاريين تنحصر في قوة الدولة وعظمتهـا. أمـا رفاهية الفرد فقد كانت فكـرة غريبة عليهم. فلم يدر فـي خلدهم أن يكون هـدف السياسـة الاقتصادية هو العمل على إشـباع الفرد وزيادة رفاهيتـه. ومن هنا كانت نظرتهم إلى السـكان. فكلما زاد حجم السـكان كانت الدولة أكثر قدرة على إنشاء الجيوش القوية وتحمل ما يصيبها من خسـائر في حروبها مع الدول الأخرى.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة حجم السكان يؤدي إلى زيادة اليد العاملة ورخصها مما يساعد على نمو الصناعة. بعبارة أخرى فقد نظر التجاريون إلى السكان باعتبارهم مصدر اليد المحاربة واليد العاملة وكلاهما ضروري لقوة الدولة ونمو صناعتها. أما ما يترتب على زيـادة عدد السـكان من احتمال الضغط على المواد الغذائية وانخفاض مسـتوى معيشـة الفرد، تلك الفكرة التي أصبحت فيما بعد محور التفكير عند (مالتوس) وموضع القبول عند (ريـكاردو) وأتباعه، فقد كانت بعيدة كل البعد عن آفاق التجاريين، لذلك فإنهم لم يترددوا في تأييد العمل على زيادة حجم السكان.

تدريـب(4)

تنبه (بتي) إلى الثغرة المنطقية التي تفيد بأن العمل والأرض عنصران غير متجانسين. فلا يمكن أن نضيف ما تحتويه السلعة من عمل إلى ما تحتويه من أرض للوصول إلى كمية واحدة يمكن على أساسها مقارنة قيمة المبادلة بين سلعة وأخرى. ومن ثم اتجه (بتي) إلى مواجهـة تلك المشـكلة وحاول أن يصل إلى طريقة تمكنه مـن تحويل العمل إلى الأرض أو العكس. غير أنه أخفق في محاولته كما اخفق غيره من الاقتصاديين اللاحقين الذين واجهوا نفس المشكلة.

تدريـب(5)

هاجم (هيوم) السياسـة التجارية (الميركنتيلية) على أسـاس التناقض المنطقي بيـن أركانها المختلفة. وخلاصة ذلـك أن تكوين الفائض من المعـدن النفيس في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مسـتمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنميته ؛ بل على العكس لا بد أن يؤدي إلى تدهوره، فزيادة كمية المعادن النفيسـة داخل الاقتصاد تعمل على رفع مسـتويات الأسـعار مما يضعـف القدرة على التصدير ومـن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلاً من زيادته. كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى إنعاش الصناعات القومية وزيادة الصادرات.

تدريـب(6)

السمات الأساسية للفكر التجاري تتمثل فيما يلي:

أ- إن (الميركنتيليـة) كانت تعبيراً عن احتياجـات الدولة الإقليمية الصاعدة في الظروف السياسـية والاقتصادية التي اكتنفت ظهورها خلال القرنين السـادس عشر والسابع عشر.

ب- إن التفكيـر التجاري مال بكل ثقله نحو بيان أصول السياسـة الاقتصادية التي يتعين إنتاجهـا، أما التحليل الاقتصادي للظواهر والعلاقات فيمـا بينها فإنه لم يحظ بعناية تذكر من التجاريين. والواقع أننا نستطيع أن ننظر إلى الفكر التجاري على أنه مجموعة من القواعد الحكيمة التي ينبغي أن يترسمها الأمير في إدارته للشؤون المالية للرعية وقـد قدّم التجاريون هـذه القواعد بناء على تأكيدات لأهميـة المعدن النفيس وفائض الميزان التجاري والصناعة وحجم السكان.

ج- إن الفكـر التجاري كان صادراً في الغالب عن أصحاب مصلحة مكتسـبة يسـتهدفون حمايتهـا وتدعيمها. ومن هنا نجـد التضارب بين كتابها وفقاً لمـا تقتضيه المصلحة الطائفيـة. وكان الصـوت الغالب هو صـوت أصحاب المصلحة التجاريـة الممثلة في الشـركات الاحتكارية الكبرى مثل شـركة الهند الشرقية. ومن حسن حظهم أن تلتقي مصلحة هذه الشركات مع مصلحة الدولة الإقليمية ممثلة في الملك أو الأمير.

12. مسرد المصطلحات

- ثـورة الأسـعار Price Revolution: هي ظاهرة ارتفاع الأسـعار في أوروبا وخاصة أسـبانيا والبرتغال في مقدمة هذه الـدول ثم يأتي بعدها إنجلترا وهولندا وفرنسـا، حيث استخدمت المعادن المتدفقة من أمريكا في شراء المنتجات من البلاد الأوروبية المجـاورة الأكثـر تقدماً، وكانت هذه الظاهـرة حادثا خطيرا لفـت أنظار المفكرين للبحث عن تفسيرات لها.
- عهـد كرومويل Cromwell: هو أحد قوانين الملاحـة الإنجليزية التي صدرت في عام 1651 والتي حظرت اسـتعمال السفن غير الإنجليزية في التجارة الخارجية لإنجلترا ما عدا نقل الصادرات الإنجليزية على سفن تابعة للدولة المصدرة إليها.
- قوانيـن الملاحة Navigation Acts: وهـي قوانين إنجليزية للملاحة تمثلت في إعطاء احتكارات لشركات كبرى تنفرد بالتجارة مع المستعمرات مع إرغام تلك المستعمرات، علـى بيع حاصلاتها لإنجلتـرا أو عن طريقها، والشـراء من إنجلتـرا أو عن طريقها واستخدام السفن البريطانية دون غيرها.
- المعدنيون Bullionists: هو اسـم أطلق على رجـال الرعيل الأول من الفكر التجاري، إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس (الذهب والفضة) في نظرتهم للثروة.
- الميثاق الاستعماري Pacte Colonial: وهو أن المستعمرات خلقت لتنتج للوطن الأم، سيدها المطلق، وأن يجعل ميزانه التجاري راجحاً.



13. المراجع

أولاً: العربية

1. أحمـد، عبد الرحمن يسـري، (2003) تطور الفكر الاقتصـادي، ط5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. جالبريـث، جون كينيث، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة بلبع، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت .
3. حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
4. عمـر، حسـين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصـادي، الجـزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة،.
5. كاظم، محسـن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسـل للطباعة والنشـر، الكويت، 1989.
6. مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسـة شباب الجامعة، الإسكندرية.
7. مشورب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي – مبادئ – مدارس – أنظمة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.
8. النجار، سعيد، (1973) تاريخ الفكر الاقتصادي «من التجاريين إلى نهاية التقليديين»، دار النهضة العربية، بيروت.

ثانياً: الأجنبية

1. Bhatia, H. L, (1997) History Of Economic Thought, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.
2. Medema; Steven G.& Samuels, Warren J. (2002) Princeton; (Editor); History of Economic Thought: A Reader; 1st ed; Routledge ;U.K;.
3. Roll, Eric, A History Of Economic Thought, 5th ed, Faber and Faber Ltd, London, 1993.
4. Screpanti, Ernesto& Zamagni Stefano; An Outline of the History of Economic Thought ;Oxford University Press Inc; New York; 2001.
5. Srivastava, S. K. History Of Economic Thought, 4th ed, Chand & Company Ltd, New Delhi, 1996.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. http://cepa.newschool.edu
2. http:// socserv2.socsci.mcmaster.ca.



الوحدة الرابعة

4



الفيزوقراطية (الطبيعيون)

إعداد المادة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك في الوحدة الرابعة من مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي، وهي بعنوان «الفيزوقراطية» «الطبيعيون»، وسوف نستعرض في هذه الوحدة الفيزيوقراطية من حيث مفهوم الفكر الطبيعي والمدرسة الطبيعية، وكذلك العوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين. وتطرف حياة القصر في عهد (لويس الخامس عشر) و(السادس عشر) وتزايد الضرائب وكذلك البيئة والرد على سياسات المدارس التي كانت قائمة في ذلك العصر من تاريخ البشرية مثل سياسة الميركنتيلية، وكذلك سوف نتعرف إلى التحول الاجتماعي الذي نشأ في أوروبا القديمة وكذلك على المذهب والنظام الطبيعي من حيث الناتج الصافي وتوزيع الثروة والجدول الاقتصادي الذي كان يعتبر من أهم التطورات الحاصلة في مجال التحليل الاقتصادي، ثم نتعرف إلى السياسات والتطبيقات العملية للمدرسة الطبيعية من حيث القيمة، والتجارة، الأجور والسكان وكذلك نظرة المفكرين الاقتصاديين للربح ودور الدولة والنظام الضريبي والملكية الخاصة. ثم نختتم الوحدة من خلال التعرف على الانتقادات التي واجهتها المدرسة الطبيعية وبالتالي نستطيع أن نعطي التقييم الصحيح للفكر الاقتصادي الطبيعي.

2.1 أهداف الوحدة

عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة يجب أن تكون قادراً على أن:

1. تعرف مفهوم الفكر الاقتصادي الطبيعي ومساهمات المدرسة الطبيعية.
2. تناقش دور حياة القصر وتزايد الضرائب والبيئة والتحول الاجتماعي في ظهور الفكر الاقتصادي الطبيعي.
3. تدرك ردود الطبيعيين على المركنتاليين ودور ذلك في ظهور الفكر الطبيعي.
4. تُلم بأركان المذهب الطبيعي من حيث مناقشة مفاهيم النظام الطبيعي والناتج الصافي وتوزيع الثروة والجدول الاقتصادية.
5. تبين السياسات والتطبيقات العملية لمفاهيم القيمة، والتجارة، والأجور، والسكان، والربح، ودور الدولة، والضرائب والملكية الخاصة.
6. تقيم الفكر الاقتصادي الطبيعي، وإدراك الانتقادات التي وجهت للمذهب الطبيعي.

3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى سبعة أقسام رئيسة هي:

القسم الأول: مفهوم الفكر الاقتصادي الطبيعي ويضع هذا القسم بين يديك الفيزيوقراطية من حيث معناها والظروف التي أدت إلى تبني أصحاب هذا الفكر الزراعة كأساس للإنتاج ويغطي هذا القسم جزءاً من الهدف الأول.

القسم الثاني: المدرسة الطبيعية وهذا القسم يلقي الضوء على أعلام الفكر الطبيعي وبعض الأفكار التي قدموها ويغطي هذا القسم الجزء الثاني من الهدف الأول.

القسم الثالث: العوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين. ومن هذه العوامل تطرف حياة القصر وتزايد الضرائب البيئية والرد على سياسات الرأسمالية التجارية والتحول الاجتماعي. ويغطي هذا القسم الهدف الثاني.

القسم الرابع: المذهب الطبيعي. وسنبدأ بالتمييز بين النظام الطبيعي والناتج الصافي وتوزيع الثروة والجدول الاقتصادي وهذا القسم يغطي الهدفين الثالث والرابع.

القسم الخامس: السياسات والتطبيقات العملية. لمفاهيم القيمة، والتجارة، والأجور، والسكان والربح ودور الدولة والضرائب والملكية الخاصة وهذا القسم يغطي الهدف الخامس.

القسم السادس: الانتقادات الموجهة للطبيعيين. وهذا القسم يغطي جزءاً من الهدف السادس.

القسم السابع: تقويم الفكر الاقتصادي الطبيعي. ونتعرف من خلال هذا القسم إلى الإنجازات التي قام بها الطبيعيون والانتقادات التي وجهتها المدرسة الطبيعية ويغطي هذا القسم الجزء الثاني من الهدف السادس.



4.1 القراءات المساعدة

عزيزي الدارس، تعتبر المراجع الآتية قراءات إضافية مساعدة نرجو منك أن تسعى للانتفاع منها:

أ- المراجع العربية:

1. حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
2. مشورب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي - مبادئ - مدارس - أنظمة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.

ب-المراجع الأجنبية:

1. Bhatia, H.L,(1997) History Of Economic Thought, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.
2. Higgs, Henry,(2001) The Physiocrats, Six Lectures On The French Economists Of The 18th Century, Batoche Books Ltd, Kitchener, Ontario, Canda

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، إن مادة هذه الوحدة مكتفية بذاتها، فما عليك إلا أن تقرأها بتدبر وتمعن وتجيب عن أسئلة التقويم الذاتي والتدريبات، وأن تجعل من مشرفك الأكاديمي خير معين لك في دراسة هذه الوحدة.

2. مفهوم الفكر الاقتصادي الطبيعي Concept of Physiocracy

عزيـزي الدارس، الفيزيوقراط Phyisocrates هـم مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ظهروا في فرنسـا في أواخر القرن السابع عشر واسـتمر فكرهم ظاهراً في الحياة العلمية خلال القرن الثامن عشر، وقد أطلق هؤلاء الاقتصاديون على أنفسهم الفيزيوقراط فترة من الزمن ثم عدلوا عن هذه التسـمية وتسموا «بالاقتصاديين» ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية الأولى التي ظلوا يعرفون بها بعد ذلك في الفكر الاقتصادي.

وقد كانوا أول من رفض الفلسـفة الميركنتيلية تماماً بناء على اقتناع فكري وردّ فعل لما حدث في فرنسا من جراء تطبيقها.

والفيزيوقراط فـي هذا الرفض (للمركنتالية) يتفقون تمامـاً مع بعض الرواد العظام الأوائل مثل (وليم بيتي) و(كانتيون) وقد نجحوا في أن استبعدوا نهائياً الاعتقاد القائل بأن الثروة تتعلق بالتجارة والمعادن النفيسة.

ولقد تشـبعت هذه المجموعة الفرنسية بالفلسـفة الطبيعية فاعتقدت أن هناك قوانين طبيعية تحكم النشـاط الاقتصادي وتسيره بانتظام بالغ تماما كما أن هناك قوانين طبيعية تحكم المجموعة الشمسية أو الدورة الدموية في جسم الإنسان. وقرروا أن الجهل بالقوانين الطبيعية التي تحكم النشـاط الاقتصادي لا يمنع من تقرير المبدأ الهام وهو أنه يجب ترك النظام الاقتصادي الحر حتى تتمكن القوانين الطبيعية من تحريكه حركة منتظمة وتوجهه تلقاء التوازن الطبيعي.

تخضع الظواهر الاقتصادية لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها، شأنها في ذلك شـأن الظواهر الطبيعية وتقوم هذه القوانين الطبيعية على مبدأين:

1. مبـدأ المنفعـة الشـخصية: وينطوي علـى أن كل فـرد يهتدي في سـلوكه الاقتصادي بمـا يحقق منفعته الشـخصية،إذ أنها الحافز الـذي يدفع أفراد المجتمع إلى النشـاط الاقتصادي في مجالاته المختلفة.
2. مبدأ المنافسـة: ينطوي على أن كل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية، ولكنه حين يفعل ذلك يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع، فيحد ذلك من انطلاقة كل فرد في تحقيق منافعه.

وانطلاقاً مـن فكرة النظام الطبيعي، كان الطبيعيون متفائلين في نظرتهم إلى سـير الحيـاة الاقتصادية. ومـن مظاهر هذا التفاؤل أن كل فرد يسـعى لتحقيق مصلحته الذاتية ويسـعى في ذات الوقت إلى تحقيق مصلحة الجماعـة وبعبارة أخرى أن ثمة توافقاً تلقائياً بين المصالح الذاتية للأفراد وبين مصلحة الجماعة.

ولكي نتعرف إلى القوانين الطبيعية نذكر فيما يلي أهم خصائصها:

أ- إنها مطلقة لا استثناء فيها، وأية محاولة من جانب الفرد للعزوف عنها تجر في أذيالها ضرراً يحيق به فيضطر للرجوع إليها.

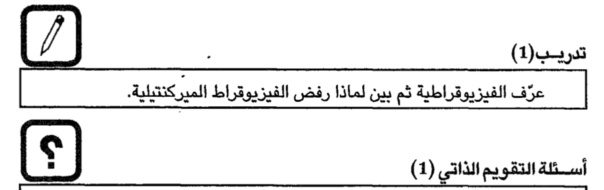
ب- إنها عالمية بمعنى أنها تنطبق في جميع أرجاء العالم بصرف النظر عن الاختلاف فيما بينها من حيث الظروف والأوضاع السائدة فيها.

ج- إنها غير قابلة للتغير بمعنى أنها قوانين أبدية لن تكون عرضة لأي تغيير أو تبديل في أي مكان أو زمان.

د- إنها إلهية وهي لذلك لا بد أن تكون طيبة الأثر على حياة البشر، بمعنى أنه لن يترتب على الأخذ بها أية متاعب أو أضرار للناس قاطبة.

ووفقاً لهذه الفلسفة يجب أن تتخلى الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، ويفسر الفيزيوقراط العيوب الملحوظة في التنظيمات الاقتصادية بالجهل بالقوانين الطبيعية وبتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ولقد تأثر الطبيعيون بالتقدم العلمي الذي حدث في عصرهم في فروع الفلك والأحياء والطبيعيات، ولقد اكتشف نيوتن في ذلك الحين قوانين الجاذبية، كما اكتشفت الدورة الدموية في علم الطب وأصبحت هذه الاكتشافات عاملاً هاماً ومؤكداً أن لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعي الذي يحكمها ويتحكم فيها، ومما يذكر أن (كيناى) Quesnay، وهو من أبرز الاقتصاديين في المدرسة الطبيعية، كان طبيباً في البلاط الفرنسي وأنه في صياغته للجدول الاقتصادي، الذي سوف نعرضه فيما بعد قد تأثر جداً بمعلوماته الطبية عن الدورة الدموية.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب(1)

عرّف الفيزيوقراطية ثم بين لماذا رفض الفيزيوقراط الميركنتيلية.

أسئلة التقويم الذاتي (1)

ما دور الدولة حسب رأى الفيزيوقراط؟

3. المدرسة الطبيعية Physiocrat School

عزيـزي الدارس، اتخذ الفكر الاقتصادي الانتقالي في فرنسـا شـكلاً يعبر عن طبيعة النظام الاقتصادي الفرنسـي حينذاك وخصائصه الرئيسـة، فلم تكن التجـارة أو الصناعة محور النشاط الاقتصادي والقطاعات الرائدة في عملية التنمية الاقتصادية كما كان الوضع في إنجلترا بل غلب الطابع الزراعي على الاقتصاد الفرنسي.وكانت الزراعة أهم أوجه النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والعمالة معاً. وإضافة إلى ذلك اعتمد القطاع التجاري الصناعي بالدرجة الأساسية على السوق الداخلية والطلب الصادر عن القطاع الزراعي وخاصة طبقة الإقطاعيين النبلاء. ولكن الزراعة الفرنسية مع أهميتها في الهيكل الاقتصادي كانت متأخرة وتـرزح تحت قيود كثيـرة أضعفت إنتاجيتها إلـى درجة كبيرة وجعلتهـا عاجزة عن تلبية الاحتياجات الأساسـية لطبقة الزراع، ناهيك عن توفر فائض يمكن للدولة الاعتماد عليه في تمويل نفقاتهـا المتزايدة، إضافة إلى أن الضرائب الزراعية كانت تفرض على طبقة الزراع وحدها دون طبقة النبلاء الإقطاعيين، كما أعفيت أراضي الكنيسـة الشاسعة من الضرائب. ولقـد اعتادت الدولـة أن تمنح امتياز جبايـة الضريبة الزراعية لأفـراد معينين مقابل دفع مبلغ محدد مسـبقاً تاركة لهؤلاء الأفراد الحرية التامة في تحديد جباية الضرائب من الزراع لحسابهم الخاص. كما أجبر الفلاحون على أداء السخرة Corvee وذلك بالعمل لمدة معينة بلا أجر في الأعمال العامة كشق الطرق والقنوات وصيانتها غالباً لمنفعة أشخاص آخرين. ولقد أدت هذه القيود والقوانين المجحفة إلى إملاق طبقة الزراع وتدهور الإنتاجية الزراعية إلى حد خطير.

ولـم تكن التجارة والصناعة أفضـل حظاً من الزراعة من حيث كثرة وتعسـف القيود المفروضة عليهما، فلقد رزحت الصناعة تحت وطأة نظام الطوائف الحرفية المتزمت الذي كان امتداداً لنظيره في العهد الإقطاعي الوسـيط، رغم أن الـدول وليس الإقطاعيين النبلاء أو المـدن أصبحـت الجهة المرخصة لهذه النقابـات الحرفية. إزاء هـذه الخلفية المتداعية للنظام الاقتصادي والاجتماعي الفرنسـي، ظهرت أفكار الطبيعيين التي استهدفت الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي العام.

ولقد اتسـمت المدرسة الطبيعية بالانسجام والتوافق الكبير بين أفكار مروجيها الذين أطلقوا على أنفسهم مبدئياً اسم «الاقتصاديون» ورغم أن هناك عدداً من أعلام الفكر الطبيعي مثل (ميرابو) و(مرسى دي لاريفيير) و(ديبون دي نيمور)، و(بادو) Mirabeau, Mereier Riviere, Dupont de Numours, Baudea إلا أن كتاباتهـم فـي معظمهـا لا تعـدو أن

تكون ترديداً وصدى لأفكــار زعيمهــم ومؤسس المدرسة (فرنسوا كيناي) 1694-1774 Franceis Quensay وتفسـيراً لهـا. وكان (كينـاي) طبيباً مرموقاً فـي عصره أصبح في عام 1749 الطبيب الخاص للملك (لويس الخامس عشر). ولم يهتم (كيناي) بالاقتصاد إلا بعد أن جاوز الســتين من عمره حيث نشـر مقالاً بعنوان (القمح) عام 1756 وآخر بعنوان (المزارعـون) عام 1757. وأعقب ذلك ظهور مؤلفه المشـهور «الجدول الاقتصادي» سـنة 1758 والذي يعتبر إنجيل المدرسة.

والجدير بالإشـارة أن المدرسـة الطبيعية لم يتعد انتشارها حدود فرنسا رغم تأثيرها المهم في أفكار الاقتصاديين اللاحقين من جنسـيات مختلفة وخاصة (آدم سميث) ويعزى ذلـك إلى أن هذه المدرسـة كانـت بالدرجة الأسـاس انعكاسـا للظروف الخاصـة للنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي سـاد في فرنسـا حينذاك. وما أن قضت الثورة الفرنسـية عام 1789 على هذا النظام حتى انحسـر الفكر الطبيعي وتلاشـى.

ونظراً لاتسـاق وتجانس أفكار مختلف أعلام الطبيعيين فسوف نكتفي بعرض موجز للمعالم العامة للفكر الطبيعي.

فيما يخـص المفاهيم الأساسـية للفكر الطبيعـي ، يمكن اعتبار الأفـكار الاقتصادية للطبيعييـن مشـتقة من نظـام أعم وأكثر شـمولاً ألا وهو النظام الطبيعـي The Natural Order، وبعبـارة أخرى تعتمد الأفكار الاقتصادية الطبيعية علـى نظرة الطبيعيين العامة للعالـم، فلقد اعتقـد الطبيعيون أن العالم محكـوم بقوانين عامة ثابتـة لا تتغير، وأن هذه القوانيـن لا تقتصـر علـى العالـم الطبيعي فحسـب بل تشـمل المجتمع الإنسـاني أيضا، ومـا وظيفة العالـم في المجال الطبيعي أو الاجتماعي إلا السـعي لاكتشـاف هذه القوانين الأزلية حتى يتسـنى ضمان التوافق والانسـجام بين هذه القوانين والنشـاط الإنسـاني في جميع صوره وأشـكاله. وأكد الطبيعيون أن البؤس الاجتماعي واسـتحواذ الفقر في زمانهم إنمـا يعود إلى التباين الكبيـر بين القوانين الوضعية ومقتضيـات النظام الطبيعي.واعتقد الطبيعيون أن القوانين الطبيعية بديهية وظاهرة بذاتها وأن الأفراد الواعين لو تركوا أحراراً فسـوف يختارون منهجها طواعية ودون قسـر لأن ذلك يتفق تماماً مع طبيعتهم الإنسانية ومصالحهم الشخصية. وزعم الطبيعيون فوق ذلك أن النظام الطبيعي يضمن التوافق التام والانسجام الكامل بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

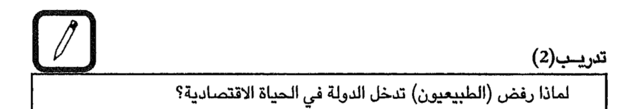
وبما أن القوانين الوضعية تسـتمد شـرعيتها من تطابقها مع القوانين الطبيعية وبما أن الأخيـرة بديهية وظاهرة بذاتها، لذا فالحاكم الصالح هو من يحكم أقل قدر ممكن تاركاً للأفراد المسـتنيرين الامتثـال لمقتضيات القانـون الطبيعي، فاغلـب القوانين الوضعية لا

مبرر لها لتطابقها مع القوانين الطبيعية المعروفة بداهة أو لمخالفتها لهذه القوانين. ولقد ترجمت هذه النظرة الفلسفية للعالم في الميدان الاقتصادي إلى تفضيل الزراعة على أوجه النشـاط الاقتصادي الأخرى والدعوة إلى الالتزام بمبدأ الحرية الاقتصادية داخليا وخارجيا.
وفي هذا السياق رفض الطبيعيون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ودعوا إلى قصره في حدود ضيقة تتمثل في:

1. ضمان الحرية الفردية في التملك والعمل.
2. التعاقد دون المساس بحرية الآخرين.
3. العمل على استتباب الأمن والنظام والعدل والدفاع الخارجي.
4. كما دعوا إلى حرية التجارة الداخلية والخارجية.

وبهذا يكون الطبيعيون أول من عارض السياسـات التجارية التدخلية بشـكل شامل ودعوا إلى اتباع سياسة الاقتصاد الحر المرسل.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريـب(2)

لماذا رفض (الطبيعيون) تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؟

أسـئلة التقويم الذاتي (2)

من (فرنسـوا كيناى) وما أشـهر مؤلفاته؟

4. العوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين
Factors Behind Physiocracy

1.4 تطرف حياة القصر Court Life

عزيـزي الـدارس، من العوامـل التي أدت إلـى ظهور المدرسـة الطبيعيـة في الفكر الاقتصـادي كان تطرف وبذخ حياة القصر، خاصة في فترة الملك (لويس) الخامس عشـر و(لويس) السادس عشر.

كان الملك يمثل الدولة بكل شموليتها حيث كانت الحريات والحقوق مهضومة ومكبوتة، وبسبب حياة البذخ والإسراف في الإنفاق أصبحت مع الوقت خزينة الدولة فارغة.

فـي ظل هذه الأوضاع أصبح السـكان فـي الأرياف يعملـون خدماً وعبيـداً عند كبار الإقطاعيين ومالكي الأراضي.

إن حالة القصر التي عاشتها فرنسا في تلك الفترة ارتبطت أيضا مع الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية.

2.4 تزايد الضرائب Taxation

لما كان الناتج الصافي هو قوام الثروة عند الطبيعيين، وكانت طبقة ملاك الأرض هي التـي تتلقى هذا الناتج، فقد ذهب الطبيعيون إلـى القول بأن المنطق يوجب أن يقع العبء الضريبـي على الناتج المتقدم، وأن تقوم طبقة المـلاك وحدها بالنهوض به، وبالتالي فقد نـادوا بـأن تقتصر الدولة علـى ضريبة واحدة يقـع عبئها على طبقة المـلاك دون غيرهم مـن الطبقات، مع إلغـاء كل أنواع الضرائب الأخرى. ويرجع ذلك إلـى أن الصناعة في فكر الطبيعيين لم تكن بقادرة على أداء أي نوع من الضرائب. فهي كنشـاط« عقيم» تتسـاوى فيهـا القيمة المنتجة مـع القيمة المسـتهلكة دون فائض يصلح أن يكـون وعاء للضريبة. وفـرض أي نوع مـن الضرائب عليها إما أن يـؤدي إلى امتصاص جزء من نشـاطها، وفي هذا ما يلحق الضرر في مسـتوى النشـاط الاقتصادي العام، وإما أن ينتقل عبئة إلى طبقة الملاك. ولهذا فإن من الأفضل أن تفرض الضريبة مباشرة على من يقوم بأدائها. ولا تختلف التجارة عن الصناعة في هذا الصدد، بل إنها تزيد عليها في أن دخل التجارة دخل مسـتتر لا يصلح من الناحية العملية أن يكون وعاء للضريبة.

ومـن ناحيـة أخرى فقد نـادى الطبيعيون بعدم جـواز فرض أية ضريبـة على طبقة الزراع بالنظر إلى أن هؤلاء لا يتمتعون بدخل يجاوز القدر الضروري لسد حاجاتهم وللقيام

بنفقات الزراعة، ومن ثم فإن تحميل هذه الطبقة بعبء ضريبي يؤدي إلى المساس بالجزء المخصص لنفقات الزراعة، مما يؤثر في الناتج الصافي، وهو الأمر الذي ينبغي ألا يكون، حيث إن هذا الناتج هو قوام الثروة.

وفي مجال السياسة المالية أيضا، فقد نصح الطبيعيون بتفادي الدولة للاقتراض حيث أن القروض الحكومية تؤدي إلى إيجاد طبقة من ذوي الدخول الثابتة، أي إلى نمو الطبقات العقيمة في الدولة وبالتالي الإضرار بالزراعة.

وهكذا فإنه حرصاً على وقت الدولة، ومراعاة لواقع الوضع الطبقي المتقدم، خلص الطبيعيون إلى المناداة بفرض ضريبة واحدة وبعدم زيادة الضرائب، وأن تكون هذه الضريبة على الناتج الصافي ويقوم الملاك بأدائها.ولا شك أن منطق هذه الضريبة يرتكز على تحليلهم الاقتصادي، فضلاً عن ملاءمة وسهولة جبايتها من الناحية العملية، على ألا تتجاوز الضريبة المتقدمة ثلث الناتج الصافي.

3.4 البيئة Environment

لقد اعتبر الطبيعيون الأرض وحدها مصدر الثروة وقد ترتب على هذا الاعتقاد في الفكر الاقتصادي عندهم معانٍ كثيرة من أبرزها أن النشاط الاقتصادي المنتج هو استغلال الموارد الطبيعية في حين عّدت نواحي النشاط الاقتصادي الأخرى (صناعة وتجارة وخدمات) أنشطة غير منتجة.

ولقد كانت البيئة في فرنسا في غاية الصعوبة خاصة فيما يتعلق بظروف المزارعين وصغار الفلاحين، وقد كان الفلاحون يعملون في المصانع الصغيرة الموجودة في الأرياف من أجل زيادة دخلهم المحدود، في الفترة التي كان أكثر من 40% من الأراضي يملكها النبلاء ورجال الدين واللوردات الأمر الذي خلق الكثير من المشاكل لصغار الفلاحين المزارعين.

4.4 الرد على سياسات الرأسمالية التجارية

Reaction to Mercantilism

تتلخص أهم التناقضات بين الفكر الطبيعي والفكر الرأسمالي التجاري في البنود الآتية:

1. الزراعة دون التجارة هي أساس الثروة.
2. الحرية دون التقييد هي الإطار الصالح لزيادة تلك الثروة.

3. التجارة الخارجية تحتل مكانة ثانوية في النظام الاقتصادي الطبيعي.
4. ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية دون انخفاضها، هو هدف السياسة الاقتصادية.
5. الصناعة الجديرة بالتشجيع هي التي تستعمل قدراً كبيراً من المواد الأولية لا قدراً كبيراً من العمل.

وهكذا نستطيع أن ننتقل من فكرة إلى فكرة وفي كل منها نجد الطبيعية تقف على طرف النقيض مع التجارة، حيث من المعروف أن التجاريين قد اهتموا وبشكل كبير في التجارة وتطورها، بينما اهتم الطبيعيين بتطوير الزراعة. ولقد شهدت إنجلترا في فترات نمو الفكر الطبيعي ثورة زراعية كان عنوانها التركيز على الزراعة والفلاحة وعلى نطاق واسع حيث ازدادت مساحة الأراضي المستغلة للزراعة، ويبدو أن هذه الثورة قد تركت آثارها على الفكر الاقتصادي عند الفرنسيين خاصة (غوري)، (ميرابو)، و(منتيسكو).

ومما ساهم في إحداث الثورة في الفكر الطبيعي أن الأعمال الفكرية للمفكرين الإنجليز قد تم ترجمتها إلى اللغة الفرنسية.

وساهم تراجع التجارة خاصة منها الخارجية والتطور الهائل في الزراعة في انحسار الفكر التجاري وزيادة الاهتمام بالزراعة.

5.4 التحول الاجتماعي Social Transformation

عزيزي الدارس، من العوامل التي ساهمت في ظهور وتطور الفكر الطبيعي في فرنسا، التحولات المجتمعية العامة، خاصة زيادة التركيز على الفكر العقلاني ونمو القوانين وزيادة تأثر حياة الناس بما ينتجه العقل بعيداً عن فوضى الخرافات والتفسيرات الدينية المسيطر عليها من قبل الكنيسة.

كما كان هناك تطور في العلوم الطبيعية والقوانين الوضعية التي تركز على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من خلال التركيز على تنمية وتطوير الزراعة.

وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الحرية الاقتصادية التي نادى بها الطبيعيون لم تؤد إلى المناداة بالحرية السياسية، إذ طالبوا بإعطاء الملك سلطة مطلقة، وعللوا ذلك بأنهم يتطلعون إلى وجود «الحاكم المستبد المستنير» الذي لا يعارض القوانين الطبيعية ولا يفرض إرادته المطلقة، بل يعترف بهذه القوانين ويلزم الناس جميعاً باحترامها. ولعلنا نذكر هنا أن اعتناق الطبيعيين لفكرة أن الملك هو صاحب السلطان المطلق هو بمثابة امتداد للآراء التي صاحبت القضاء على الإقطاع، وانطوت على المناداة بأن الاقتصاد للقوة، وأن قوة الملوك هي الدعامة الأساسية لقوة الدولة الناشئة.



والآن عزيزي الدارس – أجب عن الآتي:



تدريب(3)

يمكن تفسير رد الطبيعيين على الرأسماليين التجاريين بعدد من التناقضات، بيّن هذه التناقضات.



أسئلة التقويم الذاتي (3)

من العوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين تطرف حياة القصر. وضح ذلك.

5. المذهب الطبيعي Physiocracy Doctrines

1.5 النظام الطبيعي Natural order

عزيزي الـدارس، أحاط الطبيعيون نظريتهم الاقتصادية بنظرية فلسـفية تفصح عن إيمانهم بنظام طبيعي، ولم تكن تلك الفكرة تحتل مكاناً بارزاً عند (كيناى) ولكنها أصبحت جـزءاً جوهرياً من تعاليمهم علـى يد أصحابه خصوصاً (رفيري) Riviereالذي كتب كتاباً بهـذا العنوان. ولعلنا نجد أصول تلك الفكرة فـي نظريتهم الاقتصادية ذاتها وهي تفترض علاقــة محددة بين الطبقات المختلفة ودورة محكمة للثروة شـبيهة بدورة الدم في جســم الإنسان.

غيــر أن مدلــول فكرة النظــام الطبيعي عند (رفيـري) لا تقف عند حد هــذه الصيغة الوصفيــة للنظام الاقتصادي الطبيعي. وهي تتجاوز ذلك إلــى الإيمان بوجود قوانين تكفل للإنســان سعادته. غير أن القوانين الوضعية قد تحيد عن مقتضيات النظام الطبيعي، ومن ثم تصبح عقبة في ســبيل السعادة الإنســانية، وعلى الباحث الاجتماعي أن يكشف عن تلك القوانين، وأن يوجه أولي الأمر إلى العمل بمقتضاها. وقد انتهى الطبيعيون إلى أن مقومات هذا النظام الطبيعي تنحصر في حق الملكية الفردية والحرية والأمن.

والجديــر بالذكــر أن هذا الموقف المذهبي لمدرســة الطبيعيين يبلــور، في واقع الأمر فكــرة "المذهب الحر" الذي وجد تطبيقه العملي في الصورة التقليدية للنظام الرأســمالي في عصر الكلاسيك. ونورد فيما يلي دعائم هذا المذهب الحر:

1. وجود نظام طبيعي تخضع الظواهر الاقتصادية على مقتضاه لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها.
2. التركيز على شخصية الفرد كوحدة النشاط الاقتصادي واعتبار مصلحته الذاتية الحافز إلى هذا النشاط.
3. حرية الملكية الخاصة للأفراد باعتبارها القوة الدافعة إلى النشاط والعمل المنتج.
4. الحرية الاقتصادية للأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي ومعارضة كل تدخل للدولة في هذا النشاط.

2.5 الناتج الصافي Net Product

لقد ترتب إذن على آراء الطبيعيين بشــأن ســيادة الطبيعة نتيجة هامة هي أن الأرض هي العنصر الوحيد للإنتاج (المنتج)، وبالتالي فإن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج الذي

يعطي إنتاجاً صافياً، بمعنى أن الثروة التي تنتج من الزراعة تزيد عن الثروة التي تستهلك في عملية الإنتاج الزراعي، أي أن المنتج أكبر من المستخدم.

أما الصناعة فهي لا تعطي إنتاجاً صافياً في رأي الطبيعيين، بمعنى أن قيمة إنتاج العامل من الصناعة تساوي قيمة ما يستهلكه في سبيل هذا الإنتاج، أي أن المنتج يساوي المستخدم، ومن ذلك يتبين معنى اصطلاح المنتج الصافي، فهو عبارة عن الثروة المنتجة مطروحاً منها الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية، فإذا كان الفرق موجباً فإن النشاط الاقتصادي يعتبر منتجا؛ بمعنى أنه يخلق إنتاجاً صافياً، أما إذا كانت الثروة المنتجة تساوي الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية فإن النشاط يعتبر عقيماً.

وحيث إن الزراعة لا تتم بعنصر الأرض فقط وإنما يجب تعاون العمل مع الأرض أي يجب وجود طبقة المزارعين، فإن الطبيعيين اعتبروا هذه الطبقة الوحيدة التي يمكن وصفها بأنها الطبقة المنتجة. ويتبين من التحليل السابق للنشاط الاقتصادي لدى الطبيعيين أن المنتج والنشاط العقيم يقومان بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:

1. طبقة المزارعين.
2. طبقة الملاك.
3. طبقة رجال الصناعة والتجارة.

وتعتبر طبقة المزارعين الطبقة الوحيدة المنتجة، بينما كل من طبقة رجال الصناعة والتجارة عقيمة، والسبب في ذلك كما تقدم يرجع إلى أن المزارعين وحدهم الذين يستطيعون تحقيق منتج صافٍ.

وهذا الرأي -عزيزي الدارس، يعتبر تحولاً هاماً في الفكر الاقتصادي إذ أنه يمثل ثورة على آراء المركنتاليين الذين يعتبرون طبقة التجّار هي الطبقة الوحيدة المنتجة، استناداً، إلى أن التبادل التجاري هو النشاط المنتج الوحيد أو الأساسي في اكتساب الدخل القومي.

ويثير تقسيم الطبيعيين المجتمع إلى ثلاث طبقات سؤالاً بشأن طبقة الملاك وذلك لأن هذه الطبقة ليست طبقة منتجة وفي نفس الوقت ليست طبقة عقيمة.

ويحدد الطبيعيون مركز طبقة الملاك - استناداً إلى فلسفة خاصة هي أن الملكية حجر الأساس في النظام الطبيعي، ويجب احترام هذه الملكية والدفاع عنها - ولقد تركز دفاع الطبيعيين عن طبقة الملاك في أمرين:

أولاً: إن الملاك هم الذين يقومون بالإنفاق على الأرض لتحسينها وإعدادها للزراعة، وبناءً على ذلك يجب أن يحصلوا على جزء من المنتج الصافي على شكل ريع.

ثانياً: إذا لم يقم الملاك بإعداد الأرض للزراعة فإن المنتج الصافي سوف يختفي.

3.5 توزيع الثروة Distribution of Wealth

نقل الطبيب (كيناي) إلى الحياة الاقتصادية صورة جريان الدم في الجسم البشري، فكما يرتوي الجسم بالدم الذي يتدفق من القلب ثم يعود إليه، كذلك فإن الحياة الاقتصادية إنما ترتوي بالغلة الصافية التي تدور بين مختلف طبقات المجتمع. الزراع والملاكون يدفعون بإنتاجهم في جسم المجتمع لشراء حاجاتهم من السلع المصنعة والخدمات وغيرها، والطبقات الأخرى تعيد لهؤلاء الزراع ما استلمت منهم مقابل ثمن المواد الغذائية والأولية اللازمة لهم، وهكذا تكتمل الدورة، والزراعة هي القلب.

وقد جاءت نظرية دوران الثروة في "اللوحة الاقتصادية" التي تمثل حركة الغلة ذهاباً وإياباً بطرق عديدة بين طبقات المجتمع على شكل أعمدة ومسننات.

وقد اعتبر (ميرابو) Mirabeau هذه اللوحة ثالث الاكتشافات بعد الطباعة والعملة. وقد كانت لوحة (كيناي) فعلاً الصورة الأولى للنماذج الاقتصادية والمحاولة المبدئية لنظرية التوازن الاقتصادي، ولدراسة الاقتصاد الكلي والمحاسبة الاقتصادية الإجمالية، كما أنها أيضا مسودة لنظرية التيارات (المدخل والمخرج Input-Output) المسماة باسم واضعها (ليونتييف) Leontieff، وقد وصف (ماركس) لوحة (كيناي) بأنها "فكرة عبقرية بين جميع ما طرحه الاقتصاد السياسي حتى ذلك الوقت".

يقسم الفيزيوقراطيون المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي:

1. الطبقة المنتجة: تحصل من الأرض على دخل خام (هبة الأرض) ومنه تحصل أولاً على أجورها وثانياً على الغلة الصافية التي تناولها للملاكين العقاريين.
2. طبقة الملاكين: هي طبقة غير منتجة ولكنها تحصل مع ذلك على الغلة الصافية مقابل الدور الأساسي الذي قامت به. وهو وضع الأرض بحالة تمكن الزراع من تنفيذ عملية الإنتاج بفضل "السلف العقارية" والاستصلاحات وغيرها من الخدمات.

وهكذا نرى أن الملكية الفردية تبدو للفيزوقراطيين دعامة للإنتاج فهي قاعدة للنظام الاجتماعي وهي كحق الحرية الفردية تمد جذورها في "طبيعة الأشياء" لأنها من "النظام الطبيعي".

3. الطبقة العقيمة: وهي تتلقى قسماً من الغلة الصافية وهذا القسم يجب أن يعود إلى الطبقتين السابقتين.



4.5 الجدول الاقتصادي Economic Table

قرر (ميرابو) في أواخر القرن الثامن عشر أن هناك ثلاثة اختراعات أثرت في تقدم الجنس البشري هي الطباعة والنقود والجدول الاقتصادي، الذي ابتدعه (كيناى) عميد مدرسة الفيزيوقراط.

لقد كان (كيناى) طبيبا كما أسلفنا وقد تأثر بمعلوماته الخاصة بالدورة الدموية، وفيها تبين أن الدم ينتقل بين أجزاء الجسم بطريقة معينة منتظمة وأنه لو حدث أي اختلال في هذه الحركة فإن الجسم يتعرض للاضطراب، وتصور (كيناى) أن النظام الاقتصادي يشبه الجسم تماما وأن السلع تنتقل داخل هذا النظام كما ينتقل الدم داخل الجسم، وبناءً على ذلك حاول أن يقتبس نظام الدورة الدموية ويطبقه على تداول السلع داخل النظام الاقتصادي. وبناءً على هذا التقدير قال (كيناى) إن السلع تنتقل داخل النظام الاقتصادي بطريقة معينة وتتم الدورة السلعية عندما تعود قيمة السلع إلى منتجها وأنه لا يوجد ما يدعو إلى اختلال هذه الدورة تلقائيا، وأن أي اختلال يمكن أن تتعرض له يكون مصدره خارج النظام الاقتصادي.

ويقسّم (كيناى) المجتمع إلى ثلاث طبقات ويفترض أن السلع تدور بين هذه الطبقات الثلاث، ومن الممكن أن نتصور فكرة الدورة السلعية في شكل جدول باستخدام المثال الذي أعطاه، وهو يفترض أن طبقة المزارعين قد أنتجت ما قيمته (5000) فرنك (الفرنك هو العملة الفرنسية) وأنها قد استهلكت في عملية الإنتاج (2000) فرنك، وعلى ذلك فإن المنتج الصافي يساوي (3000) فرنك (وهذا يمثل الدخل القومي) وتستخدم طبقة المزارعين هذا المبلغ في دفع إيجار الأرض إلى طبقة الملاك، وفي شراء سلع مصنعّة من طبقة الصناع وعلى ذلك فإن المنتج الصافي يتوزع بين هاتين الطبقتين، وبفرض أن التوزيع كان كالآتي:

2000 فرنك لطبقة الملاك

1000 فرنك لطبقة الصناع

وتستخدم طبقة الملاك الدخل الذي حصلت عليه في شراء سلع زراعية من المزارعين وسلع صناعية من الصناع، وعلى ذلك فإن الدخل (دخل الملاك) يتوزع بين طبقتي المزارعين والصناع، ويفترض أن هذا التوزيع هو (1000) فرنك للصناع وبذلك يعود للمزارعين (1000) فرنك ويصبح دخل طبقة الصناع (2000) فرنك منها (1000) حصلت عليها من المزارعين (1000) من الملاك، ويستخدم الصناع هذا الدخل في شراء

سـلع زراعية من طبقـة المزارعين، وهكذا يعود إلى هذه الطبقـة مبلغ (2000) فرنك، أي أن مجموع ما تسـترده طبقة المزارعين هـو (3000) فرنك منها (1000) فرنك من طبقة الملاك، (2000) فرنك من الصناع وبذلك تتم الدائرة الاقتصادية.

جدول رقم (1): الجدول الاقتصادي

إلى / من	المزارعين فرنك	الملاك فرنك	الصناع فرنك	المجموع فرنك
المزارعين	---	2000	1000	3000
الملاك	1000	---	1000	2000
الصناع	2000	---	---	2000
المجموع	3000	2000	2000	---

ويلاحظ من هذا الجدول أنه يتجاهل دورة السلع داخل الطبقة الواحدة، أي أنه لا يأخذ بالحسـبان معاملات المزارعين فيمـا بينهم، وكذلك أيضا معامـلات الصناع مع الصناع. والسبب في ذلك أنه يركز على العلاقات بين الطبقات الرئيسية التي يتكون منها المجتمع. وفيما يلي نوضح الأمور التي أغفل عنها (كيناى) في الجدول الاقتصادي:

1. يتجاهل دوران الناتج والدخل داخل كل طبقة من الطبقات الثلاث.
2. يفترض ثبات الأسعار للمحاصيل الزراعية.
3. يفترض إعادة إنتاج نفس الناتج الصافي من الزراعة عاماً بعد عام.

وهـذا الجـدول فـي الواقع من أهـم المسـاهمات التي قدمهـا الطبيعيون فـي الفكر الاقتصادي، ويعود ذلك لأن هذا الجدول نجح في إدخال فكرة التداخل بين الأجزاء المختلفة للنظام الاقتصادي، وأن نشاطات أي قطاع تتداخل مع نشاطات القطاعات الأخرى.

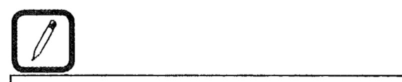
وفـي هـذا الجدول بالذات نجد أن إنفاق أي طبقة مـن الطبقات هو الذي يحدد دخول الطبقات الأخرى ولكن يعاب على هذا الجدول أنه يقسم النظام إلى طبقات اجتماعية بدلاً من تقسـيمه إلى طبقات اقتصادية (اعتبار طبقة المزارعين وطبقة الملاك طبقتين مختلفتين، رغم أننا من الناحية الاقتصادية، نعتبر هاتين الطبقتين داخلتين في قطاع الزراعة).

وقـد قـام (ليونتيف) فيمـا بعد (في العصـر الحديث) بوضع جـدول اقتصادي يبين العلاقـات المتداخلة بين نواحي النشـاط الصناعي المختلفة، وهو المعروف باسـم جدول

(المستخدم / المنتج) (Input/Output) وهذا الجدول يعتبر من الأدوات التحليلية الهامة فــي الفكر الاقتصــادي الحديث، كما أنه في نفــس الوقت يعتبر من الأدوات الرئيســة التي تســتخدم في عمليات التخطيط. وذلك لأنه يحاول أن يكشــف عن أثر التغيرات في نشــاط قطاع معين على باقي القطاعات وبالتالي على النظام الاقتصادي ككل.

ويتميــز تحليــل جدول (المســتخدم / المنتج) عــن الجدول الاقتصــادي الذي وضعه (كينــاى) بأنــه لم يكتف فقــط بعرض العلاقة المتداخلــة بين القطاعــات المختلفة، وإنما تجاوز ذلك إلى اكتشاف الحل الرياضي للجدول، وبذلك أمكنه اكتشاف ميكانيكية النشاط الاقتصادي.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريــب(4)

علامَ اعتمد الطبيعيون في دفاعهم عن طبقة الملاك؟

أســئلة التقويم الذاتي (4)

ما تقسيمات المجتمع لدى الطبيعيين؟

6. السياسات والتطبيقات العملية
Policies and Practical Implementation

1.6 القيمة The Value

عزيـزي الدارس، تعكس نظرية القيمة التحـولات الاقتصادية والاجتماعية في عصر الكُتـاب، فبعد أن انصبَّ اهتمامهم على التجارة وعلاقـة التاجر ورجل المال بدأ اهتمامهم يتحول تدريجياً إلى الإنتاج وعلاقة رأس المال بالعمل، ولذا برزت مشـكلة القيمة منظوراً إليها بالدرجة الرئيسـة من زاوية الإنتاج لا التبادل. وفي هذا الصدد يرى (بتي) أن العمل والأرض همـا عماد القيمة، ولقد ربط (بتـي) بين الريع كفائض ونظرية القيمة، فإذا كان الإنتاج الصافي لرجل يعمل في التعدين عشـرين أوقيـة من الفضة بعد طرح كافة نفقاته بما فيها نفقات نقل الفضة إلى السـوق، وكان الإنتاج الصافي لمزارع يزرع قمحاً عشرين إردبـا بعد طرح كافـة نفقاته أيضا، فإن ثمن الإردب من القمـح يجب أن يعادل أوقيه من الفضـة. ويفرق (بتي) بين «الثمـن الحقيقي الجاري» وبين «الثمن السياسـي»؛ فارتفاع الأول أو انخفاضـه يتوقـف على قلة وكثرة الأيدي اللازمة في عملية تحويل المواد الأولية إلى سـلع جاهزة، ولكن مسـتوى الثاني تحـدده قلة المتطفلين فـي كل حرفة أو بالتعبير الحديـث الكفـاءة الإنتاجية للعامل.وهذا يشـير إلـى أن (بتي) جعل العمل أسـاس القيمة وجوهرها وليس الأرض.

كان التحليـل عنـد الفيزيوقراطييـن يتناول بالتفسـير حركة التدفقـات أو التيارات الاقتصاديـة الإجمالية في جسـم المجتمع ذهاباً وإياباً من الزراعـة وإليها. ولم يكن هناك أي تحليل لمشـاكل الأسعار والسـوق أو تعرّض لمسـألة القيمة، أي قيمة الأشياء المادية المنتجة.

ودراسـة القيمـة لا بـد لها أن تـؤدي إلى إعـادة طرح نفس السـؤال: مـن أين تأتي الثروة؟

يرى المفكرون أن الزراعة ليسـت النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد، وأن الفعاليات الاقتصادية الأخرى ليست فعلاً عقيمة كما يدعي الفيزوقراطيون، وهي أيضاً منتجة لسلع ذات قيمة. وهكذا فالثروة لا تأتي من الأرض فقط، وإنما هناك عوامل إنتاج أخرى تسـهم فـي خلق الثروة وزيادتها وأهمها العمل. وهذا التفكير الجديد انهال بقسـوة على الأفكار الفيزيوقراطية التي سـيطرت آنذاك، فبعثر نظرية الإنتـاج (الغلة الصافية) ومزق مفهوم تقسـيم المجتمع إلى ثلاث طبقات، منتجة وعقيمة وطبقة ملاكين عقاريين، وسفه الفكرة القائلة بأن الملكية العقارية تستند إلى الحق الإلهي.

وهكـذا انطلـق المفكـرون يعزلـون مفهـوم النظـام الطبيعـي عـن طابعـه الديني والميتافيزيقـي (الفيزيوقراطـي) ويحاولون جعل الاقتصاد السياسـي عِلْماً منسـجماً مع الواقع ومع طبيعة الأمور، حيث هناك علاقات مختلفة ومتشابكة تخضع فعلاً لقوانين ذات صفة موضوعية.

وقد جاء دور (آدم سـميث) لسـبك هذه الأفكار وصقلها ثمّ تطويرهـا وإضافة أفكار جديـدة عليها في صورة إجمالية للحياة الاقتصادية جعلـت الكثيرين من المؤلفين يعدّونه (أبا الاقتصاد السياسـي)، وإن كان الكثير من أفكاره كما سـنرى قد بدأ من أفكار الآخرين. والواقع يدعونا لدراسة فكر آدم سميث كعروة متينة بين،الأفكار الاقتصادية السابقة لتكوين النظام الفكري الكلاسيكي وبين هذا النظام نفسه في صورته المكتملة.

لقد عكف (كانيتون) على دراسة العنصر الأساس الذي يستقطب الأسعار، وهي تدور حوله في تقلباتها صعوداً وهبوطاً. وقد جعل كلفة الإنتاج أساسـاً للقيمة سـاعياً إلى وضع مقياس موضوعي لهذه الكلفة. وذلك على أسـاس أن كل إنتاج يستخدم عاملين هما الأرض والعمل ولذا يجب:

1. تقدير كمية العمل الذي ساهم في إنتاج السلعة.
2. تقدير مقدار الأرض التي ساهمت هي الأخرى في إنتاج السلعة.

لكن المقياس المشترك بالنسبة لـ (كانتيون) يتمثل بالأرض جوهر القيمة الحقيقي. ولذا فإنه يجب إجراء نوعين من التقدير:

أ- تقدير كمية العمل مقيسـاً بالمقدار اللازم من الأرض لتأمين معيشة الأشخاص الذين ساهموا بالإنتاج.

ب- تحديـد المقدار الضروري مـن الأرض اللازمة لتقديم المواد الأوليـة التي تدخل في الإنتاج.

ومقدار الأرض اللازم لتقديم المواد الأولية مضافة إلى مقدار الأرض اللازمة لتأمين معيشة العمال يساوي الكلفة الفعلية ويعتبر مقياساً للقيمة.

فإذا انحرفت أسـعار السـوق عن هـذه القيمة هبوطا أو صعـودا كان هناك زيادة أو نقصان في عرض السـلع بالنسـبة لطلبها.إلا أن هذه الأسـعار تَنْزَع دوماً إلى الاسـتقرار قريباً من كلفة الإنتاج التي هي كما نرى ممثلة بالأرض جوهر القيمة ومقياسها.

2.6 التجارة Commerce

بما أن التجارة تقوم على مبدأ مبادلة السلع والخدمات ذات القيمة المتساوية، لذلك تعتبر التجارة والأعمال بصورة عامة غير إنتاجية عند الطبيعيين فالتجارة الخارجية بمنظورهم لا تستطيع أن تنتج ثروة حقيقية.

إن التجارة هنا تعتبر هامة وضرورية في حال فشل دولة معينة في إنتاج بعض السلع والخدمات التي تسهم في عملية الإنتاج، لذلك نظر بعض المفكرين الطبيعيين من أمثال (مرسال ودي رفيري) Riviere إلى التجارة على أنها شر لا بد منه.

فالطبيعيون هنا يعتبرون التجارة عبارة عن بيع السلع والخدمات وشرائها مرة أخرى، وهي نشاط تجاري غير مجز لأن فيه مضيعة للوقت.

كما تبنى الطبيعيون الفكر الاقتصادي الحر (لآدم سميث) وأتباعه وقد كان التركيز على سياسة السوق الحر والتبادل الحر للسلع والخدمات كرد فعل ضد سياسات الحماية التي تبناها التجاريون.

وقد أورد الفزيوقراطيون عدة أفكار بخصوص التجارة الخارجية من أهمها:

1. ليس بالضروري المحافظة على ميزان تجاري راجح كما كان يؤكد (المركنتليون) عندما عمدوا إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات. والحجة في هذا إبقاء هذا الميزان راجحا يؤدي إلى تدفق النقد من الدول الأجنبية إلى الداخل فيحدث:

أ- عجز البلد الأجنبي الذي قل نقده عن شراء سلع وطنية جديدة وهذا يؤدي إلى وقف التصدير.

ب- ارتفاع الأسعار في الداخل يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج فيخرج النقد من البلد.

2. ليس صحيحاً القول بأن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على البضائع الأجنبية تقع على كاهل الأجنبي. كما كان سائدا آنذاك، وحجة الفزيوقراطيين هي أن البلد الأجنبي لا يبيع إلا بنفس الأسعار التي تقبل الدول الأخرى دفعها لنفس البضاعة. فإذا فرضت الدولة رسوما على السلع الواردة من هذا البلد الأجنبي فإن هذه الرسوم ستضاف إلى السعر الحقيقي الذي يتقاضاه الأجنبي. وهكذا فالمتحمل الفعلي للرسوم هو المستورد في الداخل.

3.6 الأجور والسكان Wages and Population

من المعروف أن الطبيعيين لم يؤسسوا نظرية واضحة للأجور وكانت مساهماتهم بهذا الاتجاه ضئيلة جداً، لكن يمكن تجميع بعض الأفكار المشتتة هنا وهناك من أجل بناء وجهة نظر عامة للطبيعيين حول نظرية الأجور، فالأجور تقسم بين المستخدم والعمال الذين كانوا يتقاضون أجوراً زهيدةً جداً تجعلهم يحافظون على حد الكفاف.

إن هذه الكمية القليلة من الأجور التي كانت تدفع للعمال مقابل جهدهم وعرقهم كانت تحتوي على نسبة ضئيلة جداً من المدخرات، كانت الأجور الطبيعية في فرنسا تعتمد على الظروف الاقتصادية العامة التي تمر بها البلاد، لم يعمل الطبيعيون بجد لوضع الحد الأدنى للأجور في نفس الوقت الذي لم يقوموا فيه بتطوير نظرية واضحة للسكان، لكن المُمَيّز في فكرهم في هذا الاتجاه وعلى وجه الخصوص أنهم لم يخافوا كثيرا من الزيادة الكبيرة في أعداد السكان، لان هذه الزيادة يمكن أن تعمل لزيادة الإنتاج الزراعي وفلاحة الأرض.

وقد أشار الطبيعيون إلى أنه إذا خصصت الأرض في بلد لإنتاج المواد الغذائية وكانت تلك المواد في متناول الزراع والطبقة العاملة، فإن عدد السكان يصل إلى الحد الأقصى الذي يمكن الوصول إليه، أما إذا ذهب الجزء الأكبر من ناتج الأرض للملاك، وكان هؤلاء ينفقون دخلهم على السلع الكمالية المستوردة من الخارج، فإن ذلك يضع قيداً ثقيلاً على قدرة السكان على الزيادة؛ ذلك أن بعض السلع الكمالية الأجنبية تتضمن قدراً كبيراً جداً من العمل الماهر، وقدراً قليلاً من ناتج الأرض، ويترتب على ذلك ارتفاع ثمنها بالقياس إلى ثمن المواد الأولية والحاصلات الزراعية التي تتضمن قدراً قليلاً من العمل الماهر. ويحتمل في هذه الحالة أن يتم التبادل بين الصادرات الزراعية، والواردات المصنّعة بحيث يذهب إنتاج آلاف الأفدنة الوطنية للوفاء بثمن ما ينتجه فدان واحد أجنبي. وهكذا يقتطع جزء كبير من ناتج الأرض ويحول ذلك دون زيادة عدد السكان.

وقد بين (كانتليون) أن الحروب التي تقع بين الحين والآخر تؤدي إلى نقص في عدد السكان، ولكن سرعان ما يعود السكان إلى الزيادة مرة أخرى. وقد ضرب أمثلة من التاريخ لسيطرة بلد على أخرى بقصد إرغامها على دفع الجزية أو بقصد الاستيلاء على أرضها بحيث يتمكن البلد المنتصر من الوفاء بحاجات الأعداد المتزايدة من سكانها. وأشار كذلك إلى أن الاعتبارات الاقتصادية قد تدفع الطبقة العاملة إلى عدم الزواج، أو تأخير سن الزواج مما يحد من عدد السكان.

ولا شــك أننا نجد عند (كانتليون) موجزاً يــكاد يكون عاملاً كاملاً لنظرية (مالتوس) Maltus في السكان فهو يذكر قيمة السكان الكامنة على الزيادة إلى ما لا نهاية، ويذكر أن عدم كفاية المواد الغذائية هي التي تحول دون حدوث هذه الزيادة، ويشــير إلى ما أســماه (مالتوس) فيما بعد بالموانع الإيجابية والوقائية للحد من عدد الســكان. غير أن (ســتانلي جيفونز) يرجح في مقالته أن (مالتوس) قد تأثر (بجيمس ستيوارت). وهو الذي أخذ كل أفكاره في الســكان عن (كانتليون). وبهذه الطريقة يكون (كانتليون) قد ســاهم في قيام نظرية (مالتوس) في السكان.

4.6 الربح Profit

إن المبــادلات التجارية لا تنتج أية ثروة في نظر الفزيوقراطيين لأنها تعني بحســب تعريفهــا تعــادل القيمــة المتبادلة. وقد تنتــج المبادلات ربحــاً؛ إلا أن الربــح يختلف كل الاختلاف عن الثروة لأن ما يربحه أحد الطرفين إنما يخسره الطرف الآخر. كما أن التجارة التي تتمثل بشــراء الســلع لإعادة بيعها بربح تنطوي على إهلاك للثروة لأن التاجر يمتص بالربــح جزءا من هذه الثــروة. لهذا ينبذ الفزيوقراطيين هذا النــوع من التجارة حتى بين الدول ويدعون لقصر الاستيراد على المنتجات التي لا تستطيع الدولة أن تنتجها بنفسها.

أما المبادلة الوحيدة التي تعتبر مجدية ونافعة فهي التي تنقل المنتجات الزراعية إلى أيدي المســتهلكين. لــذا فقد طالب الفزيوقراطيين بإطلاق حرية تجارة الحبوب لتوســيع دائــرة دوران الثروة مما يؤمن للحبوب ســعراً جيداً، أي ســعراً مرتفعاً يعود بالخير على الشعب ويشكل حافزاً لتنمية الزراعة مصدر الثروة.

5.6 دور الدولة Role of the State

اعتقــد (روبــرت جــاك تيرجــو 1727-1781) Turgot، أن اهتمــام الدولة بالأمور الاقتصادية يرجع إلى عاملين:

1. ضرورة توفير الجو الملائم للنشــاط الاقتصادي بحيث لا يســتطيع أي فرد أن يلحق ضرراً مهماً بالآخرين لا يمكن الاحتراس منه.
2. الرغبة في زيادة حجم ثروة المجتمع إلى أقصى حد ممكن.

ولتوفيــر العامل الأول على الدولة أن تضمن الحرية الطبيعية للمشــتري من أجل أن يشــتري ما يريــد وللبائع في بيع ما يرغــب، ويعتقد (تيرجو) أن المنافســة بين البائعين والمشترين خير ضمان ضد أي نوع من الاستغلال. فالمنافسة تضمن للبائع سعراً يحفزه

على الإنتاج وتوفر في الوقت نفسه للمشتري البضائع بأدنى سعر ممكن. فليس على الدولة إلا صيانة المنافسة ودعمها. فليس هناك بوجود المنافسة مبرر لإقحام الدولة لنفسها في حماية الفرد من أي استغلال يمكن أن يتعرض له. ولا يخفى أن تشريع القوانين العديدة الحائلة دون أي لون من الاستغلال مهمة عسيرة جداً. أضف إلى ذلك أن تطبيق مثل هذه التشريعات غالباً ما يؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي إذ يشبه في تأثيره ضربة ثقيلة مفروضة على هذا النشاط من أجل حماية بعض الكسالى والاتكاليين الذين لا يسعون لحماية أنفسهم من الغش.

أما العامل الثاني فيقود إلى النتيجة نفسها- ضرورة توفير أكبر قسط من الحرية للأفراد في إطار المنافسة. فزيادة ثراء الدولة يقتضي استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة استخداماً أمثل أي محققاً لأقصى إيراد (ربح) ممكن. ولكن من البديهي أن الفرد بحكم مصلحته وخبرته والمعلومات الدقيقة المتوفرة لديه أفضل من يقوم بهذه المهمة.

وعليه- عزيزي الدارس- فالمصلحة الاقتصادية، العامة تتحقق بصورة أفضل إن تركنا للأفراد الحرية في السعي وراء مصالحهم الشخصية. فالدولة غير مهيأة بطبيعتها للقيام بالمهمة الاقتصادية، ولذلك فهي «دائماً مخطئة وبالضرورة موجهة بنظرية غامضة وغير مؤكدة».

ويتضح مما تقدم أن (تيرجو) يستند في دفاعه عن مبدأ الحرية الاقتصادية لا على كونه جزءاً من النظام الطبيعي كما زعم الطبيعيون، بل لأن كل فرد أعرف من سواه بمصلحته الشخصية وأكفأ في تحقيقها، وبهذا أقام (تيرجو) مبدأ الحرية الاقتصادية على أساس واقعي تجريبي وليس على فكرة ميتافيزيقية.

ومع ذلك فإن الطبيعيين لم ينادوا بعدم تدخل الدولة على الإطلاق، بل كان من رأيهم أن يسمحوا بهذا التدخل في مجالات معينه ورسموا وظائف الدولة على وجه التحديد كما يلي:

1. حفظ الأمن الداخلي والخارجي.
2. حماية الملكية الخاصة باعتبارها النظام الطبيعي.
3. تحقيق العدالة بين المواطنين من خلال التزامهم بتنفيذ ما يرتبطون به من عقود وما تحكم به القوانين الوضعية.
4. النهوض بالمشروعات العامة الهادفة إلى حسن استغلال الملكية الزراعية (مثل شق الترع وتعبيد الطرق وإقامة الجسور وغيرها) وهو ما ينسجم مع اتجاه الطبيعيين إلى التركيز على الزراعة باعتبار أن الإنتاج الزراعي أساس ثروة الأمة.

5. النهوض بالتعليم بما أن أهل العلم والمعرفة هم خير ضمان لحماية النظام الطبيعي.

ومن هنا يمكن القول بأن المهام التي تقوم بها أجهزة الدولة (الجيش والشرطة والقضاء وغيرها من أجهزة الأداء الحكومية العاملة في حقل التعليم وإقامة البنية الأساسية) هي التي تشكل الوظائف الرئيسية للدولة الحديثة عند الطبيعيين.

6.6 الضرائب Taxes

كانت الطبقة الفقيرة وخاصة طبقة الزراع دون طبقة النبلاء الإقطاعيين ورجال الدين ترزح تحت وطأة ضرائب متعددة، ونظراً لتشعب هذه الضرائب وتعددها استنفدت جبايتها جزءاً كبيراً من حصيلتها، أضف إلى ذلك أن مصلحة الضرائب لم تتسم بالكفاءة والنزاهة وهذا ما أدى إلى عجز الحصيلة الصافية للضريبة عن تغطية نفقات الدولة المتزايدة باستمرار مما اضطر الدولة مراراً إلى الاقتراض من طبقة الممولين والتجار.

ولقد انتقد الطبيعيون سياسة الاقتراض الحكومي بشدة لاعتقادهم أنها تضر بالزراعة وبالتالي بالاقتصاد القومي عامة، وذلك بإيجاد طبقة ذات دخل ثابت أي بزيادة الطبقة العقيمة في المجتمع على حساب الطبقة المنتجة، ورأى الطبيعيون أن إرساء السياسة المالية على أسس متينة يتطلب انتهاج عدد من الخطوات منها:

1- الإصلاح الضريبي الشامل.

2- تخفيض النفقات الحكومية وخاصة النفقات الترفية.

3- زيادة إنتاجية القطاع الزراعي.

وفي مجال الإصلاح الضريبي دعا الطبيعيون إلى إلغاء كافة الضرائب المفروضة على الطبقات المختلفة والتعويض عنها بضريبة واحدة على الناتج الصافي فقط، يخضع لها الجميع بلا استثناء سواء أكانوا عامة أم نبلاء أم رجال دين. والجدير بالذكر أن الاقتراح الطبيعي هذا وإن كان يقلص وعاء الضريبة إلا أنه يوسع قاعدتها. ولقد اعتقد الطبيعيون أن تكلفة جباية هذه الضريبة الوحيدة محدودة وأن الضريبة إن فرضت في حدود ثلث الناتج الصافي ستكون كافية لتحقيق التوازن المالي للدولة. وغني عن البيان أن فكرة الضريبة الوحيدة لاقت معارضة من طبقة النبلاء ورجال الدين، ليس لعبئها المالي عليهم فحسب بل لأنها تقوض الأساس الطبقي للمعاملة المتميزة التي كانوا ينعمون بها.



ولا يخفى أن الضريبة الوحيدة نتيجة منطقية للتحليل الطبيعي لمفهوم الثروة ودورها. فالنشاط الزراعي هو النشاط الاقتصادي المثمر الوحيد والناتج الصافي هو قوام الثروة وجوهرها. وعليه فإن الضريبة يجب أن يقع عبئها على طبقة ملاك الأراضي في النهاية حتى وإن فُرضت مبدئياً على طبقات أخرى. وأن فرض الضريبة مباشرة على الناتج الصافي يحدد من نفقة جبايتها وبالتالي من تأثيرها الضار على النشاط الاقتصادي العام. فلا الصناعة ولا التجارة تنتج قيماً صافية ولذا فلا يمكن لأي منهما أن تكون وعاء للضريبة، وفوق ذلك فالدخل التجاري دخل مستتر لا يصلح عملياً أن يكون مصدراً للضريبة، ويبدو أن الطبيعيين أدركوا ولو بشكل مبدأي إمكانية نقل عبء الضريبة إلى الأمام أو إلى الوراء- هذه الإمكانية التي تعتمد على درجة المرونة النسبية لمنحنى العرض والطلب في التحليل الاقتصادي الحديث.

ومن البديهي أن تلاقي السياسة الضريبية للطبيعيين قبولاً واستحساناً لدى رجال الصناعة والأعمال. وهنا أيضا نرى أن الفكر الطبيعي وإن استهدف فوق كل شيء الإصلاح الزراعي وتطوير الزراعة إلا أن سياسات الطبيعيين عموماً خدمت بشكل لم يقصده مروجوها النمو، والتقدم الصناعي في فرنسا.

7.6 الملكية الخاصة Private Property

تشمل الملكية عند (رفيري) Riviere الملكية الشخصية وتنصرف إلى حق الفرد في أن يختار مهنة تتلاءم مع ممتلكاته الشخصية دون قصر أو توجيه من سلطة عليا. وهي كذلك تشمل الملكية المنقولة وتنصرف إلى حق الفرد في أن تؤول إليه ثمار عمله. وتشمل أخيراً الملكية العقارية وهي نتيجة طبيعية للحقين السابقين، وتنصرف إلى حق الفرد في أن يستثمر نتيجة جهوده في ملكية عقارية.

وللحرية كذلك معنى خاص عند الطبيعيين، فهي لا تتعارض مع إيمانهم بالملكية المستبدة المطلقة. وقد نادى الطبيعيون بوجوب إزالة القيود التي تفرضها الدولة على أوجه النشاط الاقتصادي. وأشاروا إلى وجود نوع من الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. فإذا تُرك الفرد حُراً دون توجيه فإنه لا بُدَّ أن يصل إلى إتباع هذا النظام الطبيعي والعمل بمقتضاه. ومن المعروف أن الطبيعيون دافعوا عن مصالح اللوردات والإقطاعيين ومالكي الأراضي، ولقد وضع الطبيعيون العديد من النقاط والأسباب ووجهات النظر من أجل تبرير الملكية الخاصة:

1. فلاحـة الأرض لفتـرات طويلة تؤدي إلى اسـتنزافها بشـكل كبير مـن قبل الفلاحين ومسـتخدمي الأراضي. لذلك إذا تم تملك هذه الأرض فيمكن حمايتها من قبل الضغط الزراعي الواقع عليها، وكذلك تجنيبها البناء.
2. الفائدة والمنفعة الاجتماعية والاقتصادية للأرض، فالطبيعيون يعتقدون أن مستخدمي الأراضي والفلاحين إذا ما قاموا بدفع مبلغ من المال لمالكي الأراضي فإن هذا يساهم في زيادة الإنتاج وزيادة الثروة.
3. تملّـك الأرض عند الناس كان يعتبر رمزاً للمكانـة الاجتماعية العالية، وكذلك من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من الكفاف للبعض الآخر.
4. فـي نفس الوقت الـذي دافع فيه الطبيعيـون عن الملكية الخاصـة وامتلاك اللوردات للأراضـي، فرضوا عليهـم واجبات والتزامـات معينه مثل تحسـين نوعية الأراضي، وضرورة اسـتصلاح أراضٍ جديدةً من أجل الزراعـة ودفع الضرائب المفروضة على الأراضي لصالح الدولة وحماية حقوق ومصالح الفلاحين والمزارعين.

وتشـمل الطبقة المالكة الأفـراد الذين يملكـون الأرض الزراعية والذيـن كان ينظر الطبيعيون إليهم على أنهم أساس النظام الطبيعي، لأن عمل هؤلاء خلال أحقاب طويلة من الزمن هو الذي جعل الأرض صالحة للاستغلال الزراعي، الأمر الذي يدعو بالضرورة إلى احترام حقوقهم على ما يملكون من أرض زراعية.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريـب(5)

قـارن بين علاقـة تخصيص الأرض لإنتاج المواد الغذائيـة وأثرها على زيادة السكان عند الطبيعيين.



أسـئلة التقويم الذاتي (5)

1- إن المبادلات التجارية لا تنتج أية ثروة لدى الطبيعيين، علّل ذلك.

2- أذكر الخطوات التي يجب على أساسها إرساء السياسة المالية لدى الطبيعيين.

7. الإنتقادات الموجهة للطبيعيين Criticism of Physiocracy

واجه الفكر الطبيعي عدداً من الانتقادات يمكن إجمالها – عزيزي الدارس- على الشكل الآتي:

1. خطأ فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج: إن درجة الخطأ في فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج أنهم اعتبروا السمة الوحيدة للإنتاج ذات طابع مادي فحسب، لأن العمل «المنتج» في رأيهم، هو الذي يخلق مادة جديدة كما هو الـ ال بالنسبة للعمل الزراعي، أما أي عمل آخر لا يخلق مادة جديدة فهو عمل «غير منتج». ولكن لا يمكن التسليم مع الطبيعيين بأن العمل الإنتاجي الوحيد هو الزراعة، بل إن الإنتاج – كما يتناول الفكر الحديث – ليس هو إيجاداً لمادة جديدة، بل هو إيجاداً لمنفعة جديدة أو زيادة المنفعة، باعتبار أن منفعة أية سلعة هي قدرتها على إشباع حاجة إنسانية معينة، وتبعاً لهذا التعريف للإنتاج في الفكر الحديث، فإن كُلاً من الصناعة والتجارة تنطوي على القيام بأعمال «منتجة»، شأنها شأن الزراعة سواء بسواء، ترتيباً على أن كلاً منها يحقق إيجاد – أو زيادة – منافع السلع التي تشبع الحاجات الإنسانية المتعددة. وينطبق نفس الوضع على «خدمات» أصحاب المهن الحرة لأنها تشبع هي الأخرى بعضاً من الحاجات الإنسانية التي لا غنى عنها، وإن كانت تتخذ طابع السلع «اللامادية».

2. خطأ فكر الطبيعيين حول الضريبة الموحدة: ومن الطبيعي أن خطأ فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج قد أوقعهم في خطأ المناداة بفكرة «الضريبة الموحدة»، تأسيساً على أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يخلق مادة جديدة تمثل ناتجاً صافياً ينبغي إخضاعه وحده للضريبة، ولكن واقع الحياة الاقتصادية، كما هو مشاهد عملياً، ينبئ عن أن كُلاً من الصناعة والتجارة تحقق هي الأخرى ناتجا صافيا يمكن إخضاعه أيضا للضريبة. يضاف إلى ذلك أن الدول عموماً في حاجة إلى تدبير قدر متزايد من الموارد المالية بما يكفي لتغطية النفقات العامة التي تتجه نحو الزيادة بسبب التوسع المطرد في الخدمات العامة، مما لا يمكن أن تنهض به ضريبة وحيدة على الناتج الصافي من الزراعة، الأمر الذي يقتضي بالضرورة تعدد مصادر الإيرادات العامة، وفوق كل ذلك، فإنه يتنافى مع مبدأ العدالة في توزيع العبء الضريبي أن ينفرد النشاط الزراعي بالخضوع لهذه الضريبة الموحدة دون سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

3. خطــأ تركيز الجهــد الإنمائي علــى الزراعة: أدى الاهتمــام البالغ بالزراعــة، من جانب الطبيعييــن، إلــى ترجمة ذلك عمليا بتركيز الجهد الإنمائي على النشــاط الزراعي ، وما كان ينطوي على ذلك من إهمال الصناعة في فرنســا إبان عصر الطبيعيين، إذ انتشرت الدعوة هناك- تحت تأثير فكر الطبيعيين- إلى العودة إلى أحضان الطبيعة والى الحياة الزراعيــة ، وبطبيعــة الحال، فإن هذا الاتجــاه التنموي لم يكن هو الاتجاه الســليم في مسيرة الاقتصاد الفرنســي إبان عصر الطبيعيين، حيث جر في أذياله خطورة حرمان فرنسا من المضي قدما على طريق التقدم الصناعي، وبالتالي من المزايا العديدة التي كان مــن الممكن أن تتمتع بها، لو أنها دفعت عجلة التصنيع جنبا إلى جنب مع التنمية الزراعية في إطار توازني للنمو الاقتصادي.

4. خطأ إخضاع الاقتصاد السياســي للقوانين الطبيعية: أخيراً من المُســلَّم به أن الظواهر الاقتصاديــة تتغيــر وتتطور على مدار الزمــن، وتبعاً لذلك تتغيــر القوانين التي تحكم هــذه الظواهر، فالقوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية في مجتمع إقطاعي مثلا غير تلك التي تحكم مجتمعاً صناعياً، ومن ثم إذا ســلمنا بــأن الظواهر الاقتصادية متغيرة، وبالتالــي أن القوانين التي تحكم هذه الظواهر متغيرة عبر الزمن يتكشــف على الفور وجــه الخطأ الذي انزلق إليــه الطبيعيون عندما أخضعوا الاقتصاد السياســي للقوانين الطبيعية التي تتصف - من بين صفات أخرى - بأنها غير قابلة للتغير.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريــب(6)

من الانتقادات التي وجهت للطبيعيين خطأ فكرتهم حول الضريبة الموحدة. وضح ذلك.



أســئلة التقويم الذاتي (6)

مــن الأخطاء التــي وقع بهــا الطبيعيــون إخضاع الاقتصــاد السياســي للقوانين الطبيعية. وضح ذلك.

8. تقويم الفكر الاقتصادي الطبيعي
Evaluation of Physiocracy

عزيـزي الدارس، كان للطبيعيين الفضل في اسـتخدام أسـلوب النمـوذج في التحليل الاقتصادي ولذا يمكن اعتبارهم بحق مؤسسـي علم الاقتصاد الحديث. فالجدول الاقتصادي يعطي صورة مبسـطة عن الظواهر الاقتصادية المتعددة بوصفها ظواهر مترابطة عضوياً وتشكل نظاماً متناسقاً وقائماً على أسس ثابتة. وتوضح هذه الصورة بالذات نظرية الإنتاج والتدفق الدائري للسـلع والنقود ونظرية التوزيـع. ويفترض الجدول الاقتصادي أن الإنتاج يقوم على أسـاس دورات سـنوية متتابعة يسـتهلك إنتاج كل سـنة إما في السنة نفسها أو يصبح مدخلات Inputs لإنتاج العام اللاحق. وجعل الطبيعيون الزراعة النشـاط المحوري للاقتصاد والقطاع الوحيد الذي ينتج ناتجاً صافياً.

ولقد تميزت هذه الصورة المبسطة بالخصائص المتداخلة والهامة الآتية:

1. النظرة الاقتصادية الكلية الشاملة Macroeconomic View.
2. توكيـد الترابـط القطاعي والاعتمـاد المتقابل بين النشـاطات الاقتصاديـة المختلفة Sectoral Interdependence.
3. توكيد التوازن العام General Equilibrium.

وجعل الطبيعيون هذا النموذج أساساً لسياساتهم الاقتصادية وبرنامجهم الإصلاحي وبذلك كانوا أول من أرسى السياسة الاقتصادية على أساس نظري واضح وصريح.

ولقد سـمحت هـذه النظرة المبسـطة والأصيلة إلـى الظواهر الاقتصاديـة بمعالجة مسـائل اقتصاديـة على جانـب عظيم من الأهمية، خاصة مشـكلة تعظيـم الناتج الصافي ومشكلة الاكتناز والأزمات، وبذلك دفعت علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي خطوة كبيرة إلـى الأمام. فالتحليـل الاقتصادي الحديث يبحث في مجمله في الأوضاع والشـروط التي يلزم توفيرها وذلك للوصول إلى أقصى حد ممكن لكميات معينة ضمن حدود أو معطيات مسبقة، وحيث إن الطبيعيين ربطوا بين حجم الناتج الصافي ودرجة الرفاهية الاقتصادية، فإن اهتمامهم انصب على تعظيم الناتج الصافي والشروط اللازمة لذلك كوسيلة للوصول إلـى أقصـى حد من الرفاه الاقتصـادي. ومن هنا يمكن القول إن علـم الاقتصاد مدين إلى الطبيعييـن لصياغتهـم لفكرة الحد الأقصـى باعتبارها المشـكلة الاقتصادية الرئيسـية، وفي ذلك يقول الأسـتاذ (شـومبتر) Schumpeter: «إن تتبع الجدول الاقتصادي للإنفاق والإنتاج في الجسـم الاقتصادي سـلط الأضواء على أهمية التدفقـات النقدية ودورها في

ضمان التناسب القطاعي وتحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية. وعليه فالاكتناز لا بد وأن يخل بالتدفق النقدي بين الطبقات العقيمة مما يؤدي إلى انتفاء التوازن ومن ثم إلى الأزمات الاقتصادية» (كاظم، محسن، 1989، ص 89-90).

وأخيراً فلقد استبق الطبيعيون الفكر الكلاسيكي في عدد من أجزائه المهمة كالدفاع عن حرية التجارة ورفع لواء الاقتصاد المرسل والتمييز بين العمل المثمر وغير المثمر أو العقيم.

ويمكن اعتبار الطبيعية حركة استهدفت الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في فرنسا؛ فلقد جعل الطبيعيون الزراعة محور النشاط الاقتصادي، ودعوا إلى برنامج متكامل للإصلاح الزراعي تضمن سياسات متعددة منها تحرير الزراعة من القيود والعقبات التي أضعفت إنتاجها، وإعادة تنظيم القطاع الزراعي على أسس رأسمالية، وتوجيه رؤوس الأموال إلى النشاط الزراعي وتشجيع الطلب على الحاصلات الزراعية. ولا يسعنا إنكار الجانب التقدمي والإصلاحي للفكر الطبيعي. بيد أن الطبيعيين رأوا أن الطريق الصحيح لإحداث التغيرات المطلوبة في الاقتصاد يجب أن يتخذ شكل إصلاح شامل يأتي من فوق وليس الأسلوب الثوري من تحت. وربما يعود رأيهم هذا إلى إيمانهم بوجود توافق وانسجام بين مختلف المصالح الطبقية. ونظراً لهذه الرؤية المثالية والمجافية للواقع لم ير أغلب الإصلاحات الطبيعية النور ولم يكن لها تأثير يذكر في تغيير الاقتصاد الفرنسي قبل الثورة الفرنسية عام 1789.

والآن - عزيزي الدارس – أجب عن الآتي:



تدريب(7)

يمكن اعتبار الطبيعية حركة استهدفت الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في فرنسا، علّل ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (7)

كان للطبيعيين الفضل في استخدام أسلوب النموذج في التحليل الاقتصادي، وضح ذلك.

9. الخلاصة

الفيزيوقــراط Physiocrates هــم مجموعــة صغيرة مــن الاقتصاديين ظهرت في فرنســا في أواخر القرن السابع عشــر، واســتمر فكرها ظاهرا في الحياة العلمية خلال القرن الثامن عشــر، وقد أطلق هؤلاء الاقتصاديون على أنفســهم الفيزيوقراط لفترة من الزمن ثم عدلوا عن هذه التسمية وتسموا «بالاقتصاديين» ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية الأولى التي ظلوا يعرفون بها بعد ذلك في الفكر الاقتصادي.

وقد كانوا أول من يرفض الفلسفة الميركنتيلية تماماً بناءً على اقتناع فكري وكرد فعل لما حدث في فرنسا من جراء تطبيقها، والفيزيوقراط في هذا الرفض للميركنتيلية يتفقون تماماً مع بعض الرواد العظام الأوائل مثل (وليم بيتي) و(كانتيون) وقد نجحوا في استبعاد الاعتقاد القائل بأن الثروة تتعلق بالتجارة والمعادن النفيسة.

ووفقــاً لهذه الفلســفة يجب أن تتخلى الدولة عن تدخلها في النشــاط الاقتصادي، ويفســر الفيزيوقراط العيوب الملحوظة في التنظيمــات الاقتصادية بالجهل بالقوانين الطبيعيــة وبتدخل الدولة في الشــؤون الاقتصادية، وتأثر الطبيعيــون بالتقدم العلمي الذي حدث في عصرهم في فروع الفلك والأحياء والطبيعيات، وقد اكتشــف نيوتن في ذلــك الحين قوانيــن الجاذبية، كما اكتشــفت الدورة الدموية في علــم الطب، وأصبحت هذه الاكتشــافات عامــلا هاما ومؤكدا أن لــكل ظاهرة طبيعية قانونهــا الطبيعي الذي يحكمها ويتحكم فيها، ومما يذكر أن (كيناى) Quesnay وهو من أبرز الاقتصاديين في المدرسة الطبيعية كان طبيبا في البلاط الفرنسي وأنه في صياغته للجدول الاقتصادي قــد تأثــر بمعلوماته الطبية عن الــدورة الدموية. اتخذ الفكر الاقتصــادي الانتقالي في فرنسا شكلاً يعبر عن طبيعة النظام الاقتصادي الفرنسي حينذاك وخصائصه الرئيسية، فلم تكن التجارة أو الصناعة محور النشــاط الاقتصــادي والقطاعات الرائدة في عملية التنميــة الاقتصادية كما كان الوضع في إنجلترا، بل غلب الطابع الزراعي على الاقتصاد الفرنســي.وكانت الزراعة أهم أوجه النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والعمالة معاً. وإضافــة إلى ذلــك اعتمد القطــاع التجاري الصناعي بالدرجة الأساســية على الســوق الداخلية والطلب الصادر عن القطاع الزراعي وخاصة طبقة الإقطاعيين النبلاء.

وفي مجال السياسية المالية أيضاً، فقد نصح الطبيعيون الدولة بتفادي الاقتراض لأن القــروض الحكومية تــؤدي إلى إيجاد طبقة من ذوي الدخــول الثابتة، أي إلى نمو الطبقات العقيمة في الدولة وبالتالي الإضرار بالزراعة.



انتهــى الطبيعيون إلــى أن مقومات هذا النظام الطبيعــي تنحصر في حق الملكية الفرديــة والحريــة والأمن. ويفرق (بتــي) بين «الثمن الحقيقي الجــاري» وبين «الثمن السياسي» فارتفاع الأول أو انخفاضه يتوقف على قلة وكثرة الأيدي اللازمة في عملية تحويل المواد الأولية إلى سـلع جاهزة، ولكن مستوى الثاني تحدده قلة المتطفلين في كل حرفــة أو بالتعبير الحديث الكفــاءة الإنتاجية للعامل. وهذا يشــير إلى أن بتي جعل العمل لا الأرض أساس القيمة وجوهرها.

وبالرغــم مــن المزايا التي تمتع بها فكر المدرســة الطبيعيــة إلا أنها واجهت عدداً من الانتقــادات الواضحة والخاصة بمفهوم الإنتاج والضريبــة الموحدة والتركيز على الزراعة. وكان للطبيعيين الفضل في استخدام أسلوب النموذج في التحليل الاقتصادي ولذا يمكن اعتبارهم بحق مؤسســي علم الاقتصاد الحديث. فالجدول الاقتصادي يعطي صورة مبســطة عن الظواهر الاقتصاديــة المتعمدة بوصفها ظواهــر مترابطة عضوياً وتشــكل نظاماً متناسقاً وقائماً على أســس ثابتة. وتوضح هذه الصورة بالذات نظرية الإنتاج والتدفق الدائري للسلع والنقود ونظرية التوزيع.

10. لمحة مسبقة عن الوحدة الخامسة

ســنقدم لك، عزيزي الدارس، ومن خلال الوحدة الدراســية «الخامســة» المدرسة الكلاســيكية التي تم تقسيمها إلى خمسة أقسام رئيســية، وتدور حول أعلام المدرسة الكلاســيكية أمثال (آدم سميث) و(ديفيد ريكاردو) و(مالتوس) و(ميل)، حيث نتعرف إلــى نظرياتهم في كل من تقســيم العمــل والقيمة والتوزيع والأجــور والأرباح ورأس المــال والفائدة والنقود والذهب ونظرية التنمية الاقتصادية وقوانين التوزيع. ومن ثم نحاول أن نُقَيِّم المدرسة الكلاسيكية من حيث تراكم رأس المال والتقدم الإنتاجي والنمو الاقتصادي ومن ثم اتساع السوق والمناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم للنمو.

11. إجابات التدريبات

تدريب(1)

الفيزيوقراط Physocrates هم مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ظهرت في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر واستمر فكرها ظاهرا في الحياة العلمية خلال القرن الثامن عشر، وقد أطلق هؤلاء الاقتصاديون على أنفسهم الفيزيوقراط فترة من الزمن ثم عدلوا عن هذه التسمية وتسموا « بالاقتصاديين » ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية الأولى التي ظلوا يعرفون بها بعد ذلك في الفكر الاقتصادي.

وقد كانوا أول من يرفض الفلسفة الميركنتيلية تماما بناء على اقتناع فكري وكرد فعل لما حدث في فرنسا من جراء تطبيقها، والفيزيوقراط في هذا الرفض (للمركنتالية) يتفقون تماماً مع بعض الرواد العظام الأوائل مثل (وليم بيتي) و(كانتليون) وقد نجحوا في استبعاد الاعتقاد القائل بأن الثروة تتعلق بالتجارة والمعادن النفيسة.

تدريب(2)

رفض الطبيعيون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ودعوا إلى قصره في حدود ضيقة تتمثل في ضمان الحرية الفردية في التملك والعمل والتعاقد دون المساس بحرية الآخرين وفي العمل على استتباب الأمن والنظام والعدل والدفاع الخارجي. كما دعوا إلى حرية التجارة الداخلية والخارجية، وبهذا يكون الطبيعيون أول من عارض السياسات التجارية التدخلية بشكل شامل وتام ودعوا إلى إتباع سياسة الاقتصاد الحر المرسل.

تدريب(3)

من الواضح أن الطبيعيين ابتدعوا فلسفة اقتصادية تناقض التجارة في كل شيء. وفيما يلي أهم هذه المتناقضات:

1. الزراعة دون التجارة هي أساس الثروة.
2. الحرية دون التقييد هي الإطار الصالح لزيادة تلك الثروة.
3. التجارة الخارجية تحتل مكانة ثانوية في النظام الاقتصادي الطبيعي.
4. ارتفاع أسعار المواد الغذائية دون انخفاضها، هو هدف السياسة الاقتصادية.
5. الصناعة الجديرة بالتشجيع هي التي تستعمل قدراً كبيراً من المواد الأولية لا قدرا كبيرا من العمل.

تدريـب(4)

لقد تركز دفاع الطبيعيين عن طبقة الملاك في نقطتين:

1. يجب أن يحصلوا على جزء من المنتج الصافي في شكل ريع.
2. إذا لم يقم الملاك بإعداد الأرض للزراعة فإن المنتج الصافي سوف يختفي.

تدريـب(5)

لقد أشار الطبيعيون إلى أنه إذا خصصت الأرض في بلد لإنتاج المواد الغذائية وكانت تلـك المواد في متناول الزراع والطبقة العاملة، فإن عدد الســكان يصل إلى الحد الأقصى الـذي يمكـن الوصول إليه، أما إذا ذهب الجزء الأكبر مـن ناتج الأرض للملاك وكان هؤلاء ينفقون دخلهم على الســلع الكمالية المستوردة من الخارج، فإن ذلك يضع قيداً ثقيلاً على قدرة الســكان على الزيادة. ذلك أن بعض الســلع الكمالية الأجنبية تتضمن قدراً كبيراً جداً مـن العمل الماهر. وقدراً قليلاً من ناتـج الأرض، ويترتب على ذلك ارتفاع ثمنها بالقياس إلــى ثمن المواد الأولية والحاصـلات الزراعية التي تتضمن قدراً قليــلاً من العمل الماهر. ويحتمل في هذه الحالة أن يتم التبادل بين الصادرات الزراعية، والواردات المصنّعة بحيث يذهــب إنتاج آلاف الأفدنة الوطنية للوفاء بثمن ما ينتجه فدان واحد أجنبي. وهكذا يقتطع جزء كبير من ناتج الأرض ويحول ذلك دون زيادة عدد السكان.

هذه الحقيقة تفســر في نفس الوقت كيف استطاعت هولندا وإنجلترا أن تتحمل عدداً من الســكان على مســتوى مرتفع من المعيشة لا يتناسب مع موارد هذه البلاد من الأرض الزراعية. ذلك أنها تقوم بتصدير الســلع الصناعية وتســتورد في مقابلها ســلعاً زراعية. وكأن هــذه البــلاد قد أضافت إلى مواردها الزراعية موارد جديــدةً مكنتها من احتمال هذا العدد الكبير من السكان.

تدريـب(6)

من الطبيعي أن خطأ فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج قد أوقعهم في خطأ المناداة بفكــرة «الضريبــة ألموحدة»، تأسيســاً على أن الزراعة هي النشــاط الاقتصــادي الوحيد الــذي يخلق مادة جديــدة تمثل ناتجا صافيا ينبغي إخضاعه وحــده للضريبة، ولكن واقع الحيــاة الاقتصادية، كما هو مشــاهد عمليا، ينبئ عن أن كلا مــن الصناعة والتجارة تحقق هــي الأخرى ناتجا صافيا يمكن إخضاعه أيضاً للضريبة. يضاف إلى ذلك أن الدول عموماً فــي حاجة إلى تدبير قدر متزايد من الموارد المالية بما يكفي لتغطية النفقات العامة التي تطرد عادة في الزيادة بسبب التوسع المطرد في الخدمات العامة، مما لا يمكن أن تنهض

بـه ضريبة وحيدة علـى الناتج الصافي من الزراعة، الأمر الـذي يقتضي بالضرورة تعدد مصادر الإيرادات العامة، وفوق كل ذلك، فإنه لما يتنافى مع مبدأ العدالة في توزيع العبء الضريبي أن ينفرد النشاط الزراعي بالخضوع لهذه الضريبة الموحدة دون سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

تدريـب(7)

لقد جعل الطبيعيون الزراعة محور النشـاط الاقتصـادي ودعوا إلى برنامج متكامل للإصلاح الزراعي تضمن سياسات متعددة منها تحرير الزراعة من القيود والعقبات التي أضعفـت إنتاجها، وإعادة تنظيم القطاع الزراعي على أسـس رأسـمالية، وتوجيه رؤوس الأموال إلى النشـاط الزراعي وتشـجيع الطلب على الحاصلات الزراعية. ولا يسعنا إنكار الجانب التقدمـي والإصلاحي للفكر الطبيعي. بيد أن الطبيعيين رأوا أن الطريق الصحيح لإحـداث التغيـرات المطلوبة فـي الاقتصاد يجب أن يتخذ شـكل إصلاح شـامل يأتي من فوق وليس الأسـلوب الثوري من تحت. وربما يعود رأيهم هذا إلى إيمانهم بوجود توافق وانسجام على أساس بين مختلف المصالح الطبقية.ونظراً لهذه الرؤية المثالية والمجافية للواقع لم تر أغلب الإصلاحات الطبيعية النور ولم يكن لها تأثير يذكر في تغيير الاقتصاد الفرنسي قبل الثورة الفرنسية عام 1789.

12. مسرد المصطلحات

- الجدول الاقتصادي Economic Table: وهو جدول قدمه (فرنسوا كيناى) ويمثل تداول الناتج والدخل من الزراعة في الحياة الاقتصادية وشبهه بالدورة الدموية في جسم الإنسان.
- السخرة Corvee: وتعني العمل لمدة معينة بلا اجر في الأعمال العامة كشق الطرق والقنوات وصيانتها لمنفعة أشخاص آخرين.
- الضريبة الموحدة Unitary Tax: هي أن يخضع الزراع وحدهم بصورة مباشرة لضريبة مفردة على قيمة الناتج الصافي الذي تغله الأرض التي يستأجرونها لأغراض الاستغلال الزراعي.
- الفيزيوقراط Physocrates: هم مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ظهرت في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر واستمر فكرها ظاهرا في الحياة العلمية، وقد أطلق هؤلاء الاقتصاديون على أنفسهم الفيزيوقراط لفترة من الزمن ثم تسموا «بالاقتصاديين» ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية الأولى التي ظلوا يعرفون بها في الفكر الاقتصادي.
- (كيناى) Quesnay: من أبرز الاقتصاديين في المدرسة الطبيعية كان طبيباً في البلاط الفرنسي ويعرف بصياغته للجدول الاقتصادي.
- الملاك الغائبون Absentee Landlords: هي طبقة ملاك الأرض عند الطبيعيين، وهي التي تملك الأرض ولا تعمل فيها وتجني ريعها دون مشقة.
- النظام الطبيعي The Natural Order: يشمل مجموعة من المفكرين تعتمد الأفكار الاقتصادية الطبيعية وكذلك نظرة الطبيعيين العامة للعالم، فلقد اعتقد الطبيعيون أن العالم محكوم بقوانين عامه ثابتة لا تتغير وأن هذه القوانين لا تقتصر على العالم الطبيعي فحسب بل تشمل المجتمع الإنساني أيضاً.



13. المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) **تطور الفكر الاقتصادي**، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. حشـيش، عادل أحمد، (2001) **تاريـخ الفكر الاقتصـادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
3. عمر، حسين، (2000) **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة.
4. كاظـم، محســن، (1989) **تاريـخ الفكـر الاقتصادي ابتـداءً بنشـأته وانتهاءً بالماركسية**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
5. مبـارك، عبد المنعـم، **قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي**، مؤسسـة شـباب الجامعة، الإسكندرية، 1981.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Bhatia, H.L, (1997)**History Of Economic Thought**, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.
2. Higgs, Henry,(2001) **The Physiocrats, Six Lectures On The French Economists Of The 18th Century**, Batoche Books Ltd, Kitchener, Ontario, Canda,.
3. Medema; Steven (2003)G.& Samuels, Warren J. Princeton (Editor); History of Economic Thought: A Reader;1st ed; Routledge; U.K.
4. Roll, Eric,(1993) A History of Economic Thought, 5th ed, Faber and Faber Ltd, London.

ثالثـاً : المواقـع الإلكترونيـة

1. http://cepa.newschool.edu
2. http:// socserv2.socsci.mcmaster.ca
3. http:/www.wikipedia.org



الوحدة الخامسة

5

المدرسة الكلاسيكية

إعداد المادة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة الخامسة، وسنتناول معاً بهذه الوحدة مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية، والتي تعطيك الفرصة للتعرف إلى أساس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الرأسمالي ومقارنته بالواقع الاقتصادي في الوقت الحاضر.

ونأمل أن يساعدك هذا التحليل على نحو يزيد من ثقافتك الاقتصادية العامة.

2.1 أهداف الوحدة

عزيزي الدارس، بعد الانتهاء من هذه الوحدة نأمل أن تكون قادراً على أن:

1. تعرف أعلام المدرسة الكلاسيكية أمثال (آدم سميث)، (ريكاردو)، (مالتوس) و(ميل).
2. تشرح مبدأ تقسيم العمل ونظريات القيمة والتوزيع التي جاء بها (سميث).
3. تبين مفهوم (سميث) لنظريات الأجور، والريع، والربح، ورأس المال والفائدة.
4. توضح دور الدولة والمالية العامة والتنمية الاقتصادية الذي قدمه (سميث).
5. تشرح وظيفة علم الاقتصاد الذي جاء بها (ريكاردو).
6. تدرك التطورات الذي قدمها (ريكاردو) على نظريات القيمة، والتوزيع، والأجور، والريع، والأرباح والفائدة.
7. تدرك مفاهيم (ريكاردو) الجديدة في النقود والذهب والتجارة الأجنبية.
8. توضح مساهمات (مالتس) من نظريات السكان وتراكم رأس المال والتنمية الاقتصادية والانتقادات التي وجهت لنظرية السكان.
9. تشرح الإنتاج والقيمة لـ (ميل) وقوانين التوزيع وعلاقة الإنتاج بمبدأ الحياد.
10. تقيم المدرسة الكلاسيكية من حيث تراكم رأس المال، والتقدم الإنتاجي، والنمو الصناعي، واتساع الأسواق والمناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم للنمو الاقتصادي.

3.1 أقسام الوحدة

تقسم هذه الوحدة إلى خمسة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول: (آدم سميث) Adam Smith، في هذا القسم سوف نحاول التعرف إلى مساهمات (سميث) الخاصة بكل من نظرية العمل والقيمة وكذلك نظرية التوزيع بالإضافة إلى تحديد مفهوم دور الدولة الاقتصادي ومبدأ الحرية الاقتصادية، ويغطي هذا القسم الأهداف الأربعة الأولى.

القسم الثاني: (ديفيد ريكاردو) David Ricardo، في هذا القسم نحاول تحديد الإسهامات التي أضافها (ريكاردو) على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المتمثلة في تحديد وظيفة الاقتصاد وتحليل كل من نظرية القيمة والتوزيع والتجارة الأجنبية ورأيه في النقود والذهب، ويغطي هذا القسم الهدف الخامس والسادس والسابع.

القسم الثالث: (روبرت مالتوس) Thomas Robert Malthus، في هذا القسم نتعرف إلى أهم المساهمات التي جاء بها (مالتوس) في مجال السكان وتراكم رأس المال والتنمية الاقتصادية، ويغطي هذا القسم الهدف الثامن.

القسم الرابع: (جون ميل) John Stuart Mill، في هذا القسم نحدّد التطورات التي أضافها (ميل) إلى كل من نظرية الإنتاج والقيمة والتوزيع بالإضافة إلى رأيه في دور الدولة ومبدأ الحياد. ويغطي هذا القسم الهدف التاسع.

القسم الخامس: تقييم المدرسة الكلاسيكية (Evaluation of the Classical School)، وفي هذا القسم نتعرض إلى تحديد مدى صلاحية الأفكار الكلاسيكية للواقع الاقتصادي في الوقت الحاضر وخاصة تلك المتعلقة بالدول النامية. ويغطي هذا القسم الهدف العاشر.



4.1 القراءات المساعدة

إن المادة المعروضة في هذه الوحدة تشمل موضوعات في غاية الأهمية بالنسبة للفكر الاقتصادي وأعلام المدرسة الكلاسيكية.

لإثراء معلوماتك في هذه المرحلة بالذات، فإننا ننصحك عزيزي الدارس بالرجوع إلى المراجع الآتية:

1- أحمد، عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، (2003).

2- عمر، حسـين، (2000) تاريخ الفكـر الاقتصادي، الجـزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة.

3- كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسـل للطباعة والنشـر، الكويت (1989).

4- Heilbroner، Robert L.(1999) **The Worldly Philosophers: the Lives، Times and Ideas of Great Economic Thinkers**; 7th ed، Library Of Congress; New York;.

5- Screpanti، Ernesto& (2001) Zamagni; Stefano; An Outline of the <u>**History of Economic Thought**</u> ;Oxford University Press Inc; New York; .

6- Zamagani، Stefano & Agliardi Elettra; **Time in Economic Theory**; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K; 2004.

7- http: / www.ecolib.org

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة هذه الوحدة

عزيـزي الدارس، قبل أن تبدأ بدراسـة هذه الوحدة تأكـد أنك هيأت المكان الهادئ والمريح للدراسة، وأن أهم ما تحتاج إليه من مواد هو قلمك ودفتر ملاحظاتك. ستزودك هـذه الوحدة بمجموعة من التدريبات وأسـئلة التقويم الذاتي التي ستسـاعدك في فهم المادة الأساسـية فيها واسـتيعابها، فلا تتردد في محاولة الإجابة عنها، ووضع الحلول المناسبة لها بمفردك وتصحيحها بالعودة إلى مفتاح الإجابات في نهاية الوحدة.

إن إجابـة هذه التدريبـات يمنحك الفرصة لاختبار تعلمكم، فـلا تدع هذه الفرصة تفوتـك. وإذا ما واجهتك أي صعوبة أو مسـألة مثيرة الاهتمام، فـلا تتردد في مراجعة مشرفك الأكاديمي ومناقشة ما يعرض لك.



2. آدم سميث (1790-1723) Adam Smith

عزيزي الدارس، ولد (آدم سميث) عام 1723 في قرية (كيركالدي) في اسكتلندا، بقي (سميث) طيلة حياته عزباً ومتفرغاً للتدريس والبحث العلمي. بدأ (سميث) دراسته في جامعتي أكسفورد وكلاسجو بين الأعوام (1737-1764). حيث عين أستاذاً للمنطق في جامعة كلاسجو في عام 1751 وبقي في هذا المنصب حتى استقال منه عام 1764.

اتصف (سميث) في حياته بغرابة الأطوار والتعثر والغرابة في الكلام وبالذكاء الحادق والثاقب والمعرفة المتشعبة والواسعة، والنظرة التاريخية والواقعية. وبالرغم من أن الطبيعيين كانوا قد سبقوا (آدم سميث) بأفكارهم الاقتصادية ومبادئهم التي أخذها عنهم، إلا أن كثيراً من الكتاب الاقتصاديين لا يزالون يعتبرون (سميث) منشئ علم الاقتصاد وينعت في الأدب الاقتصادي على أنه «أبو الاقتصاد السياسي» «Father of Political Economy».

لقد استطاع (سميث) أن يصوغ من أفكار الطبيعيين نظاماً اقتصادياً متكاملاً، قام بعرضه بوضوح وسلاسة وحيوية.

نشر (سميث) عام 1759 كتاباً بعنوان «نظرية المشاعر الأخلاقية» "Theory of Moral Sentiments"، وكتابه الثاني والأهم نشر عام 1776 بعنوان «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» "An Inquiry into the Nature and causes of the wealth of Nations" والمشهور بـ «ثروات الأمم». يصنف كتاب ثروات الأمم بأنه واحد من أفضل الكتب التي قدمها الفكر البشري. ورغم أن معظم الأفكار التحليلية التي جاء بها في «ثروات الأمم» لم تكن جديدة إلا أنه قدمها في أسلوبه الخاص وجعل من الأفكار الاقتصادية المتنوعة أجزاء مترابطة من نظام عام موحد ومترابط. يسجل (لآدم سميث) دائماً أنه زود البشرية بمنظار شامل وكشف الضوء عن ترابط الظواهر الاقتصادية وما تنطوي عليه من خفايا ونتائج.

تعرّض (سميث) إلى ثلاثة من التيارات المباشرة على فكره وهي:

1. أستاذه الفيلسوف الأخلاقي (فرنسيس هجسن) (1694-1746) Fancies of Hutchinson.
2. الفكر الطبيعي.
3. (برناردي مندفيل) Bernard de Mandeville صاحب كتاب «أروسطو والنمل» المعروف بالأنانية تقود إلى منفعة المجتمع، والمنشور عام 1714.

عزيزي الدارس- ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه أخذ عن (هجسن) تأكيده على القانون الطبيعي، وعن الطبيعيين أفكاراً عديدة من أهمها:

1. طبيعة الثروة ودورانها في النظام الاقتصادي.
2. العمل المثمر والعمل غير المثمر.
3. فكرة اليد الخفية (Invisible Hand).

يشكل الكتاب الأول الذي نشره (سميث) «نظرية المشاعر الأخلاقية» الإطار الأخلاقي والفلسفي للكتاب الثاني «ثروات الأمم». إذ أن الواقع يشير إلى أن (سميث) من خلال نظرية المشاعر الأخلاقية عالج القوى الأخلاقية التي تحكم السلوك الإنساني ومن ضمنها السلوك الاقتصادي للفرد. ولذلك يمكن القول: أن (سميث) في هذا الكتاب قدم الأسس الأخلاقية للأفكار الاقتصادية التي فصلها في كتاب (ثروات الأمم).

ومن أهم الأسس والقواعد التي يقر ويعترف بها (سميث) ما يلي:

1. الإنسان أناني بطبيعته، ولذلك تصرفاته تُحكم إلى حد كبير بالمصلحة الذاتية. وهذه المصلحة الذاتية تحد من التأثيرات الضارة وتحولها إلى قوة فعالة في خدمة المجتمع.
2. الإنسان بطبيعته أخلاقي، حيث يحمل غرائز أصيلة مثل روح العطف والنزعة الاجتماعية.
3. ينطلق الإنسان في حياته كطرف ثالث يفض النزاع والتناقض بين مصالحه الخاصة والمصلحة العامة.
4. يتعاطف الإنسان مع الأفراد الآخرين حيث تتجلى أمامه المزايا الأخلاقية على خلاف المنافع الذاتية في تصرفاته مع الغير، وهو لا يمكن أن يوجد خارج المجتمع فهو في حاجة دائمة لمساعدة الآخرين في صراعه من أجل البقاء.
5. المجتمع يجب أن يحكم إلى مجموعة من القواعد تتسم بالعدالة والمساواة؛ لأن شيوع الظلم والفساد يقودان المجتمع إلى الدمار، ويؤكد أن الإنسان بمشاعره الأخلاقية يندفع نحو العدالة.
6. تزايد الثروة المترتب على التراكم الرأسمالي والتحسينات الإنتاجية التي يدخلها المنظمون من منطلق المصلحة الذاتية تعم نتائجه على المجتمع بأسره غنيه وفقيره على حد سواء.

مما تقدم من معالم الإطار الأخلاقي الذي قدمه (سميث) يتضح لنا أن النظام الاقتصادي الذي حلل أجزاءه وصنف ترابطه في ثروات الأمم يقوم على أسس أخلاقية اعتقد وآمن بتأثيرها الفعّال على السلوك الإنساني.



يدور الفكر الاقتصادي (لآدم سميث) حول بعض الموضوعات المهمة التي تدخل في صميم دراسة علم الاقتصاد كعنصر العمل بوصفه أحد عناصر الإنتاج، ونظرية القيمة ونظرية التوزيع، والمالية العامة والحرية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.

وسنقوم، عزيزي الدارس، بتحليل هذه الموضوعات في القسم الآتي من هذه الوحدة الدراسية:

1.2 تقسيم العمل Division of Labour

إن فكرة تقسيم العمل لم تكن فكرة جديدة ولكن مثل هذه الفكرة قائمة في التاريخ الاقتصادي منذ عصر الإغريق، وتعتبر جزءاً منه. فلم يكن (سميث) أصل تلك الفكرة ولكنه أثراها منذ ظهور ثروة الأمم وأصبح لها أهميتها الخاصة في الاقتصاد.

انطلاقاً من نظرة (سميث) بأن العمل هو العنصر الأساس في الإنتاج ومصدر ثروة الأمم التي تقوم على القوة الإنتاجية للعمل، فإن تقسيم العمل عند (سميث) يعني تقسيم عملية إنتاج أية سلعة معينة إلى عمليات جزئية، يتخصص كل فرد في مجموعة العمل في أداء عملية واحدة من هذه العمليات الجزئية المتتابعة مما يؤدي إلى:

أ- زيادة الإنتاجية.

ب- توفير الوقت.

ج- اختصار جهد العامل.

د- إدخال التحسينات الفنية في عملية الإنتاج.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الاقتصاديين أجمعوا على أن (سميث) قام باستخدام تقسيم العمل في معنيين مختلفين تمام الاختلاف:

المعنى الأول: ينطوي على تخصيص قوة العمل المصاحب لعملية التقدم الاقتصادي والذي ينتج عنه التحسن الأعظم في القوة الإنتاجية للعمل، والزيادة في المهارة والقدرة على الابتكار.

ورأى (سميث) أن الاقتصاد المنزلي أو اقتصاد الكفاف لا يمكن بطبيعته أن يتمتع بتقسيم العمل والمزايا التي يمكن أن تنجم عنه. أما الاقتصاد التبادلي بالمقابل فيمكن أن يتمتع بتقسيم العمل وبالمنافع الكبرى الناجمة عن التقسيم المتزايد للعمل "Progressive subdivision of Labour" أو الزيادة في التخصص، واعتماداً على هذه الاعتبارات اعتقد (سميث) أن تقسيم العمل يتحدّد بدرجة اتساع السوق، وأن كل ما يعمل على اتساع السوق جغرافياً من خلال تحسن وسائل المواصلات والاتصالات أو اقتصادياً من خلال إزالة العوائق التي تقف أمام التجارة، فجميعها تؤدي إلى تحقيق الصالح العام.

المعنى الثاني: يعني تقسيم قوة العمل بين الذين يعملون في أعمال منتجة وأولئك الذين يعملون في أعمال غير منتجة، وتطور تحليل (سميث) فيما بعد ليعتمد على هذه التفرقة اعتماداً كبيراً في تحليله للتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي، كما سنلاحظ في سياق هذا التحليل (لآدم سميث).

فأهمية التفرقة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج لدى (سميث) ترجع إلى اهتمامه الأساسي بعملية التوسع الاقتصادي في الأجل الطويل. فرأي (سميث) أن العمال العاملين في النواحي المنتجة فقط هم الذين يساهمون في زيادة الإنتاج، وأكد ذلك بتعريفه للعمل المنتج بدقة من خلال وضعه شرطين أساسيين له، وهما:

1. أنه عمل يؤدي إلى إنتاج سلع مادية.
2. أنه عمل يؤدي إلى خلق فائض، ويمكن أن يساهم في الاستثمارات المستقبلية.

من خلال فكرة تقسيم العمل جاء (سميث) لينقض طبيعة الثروة وأسبابها والتي قدمها الطبيعيون على أنها سبب فائض الميزان التجاري، إذ جادل (سميث) بأن مصدر كل الثروات لا يوجد إلا حيث يوجد العمل وأن زيادة الثروة تتوقف على زيادة إنتاجية العمل، وأن هذه الزيادة في إنتاجية العمل تتوقف بدورها على تقسيم العمل والتخصص في عمليات الإنتاج. ومن خلال هذا الجدال الذي قدّمه (سميث) فإنه استطاع أن يؤكد في نظامه الاقتصادي أن إنتاجية العامل تتحدّد إلى حد كبير من خلال تقسيم العمل، فتجزئة العملية الإنتاجية تؤدي إلى:

1. تخصص العامل في ميدان معين أو أجزاء محدّدة من العمل.
2. اكتساب المهارة والخبرة مع مرور الوقت التي تمكنانه من زيادة الإنتاجية.
3. اختزال الوقت الضائع في الانتقال من جزء إلى آخر في العملية الإنتاجية.
4. التحفيز على الابتكار واختراع الآلات وتطوير الفن الإنتاجي وبالتالي زيادة كبيرة في الإنتاج.

وفي سياق هذا التحليل لمفهوم تقسيم العمل الذي قدمه (سميث) فإن تقسيم العمل والتخصص المنطوي عليه والزيادة الكبيرة في الإنتاج المترتبة عليه لا يمكن أن يتم إلا في مجتمع قائم على التبادل. كذلك تعتمد درجة أو مستوى تقسيم العمل بالدرجة الأولى على حجم التبادل ونطاقه أو بشكل آخر على سعة السوق، فكلما اتسعت السوق ازدادت إمكانية تقسيم العمل وارتفعت الإنتاجية تبعاً لذلك.

ولهذا السبب نجد أن (سميث) أكد واعترف بفوائد التجارة الخارجية في توسيع نطاق السوق وما يتولد عن ذلك من فرص جديدة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل. واعتقد (سميث) أن التبادل لا يمكن أن يكون نتيجة لتقسيم العمل، ولكن تقسيم العمل هو أساس منشأة التبادل، والسبب في ذلك هو أن النزعة تجاه المقايضة والتبادل هي صفة أصيلة في الطبيعة الإنسانية.

مع الاستمرار والتوسع في تقسيم العمل فإن (سميث) توقع مجموعة من النتائج تعتبر مميزات ومحاسن التوسع في تقسيم العمل ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. تـزداد درجـة الاعتماد المتقابل بين الأفراد بحيث يعتمـد كل فرد على الآخرين لتزويده بالأشياء التي يحتاجها من إنتاجهم، وبالمقابل ليشتروا منه فائض إنتاجه.
2. تنشأ وتتطور شبكة متعدّدة الأطراف أساسها التبادل تسمى السوق.
3. الاعتمـاد المتقابـل بين الأفراد لا يشـكل أية مشـكلة للفرد لأن جهاز السـوق في ضوء المنافسـة الكاملـة يؤدي عمله بصورة تلقائية وغير شـخصية ويخـدم مصالح جميع المتعاملين فيه.
4. من خلال الاعتراف بأن الفرد دائماً مدفوع بالمصلحة الشـخصية الذاتية إلا أنه بفضل المنافسة في السوق فإنه يؤدي دوره وكأنه مسوق بيد خفية «Invisible Hand» إلى تحقيـق مصلحة المجتمع، رغم أن ذلك لم يكن في قصده ولم يكن جزءاً من مخططـه.

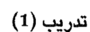
وبالمقابل فإن (سـميث) لم يتجاهل الآثار السـلبية العكسية لمبدأ تقسيم العمل، التي تنعكس على شخصية الإنسان وذاته وتظهر نتائجها عليه. ويمكن إدراج أهم الآثار السلبية التي رآها (سميث) في الأمور الآتية:

1. التقليل من وعي الفرد وكذلك تراجع قدرته على التفكير المبدع.
2. يصبح العمل روتينياً بسيطاً لا يتطلب جهداً حيث يصيب جسم العامل الخمول ويعتري عقله الجهل.
3. تحـول العامل إلى كائن أشـبه ما يكـون بالآلة التي لا تصلح سـوى لتأدية العمل التي صممت من أجله.
4. النتيجـة لكل هـذه الآثار على المجتمع بشـكل عام تكون بالتضحيـة بالأبعاد الفكرية والنفسـية والاجتماعية للإنسـان، خاصة إذا كان المجتمع يعتمد على التقسـيم البعيد للعمل.

بسـبب هذه الآثار السـلبية التي قدرها واعترف بها (سـميث) لم ينكر وجود دور هام تؤديه الدولة لتصحيح كل هذه الانحرافات السـلبية التي كانت من نتاج تقسيم العمل وذلك مـن خلال التعليم المجاني العام للطبقات الأقل حظـاً في المجتمع والتي عرفها بالطبقات الدنيـا. وذهب إلى ما هـو أبعد من ذلك حيث دعا إلى جعل التعليم فـي حده الأدنى إلزامياً على جميع المواطنين.

والآن عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:





تدريب (1)

تقسيم العمل يؤدي إلى مجموعة من النتائج منها الإيجابية ومنها السلبية، ما الآثار الإيجابية لتقسيم العمل؟



أسئلة التقويم الذاتي (1)

1. قـام (آدم سـميث) ببناء نظام اقتصـادي كامل، هل لك، عزيزي الـدارس، أن تحدّد القواعد الأساسية التي بنى عليها (سميث) نظامه الاقتصادي؟
2. تقسيم العمل عند (سميث) يحمل مفهومين مختلفين، وضح هذين المفهومين.

2.2 نظرية القيمة Theory of Value

عزيزي الدارس، موضوع القيمة عند (سميث) يمكن أن نحلله من خلال عدد من الزوايا التي يدور حولها (سـميث) بأفكاره من أجل شرح هذه النظرية وتبسيطها، ويمكن تبويب هذه الزوايا في البنود الآتية:

1. القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية.
2. العمل كمحدد للقيمة.
3. العمل كمقياس للقيمة.
4. السعر الطبيعي وسعر السوق.

وسـوف نتعرض بهذا الجزء من هذه الوحدة الدراسـية لتفسـير هـذه البنود الخاصة بنظرية القيمة عند (آدم سميث) وشرحها:

1. القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية Value in use and Value in Exchange

يبدأ (سـميث) مناقشـته للقيمة مـن خلال التفريق بيـن القيمة الاسـتعمالية والقيمة التبادلية. حيث عرف النوع الأول من القيمة (الاسـتعمالية) أنه يعبر عن مسـتوى المنفعة التي يحصل عليها الشخص من جراء استهلاكه لسلعة ما، ولذلك فهي تعتبر شيئاً محكوماً للتقدير الشخصي.

وبالمقابل فإن النوع الثاني من القيمة (التبادلية) يمثل كمية السـلع الأخرى التي يمكن الحصول عليها مقابل التخلي عن وحدة واحدة من السـلعة التي في حوزة الفرد، أي

أنها كمية موضوعية ولقد وضح (سـميث) أن هناك تفاوتاً كبيراً بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل.

فعلى سـبيل المثال فإن قيمة الاسـتعمال للماء كسلعة تعتبر كبيرة بينما قيمة التبادل ضئيلـة. على عكـس الماس الذي يتميـز بقيمة تبادليـة كبيرة رغم أن قيمته الاسـتعمالية زهيدة. وسـميت هـذه الفكرة في الفكر الاقتصادي اللاحق بأغلوطـة الماء والماس Water Diamond Paradox.

بالرغم من أن إبراز هذه الفكرة سجل لـ (سميث) إلا أنه لم يقدم لها أي تفسير؛ حيث بقيت لغزاً دون حل حتى جاءت المدرسة الحدية وقدمت تميزها الشهير بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية للسلعة.

انصب تحليل (سـميث) للقيمة على القيمة التبادلية وحدهـا وعّرفها بأنها «ما تحوزه السلعة من قوة شراء للسلع الأخرى».

هـذا التصـور للقيمة هـو تصور موضوعي من جانب (سـميث) إلا أنـه اعتبر كلا من القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية مستقلة عن الأخرى ولا علاقة بين القيمتين.

فمن الأهمية هنا، من وجهة نظر التحليل الاقتصادي، أن نذكر أن مزاعم (سميث) بعدم وجود الترابط بين القيمة الاسـتعمالية والقيمة التبادلية كان على غير أسـاس من المنطق فـي الفكر الاقتصـادي اللاحق. إذ أوضح الفكـر الاقتصادي الحدي أن عجز (سـميث) عن اكتشاف العلاقة بين النوعين من القيمة كان سبباً في عدم مقدرة (سميث) على الربط بين القيمتين. وليس من شك أن ربط (سميث) لكلمة القيمة بكلمة الاستعمال في مصطلح واحد كان شـاهداً على إخفاء أهمية المنفعة كلياً، وإلحيلولة دون الفصل بين النظرة الموضوعية والنظرة الشخصية للقيمة الاستعمالية.

2. العمل كمحدد للقيمة Labour As Determinant of Value

يقول (سميث) أن «السعر الحقيقي لأي شيء – ما يتحمله أي شخص من تكلفة بغية الحصول على هذا الشـيء – هو الكد والعناء والتعب الذي يعانيه هذا الشـخص في سـبيل الحصول عليه» (سميث، 1776).

فمن الواضح أن ما كان يشـغل (سـميث) هو نظرية التكلفة Cost Theory وهي كما أوضـح في تعريفه للسـعر الحقيقي بمثابة «الإنفـاق على العمل» أي تكلفـة الكد والعناء والتعب.

يقـول (سـميث) «لقـد كان العمل هو السـعر الأول، وهـو بمثابة النقـود التي يجري دفعها أصلاً لشراء كل الأشياء، لقد جرى بالعمل في الأصل شراء كل ثروة العالم» (سميث، 1776).

وهنا يميز (سميث) بين أسباب نشوء القيمة في المجتمع في مرحلة نشأته المبكرة، وبين الأسباب التي تكون فاعلة في تحديد القيمة عندما يصبح رأس المال في المجتمع المتطور ذا أهمية في عمليات الإنتاج.

في ضوء هذا التطور من المجتمع البدائي إلى المجتمع المتقدم يقرر (سميث) أنه حدث تطور مناظر في تكلفة العمل؛ ذلك أن تكلفة العمل في المجتمع البدائي هي التي كانت تحكم القيمة أصلاً، لكن بوجود رأس المال في حلبة الإنتاج في المجتمع المتقدم كوسيلة من وسائل الإنتاج كان لا بد أن يتطلب الأمر أخذ عنصر الأرباح في الاعتبار.

ومن هنا كان من البدهي أن يتناول (سميث) في مواضع أخرى من ثروة الأمم مكونات السعر الثلاثة:

أ. الأجور.

ب. الأرباح.

ج. الريع.

وفي تحليله لها ذكر أنه في الدول المتحضرة يسهم كل من عنصر الأرض وعنصر رأس المال في القيمة التبادلية للسلع. واعتماداً على ذلك تعتمد القيمة الكلية للمنتجات على مستوى من العمل أكبر بكثير مما دخل فعلاً في إنتاجها.

يجمع الاقتصاديون على أن هذا هو الخطأ الذي وقع فيه (سميث) وأدى به إلى نتيجة خاطئة، وهي أن كل القيم المنتجة تمثل عملاً إنسانياً كان قد بذل من قبل. وبناءً على ذلك استنبط (سميث) نتيجة خاطئة أخرى وهي أن العمل هو المقياس الوحيد للثروة أو للقيمة المنتجة.

3. العمل كمقياس للقيمة Labour As Measure of Value

إن متابعة النهج الفكري حول القيمة عند (سميث) تدل على أنه أشار إلى استخدام آخر لعنصر العمل. فقول (سميث) إن القيمة التبادلية لأية سلعة «تعادل كمية العمل التي تمكّن مالك السلعة من الشراء أو التحكم في الأشياء، ولذلك فإن العمل هو المقياس الحقيقي للقيم التبادلية لكل السلع» (سميث، 1776).

فالعمل هو مقياس للقيمة يمكن معرفة ما يساويه أي شيء من خلال معرفة كمية العمل التي سوف يتحكم بها هذا الشيء. ومن خلال النظر إلى طريقتي القيمة التي استخدمها (سميث) نجد أن تكلفة العمل كمحدد للقيمة هي الطريق الأساسية، إذ أنها تتم

عـن كمية العمل المطلوب في الإنتاج، والتي تضع حداً لعرض أية سـلعة قابلة للإنتاج على النحو الذي يؤمن لها قوة شرائية، مع الافتراض أن لهذه السلعة بعض الاستخدام في إشباع الحاجات الإنسانية.

وحسـب نظرية تكاليف الإنتاج تقدّر القيمة بناءً على نفقات الإنتاج في الأجل الطويل أو المعدلات العادية لكل من الأجور والأرباح والريع وليس للطلب تأثير على القيمة.

هـذا التجاهل أو النكران لتأثير الطلب على القيمة من (سـميث) يعتمد على الافتراض الذي يفيد بثبات التكلفة المتوسـطة للسلعة مع تغير الطاقة الإنتاجية للمشروع أو للمنشأة الاقتصادية. ولكن إذا تغيرت التكلفة المتوسـطة للسـلعة بتغير الطاقة الإنتاجية للمشروع فإن تغيرات الطلب على السلعة سوف تؤثر على قيمة السلعة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن (سميث) لم يكن على بينة من هذه الأفكار الاقتصادية التي تم تطويرها من قبل (مارشال) Marshal في أواخر القرن التاسع عشر.

4. السعر الطبيعي وسعر السوق Natural price and Market price

بخلاف عدم الوضوح الذي تخلل (سميث) في أفكاره تجاه العلاقة بين القيمة والعمل سـواء كمحدد أو كمقياس، فإنه قدم مقارنة وتميزاً واضحاً بين القيمة أو السـعر الطبيعي لسلعة ما وسعرها أو ثمنها في السوق.

يعرف السعر الطبيعي أنه السعر الذي يسود في المدى الطويل والذي يسمح بتغطية كامل تكاليف إنتاج السـلعة بمستوياتها الطبيعية أو الاعتيادية من أجور وريع وأرباح. هذا يعنـي أن الإيراد المتأتي من جراء بيع سـلعة ما يكفي لدفع الأجـور والريع والأرباح ضمن المستويات الاعتيادية دون الزيادة أو النقصان.

أما سـعر السوق فسوف يكون مساوياً أو أكبر أو أقل من الثمن الطبيعي اعتماداً على الظروف الآنيّة لكل من العرض والطلب في السوق. ولكن من نتائج المنافسة في السوق أن سعر السلعة دائماً ما يتجه نحو قيمتها أو ثمنها الطبيعي في المدى الطويل.

وقد تعرضت نظرية تكاليف الإنتاج إلى جملة من الانتقادات لما تنطوي عليه من صفة الدوران، وتتجلى هذه الانتقادات في:

1. السـعي الأساسي من قبل (سميث) لتفسير قيمة السـلعة بعيداً عن سعرها السائد في السـوق، إذ أن كل ما تم التوصل إليه هو الاعتماد على الأسعار السوقية لعناصر الإنتاج الداخلة في إنتاج السلعة.

2. عناصر الإنتاج تسـتمد قيمتها من قيم السلع والأشـياء التي تسهم وتدخل في إنتاجها، إذ أن (سميث) حاول تخطي هذه المشكلة من خلال تفسير المستوى الطبيعي للأجور والريع والأرباح كعوائد أو أثمان لعناصر الإنتاج على أسـس وقواعد ومبادئ اجتماعية

وتاريخيـــة. وتعتبر هذه المحاولة من قبل الكثير من المفكرين محاولة غير دقيقة لأنها بعيدة عن الواقع من جهة ومقنعة من جهة أخرى.

وتعكس التناقضات التي وقع بها (آدم ســميث) في تحليله للقيمة موقفه الفلسفي؛ إذ أنــه اعتمد على توافق المصالح بين الأفراد والانســجام كقاعدة عامة في المجتمع المتقدم. ومن الطبيعي أن يتجه (ســميث) نحو نظرية تكاليف الإنتاج في تفســير القيمة لأنها تقود إلى الانســجام والتوافق الطبقي، بعكس نظرية العمل لأنها تقود إلى الاســتغلال وتضارب المصالح في المجتمع المتحضر.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي



تدريب (2)

هل العبارات الآتية صحيحة أم خاطئة:

1. تعتبر القيمة الاستعمالية مقياساً موضوعياً وتعتبر التبادلية مقياساً شخصياً.
2. الكد والعناء والتعب الذي يبذله الشــخص في ســبيل الحصول على شــيء ما يعتبر السعر الحقيقي لذلك الشيء.
3. تجاهــل (ســميث) تأثيــر الطلب علــى قيمة الســلعة تحــت ذريعة ثبــات التكاليف المتوسطة.
4. السعر الطبيعي يميل إلى سعر السوق في المدى الطويل.
5. السعر الطبيعي للسلعة دائماً أقل أو يساوي سعر السوق لتلك السلعة.



أسئلة التقويم الذاتي (2)

1. قارن بين مفهوم العمل كمحدد للقيمة والعمل كمقياس للقيمة.
2. لم تســلم نظرية تكاليف الإنتاج (لآدم ســميث) من الانتقــادات، فما أهم الانتقادات التي تعرضت لها؟

3.2 نظرية التوزيع (الدخل) Theory of Distribution

- عزيــزي الدارس- لقد أقر (ســميث) بمســاهمة أصحاب رؤوس الأمــوال وأصحاب الأراضــي في العمليــة الإنتاجية، كمــا رأينا في تحليلــه لنظرية القيمة، وأكد لنا أن شــرط مســاهمتهم هــو حصولهم على إيــرادات تتمثل في الأربــاح والريع. (ســميث) إلى تحويل الأرباح والريع إلى ما يعادلها من وحدات العمل، ولكنه أخذ هذا الاتجاه من أجل أن يؤكد أن

مقياس العمل أنسب المقاييس للقيمة؛ أي أنه لم يفعل هذا لكي يلغي وجود الربح والريع، كما يعتقد البعض.

وفي معالجة (سميث) لموضوع توزيع الدخل انصب مجهوده على تحليل العوامل المحددة للمستويات الطبيعية للأجر والريع والربح.

وهنا يجب أن نتذكر دائماً بأن تحليل (سميث) والمدرسة الكلاسيكية في تحليل التوزيع ارتبط بالأسلوب الطبقي بدلاً من الأسلوب الوظيفي الذي اتخذته المدرسة الكلاسيكية الحديثة فيما بعد. ويتضمن الأسلوب الطبقي توزيع الدخل حسب الطبقات الاجتماعية، وقد حّدد (سميث) ثلاث طبقات كبرى في المجتمع هي:

1. طبقة العمال.
2. طبقة أصحاب الأراضي.
3. طبقة أصحاب رأس المال.

وتبعاً لهذه الطبقات الثلاث فإن عناصر الإنتاج عند (سميث) تتمثل بثلاثة عناصر هي العمل، والأرض، ورأس المال، وبالتالي يكسب العمال الأجور، وأصحاب الأرض يحصلون على الريع، ويحصل أصحاب رأس المال على الأرباح.

هذا التقسيم الطبيعي للمجتمع كان متوافقاً مع الاعتبارات الاجتماعية التي كانت سائدة في عصر (سميث)، إذ أورد تفسيراً لطبيعة العلاقة بين المصالح الخاصة لأفراد هذه الطبقات الثلاث والمصلحة العامة للمجتمع، من حيث إنها تنم عن التوافق الطبيعي والتلقائي بين المصالح الفردية والجماعية كقاعدة عامة. ولكن (سميث) واجه صعوبات باستخدام هذا الأسلوب في تحليل توزيع الدخل والأجر الذي أدى إلى عدم إمكانية التوصل إلى نتائج دقيقة بشأن توزيع الدخل.

فمثلاً لو تناولنا صغار ملاك الأراضي الذين يعملون بأيديهم بأراضيهم مستعينين بالوسائل والأدوات الرأسمالية التي يمتلكونها، فهم بالنهاية يحصلون على إيرادات نتيجة:

1. عملهم.
2. ملكيتهم للأرض.
3. ملكيتهم لرأس المال المستخدم في الأرض.

فهم إذن لا يحصلون على الريع فقط كما يفهم من التحليل الطبيعي لتوزيع الدخل. كذلك يمكن الاستشهاد بأصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة، فإذا اعتبرنا أن دخلهم ربح بصفتهم ينتمون إلى الطبقة الرأسمالية، فإننا ننكر أن جزءاً من دخولهم يعود إلى قيام أصحاب هذه المشروعات الصغيرة ببذل المجهود الجسماني في العملية الإنتاجية ويستحقون أن يكسبوا الأجور مقابل هذا المجهود.

لا يمكـن لنا هنا أن نتجاهل أن (سـميث) بتحليله لنظرية التوزيع لم يأخذ بالأسـلوب الوظيفي لسببين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر وهما:

1. النظر إلى أصحاب رأس المال بدلاً من النظر إلى رأس المال كعنصر إنتاجي.
2. ملكيـة رأس المـال لم تكن في عصر (سـميث) منفصلة عن قيادة وتنظيم المشـروع الصناعي.

بنـاءً على ذلك فإن ما كان يعد ربحاً بنظر (سـميث)، قسـم فيما بعد حسـب التحليل الوظيفـي لتوزيع الدخل إلى قسـمين هما الفائدة وهي عائـد رأس المال، والربح وهو عائد التنظيم.

ومـن خلال نظرية التوزيع يناقش (سـميث) كيفية تحديد نصيـب كل طبقة من هذه الطبقات الثلاث من قيمة الناتج أو من الدخل سواء في صورة أجور عائدة إلى طبقة العمال، أو ريع عائدة إلى طبقة أصحاب الأراضي أو أرباح عائد إلى طبقة أصحاب رأس المال.

هذه هي الأركان والعناصر الأساسية التي دار حولها بحث (سميث) بهذا المجال والتي يمكـن اعتبارها نظريـة التوزيع في فكره الاقتصادي، وسـوف نقوم بتحليـل هذه الأركان الثلاثة في القسـم الأتي من هذا الجزء.

1.3.2 الأجـور Wages

الأجور كما عرفها (سميث) تمثل العائد الذي تحصل عليه طبقة العمال، وتقوم نظرية الأجور عند (سـميث) على أسـاس أن التفاعل بين الطلب والعرض على العمل في السـوق هـو الذي يحدّد الأجور، فكلما زاد الطلـب على العمل وبقي العرض ثابتاً فإن معدل الأجور يتجه نحو الازدياد والعكس صحيح. الطلب على العمل بدوره يعتمد على التراكم الرأسمالي Accumulation of Capital، فعنـد زيـادة التراكم الرأسـمالي فإن رصيـد الأجور The wage fund أو مـا يعرف بذلك القسـم مـن رأس المال المخصص لإعالـة الطبقة العاملة سـوف يزداد. ولذلك فإن (آدم سميث) بنى فكره الاقتصادي بخصوص الأجور على الأركان والعناصر الآتية:

1. تزايـد رصيد الأجور يؤدي إلى زيـادة الطلب على العمل ونتيجة ذلك تكون زيادة في مستوى الأجور وتحسن في مستوى الطبقة العاملة.
2. المجتمع المتزايد الحركة والمتجه نحو التطور والتحضر يعتبر أفضل المجتمعات لأنه يقدم خدمة هامة لمصالح طبقات كل من العمال والرأسماليين وكذلك ملاك الأراضي دون تمييز أو استثناء.



3. النتيجة تعتمد على معدل التراكم الرأسمالي في المجتمع وما ينطوي عليه من النمو الاقتصادي وليس في حجم الثروة التي يمتلكها ذلك المجتمع.
4. المجتمع الساكن القليل الحركة والنمو رغم ما يملكه من ثروة كبيرة، لا يمكن له أن يحقق التوافق بين طبقاته المختلفة؛ حيث تتجه مستويات الأجور فيه نحو الكفاف، أي ذلك المستوى الذي يسمح باستمرار عرض العمل على حاله دون تغيير.

اعتماداً على هذه العناصر التي قدمها (سميث)، فمن الواضح أن ما قدّمه هو أن عرض العمل قابل لأن يستجيب استجابة سريعة للتغيرات التي تحدث في مستوى الأجور، والوصف الأقرب للواقع في عصره يمكن تلخيصه في نقطتين:

الأولى: زيادة الأجور إلى حد أكبر من الكفاف يؤدي إلى زيادة عدد السكان،إما من خلال زيادة نسبة الزواج أو تراجع معدل الوفيات أو بكليهما معاً وهذا يؤدي إلى تزايد عرض العمل والعكس بالعكس. وبالتالي فإن الأجر السائد في السوق يستمر بالاتجاه نحو الكفاف بسبب العوامل التي تم ذكرها والتي يؤدي تفاعلها إلى إعادة الأجور إلى حالة التوازن، فلا يوجد هناك سبيل أو طريق لبقاء الأجور عند مستوى أعلى من حد الكفاف إلا باستمرار التراكم الرأسمالي.

الثانية: مستوى الأجور في المجتمع المتطور يتحّدد كذلك عن طريق المساومة بين العامل ورب العمل (الرأسمالي)، ويؤكد (سميث) أن طرفي المساومة يفتقران للتكافؤ المادي والقانوني، لأن القانون يحرم الطبقات العمالية من التجمع ولا يعارض تجمعات الرأسماليين في الوقت نفسه. بالإضافة إلى أن قلة عدد الرأسماليين، نسبياً، يساعد على تكوين جبهة موحدة، أما العامل بحكم الدخل المحدود والإمكانيات المادية المتواضعة فلا يستطيع الصمود طويلاً أمام أرباب العمل، فالمساومة سوف ترجح كفة صاحب العمل على كفة العامل وهذا لا شك فيه.

هذا التحليل الواقعي أرجعه (سميث) إلى ما سماه بـ «نظام الحرية الطبيعية الواضح البسيط» The Obvious and Simple System of Natural Liberty والذي يتصف في رأيه بتوافق المصالح الطبقية وانسجامها.

ومن جهة أخرى ذهب في اعتقاده إلى أن مزايا العمل بأنواعه وعيوبه تنعكس على مستوى الأجور، واشترط في ذلك تمتع أفراد المجتمع بحرية الاختيار لمهنتهم وقدرتهم على تغييرها.

اعتماداً على هذه الأفكار نستطيع أن نحدد أسباب التباين في مستويات الأجور حسب ما حددها (سميث) في الأعمال المختلفة، بناء على العوامل الخمسة الآتية:



1. طبيعة المهنة: من حيث صعوبتهما والمخاطر التي تنطوي عليها، حيث تتناسب الأجور طرداً مع هذه الخصائص.
2. التكاليف اللازمة: للحصول على المهارة والخبرة المطلوبة من أجل ممارسة المهنة: إذ يجب أن تغطي الأجور التكاليف وأن تدر ربحاً اعتيادياً على رأس المال الذي تم استثماره في الحصول على تلك المهارة والخبرة.
3. موسمية العمل: حيث تتناسب الأجور طرداً مع تلك الموسمية، وبصورة أخرى فإن أجرة العامل المؤقت تزيد عن نظيره الدائم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الفكرة بعيدة عن الواقع خاصة في المجتمع الحديث إلا إذا اصطحبت بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى وخاصة قوى المساومة للعامل، فالواقع يشير إلى أن العمال الموسميين يفتقرون لقوة المساومة ولذلك تكون أجورهم أقل من المعدل بشكل عام.
4. درجة الثقة والمسؤولية المطلوبة لأداء المهنة: كلما زادت الثقة زادت الأجور والعكس صحيح. لهذا السبب اعتقد (سميث) أن الأطباء والمحامين والصاغة مثلاً يجب أن يحصلوا على أجور أعلى من غيرهم في المهن الأخرى.
5. النجاح في المهنة: حيث تتناسب الأجور عكسياً مع احتمالات نجاح العامل في مهنته، بعبارة أخرى كلما زاد عامل المخاطرة والمجازفة في المهنة ارتفعت الأجور والعكس صحيح.

2.3.2 الريع Rent

أصل الريع: يبدأ (سميث) تحليله لريع الأرض في كتابه ثروة الأمم بالقول المعروف عنه جيداً وهو «أنه عندما يكون قد تم استغلال الأرض جميعها في دولة ما، يطلب ملاك الأرض «ريعاً» حتى بالنسبة لما تغله من ناتج طبيعي. ومن ثم يتعين على مستغل الأرض أن يدفع لمالكها مقابل السماح له بالعمل فيها والانتفاع بها وحتى ثمار التربة، وذلك بأن يعطي المالك جزءاً مما يجمعه من هذه الثروة أو نتيجة من العمل وهذا هو الريع» (سميث، 1776).

ويتغير مقدار الريع حسب خصوبة الأرض وموقعها، فمثلاً إذا كانت الأرض بعيدة عن السوق فإن الأمر يتطلب المزيد من حجم العمالة الزراعية، ومن ثم فإن الفائض المتبقي لمالك الأرض (الريع) سوف يتراجع بعد اقتطاع الأجور والأرباح من سعر الناتج الزراعي، لذلك فإن انتشار الطرق والقنوات والأنهار يساعد على ميل الريع نحو التعادل بين الأراضي في مختلف المواقع بالإضافة إلى أن الأرض الأكثر خصوبة تغل بطبيعة الحال ريعاً أكبر من الأرض الأقل خصوبة.

لقد قام (سميث) بتحليل الريع من خلال موقفين متناقضين:

الأول: اعتبر الريع عائداً مستقلاً للأرض بصفتها عاملاً من عوامل الإنتاج الأساسية.

الثاني: لم يعتبر الريع من محددات الثمن بل نتيجة له.

واعتماداً على الموقف الأول فإن الريع يدخل في تكوين ثمن السلعة مثله مثل باقي عناصر الإنتاج التي وظفت لإنتاج تلك السلعة ويعامل معاملة الأجور والأرباح. وقد أوضح (سميث) أن الريع يترتب على انتشار الملكية الخاصة للأرض حيث لم يكن له وجود في المجتمعات البدائية. وبيّن أنه «حالما تظهر الملكية الخاصة للأرض فإن ملاك الأراضي، شأنهم شأن غيرهم من الذين يحبون أن يحصدوا حيث لم يزرعوا، يطالبون بالريع ويجب على العامل الزراعي عندئذ أن يتنازل عن جزء مما يجمعه أو ينتجه لصاحب الأرض، وهذا الجزء أو قيمته تمثل ريع الأرض الذي يدخل في ثمن معظم السلع» (سميث، 1776، ص 48).

الريع هو عبارة عن ذلك الجزء أو القيمة الذي يتنازل عنها المزارع أو يطلبها صاحب الأرض من المزارع لقاء استخدام تلك الأرض.

من هذا الاتجاه الفكري نحو الريع يتبين أن (سميث) لم يفرق بين الريع والربح من حيث العلاقة بنفقات الإنتاج وثمن السلعة، وكلاهما يترتب على ظهور نظام الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج. ولقد أرجع (سميث) الريع إلى ما أسماه بكرم الطبيعة حيث اعتبر الطبيعية العامل الأساس الذي يعتمد عليه منتوج الأرض بخلاف عوامل الإنتاج الأخرى، فكلما كانت الطبيعية ذات إيجابية أكبر زاد ما تحققه الأرض من ريع. فالإنتاج الصافي الذي يتحقق بعد دفع كامل نفقات الزراعة الأخرى يشكل فائضاً اقتصادياً يدفع بالطبع إلى مالك الأرض، وهذا التحديد مرتبط تماماً مع النظرة الطبيعية التي جاء بها (سميث).

وبالنسبة للموقف الثاني لـ (آدم سميث) من الريع، فإنه يتناقض أساساً مع التفسير السابق ويشير إلى نظرية (ريكاردو)، حيث تنطوي فكرة (سميث) هنا على أن الريع ليس من محددات الثمن بل هو نتيجة له. لذا يرى (سميث) أن الثمن يجب أن يغطي الأجور والأرباح على الأقل حتى يتمكن المزارع من توريد السلعة إلى السوق، ولكن إذا تجاوز الثمن مصاريف الإنتاج من أجور وأرباح فعند ذلك يتجلى الريع ويتحدد مستواه بالفرق بين الثمن ونفقات الإنتاج الإضافية على الأرض. هذا هو المدلول الصريح الذي يمكن التوصل إليه من ثروات الأمم رغم أن (سميث) لم يصرح بكلمة الحدية أو الإضافية.

الريع هنا يمثل المبالغ الإضافية المتبقية بعد دفع نفقات عناصر الإنتاج من أجور وأرباح.

وبالنظر إلى هذين الموقفين المتعارضين من الريع يمكن التوفيق بينهما على أساس أن المفهوم الأول يجب إدارته ضمن إطار التحليل الجزئي، بينما الموقف الثاني يجب أن ينظر إليه من زاوية التحليل الكلي. فالتحليل الجزئي يظهر الريع بوصفه عائداً لأحد عناصر الإنتاج الذي له استخدامات زراعية بديلة ولذلك يمثل جزءاً من تكاليف الإنتاج شأنه شأن سائر عناصر الإنتاج الأخرى.

ولكن من وجهة النظر الكلية فالأرض الزراعية إما أن تزرع وإما أن تترك دون زراعة وذلك في كونها أرضاً حدية أي إضافية، لا يغطي إيرادها عند مستوى أثمان المحاصيل الزراعية السائد في السوق تكاليف الإنتاج عليها، فإن ارتفعت أثمان المحاصيل الزراعية تحول جزء من الأراضي التي كانت حدية إلى أراضٍ تدر ريعاً، فالثمن في هذه الحالة حدد الريع ولم يتحدد به.

وبما أن (آدم سميث) بدأ تحليله للريع بشكل متناقض فإن هذا التحليل يقودنا إلى الوصول إلى نتيجتين مختلفتين هما:

1. اعتبار الريع جزءاً لا يتجزأ من ثمن السلعة يؤدي إلى التوافق الطبقي والانسجام؛ حيث تحصل كل طبقة من طبقات المجتمع الأساسية الثلاث: العمال، وملاك الأراضي، وأرباب العمل على عائد أو دخل شرعي.
2. اعتبار الثمن هو المحدد للريع يؤدي إلى تضارب المصالح؛ حيث إن زيادة الثمن تؤدي تلقائياً إلى زيادة الريع، وبالتالي ارتفاع دخل أصحاب الأراضي على حساب دخول الطبقات الأخرى.

من هنا – عزيزي الدارس– رأى (سميث) أن دخل ملاك الأرض يمثل فائضاً اقتصادياً يتحدد بثمن المحاصيل الزراعية ولا يحدد الثمن، وحيث إن ملاك الأراضي لا يوجد لهم تأثير على مستوى الريع فإن فرض الضريبة عليه وحتى مصادرته لن يؤدي إلى التأثير أو المس بمستوى الإنتاج الزراعي.

ونستطيع القول بكل وضوح إن (سميث) بدا متناقضاً بأفكاره تجاه الريع؛ ولم تتبلور أفكاره جيداً. ويعزو بعض الاقتصاديين هذا التناقض إلى افتقار (سميث) إلى الفكرة الحدية "Marginal" التي أخذ بها الاقتصاديون اللاحقون في تفسير ظاهرة الريع.

3.3.2 الأربـــاح Profits

عرّف (ســميث) الأرباح بأنها «الإيرادات الكلية التــي يحصل عليها صاحب رأس المال بعد استبعاد النفقات التي دفعت من أجل الإنتاج» ولكن هذه النفقات لا تشمل الفائدة التي لم يعتبرها (ســميث) من العوائد المســتقلة لعوامل الإنتاج بل تعامل معها على أســاس أنه جزء من الأرباح أو الدخل الذي يحصل عليه الرأسمالي.

في ســياق هذا المفهوم للربح سنعرض الأفكار الذي قدمها (سميث) بشأن الأرباح في البنود الآتية:

1. تحديد مستوى الأرباح

يقول (ســميث) «إن الزيادة في رأس المال، التي ترفع من مســتوى الأجور، تميل إلى خفض مســتوى الأرباح، وعندما توجه رؤوس أموال العديد من أصحاب الأعمال إلى المهنة نفســها، فإن المنافســة القائمة فيما بينهم تميل إلى خفض أرباح المهنة» (سميث 1776، ص 89).

بهذه الكلمات فسّــر (سميث) القوى المحددة للأرباح، كما يضيف (سميث) في مكان آخــر:» تنضبط الأرباح كلياً بقيمة رأس المال المســتخدم، وتكون هــذه الأرباح أقل أو أكبر حســبما يكون المدى الذي تبلغه هذه القيمة» (ســميث 1776، ص 30). ويقول أيضاً «إن تنافس رؤوس الأموال في أي نشاط اقتصادي معين لا بد أن يدفع بالأرباح في هذا النشاط إلى مستوى متدن» (سميث 1776، ص 335).

يرى (ســميث) أنه في البلد المتقدم ذي الاقتصاد المتطور حيث يزداد استخدام رأس المــال وتزداد الثروة القومية، فــإن معدل الربح يتجه نحو الانخفاض حتى يكون عند أدنى مســتوى له، ومن ثم فإن تحــركات الأرباح في ذلك البلد تكون عــادة في الاتجاه المعاكس لحركة الأجور؛ أي أن العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدلات الأجور تقود إلى تراجع معدلات الأرباح.

بناءً على ما ســبق من الأفكار الخاصة بتحديد مســتوى الأرباح فإن العوامل المحددة للأرباح عند (ســميث) هي:

أ- الأجــور: حيــث ترتبط الأجــور مع الأربــاح بعلاقة عكســية فتزداد الأربــاح بانخفاض مستويات الأجور والعكس صحيح.

ب- المنافســة: فكلما اشتدت المنافسة بين أصحاب الأعمال في المهنة الواحدة فإن الأرباح تتجه نحو الانخفاض.



ج- رأس المال: فكلما زادت قيمة رأس المال المستثمر من قبل صاحب العمل زادت الأرباح والعكس بالعكس.

د- التقدم والتطور الاقتصادي: فكلما زاد استخدام رأس المال في ظل التقدم الاقتصادي فإن المنافسة تشتد بين أصحاب الأعمال ويؤدي ذلك إلى تراجع مستويات الأرباح.

2. المعدل الأدنى للربح

لم يكن (سميث) واضحاً تماماً في عرض أفكاره حول «المعدل الأدنى للربح»، غير أنه في ضوء التحليل الذي أورده بهذا الاتجاه اعتبر المعدل الأدنى للربح بأنه ذلك «المستوى من الربح المتبقي بعد استقطاع الأجور والريع من أدنى سعر تنافسي». وإن لم تحقق المبيعات من السلع ربحاً للرأسمالي فإن هذه المبيعات تكون غير قادرة على تعويض الرأسمالي عما يكون قد تحمله من تكاليف، وبرأي (سميث) فإن أدنى معدل عادي للربح لا بد أن يكون عند مستوى أكبر مما يكفي لتعويض الخسائر العارضة التي قد تنتج عن توظيف رأس المال.

3. الأرباح والفائدة

كما تبين من خلال هذا التحليل الخاص بنظرية التوزيع فإن (سميث) حدد عناصر الإنتاج بثلاثة عناصر هي: العمل، والأرض ورأس المال، واستبعد عنصر التنظيم. وهذا الفكر يعكس الواقع الاقتصادي الذي كان سائداً في تلك الحقبة من الزمن، حيث كان المنظم يستثمر رأسماله الخاص ويعيد استثمار الأرباح التي يحققها في المشروع الذي يمتلكه، ولهذا فالتفريق بين الربح والفائدة لم يحظ بأهمية عملية كبيرة عند (سميث) كما يقول الاقتصاديون. إلا أن (سميث) كان واضحاً في ثروات الأمم عندما قال إن «الأرباح لا بد أن تغطي التكاليف التي يتحملها الرأسمالي الموظف لرأس ماله في دفع الأجور مقدماً إلى عماله». أما الجزء الآخر من الارباح في هذه الحالة فهو «الفائدة» التي يدفعها المقترض مقابل استخدام رأس مال القرض. (سميث 1776، ص 54)».

مما تقدم يتضح أن الأرباح تقسم إلى جزأين، الجزء الأول: يمثل الفائض الذي يتبقى بعد دفع تكاليف الإنتاج عندما يستثمر الرأسمالي أمواله، والجزء الآخر: يمثل الفائدة التي يدفعها المقترض مقابل استخدام رأسمال القرض؛ أي عندما يستثمر الرأسمالي أموال الغير. ووضح (سميث) أن المستوى الأدنى للفائدة لا بد أن يكون شيئاً أكبر مما يكفي لتعويض الخسائر العارضة التي قد تتعرض لها عملية الإقراض. وحدد (سميث) علاقة طردية بين الفائدة والربح الصافي،وأيقن أن الفائدة يجب أن تكون أقل من الربح الصافي

حتـى يتحفز أصحـاب الأعمال على الاقتـراض. فكلما ارتفعـت الأربـاح ازداد الطلب على القروض مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة والعكس صحيح.

نلاحظ مما سبق أن (سميث) كان مصمما على استخدام كلمة الربح لتعني العائد على رأس المـال؛ أي ما يمكن تحقيقه من جراء توظيـف رأس المال، بينما الفائدة هي جزء من الأرباح وهي تمثل سـعر اسـتخدام رأس المال؛ أي السـعر الذي يمكن أن يدفعه المقترض لهذا القرض.

4. إجمالي الربح وصافي الربح

لم يكن تحليل (سـميث) لمفهومي «إجمالي الربح» و «صافي الربح» قطعياً على نحو واضح، ويُنسـب تطوير هذه المفاهيم إلى (جون سـتيورت ميل) وغيـره من الاقتصاديين اللاحقين.

ولكـن (سـميث) يختلف جوهرياً عـن (ميل) في صـدد التفريق بين أجور الإشـراف والتوجيـه والتفتيش من جانب صاحب العمل وبين الأرباح العائدة إليه، ويسـتبعد سـميث مثل هـذه الأجور من العائد الذي يحصل عليه الرأسـمالي صاحب العمل في صورة أرباح. وبالمقابل فإن البعض يرى أن (سميث) قد حدد الفرق بين الربح الإجمالي والربح الصافي على أنه تعويض لعامل المخاطرة الذي يرافق الاستثمار، فعند زيادة المخاطرة أو المجازفة يتزايـد الفرق بين الربـح الإجمالي والربح الصافي والعكس صحيـح. ولذلك رأى أن الربح الصافي وحده يمثل الفائض أو دخل صاحب العمل.

5. العلاقة بين الأرباح والأجور

قدم (سـميث) اسـتثناءين للقاعدة التي بنى عليها العلاقة بين الأرباح والأجور، والتي تفيد بأن الأرباح تتحرك بشـكل معاكس لحركة الأجور، وهذان الاسـتثناءان هما:

أ- في حالة المستعمرات الجديدة تميل الأرباح والأجور إلى التزايد معاً؛ أي تكون حركة الأرباح والأجور في الاتجاه نفسه.

ب- في حالة الركود الاقتصادي، تكون الأرباح والأجور عادة عند مستوى منخفض.

فـإذا اسـتثنينا هاتين الحالتين فـإن الأرباح تتغير من يوم إلى آخر بسـبب التغير في مسـتوى الأسـعار وحجم الثروة، وهنا يذكر (سـميث) أنه يصعب تحديد المعدل المتوسط للأربـاح. ولكـن يمكن الاسـتدلال على اتجاهات هـذا المعدل على وجـه التقريب في ضوء تقلبات سعر الفائدة، بما أن تغيرات الأرباح تتبع هذا السعر بصورة وثيقة.



والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (3)

1. اذكر العوامل التي حدّدها (سميث) بخصوص تباين الأجور في المهن المختلفة.
2. وضح العوامل المحددة للربح عند (سميث).



أسئلة التقويم الذاتي (3)

1. وضح الأركان الرئيسية التي بنى (سميث) فكره الاقتصادي عليها بخصوص الأجور.
2. ما النتائج التي يمكن أن تستخلصها من تحليل (سميث) للريع؟

4.2 المالية العامة ودور الدولة

Public Finance and the Role of the State

1.4.2 الإيرادات العامة

عزيزي الدارس، بيّن (سميث) مصدرين للمالية العامة، هما:

الأول: ممتلكات الدولة من الأرصدة والأراضي ورأس المال.

الثاني: الضرائب، حيث وضع قواعده الأربع المشهورة في هذا المجال وهي:

1. العدالة: ويقصد بها تساوي العبء الضريبي على جميع أفراد دافعي الضرائب فيدفع كل منهم مقدار طاقته، أي يجب أن تتناسب الضرائب طرداً مع الإيراد الذي يتمتع به الفرد تحت حماية القانون.
2. اليقين: ويقصد به وضوح الرؤية بالنسبة للالتزام الضريبي.
3. الملاءمة: أن تكون الضريبة ملائمة لدافع الضريبة من حيث الزمان والمكان، بمعنى أن على الدولة أن تفرض الضرائب في الوقت والطريقة الأكثر ملاءمة للفرد الذي تفرض عليه الضريبة، وبالتالي تكون معلومة ليس من حيث كميتها فقط، بل ومن حيث وقتها وطريقة دفعها.
4. الاقتصاد: يجب أن تكون تكاليف جباية الضريبة زهيدة بالنسبة لحصيلتها، بمعنى



أن تقوم الدولة بجباية الضرائب بأقل كلفة ممكنة، وما لم يحدث ذلك فإن الحكومة تضطر إلى فرض ضرائب أخرى لزيادة الحصيلة.

ومع أن بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي يشكون في أن هذه القواعد تنبع أصلاً من (سميث) إلا أن صياغتها على النحو الذي قدمه (سميث) قد جذبت الانتباه على أوسع نطاق.

ومن اللافت للنظر بالنسبة لهذه القواعد الأربع أن القاعدة الأولى تتسم بالغموض؛ حيث جاءت خالية من أية معايير دقيقة لتحقيق العدالة في فرض الضريبة، أما القواعد الثلاث الأخرى (اليقين، والملاءمة، والاقتصاد) فهي تتناول الموضوع من الوجهة الإدارية فلا تبحث بالآثار الاقتصادية للضرائب على الدخل أو على توزيعه.

وبالنسبة للأوعية الضريبية التي تأتي منها الضرائب فقد حددها (سميث) بعوائد عناصر الإنتاج وهي:

أ- الريع.

ب- الأرباح.

ج- الأجور.

لقد قام (سميث) بتحليل هذه الأوعية بهدف تحديد أفضلها في مجال التطبيق، وكانت النتيجة التي توصل إليها أن كلا من الأرباح والأجور يجب ألا تخضع للضريبة بصورة مباشرة على الأقل، وأن الريع هو أفضل وعاء لفرض الضريبة.

هذه النتيجة التي توصل لها (سميث) تفيد بأن نسبة الأرباح تميل إلى التعادل عادة في ظل المنافسة الكاملة، ومن ثم سوف يتحمل المستهلك في النهاية عبء أية ضريبة تفرضها الدولة على هذا النوع من الدخل، بالإضافة إلى صعوبة تقدير هذه الضريبة وجبايتها، أما بالنسبة للأجور فالنتيجة مشابهة لتلك الخاصة بالأرباح، إذ قد يقع عبئها على المستهلك في المدى الطويل.

وعلى ذلك فإذا استبعدنا الأرباح والأجور كوعائين للضريبة بسبب إمكانية وقوع العبء النهائي للضريبة على المستهلك لا على دافع الضريبة، فإن الريع يعتبر بنظر (سميث) أفضل الأوعية الضريبية الثلاثة.

2.4.2 وظائف الدولة

ميّز (سـميث) في الكتاب الرابع من ثروات الأمم بين ثلاثة أنواع رئيسية من وظائف الدولـة، والتـي برأيه يجـب على الدولـة أن يقتصر دورهـا على هذه الأنـواع الثلاثة من الوظائف وهي:

1. الدفـاع الخارجـي: فواجب حمايـة المجتمع من الغـزو أو العـدوان الخارجي أعطاه (سميث) للدولة.
2. العـدل: إقامة العدل بين أفراد المجتمع وحماية الأفـراد من الاضطهاد والحفاظ على الحقوق والملكية الفردية.
3. إنشاء المشاريع العامة: التي لا يمكن أن يكون من صالح أي فرد أو مجموعة من الأفراد القيام بإنشـائها والحفاظ عليها، لأن العائد منها لا يمكن أن يغطي نفقاتها، بالإضافة إلى أن الفائدة من مثل هذه المشاريع تعود على الجميع، وتشمل هذه المشاريع العامة ثلاثة أنواع من المؤسسات العامة حدّدها (سميث) فيما يلي:

أ- مشـروعات عامة لدعم الصناعة والتجارة، مثل: تعبيد الطرق وحفر القنوات الملاحية وإقامة الموانئ ... الخ.

ب- مؤسسات عامة لتعليم الشباب، ويقصد به النظام المدرسي.

ج- مؤسسات عامة لتعليم الشعب بأسره ويقصد به الكنيسة.

وعلى ذلك فإن هذه الواجبات الثلاثة التي تشـمل الحماية ضد الدول الأجنبية، وإدارة القانون والعدالة، وإقامة المشروعات والمؤسسات العامة والحفاظ عليها هي الأدوار التي أعطاها (سميث) للدولة.

إلا أنه بالمقابل سـلم بالحاجة إلى تدخـل الدولة في مواضيع عديدة وهذا ما أوضحه في كتابه (ثروات الأمم) وكلها بعيدة عن إطار دور الدولة الحارسة، ومن الأمثلة على هذه التدخلات:

أ- ضـرورة تدخل الدولة لتنظيم ومراقبة إصـدار النقود الورقية من قبل البنوك رغم أن ذلك يخل بالحرية الطبيعية للأفراد.

ب- الموافقـة علـى القوانين المنظمة للأرض الزراعية لأنها تحفز المسـتأجر على إدخال التحسينات العقارية التي ترفع من إنتاجية الأرض.

ج- كان (سـميث) أيضـاً يؤيـد قوانين براءة الاختـراع لأجل محدود لأنها تشـجع حركة الاختراع والابتكار رغم تعارضها مع مبدأ المنافسة.



والآن – عزيزي الدارس- اختبر معلوماتك بالاجابة عن الآتي:



تدريب (4)

بالرغم من موقف (سميث) من التدخل الحكومي بشأن الحياة الاقتصادية، إلا أنه سلم بالحاجة إلى تدخل الدولة في مواضيع عديدة. ناقش هذا الموقف.



أسئلة التقويم الذاتي (4)

1. ما القواعد العامة التي حدّدها (سميث) بشأن الضريبة؟
2. وضّح الوظائف الرئيسية التي حدّدها (سميث) والتي يجب على الدولة تأديتها في المجتمع.

5.2 الحرية الاقتصادية Economic Freedom

قام (سميث) بتوظيف أفكاره لرفع لواء الحرية الاقتصادية في الداخل والخارج على حد سواء، وبين مزايا نظام حرية التجارة وتوافقه مع القانون الطبيعي، لذلك اعتقد أن الحكومة بصورة عامة تتصف بالإسراف والتبذير وعدم الكفاءة وانعدام النزاهة والمحاباة. وعليه فالتدخل الحكومي الواسع النطاق في الحياة الاقتصادية لا بد أن يعود بالضرر الكبير على المجتمع، ولهذا السبب أكد أن أي نظام اقتصادي لا يرفع شعار الحرية وعدم التدخل الحكومي لا بد أن يؤدي إلى الانتقاص من إمكانيات المجتمع للنمو والتطور والرفاهية، ونعت هنا الاقتصاد الحر بالاقتصاد المرسل الذي هو حسب رأيه خير الأنظمة وأكثرها توافقاً وانسجاماً مع الطبيعة البشرية.

وفيما يلي الأفكار الاقتصادية التي قدمها (سميث) بشأن العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي:

1) التجارة الداخلية Domestic Trade

يقول (سميث) إن «الفرد وإن كان يتوخى الربح الشخصي من وراء نشاطه الاقتصادي لا المصلحة العامة فإنه يصل تلقائياً دون وعي وشعور إلى تحقيق مصلحة المجتمع بشكل أفضل وأكثر كفاءة». ومن الواضح أن (سميث) أكد على ضرورة توفير الحرية الكاملة للأفراد في جهودهم وسعيهم خلف مصالحهم ضمن النظام والقانون. وبالتالي لا يوجد هناك مبرر من أجل تدخل الدولة لزيادة الإنتاج حيث إن كل فرد يعمل على زيادة إنتاج المجتمع إلى أقصى حد ممكن مدفوعاً بمصلحته الشخصية.

2) جهاز الثمن

من خلال التحليل الذي جاء به (سـميث) لجهاز الثمن في إطار المنافسة الكاملة فإن المنتـج (الرأسـمالي) أعرف وأدرى بالاسـتخدام الأمثل لرأس المال الـذي يمتلكه؛ وذلك بسـبب التلاحم اللصيق بطبيعة الإنتـاج وظروفه من جهة وتقلبـات الطلب على منتجاته فـي السـوق من جهة أخرى. ويرى (سـميث) أن تدخـل الدولة في القـرارات الاقتصادية للأفـراد بدافع توجيه رؤوس الأموال إلى أفضـل الفروع الإنتاجية أو أكثرها نفعاً ليس له مبرر ويمثل ضرراً بشكل عام. ويدعم (سميث) دفاعه عن الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة قائلاً «إن الدولة بحكم انتقاء المصلحة الشـخصية تتصف بالإسراف والتبذير على عكـس الأفـراد، فالدولة إن كانت مخلصة في تدعيم الاقتصاد الوطني فما عليها إلا أن تحد من إسـرافها وتبذيرها وتقتصد في نفقاتها تاركة للأفراد إدارة نشـاطهم الاقتصادي بما يتفق ومصالحهم الخاصة التي لا بد أن تؤدي في النهاية في إطار مجتمع قائم على الحرية والمنافسة لما فيه خير المجتمع ورفاهيته» (سميث 1776، ص 438).

3) الاحتكار وزيادة الأسعار

لـم يتجاهل (سـميث) القوة الطاردة التي تتولد من سـعي كل فـرد في المجتمع إلى تحقيق مصلحته الشـخصية. فهو يعترف بأن رجال الأعمال يحاولون باستمرار استغلال جمهور المستهلكين من خلال الاحتكار ورفع الأسعار.

دافـع (سـميث) عن هذا الواقـع من خلال آلية وميكانيكية السـوق فـي ظل ظروف المنافسة الكاملة، حيث تحقيق الأرباح غير الاعتيادية يحفز المنتجين القائمين في السوق علـى زيادة إنتاجهم، كما سـوف يحفـز منتجين جـدداً للدخول إلى الصناعـة مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنتاج الكلي في المدى الطويل، وبالتالي تعمل المنافسة بين المنتجين مـن أجل تصريف إنتاجهم المتراكم على خفض الأسـعار مما يؤدي إلى إعادة الأرباح إلى مستواها الطبيعي.

فازدياد الأرباح اعتبرها (سميث) ظاهرة طارئة تعمل علىٰ توجيه رأس المال الفردي إلى النشـاط الاقتصادي الذي يعّده المجتمع ذا أهمية أكبر. وهذه الظاهرة طارئة ما تلبث أن تزول حالما تحقق هدفها الاجتماعي المنشـود والمتمثل في زيادة الإنتاج. ومرة أخرى يسجل (سميث) أن الدوافع الشخصية تتحول بحكم التفاعل فيما بينها عن طريق المنافسة في السـوق بحيث تسـفر عـن نتائج تخـدم مصلحة المجتمـع، وهكذا يتحـول التضارب الشخصي في المصالح إلى التوافق والانسجام الاجتماعي.

4) التجارة الخارجية Foreign Trade

في إطار السياسـة الاقتصادية الخارجية لم يقل حماس (سـميث) بالدفاع عن حرية



التجارة الخارجية، فالتجارة الخارجية تتخطى نطاق السوق الوطني الضيق وبذلك تسمح بتعميق تقسيم العمل وزيادة الإنتاج.

اعتبر (سـميث) الصادرات طريقـة لتخلص المجتمع من فائـض الإنتاج الذي يفتقر إلـى مصادر التصريف في الداخل، مقابل أن يقوم المجتمع باسـتيراد سـلع تتمتع بطلب محلي. ورأى (سميث) أنه من أجل أن تؤدي التجارة الخارجية الدور المطلوب وتعزز من أداء الاقتصـاد تجـاه التنمية الاقتصادية فلا بد من تحرير التجـارة ورفع القيود المختلفة المفروضـة عليهـا بطـرق متنوعة، حيث بنى (سـميث) هـذا الموقف من خـلال المبادئ والأفكار الآتية التي تبناها:

1- وضـع القيود علـى الـواردات وحظرها يؤدي إلـى توجيه رؤوس الأمـوال الوطنية بطريقة غير مباشرة بعيداً عن الصناعات التصديرية ونمو الصناعات التي تنتج سلعاً تحل مكان السلع المستوردة.

2- سياسة تقييد الواردات تحد من مبدأ التخصص الذي يقوم عليه تقسيم العمل والتبادل، لأن الصناعـات التصديرية عادة تتميز بكفاءة أكبر من غيرها بسـبب امتلاكها القدرة التنافسية في السوق الخارجية.

3- إذا كان الفـرد نفسـه لا يسـعى إلـى إنتاج كل ما يحتـاج إليه بل يتخصـص في مهنة معينـة يؤديها بكفاءة عالية وينتظر من الآخرين تزويـده باحتياجاته الأخرى فكذلك الحال بالنسـبة للدولة. فإذا كان هناك فروق بين أسـعار السـلع في الخارج وتكلفتها المحلية فعلى الدولة أن تقوم باسـتيراد تلك السلع من الخارج. ويمكن الحصول على الأموال اللازمة للاسـتيراد عن طريق تصدير السلع التي يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاجها.

4- عارض (سميث) الإعانات الموجهة إلى نشاطات التصدير لأنها تؤدي إلى زيادة سعر السلعة المصدرة في السوق المحلية وكذلك تحمل مستهلك هذه السلعة ضريبة تساوي الزيادة في سعرها إضافة إلى الضريبة التي يجب على الدولة فرضها على المواطنين بشكل عام من أجل الحصول على مصادر تمويل لهذه الإعانات.

5- التجارة الخارجية الحرة من وجهة نظر (سـميث) لا بـد وأن تعود بالنفع على جميع الأطراف المتبادلة وأن حجم تلك التجارة يتناسب طردياً مع النمو والتطور الاقتصادي لتلك الدول أو الأطراف. ويرى (سـميث) أنه ليس مـن مصلحة أية دولة في الظروف الاعتيادية أن يكون شركاؤها في التبادل فقراء ومن هنا استنتج (سميث) أن المصالح التجارية للدول يسودها في الظروف الاعتيادية التوافق والانسجام.

5) الميزان التجاري Balance of Trade

لم يعط (سميث) الميزان التجاري المرافق لعملية التجارة الخارجية أية أهمية بل على العكس اعتبره فكرة تجارية ساذجة. وبذلك كان متيقناً بأن التجارة الخارجية سوف تكفل



لكل دولة الحصول على حاجة اقتصادها من المعادن النفيسة. ولكن (سميث) جاء بفكرة أخرى هي ميزان الإنتاج السنوي والاستهلاك، وأكد أن المجتمع يمكن أن يحقق فائضاً في هذا الميزان رغم تحقيقه العجز في الميزان التجاري. هذه الفكرة تؤكد لنا أن (سميث) كان علـى بينة من أن التنمية الاقتصادية فـي مراحلها الأولى قد ينتج عنها زيادة في الواردات على الصادرات بسبب احتياجات التنمية من السلع الرأسمالية، أو بعبارة أخرى فإن الدول النامية عادة ما تكون مدينة للعالم الخارجي عندما تفوق استثماراتها الادخار المحلي. ولا بد هنا من إدراك أن (سميث) لم يطوّر هذه الفكرة الهامة التي طورت فيما بعد إلى نظرية عامة تربط بين مراحل التطور الاقتصادي ومراحل المديونية الخارجية.

6) استثناءات التجارة الحرة

لم يكن (سميث) عقائدياً في دعوته إلى حرية التجارة بل اعتبرها القاعدة العامة فقط وسمح باستثناءين هامين لها:

الأول: حماية الصناعات الوطنية الاستراتيجية.

الثانـي: ضرورة فرض ضريبة على السـلع المسـتوردة تعادل الضريبـة المفروضة على نظيراتها الوطنية.

وكذلك لا يمكن تجاهل تأكيد (سميث) أن تطبيق نظام حرية التجارة بعد وقت طويل من تلك الحماية يجب أن ينفذ بشكل تدريجي لتلافي آثاره السلبية المؤقتة على الاستخدام وعلى عوائد المشاريع الصناعية التي هي عرضة للمنافسة الأجنبية.

والآن أجب عن الأسئلة الآتية:



تدريب (5)

أجب بـِ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

1. الاقتصـاد الحـر المرسـل برأي سـميث هو الـذي يتوافق وينسـجم مـع الطبيعة البشرية.
2. كل فرد في النظام الاقتصادي الحر يعمل على زيادة إنتاج المجتمع إلى أقصى حد ممكن مدفوعاً بالمصلحة العامة.
3. صاحـب رأس المال كما يراه (سـميث) أعرف وأدرى بالاسـتخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من الدولة.
4. من خلال آلية السـوق أثبت (سميث) أن التضارب الشـخصي في المصالح يتحول إلى التوافق والانسجام الاجتماعي.
5. التجارة الخارجية عند (سميث) تسمح بتعميق تقسيم العمل وزيادة الإنتاج وكذلك تعتبر طريقة للتخلص من فائض الإنتاج المحلي.





أسئلة التقويم الذاتي (5)

استخلص الأفكار الاقتصادية الأساسية التي قدّمها (آدم سميث) بشأن العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي.

6.2 الرفاهية الاقتصادية ونظرية التنمية

Economic Welfare and Theory of Development

1.6.2 الرفاهية الاقتصادية والنموذج الاقتصادي

عزيـزي الدارس،ركّز (سـميث) اهتمامه على التعرف إلى تحليـل القوى الاقتصادية المسؤولة عن الرفاه الاقتصادي للمجتمع بشكل عام، وذلك من أجل الوصول إلى السياسة الاقتصادية المثلى التي تكفل أكبر سـعادة ممكنة للأفراد، ولقد حدّد (سـميث) الأسـباب الرئيسية للرفاه الاقتصادي بما يأتي:

1. كمية الإنتاج السنوي التي يستطيع الاقتصاد أن ينتجها.
2. عدد السكان الذين يستهلكون ذلك الحجم من الإنتاج في المجتمع.
3. التوافق والتناسق بين السلع المنتجة وحاجات الأفراد والمستهلكين ورغباتهم.

ومـن أجل تحليل القوى التـي تحكم الرفاهية الاقتصادية عمد (سـميث) إلى صياغة النمـوذج الاقتصـادي "Economic Model" الذي شـمل العوامل الاقتصادية الرئيسـية والعلاقات الاجتماعية العامة في النظام الرأسمالي، وبيّن الحافز الأساس الذي يقف خلف هذا النظام ويدفعه ويحركه.

قسّـم (سـميث) النظام الاقتصادي إلى قطاعين أساسـيين؛ الزراعة والصناعة، ومن أجل ممارسـة العمليـة الإنتاجية في هذه القطاعـات فإن العملية تتطلـب ثلاثة أنواع من مدخلات الإنتاج:

- الأرض بما فيها الموارد الطبيعية.
- العمل.
- رأس المال.

وفي هذا النظام الرأسمالي يقابل هذه العناصر الثلاثة مجموعات الأفراد التي تمتلكها وهي:



- ملاك الأراضي.
- العمال.
- الرأسماليون.

هـذا النظام قائم على الأسـاس القانونـي والاجتماعي الخاص بـه والقاضي بتوزيع الثـروة بين الطبقات الاجتماعية حسـب قانون الملكية الخاصة فـي المجتمع. وبالمقابل تحصـل كل طبقة من الطبقات الثلاث على عائد على شـكل دخـل نقدي، فيحصل صاحب الأرض علـى ريـع، والعمال على الأجر، والرأسـماليون على الربح، حيث تشـكل الدخول الثلاثة العناصر الأساسية لتكاليف الإنتاج التي تحدد أثمان السلع التي يتم إنتاجها.

ولاكتمال هذا النموذج الاقتصادي فقد افترض (سميث):

1. تعدد وصغر حجم الوحدات الاقتصادية المتنافسة في السوق.
2. السلوك الإنساني للفرد محكوم بالنزعة الأنانية والمصلحة الشخصية.
3. النظام الرأسمالي يحركه دافع الربح والمصلحة والتملك الشخصي.

وقام (سميث) باستثمار جهده وفكره في تقديم الانتقادات للسياسات الاقتصادية التي لا تتوافـق مع نموذجه الاقتصادي من خلال القيام بتوضيح خصائص النظام الرأسـمالي الحـر ومميزاته على النظم الأخرى في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه للمجتمع، ومن أهم الحجج والبراهين التي اعتمد عليها (سـميث) في الدفاع عن نموذجه الاقتصادي والنظام الرأسمالي:

1. الإنتاجيـة: **مسـتوى الإنتـاج في أي مجتمع يعتمـد على حجم القوة العاملة ومسـتوى إنتاجيتها، وتعتمد الإنتاجية بدورها على التخصص أو درجة تقسيم العمل.**
2. تقسـيم العمل: **الاقتصاد القائم على التبادل لا يسـمح بتوسـيع نطاق هذا التبادل دون استخدام النقود. فالسوق القائمة على استخدام النقود تسمح بالتبادل على نطاق واسع وبالتالي تقسـيم العمل. ودرجة تقسيم العمل بدورها محكومة إلى سعة السوق فكلما كانت السـوق كبيرة أمكن تقسـيم العمل إلى درجة أبعد، مما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل.**
3. التخصص في العمل: **معظم التجارة التي تحدث بين سكان الريف وسكان المدن تأخذ شـكل مبادلة المواد الأولية والزراعية بالسلع المصنعة. فعندما يبلغ المجتمع التجاري هذه الدرجة من التخصـص والاعتماد المتبادل تبرز أهمية رأس المال بصفته العنصر الرئيـس الـذي يحكمه تعميق تقسـيم العمل إلى درجة التخصص، وبالتالي اسـتمرار عملية التنمية والتطور الاقتصادي.**

4. التراكم الرأسمالي: يؤدي التراكم الرأسمالي الدور المحوري الرائد في عملية التحول من الرأسـمالية التجارية إلى الرأسـمالية الصناعية. ويتوقف التراكم الرأسمالي على الادخـار الـذي يعتمد على الأرباح الحقيقية، وبما أن الرأسـمالي، باعتقاد (سـميث)، يسـعى دائماً وراء التراكم الرأسـمالي والاستثمار لا إلى زيادة استهلاكه الخاص فإنه سوف يؤدي الدور الاقتصادي المطلوب منه بنجاح.

5. الرغبة في زيادة الثروة: بهدف زيادة الثروة يقوم الرأسمالي بإعادة استثمار الأرباح التي يحققها في مشروعه في إقامة مشاريع جديدة، وإن تأخر في ذلك يخسر السباق مع منافسيه من الرأسماليين الآخرين. ويبدو أن الرأسمالي وإن كان مدفوعاً بمصلحته الخاصـة فإنه يعمل وكأنه مقود بيـد خفية لخدمة مصالح المجتمع في النمو والتقدم الاقتصادي.

2.6.2 نظرية التنمية الاقتصادية

Theory of Economic Development

بنى (سـميث) افتراضـات نظريته الخاصـة بالتنمية الاقتصادية على أسـاس وجود الهيكل الاقتصادي الذي يخلو من التدخل الحكومي في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والذي يعتمد على:

1. حرية الأفراد في التصرف.
2. المنافسة الكاملة والحرة.
3. مبدأ حرية التجارة.

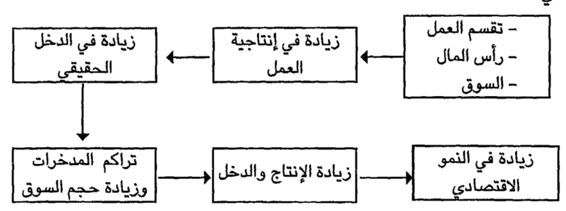
ويقول (سميث) إن تحقيق الزيادة في الثروة؛ أي النمو يحدث عن طريق:

أ. مبدأ تقسـيم العمل والتخصص: لأن من شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل، والتخصص بدوره يؤدي إلى زيادة المهارة والمقدرة العمالية على الابتكار.

ب. الادخـار: على الأفراد أن يقوموا بالادخار؛ لأن زيـادة الادخار تعتبر ضرورية لزيادة رأس المـال (التراكم الرأسـمالي) وبالتالي زيادة القـدرة الإنتاجية في المجتمع، مما يؤدي بدوره إلى الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد.

ج. اتسـاع السوق: اعتبر (سميث) اتسـاع السوق شرطاً آخر للتنمية الاقتصادية، فإذا كان السوق ضيقاً فلن يمكّن الصناعات من زيادة الإنتاج لعدم إمكانية التسويق، أما اتساع السوق فسوف يؤدي إلى عكس ذلك.

ومن الواضح أن اعتقاد (سميث) حول التنمية الاقتصادية كان اعتقاداً تراكمياً إذ أن التنمية الاقتصادية تحدث بطريقة تراكمية؛ فعندما يتم تقسيم العمل والتخصص ويتوفر رأس المال والسوق فإن إنتاجية العمل سوف تزداد وتؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في حجم المدخرات وفي حجم السوق، والنتيجة النهائية تكون زيادة في الإنتاج والدخل. وتستمر هذه الدورة بهذا الشكل، كما هو واضح في المخطط الآتي:



نفهم من هذا أن النمو عند (سميث) يحدث تدريجياً اعتماداً على القوة الذاتية للهيكل الاقتصادي، أي أن النمو له قوة ذاتية، وهذه الفكرة اعتنقها معظم أعلام المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة فيما بعد.

ونتيجة التحليل الذي قدمه (سميث) في ثروات الأمم في مجال النمو الاقتصادي أن نمو الإنتاج سوف يصل في النهاية إلى مرحلة تتميز بانخفاض في الأرباح وزيادة في الريع نتيجة ارتفاع أسعار السلع الزراعية، مما يؤدي إلى حالة من الركود.

ويمكن الاستدلال على هذه النظرة من واقع التحليل الذي أورده (سميث) بخصوص الأجور والريع والأرباح.

وبما أن العامل الرئيس المؤثر في التنمية الاقتصادية عند (سميث) هو التراكم الرأسمالي والذي يتحدد بالادخار والاستثمار، لذلك عندما تنخفض معدلات الأرباح بسبب زيادة المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال أو بسبب الزيادة المستمرة في أسعار المواد الخام والسلع الزراعية أو مع ارتفاع مستوى الأجور النقدية للعمال، مع بقاء الأجور الحقيقية ثابتة عند مستوى الكفاف، فإن الادخار ينخفض وكذلك الاستثمار، مما يؤدي إلى حالة من السكون، وفي هذه المرحلة وهي الأخيرة تتوقف عملية تكوين رأس المال تدريجياً مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (6)

اعتقاد (سميث) حول التنمية الاقتصادية كان اعتقاداً تراكمياً، فسّر ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (6)

ناقش الحجج والبراهين التي قدمها (سميث) دفاعاً عن نموذجه الاقتصادي والنظام الرأسمالي.

3. دافيد ريكاردو (1772-1823) David Ricardo

عزيزي الدارس، ينتمي (ريكاردو) إلى أسرة يهودية، كان يعمل عند أبيه كسمسار في ســوق الأوراق المالية. ولكنه خرج عن الديانة اليهودية بعد زواجه من فتاة مسيحية، وترك الخدمة مع أبيه واستمر في العمل في السوق المالية لحسابه الخاص. لم يمض وقت طويل حتــى أصبح (ريكاردو) يمتلك ثروة كبيرة تفوق ثــروة أبيه، ولقد ترك العمل في البورصة وتفرغ للكتابة والتأليف والعمل السياسي بعد أن أصبح عضواً في البرلمان.

بالرغــم من أن (ريكاردو) لم يحصل على أي مســتوى مــن التعليم الأكاديمي واصل القــراءة والتثقيف الذاتي، ولقد قرأ كتاب ثروة الأمم عام 1799 ومن حينها صب اهتمامه على القضايا الاقتصادية، فاعتبر من أعظم المنظرين الاقتصاديين قاطبة.

إن (ريكاردو) من دون شــك هو أعظم من يمثل المدرســة الكلاسيكية بعد (سميث)، فقد ســار بالعمل الذي بدأه (ســميث) إلى حدود بعيدة واستطاع أن يتفادى بمهارة فائقة كثيــراً من المشــاكل والتناقضــات التي وقع بها (ســميث). بصرف النظر عــن الانتقادات التي وجهها له البعض من أنه ليس ســوى تلميذ مجتهد قام بتفســير وتوضيح أعمال من ســبقوه، بالإضافة إلى أن البعض الآخر هاجمه واتهمه بأنه لم يكن سوى سمسار يهودي ســليب من العلم اســتطاع بدهائه البالــغ أن يدخل في دائرة أعــلام الاقتصاد دون حصر. ومــع ذلك فقد قدره بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي تقديراً يفوق الحد واعتبروه أســتاذ التحليل الاقتصادي في المدرســة الكلاســيكية. وبالرغم من قصر حياته إلا أنه ترك عدداً من المقالات الهامة أشــهرها «ارتفاع ثمن المعادن النفيســة» وكذلك كتب ونشر عدداً من المؤلفات أشــهرها كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» الذي نشر لأول مرة عام 1817.

عايش (ريكاردو) أحداثاً مهمة كالثورة الفرنســية وحروب نابليون وما نتج عن هذه الأحداث من تغيــرات اجتماعية عميقة، بلورت التناقضات الطبقية بين الفئات الاجتماعية، العمال والرأســماليين من جهة والطبقة الأرســتقراطية (ملاك الأراضي) من جهة أخرى. وكان للأبعــاد الاقتصاديــة التي نتجت عن هذه الأحداث الانعــكاس الواضح والدقيق على كتابات (ريكاردو).

وتميز أسلوب (ريكاردو) في كتاباته بعدد من المميزات والخصائص يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

1. التجريد والاعتماد على الطريقة الاستنباطية في التحليل.
2. الإيجاز والدقة حيث يتطلب انتباه القارئ على عكس كتابات (آدم سميث).



3. اعتمد (ريكاردو) على النظرية لفهم الواقع الاقتصادي واعتبرها العامل الأساسي للسياسة الاقتصادية الرشيدة.
4. كان لأسلوب (ريكاردو) الآثار العميقة على الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال النتائج الدقيقة التي توصل إليها من خلال الفرضيات والمقدمات التي كان يستخدمها.
5. بالرغم من الذكاء الثاقب والقدرة التحليلية التي كان يتميز بها إلا أن كتاباته تميزت بالجفاف وخلت من الفلسفة المعرفية والقوة التعبيرية التي كانت تتميز بها كتابات (سميث) فعلاً.

خلّف (ريكاردو) تراثاً فكرياً خصيباً، لم يقتصر على الأحداث التي شهدها عصره وإنّما امتد ليشكل واحدة من أهم القواعد في تطور علم الاقتصاد الحديث. وفي هذا الجزء من هذه الوحدة الدراسية نركز، عزيزي الدارس، على تلك الأجزاء المهمة من أفكاره النظرية التي بنى عليها سياسته الاقتصادية، التي وردت في مؤلفه الشهير «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب»، وتتلخص هذه الأفكار الهامة في مجال وظيفة الاقتصاد ونظريات القيمة والتوزيع، والنقود والتجارة الخارجية.

1.3 وظيفة علم الاقتصاد

اختلفت النظرة حول الوظيفة الأساسية لعلم الاقتصاد بين أركان المدرسة الكلاسيكية، حيث رأينا من التحليل السابق (لآدم سميث) أنه تناول الاقتصاد من منطلق العوامل التي تؤدي إلى زيادة الدخل المادي للبشرية، فالموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد عند (سميث) كان الإنتاج.

أما (ريكاردو) فامتدت آراؤه لتقرر من خلال البحث في الأركان الرئيسية لعلم الاقتصاد عن القواعد التي تحكم توزيع الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة، ولذلك فالموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد عند (ريكاردو) هو التوزيع.

هذا الاختلاف بين (ريكاردو) و(سميث) حول الوظيفة التي يؤديها علم الاقتصاد سببه اختلاف البيئة والظروف التي عاصرها كل منهما، فإذا كان (سميث) قد عاصر بداية الثورة الصناعية وما نتج عنها من إنتاج بحاجة إلى توجيه وتنظيم من أجل المحافظة على نموه، فقد عاصر (ريكاردو) المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، والمشكلة الأساسية التي كانت بحاجة إلى علاج هي مشكلة توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد بين الطبقات الاجتماعية المختلفة من عمال وأصحاب رأس مال وملاك الأراضي الزراعية. وبالتحديد فإن الفترة الزمنية التي عاشها (ريكاردو) كانت تتصف بتعارض المصالح وعدم

الانســجام بين طبقة ملاك الأراضي الزراعية وطبقة رجال وأصحاب الصناعة، إذ تميزت هـذه المرحلة بزيادة ملحوظة في الإيجارات الزراعية (الريـع)، ولذلك كان توزيع الدخل بين الزراعة والصناعة من الموضوعات الرئيســة التي شـغلت التفكير الاقتصادي في تلك المرحلة من الزمن.

ويـرى الملاحظون أن (ريكاردو) بصفته واحداً من أصحاب الأموال، إذ كان صاحب ثروة مالية نتيجة عمليات التداول التي كان يمارسها في بورصة لندن، فقد تأثر في فكره الاقتصادي بتوزيع الدخل بحياته الخاصة. ولما كانت أسعار السلع الزراعية تشهد ارتفاعاً وكذلك الريع الذي يحصل عليه ملاك الأراضي، بدأ (ريكاردو) يشعر بأهمية تحويل نشاطه الاقتصــادي إلــى مجال الزراعة حيــث كان مجالاً مربحاً كما وجده، وفعــلاً عمل على ذلك وأصبح من طبقة الملاك.

2.3 نظرية القيمة Theory of Value

أخذ (ريكاردو) عن (ســميث) فكرة التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية باعتبار أن القيمة التبادلية هي التي يختص بها علم الاقتصاد السياسي، لذلك اتجه اهتمام (ريكاردو) إلى القيمة التبادلية (النسبية) "Exchange or Relative value". وليس إلى القيمة الاســتعمالية المطلقة "Use or Absolute value"؛ أي أنه اســتهدف تفسير نسب التبادل بين الســلع واعتقد (ريكاردو) كما اعتقد (ســميث) أن السلع يجب أن تكون نافعة من أجل أن تكون قادرة على الوفاء بالرغبات الإنسانية حتى يكون لها قيمة تبادلية. وكما نعلم فإن المنفعة بحد ذاتها ورغم أهميتها وضرورتها لا تســتطيع تفسير القيمة التبادلية للسلع.

حــاول (ريكاردو) أن يجـرد نظرية القيمة مــن العيوب التي وقع بها (ســميث) من خلال اســتبعاد التناقضات الموجودة فيها، لذلك عمل (ريكاردو) على تفســير لغز القيمة بالرجوع إلى مســألة الندرة، وهكذا صنّف (ريكاردو) الســلع إلى نوعين من حيث القيمة التبادلية لها:

أ- الســلع النــادرة أو التي لا يمكن زيــادة المعروض منها مثــل المخطوطات واللوحات الفنية والمسكوكات الأثرية والتحف.

ب- السلع العادية التي يمكن زيادة إنتاجها والمعروض منها حسب الطلب عليها.

قيمة الســلع من الصنــف الأول تتحدد بالطلب فقط، حيــث إن العرض ثابت لا يمكن زيادتــه، ولكن قيمة الســلع من الصنف الثاني تتحدد بتكاليــف الإنتاج في المدى الطويل. حيــث وكرس (ريكاردو) اهتمامه بســلع الصنف الثاني، تلك الســلع التي يمكن الحصول

عليها بالعمل والتي يمكن مضاعفة الكميات المنتجة منها حسب الرغبة في المدى القصير، وحسب تكاليف الإنتاج في المدى الطويل.

1.2.3 الأفكار الأساسية لنظرية القيمة

مــن أجل تحديد القيمة التبادلية للسـلع اعتمد (ريكاردو) علــى مجموعة من الأفكار، يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1. العمل أســاس القيمة: اعتبر (ريكاردو) أن تكاليف الإنتاج ترجع في النهاية إلى عنصر العمل وحده، إذ إن الموارد الطبيعية ليس لها قيمة بذاتها دون جهد الإنســان المبذول فــي تحويلها إلى أشـياء نافعة، ورأس المال هو نتيجة لعمل وجهد ســابق، وعليه فإن العمل وحده أســاس القيمة التبادلية وجوهرهــا ليس فقط في المجتمعات البدائية كما ادعى (سميث) بل في المجتمع الرأسمالي أيضاً.
2. معدلات الأجور والأرباح والريع: على عكس (سميث) فإن (ريكاردو) حمل وجهة النظر القائلة بأن مســتويات الأجور والأرباح والريع لا تحــدث أي تأثير على القيمة التبادلية للســلع. وذلك لأن معدلات الأجور والأرباح تميل إلى التعادل في جميع الصناعات، ومن ثم لا تســتطيع الأجور أن تؤثر على القيمة التبادلية للسـلع في الأسواق، أما الريع فهو نتيجة للقيمة وليس سبباً لها، أي لا يعمل على تحديد السعر.
3. مهــارة وكثافة العمل: يرى (ريكاردو) أنه بمقارنة كميات العمل اللازمة لإنتاج مختلف السلع، لا بد من السماح باختلاف في كثافة ومهارة العمل، ورغم إدراك (ريكاردو) لهذه الحقيقــة فقد ركز على تســاوي العمل في جميع اســتخداماته، حيث حمل (ريكاردو) الادعاء القائل بأن العمل بأنواعه المختلفة يمكن تحويله إلى عمل بسيط غير ماهر من خلال احتســاب الوقت الذي قضاه العامل في اكتســاب الخبــرة. إذ يمكن الرجوع إلى الســوق للاستدلال على نسب التحويل بين مختلف أنواع العمل، والسبب الواضح خلف هذا الادعاء عدم إنكار (ريكاردو) بأن الســلع في الســوق لا تبادل حســب نســب كمية العمل المباشــر المبذول فــي إنتاجها. ويعود ذلك إلى التبايــن الواضح في نوع العمل المستخدم من جهة واختلاف نسب العمل إلى رأس المال في إنتاج السلع المختلفة من جهة أخرى.
4. نســب رأس المال: عندما يتعامل (ريكاردو) مع الســلع الرأســمالية على أســاس أنها وحدات مختزنة من العمل تســهم في العملية الإنتاجية من خلال استخدام هذه السلع، فإنه يصل إلى نتيجة مفادها أن الاختلاف في فترة بقاء رأس المال صالحاً للاستعمال (العمــر الإنتاجي لرأس المال) قد يســمح أيضاً بالتغيرات في القيمة مع التســاوي في

كميات العمل. فاختلاف نسبة رأس المال للعمل في إنتاج السلع المختلفة وتكوينها، يؤدي إلى تباين محدود في نسب التبادل المبنية على وقت العمل بين هذه السلع، ولذلك فالسلع بصورة عامة تبادل بأكثر من نسبة وقت العمل المبذول في إنتاجها، خاصة إذا كانت نسبة العمل إلى رأس المال المستخدمة في إنتاجها أكبر من المعدل العام لهذه النسبة في الاقتصاد كله والعكس صحيح.

5. القيمة والثمن الطبيعي: لم يفرّق (ريكاردو) بين القيمة والثمن الطبيعي، مثله مثل (سميث)، حيث إن الأثمان السائدة في السوق في أي وقت قد تختلف عن الثمن الطبيعي أو القيمة ولكنها دائماً تتجه نحوه في المدى الطويل بفعل آلية السوق.

2.2.3 الانتقادات الموجهة لنظرية القيمة عند (ريكاردو)

عزيزي الدارس، لقد تعرضت نظرية القيمة وتفسيرها باستخدام العمل عند (ريكاردو) إلى جملة من الانتقادات، هي:

1. لم تتصف نظرية (ريكاردو) وتحليله بالشمولية والعمومية حيث إنها فرقت بين العوامل التي تحدد القيمة اعتماداً على نوعية السلعة.
2. النظرية تحتوي على مستوى من الدوران شبيه بذلك الذي قدّمه (سميث)، حيث حاول (ريكاردو) تحويل أنواع العمل المختلفة إلى العمل البسيط غير الماهر بالرجوع إلى السوق. وبما أن نظرية القيمة تهدف إلى تحليل وتفسير الأثمان السائدة في السوق، فليس من المنطق الاعتماد على السوق في الاستدلال على محددات القيمة.
3. معيار العمل في نظرية القيمة فسر على أساس العمل المباشر وغير المباشر، أو العمل الكامن في السلعة (المختزن) عن طريق إعادة العمل إلى فترات زمنية مختلفة. ودون الاعتماد نهائياً على السوق، فسوف تصبح مجرد فكرة فلسفية خالية من أي مضمون عملي تطبيقي.
4. عكست نظرية العمل في القيمة النظرة الفلسفية والموقف المعياري من التغيرات الاجتماعية عند (ريكاردو).
5. نظرية العمل في القيمة عند (ريكاردو) تحولت عند الاشتراكيين إلى حجر الزاوية في الانتقاد القاسي للنظام الرأسمالي بوصفه نظاماً يقوم على استغلال الطبقة العاملة، وذلك بحرمانها من جزء كبير من الإنتاج الذي تساهم بخلقه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.



يبـدو، عزيزي الـدارس، أن (ريكاردو) لم يـدر في ذهنه هذا التحليـل الطبقي الذي أوحـت لـه نظرية العمل فـي القيمة. حيث إنه لم ينظـر إلى رأس المال علـى أنه نوع من العلاقة الاجتماعية القائمة على النظام الرأسمالي بمختلف طبقاته. ولكنه بالمقابل تعامل معـه على أنه مجرد الآلات والأدوات المسـتعملة في العمليـة الإنتاجية بصرف النظر عن مالكهـا، سـواء كان يمتلك مثل وسـائل الإنتاج هـذه أم لا. ومن هذا التحليـل يمكن إدراك الاستنتاجات الآتية:

أ- نظرية القيمة عند (ريكاردو) ليست مقتصرة على طبقة اجتماعية واحدة.

ب- إذا امتلك العامل وسائل الإنتاج فسوف يحصل على دخله من الربح والأجر معاً، وإن لم يملك وسائل إنتاج اقتصر دخله على الأجر.

ج- لم ينف (ريكاردو) الملكية الخاصة لوسـائل الإنتاج وبالتالي ليس هناك أي اسـتغلال للعامل خاصة إذا كان يمتلك وسائل إنتاج.

د- النظرية مجردة من أي محتوى طبقي استغلالي.



تدريب (7)

1. اذكر الأفكار الأساسية التي استخدمها (ريكاردو) لتفسير نظرية القيمة.
2. كيف نظر (ريكاردو) إلى رأس المال؟



أسئلة التقويم الذاتي (7)

1. تفحص الفرق بين نظرة (ريكاردو) ونظرة (سميث) لوظيفة علم الاقتصاد.
2. ما أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية (ريكاردو) للقيمة؟

3.3 نظرية التوزيع Theory of Distribution

اعتبر (ريكاردو) مشكلة التوزيع لا الإنتاج جوهر الاقتصاد السياسي وأساسه، حيث قام بصياغة نظرية التوزيع على جانب كبير من الاتساق، وقام باستخدامها بعناية ولباقة فـي تحليل مشـكلة قوانيـن الغـلال (The Corn Law) التي نالت اهتمامات المناقشـات السياسية والاقتصادية في تلك الفترة من الزمن.

يـرى الكثير من الاقتصاديين أن جوهر المسـاهمة التي قدّمها (ريـكاردو) للنظرية الاقتصاديـة تكمـن في مجال التوزيع، خاصـة في التقدم الذي أحـرزه (ريكاردو) بربط نظرية التوزيع بنظرية القيمة.

ولأول مرة تعرض مشكلة التوزيع بشكل علمي وتتناول الأسباب المحددة لنصيب الطبقات الرئيسة في المجتمع من الدخل الكلي المتحقق في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، ولا بد أن هذه المحاولة العلمية الشاملة تربط قيم المنتجات بدخول المنتجين.

وقد عدّ كثير من مؤرخي الفكر الاقتصادي هذه النظرية إنجازاً لـ (ريكاردو) بكل ما تحمله الكلمة من معنى، حيث قام (ريكاردو) بالانحياز إلى جانب تكاليف الإنتاج والتصق تأكيده على هذا المجال بالتوزيع، وكذلك أمعن في التوسع في تطبيق نظام الأسعار في مجال التوزيع، لهذه الأسباب كلها أضحت النظرية (الريكاردية) في التوزيع بؤرة النظرية الاقتصادية بشكل عام. ويمكن وصف نظام التوزيع عند (ريكاردو) بالاستشهاد المباشر من كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» حيث قال: «تتوقف الأرباح على الأجور المرتفعة أو المنخفضة، وتتوقف الأجور على أسعار السلع الضرورية. وتتوقف أسعار السلع الضرورية على سعر الطعام». (ريكاردو، 1821، الفصل السادس، ص 123). أما القيمة التبادلية للطعام فتتوقف على ما ينطوي عليه إنتاج هذا الطعام من تكلفة عمل (Labour Cost) عند حد استخدام الأرض، وفي المدى الطويل، تميل الأجور تجاه حد أدنى تقرره هذه القيمة التبادلية للطعام، وفي ظل المنافسة تتعادل معدلات الأجور، كما تحصل الأرباح على بقية قيمة المنتج الحدي. وفي ظل المنافسة تتعادل أيضاً معدلات الأرباح، ولذلك ففي صدد استخدامات الأرض الأكثر إنتاجية، ينشأ الريع. وهكذا يتم توزيع الناتج الكلي لمجمل الأنشطة الاقتصادية.

ومن الواضح أن (ريكاردو) قسّم الدخل القومي أو الناتج القومي إلى ثلاثة أقسام:

1. الريع ويحصل عليه ملاك الأرض.
2. الأجور وتذهب إلى العمال.
3. الأرباح والفوائد وتذهب إلى الرأسماليين.

ويحتل الريع (Rent) مكان الصدارة في نظرية التوزيع عند (ريكاردو) إذ تعتبر آراؤه بشأن الريع من المساهمات البالغة الأهمية في التوزيع. فكيف يحدّد نصيب كل مجموعة من أصحاب عناصر الإنتاج؟ هذا ما سوف نقوم بتفصيله وتفسيره فيما يلي:

1.3.3 الريع Rent

كانت نظرية (ريكاردو) في التوزيع وثيقة الصلة بعنصر الأرض، وحدّ التوزيع. لم يكن (ريكاردو) أول من قدم فكرة الريع كعائد فرقي (Differential Rent)، ولم يكن أول من كان لديه نوع من الإلمام بمفهوم تناقص الغلة (Decreasing Returns)، ولكنه

كان الأول في ربط هذه الأشياء بالنظرية الاقتصادية بأسرها. وفي النظرية الاقتصادية (الريكاردية) تستحوذ فكرة حدّ الأرض (Land Margin) على بؤرة التحليل النظري.

في هذا القسم، عزيزي الدارس، نقوم بالتعرف إلى مفهوم الريع كأحد أهم أركان نظرية التوزيع عند (ريكاردو) حسب البنود الرئيسة الآتية:

1. قانون الريع Law of Rent

يشتمل قانون الريع على فكرتين أو مرحلتين متكاملتين:

الأولى: اللجوء إلى الأرض الرديئة الخصوبة، والحد التوسعي Extensive Margin في الزراعة.

الثانية: قانون تناقص الغلة الذي يؤدي إلى الحد الكثيف Intensive Margin في الزراعة.

في خضم انتشار وتطور الأفكار الاقتصادية بهذا المجال، وخاصة قانون تناقص الغلة، سواء عند الطبيعيين أو (سميث) أو ما قدمه (روبرت مالتوس) في رسالته في السكان فقد ظهر في النهاية أن (ريكاردو) كان في وضع يتيح له الفرصة لتطوير أفكار الكتّاب السابقين حول الريع، إذ عرّف الريع بأنه «الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع إلى مالكها مقابل استخدام قوى التربة الأصلية غير القابلة للفناء» (ريكاردو، 1821، الفصل الثاني، ص 40).

2. الزراعة الخفيفة ونشأة الريع

يقول (ريكاردو) إن «الريع ينشأ دوماً من توظيف كمية إضافية من العمل تنتج غلة أقل نسبياً» (ريكاردو، 1821، الفصل الثاني، ص 47).

وبناءً على ذلك يمكن اكتشاف الجزء الذي يخص مالك الأرض مع الأخذ بالاعتبار الخطوات المتعاقبة التي يجري على مقتضاها إخضاع الأرض الزراعية في مجتمع ما.

ومع تزايد وتنامي حاجات الأفراد إلى السلع الغذائية فإنه لن يمضي وقت طويل حتى يتم تدريجياً أخذ الأراضي الجيدة العالية الخصوبة واستملاكها، ودعنا، عزيزي الدارس، نطلق عليها اسم الأرض من المرتبة الأولى، وبعدها من الضروري اللجوء إلى أرض من نوعية أدنى من حيث الجودة والخصوبة، يمكن أن نطلق عليها الأرض من المرتبة الثانية.

إذاً هناك الآن ميزة واضحة لأولئك الذين أخذوا واستملكوا الأرض في السابق على أولئك الذين اضطروا إلى أخذ واستملاك الأرض من المرتبة الثانية. ومع مرور الوقت

يصبح من الضروري والطبيعي زراعة أرض أفقر في خصوبتها من أرض في المرتبة الثانية وتلك هي الأرض من الثالثة. وبما أن الأجور والأرباح تتعادل حسب ما يعتقد (ريكاردو)، وأن هذه الأرض الأكثر فقراً في خصوبتها لا بد أن تدفع تكاليف الإنتاج (الأجور والأرباح) بالمعدلات السائدة نفسها في النشاط الزراعي، فإن الأرض من المرتبة الثانية يمكن أن تدفع الريع إلى مالك الأرض. أما قيمة هذا الريع فإنها تساوي الفرق بين قيمة ناتج الأرض من المرتبة الثانية وبين قيمة ناتج الأرض الأكثر فقراً، أي قيمة الأرض من المرتبة الثالثة. وبطبيعة الحال فإن الريع من الأرض من المرتبة الأولى أكبر من قيمة ريع الأرض من المرتبة الثانية، ويساوي أيضاً الفرق بين قيمة ناتج الأرض من المرتبة الأولى وبين قيمة ناتج الأرض من المرتبة الثالثة. كما هو واضح من المثال الآتي:

مثال: إذا افترضنا أنه يوجد ثلاثة أنواع من الأرض:

الأرض (أ) من المرتبة الأولى قيمة الإنتاج فيها تساوي 400 وحدة نقدية.

الأرض (ب) من المرتبة الثانية قيمة الإنتاج فيها تساوي 360 وحدة نقدية.

الأرض (جـ) من المرتبة الثالثة قيمة الإنتاج فيها تساوي 300 وحدة نقدية.

ففي حالة حدّ الزراعة الخفيفة عند الأرض (ب) من المرتبة الثانية فإن ريع الأرض (أ) = قيمة ناتج الأرض (أ) – قيمة ناتج الأرض (ب).

= 400 – 360 = 40 وحدة نقدية ريع الأرض من المرتبة الأولى.

وفي حالة حدّ الزراعة الخفيفة عند الأرض (جـ) من المرتبة الثالثة فإن ريع الأرض (أ) = قيمة ناتج الأرض (أ) – قيمة ناتج الأرض (ج)

= 400 – 300 = 100 وحدة نقدية ريع الأرض من المرتبة الأولى.

أما ريع الأرض (ب) عند الحد نفسه من الزراعة فإنه

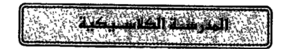
= قيمة ناتج الأرض (ب) – قيمة ناتج الأرض (جـ)

= 360 – 300 = 60 وحدة نقدية ريع الأرض من المرتبة الثانية

و = الفرق بين ريع الأرض (أ) عند حدّ الزراعة عند الأرض (ب) وحدّ الزراعة عند الأرض (جـ) أي:

100– 40 = 60 وحدة نقدية.

هذا التحليل الذي يعتمد على تصنيف الأرض إلى مراتب مختلفة من الخصوبة يؤدي بنا إلى النتيجة التي تفيد بأن الريع سوف ينشأ عن الأراضي الأكثر خصوبة، وسوف يساوي دائماً الفرق بين ناتج كمية العمل ورأس المال في الأرض الأكثر خصوبة وبين ناتج الكمية نفسها من العمل ورأس المال في الأرض الأقل خصوبة.



3. الزراعة الكثيفة ونشأة الريع

يعنـي (ريكاردو) بالزراعة الكثيفة أنه عندما يتـم توظيف رأس المال الإضافي على أرض كانت من قبل في حالة زراعية بدلاً من أخذ أرض جديدة لم تكن مزروعة من قبل. هذا الوضع سوف يؤدي إلى خلق الريع أيضاً. «ولكن مع استمرار هذا النهج فإن آخر رأسمال يوظف لا ينطوي عليه دفع أي ريع». (ريكاردو، 1821، الفصل الثاني، ص 54).

هـذا النوع مـن الريع الذي حدث في البداية ليس له أثر مباشـر على الأسـعار، حيث إن هذه الأسـعار تتحـدد بتكاليف الإنتاج فـي الأرض التي لا يدفع عنهـا أي ريع. بعبارة أخرى، إن أسعار المحاصيل الزراعية تكاد تغطي في هذه الأرض غير الريعية تكلفة العمل الموظـف في الزراعة (الأجور) وتكلفة رأس المال المسـتثمر فيهـا (الأرباح الاعتيادية). وإذا حـدث وتم إلغاء الريع التعاقدي Contract Rent الذي يتحدد بموجب عقد يبرم بين مالك الأرض ومستأجرها، فسوف يستحوذ مزارعو الأرض الأكثر خصوبة على دخل ملاك الأرض، ولكن لن تحظى أية طبقة أخرى في المجتمع بأية فائدة من إلغاء هذا الريع.

4. أثر التقدم الفني والتحسينات الإنتاجية على الريع

تنـاول (ريـكاردو) في الفصل الخاص بالريع من كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسـي والضرائب» أثر التقدم الفني والتحسـينات على الريـع. وذكر أنه بقدر ما تؤدي إليه هذه التحسـينات من تقليـل للتفاوت من ناتج أجزاء وحدات رأس المـال الموظف في الأرض، تميل إلى خفض مقدار الريع. ولقد قام (ريكاردو) بتصنيف هذه التحسينات إلى نوعين لا يؤثران في الريع على قدم المساواة:

أ- تحسينات في مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتشمل البذور المحسنة والمخصبات...الخ. ومن خلالها يمكن الحصول على إحدى النتيجتين:

- الحصول على الناتج نفسه بقدر من الأرض أقل من ذي قبل.
- أو الحصول على ناتج أكبر من ذي قبل بالقدر نفسه من الأرض.

وفـي حالة النتيجة الأولى تميل التحسـينات إلى زيادة حد الزراعـة الخفيفة نتيجة لانسـحاب أردأ أنـواع الأرض الزراعية، وبالتالي انخفاض الريع سـواء أكان عيناً أو نقداً.

ب- تحسينات في الآلات الزراعية، هذا النوع من التحسينات يؤدي ببساطة إلى إنتاج الكمية نفسها من الناتج من القدر نفسه من الأرض، ولكن بتكلفة أقل وهو ما يؤدي إلى نقص الريع النقدي Money Rent، أما الريع العيني المدفوع على شـكل سـلع فيبقى على

حاله دون أن يتأثر بهذا النوع من التحسينات لأن الناتج السلعي هو الناتج نفسه، وإن كان بتكلفة أقل نتيجة لإدخال التحسينات في الآلات الزراعية.

5. الريع وتكاليف الإنتاج Rent and the Cost of Production

مـن الواضـح أن هناك ارتباطاً بين نظريـة (ريكاردو) بالريـع ونظريته في القيمة. فالقيمة تعتمد على تكاليف الإنتاج ولا تكون هذه التكاليف متجانسـة في الزراعة بسـبب اختلاف خصوبة الأرض، وكذلك بعدها أو قربها من السـوق. فازدياد الطلب على السـلع الزراعية مثل الذرة سـوف يؤدي إلى زراعة الأرض الأقل خصوبة، بحيث أن الثمن السائد للمنتـج في السـوق يغطي التكاليف التـي يتحملها المنتج علـى الأرض الأقل خصوبة أي الأرض الحديـة، وبذلـك فـإن ثمن المنتـوج يتحدد بتكاليـف الإنتاج علـى الأرض (الأقل خصوبة) التي تزرع وتسـتغل بسـبب التزايد السكاني للمجتمع. وبما أن ثمن المنتوج هو ثمن واحد في السـوق فسـوف يظهر فائض علـى الأرض الأكثر خصوبـة أو غير الحدية يساوي الفرق بين كميات الإنتاج على كلا النوعين من الأرض (الأكثر خصوبة والحدية).

مـن هنا نسـتنتج أن الريع الذي جاء به (ريكاردو) هو ريـع فوقي أو تفاضلي. وهذا الريع التفاضلي Differential Rent ينتج عن عدم تجانس تكاليف الإنتاج على الأراضي الزراعيـة المختلفة الخصوبـة من جهة، وضرورة اللجوء إلـى أرض أقل خصوبة أو أكثر بعداً عن السوق عندما يشتد الضغط السكاني، ويزداد الطلب على المحاصيل الزراعية من جهة أخرى.

فمصدر الريع في الأسـاس عند (ريكاردو) هو زيـادة تكلفة الوحدة الحدية كلما زاد الإنتاج، وذلك بسبب خضوع الإنتاج الزراعي لقانون تناقص الغلة.

خلاصة هذا التحليل (الريكاردي) للريع يمكن استخلاصه في النقاط الآتية التي تمثل أهم الاستنتاجات التي جاء بها (ريكاردو) من خلال تحليله لظاهرة الريع:

1. إن الأرض الحديـة (الأقل خصوبة) لا تدر ريعاً بل الإنتاج عليها يكفي لتغطية الأجور والأرباح الاعتيادية فقط.
2. خالـف (ريكاردو)، الطبيعيين في زعمهم أن الريع من كـرم الطبيعة، باعتباره يعود إلى بخل الأرض وشحها وبالتالي نسج علاقة عكسية بين الطبيعة والريع.
3. لـم يعتبر (ريكاردو) الريع نفقة من نفقات الإنتاج وبالتالي لا يدخل في تحديد الثمن للمنتج، بل على العكس يتحدد بالثمن نفسه، فكلما ارتفع ثمن القمح مثلاً تزايد نطاق الإنتاج عـن طريق اللجوء إلى الأرض الأقل خصوبة أو الاسـتغلال المكثف للأراضي المسـتغلة فعـلاً، ويتبع هذا زيادة فـي تكاليف الإنتـاج مما يؤدي إلـى ظهور الريع وازدياده.

4. التقدم التقني يعمل على تخفيض الريع وذلك بسبب الحاجة إلى الأرض الأقل خصوبة أو تكثيف استغلال الأراضي المستغلة من أجل إشباع الطلب المتزايد على المحاصيل الزراعية.
5. إن ثمن المحصول يتحدد بتكاليف الإنتاج على الأرض الأقل خصوبة (الحدية) وهذه التكاليف في ازدياد فكلما زاد الإنتاج ترتب عليه زيادة في الأجور والريع معاً. ولكن القوة الشرائية لهذه الأجور تبقى ثابتة وذلك لزيادة ثمن المحصول. فإذاً الأجور الحقيقية لا تزداد بل تتجه نحو حد الكفاف وبالتالي فإن زيادة الأجر النقدي يعمل على تناقص الربح والحد من التراكم الرأسمالي مما يؤدي بالاقتصاد في النهاية إلى حالة السكون أو الركود (Stationary State).
6. الفكر الذي قدمه (ريكاردو) يعتبر فكراً متشائماً لا يؤمن بتوافق المصالح والانسجام بل يؤدي إلى تضارب وتناقض المصالح بين الطبقات لأن مصلحة ملاك الأراضي تتعارض دائماً مع مصلحة الطبقة العاملة وطبقة الرأسماليين على حد سواء. وملاك الأراضي ليسوا مسؤولين عن ظهور الريع أو زيادته، إذ أن الريع محكوم بقوى طبيعية خارجة عن نطاق الملاك، وزيادة الأجور مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، يؤدي إلى انخفاض الربح الذي يعود على الرأسماليين.
7. وأخيراً بما أن الريع فائض اقتصادي فإن فرض الضريبة عليه أو حتى مصادرته لن يؤثر على مستوى الإنتاج أو هيكله.

تدريب (8)

املأ الفراغات في الجمل الآتية:

1. الأرض الأقل خصوبة لا تدر ريعاً بل الإنتاج عليها يكفي ....
2. لم يعتبر (ريكاردو) الريع نفقة من نفقات الإنتاج وبالتالي ....
3. التقدم الفني يعمل على الأرض ....
4. فرض الضريبة على الريع سوف ....

أسئلة التقويم الذاتي (8)

اشرح أثر التقدم الفني والتحسينات الإنتاجية على الريع.

2.3.3 الأجـــور Wages

انطلاقاً من الريع الذي جاء به (ريكاردو) والذي يقاس من خلال أسـوأ اسـتثمار في الأرض حيث لا يغطي قيمة ناتجه سـوى النفقات التي تدفع على شـكل الأجور والأرباح، كان لا بـد مـن أن يتوجه بعد ذلك إلى بحث الأجور والعوامـل التي تحكمها، وقام بانتهاج الأسـلوب السـهل الذي انتهجه الطبيعيون و(سـميث)، وأضاف إليه مبـدأ (مالتوس) في السكان. وتتمحور هذه الأفكار الكلاسيكية حول نظرية «الأجر الحديدي»أو ما يعرف بـ «أجر الكفاف»The Iron Law of Wages.

ويمثل أجر الكفاف كما هو واضح من تعريفه «الأجر الطبيعي الذي يمثل الحد اللازم مـن الأجر الـذي يمكن العمال من البقاء وإدامة جنسـهم دون زيـادة أو نقصان». بعبارة أخرى يتوقـف الأجر الطبيعي على مقدار العمل اللازم لإنتـاج كمية الغذاء والضروريات اللازمة للحياة الاعتيادية لذلك العامل وأسرته.

ومن خلال البحث الذي قدمه (ريكاردو) بشـأن الأجور فـي كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب»فقد فرق بين عدة مستويات من الأجور وبين العوامل التي تحددها، وهذه المستويات هي:

1. المعدل السوقي والمعدل الطبيعي للأجور.
2. الأجور الحقيقية والأجور النقدية.
3. الحد الأدنى للأجور.
4. نظرية رصيد الأجور.
5. الأجور وعقد العمل.

ونقـوم، عزيـزي الدارس، بتحليـل وتفصيل هذه الأنواع من الأجـور التي تحمل في محتواها ما قدمه (ريكاردو) من أفكار بخصوص الأجور:

1. المعدل السوقي والمعدل الطبيعي للأجور

Market Level and Natural Level of Wages

اعتبر (ريكاردو) العمل سـلعة كأي سلعة أخرى في السـوق تبعاً للظروف المحددة لها. فلقد اسـتخدم (ريكاردو) فكرة المجتمع المتقدم والمجتمع الراكد في تفسـير الفرق بين المعدل السوقي والمعدل الطبيعي للأجور.

ففي المجتمع المتقدم يكون سـعر السـوق أعلى من السعر الطبيعي ويستمر لفترات زمنية طويلة غير محددة، ولكن مع تزايد عدد السـكان بسبب الإقدام على التزاوج وزيادة عـدد المواليـد وانخفاض عدد الوفيات، سـوف يـزداد عرض العمل وتتجـه الأجور نحو الانخفاض حتى تصل إلى المسـتوى الطبيعـي. في حين أن المجتمع الراكد (الأقل تقدماً)

يبدأ سعر الأجر فيه عند مستوى أقل من المعدل الطبيعي، وسوف يتراجع العرض من العمل بسبب تزايد معدلات الوفيات وانخفاض معدلات المواليد نتيجة التأخر في الزواج، وهذا يؤدي إلى زيادة سعر الأجر للعمل في السوق ليصل في النهاية إلى مستوى السعر الطبيعي للعمل.

2. الأجور الحقيقية والأجور النقدية Nominal and Actual Wages

مع استمرار التقدم الطبيعي للمجتمع فإن الأجور تميل إلى التراجع والهبوط ويحدث ذلك للأجور الحقيقية، يعني أنه مع تزايد السكان وتناقص معدل الإنتاج بسبب الكمية المحدودة من الأرض ذات النوعيات المتباينة الخصوبة، يتطلب الأمر توظيف المزيد من العمال لتحقيق الزيادة المطلوبة في الإنتاج. وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الضرورية نتيجة لقانون تناقص الغلة، أي زيادة التكاليف على النحو الذي يكفل بقاء الأجور النقدية ثابتة. ومع ذلك يهبط مستوى الأجور الحقيقية بالرغم من ثبات الأجور النقدية بسبب زيادة أسعار الضروريات والنتيجة تكون تلقي العامل أسوأ معدلات الأجر الحقيقي.

3. الحد الأدنى للأجور The Lowest Level of Wages

إن الحد الأدنى للأجور عند (ريكاردو) أو كما سماه بمستوى الكفاف أو الأجر الطبيعي يتحدد بثلاثة أمور:

أ- كمية الطعام التي يحتاجها العامل.

ب- الضروريات الأخرى التي يتطلبها العامل.

ج- الوسائل المختلفة المريحة للحياة والتي تكون جوهرية للعامل من حيث أسلوب حياته وعاداته الحياتية.

هذه هي الأشياء التي تشكل الأجر الطبيعي في فكر (ريكاردو)، أي أن أجر العامل يتوقف على أسعار تلك السلع والأشياء التي يحددها مستوى المعيشة للعامل، وهذه الأسعار بدورها تتوقف على كمية العمل المطلوبة لإنتاج تلك السلع. ويمكن إجمال هذه الأفكار في تعريف مفهوم أدنى مستوى أجر يومي للعامل حسب ما جاء به (ريكاردو) على النحو الآتي: «يتكون أدنى مستوى للأجر اليومي من الضروريات التي يمكن للعامل أن ينتجها بالقيام بعمل يوم في الأرض الحدية التي لا تغل ريعاً بعد استقطاع الأرباح الضرورية على رأس المال الموظف في تلك الأرض». (ريكاردو، 1821، ص 95).

4. نظرية رصيد الأجور Wages Fund Theory

تفيد نظرية رصيد الأجور أن الطلب على العمل يعتمد على مخصص الأجور أو رصيد الأجور (The Wages Fund) والذي يتحدد بدوره على التراكم الرأسمالي،

بحيث إن غياب التراكم الرأسمالي يعمل على إعادة معدل الأجور بشكل سريع إلى مستوى الكفاف.

يمكن بكل وضوح نسـبة هذه الفكرة إلى (ريـكاردو) حيث كان واضحاً في اقتراحه لنظريـة رصيد الأجور، ولكن هذه الفكرة لم تترسـخ عنده تجـاه الرصيد الثابت. وهذا لم يتوافق في الواقع مع ما قدمه (ريكاردو) حول الأجر الطبيعي الذي تحدده نقطة الكفاف أو الفقر في المجتمع. وبالتالي أعطيت الفرصة لتطوير رأس المال كرصيد يخص معيشة العمال ويحدد الطلب عليهم للاقتصاديين اللاحقين.

5. الأجور وعقد العمل Wages and Labour Contract

بشأن التدخل الحكومي في عقد العمل، قدم (ريكاردو) أفكاره بعدم التدخل الحكومي وترك الأجور للمنافسة الحرة والعادلة في السوق (حسب رأيه) وعدم إخضاع الأجور قط للرقابة من خلال التشريع الحكومي». (ريكاردو، 1821، ص 103).

هـذه النظريـة التي قدمها (ريكاردو) في الأجور، تعرضـت إلى جملة من الانتقادات التي يمكن تلخيص أهمها في النقاط الآتية:

أ. يـرى (لويس هيني)، أن نظرية (ريكاردو) في الأجور تجريدية ومطلقة إلى الحد الذي برهنت معه على أنها لا تبعث على الاقتناع.

ب. تجاهـل (ريـكاردو) نتيجة التجريـد المطلق والفـوارق الموجودة فـي طبيعية العمل والعمال وافترض عاملاً متوسـطاً يؤدي عملاً متوسـطاً في ظروف المنافسـة الكاملة ويتلقى أجراً طبيعياً.

ج. افترض أن أصحاب رأس المال يقومون باسـتئجار العمـال بدافع تحقيق الربح، وتبدو هذه الفرضية غير حقيقية في مواجهة الاتجاهات والمعدلات الطبيعية للأجور.

د. اعتمد (ريكاردو) على المبدأ (المالتسـي) في السـكان كأحـد الأركان في تحليل نظرية الأجـور، مـع أن (مالتـس) كان قد ذكر بـأن مبدأ السـكان لا يؤدي إلى أجـر الكفاف بالضرورة.

واعتماداً على هذه الانتقادات وخاصة مبدأ السـكان يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن نظرية (ريكاردو) تبدو ضعيفة كالمبدا (المالتسي) نفسه.

تدريب (9)

ما الانتقادات التي وجهت لنظرية الأجور التي جاء بها (ريكاردو)؟



أسئلة التقويم الذاتي (9)

قارن بين مفهوم الحد الأدنى للأجور ومفهوم نظرية رصيد الأجور كما يبينها (ريكاردو).

3.3.3 الأرباح والفائدة Profits and Interest

تعدّ نظرية (ريكاردو) الخاصة بالأرباح والفائدة بدائية إلى حد جعلها توصف بأنها أقل الأجزاء التي قام بها (ريكاردو) إقناعاً، فهي ليست مشوبة بالخطأ فحسب بل تعتبر أغلوطة بحد ذاتها، ولا تتعدى أن تكون أكثر من بعض الملاحظات حول علاقة الأرباح بالأجور.

دعنا، عزيزي الدارس، نرتب ما تمخض عنه فكر (ريكاردو) بشأن الأرباح والفائدة في نظرية التوزيع على النحو الآتي:

1- مصدر الأرباح ومكوناتها.
2- تحديد الأرباح.
3- الصراع الطبقي.

وسنتناول، عزيزي الدارس، تحليل هذه البنود بشيء من التفصيل:

1. مصدر الأرباح ومكوناتها

تتكون الأرباح عند (ريكاردو) من مصدرين هما «الفائدة وكسب المنظم»، ولكنه لم يحلل هذين المصدرين ولم يميز بينهما. فقد جعل سعر الفائدة يتحدد بمعدل الربح الذي يمكن أن يحققه المنظم، أما ما يزيد عن هذا المعدل من الفائدة فهو يمثل مكسب المنظم. وبالنسبة لمصدر الربح الذي يتوقف على سعر الفائدة اعتقد (ريكاردو) أنه يتحدد بإنتاجية رأس المال، واعتبره أمراً مسلماً به ولم يدخل في تحليله ونقاشه. ولكنه قام بتعريف مفهوم رأس المال في كتابه «المبادئ» في الجزء الخاص بالأجور على أنه هو «ذلك الجزء من ثروة الأمة الذي يوظف في الإنتاج ويتكون من الطعام، والملبس، والأدوات والمواد الخام والآلات» (ريكاردو، 1821، الفصل السادس، ص 132).

بهذا الشكل قد نستنتج أن رأس المال يعتبر، أساساً، مدفوعات مقدمة للعمال، أما الأرباح فتتوقف على زيادة قيمة الناتج عن هذه المدفوعات المقدمة.

وباختصار فإن اعتقاد (ريكاردو) هو أن معدل الربح يتوقف مباشرة على الأجور حيث تربطهما علاقة عكسية، فتزداد الأرباح كلما هبطت الأجور والعكس صحيح. ويقول (ريكاردو) في هذا المجال إنه «في كل الدول وفي كل الأزمنة، فإن الأرباح تتوقف على



كميـة العمل المطلوب لتزويـد العمال بالضروريات، سـواء أولئك القائميـن بالعمل على الأرض أو أولئـك العمـال القائميـن بتوظيف رأس المـال الذي لا يقل ريعـاً» (ريكاردو، 1821، الفصل السادس، ص 133).

2. تحديد الأرباح

بالاعتمـاد على حـد الزراعة فإن قيمة الناتج علـى الأرض الأقل خصوبة تغطي قيمة الأجور ومدفوعات رأس المال (الأرباح) فقط، فليس هنالك ريع في هذه الحالة، إذن قيمة الناتـج هـي التي تحدد ذلك المزيج المكـون من الأجور مضافاً إليهـا الأرباح. هذا المزيج تـوزع قيمتـه على العمال الذيـن يحصلون على الأجـور وعلى صاحـب رأس المال الذي يحصل على الأرباح.

ولكن السـؤال الذي يطرح نفسـه هو: ما المسـتوى الذي سوف يحصل عليه صاحب رأس المال من هذا المزيج؟

إن الإجابة عن هذا السـؤال تفيد بأن صاحب رأس المال يحصل على ما يتركه العمال لـه. فلا بد لهم من الحصول على ما يكفيهم للمحافظة على المسـتوى العادي من حياتهم والمحافظة كذلك على جنسـهم. بينما صاحب رأس المال هو الشـخص الذي يحصل على مـا تبقى من قيمة مزيج الأجور والأربـاح Wages and Profit Mix بعد تقاضي العمال لأجورهـم. لذلك أطلق (ريـكاردو) على صاحب رأس المال المطالـب المتبقي Residual Claimant، فهو بكلمات (ريكاردو) «مطالب» لأنه يطالب فعلاً بما يتبقى من المزيج بعد دفع الأجور، وهو «متبقي» لأنه الشخص الذي يتبقى بتوزيع فائض المزيج عليه بعد دفع الأجور». (ريكاردو، 1821، الفصل السادس، ص 124).

3. الصراع الطبقي

من النتائج التي أكد عليها (ريكاردو) وقوع الصراع الطبقي الطبيعي، الذي يمدّه أمراً لا مفر منه، ويرى (ريكاردو) أن سبب هذا الصراع الطبقي هو زيادة نصيب صاحب الأرض على حساب أية زيادة حقيقية في نصيب العمل ورأس المال. بالإضافة إلى الصراع الدائم بين العامل والرأسمالي الذي أشار إليه (ريكاردو) وهذا ما يعرف بعدم انسجام المصالح عند الكلاسيك والذي يمثل مؤشراً آخر للنظرة التشاؤمية التي حملها (ريكاردو).

أسئلة التقويم الذاتي (10) ؟

اشرح جوهر الفكر الاقتصادي الخاص بالأرباح والفائدة الذي قدّمه (ريكاردو) من خلال نظرية التوزيع.

4.3 النقود والذهب Money and Gold

بالإضافة إلى المساهمات التي قدمها (ريكاردو) للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، فلقد قام بعمل بمساهمة هامة أخرى خاصة في المبادئ التي يجب أن تحكم عملية إصدار النقود الورقية. فمن خلال الظروف التي شاهدها (ريكاردو) من التزاحم على بنك إنجلترا من أجل الحصول على السيولة النقدية عام 1797 والتي أدت إلى تراجع الاحتياط من الذهب من 10 مليون باوند إلى 1.5 مليون باوند، الأمر الذي أدى بالبنك إلى منع الحصول على السيولة من البنك. ويعلق (ريكاردو) على النتائج التي انعكست بسبب هذه الأزمة وهي:

- انخفاض قيمة النقود الورقية.
- زيادة قيمة السبائك الذهبية.
- السعر العالي للسبائك أثبت قدرته على تخفيض قيمة النقد الورقي للبنك فيما بعد.

كان (ريكاردو) يعتقد بالفكر القائل بأن النقد الورقي هو المساعد الأكبر للتجارة والتقدم بعد نظام النقد المعدني، كما كان النقد المعدني يعد تطوراً على نظام المقايضة. فمعالجة انخفاض قيمة النقد الورقي والتخلص من هذه الظاهرة، يجب أن يتم من خلال تنظيم وإدارة عرضه لا من خلال تعليق إصداره وتوقيفه. وهذا الاقتراح الذي تقدم به (ريكاردو) يفيد بأن على البنك أن يقوم تدريجياً بتخفيض كمية نقده الورقي الموجود في التعامل حتى يتوصل إلى مساواة ما تبقى من نقد بالقيمة المعدنية التي تمثلها، أو بعبارة أخرى حتى الحد الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الذهب والفضة إلى المستوى الذي تمسك به.

بهذا يكون (ريكاردو) قد أظهر أن الفائض (الغزارة) أو العجز هو عبارة عن علاقة ذات صلة ببعضها البعض. ويرى العديد من مؤرخي الفكر الاقتصادي أن (ريكاردو) كان موقفه ضعيفاً في تحليله للنظرية الكمية Quantity Theory، وكذلك لنظرية تكاليف الإنتاجTheory of Production من أجل توضيح المحددات التي تحدد قيمة النقود. مع ذلك فإن محددات قيمة النقود عند (ريكاردو) يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- قيمة العملة هي القوة الشرائية لها وبالتالي تتحدد في السوق مثلها مثل أية سلعة أخرى، من خلال تكلفة العمل الخاصة بها.
- القوة الشرائية للنقود تعتمد على عرضها وسرعة دورانها بالإضافة إلى السياسة الائتمانية للبنك.

- أي فائـض أو زيادة في عرض النقد الورقي غير القابل للتحويل إلى سـبائك سـوف يتم امتصاصــه والتخلص منــه أو معالجته من خـلال التجارة، والأثر الوحيـد يكون زيادة مستوى الأسعار.
- قيمة الذهب أو الفضة لا يمكن تخفيضها من قبل الدولة الأم لأن قيمة الذهب كسلعة يجب أن تنظم من خلال كمية السـلع التي يجب أن تعطى للأجانب على صورة التبادل مقابل الذهب أو الفضة.

5.3 التجارة الأجنبية Foreign Trade

إذا كان (آدم سـميث) قد اهتم بالسـوق واعتبره المحدد الأول للنمو الاقتصادي، فإن (ريـكاردو) تمكـن من إبـراز أهمية التجارة الأجنبيـة أو الخارجية في المسـاهمة بالنمو والتطور الاقتصادي.

ومن الأفكار التي اشـتهر بها (ريكاردو) ما يعرف بنظرية النفقات أو الميزة النسبية Theory of Comparative Cost Advantage، حيث جعل (ريكاردو) التجارة الخارجية جزءاً من نظامه الفكري العام، وبالتالي سـاعد على انتشـار هـذه النظرية والقبول العام لها.

لم يكـن (ريـكاردو) الاقتصـادي الأول الذي اسـتعمل اصطلاح التكاليف النسـبية Comparative Cost فقد سـبقه إليه الاقتصادي الإنجليـزي (روبرت تورنز) Torrens Robert.

قام (ريكاردو) ببناء نظريته في التجارة الخارجية على أسـاس التكاليف النسبية أو كما يسميها البعض النفقات النسبية على مجموعة من الفرضيات هي:

1. سيادة المنافسة الكاملة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية.
2. التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج.
3. حرية انتقال عناصر الإنتاج داخلياً فقط.
4. تشابه أذواق المستهلكين في الأسواق المختلفة.

وكذلك اعتمدت النظرية على بعض الفرضيات الثانوية التي تساعد على تفهم النظرية ولا تعتبر ضرورية لدقتها وصحتها وهي:

- اعتبار النقود وسيلة للتبادل.
- افتراض أن هناك دولتين فقط تقومان بإنتاج سلعتين فقط.
- عدم وجود تكاليف شحن ونقل.
- الإنتاج يتم ضمن ظروف ثبات الغلة.

اكتفى (ريكاردو) بوجود دولتين تتمتع كل منهما على الأخرى بميزة نسبية في إنتاج إحدى السلعتين حتى تقوم التجارة الخارجية، فعارض هنا (سميث) ونظريته الميزة المطلقة Absolute Advantage حيث إنه أقام فكره على اختلاف التكاليف النسبية لا المطلقة كمعيار لجني المنافع من التجارة الخارجية.

ومن أجل توضيح هذه الأفكار النظرية استعان (ريكاردو) بالمثال الآتي:

جدول رقم (1): عدد الساعات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من القماش وأخرى من القمح في إنجلترا والبرتغال

البلد	القماش	القمح	نسبة ثمن وحدة من القماش إلى ثمن وحدة من القمح	نسبة ثمن وحدة من القمح إلى ثمن وحدة من القماش
إنجلترا	100	120	0.83	1.20
البرتغال	90	80	1.12	0.88

من الملاحظ أن:

1. (ريكاردو) افترض أن أسعار القماش والقمح تتناسب مع كمية العمل اللازمة لإنتاجهما حسب نظريته للقيمة.
2. البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين حيث إن تكاليف إنتاج كلٍ منهما أقل منها في إنجلترا.
3. درجة الميزة في إنتاج القمح أكبر منها في إنتاج القماش بالنسبة للبرتغال، والعكس صحيح بالنسبة لإنجلترا.
4. إنجلترا ليست متخلفة عن البرتغال في إنتاج السلعتين بالنسبة لنفسها ولكن أكثر تخلفاً في القمح مقارنة بالقماش.
5. تباين نسب أسعار السلعتين في السوق المحلية في كل من الدولتين يؤدي إلى جعل التخصص والتجارة الخارجية ذات منفعة لكلا البلدين.

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (1) الذي يحمل الأرقام التي استخدمها (ريكاردو)، فوحدة القمح تساوي 1.2 وحدة من القماش في إنجلترا في حين لا تساوي الوحدة نفسها إلا 0.88 وحدة من القماش في البرتغال. بعبارة أخرى فإن وحدة القماش تبادل بـ 0.83 وحدة من القمح في السوق المحلية في إنجلترا، بينما تبادل وحدة القماش بـ 1.12 وحدة من القمح في السوق المحلية في البرتغال.



النتيجة: يجب أن تتخصص إنجلترا في صناعة القماش والبرتغال في صناعة القمح*.

افترض (ريكاردو) سعر التبادل الدولي يساوي 1:1، أي وحدة واحدة من القماش لوحدة من القمح، إلا أنه لم يوضح الأساس لهذا الافتراض ولا العوامل التي تتحكم به. حيث قام (جون ستيوارت ميل) فيما بعد بتوضيح هذه الفكرة في نظريته المعروفة بالطلب المتقابل.

وبناءً على هذا السعر الذي افترضه (ريكاردو) (1:1) تستطيع البرتغال الحصول على وحدة من القماش مقابل التخلي عن وحدة واحدة من القمح، أي أنها تدخر 0.12 وحدة من القمح مقارنة بما تحققه في السوق المحلية. أما إنجلترا بالمقابل فتدخر 0.20 وحدة من القماش نتيجة التخصص والتجارة الخارجية. هذا التخصص والتجارة سوف يقودان إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك في كلا البلدين. واستنتج (ريكاردو) من ذلك ضرورة التمسك بحرية التجارة الخارجية وتحريرها من كافة القيود، لأن ذلك يخدم مصالح جميع الدول في أطراف التبادل.

من هذا التحليل يبدو أن (ريكاردو) حصر تضارب المصالح والتناقض على الصعيد الطبقي في نطاق الاقتصاد المحلي، وعلى صعيد الاقتصاد الدولي فاليد الخفية لم تزل فاعلة في تحقيق التوافق والانسجام بين كافة الدول المتبادلة. ولا يمكن التجاوز هنا عن أن نظرية التكاليف النسبية وما أعطته من أهمية لحرية التجارة الخارجية بين الدول كانت واحدة من الحلقات الجوهرية التي استخدمها (ريكاردو) في الهجوم على قوانين الغلال ومصالح طبقة ملاك الأراضي الأرستقراطية.

الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التكاليف النسبية

يمكن حصر أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التكاليف النسبية، بما يأتي:

1. عدم واقعية الافتراضات والأسس التي قامت عليها النظرية وبالتالي كان هناك وما زال تشكيك واضح في أهمية النتائج التي توصلت إليها النظرية.
2. إن التجارة الخارجية قائمة على واقع حركي بطبيعته لا على واقع سكوني كالذي بنى عليه (ريكاردو) تحليله واستقصى نتائجه، ومن هذا المنطلق فالواقع يشير إلى أن الميزة النسبية تعدّ هدفاً للبلد الذي يسعى لتحقيقه في مجال التنمية الاقتصادية لا شيئاً ثابتاً لا يمكن تغييره كما أفاد (ريكاردو).
3. أقام (ريكاردو) التجارة الخارجية على أساس تباين إنتاجية العمل في كلا البلدين دون أن يفسر الأسباب الكامنة خلف هذه الظاهرة.

* عزيزي الدارس: للمزيد حول هذه النظرية ارجع إلى كتاب مقرر التجارة الدولية.



4. أثبت الاقتصاديان المعاصران (هكشر وأولين) في نظريتهما المشهورة Heckscher – Ohline Theorem التي فسرت التجارة الخارجية اختلاف الوفرة النسبية للموارد المتاحة في كل دولة من جهة وتباين طبيعة السلع المنتجة من حيث احتياجاتها لعناصر الإنتاج المختلفة من جهة أخرى.

والآن- عزيزي الدارس – أجب عن الآتي:



تدريب (10)

وضّح الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التكاليف النسبية.



أسئلة التقويم الذاتي (11)

1. وضّح محددات قيمة النقود كما حدّدها (ريكاردو).
2. هل لك، عزيزي الدارس، أن تقيّم مساهمة (ريكاردو) في مجال التجارة الخارجية؟

4. توماس روبرت مالتس (1766-1834)
Thomas Robert Malthus

عزيـزي الـدارس، ينتمي (توماس مالتـس) لعائلة إنجليزية ميسـورة ومتميزة، كان والده محامياً مرموقاً وصديقاً لرجال عصره البارزين. اسـتقى (مالتس) علومه من جامعة (كامبـردج) وبعد إنهاء دراسـته انخرط في خدمة الكنيسـة. ثم تركهـا لينخرط في العمل الأكاديمـي، وعيّن عام 1805 أسـتاذاً للتاريخ والاقتصاد السياسـي في كلية شـركة الهند الشـرقية فـي (هارليبري) Harleybury وبقـي في منصبه حتى وفاته عـام 1834. كان (مالتس) على علاقة قوية وحميمة مع (ريكاردو) وشـهدت علاقتهما الكثير من المجادلات والمناظرات التي عكست مواقفهما المتعارضة من الأحداث الاقتصادية والاجتماعية المهمة في عصرهما.

اشـتهر (مالتس) شـهرة قوية بنظريته في السـكان التي عرف بهـا حتى الآن، وقام بنشر هذه النظرية تحت عنوان «مقالة في مبادئ السكان» نشرت الطبعة الأولى منها عام 1798، كما نشـر كتابه في «مبادئ الاقتصاد السياسـي مع النظر إلى تطبيقاتها العملية» عـام 1820، تميزت الفترة التي عاشـها (مالتـس) بتطور النظام الرأسـمالي الذي واجه العديد من الأحداث والتناقضات الطبقية الحادة.

1.4 نظرية السكان Theory of Population

تأثـر فكـر (مالتس) فـي مجال السـكان بمجموعة مـن الأفكار التي سـبقته وكانت معارضتـه لهذه الأفكار السـبب في خروج نظريته إلى النور، ومـن أهم الأفكار التي تأثر بها:

1. أفكار أفلاطون والحجم الأمثل للسكان عند تحليله لفكرة المدينة الفاضلة.
2. الأفـكار الميركنتيلية (التجارية) التي كانت تعتقد بأن قوة الدولة تعتمد على سـكانها من أجل أن تحافظ على اسـتقلالها وتبني جيشها القوي وتوفر الأعداد الكافية للهجرة إلى المستعمرات الجديدة، فكانت الفكرة قائمة على تشجيع النمو والتزايد السكاني.
3. ظهور المعارضة للأفكار القائمة بشـأن التعارض القائم بين الطاقة المحدودة للأرض والطاقة غير المحدودة لتكاثر الجنس البشري.
4. الاسـتمرار فـي التزايد السـكاني يؤدي إلى ظهور مشـكلة عدم كفاية المـوارد لتوفير حاجات البشرية.

كل هــذه الأفكار التي ســبقت (مالتــس) لم تكن تتوافق مع تلك التــي كان يعتقد بها. فقرر معارضتها معارضة شــديدة منذراً بالخطر الناشــئ عن اختلال العلاقة بين السكان والمــوارد الغذائية. تأثر (مالتــس) في نظريته بفكرة تناقص الغلة وهذا التأثير هو امتداد للتأثير الكلاسيكي حيث طورت هذه الفكرة من (سميث) واستخدمها (ريكاردو) في بناء أفكاره وبنى (مالتس) تشاؤمه بالنسبة لتزايد السكان عليها بالإضافة إلى الأسس الأخرى وهي:

أ- الغريزة البشرية فيما يخص التزاوج والتكاثر.

ب- قابلية السكان للتزايد طالما توافرت سبل المعيشة.

ج- سريان قانون تناقص الغلة في النشاط الاقتصادي.

محتوى النظرية

تتميــز النظرية بالبســاطة والوضوح، والفكرة الأساســية التي بنــى عليها (مالتس) نظريتــه في الســكان هي أن «معدل تزايد الســكان يفوق معدل زيادة المــوارد الغذائية»، وناقش (مالتس) أثر النمو السكاني على تطور المجتمع وتحسين ظروفه في المستقبل.

لدراســة العلاقة بين تزايد الســكان وتزايد الموارد الغذائية اعتمد على تفسير النسب بين الطرفين من خلال اســتخدام المتوالية الهندسية لتفســير التزايد السكاني والمتوالية العددية لإظهار تزايد الموارد الغذائية. ووضح (مالتس) عمل هذه المتواليات كالآتي:

1. عنــد توفــر الغــذاء الكافــي فــإن زيــادة الســكان تتخــذ شــكل المتوالية الهندســية 2، 4، 8، 16 ... وتؤدي إلى مضاعفة السكان مرة كل جيل.
2. الطلب على الموارد الغذائية يزداد أيضاً على شكل متوالية هندسية مثلها مثل السكان على مر الزمن حتى مع اتباع أساليب تحديد النسل.
3. العرض من الموارد الغذائية لا يمكن أن يزداد بالوتيرة نفسها وذلك لأن كمية الأرض الزراعية التي يعتمد عليها الإنسان لضمان غذائه محدودة.
4. الزيادة الحاصلة في كمية إنتاج المواد الغذائية والمترتبة على زيادة المجهود الإنساني فــي الإنتاج الزراعي لا بد، عاجــلاً أم آجلاً، أن تبدأ بالتناقــص؛ أي أن الإنتاج الزراعي محكــوم بقانون تناقص الغلة Law of Diminishing Returns وبالتالي لا يمكن أن يزداد الإنتاج الزراعي إلا على شكل متوالية عددية (1، 2، 3، 4..) على أفضل حال.

النتيجــة: يبرز التناقض بين معدلات النمو الســكاني ومعدلات زيادة الغذاء، فإذا اســتمر الســكان فــي الزيادة دون ضوابط فــلا بد أن تصطدم هذه الزيــادة في النهاية

بحاجز الحد الأقصى من الغذاء الذي يمكن إنتاجه وبالتالي تتوقف الزيادة السكانية بفضل انتشار القحط والمجاعة.

هذا التحليل الذي قدمه (مالتس) للعلاقة بين تزايد السكان وتزايد المواد الغذائية اتصف بالغموض خاصة في الطبعات الأولى لكتابه، وأثار هذا الغموض عدداً لا بأس به من الانتقادات، ولكن في الطبعات الأخيرة لكتابه تناول العديد من الإحصاءات السكانية وحجم الموارد من أجل أن يثبت أفكاره، واتضح أنه مهتم أساساً بالعلاقة بين السكان والغذاء بصفة خاصة.

العوامل التي تحد من النمو السكاني

صنّف (مالتس) هذه العوامل إلى مجموعتين من الموانع:

الأولى: الموانع الوقائية: وتعمل على تخفيض معدلات المواليد وتتمثل في الأساليب المختلفة لتحديد النسل كالتعقيم والتعفف وتأخير الزواج وتنظيم الإنجاب والعلاقات الجنسية بين الأزواج.

الثانية: الموانع الإيجابية: تعمل على زيادة معدلات الوفيات وتتكون من سوء التغذية، والفقر، والأمراض، والأوبئة والحروب.

اعتقد (مالتس) أن مزيجاً من العوامل الوقائية والإيجابية كان مسؤولاً تاريخياً عن الحد من النمو السكاني وجعله دائماً داخل نظام العرض المتوفر من الغذاء. ولذلك كان (مالتس) متفائلاً بحيث إذا لم تكف الموانع الوقائية ظهرت الموانع الإيجابية لتحد من الزيادة السكانية. وإذا لم تنجح الأمراض والحروب في الحد من الزيادة في السكان بدرجة كافية فستتوقف هذه الزيادة في النهاية بفضل المجاعة.

في الطبعة الثانية من كتابه أكد (مالتس) أن الموانع الوقائية والإيجابية يمكن في النهاية إرجاعها إلى عاملين: الرذيلة والتعاسة من جهة والانضباط الأخلاقي من جهة أخرى.

اعتقد (مالتس) أن الانضباط الأخلاقي وهو الامتناع عن الزواج مع العفة ليس من مميزات الطبقة العاملة، إذ أن العمال يميلون إلى إنفاق دخولهم إذا ما ارتفعت فوق أجر الكفاف على الرذيلة. في حين تتميز الطبقات العليا في المجتمع المالكة لوسائل الإنتاج مثل ملاك الأراضي ببعد النظر والانضباط الأخلاقي. فأفرادها لا يقبلون على الزواج وكثرة الإنجاب دون تمحيص وتدقيق لقدرتهم على إعالة أسرهم، كما أنهم لا ينفقون دخولهم على ما يضر بأنفسهم وبالمجتمع. وعليه فإن (مالتس) يرى أن الفارق الأساسي

بيـن الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة إنّما يرجع فـي النهاية إلى الخلق الرفيع للطبقات الأولى وانعدام ضبط النفس والفساد الأخلاقي للطبقة الأخيرة.

بنـاءً على هذه الأفكار التي تبدو غاية في القسـوة عارض (مالتـس) قوانين الفقراء وكل الإجراءات الرامية لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة المعدومة. وذهب إلى أبعد من ذلك قائلاً إن قوانين الفقراء لا يسعها إلا زيادة الفقر ليس لأنها تفقد الشعور بالمسؤولية الفردية وتؤدي إلى إخلال التوازن بين السـكان والغذاء فحسـب. بل لأنها تجاري الفقير الكسـول على حساب أفراد المجتمع المنتجين، وعليه فإن هذه القوانين في نظر (مالتس) تجافي العدالة ويجب إلغاؤها.

وخلاصـة القول إن (مالتـس) نظر إلى الفقر على أنه ظاهرة لا مناص منها ولا تعود إلى اسـتغلال الطبقة الفقيرة من قبل الطبقات الغنية أو التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل في المجتمع أو فساد الإدارة الحكومية. بل إن أساسها يكمن في القوانين الطبيعية والميزات الخلقية لمختلف الطبقات الاجتماعية.

2.4 انتقادات نظرية السكان

إن من أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية السكان التي قدمها (مالتس) ما يأتي:

أولا: نظرية في غاية التشاؤم بخصوص الجنس البشري ويترتب على هذا التشاؤم القائم ما يأتي:

1. وصـف علـم الاقتصاد بأنـه علم قاتم بعـد الاطلاع على هـذه النظرية من قبـل النقاد والمراقبين.
2. إن (مالتس) تأثر بشـكل كبير بأحوال الشـقاء والبؤس التي شهدتها الطبقات العمالية الفقيـرة في النصف الأول من الثورة الصناعيـة، بالإضافة إلى أن الظروف الاقتصادية والتكنولوجية التي عاصرها لم تكن تنم عن التفاؤل بالنسـبة للمسـتقبل.
3. لم يتوقع نهائياً أن التقدم التكنولوجي سوف يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي والغذائي بصورة ملموسـة حتى في ظروف ثبات مسـاحة الأراضي المزروعة.
4. التقدم العلمي وما آل إليه من تحسـينات في اسـتخدام البذور والمخصبات والمعدات والآلات ووسـائل الري والصرف كانت كلها من أهم الدواحض للاعتقادات التي جاء بها (مالتس).
5. التقـدم في مجال المواصـلات البحرية الذي حدث في الربع الأخير من القرن التاسـع عشـر ويسـر عمليات نقل البضائع واتسـاع الأسـواق وأصبح بالإمكان الحصول على المـواد الغذائية من أطراف العالم والدول المجاورة كل ذلك ما غاب عن فكر (مالتس).

6. انتشـار التجارة الخارجية على نطاق واسـع بين دول العالم أدى إلى عدم أهمية قيام كل دولة بإنتاج احتياجاتها من السـلع الغذائية، وذلك لأنها تسـتطيع مبادلة صناعتها من السلع الأخرى الصناعية بما تريد من الغذاء من الدول الأخرى.

ثانياً: اعتقد (مالتس) أن هناك علاقة تلقائية بين توافر المواد الغذائية والزيادة السكانية: أي أن النمو السكاني دالة لمستوى المعيشة:

1. القوى التي تحكم النمو السـكاني كما يظهر في الوقت الحاضر ليسـت بتلك البساطة التي اعتقد بها (مالتس).
2. انخفـاض معدلات المواليد فـي معظم الدول التي نجحت في عملية التصنيع وما واكب هذه العملية من زيادة في الدخول وفي نسـبة التحضر وانخفاض الأمية.
3. المجتمعات الصناعية الحديثة بمؤسسـاتها ونمط حياتها لا تشـجع ولا تتطلب الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وبالتالي اتجه عدد السكان حالياً نحو الركود بل وأحياناً نحو الانخفـاض في عدد من الـدول الصناعية المتقدمة رغم توافر المـواد الغذائية وزيادة مستوى المعيشة.
4. إن اعتقـادات (مالتس) رغم سـلامة منطقهـا المجرد افتقرت إلى قـوة التنبؤ حيث إن التطـورات اللاحقة لعصـر (مالتس) حتى يومنا هذا اتخذت شـكلاً مخالفـاً تماماً لما أوحت به النظرية.
5. يبقى الشـك والتسـاؤل قائماً حول صحة الاسـتنتاجات المتصلة بقوانيـن الفقر التي توصل إليها (مالتس) عن طريق نظريته في السكان.

ثالثاً: افتراض قانون تناقص الغلة:

1. التقدم التكنولوجي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي دون زيادة تكاليف الإنتاج مما أبطل مفعول قانون تناقص الغلة على الأقل في الوقت الحاضر.
2. المسـتقبل المرئي لا ينذر بالضرورة بذلك الخطر الذي تشبث به (مالتس) إذ أن هناك مجالات لم تستغل بعد في تطوير الإنتاج الزراعي والموارد الغذائية.
3. الكثافة السكانية العالية لم تعد بالضرورة عائقاً يقف أمام طريق التقدم الاقتصادي إذا ما توافرت ظروف فنية واقتصادية واجتماعية وسياسة مواتية.
4. فـي بعض الأحيان وخاصة في الدول الصناعية الحديثة المتقدمة كان النمو السـكاني سبباً رئيسياً لتقدمها الاقتصادي.

5. أفكار (مالتس) تجد صدى واسعاً وقبولاً عاماً من المهتمين في مجال اقتصاديات التخلف والتنمية، وذلك لأن الزيادة السكانية نجمت أساساً عن عوامل خارجية كالتقدم الطبي وانخفاض معدل الوفيات، ولم تكن انعكاساً للتطور الاقتصادي واستجابة له، لذلك يشكل الضغط السكاني في معظم هذه الدول عقبة أمام مسيرة التنمية الاقتصادية فيها.

وبالنظر إلى كل هذه الانتقادات يمكن طرح السؤال الآتي: هل نظرية (مالتس) عن السكان نظرية غير صحيحة؟

الإجابة عن هذا السؤال يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. لاقت النظرية قبولاً كبيراً لدى الكثير من المفكرين والمهتمين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية حين نشرها (مالتس).
2. الأفكار والآراء الكلاسيكية بشكل عام لم تقم على معارضة نظرية (مالتس) لأنها توافقت مع الظروف في ذلك العصر.
3. حين تغيرت الظروف بدأت الحقيقة العلمية تتضح وهي أن نظرية (مالتس) لا تتصف بالعمومية، كما يراها المعلقون؛ أي أنها غير صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان.

والآن – عزيزي الدارس – أجب عن الآتي:



تدريب (11)

اختر الإجابة الصحيحة للعبارات الآتية:

1. السبب في ظهور نظرية السكان هو:
   أ- معارضة (مالتس) للأفكار الذي سبقته.
   ب- المجاعات التي كانت بعصر (مالتس).
   ج- الانفجار السكاني الذي شهده (مالتس).
   د- جميع ما ذكر.
2. الفكرة الأساسية لنظرية (مالتس) في السكان هي:
   أ- انخفاض معدلات الأجور.
   ب- الانسجام والتوافق بين الطبقات.
   ج- تزايد السكان بنسب تفوق زيادة المواد الغذائية.
   د- لا شيء مما ذكر.

3. الموانع الإيجابية تعمل على:

أ- تخفيض معدلات المواليد.

ب- زيادة معدلات المواليد.

ج- تنظيم الإنجاب والنسل.

د- زيادة معدلات الوفيات.



أسئلة التقويم الذاتي (12)

1. لاقت نظرية (مالتس) للسكان العديد من الانتقادات، وضّح الانتقادات التي بنيت على قانون تناقص الغلة.
2. هل تعتقد بأن نظرية السكان التي جاء بها (مالتس) نظرية صحيحة في الوقت الحاضر؟

3.4 نظرية التنمية الاقتصادية

Theory of Economic Development

بالرغم من أن (مالتس) اشتهر بنظريته للسكان إلا أنه قام بتقديم مجموعة من الأفكار في مجال التنمية الاقتصادية وعلاقتها بتراكم رأس المال، وتعدّ هذه الأفكار غاية في الأهمية بافتراض تقييمها من وجهة نظر الفكر الاقتصادي المعاصر. تناول (مالتس) مناقشة التنمية الاقتصادية ومشاكلها في الجزء الثاني من كتابه«مبادئ الاقتصاد السياسي» تحت عنوان (The Progress of Wealth)، ولقد عرّف مشكلة التنمية الاقتصادية «بأنها تشرح الفرق بين أقصى ناتج قومي إجمالي محتمل والناتج القومي الفعلي».

وفي هذا القسم، عزيزي الدارس، سوف نتتبع تحليل (مالتس) بشيء من التفصيل:

(مالتس) وقانون ساي

قام (مالتس) برفض قانون (ساي) Say's Law، الذي يفيد بأن كل عرض يخلق طلبه، وما يترتب عليه من أفكار بخصوص التوازن التلقائي. وأكد (مالتس) أن العرض يخلق الطلب في الإنتاج الزراعي حيث إن زيادة هذا الإنتاج تسمح بزيادة سكانية مترادفة وبذلك يرتفع الطلب على السلع الغذائية. بينما الإنتاج الصناعي لا يتميز بهذه الخاصية التي يتميز بها الإنتاج الزراعي والسبب أن السلع المصنعة لا تستهلك من قبل الغالبية العظمى من الأفراد، وبالتالي فإن:

أ- زيادة الإنتاج الصناعي بصورة عامة لا تؤدي إلى زيادة مماثلة في الطلب على البضائع الصناعية.

ب- يقابل هذه الزيادة في الإنتاج الصناعي قصور في الطلب الفعّال ويؤدي ذلك إلى ظهور الأزمات الاقتصادية مثل البطالة.

ج- قَصَرَ (مالتس) سريان قانون (ساي) على الإنتاج الزراعي دون الصناعي.

محتوى النظرية

يترتب على قانون (ساي) التوازن بين عرض الأموال المدخرة والاستثمارات أي:

عرض المدخرات = الطلب على السلع الرأسمالية.

ولكن تساءل (مالتس) كيف يتوازن الادخار مع الاستهلاك؟

فأبرز أن العمال يمثلون طبقة فقيرة تعيش في حدود مستوى الكفاف فلن يستطيعوا اقتطاع أي جزء من أجورهم للادخار، أي أن:

الدخل = الاستهلاك عند العمال.

بينما الرأسماليون يقومون بتوزيع دخولهم من الأرباح (ر) على ادخارهم (خ ر) وعلى استهلاكهم (س ر) وبالتالي فإن:

ر = س ر + خ ر

أي أن الأرباح = الاستهلاك + الادخار بالنسبة للطبقة الرأسمالية، فإذا قام الرأسماليون باستثمار جميع مدخراتهم فإن التوازن يتحقق أي:

خ ر = الادخار الكلي = الاستثمار (ث).

وإذا لم يحدث هذا التساوي فإن التوازن الذي سلم بتحقيقه بقية الكلاسيكيين لم يحدث. بمعنى أنه في حالة الإفراط في المدخرات فإن ذلك يؤدي إلى قصور الطلب الفعال ويتجه الدخل نحو الانخفاض.

الأفكار التي قدمها (مالتس) للنظرية

يمكن إجمال الأفكار التي قدمها (مالتس) بشأن التنمية الاقتصادية في النقاط الآتية:

1- الميل الأمثل للادخار Optimum Propensity to Save، حسب ما يراه (مالتس) هناك حاجة للادخار إلى حد معين، لتحويل الاستثمارات التي تستند إلى فرص مربحة. ولكن إذا ما زادت المدخرات عن هذا الحد الأمثل فإنها تصبح عبئاً على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها السلبي على الاستهلاك الكلي إلى درجة عدم تشجيع الاستثمار.

2- الثنائية الاقتصادية: تصور (مالتس) أن الاقتصاد يتكون من قطاعين اثنين أساسيين أحدهما صناعي والآخر زراعي. وقصر (مالتس) ظاهرة التقدم الفني على القطاع الصناعي فقط ولهذا فإن:

أ- القطاع الصناعي يتميز بظاهرة تزايد الغلة.

ب- القطاع الزراعي يتميز بسريان ظاهرة تناقص الغلة.

من الواضح هنا أن (مالتس) تأثر بالظروف التي عاشتها إنجلترا في القرن التاسع عشر حيث لم يتم استخدام الآلة الحديثة في الزراعة إلا بعد عصر (مالتس)، كما أن الرقعة الزراعية كانت مزدحمة بالسكان، وفي الوقت نفسه كان التقدم الفني يحدث بصورة مذهلة في النشاط الصناعي.

3- النشاط الزراعي الكبير: حمل (مالتس) الفكرة التي تقول بأن وجود النشاط الزراعي الكبير الذي يشيع فيه استخدام الوسائل الفنية المختلفة لا بد أن يؤدي إلى إعاقة نمو النشاط الصناعي والتقدم الفني فيه. ولذلك اقترح (مالتس) إصدار قوانين الإصلاح الزراعي بهدف ضمان نمو الإنتاج، لأن هذه القوانين تعمل على الحد من خمول النشاط الزراعي واعتماده على وسائل فنية مختلفة.

4- الهيكل الاقتصادي: بيّن (مالتس) أن التنمية الاقتصادية لا بد أن تتضمن تغييراً هيكلياً بطريقة تكفل تقليل الأهمية النسبية الكبيرة التي يحتلها النشاط الزراعي في الاقتصاد النامي.

5- التوظيف الكامل: اعتقد (مالتس) أن القطاع الزراعي في حالة التوظيف الكامل، وأن رأس المال الممكن استثماره فيه قد وصل إلى أقصاه في ظل الفن الإنتاجي السائد، أي أنه لم يعد هناك داخل القطاع الزراعي أية فرصة جديدة للاستثمارات المربحة، وبالتالي فإن الضمان الوحيد للتقدم الاقتصادي هو الاستثمار في القطاع الصناعي حيث توجد الفرص المربحة.

6- المعدل السريع للتقدم الفني: أضاف (مالتس) فكرة التقدم السريع والأخذ به في القطاع الصناعي عن طريق التراكم الرأسمالي، ورأى أنه السبيل الوحيد لتفادي الركود السائد في القطاع الزراعي. وهذا، كما يعتقد، هو الضمان الوحيد لاستيعاب معظم الزيادة في السكان بهذا القطاع. ولكن بالمقابل عندما يتباطأ معدل التقدم الفني ومن ثم التراكم الرأسمالي، فإن تناقص الغلة يطغى وهذا يؤدي إلى تناقص معدلات الأرباح ويصل بالاقتصاد إلى حالة الركود والسكون.

النتائج التي خرجت بها النظرية

يمكـن، عزيزي الدارس، تلخيـص النتائج الفكرية التي تمخضت عـن نظرية التنمية الاقتصادية لـ (مالتس) على النحو الآتي:

1. الأزمـات الاقتصادية والوفرة مـن الناتج تعدّ نتيجة لقصور الطلـب الفعّال، وإن هذا القصور ناتج عن هيكل الإنفاق للطبقة.
2. خلافاً لطبقتي العمال وملاك الأراضي اللتين تنفقان دخولهما على السـلع والخدمات الاسـتهلاكية، يحاول الرأسـماليون ادخار نسـبة عالية من دخولهم واسـتثمارها في توسيع منشآتهم الصناعية أو إنشاء مصانع جديدة.
3. الاقتصـاد آجـلاً أم عاجلاً سـيعجز عـن توفير فـرص اسـتثمارية كافيـة لادخارات الرأسـماليين المتزايدة، وبانخفاض الاسـتثمار ينخفض الطلب الكلي وتحدث الأزمة وتتفاقـم البطالـة. ولم يرَ (مالتـس) مخرجاً مـن الأزمة ما لم ينخفـض الادخار إلى المستوى الذي يتماشى مع فرص الاستثمار المحدودة.
4. اعتقـد (مالتس) أن الوسـيلة الفعالة لخفـض الادخار تكمن في إعـادة توزيع الدخل القومـي من الرأسـماليين إلى طبقة ملاك الأراضي، لأن الطبقـة الأخيرة تنفق دخلها على الاسـتهلاك السلعي أو على الخدمات الشـخصية، وفي الوقت نفسه لا تعمل على زيـادة العرض. ولقد رأى (مالتس) في قوانين الغلال سياسـة سـليمة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح طبقة ملاك الأراضي.
5. رفـض (مالتس) إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة العاملـة رغم أن مثل هذا الإجراء يزيد بلا شـك مـن الطلب الفعّـال، مدعياً بأن ذلـك يهبط من همم رجـال الأعمال من جهة، وذلك لأن الأجور تشـكل الجزء الرئيسـي من تكاليف الإنتاج، ومن ناحية أخرى تـؤدي زيادة دخول الطبقة العاملة إلى زيادة السـكان بعد فترة قصيرة وإلى كسـل العمال وتقاعسـهم. ومن الملاحـظ هنا أن (مالتس) ينحاز مـرة أخرى لصالح طبقة ملاك الأراضي.

وفـي النهايـة، فـلا يغيب عـن الأذهان أن هـذا التحليل (المالتسـي) بشـأن الادخار والاسـتثمار لا يختلف في جوهره عن تحليل المدرسة السويدية وتحليل (كينز) في القرن العشرين.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (12)

اذكر الأفكار الرئيسية التي تلخص اعتقاد (مالتس) حول مسألة التنمية الاقتصادية.



أسئلة التقويم الذاتي (13)

1. وضّح فحوى نظرية (مالتس) في التنمية الاقتصادية.
2. تَـقَصَّ أهم النتائج التي قدّمها (مالتس) نتيجة لفكره الاقتصادي الخاص بالتنمية الاقتصادية.

5. جون ستيوارت ميل (1873-1806) John Stuart Mill

عزيزي الدارس، يعدّ (ستيوارت ميل) من آخر أعلام المدرسة الكلاسيكة، فلقد بدأ التصدع يدب في جسم المدرسة وأخذ نجمها في الأفول في أواخر حياة (ميل). وكان ذلك بسبب ظهور أفكار اقتصادية جديدة في إنجلترا وأوروبا ساهمت لاحقاً في تطوير مدارس فكرية اقتصادية كان لها أبعد الأثر في الفكر الاقتصادي اللاحق حتى يومنا هذا، ومن أهم هذه التيارات الفكرية الجديدة الفكر الاقتصادي الاشتراكي الماركسي والفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد أو النيوكلاسيكية.

قامت كتابات (جون ميل) على عكس هذه الروح الانتقالية بكل صدق ووضوح، حيث دأب (ميل) على عرض الأفكار الكلاسيكية وحاول تحديث «ثروات الأمم» مع إبداء التحفظات العديدة على الآراء الكلاسيكية وشرح الحالات الاستثنائية المخالفة لها مما شكك في النهاية في سلامة الأفكار الكلاسيكية نفسها.

لم يستحوذ الاقتصاد إلا على جزء من اهتمام (ميل)، فلقد ظهرت له مؤلفات أصلية ومهمة في الفلسفة والمنطق والحكومة والقضايا الاجتماعية. حاول (جون ميل) في كتاباته الاقتصادية إعادة صياغة النظرية الكلاسيكية (التقليدية) بما يتلاءم والتقدم الفكري والتطور الاقتصادي لعصره. ولكنه في عمله هذا أعار اهتماماً كبيراً للجوانب التطبيقية للأفكار الاقتصادية مؤكداً أن جدوى النظرية تكمن في نهاية المطاف في قدرة الأفكار الاقتصادية على خدمة الإصلاح الاجتماعي. فلقد تغلبت النزعة الإصلاحية والطابع الفلسفي الاجتماعي على جل أفكاره.

ألّف (ميل) كتابين مهمين في الاقتصاد، هما:

1. «مبادئ الاقتصاد السياسي مع بعض تطبيقاتها في الفلسفة الاجتماعية» "Principles of Political Economy with some of their Applications to social philosophy" وظهر لأول مرة عام 1848.
2. «بعض المسائل المعلقة في الاقتصاد السياسي» "Some Unsettled Questions of Political Economy" والذي نشر عام 1844.

يعدّ الكتاب الأول أفضل عرض للنظرية الكلاسيكية في صورتها النهائية الكاملة، وتميز بالأسلوب السلس والمنطق الثابت والدقة والأمانة العلمية. وبالمقابل أضاف إضافات أصيلة لعلم الاقتصاد وخاصة في كتابه الثاني. كما أن مواقفه في الحركات الاجتماعية وفلسفته الإصلاحية تميزت بالطابع الإنساني النبيل والجرأة والقوة والإخلاص مما جعل لهذا وقعاً وصدى واسعاً ليس في عصره فحسب بل ولمدة طويلة بعد ذلك أيضاً.



تنحصر أهم إسهامات (جون ميل) الأصيلة في علم الاقتصاد في النقاط الأربع الآتية:

1. تفنيد نظرية مخصص الأجور ونبذها.
2. اتجاه معدل الربح والعوامل المؤثرة به.
3. الفصل بين قوانين الإنتاج والتوزيع.
4. الطلب المتقابل في تحديد نسب التبادل الدولي.

هذا بالإضافة إلى ما قام بإضافته وتعديله على الأفكار الاقتصادية التي سبقته وخاصة تلك التي تخص (آدم سميث) و(ريكاردو).

لهذا، عزيزي الدارس، يجب الوقوف عند كل هذه الأفكار بنوع من الإيجاز بغية الإلمام بـ (ميل) الاقتصادي الذي كان فوق كل شيء مصلحاً اجتماعياً. وهذا ما نخصصه للنقاش والتحليل في الأقسام التالية من هذا العرض.

1.5 نظرية القيمة Theory of Value

انفرد (ميل) عن غيره من أعلام المدرسة الكلاسيكية بإبراز فكرة رأس المال، ولقد حدّدنا فيما سبق أن (ريكاردو) قد أيد (سميث) في نسب القيمة التبادلية للسلع إلى كمية العمل المبذول في إنتاجها. وبالرغم من اعتراف (ريكاردو) بعنصر رأس المال وأهميته في الإنتاج إلا أنه اعتبر هذا العنصر عملاً مدخراً أي أن (ريكاردو) كان يدافع عموماً عن منطق نظرية العمل في تحديد القيمة.ولكن على يد (ميل) طورت نظرية القيمة بصورة ملموسة حيث اعتبر أن المحددات المباشرة والأساسية للقيمة هي:

أ- عنصر رأس المال وتكلفة استخدامه.

ب- قيمة السلعة إلى جانب تكلفة العمل.

ج- الأرباح المدفوعة نتيجة المخاطرة والجهود المبذولة في تنظيم الإنتاج.

بالاعتماد على هذه المحددات تطورت نظرية القيمة عند (ميل) من نظرية تعتمد على قيمة العمل إلى نظرية «**نفقات الإنتاج**» Cost of Production، تأخذ في الحسبان تكلفة كل من العمل ورأس المال وعوائد المخاطرة وتنظيم الإنتاج.

بالنسبة للمفاهيم الخاصة بالأسعار التي قدمها الكلاسيكيون فإن(ميل) لم يعترض على الأفكار الخاصة بالسعر الطبيعي وسعر السوق، كما قدم (ميل) ثلاث مجموعات من السلع، وبذلك ساهم في تطوير النظرية من خلال هذا التصنيف. وهذه المجموعات هي:

1. السلع التي يكون العرض فيها ثابتاً بالمطلق: في هذه الحالة فإن القيمة السوقية لسلعة تكون مساوية لحجم الطلب والعرض. وبما أن العرض ثابت فإن التغير في السعر مطلوب من أجل تعديل الطلب، اعتبر هذا الاتجاه من التحليل جيداً للذي يصل إليه ولكنه غير كاف لتوضيح محددات القيمة بسبب عدم تفسير مصادر الطلب.
2. السلع التي يمكن زيادة العرض منها إلى المستوى الذي يرغب به المجتمع بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية: في هذه المجموعة جاء (ميل) بعامل الزمن الذي أخذه (مارشال) فيما بعد واعتمده في نظريته للقيمة بمفهومه الكامل. ففرق (ميل) بين محددات القيمة في المدى القصير والمدى الطويل، القيمة السوقية أو القيمة في المدى القصير تتحدد من خلال الطلب والعرض في وقت معين وهي عرضة للتغيير من وقت إلى آخر. وفي المدى الطويل فإن مستوى الأسعار لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل من مستوى تكاليف الإنتاج، وكذلك المنافسة بين المنتجين لا يمكن أن تنخفض إلى مستوى أقل من مستوى تكاليف الإنتاج، وكذلك المنافسة بين المنتجين لا يمكن أن تجعل السعر أعلى من تكاليف الإنتاج بصورة أخرى في المدى الطويل، فإن السعر يميل إلى تغطية تكاليف الإنتاج على حساب التغير في العرض كاستجابة للحصول على الأرباح الاعتيادية.
3. السلع التي يزداد العرض منها فقط مع زيادة التكاليف: لم يحلل (ميل) تحديد السعر لهذه المجموعة ولكن من الواضح أن زيادة العرض هنا سوف تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والعرض سوف يزداد تبعاً للزيادة التي تحصل في مستوى الأسعار فقط.

كل هذه المحاولات في تحديد السعر والقيمة قائمة في ظل سيادة المنافسة الكاملة في السوق. وبالتالي فإن (ميل) حدد مفهوم السعر الطبيعي بأنه يمثل سعر السوق في حالة التوازن في المدى الطويل. وباستبعاد احتمال الاحتكار فإن السعر الطبيعي يساوي تكاليف الإنتاج عادةً. وبالمقابل فإن (ميل) سجل شكوكه حول فاعلية المنافسة وإمكانية الاعتماد عليها وفي عمليات تحديد الأسعار. وفي هذا المجال اعتقد (ميل) بأن إمكانية قيام الاحتكار في السوق تبقى قائمة بظهور عدد من العوامل التي تساعد على ذلك ومنها:

1. اتفاق المنتجين المتنافسين عندما يكون عددهم قليلاً على عدم التنافس، ومثلما يحدث في النشاطات الاقتصادية التي تقدم المنافع العامة.
2. التقدم الفني وضخامة الإنتاج اللذان يؤديان إلى ضخامة حجم المشروع ويتسببان في إنقاص عدد المنتجين في السوق.

وبالرغــم من عدم وضوح نظرة (ميل) للاحتكار بصورة قاطعة إلا أنه قد ناقش بهذا مســألة لم يهتم بها من سبقه من أعلام المدرسة الكلاســيكية كثيراً، ولكنها أصبحت ذات أهمية كبرى للعالم فيما بعد.



أسئلة التقويم الذاتي (14)

اســتطاع (ميل) أن يطور نظرية القيمة من خلال قيامه بتصنيف الســلع إلى ثلاث مجموعات، وضّحها.

2.5 نظرية التوزيع Theory of Distribution

افترض (ميل) ما افترضه ســلفه من المدرسة الكلاسيكية أن الدخل الكلي يوزع على ثلاثة عناصر، الريع والأجور والأرباح.

وســوف نقوم، عزيزي الدارس، بتفسير هذه العناصر من أجل التعرف إلى مساهمة (ميل) في الفكر الاقتصادي الخاص بالتوزيع:

1.2.5 الريــع Rent

اعتقد (ميل) أن الريع نتيجة لخليط من العوامل المادية والتنظيمية، فالأرض لها عدة مستويات من الخصوبة وبسبب عدم كفاية الكمية المتاحة منها فإن الأرض الأقل خصوبة سوف تخضع للزراعة والاستخدام. وهذا سوف يؤدي إلى شيوع تناقص الغلة على الإنتاج الزراعــي وبالتالي فــإن (ميل) أخذ بتحليل (ريكاردو) للريــع وتطابق معه. أي أن «الريع الذي سوف تغله أي أرض بتوظيف قدر معين من رأس المال، هو الناتج الذي يفيض عما يعود إلى القدر نفســه من رأس المال، لو أنه يوظف في أردأ أنواع الأرض المســتغلة في الزراعة» (ميل، 1848، الكتاب الرابع، الفصل الثالث).

وحتــى لو أن كل الأرض أنتجت ريعاً، فلا بد أن يكون هناك حد من الكثافة الزراعية، وبالتالي فإن حجماً معيناً من رأس المال الزراعي لا يحقق الريع.

وتطرق (ميل) إلى حالات تكون فيها استعمالات بديلة للأرض أو حالات أخرى تكون هناك قيم للندرة، ففي هذه الحالات قد يدخل الريع في ســعر الســلعة، بمعنى أن الريع هو الذي يحدد السعر وليس السعر هو الذي يحدد الريع.

يمكــن أيضــاً التأكيد على أن مكافــأة الريع عند (ميل) كانت نتيجــة للظروف التابعة للملكية الخاصة للأرض التي أصبحت تمثل نوعاً من الاحتكار. ويقول (ميل) إن «الســبب في ملاك أنّ الأراضي قادرون على الحصول على الريع لأراضيهم هو أنها ســلعة مطلوبة

من الكثير ولكن لا أحد يستطيع الحصول عليها إلا هم. (ميل، 1848، الكتاب الرابع، الفصل الثالث، ص 235).

لم يكن الاحتكار الذي أشار إليه (ميل) بالاحتكار الحقيقي لأن أي فرد يستطيع شراء الأرض وامتلاكها. ومن الواضح أن (ميل) كان في الغالب ينظر إلى ملاك الأرض كما كان ينظر لهم (آدم سميث) إلى حد ما، وبالتالي رأى أن سلطة ملاك الأرض سلطة مطلقة على الوسائل الطبيعية، والريع هو نتيجة الاحتكار.

2.2.5 الأجور Wages

تعتبر نظرية مخصص الأجور Wage – Fund Theory أو رصيد الأجور من أهم الإسهامات التي أضافها (ميل) للفكر الاقتصادي. اعترض'(ميل) على ما جاء به (سميث) و(ريكاردو) بأن الأجور تتحدد بناء على مستوى الكفاف، وهو المستوى الذي يحصل عليه العامل بشكل يكفيه للاستمرار في العمل والحياة. يعرَّف مخصص الأجور (رصيد الأجور) أنه ذلك المستوى الذي يقوم أصحاب رأس المال بتخصيصه للدفع مقابل العمل على شكل أجور، وبيّن (ميل) بأن الأجور تتحدد بناءً على عاملين:

1) الرصيد الذي يخصصه رجال الأعمال لدفع الأجور.
2) عرض العمل.

$$\text{وعليه فإن متوسط أجر العامل} = \frac{\text{الرصيد المخصص للأجور}}{\text{عدد العمال}}$$

عند ظهور هذه النظرية كان يبدو أنها لا تختلف عن تلك التي نادت بحد الكفاف، والسبب في هذا الرأي اعتمد على ثبات رصيد الأجور وتزايد عدد السكان، وبالتالي فإن متوسط الأجر سوف يميل إلى الانخفاض حتى تصل الأجور إلى حد الكفاف.

هذا النوع من التفسير والتحليل لا تحتمله نظرية مخصص الأجور لأن (ميل) يقرر أن «رصيد الأجور» يزداد مع الاستثمار الجديد لأن كل استثمار جديد يزيد من مخصصات الأجور وشراء المواد الخام، ويتوقف حجم الاستثمارات الجديدة على قدرة المجتمع على الادخار، بمعنى أن كل ادخار جديد في المجتمع اعتبره (ميل) زيادة على رأس المال ويخصص منه نسبة لأجور العمال، وبالتالي لا يوجد اتجاه لانخفاض الأجور بل الاتجاه نحو التزايد طالما استمر النمو الاقتصادي في المجتمع وزاد حجم المدخرات، والنتيجة الممكنة تكون زيادة التكوين الرأسمالي.

إذاً من الواضح أن (ميل) لم يعر اهتماماً مباشراً لتحديد متوسط الأجور إلا أن هناك شرطاً أساسياً إضافياً لا بد منه حتى لا ينخفض هذا المتوسط إلى مستوى الكفاف في

كل مـرة بعد أن يرتفـع، وهو عدم ارتباط الزيادة في عدد السـكان طردياً مع الزيادة في متوسط الأجر، والسبب في وجود هذا الشرط الإضافي هو أن أعلام المدرسة الكلاسيكية الذين سـبقوا (ميل) افترضوا أن هناك علاقة طردية بين عدد السـكان ومسـتوى الأجور بحيث إذا زاد مسـتوى الأجور فوق مسـتوى الكفاف فإن عدد السـكان يميل إلى التزايد، الأمر الذي يعيد مستوى الأجور إلى حد الكفاف مرة أخرى والعكس صحيح.

لذلـك ومـن أجل أن يزداد متوسـط الأجـر فوق معـدل الكفاف تبعـاً لنظرية (ميل) يجب:

أ- ألا يصبح متوسط الأجر الذي يمثل مستوى المعيشة محدداً للزيادة السكانية.

ب- زيادة مخصص الأجور بمعدل يفوق الزيادة في عدد العمال أو السكان.

ويلاحظ أن (ميل) تعرض لمثل هذا الفرض في كتابه وأيده.

اعتبرت هذه النظرية (رصيـد الأجور) تقدماً في الفكر الاقتصادي في مجال الأجور مـن قبـل العديد من الاقتصادييـن. ويرجع هذا التطور إلى أنها تربـط بين الأجور ورأس المـال ربطاً مباشـراً، فإذا رمزنا للاسـتثمار بالرمز (I) فإننا نسـتطيع القول بأن رصيد الأجور (W) اعتبره (ميل) دالة في الاسـتثمار حيث يمكن التعبير عن هذه الدالة بالشـكل الآتي:

$$W= f (I)$$

ومـن جهة أخرى فـإذا تبادر إلينا أن نقـارن بين هذه النظرية والأفـكار التي قدمها (سـميث) و(ريكاردو) بخصوص الأجور والتي أفادت بوجود تناسب عكسي بين الأرباح والأجور، فإننا نجد تحولاً كبيراً في مجرى التفكير.

نبذ نظرية رصيد الأجور من قبل (ميل) نفسه

في ظل التأكيد على مسـاهمة (ميل) في تطويـر نظرية رصيد الأجور وعدم وضوح الدليـل القاطع في كتابـه «المبادئ» أنه كان يعتنق فكرة متزمتة عن رصيد الأجور، جاهر (ميل) تحت تأثير الانتقادات الموجهه إليه من قبل بعض المفكرين بنقضه ونبذه الشـهير لنظرية رصيد الأجور جملة وتفصيلاً، ولم يعد متمسـكاً بها في مقالة نشـرها عام 1869 في مجلة "Fort Nightly Review" ويمكن إجمال هذا النقض والنبذ من قبل (ميل) فيما يأتي:

1. لم يعد رصيد الأجور مقداراً ثابتاً يتحدد بتفاعل عرض العمل مع مستوى الأجور، بل إن مستوى الأجر نفسه أصبح من محددات رأس المال المخصص لدفع الأجر.

2. اعتقد (ميل) أن الرأسـماليين يستثمرون أرباحهم بعد استقطاع جزء منها لأغراضهم



الاستهلاكية، ولكن هذا الجزء ليس ثابتاً بالضرورة وعليه فمن الممكن أن ترتفع الأجور على حساب تقلص الإنفاق الاستهلاكي للطبقة الرأسمالية.

3. اعترف بالمساومة الجماعية ودور النقابات والاتحادات التي كان قد أكد أنها لا تستطيع أن تؤدي أي دور مؤثر على مستوى الأجور العمالية كأداة فعَّالة لزيادة الأجور وحماية مصالح الطبقة العاملة.
4. نَبْذُ (ميل) نظرية مخصص الأجور جاء نتيجة منطقية للتطور الصناعي الذي أفقد النظرية مصداقيتها، إذ لم تعد الأجور المصدر الذي يعيل الطبقة العاملة، فالإنتاج الصناعي يعتبر تياراً متصلاً يواكب تيار الأجور، مما أفقد نظرية رصيد الأجور أهميتها العملية.

3.2.5 الأرباح Profits

يعرّف (ميل) الربح بأنه ناتج عن توظيف رأس المال في الإنتاج أو في المخاطرة المترتبة على العملية الإنتاجية وعن تنظيم الإنتاج.

ومن المعروف أن (جون ميل) سلم بنظرية التطور الرأسمالي الكلاسيكي التي تفيد بأن التراكم الرأسمالي المقترن عادة بزيادة سكانية يؤدي إلى ارتفاع أثمان المحاصيل الزراعية ويقود بالتالي إلى ارتفاع الريع وانخفاض الأرباح. هذا يعني أن (ميل) انتهى إلى النتيجة التي كان قد توصل إليها (ريكاردو) وغيره من قبل ألا وهي «أن معدل الربح يتوقف على الأجور، فيرتفع المعدل كلما هبطت الأجور، ويهبط المعدل كلما ارتفعت الأجور» (ميل، 1848، الكتاب الثاني، الفصل الخامس عشر، القسم السادس).

وفي المدى الطويل برأي (ميل)، فإن عوامل مختلفة ومتنوعة تعمل على الحد من الميل الطبيعي لمعدل الأرباح للتناقص ومن أهم هذه العوامل:

1. رأس المال المستثمر في الخارج (في المستعمرات).
2. الدورات الاقتصادية وما يصاحبها من كساد اقتصادي وتدمير لرأس المال.

أما بالنسبة إلى تصدير الفائض من رأس المال إلى الخارج فإن (ميل) أكد أنه يؤدي إلى:

أ- المحافظة على مستوى الربح السائد في الاقتصاد الوطني.

ب- خدمة مصالح الدولة المصدرة عن طريق استثمار رؤوس الأموال في النشاط الاقتصادي المتنوع مثل الزراعة، والصناعة والتعدين.

ج- هذا كله يعود على النشاط الصناعي في الدولة المصدرة بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما بالنسبة للدورات الاقتصادية فإن الطبيعة الدورية للتطور الرأسمالي تؤدي إلى توليد الأزمات الاقتصادية بين الحين والآخر ولذلك تؤدي إلى:

- تدمير جزء من رأس المال المتراكم.
- الحد المؤقت من اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض.

ومع الاعتراف بهذه الآثار السلبية للدورات الاقتصادية فإن (ميل) لم ير في الأزمات الاقتصادية مبرراً لنبذ قانون (ساي) أو حتى التدخل الحكومي، لأن الاعتقاد الكلاسيكي يفيد بأن هذه الأزمات ليست إلا فترات طارئة لا يلبث أثرها أن يزول تلقائياً بحكم آلية السوق.

وبصرف النظر عن هذا الانسجام والتوافق الذي أظهره (ميل) مع غيره من أعلام المدرسة الكلاسيكية بشأن الأرباح، إلا أنه سجل خلافاً معهم بالنسبة لاتجاه معدل الأرباح للانخفاض في سياق التطور الرأسمالي، ويمكن تبويب هذا الخلاف على النحو الآتي:

1. لم يعط (ميل) أهمية لمَيل معدل الأرباح للانخفاض في ظل التطور الرأسمالي.
2. لم يتعامل مع حالة السكون Stationary State التي اعتبرها الكلاسيك نهاية المطاف في التطور الرأسمالي، إذ ينعدم الربح ويتوقف رأس المال على أنها شرٌ يجب دفعه وتأجيله على الأقل إلى أبعد وقت ممكن.
3. على العكس اعتقد (ميل) أن حالة السكون تسمح للمجتمع أن يتحرر من القيود الضيقة التي يفرضها الصراع الاقتصادي على أفراد المجتمع، ويركز بدلاً من ذلك على الأبعاد الإنسانية والجوانب الخلقية والذي وصفه بفن الحياة Art of Living.
4. في الاقتصاد الساكن يعتقد (ميل) أن الفقر لا يختفي فحسب بل تظهر الرغبة في تراكم الثروة، وذلك بفضل انعدام التراحم الطبقي من أجل تحسين الوضع الاقتصادي لكل فئة من فئات المجتمع وبذلك ينصرف الناس عن السعي وراء الثروة وما يرافق ذلك من إهمال للجوانب الخلقية والروحية للحياة الاجتماعية.

يبدو من هذا الخلاف أن نظرة (ميل) لحالة السكون تتصف بالمثالية ولا تقوم على أسس تجريبية. ولذلك قال مؤرخو الفكر الاقتصادي إنه كان متأثراً بتدريبه المبكر على فكر (سميث) و(ريكاردو).

؟

أسئلة التقويم الذاتي (15)

1. يشعر (ميل) بنبذه لنظرية رصيد الأجور التي سبق أن جاء بها، وضّح فحوى هذا البند.

2. سجّل (ميل) مجموعة من نقاط الخلاف مع أعلام المدرسة الكلاسيكية بشأن الأرباح، بيّن نقاط الخلاف هذه.

3.5 نظرية الإنتاج Theory of Production

حسب الفكر الاقتصادي الذي قدمه (ميل) فإن الإنتاج يعتبر نتيجة التعاون والتفاعل بين الطبيعة والعمل، حيث يمثل العمل أي جهد جسماني أو فكري مقدم من الإنسان أو من الموارد البشرية.

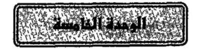
حدّد (ميل) أن العمل يمكن أن يكون فعّالاً وذا أثر بطريقة غير مباشرة على مجموعة من الميادين:

1. صناعة الاستخراج والمناجم.
2. صناعة الأدوات والآلات.
3. حماية الصناعات.
4. التوزيع، أي توزيع السلع المعروضة في السوق على المستهلكين.
5. الابتكار والتجديد في الأساليب والعمليات الصناعية.

في الفصل الثالث من كتابه«مبادئ الاقتصاد السياسي» أن توظيف العمل واستخدامه يمكن أن يؤديا إلى إنتاج الأشياء المادية (السلع) أو الأشياء غير المادية (الخدمات). وهذا سوف يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الحالة الأولى (السلع)، وفي الحالة الثانية (الخدمات) لا ينتج عنه تلك الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية. ويقول (ميل) فإن أن المنافع التي تنتج على شكل الخدمات يمكن اعتبارها نوعاً من الثروة ما عدا إذا كانت ثروة معروفة أصلاً. وباعتقاد (ميل) فإن الثروة يجب أن تكون مفيدة وقابلة للتراكم. مفيدة بمفهوم أنها أداة من أدوات الإنتاج بشكل مباشر ويجب أن تحتوي على رأس المال البشري أيضاً. وقابلة للتراكم ويمكن الحصول عليها ويرى (ميل) أن الخدمات لا تستطيع أن تفي بهذين الشرطين ولذلك لا تساهم في بناء الطاقة الإنتاجية.

حدّد (ميل) مصادر الثروة للمجتمع بالنوع الأول والثاني من أنواع الإنتاج (صناعة الاستخراج والمناجم، وصناعة الأدوات والآلات).

يتضح من هذا التحليل أن (ميل) غاب عنه إدراك أن استهلاك الخدمات سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل، وبالتالي الإسهام في ثروة المجتمع. ومن خلال المفارقة بين مفهوم الإنتاج والثروة اشتق (ميل) مفهوم العمل المنتج والعمل غير المنتج.



فالعمـل المنتـج هو العمل الذي يرفـع من الطاقة الإنتاجية للاقتصـاد بما فيها رأس المال البشـري، والعمل غيـر المنتج هو العمل الذي يعمل علـى تقديم الخدمات حتى ولو تم مبادلة تلك الخدمات في السـوق. بالطبع يعتـرف (ميل) أن المجتمع لا يمكن أن يتقدم باتجاه بناء الثروة من خلال العمل غير المنتج ولكن الفرد يمكن له ذلك.

وبالطريقـة نفسـها عند تطبيـق هذا المفهـوم على الـدور المزدوج الـذي يقوم به الأفراد كمنتجين ومسـتهلكين، هناك مجموعة من المسـتهلكين يتبعون فئة المسـتهلكين غير المنتجين، وهم تلك الفئة من المسـتهلكين الذين لم يسـاهموا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حجم الإنتاج. من هذه الزاوية فإن جزءاً من الاستهلاك حتى من العمل المنتج يمكن أن يؤدي إلى استهلاك غير مثمر. وبالتالي تعقيدات هذا الاتجاه الفكري تأتي للواقع عندما نفكر في الاستهلاك الذي يستهلكه كبار السن والأطفال.

أما بالنسبة إلى عرض الموارد الإنتاجية المختلفة فإن مساهمة (ميل) في هذا المجال تعدّ عقيمة لأنه ربط ذلك بعدد السكان ونظرية (مالتس) للسكان. ولكن تحدث عن العوامل التي تحدد الفاعلية الإنتاجية للعمل وحدّدها على أنها:

- الطاقة.
- المعرفة والمهارة.
- التعاون مع الآخرين.

وكـ (آدم سـميث) أعـاد الاعتراف بتخصص العمل، ولم يتجاهـل عنصر رأس المال حيـث قدّمه كعنصـر إنتاجي ثالث إلى جانـب العمل والموارد الطبيعـة. وحدد أربعة من المحددات الأساسية في مجال رأس المال وهي :

أ- الصناعة محددة برأس المال.

ب- الاحتكار كمصدر من مصادر تكوين رأس المال.

ج- الاحتكار يتأثر بالاستهلاك المستقبلي.

د- العمل المنتج يتم توظيفه ويساعد في بناء رأس المال.

عزيـزي الـدارس، كما أضاف (ميل) أنه مع اسـتمرار تراكـم رأس المال فإن معدل التزايد في الإنتاج سوف يتجه نحو التناقص على حساب متطلبات امتلاك رأس المال التي يمكن أن يتم علاجها من خلال الدخل الجاري وليس من خلال المدخرات فقط.



4.5 قوانين الإنتاج والتوزيع

Laws of Production and Distribution

يسجل لـ (ميل) مساهمته الفكرية في إعادة تفسير القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي بشكل عام وتلك الخاصة بتوزيع الدخل بشكل خاص. قام (ميل) بقيادة هذا الاتجاه الفكري للتمييز بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع.

1. قوانين الإنتاج: تعد في نظره حقائق طبيعية ثابتة لم يصنعها الإنسان ولم تخضع لإرادته، وتحدد هذه القوانين من خلال:

أ- العوامل الطبيعية.

ب- التقدم التكنولوجي.

والإنسان برأي (ميل) لا يمكنه له التحكم بهذه العوامل، وعليه أن يخضع لإرادتها وينظم جهوده في ظلها لأنه لا يستطيع التأثير عليها وتغييرها.

2. قوانين التوزيع: خاصة بتوزيع الناتج، وتختلف عن قوانين الإنتاج إذ أنها من صنع المجتمع واختياره، وتحدد هذه القوانين من خلال:

أ- القوانين والتشريعات السائدة في المجتمع.

ب- العادات والتقاليد.

فالإنسان في هذه الحالة قادر على التأثير على هذه القوانين وتغييرها وإعادة تنظيمها حسب مصالحه وأهدافه. فمن أجل إثبات رأيه الخاص بهذه الحالة قام (ميل) ببعض الدراسات المنفصلة على أنواع مختلفة من التنظيمات الاجتماعية. ولم يكن يهدف ببساطة إلى إثبات أن هناك طرقاً متعددة لتوزيع الدخل في المجتمع ولكنه كان يهدف إلى القول بأنه يمكن لأي مجتمع أن يعيد النظر في طريقة توزيع الدخل على أفراده.

ومن هذا التصنيف الذي قدمه (ميل) يتضح أن قوانين وظروف الإنتاج وبناء الثروة تأخذ الطابع المادي والحقائق المادية ولا يوجد فيها ما هو اختياري وقابل للتحكم. ولكن المسألة مختلفة تماماً مع القوانين التي تحكم توزيع الثروة، حيث تعتبر مسألة خاصة بتنظيم المجتمع وأساليبه الوضعية وجهوده في تلك المسألة، الأمر الذي يؤدي إلى أن الفرد أو المجتمع ككل يستطيع أن يوجه هذه القوانين والمبادئ كما يشاء.

هذه النظرة لـ (ميل) لا تتفق بشكل عام والفكر الكلاسيكي الذي لا يميز بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع من حيث خضوعها لإرادة الإنسان واختياره. بل اعتبر كلاً من المجموعتين قوانين أزلية ثابتة وطبيعية تتسم بالشمول والعموم، ولا تتأثر كثيراً بما

يقرره المجتمع. لهذا واجه (ميل) العديد من الانتقادات حول هذا الخلاف بينه وبين الفكر الكلاسيكي الخاص بفصل قوانين الإنتاج عن قوانين التوزيع، ويمكن إدراج أهم نقاط الخلاف هذه على النحو الآتي:

- إذا خالفت القوانين الاجتماعية الوضعية القوانين الطبيعية للمجتمع فلا بد للأولى عاجلاً أم آجلاً أن تخضع لأحكام الأخيرة.
- الإنتاج الرأسمالي من حيث كميته ومكوناته ليس وليداً للقوانين الطبيعية فحسب بل ولعلاقات التوزيع في المجتمع الرأسمالي ولا يمكن التلاعب في عملية التوزيع دون المساس بحجم الإنتاج وهيكله ونوعيته.
- حتى أعلام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد (النيوكلاسيك) حملوا أفكار الكلاسيك بشكل عام ولم يفصلوا بين قوانين الإنتاج والتوزيع بوصفها متداخلة تماماً ولا يمكن الفصل بينهما.
- (ميل) نفسه لم يستطع التوصل إلى تعريف العلاقة المتداخلة بين الإنتاج والتوزيع، وتعامل مع المفهومين على أن أحدهما تابع للآخر وغير مستقل عنه.

ومن الواضح أن هذا الخلاف مع (ميل) وصل إلى حد المبالغة إذ أن إعادة توزيع الدخل في حدود معينة لا تؤثر عادة على الدخل القومي. فالفرد العادي ليس مدفوعاً في عمله بالوازع الاقتصادي وحده، بل هناك اعتبارات أخرى تحكم تصرفاته طالما تغير دخله في حدود معقولة. لذا من الممكن للدولة أن تفرض الضرائب على الأفراد في حدود معينة دون أن تخشى تقلص الوعاء الضريبي.

من هذا المنطلق إذاً يكتسب تمييز (ميل) بين قوانين الإنتاج والتوزيع طابعاً واقعياً عملياً. حيث سمح له أن يبحث في موضوعات تتصل بالإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية دون التطرق بالضرورة للمسائل المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وفي الحقيقة فمن وجهة نظر اجتماعية يمكن للمجتمع أن يعمل على زيارة الإنتاج من خلال التوزيع العادل للدخل والثروة على شكل واسع.



تدريب (13)

قارن بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع كما فرَّقها (جون ميل).

5.5 التجارة الخارجية والطلب المتبادل

External Trade and Reciprocal Demand

حقّق (ميل) إسهاماً آخر من خلال تطوير نظرية التجارة الخارجية التي قدمها (ريكاردو) «وخاصة الناحية القيمية لهذه النظرية» حيث توافق (ميل) مع (ريكاردو) في أن الميزة النسبية للتكاليف هي التي تحدد التبادل التجاري بين الدول وليس الميزة المطلقة. بما أن هذا هو جوهر اعتقاد (ريكاردو) لكن (ميل) ذهب في فكره إلى ما هو أبعد من ذلك عندما قرر أن القانون الذي أساسه أن القيمة الدائمة «القيمة المتوسطة» تتحد بتكاليف الإنتاج، ولا ينطبق هذا الأساس على السلع الأجنبية، والسبب أن:

1. رأس المال لا ينتقل من بلد إلى آخر، بل قد يبقى في بلد ليس لديه أية ميزة في الإنتاج ويتسبب في قيام التجارة الخارجية.
2. قيمة السلع الأجنبية تتوقف على تكلفة إنتاج السلع التي يتم تبادلها معها، أي تعتمد على الطلب.

وكما قال (ميل) في كتاب المبادئ «تخضع القيم الدولية لقانون (معادلة الطلب الدولي) هناك نسبة ما عندها يتوافق تماماً طلب كل من الدولتين على منتجات الدول الأخرى. بحيث إن الشيء الذي يتم الإمداد به سوف يتم الدفع من أجله، ولا أكثر من ذلك» (ميل، 1848، الكتاب الثالث، الفصل الثامن عشر، الجزء الخامس).

هنا يتضح أن العرض والطلب في هذه الحالة هما تعبير آخر عن الطلب المتبادل الذي يقصد به حجم طلب كل دولة من الدول المتبادلة على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى.

اعترف (ميل) في الطبعات الأخيرة لكتابه «المبادئ» أن نظريته غير كاملة بمعنى أن «معادلة التبادل الدولي» قد تستوفي شروطها بمعدلات مختلفة للتبادل. أو بعبارة أخرى فإن (المعدل) الذي تحدّد القيم الدولية بناءً عليه، يبقى غير محدد في مفهوم نظرية الطلب المتبادل، وانتهى (ميل) إلى أنه من أجل سد هذا القصور في النظرية، لا بد من أخذ ظروف العرض في الاعتبار.

وفي مجال النقد الذي قدم لـ (ميل) عن التجارة الخارجية، نلاحظ أن (ميل) مخطئ في الاعتقاد بأنه لا تدخل تكلفة الإنتاج في الدول الأخرى، وهذا غير واضح المعنى تماماً. وكما تصور العديد من النقّاد، لو أن تكلفة الأشياء المصدرة تؤخذ على أنها تدخل فإن السؤال الذي يطرح نفسه، ما الذي يحدّد كم يجب أن يصدر؟

وبالإضافة إلى إشـارة (ميـل) وإعجابه بالمزايا التي قد تحققهـا التجارة الخارجية، مثل انخفاض أسعار السلع وتحقيق الوفر بالنسبة للمستهلك في الأسعار، فقد تخلص من أفكار التجاريين التي تفيد بأن المكسـب القومي من التجارة يأتي في شكل أرباح للتجار، وبإدخـال قانون الطلب والعرض في مجال التجـارة والقيم الدولية أقام (ميل) قاعدة من البراهيـن والحجج لغرض الحماية على مثل هذه التجارة، ولقد أوضح بأن الضرائب على الـواردات والصادرات يمكـن أن تتعدل بحيث تتحملها الواردات ولو جزئيّاً على الأقل. مع ذلك كان (ميل) بعيداً كل البعد عن أن يكون هو نفسه مؤيداً للحماية الجمركية.

6.5 دور الدولة ومبدأ الحياد

Role of the State and the Principle of Laissez – fair

لم يؤمن (ميل) بمفهوم مبدأ الحياد (الدولة الحارسـة) الكلاسيكي، بل رأى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتصحيح النتائج السـلبية المترتبة على إطلاق العنان لقوى السوق لتتحكم دون تقييد أو توجيه في عمليتي الإنتاج والتوزيع.

وبالرغم من الدفاع عن الحرية في كل المجالات ومع قيام (ميل) بالتفريق بين قوانين الإنتـاج والتوزيع فقـد اعترف بالتدخل الحكومـي في مجموعة من الحقـول وعرف هذا بالبرنامج الإصلاحي الاشتراكي. ومن خلال هذا البرنامج أناط بالدولة مهام عدة منها:

1. محاربة الفقر.
2. محاربة الاحتكارات.
3. إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقة الفقيرة.
4. سن القوانين والتشريعات التي من شأنها الحفاظ على مصالح الطبقة العاملة وتحسين أوضاعها.

وانطلاقـاً من هذه الادعـاءات الإصلاحية، فإن مبدأ الحياد هـو المبدأ العام للحكومة وأي غياب لهذا المبدأ يعدّ شـيئاً سـلبياً إلا إذا كان للمصلحة العامـة المثلى. لذلك لم ينظر (ميـل) إلى الملكيـة الخاصة على أنها تمثل قانوناً طبيعياً ونظاماً مقدسـاً لا يمكن تعديله أو اسـتبداله، بل اعتبرها شـكلاً تاريخياً مـن علاقات الإنتاج الاجتماعيـة لا بد أن يتخطاه المجتمـع فـي النهاية إلى ما هو أفضل وأحسـن. وبناءً على هذه النظـرة فمن الواضح أن (ميل) بنى رأيه حول دور الدولة ومبدأ الحياد في الاعتقادات الآتية:

1. تعمل الملكية الخاصة على تعميق التقسـيم الطبقي للمجتمع بين أغلبية ساحقة تعمل ولا تملك، وأقلية محدودة تملك ولا تعمل.

2. توزيع الثروة والدخل في المجتمع الرأسمالي لا يتناسب إطلاقاً مع الجهد والعمل الذي يبذله الفرد، بل أن المكافأة غالباً ما تتناسب عكسياً مع المشقة والصعوبة التي يبذلها الفرد.

3. اعتقد بأن أنجح وسيلة لمحاربة الفقر تكمن في رفع المستوى التعليمي والثقافي للطبقة العاملة، إذ أن ذلك يرفع من إنتاجية العامل ويهيئه لانتقاء الخيارات التي تخدم مصالحه على أحسن وأفضل وجه.

4. دعا الدولة إلى فرض الضرائب العالية على التركات والهبات، لتقليل الفوارق الطبقية كجزء من برنامج شامل للإصلاح الاجتماعي والعدالة الاقتصادية.

ولاستكمال هذا النقاش فإنه يجب أن نذكر أن (ميل) كان يؤيد التدخل الحكومي، وفي الوقت نفسه كان يضع قيوداً على هذا التدخل. ولهذا استخلص (ميل) أنه ضمن ظروف محددة يمكن للحكومة أن تكون الحاكم الأفضل بالنسبة إلى ما هو أفضل للمجتمع مقارنة بما يقرره الفرد ويحدده.



أسئلة التقويم الذاتي (16)

1- استخلص المساهمة الأساسية التي قدمها (ميل) في مجال التجارة الخارجية.

2- ما الاعتقادات التي تبناها (ميل) وبنى عليها رأيه بخصوص دور الدولة ومبدأ الحياد؟

6. تقييم المدرسة الكلاسيكية

Evaluation of the Classical School

عزيزي الدارس، شهدت المدرسة الكلاسيكية العديد من التغيرات الهامة بين فترتي نشر (آدم سميث) كتابه «ثروات الأمم» ونشر (ميل) كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» وبالرغم من امتداد الفترة الزمنية بين أعلام المدرسة الكلاسيكية إلا أنه بقي هناك رابطة فكرية تجمعهم معاً بصورة مستمرة ودائمة.

ولذلك، عزيزي الدارس، سوف نلقي الضوء بنوع من التحليل والتفسير على أهم المواضيع التي ربطت الأفكار الكلاسيكية ببعضها وكذلك مفكريها، لنستطيع الخروج بنتيجة تقييمية لدور هذه المدرسة العملاقة في بناء الفكر الاقتصادي وتطوره.

1.6 تراكم رأس المال Accumulation of Capital

في مقدمة المسائل التي اهتمت بها المدرسة الكلاسيكية مسألة تراكم رأس المال ويمكن تقييم هذه المسألة على أساس علاقة التراكم الرأسمالي بكل من النمو الاقتصادي والأرباح.

1.1.6 تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي

اتخذت المدرسة الكلاسيكية من تراكم رأس المال في النشاط الصناعي أساساً للنمو الاقتصادي بسبب سريان قانون تناقص الغلة على النشاط الزراعي. ويمكن إجمال هذا الاتجاه من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على النحو الآتي:

أولاً: بناء على افتراض المدرسة بأن عرض الأرض الزراعية ثابت وعدم تقدم الفن الإنتاجي المستخدم في النشاط الزراعي وتزايد عدد السكان الذين يعملون على هذه الأرض الثابتة، فإن ذلك يؤدي إلى:

1. أن النشاط الزراعي لا يمكن أن يكون فعلاً محركاً أو دافعاً للنمو الاقتصادي.
2. تناقص إنتاجية العامل المتوسطة وزيادة أسعار السلع الغذائية.
3. ارتفاع مدخرات المزارعين التي قليلاً ما تستخدم في استثمارات منتجة.

ثانياً: النشاط الصناعي الذي يتميز على النشاط الزراعي نسبياً بنوع من المرونة، فإنه يكون قادراً على:

1. مواجهة التغيرات في النشاط الاقتصادي.
2. استيعاب التطورات الفنية والتكنولوجية المستمرة والمستخدمة في العملية الإنتاجية.

3. دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

هذا كله يتوقف على مستوى التراكم الرأسمالي، فإن تراكم رأس المال في النشاط الصناعي يجب أن يكون عند مستويات مرتفعة من أجل أن تكون كافية وقادرة على التغلب على الآثار المترتبة على تناقص الغلة في النشاط الزراعي.

ثالثاً: بقاء معدلات الأجور منخفضة يعتبر شرطاً أساسياً لدعم عملية التراكم الرأسمالي واستمرارها في النشاط الصناعي الذي يعتبر المحرك والرائد لعملية النمو والتطور الاقتصادي.

في هذا المجال نجد أن الآراء في العصر الكلاسيكي وكذلك في العصور المعاصرة دافعت عن التصنيع دفاعاً حاداً كأحد الحلول لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وخاصة في الدول المتخلفة. وإذا ما قارنا ظروف العصر الكلاسيكي بالظروف التي تعيشها الدول المتخلفة فإننا سنتوصل إلى نتائج بغاية التشابه والانسجام، حيث ما زال:

أ- قانون تناقص الغلة يسري على القطاع الزراعي.

ب- التزايدالمستمرفيالسكان.

ج- مساحة الأرض المزروعة شبه ثابتة أو ثابتة إلى حد ما.

د- المستوى التكنولوجي والفني المطبق في الزراعة ما زال على بدايته.

هذا كله يعزى إلى عدم إقدام طبقة المزارعين على استخدام مدخراتهم في الاستثمار المنتج سواء في النشاط الزراعي أو خارجه.

من جهة أخرى فإن النشاطات الصناعية تتميز بـ:

أ- إتاحة الفرصة للتخصص وتقسيم العمل.

ب- استخدام الآلة على نطاق واسع.

ج- الاستفادة من المستحدثات الفنية والأفكار العلمية.

د- النتيجة تكون ظهور حالة تزايد الغلة.

لذلك تنبه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى أن نسبة كبيرة من الأرباح التي تحققها الصناعة يعاد استثمارها في مشروعات جديدة مما يكفل استمرار النمو الاقتصادي.

2.1.6 تراكم رأس المال والأرباح

تعامل الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية مع الأرباح على أنها تمثل المحدد الأول والأساس لاستثمارات المشروعات الخاصة.

ولا يوجد بهذا شك فإن هدف المشروعات الخاصة دائماً وأبداً تحقيق الأرباح كما أن الأرباح تؤدي دوراً هاماً في تمويل الاستثمارات الجديدة لهذه المشروعات. وفيما يخص الأرباح وعلاقتها بالتراكم الرأسمالي فإن المدرسة الكلاسيكية قدمت فيضاً من الأفكار الخاصة بذلك، ولكن ما يستحق منا الوقوف عنده وتحليله هو ما يلي:

أ- الاختيار الذي تمسكت به المدرسة الكلاسيكية هو أن التقدم التكنولوجي هو العامل الرئيسي المحدد للأرباح، بالرغم من أن هناك عدداً من العوامل التي تؤثر على الأرباح.

ب- قدمت المدرسة الكلاسيكية علاقة محددة وتمسكت بها بين الفن الإنتاجي المكثف لرأس المال من جهة ومعدل الأرباح من جهة أخرى.

ج- اعتمد الفكر الكلاسيكي على أن المصدر الأساس لتمويل الاستثمارات هو المدخرات، وتقتطع أصلاً من أرباح المشروعات الصناعية، وبالتالي شهدت المدرسة اهتماماً بالغاً في توزيع الدخل القومي بين الربح وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى.

د- لذلك اعتبر أعلام المدرسة الكلاسيكية أن العوامل نفسها التي تتحكم في توزيع الدخل تتحكم أيضاً في النمو الاقتصادي.

في ظل النقاط السابقة فإن النقطة الأولى تؤكد وجود علاقة طردية بين تراكم رأس المال وارتفاع الكفاءة الإنتاجية داخل المشروع.

ففي ظل المنافسة الكاملة لا يستطيع صاحب المشروع تحقيق أي ربح احتكاري لأنه غير قادر على التحكم في الأسعار على الإطلاق، حيث يستمر السعي لتخفيض تكاليف الإنتاج ويكون ذلك من خلال اتباع أساليب فنية مستحدثة في العملية الإنتاجية، أو إلى تقديم سلع جديدة إلى الأسواق من أجل أن يستحوذ على طلب المستهلكين وهذا يدل على أن:

ارتباط المشروع الخاص بالأرباح إنما هو في الواقع ارتباط بالكفاءة الإنتاجية:

هذا الارتباط قابل للتعميم على النشاطات الصناعية المختلفة بشكل عام، أي أن نمو الصناعات المختلفة مقدر بمعدلات تراكم رأس المال الذي سيعتمد في كل حالة على مدى القدرة على رفع الكفاءة الإنتاجية، بما يعكس التطور المستمر في الفنون الإنتاجية وملاءمة أذواق المستهلكين. وفي هذا الترابط ضمان طبيعي على أن الموارد الاقتصادية سوف توزع توزيعاً أمثل على الاستخدامات المختلفة داخل النشاط الاقتصادي، والنتيجة هي زيادة الأرباح وأكبر معدلات ممكنة من النمو في الناتج القومي.

2.6 التقدم الإنتاجي والنمو الاقتصادي

كان هناك اهتمام كبير من قبل المدرسة الكلاسيكية في تحليل العلاقة بين التقدم الإنتاجي والنمو الاقتصادي، واستند هذا التحليل على براهين قوية وتعدّ غاية في الأهمية بالنسبة للدول النامية التي تسعى جاهدة للنهوض باقتصادياتها في العصر الحاضر. فمن العوامل الأساسية والمفصلية التي تعدّ غاية في الأهمية بالنسبة للدول النامية:

أ- تقليل النفقات الحقيقية من أجل التمكن من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية.

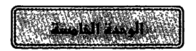
ب- تطبيق التقدم الإنتاجي في مجال الصناعة وما يتبع ذلك من انخفاض في التكاليف وزيادة الإنتاج والحد من تناقص الغلة التي تحدث في النشاط الزراعي.

ج- نتيجة هذه الجهود تكون بالانتقال من الاعتماد على الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة إلى الصناعات الكبيرة والضخمة التي يسود فيها المزيد من التخصص وتقسيم العمل وزيادة المقدرة على الابتكار والتنظيم.

لتوثيق هذه الادعاءات وتدعيمها فإننا نلاحظ في الأدب الاقتصادي المعاصر ما يثبت صحة هذا التحليل. يمكن الإشارة هنا عزيزي الدارس، إلى (هاجن) Hagen الذي يعتقد أن الاهتمام الشائع بعملية تكوين رأس المال وارتكاز النمو الاقتصادي عليها إنما هو أمر مبالغ فيه، فإن أهمية هذه العملية إنما ترجع إلى ارتباطها بالتقدم التكنولوجي. ويعتقد (هاجن) أن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن تحويل المجتمع من مرحلة الركود التكنولوجي إلى مرحلة التقدم التكنولوجي المستمر. فالمرحلة الأخيرة هي التي تميز الدول المتقدمة اقتصادياً، ومنها يتكرر حدوث التطورات التكنولوجية على فترات متقاربة، وفي هذه الظروف قد يزداد متوسط إنتاجية العامل بمعدلات متضاعفة. بعبارة أخرى فإن (هاجن) يعتبر عملية التنمية الاقتصادية عملية تقدم تكنولوجي.

وكذلك نجد (فرتادو) G. Furtado يؤكد أن عملية التنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات في الطرق والنسب التي تمزج بها عناصر الإنتاج بغرض زيادة إنتاجية العمل بصورة ملموسة، ويرى أن استمرار التنمية يتطلب إدخال تجديدات تكنولوجية مستمرة.

وبالرغم من الاهتمام البارز للمدرسة الكلاسيكية بتقدم الفن الإنتاجي، إلا أن هذا الاهتمام لم يعط تلك الأهمية البالغة التي تجعل منه المحرك الأساسي لعملية التنمية، فكما بينا سابقاً فإن الاعتقاد الكلاسيكي يفيد بأن عمليتي تراكم رأس المال وتقدم الفن الإنتاجي تسيران معاً فلا يمكن التحدث عن إحداهما دون الأخرى. ولكن هذه النظرة لا



يمكن اعتبارها مثالية خاصة إذا ما أردنا تطبيقها في الوقت الحاضر وذلك لعدة أسباب:

1. عدم القدرة على النفي بأن معظم الوسائل التكنولوجية الحديثة والفنية تتطلب تراكم رأس المال، وهذا يتوافق وموقف المدرسة الكلاسيكية.
2. لا نستطيع بأن ننفي بأن هناك وسائل مختلفة لتطوير الوسائل التكنولوجية والفنية بالاعتماد على عنصر العمل، وهذا يتعارض مع نظرة المدرسة الكلاسيكية.
3. الدول النامية لديها وفرة نسبية في عنصر العمل بشكل عام، وهي في أشد الحاجة إلى اكتشاف المزيد من هذه الوسائل التي تساهم في زيادة إنتاجية العامل دون الحاجة إلى تكثيف رأس المال.
4. مشكلة التأخر التكنولوجي في الدول النامية لا تعود فقط إلى أسباب فنية بحتة، وإنما هناك عوامل عديدة في المجال الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والسياسي.

ولو عدنا إلى الفترة الكلاسيكية (1723-1873) لوجدنا أن إنجلترا وبعض الدول الأوربية الأخرى كانت تعيش ظروفاً أفضل بكثير من الظروف التي تعيشها الدول النامية في عصرنا الحالي من ناحية القدرة الذاتية على التقدم في الفنون الإنتاجية. حيث يمكن القول بأن تلك الظروف تميزت بـ:

أ- انتشار الاختراعات والابتكارات بشكل واسع.

ب- انتشار العديد من الجمعيات العلمية الأهلية والقوانين التي تحمي حقوق الاختراع وتنظمه.

ج- هذا أدى إلى رغبة رجال الصناعة إلى تقديم السلع الجديدة للمستهلكين وتخفيض نفقات الإنتاج في ظل ظروف المنافسة الكاملة.

بسبب هذه الظروف لم تعر المدرسة الكلاسيكية الكثير لمحددات التقدم التكنولوجي، بل بوجود هذه الظروف اعتبرته المدرسة الكلاسيكية عملية تحدث بصفة تلقائية، وتوجهت أنظار البحث والتحليل إلى إيجاد التراكم الرأسمالي الذي يستوعب هذه التطورات ويكفل استمرارها.

3.6 اتساع الأسواق

من المسائل الأخرى التي تناولتها المدرسة الكلاسيكية والتي تستدعي التحليل والتقييم، اتساع الأسواق وحاجتها للتنمية الاقتصادية. وبصرف النظر عن امتداد الفترة الزمنية من عهد المدرسة الكلاسيكية إلى الوقت الحاضر نجد في التحليل الكلاسيكي العديد من النقاط والدروس التي يستفاد منها بصورة مباشرة في التحليل الحديث للتنمية وقضاياها.



ففي مجال التقنية الاقتصادية يشدد الجميع من مختصين ومراقبين على أن اتساع الأسواق الداخلية والخارجية سوف يعطي الدول النامية الفرصة من أجل تنمية دخولها القومية بمعدلات أعلى و أكثر نمواً.

ففي العهد الكلاسيكي كانت إنجلترا وأوروبا الغربية تشهد فترة تحول صناعي كبير وشامل وارتبط ذلك باتساع الأسواق الداخلية الذي تزامن مع:

أ- تنامي القوة الشرائية للأفراد بشكل عام.

ب- التحسن المستمر في شبكة المواصلات والاتصالات.

أما بالنسبة إلى الدول النامية في هذا العصر فهي تعاني من ضيق الأسواق الداخلية، الذي يعزى لعدة أسباب ومن الأمثلة عليها:

أ- عدم توفر العناصر التي كانت سائدة في العصر الكلاسيكي.

ب- انخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

ج- عدم انتظام واكتمال شبكات المواصلات والاتصالات الداخلية.

د- منافسة السلع الأجنبية للصناعات المحلية الناشئة وما تسببه من ضيق للأسواق المحلية أمام السلع الوطنية في أسواقها، خاصة بعد الانفتاح والتحرر الاقتصادي والعولمة التي ترعاها منظمة التجارة العالمية.

وبالرجوع إلى الفكر الكلاسيكي الذي ينادي بانفتاح السوق الخارجية، أي قيام التجارة الخارجية، الذي يتيح الفرصة للمجتمع أن يتخصص بالصناعات التي يتميز بها نسبياً، وأن يحقق مكاسب التخصص وزيادة الإنتاج بمعدلات مرتفعة نسبياً عن حالة الاقتصاد المغلق وعند المقارنة بين ظروف القرن التاسع عشر والظروف الحالية التي تعيشها الدول النامية، فإننا نجد أن إنجلترا والدول المتقدمة الأخرى في أوروبا الغربية كانت متقدمة تكنولوجياً واقتصادياً، واستطاعت في ظل هذه الظروف بمساعدة سياسة التجارة الحرة أن تسيطر سيطرة شبه تامة على الأسواق في آسيا وإفريقيا وأمريكيا الجنوبية.

ومن الملاحظ أن هذه الظروف متميزة بذاتها وبعيدة كل البعد عن ظروف التجارة الخارجية للدول النامية المعاصرة، فهذه الدول تعاني من ضيق السوق الخارجية وعدم استقرارها، لعدد من الأسباب التي تجعل المفكرين الاقتصاديين يستبعدون بفكرهم إمكانية التنمية الاقتصادية عن طريق نمو التجارة الخارجية. وأهم هذه الأسباب:

1. صادرات الدول النامية تركز في معظمها على السلع الأولية، والطلب العالمي على هذا النوع من السلع يتميز بقلة المرونة والتراجع المستمر بسبب اكتشاف البدائل الصناعية لهذه الموارد.

2. انخفاض مستوى التقدم التكنولوجي الذي يتيح الفرصة لإمكانية إعادة استخدام هذه الموارد الأولية.

3. ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة وانخفاض نسبة الإنفاق منه على السلع الأساسية الغذائية والزراعية.

4. المنافسة الحادة التي تواجه السلع الصناعية والتي نجحت بعض الدول النامية الحديثة العهد بإنتاجها في الأسواق العالمية.

إذن يبقى السؤال القائم؛ هل هناك جدوى من إمكانية تنمية السوق الخارجية للدول النامية مستقبلاً، ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي في هذه الدول على أساس الحد الأدنى من المعاملات مع العالم الخارجي؟

الواقع يشير إلى أن هناك أفكاراً اقتصادية معاصرة تشكك في أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية، وأبعد من ذلك تعتقد بأن التجارة الخارجية يمكن أن تقف أمام جهود النمو الاقتصادي وتوسع من الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة. ويركز هذا الاتجاه الفكري على تنمية السوق الداخلية. ولكن على الطرف الآخر نجد اتجاهاً معاكساً ينادي بتنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية وليس على أساس القواعد الكلاسيكية.

وخلاصة القول هنا أن النظرة التشاؤمية التي ظهرت في الأدب الاقتصادي بشأن السوق الخارجية للدول النامية ودورها في التنمية الاقتصادية قد يكون لها ما يبررها اعتماداً على الظروف العديدة التي أحاطت بعرض السلع الأولية والطلب عليها دولياً من خلال سنوات التنمية الطويلة.

ولا يمكن إهمال تنمية السوق الخارجية على هذا الأساس في الوقت الحاضر أو المستقبل، لأن هذا الإهمال حتى وإن حدث ليس له ما يبرره. فالنظرة الموضوعية الخاصة بهذا المجال تقتضي من الاقتصاديين توجيه اهتمامهم الفكري إلى إصلاح وتعديل عدم التوازن الذي تعاني منه الدول النامية، وبالتالي فمن الممكن للسوق الخارجية أن تقوم بدورها في عملية التنمية إلى جانب تطبيق الحماية للصناعات الناشئة.

4.6 المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم للنمو

1.4.6 المناخ الاقتصادي Economic Environment

قامت المدرسة الكلاسيكية بإعطاء نوع من الاهتمام لفاعلية المناخ الاقتصادي اللازم للنمو الاقتصادي، وحددت له الأركان والأسس الآتية:

1. عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.
2. سيادة مبدأ التجارة الحرة.
3. سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق.

يلاحظ عزيزي الدارس، أن هذه الأركان لا تقل بعضها عن بعض من حيث الأهمية، لأن كل واحدة منها لها أثرها على المناخ الملائم للنمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ولقد تعرضت هذه المبادئ إلى جملة من الانتقادات، وأشهرها تلك التي قدمت من (كينز) الذي حاول إصلاح سقوط فلسفة الحرية لاقتصادية المطلقة ونادى بالتدخل الحكومي لتصحيح الانحرافات في النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات.

إذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للدول المتقدمة فإن الدول النامية لم يكن أمامها فرصة للاختيار بين الحرية الاقتصادية وغيرها، حيث وقعت معظم الدول النامية تحت السيطرة الاقتصادية والسياسية المباشرة وغير المباشرة للدول الغربية المتقدمة. بناءً على ذلك فإن المناخ الاقتصادي لهذه الدول النامية تميز بما يلي:

1. فتح أسواق الدول النامية أمام المنتجات للدول المتقدمة.
2. عدم قدرة الصناعة الوطنية على منافسة الصناعات الأجنبية للدول المتقدمة.
3. تدفق رأس المال من الدول المتقدمة من أجل الاستثمار بنجاح في نشاط القطاع الأولي.
4. هذا كله أدى لأن تكون النتيجة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.
5. عدم وجود التدخل الحكومي المناسب والفعّال من أجل تصحيح هذه الانحرافات.

الرد الطبيعي لهذه الظروف جاء بعد سقوط سياسة الحرية الاقتصادية في العالم الغربي في أوقات الكساد العظيم. ويمكن إجمال هذه الظروف التي مثلت الرد الطبيعي من قبل الدول النامية على النحو الآتي:

أ- ظهور الاتجاه المنادي بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بهدف وضع خطة قومية لتحقيق النمو الاقتصادي.

ب- بناء رأس المال الاجتماعي وبعض المشاريع الإنتاجية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

ج- اتجهت بعض الدول لوضع قيود على المشروع الخاص وإنشاء المشاريع العامة التي تمكنها من السيطرة على الاقتصاد القومي.

د- إنشاء أجهزة للتخطيط الاقتصادي.

وبالنظـر إلى حـركات التحرر الاقتصـادي وخصخصة القطاعـات الاقتصادية التي ظهرت في عقد التسـعينات من القرن الماضي، فإن المشـروع العام أثبت فشله في القيام بمهمـة التنمية الاقتصادية في إطـار هذه التطورات. ومن الواضح جـداً أن الدول النامية عادت إلى سياسة تشجيع حرية الأسواق الداخلية وتنمية الصادرات وتحرير التجارة على نحو مقارب لما كانت تنادي به المدرسة الكلاسيكية في العصر الكلاسيكي.

يمكـن القـول بكل وضوح بأن أحد الشـروط التي اقترحتها المدرسـة الكلاسـيكية لضمان المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي هو حرية النشاط الاقتصادي الخاص الذي بقي موضـع اعتراض لدى معظـم الدول النامية نحو ما يقارب نصف قـرن من الزمان، ولكن التطـورات الاقتصادية التي أثبتت العجز عن التنمية في إطـار الحماية التجارية والتدخل الحكومـي، أعادت للعالم مرة أخرى سياسـة الحرية الاقتصادية التـي ارتكز عليها أعلام المدرسة الكلاسيكية وقدموا كل هذا المخزون الفكري الاقتصادي.

2.4.6 المناخ الاجتماعي Social Environment

لقد لاحظنا، عزيزي الدارس، الاهتمام البالغ الذي أعطته المدرسة الكلاسيكية للمشكلة السـكانية كإحدى المشاكل التي تتسبّب في إفسـاد المناخ الملائم للنمو الاقتصادي. ولقد حدّدت المدرسة الكلاسيكية من خلال التحليل الذي ورد في هذا المجال الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه المشكلة الاجتماعية ومن أهمها:

- تناقص الغلة في النشاط الزراعي وزيادة أسعار المحاصيل الزراعية.
- إعادة توزيع الدخل القومي لصالح طبقة ملاك الأراضي.

واعتماداً على هذه الآثار الهامة، جاء الربط بين المشكلة السكانية والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. ولكن إذا ما طبقنا هذا الربط على أحوال وظروف الدول النامية فإننا لا نبالغ إذا قلنا إن الانفجار السـكاني الذي تشـهده هذه الدول أكبر بكثير من الذي كان سائداً في إنجلترا في العصر الكلاسيكي، ولذلك فالواقع يشير إلى إمكان التسليم جزئياً بالأثر الكلاسيكي للنمو السكاني.

والسبب في ذلك أن التحليل الحديث لهذه المشكلة أظهر نتائج أبعد بكثير من النتائج التي توصلت لها المدرسـة الكلاسيكية. فتحديد أثر التزايد السكاني السريع على معدلات الادخـار والهيكل الاسـتثماري وبالتالي معـدل النمو الاقتصادي أدق بكثيـر من التحليل الكلاسـيكي، ويمكن التعرف على سمات الانفجار السكاني وآثاره وسبل التصدي إليه من خلال النقاط الآتية:

1. الانفجار السـكاني السائد في الوقت الحالي في الدول النامية يؤدي إلى تزايد الأعداد العاملة في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات.



2. في ظل الركود التكنولوجي السائد في القطاع الزراعي فإن تزايد الأعداد فيه يؤدي حتماً إلى تناقص الغلة بشكل واضح وفي قطاع الخدمات يؤدي إلى البطالة المقنعة.
3. بالنسبة لإعادة توزيع الدخل لصالح ملاك الأراضي نتيجة ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية فهذا لم يعد كذلك بالنسبة للدول النامية حيث أن العوامل الخاصة بالسوق الخارجية قد تؤدي إلى زيادتها أو تدهورها بصرف النظر عن تناقص الغلة أو زيادة التكاليف.
4. زيادة الطلب على السلع الغذائية الزراعية في الدول النامية التي تعاني من التزايد السكاني، قد لا تؤدي إلى دفع الأسعار إلى الارتفاع بسبب التدخل الحكومي في السوق وفرض سياسات السقف السعري على السلع الأساسية.
5. الصناعة في الدول النامية المعاصرة أصبحت مصدراً لزيادة الأسعار أكثر من الزراعة لأسباب عديدة ومختلفة.
6. إذا كانت المدرسة الكلاسيكية قد قدمت سلاحها في التصدي للتزايد السكاني من خلال زيادة الناتج الحقيقي والتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، فإن الدول النامية أخذت تبحث عن أنسب الوسائل لتحديد النسل وقامت على إتاحتها مجاناً للطبقات العاملة بالإضافة إلى بث برامج التوعية كأسلوب لمواجهة المشكلة السكانية.

خلاصة ما سبق أن وجهة النظر التي نستطيع أن نتوصل إليها من التحليل الكلاسيكي للسكان هي ضرورة مواجهة مشكلة السكان بزيادة الإنتاج، وبالتالي عدم التشبث بالرأي الشائع بأن المشكلة السكانية هي سبب التخلف إنما يمثل محاولة الهروب من الواقع في الدول النامية التي تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيق تنمية العنصر البشري وحريته وتبقيها في دائرة التخلف.

والآن- عزيزي الدارس- أختبر معلوماتك بالإجابة عن الآتي.



تدريب (14)

1. تعاني الدول النامية من ضيق الأسواق الداخلية وذلك لعدة أسباب، اذكرها.
2. ما الأركان الأساسية التي حددتها المدرسة الكلاسيكية للمناخ الملائم للنمو الاقتصادي؟



أسئلة التقويم الذاتي (17)

1. قدمت المدرسة الكلاسيكية مجموعة لا بأس بها من الأفكار الاقتصادية الخاصة بشرح العلاقة بين التراكم الرأسمالي والأرباح، وضّح أهم هذه الأفكار.

2. يستبعد العديد من الاقتصاديين فكرة إمكانية التنمية الاقتصادية من خلال نمو التجارة الخارجية، وضّح الادعاءات التي تقف وراء هذا الرأي.
3. تميز المناخ الاقتصادي للدول النامية بعدد من المميزات، ما هذه المميزات؟

7. الخلاصة

عزيزي الدارس، حاولنا في هذه الوحدة أن نقدم لك عدداً من الأفكار ومجموعة لا بأس بها من المعلومات لتساعدك على تفهم دور المدرسة الكلاسيكية في بناء الفكر الاقتصادي، ولعل هذه المعلومات سوف تكون مدخلاً لدراسة العديد من النظريات التي تتعرض لها في المقررات المختلفة في تخصص الاقتصاد.

فقد تعرضت هذه الوحدة إلى المساهمات التي قدمها (آدم سميث) في كتابه المشهور «ثروات الأمم» حيث اعتقد وآمن (سميث) بأن النظام الاقتصادي الذي حلّل أجزاءه وصنّف ترابطه في ثروات الأمم يقوم على أسس أخلاقية ويعتمد على السلوك الإنساني.

وقد قدم (سميث) فكرة تقسيم العمل والتخصص وبين محاسنها ومساوئها وطالب بالتدخل الحكومي من أجل تصحيح الانحرافات السلبية التي تنتج عن تقسيم العمل. وفي تحليل القيمة الذي قدمه (سميث) اعتمد على توافق المصالح بين الأفراد والانسجام كقاعدة عامة في المجتمع المتقدم، لهذا اتجه (سميث) إلى نظرية تكاليف الإنتاج في تفسير القيمة لأنها تقود إلى الانسجام والتوافق الطبقي، بعكس نظرية العمل لأنها تقود إلى الاستغلال وتضارب المصالح في المجتمع المتحضر.

في مجال التوزيع وحسب نظرية (سميث) الخاصة بالتوزيع فإنه حدد أن الدخل أو الثروة تتألف من الأجور والريع والأرباح. ولكنه لم يعترف بدور المنظم وذلك لأنه في العصر الذي عايشه كان رأس المال مرتبطاً بصاحبه، ولذلك فقد حدد (سميث) ثلاث طبقات كبرى في المجتمع هي طبقة العمال وتحصل على الأجور، وطبقة ملاك الأراضي وتحصل على الريع، وطبقة أصحاب رأس المال ويحصلون على الفوائد والأرباح.

تتحدد الأجور من خلال تفاعل الطلب والعرض على العمل في السوق، وعرف الريع بأنه ذلك الجزء من الناتج الذي يأخذه صاحب الأرض مقابل السماح باستغلال أرضه في العملية الإنتاجية.

ويمثل الريع المبالغ الإضافية المتبقية بعد دفع نفقات عناصر الإنتاج من أجور وأرباح. وبالنسبة للأرباح فقد عرفها (سميث) على أنها الإيرادات الكلية التي يحصل عليها صاحب رأس المال بعد استبعاد النفقات التي دفعت من أجل الإنتاج، ولكن النفقات هذه لا تشمل الفائدة لأن (سميث) تعامل معها على أنها جزء من الأرباح أو الدخل الذي يحصل عليه الرأسمالي.

في مجال المالية العامة حدد (سميث) الإيرادات العامة بممتلكات الدولة من الأرصدة والأراضي ورأس المال، وكذلك حدد وظائف الدولة بالدفاع الخارجي وإقامة العدل وإنشاء المشاريع العامة. قام (سميث) برفع لواء الحرية الاقتصادية في الداخل والخارج، وبين مزايا نظام حرية التجارة وتوافقه مع القانون الطبيعي. وأكمل (سميث) نظامه الاقتصادي بنظرة إلى كل من الرفاه والتنمية الاقتصادية، وقدم الحجج والبراهين على أنه يمكن زيادة معدلات النمو والرفاه الاقتصادي في ظل الحرية الاقتصادية، وقدم النظرة التراكمية للتنمية الاقتصادية التي تقوم على مبدأ تقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل ويعمل على تراكم المدخرات وزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

بالنسبة للعَلم الثاني في المدرسة الكلاسيكية (ريكاردو) فهو دون شك أعظم من يمثل هذه المدرسة بعد (سميث) فقد سار بالعمل الذي بدأه (سميث) إلى حدود بعيدة واستطاع أن يتفادى بمهارة فائقة كثيراً من المشاكل والتناقضات التي وقع بها (سميث).

فإذا كان (سميث) قد نظر إلى الاقتصاد من وجهة نظر الإنتاج فإن (ريكاردو) اعتبر التوزيع الوظيفة الأساسية لهذا العلم. أخذ (ريكاردو) عن (سميث) فكرة التمييز بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية. وقام (ريكاردو) بتقسيم الدخل القومي إلى ثلاثة أقسام هي الريع والأجور والأرباح والفوائد، حيث يحتل الريع مكان الصدارة في نظرية التوزيع، إذ تعتبر آراؤه بشأن الريع من المساهمات البالغة الأهمية في التوزيع. ولقد كان من النتائج التي أكد عليها (ريكاردو) وقوع الصراع الطبقي الطبيعي حيث اعتبره أمراً لا مفر منه، ويرى (ريكاردو) أن سبب هذا الصراع هو زيادة نصيب صاحب الأرض على حساب أية زيادة حقيقية في نصيب العمل ورأس المال.

كما قام (ريكاردو) بعمل مساهمة هامة أخرى في المبادئ التي يجب أن تحكم عملية إصدار النقود الورقية، وفي مجال التجارة الخارجية قدم النظرية المشهورة: «الميزة النسبية، وبين أسباب قيام التجارة بين الدول على أساس الميزة النسبية لا الميزة المطلقة، وأثبت من خلال التوصل إلى تحديد مكاسب التجارة الخارجية بأن اليد الخفية ما زالت تعمل على صعيد الاقتصاد الدولي أي حصر تضارب المصالح والتناقض في نطاق الاقتصاد المحلي.

علم آخر من أعلام المدرسة الكلاسيكية (توماس مالتس) والذي اشتهر شهرة قوية بنظريته في السكان، وحمل الفكر القائل بأن النمو السكاني يحدث بنسب أعلى بكثير من تزايد إنتاج المواد الغذائية الأمر الذي سوف يؤدي بالنهاية إلى حدوث كارثة بشرية.



والفكرة الأساسية التي بنى عليها هذا الرأي التشاؤمي هو أن معدل تزايد السكان يفـوق معدل زيـادة المـوارد الغذائية، وقدم نوعين مـن الموانع للسـيطرة على النمو السكاني عرفت بالموانع الوقائية والموانع الإيجابية.

وبسـبب مـا تحويه نظرية السـكان مـن أفكار تطرفيـة تعرضت إلـى فيض من الانتقـادات جردتها مـن صحتها وواقعها العلمـي والعملي. إلا أنه مـا زال ينظر لهذه النظرية عندما يطلب من الاقتصاد إيجاد حلول لمشـاكل الانفجار السكاني الذي تواجه الدول النامية.

وبالرغم من أن (مالتس) اشـتهر بنظريته للسكان إلا أنه قدم مجموعة من الأفكار فـي مجـال التنمية الاقتصادية وعلاقتهـا بتراكم رأس المال، تعـدّ غاية في الأهمية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي المعاصر.

في المرحلة التي بدأ التصدع يظهر في جسم المدرسة الكلاسيكية وأخذ نجمها في السـقوط كان (جون ميل) في نهاية حياته، ولهذا يعدَ من آخر نجوم وأعلام المدرسـة الكلاسـيكية، وأدخـل (ميل) اللمحة الاشـتراكية علـى الفكر الاقتصـادي حيث وصف بالمصلح الاجتماعي أكثر منه المصلح الاقتصادي.

تناول (ميل) تحليل القيمة وأدخل مفهوم الاحتكار، وهو بذلك ناقش بهذه المسألة أفـكاراً لم يهتم بها من سـبقه من أعلام المدرسـة الكلاسـيكية. بالإضافة إلى ذلك قام (ميـل) بتحليل كل من نظريـة التوزيع ونظرية الإنتاج، وأدخـل مفهوم رصيد الأجور الـذي قام بنبذه نفسـه فيما بعد. وفرّق بيـن قوانين الإنتاج وقوانيـن التوزيع، واعتبر الأولى حقائق طبيعية ثابتة لم يقم الإنسـان بصناعتها ولا يسـتطيع إخضاعها لإرادته، بينما اعتبر الثانية من صنع الإنسان واختياره.

وفـي مجال التجـارة الخارجية أدخل (ميل) مفهوم الطلـب المتبادل والذي قصد بـه حجم طلـب كل دولة من الدول المتبادلة على السـلعة التي تنتجهـا الدول الأخرى، كان (ميـل) بعيداً عن تأكيد الحماية الجمركية، وفوق ذلك لم يؤمن بمفهوم مبدأ الحياد ودور الدولة الحارسة بل رأى ضرورة للتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من أجل تصحيح النتائج السلبية المترتبة على إطلاق العنان لقوى السوق لتتحكم دون تقييد أو توجيه في عمليتي الإنتاج والتوزيع.

وهذا الزخم الفكري الذي قدمته المدرسة الكلاسيكية تم تقييمه من وجهة نظر كل من تراكم رأس المـال وعلاقة التقدم الإنتاجي بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الحاجة إلى اتسـاع الأسـواق ودورها في التطور الاقتصادي. كما تم تقييـم الفكر الاقتصادي الكلاسـيكي ودوره في بنـاء وتوفيـر المناخ الاقتصـادي والاجتماعـي الملائم للنمو والتقدم الاقتصادي.

8. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السادسة

تهدف الوحدة الدراسية التالية (السادسة) من هذا المقرر إلى التعريف بالأفكار الاقتصادية الأساسية التي جاءت بها النظرية الماركسية، حيث سيتم التعرف إلى خصائص الماركسية ومميزاتها، والمساهمات الأساسية التي قدمها كارل ماركس بشأن النقود وتقسيم العمل ورأس المال التجاري، بالإضافة إلى النظريات الاقتصادية الماركسية في مجال العمل والقيمة ورأس المال والتنمية الاقتصادية ورأي الماركسية بخصوص رأس المال وانهيار الرأسمالية.

9. إجابات التدريبات

تدريب (1)

1. زيادة درجة الاعتماد المتقابل بين الأفراد.
2. نشوء وتطور شبكة متعددة الأطراف أساسها التبادل تدعى السوق.
3. الاعتماد المتقابل بين الأفراد لا يشكل أية مشكلة للفرد، لأن جهاز السوق في ظل المنافسة الكاملة يؤدي عمله بصورة تلقائية وغير شخصية ويخدم مصالح جميع المتعاملين.
4. بما أن الفرد دائماً مدفوع بالمصلحة الشخصية الذاتية إلا أنه بفضل المنافسة في السوق يؤدي دوره وكأنه مسوق بيد خفية إلى تحقيق مصلحة المجتمع.

تدريب (2)

1- خاطئة.

2- صحيحة.

3- صحيحة.

4- خاطئة.

5- صحيحة.

تدريب (3)

1. أسباب تباين الأجور في المهن المختلفة:

-1 طبيعة المهنة.

-2 التكاليف اللازمة للحصول على المهارة والخبرة المطلوبة من أجل ممارسة المهنة.

-3 موسمية العمل.

-4 درجة الثقة والمسؤولية المطلوبة لأداء المهنة.

-5 النجاح في المهنة.

2. العوامل المحددة للربح عند (سميث):

-1 الأجور، حيث تزداد الأرباح بانخفاض الأجور والعكس صحيح.

-2 المنافسة فكلما اشتدت المنافسة اتجهت الأرباح نحو الانخفاض.

-3 رأس المال فكلما زادت قيمة رأس المال المستثمر من قبل صاحب العمل زادت الأرباح والعكس بالعكس.

-4 التقدم والتطور الاقتصادي، فكلما زاد استخدام رأس المال اشتدت المنافسة بين أصحاب الأعمال، وأدى ذلك إلى تراجع مستويات الأرباح.

تدريب (4)

-1 ضرورة تدخل الدولة لتنظيم إصدار النقود الورقية ومراقبتها من قبل البنوك رغم أن ذلك يخل بالحرية الطبيعية للأفراد.

-2 الموافقة على القوانين المنظمة للأرض الزراعية وذلك لأنها تحفز المستأجر على إدخال التحسينات العقارية التي ترفع من إنتاجية الأرض.

-3 كان (سميث) أيضاً يؤيد قوانين براءة الاختراع لأجل محدود، وذلك لأنها تشجع حركة الاختراع والابتكار رغم تعارضهما مع مبدأ المنافسة.

تدريب (5)

-1 نعم

-2 لا

-3 نعم

-4 نعم

-5 نعم

تدريب (6)

برأي (سميث) تحدث التنمية الاقتصادية بطريقة تراكمية فعندما يتم تقسيم العمل والتخصص ويتوفر رأس المال والسوق فإن إنتاجية العمل تزداد وتؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في حجم المدخرات وفي حجم السوق والنتيجة النهائية تكون زيادة في الإنتاج والدخل وتستمر هذه الدورة بهذا الشكل.

تدريب (7)

1. الأفكار الأساسية لنظرية (ريكاردو) في القيمة هي:
   1- العمل على أساس القيمة.
   2- معدلات الأجور والأرباح والريع.
   3- مهارة وكثافة العمل.
   4- نسب رأس المال.
   5- القيمة والثمن الطبيعي.
2. لم ينظر (ريكاردو) إلى رأس المال على أنه نوع من العلاقة الاجتماعية القائمة على النظام الرأسمالي بمختلف طبقاته، ولكنه بالمقابل تعامل معه على أنه مجرد الآلات والأدوات المستعملة في العملية الإنتاجية بصرف النظر عن صاحبها سواء كان يمتلك مثل وسائل الإنتاج هذه أم لا.

تدريب (8)

1- يكفي لتغطية الأجور والأرباح الاعتيادية فقط.
2- لا يدخل في تحديد الثمن للمنتج بل على العكس يتحدد بالثمن نفسه.
3- يعمل على تخفيض الريع وذلك بسبب الحاجة إلى الأرض الأقل خصوبة.
4- لن يؤثر على مستوى الإنتاج أو هيكله.

تدريب (9)

1- تعتبر نظرية (ريكاردو) في الأجور نظرية تجريدية ومطلقة إلى الحد الذي برهنت معه على أنها لا تبعث على الاقتناع بها.
2- تجاهل (ريكاردو) نتيجة التجريد المطلق والفوارق الموجودة في طبيعة العمل والعمال وافترض عاملاً متوسطاً يؤدي عملاً متوسطاً في ظروف المنافسة الكاملة ويتلقى أجراً طبيعياً.



3- افترض أن أصحاب رأس المال يقومون باستئجار العمال بدافع تحقيق الربح.

4- اعتماد (ريكاردو) مبدأ (مالتس) في السكان مع أن (مالتس) ذكر بأن مبدأ السكان لا يؤدي إلى أجر الكفاف بالضرورة.

تدريب (10)

1- عدم واقعية الافتراضات والأسس التي قامت عليها النظرية.

2- التجارة الخارجية قائمة على واقع حركي بطبيعته وليس على واقع سكوني كالذي بنى عليه (ريكاردو) تحليله واستقصى نتائجه.

3- أقام (ريكاردو) التجارة الخارجية على أساس تباين إنتاجية العمل في كلا البلدين دون أن يفسر الأسباب الكامنة خلف هذه الظاهرة.

4- أثبت الاقتصاديان المعاصران (هكشر) و(أولين) وفسرا التجارة الخارجية على أساس اختلاف الوفرة النسبية للموارد المتاحة في كل دولة من جهة وتباين طبيعة السلع المنتجة من حيث احتياجاتها لعناصر الإنتاج المختلفة من جهة أخرى.

تدريب (11)

1- أ

2- جـ

3- د

تدريب (12)

1- الميل الأمثل للادخار.

2- الثنائية الاقتصادية.

3- النشاط الزراعي الكبير.

4- الهيكل الاقتصادي.

5- التوظيف الكامل.

6- المعدل السريع للتقدم الفني.

تدريب (13)

1. قوانين الإنتاج تعتبر حقائق طبيعية ثابتة لم يصنعها الإنسان ولم تخضع لإرادته، وتحدد من خلال العوامل الطبيعية والتقدم التكنولوجي.

2. قوانين التوزيع تختص بتوزيع الناتج، وتختلف عن قوانين الإنتاج إذ أنها من صنع المجتمع واختياره، وتحدد من خلال القوانين والتشريعات والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

تدريب (14)

1- أسباب ضيق الأسواق الداخلية:

1. عدم توفر العناصر التي كانت سائدة في العصر الكلاسيكي.
2. انخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأفراد.
3. عدم انتظام واكتمال شبكات المواصلات والاتصالات الداخلية.
4. منافسة السلع الأجنبية للصناعات المحلية الناشئة.

-2

1. عدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
2. سيادة مبدأ التجارة الحرة.
3. سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق.

10. مسرد المصطلحات

- الأجـر الحديـدي أو أجر الكفـاف The Iron Law of Wages: وهـو الأجر الطبيعي الـذي يمثـل الحد اللازم من الأجر الذي يمكن العمال من البقاء وإدامة جنسـهم دون زيادة أو نقصان.
- تقسـيم العمل Division of Labour: يعني عند (سـميث) تقسيم عملية الإنتاج لأية سلعة إلى عمليات جزئية يتخصص كل فرد في مجموعة العمل في أداء عملية واحدة من هذه العمليات الجزئية المتتابعة.
- رصيـد الأجـور Wages Fund: هو عبارة عن ذلك الجـزء من رأس المال المخصص لإعالة الطبقة العاملة.
- الريـع التعاقدي Contract Rent: هو ذلك المسـتوى من الريع الذي يتحدد بموجب عقد يبرم بين مالك الأرض ومستأجرها.
- الريـع الفرقي أو الريع التفاضلي Differential Rent: هو ذلك المسـتوى من الريع الذي يسـاوي الفرق بين ناتج كميـة العمل ورأس المال فـي الأرض الأكثر خصوبة وبين ناتج الكمية نفسها من العمل ورأس المال في الأرض الأقل خصوبة.
- سعر السوق Market Price: هو ذلك المستوى من السعر الذي يكون أكبر أو أقل من المستوى الطبيعي للأسعار اعتماداً على ظروف الطلب والعرض على السلعة.
- السعر الطبيعي Natural Price: عبارة عن ذلك المستوى من السعر الذي يسوده في المدى الطويل ويسمح بتغطية كامل نفقات الإنتاج بمستوياتها الطبيعية.
- الطلـب المتبـادل Reciprocal Demand: عبارة عن حجـم طلب كل دولة من الدول المتبادلة على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى.
- القيمـة الاسـتعمالية Value in Use: هي عبارة عن ذلك المسـتوى من المنفعة التي يحصل عليها الشخص من جراء استهلاكه لسلعة ما.
- القيمة التبادلية Value in Exchange: تمثل كمية السلع الأخرى التي يمكن الحصول عليها مقابل التخلي عن وحدة واحدة من السلعة التي تكون في حوزة الشخص.
- الميل الأمثل للادخار Optimum Propensity to Save: هو عبارة عن ذلك المستوى من الادخار الذي يمكن تحويله إلى استثمارات مربحة.



- نظرية رصيد الأجور Wages Fund Theory: تفيد هذه النظرية أن الطلب على العمل يعتمد على مخصص أو رصيد الأجور والذي يتحدد بناءً على التراكم الرأسمالي.
- اليـد الخفيـة Invisible Hand: هي عبارة عن توافق المصالح بين الأفراد والمجتمع وما ينتج عنه من تحقيق للأهداف الاقتصادية العامة.



11. المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أحمد، عبد الرحمن يسـري، (2003) تطـور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. بيضـون، تغاريد، (1998) الفكر والاجتهـاد الاقتصادي في عصر النهضة 1801-1950، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والتوزيع، بيروت.
3. حشـيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصـادي، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
4. الخضري، سـعيد، (2000) أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي « من الكلاسيك إلى كنز»، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر.
5. عمـر، حسـين، (2000)، تاريـخ الفكر الاقتصـادي، الجـزء الأول، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
6. كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسـل للطباعة والنشـر، الكويت.
7. مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،.
8. مشـورب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسـي - مبادئ - مدارس - أنظمة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.
9. ناصـر، محمـد ثابـت، (2001)العلاقـة بيـن الاقتصاد السياسـي وتطـور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشـر والتوزيع، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية الأولية

1- Malthus, Thomas Robert, (1766-1834), **An Essay on the Principle of Population as It Affects the Future Improvement of Society**, with Remarks on the Speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet, and Other Writers, Sixth edition. J. Johnson, London: 1798.

2- ----------------------,**An Essay on the Principle of Population**: A View of its Past and Present Effects on Human Happiness; with an Inquiry into Our Prospects Respecting the Future Removal or Mitigation of the Evils which It Occasions . Sixth edition. John Murray, London: 1826.

3- Mill, John Stuart (1806-1873), **Essays on Some Unsettled Questions of Political Economy**, Second edition, Longmans, Green, Reader, and Dyer Co., London: 1874.

4- --------------------, (1806-1873), **Principles of Political Economy with some of their Applications to Social Philosophy**, Seventh edition, Longmans, Green and Co., London: ed. William J. Ashley, 1909.

5- Ricardo, David, (1991), **On the Principles of Political Economy and Taxation, Third edition**, John Murray, London: 1821.

6- Smith, Adam, **The Wealth Of Nations**, David Campbell Publishers Ltd, London,U.K.

ثالثاً: المراجع الأجنبية الثانوية

1- Backhaus, Jurgen G., **Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy**; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K; 2005.

2- Barens, Ing & Caspri Volkerm (2004), (Editors) **Political Events and Economic Ideas**; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K.



3- Bhatia, H.L, (1997), **History Of Economic Thought**, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.

4- Heilbroner, Robert L. (1999), **The Worldly Philosophers: The Lives, Times And Ideas Of Great Economic Thinkers**;7th ed, Library Of Congress; New York.

5- Robinsons, Lionel, (2000), **A History Of Economic Thought**; The Lse Lectures; 5th ed, edited by; Medema; Steven G. & Samuels, Warren J. Princeton University Press; U. K.

6- Roll, Eric, (1993), **A History Of Economic Thought**, 5th ed, Faber and Faber Ltd, London.

7- Say, Jean-Baptiste, (2001), **A Treatise on Political Economy**; or the Production, Distribution, and Consumption of Wealth. Fourth Edition, Kitchener, Ontario, Canada.

8- Screpanti, Ernesto& Zamagni; Stefano; **An Outline of the History of Economic Thought** ;Oxford University Press Inc; New York; 2001.

9- Toporowski, Jan, (2004), **Theories of Financial Distribution–An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day**; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Chelhtenham; U.K; April.

10- Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra, (2004), **Time in Economic Theory**; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Chelhtenham; U.K.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1- http:/www.ecolib.org

2- http:// socserv2.socsci.mcmaster.ca

3- http:/www.wikipedia.org

4- http:/www.ocw.mit.ed

الوحدة السادسة

6

الماركسية
Marxism

إعداد المادة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيـزي الدارس، نرحب بك في الوحدة الدراسـية السادسـة من مقـرر تاريخ الفكر الاقتصادي، والتي تتناول أهم المسـاهمات الفكرية التي جاءت بها الماركسية من خلال رائدها (كارل ماركس).

يتحـدث القسـم الأول من هـذه الوحدة عن النظام الماركسـي مـن حيث خصائصه ومميزاتـه، حيث وضع (كارل ماركس) إحدى أهم النظريـات الاقتصادية والتي طبقتها بعـض الدول عملياً خـلال فترة طويلة مـن الزمن ممثلـة بالاتحاد السـوفيتي والصين الشـعبية، وكذلك الكثير من دول أوروبا الشرقية، ونحاول من خلال هذه الوحدة تسليط الضوء على النظام الماركسي ومميزات الماركسية.

وفي القسـم الثاني نحاول التعرف إلى الأفكار الاقتصادية العامة التي قدمها (كارل ماركـس) للفكـر الاقتصـادي من حيث اهتمامـه بالنقود وتقسـيم العمـل ورأس المال التجاري.

وفي القسم الثالث نشرح النظريات الاقتصادية الماركسية ممثلة بنظرية قيمة العمل وفائض القيمة ونظرية تمركز رأس المال وأخيراً نظرية التنمية الاقتصادية.

وفي القسم الرابع نصل بك، عزيزي الدارس، إلى رأي (كارل ماركس) في رأس المال وانهيار الرأسـمالية. ونحاول تقديمها بشكل واضح وبسيط، آملين أن تثير اهتمامك وأن تساعدك على فهم الكثير من الحقائق حول (كارل ماركس) والنظرية الماركسية.

2.1 أهداف الوحدة

بعد الانتهاء من دراسـة هـذه الوحدة, يتوقع منك, عزيزي الـدارس, أن تكون قادراً على أن:

1. تعرف النظام الماركسي ومميزات الماركسية.
2. تبين الأفكار الاقتصادية العامة التي قدمها (ماركس) للفكر الاقتصادي بالنسبة للنقود وتقسيم العمل ورأس المال التجاري.
3. تناقش نظرية قيمة العمل وفائض القيمة الماركسية.
4. تناقش نظرية تمركز رأس المال والتنمية الاقتصادية الماركسية.
5. تدرك مساهمات الماركسية تجاه رأس المال ودوره في انهيار الرأسمالية.



3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى أربعة أقسام رئيسة، ويتفق ترتيب أقسام هذه الوحدة مع قائمة الأهداف التعليمية السابقة، حيث نشرح لك، عزيزي الدارس:

في القسم الأول النظام الماركسي، ومن خلاله نتعرف إلى خصائص ومميزات الماركسية، ويغطي هذا القسم الهدف الأول من قائمة الأهداف الدراسية.

القسم الثاني: (كارل ماركس)، في هذا القسم نتعرف إلى الأفكار الاقتصادية الماركسية من حيث النقود ووظائفها وتقسيم العمل ورأس المال التجاري، ويغطي هذا القسم الهدف الثاني من الأهداف السابقة.

القسم الثالث: النظريات الاقتصادية الماركسية، نتعرض في هذا القسم إلى النظريات الاقتصادية الماركسية وهي قيمة العمل، ونظرية فائض القيمة، ونظرية تمركز رأس المال، ونظرية التنمية الاقتصادية، وهذا القسم يغطي الهدف الثالث والرابع.

القسم الرابع: رأس المال وانهيار الرأسمالية، حيث نتعرف إلى مساهمات الماركسية تجاه رأس المال ونظرة (كارل ماركس) حول انهيار الرأسمالية، ويغطي هذا القسم الهدف الخامس.



4.1 القراءات المساعدة

يتوجب عليك، عزيزي الدارس، عدم الاكتفاء بالمادة العلمية للمقرر، فتاريخ الفكر الاقتصادي من المواضيع القديمة - الحديثة التي ما زالت تخضع للدراسات والبحث. ولهذا فمن المفيد لك، عزيزي الدارس، الاطلاع على ما هو جديد من الدراسات ذات العلاقة، وإليك بعض هذه المراجع:

1. حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
2. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
3. مشورب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي - مبادئ - مدارس - أنظمة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.
4. Backhaus, Jurgen G. (2005) Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K.
5. Barens, Ing & Caspri Volker (Editors), (2004) Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K.

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، قبل أن تبدأ بدراسة هذه الوحدة تأكد من أنك هيأت المكان الهادئ والمريح للدراسة، فالماركسية من المواضيع الشيقة التي تستحق أن تدرسها بتمعن وهدوء، كما أنها من النظريات الاقتصادية التي تبنّاها الكثير من دول العالم.

وأهم ما نود أن نوجه إليه انتباهك واهتمامك، هو أن تقرأ المادة التعليمية، للوحدات والأقسام المختلفة، بمستوى عالٍ من الوعي والإدراك.

كما نذكّرك، عزيزي الدارس، أن لا تتردد في الاتصال بمشرفك الأكاديمي كلما اقتضت الحاجة، لمناقشة ما تتعرض له من عقبات واستفسارات أو مسائل مثيرة للاهتمام والتساؤل.

وحتى تتمكن من الاستيعاب الكامل للأفكار الواردة، عليك الإجابة الصحيحة للتدريبات وأسئلة التقويم الذاتي المدرجة ضمن الوحدة لما لذلك من أهمية في اختبار معلوماتك ومدى استيعابك للوحدة الدراسية.



2. النظام الماركسي Marxist System

1.2 خصائص ومميزات الماركسية Features of Marxism

عزيزي الدارس، دخلت الاشتراكية مع (ماركس) و(إنجلز Marx and Engels مرحلة العلمية؛ أي أصبحت علماً يدرس تطور المجتمعات البشرية وانتقالها من تشكيلة اجتماعية معينة إلى تشكيلة أخرى، من خلال وضع القوانين الاقتصادية والاجتماعية لحركة المجتمع. وقد ولدت الماركسـية، وهي التسـمية التي تطلق على الاشـتراكية العلمية، بوصفها التتمة المباشرة لممثلي الفلسفة الألمانية والاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الفرنسية.

فالاشـتراكية العلمية (الماركسـية) هي حصيلة اسـتقرائية لمجمل النظـم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في ذلك العصر.

يقوم البناء الفكري للنظرية الماركسية في الاشتراكية العلمية على وجهين: وجه فلسفي ووجه اقتصادي. وتقوم الفلسفة الماركسية على بناء فكري منسجم له قاعدتان:

المادية الديالكتيكية.

المادية التاريخية.

أولاً: المادية الديالكتيكية: الديالكتيك عند (ماركس) Marx ينظر إلى العالم على أنه حركة وتطور وتبدل. فالظواهر والأشـياء في العالم لا تبقى ثابتة فهي في تطور مسـتمر. وكذلك فإن المجتمع الإنساني أيضاً يتطور. وكل هذا نتيجة التطور المستمر للمادة. ولذلك فإن الديالكتيك هو تعاليم عن القوانين العامة لحركة وتطور المجتمع الإنساني؛ والسبب في هذا التطور يعود إلى أن الأشـياء تتضمن متناقضات ينفي بعضها الآخر، وهذه التناقضات هي المصدر الأساس لتطور الأشياء والمجتمع.

وفـي المجتمع تلعـب التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقـات الإنتاج دوراً خاصاً بين تناقضات التطور الاجتماعي.

ثانيـاً: المادية التاريخية: تدرس المجتمع وقوانين تطوره، وهذه القوانين موضوعية وقابلة للمعرفة ولكنها تظهر بوسـاطة عمل الناس، بينما القوانين الطبيعية تعكس فعالية قوى عمياء.

يقول (كارل ماكس) في كتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» المنشور عام1844: «إن النـاس فـي إنتاجهم الاجتماعـي يدخلون في علاقـات محددة ضرورية مسـتقلة عن إرادتهم، علاقات إنتاج تتفق مع درجة التطور المحدد لقواهم المادية الإنتاجية. إن مجموع

هذه العلاقات تكوّن البنية الاقتصادية للمجتمع والأساس المادي الملموس الذي يقوم عليه الأســاس الفوقي القانوني والسياســي والذي ترتبط به أشــكال الوعي الاجتماعي المحدد. إن نمــط الإنتاج المــادي هو الذي يحدد صيـرورة الحياة الاجتماعيــة والعقلية العامة....» (مشورب، 2002، ص 98).

لقــد ترك لنــا (ماركس) تراثــاً ضخماً من المقالات والرســائل الفلســفية والسياســية والاجتماعيــة إضافة إلى مؤلفاته الاقتصادية التــي يعتبر «رأس المال» أهمها على الإطلاق. وفيما يلي نورد أهم الأمور التي تحدّث عنها النظام الماركسي:

1. علاقــات الإنتاج ووســائل الإنتاج:يقصد (ماركس) بوســائل الإنتــاج مجموع المواد المســتخدمة في الإنتاج أو المســاعدة على الإنتاج، أما القوى المنتجة فهي وســائل الإنتاج التي صنعها المجتمع، أي أدوات العمل وكذلك الناس الذين ينتجون الخيرات المادية.

أمــا علاقات الإنتاج فهــي مجموعة العلاقــات الإنتاجية التي ينتج الأفــراد في ظلها في مجتمع معيّن، فهي تعبّر عن علاقات الملكية في المجتمع، أو بعبارة أدق هـي أشكال ملكية وســائل الإنتاج وأشــكال توزيع الخيرات، فمثلاً كانت علاقات الإنتاج في مجتمع الرق تقوم على أن وســائل الإنتــاج (الأرض، أدوات العمــل...) والعاملين في الإنتــاج، أي العبيد، ملك للأســياد مالكــي العبيد، ويؤكد (ماركــس) على أن هناك علاقة حركة بيــن القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وإن كانت القوى المنتجة هي العامل الأكثر حركة وتأثيراً. وأن عدم التطابق بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج هو الأساس في أي ثورة اجتماعية.

أمــا الجانــب الاقتصادي عند (ماركس) فيبدأ بدراســة أســلوب الإنتاج الرأســمالي في ظروف المنافســة الحــرة، ويبين القوانيــن الموضوعية الخاصة التي تحكم نشــأة ووجود وتطور وزوال المجتمع الرأســمالي. ويؤكد في نهاية تحليله على حتمية الانتقال من نظام اقتصادي رأسمالي إلى نظام اقتصادي أرقى حيث ينتهي استغلال الإنسان للإنسان.

2.الإنتــاج البضاعــي (المادي):يبــدأ (ماركــس) تحليله للنظام الرأســمالي بدراســة البضاعة. فكل شــيء في النظام الرأســمالي من أصغر ســلعة حتى قوة العمل هو بضاعة تباع وتشــترى. والبضاعة هي إنتاج منتجات غير معدة فقط للاســتهلاك الشــخصي وإنما أيضاً للبيع والمبادلة في الأســواق. وقد نشــأت البضاعة في مرحلة تحلــل النظام البدائي. ذلك أن أول تقســيم للعمل ظهر عندما انقســم الإنتاج إلى فرعين هما زراعة الأرض وتربية الماشــية، وبالتالي وجدت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولمنتجات العمل. وبالتالي ظهر التبادل لأجل تلبية حاجات الناس التي أخذت في التزايد. فقد كانت القبائل الزراعية بحاجة

إلى منتجات قبائل مربي الماشية، وقبائل مربي الماشية بحاجة إلى المنتجات الزراعية، وهكذا نشأ الإنتاج البضاعي.

هذا الإنتاج البضاعي الذي كان يقوم به الحرفيون والمزارعون كان بسيطاً، بسبب كونه قائماً على العمل الفردي. ولكنه مع الإنتاج البضاعي الرأسمالي الذي يرتكز على الملكية الخاصة، التي تستدعي المزاحمة بين منتجي البضائع وهذا بدوره يؤدي إلى اغتناء قلة من الناس وإفلاس الأغلبية من المنتجين.

إن جميع البضائع هي نتيجة للعمل البشري. والبضائع تصبح قابلة للمقارنة بعضها مع بعض لأن كل بضاعة تنطوي على كمية معينة من العمل، وكون البضائع نتاجاً للعمل فإن هذا العمل هو الذي يجعل لها قيمة. فالقيمة هي العمل الاجتماعي المبذول والمتجسد في البضاعة. وبما أن العمل يخلق قيمة البضاعة، فإن مقدار القيمة يقاس بكمية العمل المجسد في البضاعة، وكمية العمل المبذول تقاس بدورها بالوقت الذي ينقضي فيه العمل. وفي هذا الخصوص يقول (ماركس): «إن الوقت الضروري اجتماعياً لإنتاج السلع هو الوقت الذي يقضيه كل عامل يجري إنتاجه بدرجة وسطية من المهارة والقوة وفي شروط اعتيادية وطبيعية بالنسبة إلى البيئة الاجتماعية المعينة».

3. فائض القيمة: ينتقل (ماركس) إلى فائض القيمة، ويعدّها المحرك الأساسي لعملية الإنتاج الرأسمالي، فيقول: «إن إنتاج فائض القيمة أو الربح هو القانون المطلق لأسلوب الإنتاج الرأسمالي». إن فائض القيمة هي القيمة التي أوجدها عمل العامل زيادة على قوة عمله، التي يتملكها الرأسمالي دون مقابل. من هنا فإن فائض القيمة هي نتيجة عمل بذله العامل ولم يتلق عليه أجراً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن يوم العمل في الرأسمالية ينقسم إلى يوم عمل ضروري ويوم عمل إضافي، أما العامل فيحدد قوة عمله خلال وقت العمل الضروري ويخلق فائض القيمة في وقت العمل الإضافي.

لقد انتقلت الاشتراكية على يد (ماركس) من كونها خيالية، وأصبحت علمية بفضل اكتشاف (ماركس) لقانون تطور المجتمع وقانون تطور الرأسمالية، أي العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وقانون الاستغلال الرأسمالي.

4. الخطوط العامة لبناء الاشتراكية: إن إلغاء الاقتصاد الرأسمالي وخلق الاقتصاد الاشتراكي لا يمكن أن يتم بمجرد وصول الطبقة العاملة إلى السلطة. إذْ لا بد من مرحلة تاريخية، بحسب الماركسية، هي مرحلة التحول الثوري للمجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي، ومن أجل هذه المرحلة وهي مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا حدد مؤسسا الاشتراكية العلمية (كارل ماركس) و(فريدريش إنجلز) الخطوط العامة لبناء الاشتراكية،



والتـي يجب بناؤها في كل مجتمـع تبعا لظروفه وواقعه، وهذه الخطـوط العامة هي كما يلي:

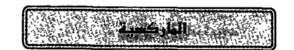
- إقامـة ديكتاتوريـة البروليتاريا وهي عبارة عـن تحالف الطبقـة العاملة والفلاحين والمثقفين الثوريين.
- إزالة الملكية الخاصة واستبدالها بالملكية العامة على وسائل الإنتاج.
- إقامة الاقتصاد الوطني على أساس من التخطيط الشامل.
- مصادرة أراضي الملاكين العقاريين وتحويل القطاع الزراعي إلى الملكية العامة.
- إقامة الصناعة الحديثة التي تعتبر القاعدة المادية والتكتيكية لبناء الاشتراكية.
- إحداث ثورة ثقافية.
- تصفية الاضطهاد القومي وإقامة مجتمع تنتفي فيه الفروق العرقية والإقليمية.

5.السياسة الاقتصادية: تعتبر هذه هي المرحلة الأولى من بناء الاشتراكية ويطلق عليها في بعض الأحيان المرحلة الانتقالية. ويقول عنها مؤسسا الماركسية إنها المرحلة «...التي تخرج لتوها من المجتمع الرأسمالي ... ولذلك تستمر فيها بعض مخلفات المجتمع القديم في جميع المجالات، في المجال الاقتصادي والأخلاقي والثقافي».

في هذه المرحلة الانتقالية تقوم الدولة بتأميم الشـركات والمؤسسـات الرأسمالية دون تعويـض وتحويلهـا إلى ملكية عامة. ولائحـة التأميم تضم الأرض ومـا تحويه في باطنها والمياه، والغابات، والمصانع، والمعامل، والمناجم، والسكك الحديدية والنقل البري والجوي والمباني في المدن، ومؤسسات الخدمات العامة.

مـن الضـروري أيضاً في هـذه المرحلـة تنمية الصناعـة الآلية الكبيـرة وكذلك تطور القطاعـات الاقتصادية الأخرى وخاصة الزراعة. إن تطوير الصناعة، بحسـب الماركسـية يمكن أن توطد موقع الاشتراكية في صراعها مع الرأسمالية.

وتهدف السياسـة الاقتصادية في هذه المرحلة الانتقالية إلى توطيد التحالف بين فئات الشـعب وتطوير القوى المنتجة. والقضاء على الطبقات المسـتثمرة وبناء القاعدة المادية للاشتراكية. ويتمثل القانون الأساسي للاشتراكية في تلبية حاجات الناس المادية والروحية وذلك بتطوير الإنتاج الاجتماعي باستمرار. كما يجب أن نشير إلى أن الدولة في هذه المرحلة تلعب الدور الحاسم في تنظيم الإنتاج وتوزيع الخيرات وإدارة الاقتصاد القومي بأكمله.



6.الشيوعية: أما هذه المرحلة وهي الطور الأعلى من تطور النظام الاشتراكي (الشيوعية)، فتتميز بمستوى عالٍ من تطور قوى الإنتاج. ووفرة في الخيرات المادية والروحية، ووعي عالٍ عند العاملين المنتجين، والتزام كبير عند العاملين بالإدارة الذاتية للمجتمع. وفي وصفه لهذه المرحلة يقول (ماركس): «...في الطور الأعلى من المجتمع الشيوعي، بعد أن يزول خضوع الأفراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه القضاء بين العمل الفكري والعمل الجسدي، وحين يصبح العمل الحاجة الأولى للحياة لا وسيلة للعيش وحسب، وحين تتزايد القوى المنتجة مع تطور الأفراد في جميع النواحي، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الجماعية بفيض وغزارة، حينذاك فقط، يصبح بالإمكان تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازي تجاوزاً تاماً».

أما الدولة فتزول ولا يعود لها وجود في المرحلة الشيوعية. ولكن الأساس الاقتصادي لاضمحلال الدولة في زوال الاختلاف بين العمل الفكري والعمل الجسدي وتطور القوى المنتجة، أي عندما يصبح المجتمع منتجاً بحيث يعمل الناس يعملون طواعية حسب كفاءاتهم وينالون من المجتمع ما يحتاجونه.

إن المراحل السابقة، هي من تطور تشكيلة اقتصادية واجتماعية واحدة، وهي تتصف بسمات مشتركة وإن تجلت فيما بينها فوارق معينة. يجب القول إن الأساس الاقتصادي فيما بين المرحلتين هو الملكية العامة لوسائل الإنتاج. (من هنا نجد تطابق علاقات الإنتاج بالقوى المنتجة). فالملكية العامة لوسائل الإنتاج تتطابق مع الطابع الاجتماعي للإنتاج.

كما في المرحلتين لا توجد طبقات مستثمرة، فينتهي استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتتصف العلاقات بين الناس في كلتا المرحلتين بالتعاون الأخوي والتعاضد. فهدف الاشتراكية كما حدده مؤسسا الماركسية, هو الإنسان المبدع للقيم المادية والروحية.

7.التخطيط: يشكل التخطيط محوراً أساسيا في تطور الاقتصاد الوطني في كلتا المرحلتين. ففي كل مرحلة يجري تحديد الاتجاهات الأساسية للاقتصاد بموجب خطة تأخذ بعين الاعتبار ما أنجز وما يجب إنجازه، وإقامة تنسيق بين القطاعات الإنتاجية وإزالة الفوارق بين المدينة والريف، بين العمل الفكري والعمل اليدوي، ومن الضروري عند تطوير الاقتصاد الوطني التقّيد الدقيق بالتناسب، والحيلولة دون نشوء عدم التناسب الاقتصادي،

وتأمين احتياطيات اقتصادية كافية بوصفها شـرطاً من أجـل التطور الاقتصادي، وتعمل المؤسسات بلا خلل ولا انقطاع، وتستمر عملية النمو والرفاه.

أما الفوارق الأساسـية بين الاشـتراكية والشـيوعية فتنجم عن تفاوت النضوج الثقافي والاقتصـادي، حيث إن المرحلة الشـيوعية تمتلك قاعدة ماديـة وتكنولوجية أقوى وأحدث تتيح رفع إنتاجية العمل وتأمين الوفرة من الخيرات المادية والروحية. إضافة إلى أنه يزول في المرحلة الشيوعية الأساس الاقتصادي لوجود الطبقات.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي.



تدريب (1)

إن الفـوارق الأساسـية بين الاشـتراكية والشـيوعية تنجم عن تفاوت النضـوج الثقافي والاقتصادي, وضح ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (1)

1.بين المرحلتين الأساسيتين للاشتراكية 2.لقد حدّد مؤسسـا الاشـتراكية العلمية (كارل ماركس) و(فريدريش إنجلز) الخطوط العامة لبناء الاشتراكية, التي يجب بناؤها في كل مجتمع تبعاً لظروفه وواقعه. وضح هذه الخطوط العامة وهل يمكن تطبيقها على أرض الواقع؟ ولماذا؟

3. كارل ماركس (1818 – 1883) Karl Marx

عزيزي الدارس، ترجع الماركسية إلى (كارل ماركس) ومساهمة صديقه (فريدريش إنجلز) الذي ناضل وساند (ماركس) مادياً ومعنوياً.

ولد (كارل ماركس) في الخامس من أيار عام 1818 في بلدة «تريف» بألمانيا في عائلة برجوازية، وتوفي في لندن عام 1883. درس القانون في (بون) 1842، وحصل على دكتوراه في الفلسفة والآداب من جامعة برلين عام 1840. تزوج من ابنة (بارون) ألماني. ومنذ عام 1842 أصبح (ماركس) موظفاً في «الجريدة الرينانية»، ثم محرراً لها. كتب في هذه الجريدة عدداً من المقالات تظهر تحوله من المثالية إلى المادية ومن الديمقراطية الثورية إلى الشيوعية. في عام 1843 أغلقت الحكومة جريدته بسبب اتجاهها النقدي. انتقل (ماركس) بعد ذلك إلى باريس حيث نظم إصدار «المجلة السنوية الألمانية – الفرنسية» ونشر فيها عدداً من مقالاته التي تضع أسس المادية الديالكتيكية. وفي تلك الفترة يصبح اشتراكيا ويبدأ بتوجيه النقد الحاد إلى الواقع القائم ويصل إلى قناعة بأنه يجب رسم تشريع المجتمع المعاصر (الرأسمالي) في الاقتصاد السياسي، ويبدأ بدراسة مؤلفات الاقتصاديين البرجوازيين. في فرنسا يتعرف (ماركس) إلى كل من (برودون) المثالي الفوضوي و(باكونين) الشيوعي الفوضوي. ولكنه ينفى من باريس بسبب نشاطه الثوري فيذهب إلى بروكسل ليكتب من (إنجلز) «الأيدلوجية الألمانية» (1845-1846) التي تضمنت شرحاً للمادية التاريخية – الأساس الفلسفي للشيوعية العلمية. وفي (بروكسل) يتابع (ماركس) دراسة الاقتصاد السياسي فيخرج بمؤلفه «بؤس الفلسفة» 1847، الذي تضمن نقداً للأيدلوجية البرجوازية الصغيرة التي جاءت في كتاب (برودون) «فلسفة البؤس»، وفي ذلك الوقت أيضاً يكتب «العمل المأجور ورأس المال».

وفي بلجيكا يوسع (ماركس) و(إنجلز) نشاطيهما الثوري في صفوف العمال البلجيك والمهاجرين الألمان، ويقيمان علاقات مع الجناح اليساري في الحركة الشارتية ويؤسسان «اتحاد الشيوعيين» ويكتبان دستوره المشهور «بيان الحزب الشيوعي» وهو أول برنامج لحزب الطبقة العاملة الثورية، ونشر في لندن عام 1848.

لقد أحدث نشر «البيان الشيوعي» ضجة في أوروبا، لاسيما أنه جاء قبل أيام فقط من اندلاع الثورة الشعبية في باريس (شباط عام 1848). عاد (ماركس) إلى باريس إبان الثورة المذكورة، ومر منها إلى ألمانيا للالتحاق بالعمل الثوري فيها، ولما لم تنجح الثورة اضطر لمغادرتها نهائيا إلى لندن عام 1850 حيث بقي مع عائلته حتى وفاته.

وكان قمة نشاط (كارل ماركس) العلمي كتابه المشهور (رأس المال) الذي بدأ بكتابته منذ عام 1863 بعد أن كان قد صرف سنوات طويلة على دراسة النظريات الاقتصادية وتمحيص الوقائع والبيانات، ولكن (ماركس) لم يستطع أن ينشر إلا الجزء الأول (وهو نظريته في تحليل ونقد نظام الإنتاج الرأسمالي) وقد جرى نشره في هامبورغ (1867). ثم تولى (إنجلز) نشر الجزء الثاني من كتاب (ماركس) عام 1885 أي بعد وفاة (ماركس) ويختص هذا الجزء بالتوزيع. أما الجزء الثالث فقد قام بنشره (إنجلز) بمساعدة صهر (ماركس) عام 1894. وهذا الجزء الذي أكمله (إنجلز) يبحث بالتداول.

إن منشأ (ماركس) وبقاءه عدة سنوات في فرنسا ثم استيطانه في انجلترا جعله محيطا بآفاق فكرية واسعة ومتأثرا لدى صياغته لنظريته بعدد من الأفكار الفلسفية والنظريات الاقتصادية ومن أهمها:

- الفلسفة الألمانية الدياليكتيكية وخاصة ديالكتيك (هيغل)، ومادية (فويرباخ).
- الاشتراكية الفرنسية الطوباوية (سان سيمون، برودون، فوربية).
- الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنكليزي (سميث)، (ريكاردو).
- الوقائع الاقتصادية الرأسمالية (بريطانيا).

لقد انقسم الكتاب على العموم في تقويمهم للفكر الماركسي إلى فريقين: فريق مؤيد ومعجب بكل ما جاء به (ماركس) وفريق رافض ومستهزئ بالفكر الماركسي جملة وتفصيلاً. وقلما نجد في الأدب الاقتصادي تقويماً موضوعياً ومنصفاً للفكر الماركسي.

وربما يرجع ذلك إلى حقيقتين مهمتين ومتداخلتين:

الأولى: الأهمية الكبيرة للأفكار الماركسية وأبعادها التطبيقية.

الثانية: اللغة الحادة المفعمة بالعاطفة التي استخدمها (ماركس) في ترويج أفكاره.

فالماركسية ليست نظرية أكاديمية معنية بالبحث عن «الحقيقة» في مجال معين ومحدود بل هي فلسفة اقتصادية سياسية اجتماعية شاملة تستهدف تغيير المجتمع الإنساني برمته. فالنظرية عند (ماركس) أولاً وقبل كل شيء دليلاً وأداة للعمل والتغيير. وعليه يصعب بل يتعذر على الكتّاب ذوي الخلفية والمصالح المتباينة أن يتخذوا من الماركسية موقفاً موضوعياً محايداً. أضف إلى ذلك أن (ماركس) لم يتردد في إظهار احتقاره وازدرائه للأفكار، المناوئة بل صب كل غضبه علناً على كل من خالفه الرأي.

فالعالم عند (ماركس) إما ابيض وإما أسود، إما حق وإما باطل، وليس هناك ألوان مقاربة أو ظلال تثير الشك والريبة وتدعو إلى الاحتراس والاعتدال. فلا عجب إذن أن يختلف النقاد فيما بينهم اختلافاً جذرياً وواسعاً في تقويمهم للفكر الماركسي. ولسنا نعتقد بجدوى الخوض في هذه المنازعات وذلك لأن الماركسية كعقيدة لا يمكن في آخر

المطاف دحرها بمجرد إظهار أخطائها ومثالبها عن طريق استخدام المنهج الموضوعي. فالعقائد لمعتنقيها حقائق ناصعة وبدهية لا داعي لاختبارها لأنها لا تحتاج إلى برهان أو تأكيد. ويمكن تعليل هذا الموقف من الزاوية النفسية، إذ أن العقائد تلبي احتياجات المؤمنين بها وتدافع عن مصالحهم وعليه فلا يمكن انحسارها إلا عندما تصبح عاجزة عن خدمة هذه الاحتياجات والمصالح وعموماً لا تختفي هذه العقائد حتى وان أثبت النهج الموضوعي بطلانها إلا بعد ظهور بدائل أفضل.

وسنكتفي – عزيزي الدارس- هنا بعرض انتقائي موجز عام لما يشكل أهم مواطن الضعف والقوة في الفكر الماركسي. حيث انتقد الكتّاب الفكر الماركسي من نواح ثلاث: هي المنهج، والتحليل، والتنبؤات.

1.المنهج: لقد أفرط المنهج الماركسي في التوكيد على الدافع الاقتصادي واعتبره الفلك الذي تدور فيه جميع الدوافع الأخرى للطبيعة البشرية. فالبعد الاقتصادي يقرر الأبعاد الأخرى، وبعبارة أخرى تتسم النظرية الماركسية بالحتمية الاقتصادية Economic Determinism، وعليه فهي لا تولي الدوافع الأخرى المؤثرة في السلوك الإنساني دوراً مستقلاً وأساسياً في التطور الاجتماعي. وبهذا حجَّم (ماركس) دور الفرد في التأريخ معتبراً إياه مجرد حصيلة للتطور الاجتماعي الذي تقرره قوانين اقتصادية عامة تحكم حركة التأريخ.

2.التحليل: عزا (ماركس) القيمة إلى عنصر العمل وحده رغم المشاركة الفعلية للعناصر الأخرى مثل رأس المال والأرض في العملية الإنتاجية. ولا يخفى أن هذا المنظور الماركسي يقوم على عدم مشروعية الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج. وعليه أصر (ماركس) أن الربح دخل احتكاري غير مكتسب مصدره فائض القيمة. ورفض الحجة القائلة بأن الرأسمالي يقوم بالتراكم الرأسمالي عن طريق التضحية والامتناع عن استهلاك جزء من دخله، ولذا يستحق التعويض خاصة وأن الأساليب الإنتاجية غير المباشرة أكثر إنتاجية من الأساليب المباشرة أو البدائية.

3.التنبؤات: كما سبق أن بينا أن التنبؤات الماركسية لم تصدق عموماً مما يلقي ظلالاً من الشك والريبة على جدوى وسلامة النظرية الماركسية ذاتها.حيث لم تصدق تنبؤات (ماركس) حول التطور المستقبلي للرأسمالية.



خلاصة القول إن البطالة والاحتكار في الاقتصاديات المختلطة يختلفان عن مفهومهما الماركسي ولذا لم يترتب على تواجدهما زيادة التناقضات في المجتمع الرأسمالي المعاصر بل إن العكس هو الصحيح. فالمجتمع الرأسمالي المختلط لا يميز بالطبقية الماركسية ولذا فالصراع الطبقي بالمفهوم الماركسي لا وجود له.

أما موطن القوة في الفكر الماركسي فيمكن إجمالها في نقطتين هما:

1. لم يكتف التحليل الماركسي للنظام الرأسمالي بإظهار عيوب النظام ومشاكله بل عزز في الوقت نفسه موقف القوى المعارضة للنظام، وذلك بالتأكيد على أن التطور الذاتي لهذا النظام لا بد وأن يقود في النهاية إلى زواله واستبداله بنظام آخر يخدم مصالح الطبقة العاملة التي تشكل الأغلبية الساحقة في المجتمع. وعليه يمكن اعتبار الفكر الماركسي فكراً تقدمياً أسهم في دفع عجلة التطور الرأسمالي في الطريق الذي يخدم مصالح الطبقات الفقيرة والمغلوبة.
2. تجلت عبقرية (ماركس) في التحليل الاقتصادي في أروع صورها في كتاباته عن الأزمات وشروط التوازن في النظام الرأسمالي. فلقد استطاع من خلال بناء نموذج مبسط من قطاعين الأول ينتج وسائل الإنتاج والثاني ينتج سلعاً استهلاكية أن يحلل طبيعة النمو المتوازن وشروطه وأن يظهر الترابط الوثيق بين أجزاء الجهاز الاقتصادي المختلفة.

1.3 الأفكار الاقتصادية العامة General Economic Ideas

1.1.3 النقود ووظائفها Money and Its Function

ولفهم التطور التاريخي لأشكال القيمة من الشكل البسيط العارض والوحيد (بضاعة مقابل بضاعة في عمليات المقايضة) إلى الشكل الكامل المتطور العام (في تمييز بعض البضائع واستخدامها لقياس قيم جميع البضائع الأخرى)، وأخيراً إلى الشكل النقدي للقيمة في النقود المعدنية، وبالتالي فإن الاقتصاد السياسي تعرف لأول مرة على مصدر وجوهر ووظائف النقود. فالنقود برأي (ماركس)، تجسيد للعمل المجرد، فهو يقول: «يظهر زمن العمل العام كشيء خاص، كبضاعة»، فالنقود إذن بضاعة خاصة تملك إمكانية قياس قيم جميع البضائع الأخرى لأنها تملك قيمة بحد ذاتها هي مقدار العمل الاجتماعي الضروري المبذول فيها. ويجري قياس قيم جميع البضائع بكمية معينة من القيمة الاستعمالية لهذه البضاعة الخاصة – النقود.

فالنقود عند (ماركس) تؤدي ثلاث وظائف:

1.الوظيفة الأولى هي التعبير عن قيمة السلعة التجارية في السوق؛ فالنقود تستخدم كوسيلة عالمية للقيمة، وبلغة السوق يعتبر (ماركس) أن للنقود سعران، السعر الأول مرتبط مع الذهب والسعر الثاني مرتبط مع الفضة.

2.الوظيفة الثانية هي تحديد مستوى الأسعار، حيث يؤمن (ماركس) بأن كمية النقود المعروضة في السوق في بداية كل يوم تجاري يتم تحديدها من خلال مجموع أسعار السلع الموجودة في السوق وسرعة التبادل التجاري في ذلك اليوم.

3.الوظيفة الثالثة للنقود عند (ماركس) هي أنها وسيلة للدفع، وبالتالي تساهم النقود في عملية تراكم رأس المال. كما اعتبر (ماركس) الذهب والفضة وسائل عالمية للتبادل يمكن شراؤها من الأسواق العالمية.

وكما أعطى (ماركس) أهمية خاصة للذهب والفضة بين أن احتياطي النقد المحلي ضروري لاستقرار سوق المال المحلي، وفي نفس الوقت يلعب كل من الذهب والفضة دوراً مهماً في استقرار الأسواق المالية العالمية ويساهمان في تعزيز التبادل التجاري الخارجي.

2.1.3 تقسم العمل Division of Labour

يعدّ العمل أول عامل إنتاج استخدمه الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل تأمين مواد الغذاء والكساء، والعمل هو تجسيد للجهد البشري تقدسه كل الديانات السماوية، ويعد العمل الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها قيم المواد والسلع والموارد.

ولكن ما هو العمل؟ إن العمل هو النشاط المجدي للإنسان الذي يستطيع عبره أن يكيّف مواد الطبيعة لتلبية حاجاته، ونتيجة هذا العمل هي إيجاد منتجات نافعة.

وإن ما يميز عمل الإنسان هو:

1.عمل الإنسان هو دائماً عمل واعٍ عقلاني مجدٍ.

2.يستخدم الإنسان أدوات العمل التي أوجدها هو بنفسه.

إن عمل الإنسان هو دائماً اجتماعي، بمعنى أن الناس لم ينتجوا الخيرات المادية على انفراد، فحتى الإنسان البدائي كان يصطاد الحيوانات بالتعاون مع أفراد القبيلة الآخرين، وهذا ما يخالف ما يطرحه بعض المفكرين من ادعاءات حول أن الفرد هو المنتج وهو القادر الوحيد، فالبشر يدخلون في علاقات اجتماعية عندما ينتجون، وهم يدخلون في هذه العلاقات دون وعي منهم وقصد.

فالإنســان هو القوة الاقتصادية الأولى بالنســبة لكل شعب من الشعوب وأساس تقدمها الاقتصــادي والاجتماعــي، كما أن الملكية العامة لوســائل الإنتاج هي الملكية الســائدة في المجتمع الاشتراكي، وبالتالي ينتهي استغلال العامل كما يقول مؤسسا الاشتراكية العلمية (كارل ماركس) و(فريدريش إنجلز)، والأجر في المجتمع الاشــتراكي هو شكل من أشكال توزيــع الخيــرات المادية حســب العمل: «الأجر في النظام الاشــتراكي هو الشــكل النقدي للحصة من المنتج الاجتماعي الذي يعوض عن نفقات العمل الضروري وتدفعه الدولة لكل واحد من العاملين في المؤسسات الاشتراكية التابعة للدولة، حسب كمية ونوعية عمله».

فالمجتمع الاشتراكي هو الذي يحدد مستوى الأجور بالارتباط مع المستوى الذي يبلغه الإنتــاج في تطوره. فالدولة في المجتمع الاشــتراكي هي التي تعّين مقدار التوزيع حســب العمل. فهي حافز لزيادة إنتاجية العمل ورفع كفاءة العمال وتأمين اليد العاملة، والأســاس فــي تحديــد الأجرة يعود إلى كفــاءة العامل وطابــع العمل وتعقيده.إن الأجــرة في النظام الاشتراكي يتم تنظيمها على أساس تعيين معدلات العمل ونظام التعريفات.

أمــا معــدلات العمل فتعني تحديد الوقت الضروري، الــذي يتطلبه تنفيذ هذه المهمة أو تلك أو تحديد كمية السلع التي يمكن إنتاجها في كل وحدة من الوقت.

أمــا نظام التعريفات فهو يعني رســم الفوارق بين الأجور وفقــاً لطابع العمل ونوعيته وظروفه والمنطقة التي يجري فيها.

يعتقد (ماركس) أن التصنيع في المجتمعات الصناعية يحدث بطريقتين هما:

1. مــن خلال تجميــع العمالة في المصانع الصغيرة تحت ســيطرة الرأســمالي الكبير، بحيث يقوم هذا الرأســمالي بالســيطرة على إدارة هذا التجمع الصناعي بما فيه من الأمور المالية والإدارية وما يتصل بحقوق العمال.
2. يرتبط مع الطريقة الأولى أسلوب آخر في الإنتاج يقوم على أساس تقسيم العمل إلى مراحــل، بحيث يكون هناك تجانس في مراحل الإنتاج مــن حيث إيجاد المادة الخام والتصنيــع الأول لها، ثم الانتقال إلى الشــكل النهائي للســلعة. فــي كل هذه المراحل هنــاك اتفــاق بين الرأســماليين القائمين على عملية الإشــراف علــى المراحل الثلاث السابقة الذكر.

ومــن وجهــة نظــر (ماركس) فــإن المصانع الصغيــرة تفقد الأيــدي العاملــة الماهرة واســتقلاليتها في السوق من خلال نظرية تقسيم العمل، لأنها تتحول مع الوقت إلى مجرد مــزود للمادة الخام والمــواد المصنعة أولياً وتحويلها إلى المصانــع الضخمة الكبيرة التي تقوم بشــرائها بأســعار زهيدة, ويعود ذلك إلى المنافســة الشــديدة في الأســواق وخاصة

بعد شيوع ظاهرة الاحتكارات التجارية الضخمة التي لا تعطي مساحة وحرية للمصانع الحرفية الصغيرة وصغار البرجوازيين.

كما يفرق (كارل ماركس) بين تقسيم العمل في المصانع وتقسيم العمل الاجتماعي في المجتمع نفسه، وان ما يقصده (ماركس) في تقسيم العمل داخل المجتمع، هو تقسيم العمل داخل الأسرة حيث ترتبط العلاقات الأسرية مع الوقت في المجتمعات الرأسمالية بعجلة الإنتاج، ونتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية يضطر الكثير من أفراد الأسرة إلى العمل بما فيهم الزوجات والأطفال، مما يساهم في النهاية في تدمير بنية المجتمع الأساسية وهي الأسرة.

في المحصلة النهائية تعتبر عملية تقسيم العمل من وجهة نظر (ماركس) أنها تتم لصالح الرأسماليين الكبار والبرجوازيين لأنه وبسبب ظهور الاحتكارات والمنافسة الشديدة في الأسواق يضطر العديد من أصحاب الصناعات الصغيرة إلى بيعها، واللجوء إلى العمل في المصانع الكبيرة كعمالة رخيصة في تلك المصانع.

إن جميع العوامل السابقة سوف تدفع العمال والفقراء والطبقات المسحوقة إلى اللجوء إلى الشارع واستخدام العنف ضد الرأسماليين الكبار وهكذا تكون بداية الثورة والتغيير.

3.1.3 رأس المال التجاري The Commercial Capital

كما هو معلوم ركز أسلاف (ماركس) بحثهم على هذا الشكل أو ذاك من الأشكال التي يظهر فيها رأس المال، التي يعكس كل منها مرحلة من مراحل دورة رأس المال، دون التمييز بين رأس المال وبين هذه الأشكال التي يظهر فيها. فالمركنتيليون ركزوا على الشكل النقدي، والفزيوقراطيون على الشكل البضاعي، و(سميث) و(ريكاردو) ركزوا بشكل أساسي على الشكل الإنتاجي لرأس المال.

لقد بين (كارل ماركس) أن رأس المال ليس أشياء محددة، بل هو علاقة إنتاجية خاصة بالمجتمع البرجوازي، وعلاقة استغلال بين الرأسماليين والعمال المأجورين، وعلاقة إنتاج من جانب العمال وامتلاك من جانب الرأسماليين لفائض القيمة. وتظهر هذه العلاقة نتيجة احتكار البرجوازية لملكية وسائل الإنتاج وتجريد المالكين الصغار من وسائل إنتاجهم وتحويلهم إلى عمال محرومين من وسائل الإنتاج، ومضطرين بسبب ذلك إلى بيع قوة عملهم إلى الرأسماليين. يظهر رأس المال على امتداد فترة طويلة من الزمن، ولكنه منذ ظهور الصناعة الآلية الضخمة يقع في تناقض مع الطابع الاجتماعي للإنتاج، ومع مرور

الزمن يصبح الشكل الرأسمالي للملكية عائقاً في وجه تطور الإنتاج الاجتماعي.

قسم – عزيزي الدارس- (كارل ماركس) رأس المال إلى عدة أقسام يمكن إيجازها على النحو الآتي:

أولاً: رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:

من خلال بحث فائض القيمة يشرح (ماركس) ولأول مرة تركيب رأس المال ويميز بين أجزائه حسب جوهرها الاجتماعي لا حسب شكل تداولها.

كان الفكر الاقتصادي قبل (ماركس) قد توصل إلى تقسيم رأس المال إلى رأس مال أساسي، ورأس مال دائر، وذلك حسب شكل دوران أجزاء رأس المال. أما (ماركس) فقد بين أنه من وجهة نظر إنتاج القيمة وفائض القيمة، فإن رأس المال ينقسم إلى رأس مال ثابت مجسد في وسائل الإنتاج (جميع مستلزمات الإنتاج المادية) ورأس مال متغير (قيمة قوة العمل – الأجور). قوة العمل المأجورة هي وحدها مصدر فائض القيمة، ولذلك أطلق عليها صفة «المتغير» لأنها تخلق قيمة تفوق قيمتها. أما قيمة رأس المال الثابت فتنتقل بدون زيادة بواسطة العمل إلى البضاعة الجديدة. وهكذا فقد كان هذا التقسيم لرأس المال إلى ثابت ومتغير نقداً للأفكار البرجوازية حول إنتاجية رأس المال التي يعتبرونها مصدر الربح الرأسمالي.

ثانياً: ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال:

ومن جهة أخرى فإن تقسيم رأس المال إلى ثابت ومتغير أصبح أساس النظرية الماركسية حول التركيب العضوي لرأس المال – النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير – التي تحتل مكانة هامة في النظرية العلمية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. فنظرية التركيب العضوي لرأس المال مكنت (ماركس) اعتماداً على نظرية فائض القيمة أن يكشف عن جملة من القوانين التي تعكس الارتباط الكمي بين أهم الظواهر الاقتصادية وبين مستوى تطور قوى الإنتاج، وأن يدرس آلية عمل مجموعة من القوانين الاقتصادية الرأسمالية (قوانين تجديد الإنتاج البسيط والموسع، المعدل الوسطي للربح وسعر الإنتاج، ميل معدل الربح إلى الانخفاض، الريع الفرقي والريع المطلق، وغيرها).

إن الأزمات ليست في نظر (ماركس) إلا مظهراً لنقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن العمال لا يستطيعون شراء إنتاجهم. فقيمة الأجور لا تساوي قيمة الإنتاج، وهكذا فإن التعادل مفقود بين قيم السلع المنتجة والقوة الشرائية في السوق، ولهذا يتراكم المخزون، وليس هناك فيض مطلق في الإنتاج فالحاجات موجودة، ولكن الرأسمالية أنتجت أكثر مما دفعت من أجور، وبالتالي فهناك فيض نسبي في الإنتاج.



ومما يزيد هذه الأزمات تفاقماً هو أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة فتلقي بالعمال إلى البطالة ويفقد العامل بذلك مورد رزقه، وبهذا يفقد قوته الشرائية.

وإذ يفسر (ماركس) الأزمات بقانون فائض القيمة فهو يبرهن على أنها ناتجة عن طبيعة النظام الرأسمالي نفسه وكنتيجة لتفاقم التناقض الأساسي فيه، التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الخاص للملكية.

إضافة إلى ما تؤديه فائض القيمة من نقص الاستهلاك وحدوث أزمات تظهر بشكل فيض الإنتاج، فهي مصدر للتراكم الرأسمالي. ذلك لأن هذا الفائض الذي يتلقاه الرأسماليون يزيد بكثير عن استهلاكهم (نظراً لانخفاض ميلهم للاستهلاك) فيستخدمونه في إنتاج وسائل الإنتاج وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة رأس المال الثابت (ث) إلى رأس المال المتغير(م) أي إلى ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال (ث / م) باستمرار نتيجة لتزايد فائض القيمة. وهذا الاتجاه ذو أهمية كبيرة في تفسير اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض.

ثالثاً: اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض:

إن التقدم الفني يؤدي إلى جعل رأس المال الثابت (الآلات) يزداد على حساب رأس المال المتغير، وبما أن فائض القيمة تنتج عن رأس المال المتغير فقط فإن معدل فائض القيمة يكون أكبر من معدل الربح، الذي يميل نحو الانخفاض مع ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال، كما في المثال التالي:

إذا كان رأس المال المتغير: 200 مليون دينار، ورأس المال الثابت: 800 مليون دينار يكون معدل الربح:

$$= \frac{200}{800 + 200} = 20\%$$

أما عندما يصبح رأس المال المتغير: 300 مليون دينار، ورأس المال الثابت 1500 مليون دينار فإن معدل الربح يصبح:

$$= \frac{300}{1500 + 300} = 16.66\%$$ وهنا يظهر انخفاض معدل الربح

وتستخدم الماركسية قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض الذي وضعه (ريكاردو) و(ميل) وأكده (باستيا)، لتوجيهه ضد الرأسمالية ذاتها. ذلك لأن أرباب العمل وهم يحولون دون تخفيض أرباحهم سيحاولون كما يعتقد (ماركس)، أن يعوضوه بزيادة إنتاجهم، فيخلقوا بذلك فائضاً في الإنتاج يكون وبالاً على الرأسمالية، وفي محاولة الرأسماليين مقاومة عمل هذا القانون يشددون على استغلال العمال من أجل رفع معدل فائض القيمة

باستمرار عن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة إنتاجية العمل ورفع شدة العمل.

اعتبـر (كارل ماركـس) أن التجارة عملية غير إنتاجية لأنها لا تسـاهم في إضافة قيمة جديدة لقيمة السلعة الموجودة في الأسواق. و باختصار يمكن القول أن رأس المال التجاري يحول القيم الموجودة من شكل النقود إلى شكل السلعة.

لقد أكد (كارل ماركس) أن للتجارة ثلاثة تأثيرات على تراكم رأس المال هي:

1. تخفض قيمة فائض القيمة مما ينعكس سلباً على تراكم رأس المال.
2. تخفض معدل تراكم رأس المال لأن قيمة رأس المال في السـوق يتم تقسـيمها بين عدد كبير من الرأسماليين العاملين في الصناعة والتجارة.
3. تمنح فرص جديدة للاستثمار.

وكما يقسم – عزيزي الدارس- (ماركس) رأس المال إلى قسمين هما:

1. رأس المال التجاري الذي يعتبر أحد أشكال رأس المال المتداول في السوق.
2. رأس المـال المتـداول كنقـود والذي يعنـي كمية النقـود التي يسـتطيع التاجر أن يسـتخدمها من أجل شـراء كل ما يلزم المنشـأة الاقتصاديـة والصناعية, كالمـواد الأولية والتقنية وأجور العمال.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (2)



اذكر أقسام رأس المال عند (كارل ماركس).



أسئلة التقويم الذاتي (2)

1. اعتبر (كارل ماركس) أن للتجارة ثلاثة تأثيرات على تراكم رأس المال. وضح ذلك.
2. بين اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض عند (كارل ماركس).

4. النظريات الاقتصادية الماركسية

Marxist Economic Theories

1.4 نظرية قيمة العمل Theory of Labour Value

عزيزي الدارس، تقوم النظرية الماركسية على أساس علمي متين وهو نظرية القيمة في العمل والتي على أساسها تم اكتشاف فائض القيمة. إن نظرية القيمة في العمل ترجع بأصولها كما أسلفنا إلى ابن خلدون و(وليم بيتي) و(آدم سميث) و(ديفيد ريكاردو) Ricardo, Smith, Petty,.

لقد اتبع (ماركس) المنهج العلمي في تحليل العلاقات الاقتصادية، أي المنهج المنطقي التاريخي. فإذا كان تاريخ الرأسمالية يبدأ بظهور البضاعة (منتجات العمل القادرة على سد الحاجة والقابلة للتبادل) فإن تحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي يجب أن يبدأ بدراسة الإنتاج البضاعي. إن فهم القوانين البضاعية هو الشرط الأهم للتحليل العلمي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية التي تشكل المرحلة الأولى في تطور الإنتاج البضاعي، وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير الذي أولاه (ماركس) لدراسة مسائل نظرية القيمة.

لقد تقدم (ماركس) بنظرية القيمة في العمل ليكتشف أن قيمة البضاعة تتحدد بكمية العمل الوسطية الضرورية اجتماعيا لإنتاجها، وان المنتجات التي تحتوي على كميات متساوية من العمل الإنساني المتجسد فيها تكون لها قيمة واحدة.

إن أهم عناصر نظرية القيمة في العمل التي وضعها (كارل ماركس) والتي كانت لها الأهمية الكبرى في اكتشاف قوانين الإنتاج الرأسمالي هو إيضاح الطابع الازدواجي للعمل المنتج للبضاعة.

لم تستطع المدرسة الكلاسيكية اكتشاف الطابع الازدواجي للعمل لأنها لم تكن ترى في العمل إلا جانبه الفزيولوجي باعتباره الشرط الثابت للحياة الاجتماعية، وبالتالي فلم يتعرض الكلاسيكيون إلى خصائص عمل المنتجين البضاعيين. كما يتصف جميع ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي التبريري بالمطابقة بين العمل الملموس والعمل المجرد. وقد استطاع (آدم سميث) أن يميز بين قيمة البضاعة الاستعمالية وقيمتها التبادلية, لكنه لا هو ولا (ريكاردو) استطاعا إدراك سبب هذه الازدواجية وبالتالي لم يفهما وأحياناً لم يلاحظا ازدواج جميع العمليات المتعلقة بالإنتاج البضاعي الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى وقوع نظرياتهما في مجموعة من الأخطاء.

بيّن (ماركس) أن الطابع المزدوج للبضاعة يرجع إلى ازدواجية طابع العمل المنتج

لها, فالعمل الملموس يخلق القيمة الاستعمالية، أما العمل المجرد فيخلق القيمة التبادلية، وكشف بذلك عن أن البضاعة تشكل وحدة عنصرين متضامنين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية.

كشف (ماركس) لأول مرة في تاريخ الاقتصاد السياسي عن الجوهر الاجتماعي لقيمة البضائع، فوراء علاقات البضائع في التبادل تبرز علاقات الإنتاج التي تربط بين الناس (بين المنتجين البضاعيين). ويرى (ماركس) أن القيمة بين الناس مغطاة بعلاقات بين الأشياء، فالعمل هو الشرط الضروري دائما لأي إنتاج، ولكنه فقط في ظروف الاقتصاد البضاعي يكتسب وظيفة مقياس يحكم العلاقات التبادلية بين المنتجين البضاعيين.

لقد كشف (ماركس) أن مقدار القيمة يتوقف على مستوى تطور قوى الإنتاج، ذلك لان قيمة البضائع تتحدد بنفقات العمل الاجتماعي المجرد الوسطي على إنتاج البضاعة عند كل مستوى من تطور قوى الإنتاج.

إن نظرة (ماركس) إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين كانت ظاهرة بصورة ملحوظة، وذلك من خلال الطريقة التي اتبعها في تحليل القيمة فلقد استخدم هنا نفس النظرة الكلاسيكية التي تتلخص في أن العمل هو العنصر المنتج الوحيد وأنه هو أساس كل القيم. ولقد اتبع (ماركس) (ريكاردو) في اعتبار السلع الرأسمالية عملاً مختزناً ولكن عنصر الأرض اختفى تماماً كعنصر مستقل في العملية الإنتاجية وأي شيء هام بخصوص الأرض من الناحية الاقتصادية بُلْور وَحُلّل في شكل مدخلات عمل.

والتحليل الماركسي للقيمة على أساس كمية العمل المبذول تضمن عدداً من التعديلات للطريقة الريكاردية. والإصلاحات الماركسية لم تغير هيكل المناقشة تغييراً كبيراً ولكنها زادتها تفصيلاً وتحليلاً، ومعالجة (ماركس) للمشكلة الرئيسة الخاصة بعدم التجانس في قوة العمل من أحد الأعمال الفكرية التي ميزته عن (ريكاردو).

ولقد كان الكلاسيك يهربون دائما من هذه المشكلة بالرجوع إلى السوق وأخذوا اختلاف الأجور كأساس لوزن كمية العمل أو لتقدير المساهمة الاقتصادية لأفراد القوة العاملة. ولكن هذه الطريقة في التحليل لا يمكن أن تعتبر شرعية تأسيساً على قواعد الفكر الكلاسيكي، ذلك لأننا لو اخترنا أسعار السوق كمقياس لقيمة العمل في هذا الخصوص فلماذا لا نأخذها لتحديد أسعار السلع أيضاً، وبعبارة أخرى لماذا نحاول الرجوع للعمل كأساس للقيمة.

ولم يرتكب (ماركس) نفس الخطأ الكلاسيكي، ففي رأيه أن طاقة العمل تتحدد ذاتها على أساس العمل. وقد ذكر (ماركس) أن طاقة العمل تتحدد كأي سلعة أخرى على أساس كمية العمل المبذول في إنتاجها وإعادة إنتاجها. بعبارة أخرى إن كمية العمل اللازم

لتهيئة مستوى الكفاف لوحدة من العمل وللسماح بإعادة إنتاجها في الجيل التالي يحدد قيمة العمل غير الماهر. إن (ماركس) لم يرتكب إذاً الخطأ الكلاسيكي في تفسير اختلاف الأجور بين العمال بالرجوع إلى السوق، ولكنه لم يصل مع ذلك إلى مقياس قاطع بتفسير اختلافات الأجور بين وظائف العمل المختلفة على أساس نظرية القيمة للعمل.

ويمكن – عزيزي الدارس- توضيح الفكر الماركسي بهذا المجال على النحو الآتي:

1. نظر (ماركس) إلى طاقة العمل على أنها سلعة مثل أي سلعة أخرى تباع وتشترى، والبائع هو العامل أما المشتري فهو الرأسمالي، وهو يشتري طاقة العمل لغرض عملية الإنتاج والربح، أما العامل فهو يبيع طاقته للحصول على ما يكفيه هو وعائلته الصغيرة لكي يعيش فقط. ويجب أن لا نفهم من هذا عن طريق الخطأ أن (ماركس) يعتقد في نظريته أجر الكفاف، على العكس من ذلك لقد هاجمها هجوماً مريراً ولكنه في تحليله للنظام الرأسمالي الذي عاصره يشير إلى حقيقة واقعية معينة، وهي أن العامل يبيع طاقة من العمل التي يملكها مقابل الحصول على اجر الكفاف له ولعائلته الصغيرة.
2. يأخذ (ماركس) قيمة طاقة العمل التي يبذلها العامل غير الماهر كوحدة قياسية لقياس قيمة السلع.
3. الاختلافات بين أجور الفئات المختلفة من العمل، وهنا نجد (ماركس) يؤكد المعنى الذي سبق الإشارة إليه وهو أن طاقة العمل هي سلعة مثل أي سلعة أخرى، وأن قيمتها تتحدد بالعمل المبذول في إنتاجها، فطاقة العمل التي يمتلكها العامل غير الماهر قد بذل فيها قدر من العمل اقل من طاقة العمل التي يمتلكها العامل الماهر، ولهذا فالأخير يحصل على أجر أكبر من الأول. بعبارة أخرى نجد أن الاعتقاد الماركسي يتلخص في أن الإنسان بدون حرفة أو عمل لا قيمة له ولكنه ما إن يعرف كيف يؤدي عملاً ما ويكسب أجراً من هذا العمل فإن لديه سلعة لها قيمة هي طاقته أو ثروته. والعامل غير الماهر لم يبذل جهداً مثلما فعل العامل الماهر في إنتاج سلعته وهي طاقة عمله ولهذا لا يتساويان.

وهنا نجد أن (ماركس) قد اعتمد على فكرة طرحها (جون ستيوارت ميل) من قبل بخصوص تحديد طبيعة العمل المنتج ألا وهي أن تدريب العمال يتضمن عملاً غير منتج لسلع مادية إلا أنه يعد عملاً منتجاً لأنه يتسبب عادة بطريقة غير مباشرة في زيادة

الإنتاجية.

2.4 نظرية فائض القيمة Theory of Surplus Value

بيّن (ماركس) أشكال فائض القيمة بناءً على مراحل تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي:

أ- فائض القيمة المطلقة الناتجة عن إطالة يوم العمل أو زيادة شدة العمل. وتأتي في المرحلة الأولى من تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية التي تتسم بضعف وسائل الإنتاج.

ب- فائض القيمة النسبية الناتجة عن تحسين إنتاجية العمل بفضل التقدم التكنولوجي. وتأتي في مرحلة الرأسمالية المتطورة وتمثل الشكل الأوسع للقيمة.

قام (ماركس) باستخدام هيكل الفكر الكلاسيكي لتحليل نظرية القيمة. واستطاع أن يتوصل إلى النتيجة القاضية بأن قيمة العمل وقيمة السلع تتحدد على أساس واحد. بدأ (ماركس) من افتراض منطقي وهو أن العامل في إنتاجه اليومي ينتج سلعاً تحتوي على كمية من العمل الاجتماعي الضروري أكبر من تلك اللازمة لحفظه على قيد الحياة لليوم التالي. أي أن قيمة السلع التي ينتجها العامل مقدرة بكميات العمل الإنتاجي الضروري تزيد عن قيمة أجر الكفاف الذي يحصل عليه مقدراً بكميات العمل الضروري.

والسبب كما رأى (ماركس) هو أن العمال الذين يبيعون طاقاتهم للرأسماليين لا يملكون قولاً في تحديد عدد ساعات العمل التي تستخدم فيها الطاقات أما الرأسمالي فعند تحديده عدد ساعات العمل اليومي فإنه يعمل على إطالتها قدر ما يستطيع فوق ذلك الوقت اللازم لإنتاج سلع تكفي قيمتها لحفظ حياة هذا العامل لليوم التالي. ذلك لان الرأسمالي إذا اكتفى بتشغيل العامل عدداً من الساعات يكفي فقط لإنتاج ما يساوي أجر الكفاف له، فإنه لن يحصل على أي عائد من العملية الإنتاجية، كما أن الرأسمالي إذا أعطى العامل أجراً يساوي إنتاجه فإنه لن يحصل على أي ربح أيضاً.

إن فائض القيمة يتكون من القيم التي ينتجها العامل خلال عمله أثناء تلك الساعات الزائدة عن ما يكفي لكفافه... تلك الساعات التي لا يحصل مقابلها على أي شيء.



مثال

نفترض أن متوسط عدد الساعات اللازم يومياً للعامل ليحصل على مستوى الكفاف هو 6 ساعات، ولكن صاحب العمل الرأسمالي يجعله يعمل 12 ساعة. والفرق بين الرقمين وهو 6 ساعات يمكن أن يطلق عليه فائض العمل وقيمة الإنتاج الخارج عن هذه الساعات

هو فائض القيمة.

أمـا معدل فائض القيمة فيقاس بالنسـبة بين ذلك الجزء من يـوم العمل اللازم لكفاف العمـل وفائـض العمل أي في المثال السـابق 6 ÷ 6 أو 100%، وتبعاً لـ (ماركس) فإن الرأسـمالي سوف يستحوذ على فائض القيمة لنفسـه، ولهذا فإنه يسعى بصورة مستمرة إلـى توسـيع الفجوة بين قيمة طاقـة العمل اللازم بذلها لكفاف العامـل والذي يدفعها في شكل أجر من ناحية وقيمة الإنتاج من ناحية أخرى (قيمة الإنتاج النهائي أو القيمة المضافة حسب التحليل الحديث وليس القيمة الكلية للإنتاج)، والرأسمالي يفعل هذا من خلال اتباع إحدى الحالتين:

1. إطالة ساعات العمل اليومي.
2. إنقاص ساعات العمل الاجتماعي اللازم لإنتاج حدّ من كفاف العمل.

أما إطالة يوم العمل فإن وسـيلة الرأسـمالي فيها هي الضغط، ويساعده في ذلك وجود احتياطـي كبير من العمال المتعطلين الذين يفضلون العمل لسـاعات أطول على التشـرد أو الموت. وإنقاص سـاعات العمل الاجتماعي اللازم لإنتـاج كفاف العامل يأتي عن طريق التقدم التكنولوجي الذي يتيح للرأسمالي توفير الموارد البشرية وتكثيف الاعتماد على رأس المـال، فعلى سـبيل المثال اختراع إحدى الآلات التي تعتمد بصـورة أكبر على رأس المال، سوف ينقص من المجهود البشري اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع.

ويشـير (ماركس) في أكثر من موضوع إلى أن استحواذ الرأسمالي على فائض القيمة ومحاولاتـه زيادته ليس نتيجة للجشـع البشـري، ولكنـه نتيجة طبيعيـة لحقيقة النظام الرأسـمالي الذي يحتم المنافسة بين الرأسماليين والاختيار بينهم على أساس نجاحهم في عملية التراكم الرأسـمالي، وهنا نلاحظ أن (ماركس) يتعدى تفسـير الأشياء تبعاً للمفاهيم الأخلاقية أو النفسـية الخاصة بالبشر، ويميل إلى التفسيرات التي ترتبط بالعوامل المادية الملموسـة وهي ممثلة في طبيعة النظام الرأسـمالي وظروف الإنتاج فيه، وهذا في الواقع مثال على الفلسفة المادية.

لقد أكد (ماركـس) أن رأس المال المتغير هو المصدر الوحيد لفائض القيمة وأن رأس المال الثابت لا يضيف إلى قيمة السـلعة سوى ذلك الجزء الذي يفقده أو الذي يستهلك منه خلال العملية الإنتاجية. وبموجب هذا المنطق تصبح أسـاليب الإنتاج المسـتخدمة لعنصر العمل بكثافة أكبر جدوى للرأسـمالي من غيرها وذلك لارتفاع معدل فائض القيمة المترتب على إتباعها.



وهنا يبرز التناقض بين نظرية القيمة الماركسية والواقع الفعلي متخذاً مظهرين:

الأول: إن معدل فائض القيمة لا يمكن أن يكون واحداً في الصناعات المستخدمة لأساليب إنتاجية تختلف من حيث نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير.

الثاني: إن الرأسمالي لا يمكن أن يفضل الأساليب الإنتاجية ذوات الكثافة الرأسمالية العالية أي المستخدمة لرأس المال الثابت على نحو مكثف وذلك لأن هذا يضر بمصلحته إذ أنه يخفض ما يمكن أن يحققه من فائض القيمة.

ولم يكن (ماركس) غافلاً عن هذا التناقض ولكنه أرجأ تفسيره إلى الجزء الثالث من كتابه «رأس المال» حيث أوضح أن الرأسمالي في الواقع العملي يستهدف الحصول على أعلى معدل للربح على مجموع رأس المال المستخدم المتغير والثابت وليس على أعلى معدل لفائض القيمة. وعليه فقوى المنافسة في السوق تقود إلى تساوي معدل الربح في النشاطات الاقتصادية المختلفة وليس إلى سيادة معدل واحد لفائض القيمة. إلا أن (ماركس) لم يتخل مع ذلك عن نظريته في فائض القيمة بل أكد على أن معدل الربح في الاقتصاد كله يتحدد بمجموع فائض القيمة منسوباً إلى مجموع رأس المال المتغير والثابت على حد سواء.

3.4 نظرية تمركز رأس المال

Theory of Capital Concentration

لقد أورد (ماركس) أفكاراً ونظريات أخرى مهمة في هذا السياق. فالأزمة الاقتصادية تنشأ أيضاً بسبب استمرار التراكم الرأسمالي وما ينجم عنه من انخفاض معدل الربح. فالتراكم الرأسمالي يقود مبدئيا إلى زيادة الطلب على العمل وارتفاع الأجور، وتمثل هذه الفترة مرحلة الرواج الاقتصادي. ولكن ارتفاع الأجور يحث الرأسماليين على إحلال رأس المال الثابت مكان العمل مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الكثافة الرأسمالية للأساليب الإنتاجية، وبما أن الأرباح في الاقتصاد الوطني تنجم عن رأس المال المتغير، فإن معدل الربح بافتراض ثبات العوامل الأخرى سيميل بالضرورة نحو الانخفاض كلما ارتفعت الكثافة الرأسمالية للأساليب الإنتاجية.

ويترتب على انخفاض معدل الربح إحجام الرأسماليين عن الاستثمار، وهكذا تحدث الأزمة نتيجة لتراجع التراكم الرأسمالي وعدم كفاية الاستثمار Underinvestment.

يرى (ماركس) أن الشرط الأول والأساس هو إعادة الإنتاج reproduction ويعمل في شتى صور المجتمع، والمقصود بذلك هو أن شيئاً ما سوف يؤدي إلى شيء آخر، فهو يتولد

عنه ويترتب عليه، فالمجتمع الإقطاعي في القرنين السادس عشر والسابع عشر قد تولد عنه وترتب عليه المجتمع الرأسمالي، وكذلك عن هذا المجتمع مجتمع اشتراكي. بل وفي المجتمع الرأسمالي بالذات سوف تتولد إحدى مراحله من المرحلة السابقة لها كما أنها تؤدي إلى المرحلة التالية لها، وبذلك يمهد (ماركس)، بهذا الشرط الأساسي للحركة إلى أن النظام الرأسمالي تنتابه بعض المراحل المعينة، بدءاً بمرحلة التراكم الرأسمالي وانتهاء بمرحلة الأزمات الاقتصادية المتكررة وهذه المراحل هي:

أولاً: مرحلة التراكم الرأسمالي: هو التعبير الديناميكي للنشاط الاقتصادي في ظل الرأسمالية، ويتضمن التجميع تحويل فائض القيمة إلى رأس مال، وغير خاف أن خلق الفائض شيء وتحقيقه شيء آخر، وأن مجرد إنتاج أية سلعة ينطوي في حد ذاته على خلق قيمة العمل وفائض هذه القيمة وفقاً للتحليل السابق للنظرية الماركسية، بيد أن هذا الفائض لا يتحقق إلا بعد بيع السلعة وتحصيل قيمتها في صورة نقدية، فإذا ما حدث ذلك يمكن بعدئذ استغلال هذا الفائض - في صورته النقدية - في الإكثار من رأس المال وتتوقف درجة التجميع على عدد من العوامل يهم (ماركس) منها درجة الاستغلال للعامل وإنتاجية العمل. بالنسبة لدرجة الاستغلال, يرى (ماركس) أنها ثابتة, أما إنتاجية العمل وزيادتها فهي من أعظم الوسائل قوة في عملية التجميع، والزيادة في الإنتاجية هي زيادة في نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير، وبعبارة أخرى فإن الإنتاجية تتضمن تغيرا في التكوين الذاتي لرأس المال مقرونا بتغير في تكوينه العضوي. أما نتائج التجميع فهي هبوط نسبة رأس المال المتغير، كلما تقدمت عملية التجميع وتركز رأس المال, إذ إن المنافسة بين المنتجين الرأسماليين تضطرهم إلى تخفيض أسعار منتجاتهم، وينطوي ذلك على زيادة في الإنتاجية وزيادة في مقدار رأس المال. وهكذا يسير التوسع الرأسمالي سيراً حثيثاً يجمع بين الزيادة المطردة في رأس المال وبين التخلص من صغار الرأسماليين نتيجة للمنافسة الحادة بين المنتجين. ومن أهم الظروف التي تساهم في هذا الاتجاه التوسعي الرأسمالي، إقامة الشركات المساهمة وما صاحب ذلك من تسهيلات مصرفية وائتمانية.

وفيما يلي نقدم عرضاً لهذه المشكلة معتمدين على النص الماركسي نفسه:

ساق ماركس المثال التالي لتوضيح فكرته.



مشكلة تحويل القيم إلى أثمان أو مشكلة التحويل

The Transformation Problem

الصناعة	التركيب العضوي الرأسمالي حسب الصناعة (*) ث+د	فائض القيمة ف	معدل فائض القيمة ف/د	استهلاك رأس المال الثابت س	الثمن بسعر التكلفة د+س	قيمة السلعة س+د+ف	معدل الربح الخاص ف/ث+د	معدل الربح التوازني «العام» Σف/Σ(ث+د)	ثمن السلعة في السوق د+س +معدل الربح العام	انحراف الثمن عن القيمة
1	80ث+20د	20	100	50	70	90	20	22	92	+2
2	70ث+30د	30	100	51	81	111	30	22	103	−8
3	60ث+40د	40	100	51	91	131	40	22	13	−18
4	85ث+15د	15	100	40	55	70	15	22	77	+7
5	95ث+5د	5	100	10	15	20	5	22	37	+7

(*) ث: يرمز إلى رأس المال الثابت، د : إلى رأس المال المتغير.

ومن الجدير بالذكر أن الجدول يقوم على الفرضيتين الرئيستين الآتية:

1. هناك خمس صناعات في الاقتصاد يستخدم كل منها نسبة مختلفة من رأس المال الثابت ورأس المال المتغير.
2. إن معدل فائض القيمة يساوي 100% في الصناعات جميعها.

وبعبارة أخرى يعمل العامل طيلة نصف يوم العمل لإنتاج ما يعادل قيمة الأجر الذي يتسلمه والنصف الآخر يخلق فيه فائض القيمة الذي يستولى عليه الرأسمالي.

وبناًء على ما تقدم إن بيعت السلع في السوق بقيمتها نتج عن ذلك اختلاف معدل الربح في كل صناعة عن معدله في الصناعات الأخرى، مما يؤدي إلى إعادة توزيع رؤوس الأموال بين الصناعات المختلفة. وتستمر عملية إعادة التوزيع هذه مؤدية إلى انخفاض القيم السوقية للسلع أو الأثمان في الصناعات التي كانت تحقق ربحاً عالياً، والى ارتفاعها في الصناعات المحققة لربح منخفض حتى يسود في النهاية معدل واحد للربح في الاقتصاد كله. ولكن مصدر الربح يبقى فائض القيمة وحده إذ إن معدل الربح العام أو التوازني

مــا هو إلا نســبة مجموع فائض القيمــة في الاقتصاد كله إلى مجمــوع رأس المال، الثابت والمتغير. وعليه تنحرف الأثمان السائدة في السوق عند التوازن عن القيم الأصلية للسلع إلا أن مجموع هذه الانحرافات لا بد وأن يساوي عدماً، كما يمكن التأكد منه في العمود الأخير من الجدول أعلاه.

وبذلك استطاع (ماركس) أن يعلل ضرورة سيادة معدل واحد للربح في الاقتصاد وأن يربط بين هذا المتوسط والمعدل العام لفائض القيمة. إلا أن تعليله هذا قوض النظرية الأصليــة التي جــاء بها في الجــزء الأول من «رأس المــال» والتي ادعت بأن الســلع يجري تبادلها في السوق بموجب قيمها أي بحسب كميات العمل اللازمة اجتماعياً لإنتاجها.

ثانياً: مرحلــة تركز رأس المال المتزايد وازدياد حجــم رؤوس الأموال الإنتاجية التي يستخدمها المشروع الإنتاجي باستمرار: ويفسر هذا التركز في الإنتاج الرأسمالي بالطابع المميز لأسلوب هذا الإنتاج وهو العمل المتواصل على زيادة كمية الثروة التي تتخذ شكل رأس المال الإنتاجي. أما الوسيلة التي يمكن بها زيادة رأس المال هذا، ومن ثم تحقيق التركيز في المشروع الإنتاجي، فهي تراكم رأس المال، أو تحويل الرأسمالي لجزء من دخله وهو مبلغ فائض القيمة الذي يحصل عليه إلى رأس مال إنتاجي، هذا التراكم يجد شــرطه الأول فــي أن ينجح الرأســمالي في تصريف منتجاته وفي أن يحول جــزءا من النقود التي كســبها إلى رأس مــال ويأتي ذلك عن طريق تحويل جزء من فائض العمل الســنوي (وهو الجزء من العمل غير المدفوع) إلى إنتاج وسائل الإنتاج. وحتى يمكن لظاهرة فائض القيمة (وبالتالي فائض العمل) أن توجد وان تخلق رأس المال، فإنه يجب أن يشــتري الرأســمالي السلعة التي تخلق فائض القيمة وهي العمل. وحتى يتمكن الرأسمالي من شراء قوة العمل، لا بــد أن تــزول ملكية صغار الملاك حتى يقبلوا، وقد أصبحوا لا يملكون إلا قوة العمل، بيع عملهم للرأســماليين. وعلى ذلك فالشــرط الأساسي للنظام الرأســمالي، هو أن يحل العمل المجرد عن الملكية محل الملكية المســتندة إلى العمل، وباستمرار العملية المتقدمة يصبح كل تراكــم لرأس المال وســيلة لتحقيق تراكــم جديد مما يترتب عليه ازديــاد مقدار الثروة الاجتماعية التي تتخذ شــكل رأس مال عامل في الجهاز الإنتاجي، ويؤدي اســتمرار التراكم إلى ازدياد تركز هذه الثروة في أيدي الرأسماليين الفرديين ومن ثم إلى توسع القاعدة التي يقــوم عليها الإنتاج الكبير وما يواكبه من اســتخدام فنون وأســاليب الإنتاج المميزة لنظام الإنتاج الرأســمالي، أي إلى ازديــاد تركز رأس المال في الجهاز الإنتاجي باســتمرار. ومن ناحيــة أخرى يصحــب التزايد في رأس المــال الاجتماعي تزايد آخر في عدد الرأســماليين الفرديــن الذين يتباعد كل منهم عن الآخر، وبالتالي تقســيم رأس المال الاجتماعي في كل

فرع إنتاجي بين العديد من الرأسماليين الذين يواجه بعضهم بعضاً كمنتجين مستقلين ينافس كل منهم الآخر.

ثالثاً: مرحلة مركزية رأس المال المتزايد: ويراد به انتشار الوحدات الإنتاجية الكبيرة على أنقاض الوحدات الصغيرة في الجهاز الإنتاجي باستمرار. هذا يقابل بتقسيم رأس المال الاجتماعي بين عدد كبير من الرأسماليين الفرديين. وتباعد كل منهم عن الآخر اتجاه آخر عكسي يعمل على جذب هؤلاء الرأسماليين بعضهم إلى بعض على الدوام، أي إلى المركزية المتزايدة لوسائل الإنتاج، والاستخدام المتزايد للعمال. الذي يترتب على تراكم رأس المال، وإنما يقصد بها تمركز رؤوس الأموال التي تكونت فعلاً نتيجة التراكم السابق والقضاء على الاستقلال الذي كان يتمتع به الرأسماليون الفرديون ومصادرة رأس المال بوساطة الرأسماليين وتحويل العدد الكبير من الرأسمال الصغير إلى عدد صغير من الرأسمال الكبير.

وتختلف المركزية المتزايدة لرأس المال عن عملية التركز الرأسمالي السابق، فالمركزية تفترض فقط تغير توزيع رأس المال الاجتماعي الموجود سالفا في أيدي الرأسماليين والمستخدم فعلا في عملية الإنتاج.

وتفسر المركزية المتزايدة لرأس المال بعاملين أساسيين وهما:

1. المنافسة التي يدخل الرأسماليون معركتها عن طريق تخفيض أثمان السلع التي ينتجونها.
2. نظام الائتمان الذي يمكن الرأسماليين من مصادرة الأموال المتناثرة في المجتمع.

4.4 نظرية التنمية الاقتصادية

Development Theory of Economic

إن نظرية (كارل ماركس) في التنمية الاقتصادية تشكل جوهر أفكار (ماركس) بصورة عامة, كما أنها تقدم وجهة نظر عامةً للتنمية المجتمعية الشاملة. حيث تتميز بـ:

1. قدرة النظام الرأسمالي على التوسع في الأمور الاقتصادية والإنتاجية لأنه قائم على الاستغلال, وكانت وجهة النظر هذه معاكسة لكل من (مالتس) و(ميل).
2. حتمية انهيار النظام الرأسمالي على المدى البعيد بسبب العوائد القليلة التي تجنيها الطبقة العاملة لأنها تبيع جهدها بثمن رخيص, وهذا مع الوقت يقود إلى الركود والكساد الاقتصادي.

كمـا يمكن القول- عزيزي الـدارس- بأن القانون الطبيعي للتنمية الاقتصادية حسـب وجهة نظر (ماركس) يتلخص في ثلاثة أمور وهي:

- تركز رأس المال.
- تجمع البرولتاريا والطبقة العاملة في مكان واحد.
- انخفاض الأرباح والفوائد للمنشأة الصناعية بسبب الكساد.

كمـا أن جوهر العملية التنمويـة من وجهة نظر (ماركس) مرتبـط بتراكم رأس المال، والتقـدم التقني، ومن الجانب النظري فإن هناك عاملين يجبران الرأسـماليين على اللجوء إلى تراكم رأس المال هما:

- تنميـة فائض القيمة في عملية الإنتاج الرأسـمالي تحفز أصحـاب رأس المال لتراكم رأسمالهم وإعادة استثماره من أجل توسيع عملية الإنتاج.
- التوسـع في الإنتـاج يقود إلى زيادة الطلـب على العمالة، مما يؤدي فـي النهاية إلى زيادة الأجور ودعم القوة الشرائية للطبقة العاملة.

ومـن جهة أخرى يمتـاز المجتمع الرأسـمالي بالديناميكية والتغير المسـتمر، فزيادة فائض القيمة وزيادة حجم الإنتاج يقود إلى البحث عن تكنولوجيا جديدة فعالة.

يعرّف (ماركس) التقدم التقني بأنه السـعي لتعزيـز رأس المال التكنولوجي وبالتالي حصول منافسة شديدة وسباق محموم بين الرأسماليون المتنافسين للحصول على التقنيات الجديدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يقوم الرأسماليون بزيادة تراكم رأس المال؟ يرى (كار ل ماركس) أن هناك ثلاث طرق تؤدي إلى تراكم رأس المال وهي:

1. تخفيض أجور العمال.
2. زيادة عدد ساعات العمل.
3. زيادة إنتاجية العامل.

وهنـاك علاقة تداخليه مـن وجهة نظر (ماركس) بين الاسـتثمار والتقدم التكنولوجي، ففي حين يسـتخدم الاسـتثمار لتعزيز التقنية، بالمقابل تسـتخدم التكنولوجيا لفتح آفاق وفـرص جديدة أمام الاسـتثمارات المربحة. بمعنـى أن التكنولوجيا الجديدة ليسـت فقط عاملاً لاستهلاك رأس المال وإنما تعتبر وسيلة لإنتاج رأس المال.

كما يرى (كارل ماركس) أن هناك أموراً تؤثر في عملية تراكم رأس المال هي:

1. التركز الشـديد لرأس المال حيث يفقد صغار الرأسماليين استثماراتهم لصالح كبار الرأسماليين.

2.زيادة معاناة الطبقة العاملة بسـبب اسـتخدام الرأسـماليين التكنولوجيا المتطورة على نطاق واسـع مما يسـاهم في النهاية بالتخلي عن أعداد كبيرة من العمال, كما أن دخول النساء والأطفال إلى سوق العمل يقلل من فرص العمل الجديدة.

3.انخفاض معدلات العوائد والأرباح بسبب الاستخدام المكثف للتكنولوجيا غالية الثمن.

والآن – عزيزي الدارس- اختبر معلوماتك بالإجابة عن الآتي:

تدريب (3)

كيف يقوم الرأسماليون بزيادة تراكم رأس المال، حسب وجهة نظر (كارل ماركس)؟

أسئلة التقويم الذاتي (3)

1. لماذا لم تستطع المدرسة الكلاسيكية اكتشاف الطابع الازدواجي للعمل؟
2. لقد أكد (ماركس) أن رأس المال المتغير هو المصدر الوحيد لفائض القيمة وأن رأس المال الثابت لا يضيف إلى قيمة السلعة سوى ذلك الجزء الذي يفقده أو الذي يستهلك منه خلال العملية الإنتاجية، وضح ذلك.
3. قارن بين التراكم الرأسمالي ومركزية رأس المال من وجهة نظر (كارل ماركس).

5. رأس المال وانهيار الرأسمالية

The Capital And Collapse of Capitalism

عزيــزي الدارس، بعد أن وضّح (كار ل ماركس) ظاهرتــي التركز المتزايد لرأس المال ومركزيتــه المتزايدة انتقل إلى ظاهرة أخرى وهي الفقــر المطلق العام الذي يحل بالعمال في نظام الإنتاج الرأســمالي. فبدلاً من أن يترتب على الظاهرتين المتقدمتين تحسين حالة الطبقة العاملة وارتفاع مستوى معيشتها عن طريق زيادة الأجور وتقليل ساعات العمل أو تخفيض أســعار المنتجات التي تســتهلكها هذه الطبقة، فإنهما يؤديان إلى نتائج مضادة في ظل الرأســمالية حيث لا يســتخدم العمال وســائل الإنتاج ولكن هذه الوسائل هي التي تستخدم العمال.

وتتجلى هذه النتائج في زيادة بؤس الطبقة العاملة والانخفاض المســتمر في مستوى المعيشــة. وهكذا يؤدي التراكم المتزايد لرأس المال إلى تركيزه ومركزيته المتزايدتين من جانب طبقة الرأســماليين وكذلك إلى تراكم مقابل له فــي البؤس والفقر من جانب الطبقة العاملة. ومن أهم الأســباب المفســرة لهــذه النتائج تزايد تراكم رأس المــال وما يؤدي إليه مــن زيادة اســتخدام الآلات في عمليــة الإنتاج، إذ يعلن (ماركس) أنه لن تبقى نســبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير ثابتة على ما هي عليه وإنما تتغير باتجاه الزيادة, أي أن التركيب العضوي لرأس المال يتزايد باســتمرار وبالتالي تكون نســبة تزايد قوة العمل (رأس المــال المتغير) أقل بكثير من نســبة رؤوس الأموال الإنتاجيــة والمواد الأولية (رأس المال الثابت) في عملية الإنتاج. «ويؤدي التناقض المســتمر في نســبة رأس المال المتغير بالمقارنة برأس المال الثابت إلى أن يزداد حجم السكان عن القدر اللازم لاحتياجات الإنتاج كما يحددها التراكم المتزايد لرأس المال»، أي أن يزيد عرض العمل عن طلبه. ومن ثم يوجد «فائض ســكان» يتكون من العمال الذين كانوا يشــتغلون فعلا ثم استغنت الصناعة عنهم وكذلك العمال الإضافيين الناتجين عن الزيادة الطبيعية للسكان والذين تعجز الصناعة عن استيعابهم».

هذا الفائض الســكاني هو فائض «نســبي» لأنه لا ينتج عن الزيادة الطبيعية للســكان فــوق الحدود التي يضعها التراكم المتزايد لرأس المال، وإنما ينتج تحت تأثير هذا التراكم المتزايد نفسه الذي يؤدي إلى تمكين الرأسمالي من القيام بعملية الإنتاج مع استخدام قدر متناقص باستمرار من قوة العمل.

وهكذا فإن الطبقة العاملة وهي بصدد إنتاج رأس المال المتراكم على الدوام، إنما تنتج في نفس الوقت الوسائل التي تجعلها هي ذاتها غير مرغوب فيها وزائدة عن الحاجة. ومن

ناحية أخرى، فمما يزيد من حدة الفقر العام، أن الرأسمالي يستطيع أن يحصل بنفس القدر مـن رأس المال على مقدار أكبر ومتزايد من قوة العمل وذلك بالعمل المسـتمر على إحلال العمل الغير فني مكان العمل الفني، والعمل النسائي محل عمل الرجال وعمل الصغار محل عمل البالغين مما يتسبب في تزايد عدد العمال العاطلين عن العمل وتضخم جيش الصناعة الاحتياطي، وبالتالي انخفاض مستوى الأجور المدفوعة.

فضـلاً عن هذا فإنه لما كان المسـتوى العام للأجور يتحـدد بتضخم أو انكماش حجم جيش الصناعة الاحتياطي لا بالتغيرات في العدد المطلق للسكان العاملين، وكان هذا الحجم محكوما بدوره بتقلب مسـتوى النشـاط الاقتصادي بين الرخاء والكساد، فإنه يترتب على هـذا أن تعمل الدورات الاقتصادية أو الصناعية التي يتعرض لها نظام الإنتاج الرأسـمالي، وما تؤدي إليه من توقف جزئي للنشـاط الاقتصادي في فترات الكساد، على تغذية البطالة فـي صفـوف الطبقة العاملـة وتضخم جيش الصناعـة الاحتياطي وبالتالـي الضغط على مسـتويات الأجور السـائدة. كذلك يؤدي إدخال التكنولوجيا في الزراعة واستعمال أسلوب الإنتاج الرأسـمالي إلى الاستغناء عن عدد من العمال الزراعيين في القطاع الزراعي، وهؤلاء يهاجـرون إلـى المدن مضيفيـن المزيد إلى جيـش الصناعة الاحتياطي (العمـال الذين لا يجـدون عملاً)، في نفس الوقت الذي ينخفض فيه مسـتوى أجور العمال المشـتغلين في الزراعة إلى حد قريب من الفقر نفسه. وبالإضافة إلى هذا فإن استمرار غزو الفن الإنتاجي الصناعي لفروع الإنتاج التي ما زال يسـيطر عليهـا الفن الحرفي يؤدي إلى تحويل العمال الحرفيين إلى عمال عاديين أو إخراجهم كلياً من نطاق الصناعة.

لكل هذه الأسباب وغيرها يقرر (كارل ماركس) أنه كلما زادت الثروة الاجتماعية ورأس المـال العامـل وإنتاجية العمل زاد جيـش الصناعة الاحتياطي، وكلمـا زاد هذا الجيش زاد الفقر الرسمي.

ومفاد ما سلف، أن تراكم رأس المال يؤدي إلى تراكم مقابل له ولكن في البؤس والفقر. ويعبّـر (ماركس) عن ذلك بقوله: «إن تراكم الثروة في جانب واحد يؤدي إلى تراكم البؤس والمعاناة والعبودية والجهل والقسوة والانحطاط الذهني في الجانب المقابل».

الاسـتنتاجات والحقائق التي توصل إليها (ماركس) بشـأن النظام الرأسـمالي هي:

1. إن النظام الرأسـمالي هو نظام تاريخي بمعنى أنه مرحلة من مراحل تطور التاريخ وبالتالي فهو ليس بنظام أبدي وإنما هو نظام عابر مثله مثل الأنظمة السـابقة عليه.

وســوف يترك مكانه لنظام آخر, نظام ينتهي فيه اســتغلال الإنســان للإنسان, نظام تسـوده العدالة والمسـاواة، فقد عاشـت البشـرية في ظل أنظمة اجتماعية مختلفة، جميعهـا انهارت بسـبب الفـوارق الطبقية التـي أوجدتها الملكية الخاصة لوسـائل الإنتاج. والنظام الرأسـمالي سوف يسقط أيضاً بسبب الملكية الخاصة التي تتناقض مع الطابع الاجتماعي للعمل.

2. إن هذا النظام هو نظام استغلالي، قائم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، فالنظام الرأسـمالي ينقسـم إلى طبقات اجتماعية متناثرة، خاصة بين الطبقتين الرئيسـتين الطبقـة العاملة والطبقة البرجوازيـة، فالطبقة البرجوازية وهي التي تملك وسـائل الإنتـاج تسـتغل الطبقة العاملة والأكثرية السـاحقة من الناس الذيـن لا يملكون أية وسيلة إنتاجية.

3. إن هذا النظام سـوف يخلق القوة الاجتماعية التي سـوف تقضـي عليه. فقد أوجدت البرجوازية, برأي الماركسية, الطبقة العاملة أو البروليتاريا، والتي سوف تتمرد على الطبقـة البرجوازية وتقضي عليها وتقيم نظامها الاشـتراكي الخالي من الاسـتعباد والاستغلال.

يؤكد (ماركس) حتمية استبدال النظام الرأسمالي بنظام أرقى منه وهو النظام الشيوعي وذلك للأسباب الآتية:

1-إن الشـرط الضروري لوجود البرجوازية وتسـلطها هو أساسـاً تكويـن رأس المال وزيادته. والشـرط الضروري لوجود رأس المال هـو عمل الأجير. والقاعدة الوحيدة للعمل هـو التنافس بين العمال. ويعمـل التقدم الصناعي الـذي تدعمه البرجوازية بمحض اختيارها إلى اسـتبدال حالة العزلة التي يعيش فيها العمال بسبب التنافس مما يؤدي إلى حالة من الترابط والاتحاد الثوري بفضل تجميع العمل.

2-إن تطور الصناعة الحديثة يعمل على تقويض الأسـاس الذي تستند إليه البرجوازية في الإنتاج وتملك المنتجات. وعلى ذلك فإن ما تنتجه البرجوازية يؤدي إلى سـقوط البرجوازية وانتصار البروليتاريا.

مـن ناحية أخـرى – عزيزي الـدارس- يعدد (ماركس) الأسـباب التي تـؤدي بالنظام الرأسمالي إلى الأزمة وبالتالي إلى سقوطه وهي:

أ-التناقض الأساسـي في النظام الرأسـمالي هـو دائماً بين الطابـع الاجتماعي للإنتاج وبين الملكية الخاصة لوسـائل الإنتاج. فالإنتاج في النظام الرأسـمالي هو اجتماعي،

بينما ثمار هذا الإنتاج تكون خاصة.

ب- هنــاك تناقض بين القيمــة وفائض القيمــة، فالقيمة ينتجها العمــال بينما يحصل الرأســماليون علــى فائــض القيمة، والأجــور تكون دائمــاً أقل من قيمــة ما ينتجه العمال.

ج- هنــاك تناقض بين القــوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، فالقــوى المنتجة تتطور دائماً بينما تبقى علاقات الإنتاج مقيدة بالملكية الخاصة.

كمــا يعتقد (ماركس) أن الأزمات الاقتصادية تعتبــر ظاهرة دورية ملاصقة لتطور الرأســمالية تحدث فيه حتما بفعل تقابل الاتجاهات التي ســبق الإشــارة إليها، والواقع أننــا لا نجد نظرية واحدة عند (ماركس) لتفســير الأزمــات الاقتصادية، وإنما نجد عدة تفسيرات.

كمــا يشــير (ماركــس) إلــى أن الأزمــات الاقتصاديــة تصدر مــن ذاتية نظــام الإنتاج الرأســمالي الذي يميزه التناقض بيــن الطابع الاجتماعي والطابع الرأســمالي للتملك ومن هذه المتناقضات:

1. التناقض بين الإنتاج والاستهلاك: يعزوه (ماركس) إلى فقر جماهير المستهلكين، (ومعظمهــا يتألف من العمــال والفئات المحــدود الدخل، أي الضعيفــة اقتصادياً)، وقصور اســتهلاكها بالنســبة إلى ميل الإنتاج إلى تنمية القوى الإنتاجية (أي تضخم الطاقات الإنتاجية في الرأسمالية).

2. التناقض بين مختلف فروع الإنتاج: ويفسره (ماركس) بافتقار النظام الرأسمالي إلى التناســب والتنســيق بين مختلف فروع الإنتاج الداخلة فيه، وهو ما يترجم عملياً في أن كل مشــروع يضع برامجه الإنتاجية مستقلاً عن غيره من المشروعات، فينتج مــا يراه بالقدر الذي يريد وفــي الوقت الذي يحدده، لذلك فــإن (ماركس) يرى بهذا الخصوص أن الوضع الطبيعي للاقتصاد الرأسمالي هو الاختلال بقدر ما هو التوازن. وقد يبلغ هذا الاختلال في فترات معينة حداً لا سبيل لعلاجه. ولا يمكن إعادة التوازن إلا بوقوع الاقتصاد الرأسمالي فريسة للأزمة والكساد.

ويركز المذهب الماركسي في هذا الصدد بصفة خاصة على التوازن الواجب توفره بين القطاعين الرئيسيين من قطاعات الإنتاج، وهما إنتاج السلع الرأسمالية أو الإنتاجية، وإنتاج السلع الاستهلاكية، وبالنظر إلى أن انتظام الإنتاج وتقدمه يحتاج إلى نمو هذين القطاعين بنسب معينة يحددها تركيب رأس المال المستثمر في كل منهما. ويلاحظ (ماركس) أنه لا شــيء يضمن في الأجل القصير أن تتحقق هذه النســب بالذات لافتقاد التناسب والتنسيق، الأمــر الذي يهيئ الأوضــاع دائما إلى انبثاق الأزمة من الاختلال والإفراط في بعض الفروع، إفراطا يجر معه بقية الفروع الأخرى في الاقتصاد إلى الانخفاض والكساد. وبعبارة أخرى، فإن (ماركس) قد اعتمد في هذا الصدد الاتجاه الغالب لدى المفكرين التقليديين وهو اتجاه



النظـام الرأسـمالي نحو الركود لانخفاض معدل الربح فيه. فـإذا انخفض هذا المعدل عن القدر الذي يعتبره أرباب العمل (أو المنظمون) المعدل العادي، فإن الاسـتثمار سيتناقص ويؤدي ذلك إلى أن ما يحصل عليه الرأسـماليون مـن فائض القيمة يحبس عن التداول ولا يظهر في شكل استثمارات.

3. التناقض بين تحسين طرق الإنتاج والأرباح: يرى (ماركس) أن المنتج الرأسمالي إذ يحاول تحسين طرق إنتاجه والدفاع عن نفسه في مجال المنافسة وزيادة أرباحه ما اسـتطاع، يصبح مضطراً إلى السـير وفقـاً لمقتضيات التقدم الفنـي، فيدخل ما يسـتجد فيه من تحسينات على مشـروعه وتتجلى آثارها في زيادة نسبة رأس المال الثابت في التركيب العضوي لرأس المال المستخدم في المشروع. وهذا يهيئ له كما رأينـا أن يحقق مـن الأرباح ما يزيد عن زملائه المنتجين. غيـر أن تعميم الأخذ بهذه التحسـينات - وهـو أمر حتمي يقتضيـه التطور وتبعث عليه المنافسـة - يؤدي إلى انتشار ظاهرة تغير التركيب العضوي لرؤوس الأموال الإنتاجية جميعاً، ومن ثم تتجه معدلات الأرباح المحققة بالفعل إلى الانخفاض. وعلى ذلك السـلوك المفيد بالنسـبة لمشـروع واحد على حدة، مما يؤدي إلى أوضاع تضر بسائر المشروعات متى انتشر الأخذ بذلك السـلوك، دون أن يكون لأحد قدرة على تجنبه. وبتفاعل هذه المتناقضات الثلاثة في نطاق النظام الرأسمالي تتوالى الأزمات الاقتصادية عليه، الأمر الذي يساهم مع غيره من المتناقضات في التعجيل بمصيره المحتوم ألا وهو الانهيار.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (4)

حسب وجهة نظر (كارل ماركس)، هناك عدد من الأسباب تؤدي بالنظام الرأسمالي إلى الأزمة، وبالتالي إلى السقوط والانهيار، اذكر هذه الأسباب مع الشرح البسيط..

أسئلة التقويم الذاتي (4)

1- ما التناقض بين تحسين طرق الإنتاج والأرباح حسب رأى (كارل ماركس)؟

2- إن جوهر العملية التنموية من وجهة نظر (كارل ماركس) مرتبطة بتراكم رأس المال، وضح ذلك..

6. الخلاصة

حاولنـــا، عزيـزي الـدارس، من خـلال هذه الوحـدة التعرف إلـى النظام الماركســي وخصائص ومميزات الماركسـية التي تركت أثراً كبيراً في تطور البشـرية، إذ أنها أعلنت أن الحياة الاجتماعية ترتكز على إنتاج الخيرات المادية التي لا غنى عنها لبقاء البشـرية. وخـلال التطـور التاريخي تتغير البنيات الاجتماعية والشـروط السياسـية والاقتصادية ولكن الإنتاج يبقى الشرط الأساسي والذي لا يمكن بدونه وجود المجتمع.

ترجع الفلسـفة الماركسـية إلى (كارل ماركس) وهي تقوم على بناء فكر منسـجم له قاعدتان هما المادية الديالكتيكية، والمادية التاريخية، فالديالكتيك عند (ماركس) ينظر إلـى العالـم باعتباره حركة وتطور وتبدل. فالظواهر والأشـياء فـي العالم لا تبقى ثابتة فهـي في تطور مسـتمر. وكذلك فإن المجتمع الإنسـاني أيضاً يتطـور، وكل هذا نتيجة تطور مستمر للمادة، ولذلك فإن الديالكتيك هو تعاليم عن القوانين العامة لحركة وتطور المجتمع الإنسـاني. والسـبب في هذا التطـور يعود إلى أن الأشـياء تتضمن متناقضات ينفي بعضها الآخر. وهذه التناقضات هي المصدر الأساسـي لتطور الأشـياء والمجتمع. وتلعب التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج دوراً خاصاً بين تناقضات التطور الاجتماعي.

إن المادية التاريخية تدرس المجتمع وقوانين تطوره، وهذه القوانين موضوعية وقابلة للمعرفـة. ولكنهـا - أي قوانين المجتمع - تظهر بوسـاطة عمل النـاس، بينما القوانين الطبيعية تعكس فعالية قوى عمياء.

ثـم تعرضنا للأفـكار الاقتصادية العامة وهي النقود ووظائفها وتقسـيم العمل ورأس المـال التجـاري، حيث اعتبر (ماركس) التجـارة عملية غير إنتاجية لأنها لا تسـاهم في إضافة قيمة جديدة لقيمة السلعة الموجودة في السوق.

ثـم تطرقنا إلـى النظريات الاقتصادية الماركسـية، وهي نظرية قيمـة العمل ونظرية فائض القيمة ونظرية تمركز رأس المال ونظرية التنمية الاقتصادية، حيث يرى (ماركس) أن التنميـة الاقتصادية الطبيعية تتلخص بتركز رأس المال، وتجمع البرولتاريا والطبقة العاملة في مكان واحد وانخفاض الأرباح والفوائد يسبب الكساد.

وفـي نهاية الوحدة لخص (ماركس) الاسـتنتاجات والحقائق التي توصل إليها بشـأن النظام الرأسمالي، ثم وضح (ماركس) الأسباب التي سوف تؤدي بالنظام الرأسمالي إلى مصيره المحتوم ألا وهو الانهيار برأيه.

7. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السابعة

تهدف الوحدة الدراسية الآتية إلى تعريف المساهمات الأساسية التي قدمتها المدرسة الحدّية على يد أعلامها (هرمان جوسن) و(وليام جفونز) و(فالراس). كذلك تبين الوحدة الاطار الفكري العام الذي يجمع اركان المدرسة الحدية والسياسة والموقف المذهبي الاقتصادي لهؤلاء الاقتصاديين الحديين، كما تتعرض الوحدة الى الانتقادات التي واجهتها هذه المدرسة الفكرية.

8. إجابات التدريبات

تدريب (1)

الفوارق الأساسية بين الاشتراكية والشيوعية تنجم عن تفاوت النضوج الثقافي والاقتصادي،حيث إن المرحلة الشيوعية سوف تمتلك قاعدة مادية وتكنولوجية أقوى وأحدث تتيح رفع إنتاجية العمل وتأمين الوفرة من الخيرات المادية والروحية. إضافة إلى أنه يزول في المرحلة الشيوعية الأساس الاقتصادي لوجود الطبقات.

تدريب (2)

يقسم (ماركس) رأس المال إلى قسمين:

1.رأس المال التجاري الذي يعتبر أحد أشكال رأس المال المتداول في السوق.
2.رأس المال المتداول كنقود والذي يعني كمية النقود التي يستطيع التاجر أن يستخدمها من أجل شراء كل ما يلزم المنشأة الاقتصادية والصناعية, كالمواد الأولية والتقنية وأجور العمال.

تدريب (3)

يقول (ماركس) بأن هناك ثلاث طرق يقوم عن طريقها الرأسماليين بتراكم رأس المال وهي:

1.تخفيض أجور العمال.
2.زيادة عدد ساعات العمل.
3.زيادة إنتاجية العامل.

تدريب (4)

يعدد (ماركس) الأسباب التي تؤدي بالنظام الرأسمالي إلى الأزمة وبالتالي إلى سقوطه وهي:

أ- التناقض الأساسي في النظام الرأسمالي هو دائماً بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فالإنتاج في النظام الرأسمالي هو اجتماعي, بينما ثمار هذا الإنتاج تكون خاصة.

ب- التناقض بين القيمة وفائض القيمة. ف ينتجها العمال بينما يحصل الرأسماليون على فائض, والأجور تكون دائماً أقل من قيمة ما ينتجه العمال.

ج- التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. فالقوى المنتجة تتطور دائماً بينما تبقى علاقات الإنتاج مقيدة بالملكية الخاصة.

8. مسرد المصطلحات

- **الأجر في النظام الاشتراكي Wages**: هو الشكل النقدي للحصة من المنتج الاجتماعي التي تعوض عن نفقات العمل الضروري وتدفعها الدولة لكل واحد من عمال المؤسسات الاشتراكية التابعة للدولة, حسب كمية ونوعية عمله.
- **التقدم التقني عند (ماركس) Accumulation of Technology**: هو السعي لتعزيز رأس المال التكنولوجي الذي يؤدي إلى منافسة شديدة وسباق محموم بين الرأسماليين المتنافسين للحصول على التقنيات الجديدة.
- **الديالكتيك The Dialectic**: هو تعاليم عن القوانين العامة لحركة وتطور المجتمع الإنساني. وهذا التطور يعود إلى أن الأشياء تتضمن متناقضات تنفي بعضها الآخر. وهذه التناقضات هي المصدر الأساسي لتطور الأشياء والمجتمع.
- **رأس المال عند الاشتراكيين The Capital**: هو ظاهرة أو علاقة اجتماعية، ووسيلة للسيطرة على الآخرين.
- **العمل The Labour**: هو النشاط المجدي للإنسان الذي يستطيع عبره أن يكيّف مواد الطبيعة لتلبية حاجاته ونتيجة هذا العمل هي إيجاد منتجات نافعة.
- **العمل المجرد Simple Labour**: هو شكل تاريخي معين يظهر به العمل البشري في مرحلة الإنتاج البضاعي.

- القوى المنتجة عند (ماركس) Production Forces: هي وسـائل الإنتاج التي صنعها المجتمع، أي أدوات العمل وكذلك الناس الذين ينتجون الخيرات المادية.

- القيمة التبادلية للسـلعة Value Exchange: هي التعبير عن مقدار ما تضمنته هذه السلعة من عمل.

- القيمـة عند (ماركـس)Value : هي العمل الاجتماعي المبذول والمتجسـد في البضاعـة. وبمـا أن العمل يخلق قيمـة البضاعة، فإن مقدار القيمة يقـاس بكمية العمل المجسـد في البضاعة، وكمية العمـل المبذول تقاس بدورها بالوقـت الذي ينقضي فيه العمل.

- **الماركسـية Marxism**: نسـق متجانـس مترابط موحد من الأفكار التي تسـعى لتفسـير المشاكل الأساسية التي تواجهها الإنسانية، وتتضمن منهجاً لحلها أو كل جانب منها. فالماركسـية ليست نظرية أكاديمية معنية بالبحث عن «الحقيقة» في مجال معين ومحدود بل هي فلسـفة اقتصادية سياسـية اجتماعية شاملة تسـتهدف تغيير المجتمع الإنساني برمته. فالنظرية عند (ماركس) أولاً وقبل كل شيء دليل وأداة للعمل والتغيير.

- **مشـكلة التحويل The Transformation Problem**: هي أن السـلع في السوق يجري تبادلها بحسـب أثمانها وليس قيمها، إلا أن هناك علاقة بين القيمة والثمن تتحدد بالطريقة التي تحول بها السوق هذه القيم إلى أثمان.

- **معدلات العمل في النظام الاشتراكي**: تعني تحديد الوقت الضروري، الذي يتطلبه تنفيذ هذه المهمة أو تلك أو تحديد كمية السـلع التي يمكن إنتاجها في كل وحدة من الوقت.

- **نظام التعريفات في النظام الاشـتراكي**: يعني رسـم الفوارق بين الأجور وفقاً لطابع العمل ونوعيته وظروفه والمنطقة التي يجري فيها.

- **وسـائل الإنتاج عند (ماركـس) Factors of Production**: هي مجموع المواد المستخدمة في الإنتاج أو المساعدة على الإنتاج.



10. المراجع

أولاً: العربية

أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.

كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

مبارك، عبد المنعم, (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

مشورب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي – مبادئ - مدارس - أنظمة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.

ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

نامق, صلاح الدين، (1978) تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة.

بوشهولز، تودج، (1996) أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نزيرة والحسيني، عزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية القاهرة.

ثانياً: الأجنبية

1.Backhaus, Jurgen G. (2005), Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K.

2.Barens, Ing & Caspri Volker (Editors) (2004), Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K.

3.Bhatia, H.L, (1997), History Of Economic Thought, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.

4.Heilbroner, Robert L. (1999), The Worldly Philosophers: the Lives, Times and Ideas of Great Economic Thinkers; 7th ed; Library of Congress; New York

5 .Gibsok, Bill (Editor), (2004), Joan Robinson>s Economics-A centennial Celebration; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K.
6.-167- Medema; Steven G.& Samuels, Warren J.Princeton, (Editor);, (2003), History of Economic Thought: A Reader;1st ed; Routledge, U.K.
7.Say, Jean-Baptiste, (2001), A Treatise on Political Economy; or the Production, Distribution, and Consumption of Wealth. Fourth Edition, Kitchener, Ontario, Canada.
8.Srivastava, S.K. (1996), History Of Economic Thought, 4th ed, Chand & Company Ltd, New Delhi.
9.Toporowski, Jan, (2004), Theories of Financial Distribution-An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K, April.
10.Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra, (2004), Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية
1. http:/ / socserv2.socsci.mcmaster.ca
2. 2- http: /www.marxist.org



الوحدة السابعة

7

المدرسة الحدية
The Maginal Scool

إعداد المادة العلمية

د. عمر محمود أبو عيدة

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة السابعة من مقرر «تاريخ الفكر الاقتصادي». وسنتناول في هذه الوحدة الدراسية مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي تشكل في مجملها ما يعرف بآراء وأفكار «المدرسة الحدّية» ولعل أبرز المساهمات الفكرية هي التي جاءت من (هرمان جوسن) و(وليام جفونز) و(فالراس).

ونأمل أن يساعدك هذا الاستعراض الفكري على فهم ماهية هذه الأفكار والنظريات وكيفية التعامل معها على نحو يزيد من ثقافتك العامة والاقتصادية ويرفع من أهمية الدور الذي تؤديه كمواطن صالح في وطنك.

2.1 أهداف الوحدة

عزيزي الدارس، بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة نأمل منك أن تكون قادراً على:

تشرح نشأة وتطور المدرسة الحدّية.

تبين أبرز أعلام المدرسة الاقتصادية والأفكار التي قدموها.

تناقش نظريات التبادل والمنفعة والتوازن من منطلق المفهوم الحدّي.

تشرح الإطار العام الذي يجمع أركان المدرسة الحدّية.

توضح الموقف المذهبي للمدرسة الحدّية.

تناقش وتحلل الانتقادات التي واجهتها المدرسة الحدّية.

3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى خمسة أقسام رئيسة هي:

القسم الأول: نشأة المدرسة الحدّية، وفيه نتناول نشأة وتطور المدرسة الحدّية وموقعها في تاريخ الفكر الاقتصادي،ويحقق هذا القسم الهدف الأول.

القسم الثاني: أعلام المدرسة الحدّية، وفيه نحلل أهم المساهمات الفكرية التي قدمها كل من (هرمان جوسن) و(وليام جفونز) و(فالراس)، ويحقق هذا القسم الهدف الثاني.

القسم الثالث: الإطار الفكري العام للمدرسة الحدّية، نناقش فيه الأركان الرئيسة التي تجمع الأفكار الحدّية، ويحقق هذا القسم الهدفين الثالث والرابع.

القســم الرابع: السياســة الاقتصادية والموقف المذهبي للمدرسة الحدّية، وفيه يتم تحديد موقف كل من الدولة والفرد في النشــاط الاقتصادي، ويحقق هذا القســم الهدف الخامس.

القســم الخامس: الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة الحدّية، وفيه نحلل ونناقش أهم الانتقادات التي وجهت إلى المدرســة الحدّية، ويحقق هذا القســم الهدف الســادس والأخير.

1.4 القراءات المساعدة

إن المادة العلمية المعروضة في هذه الوحدة تشــمل موضوعات في غاية الأهمية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي، ولإثراء معلوماتك في هذه المرحلة بالذات، فإننا ننصحك، عزيزي الدارس، بالرجوع إلى المراجع التالية:

أحمــد، عبد الرحمــن يســري، (2003) تطور الفكــر الاقتصــادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.

عمــر، حســين، (2000) تاريخ الفكــر الاقتصادي، الجــزء الثانــي، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة،2000 .

ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

1. Screpanti، Ernesto & Zamagni; Stefano, (2001), An Outline of the History of Economic Thought ; Oxford University Press Inc; New York.
2. Srivastava، S. K., (1996), History Of Economic Thought, 4th ed., Chand & Company Ltd, New Delhi.
3. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra, (2004), Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Chelhtenham; U. K.

1.5 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيــزي الــدارس، قبل أن تبدأ بدراســة هذه الوحدة تأكد بأنك هيــأت المكان الهادئ والمريح للدراســة. وأن أهم ما تحتاج إليه من مواد هو قلم ومجموعة من الأوراق لتسجل عليها ملاحظاتك أول بأول.

ستزودك هذه الوحدة بمجموعة من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي، والتي ستساعدك في فهم المادة الأساسية واستيعابها، فلا تتردد في محاولة الإجابة عليها، ووضع الحلول المناســبة واللازمة لها بمفردك، وتصحيحها بالعودة إلــى إجاباتها النموذجية في نهاية الوحدة.

إن إجابة هذه التدريبات يمنحك الفرصة لاختبار تعلمك، فلا تدع هذه الفرصة تفوتك. وإذا مــا واجهتك أي صعوبة أو مســألة مثيرة للاهتمام، فلا تتردد في مراجعة مشــرفك الأكاديمــي. ومناقشــة مــا تتعرض له مــن صعوبات أو استفســارات، أو مســائل مثيرة للاهتمام والتساؤل.

2. نشأة المدرسة الحدّية

عزيزي الدارس، شـهدت الفتـرة الواقعة بيـن نهاية القرن التاسـع عشـر وبداية القرن العشرين، تحول الفكر الاقتصادي عن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والتي كان من أبرز أعلامها (آدم سـميث) و(مالتس) و(ريكاردو) و(ميل)، إلى نظرية جديدة تعرف بالنظرية الحدّيـةMarginal Theory. وكان لهـذا التحول آثار بعيدة المـدى على الفكر الاقتصادي انتهت إلى تيارات الفكر المعاصر.

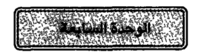
تنبع أهمية هذه النظرية الحدّية الجديدة في التحول من المنهج الموضوعي Objective Method إلـى المنهج الشـخصي Subjective Method. بالإضافـة إلى أن هذه المرحلة تتميز بإسهامات الفكر غير الإنجليزي في البحث الاقتصادي، حيث كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي علماً تكاد تنفرد به إنجلترا،لأنه نشأ في أكثر البيئات الاقتصادية تقدماً وقتذاك. ولكن ما إن أشـرف القرن التاسـع عشـر على الانتهاء حتى ظهرت قوى أخرى قدر لها أن تتزامن مع إنجلترا في مجال البحث الاقتصادي مثل النمسـا وسويسـرا وفرنسـا والولايات المتحدة الأمريكية.

عزيزي الدارس، لقد ظهرت المدرسة الحدّية Marginal School في وقت واحد في كل من إنجلترا والنمسا وسويسرا وعلى يد ثلاثة من الكتاب الاقتصاديين، وكما يبدو واضحا من الأدب الاقتصادي لم يتأثر أي منهم بالكتاب الآخرين فيما نادى به من أفكار اقتصادية.

لقـد ظهر في إنجلتـرا (وليم سـتانلي جفونـز) William Stanly Jevons (1835-1883) وظهر في النمسـا (كارل منجـر) Carl Menger (1847-1921). كما ظهر في سويسرا (ليون فالراس)Leon Walras (1834-1910). ويمثل هؤلاء الثلاثة الجيل الأول من رواد النظرية الحدّية، مع العلم أن (هرمان جوسـن) كان أول كاتب يعكف على تطوير الأفكار التي نادى بها الرواد الثلاثة.

ويمكن، عزيزي الدارس، إدراج الأفكار الرئيسة لهؤلاء الرواد الثلاثة كما يلي:

1. كان الطابـع المميز لفكـر (جفونز)، هو أنه يمكن رد قوانيـن الاقتصاد إلى عدد من المبـادئ تصاغ بمفاهيم ومصطلحات رياضية، ويمكن اسـتخلاص هذه المبادئ من ينابيع الفعل البشـري (ويقصد بذلك مشاعر اللذة والألم) وأن علم الاقتصاد يجب أن يكون رياضياً وذلك لأنه يهتم أساساً بالكميات الاقتصادية.
2. ترجع شهرة (كارل منجر) إلى النظرية الشخصية Subjective Theory التي نادى بها في تحديد القيمة، كما ترجع شـهرته أيضاً إلى بحثه في أنواع السلع الاقتصادية



وهي الفكرة التي كانت أساس نظريته في القيمة.

3. يستند (فالراس) هو الآخر إلى فكرة اللذة والألم كما فعل (جفونز)، إلا أن (فالراس) استخدم الأسلوب الرياضي أيضاً في شرح النظرية البحتة ولكن بصورة أكثر إتقاناً من (جفونز)، كما نجح (فالراس) في التعبير عن إمكانية قياس المنفعة قياساً عادياً، وفي إقامة العلاقة الصحيحة بين المنفعة والطلب، وفي وضع المعادلات الرياضية المعبرة عن أقصى إشباع بالنسبة للمستهلك الفرد، وفي العلاقة بين أسعار السلع وكمياتها أو ما يعرف بمعادلة الميزانية Budget Equation.

لم تقف المدرسة الحدّية عند حد الكتاب الاقتصاديين (جفونز) و(منجر) و(فالراش) الذين وضعوا أساسها وشكلوا جيلها الأول، ولكنها حصلت على أنصار جدد في كل من سويسرا والنمسا ليمثلوا الجيل الثاني لهذه المدرسة. في سويسرا كان (فالفريدو باريتو) Vilfredo Pareto العالم الاقتصادي والاجتماعي خليفة (فالراس) في تطبيقات النظرية الحدّية.

أما في النمسا فقد تبع المدرسة الحدّية مفكرون عديدون كان لهم شأن كبير في تطور الفكر الاقتصادي، وفي مقدمتهم (فون فايزر) Von Wieser و(بوهم بافرك)Bohm Bawerk.

ومن الصعب، عزيزي الدارس، وصف الأفكار التي جاء بها هؤلاء الكتاب الاقتصاديون بأنها تمثل «مدرسة» قائمة بذاتها ولها طابعها المميز عن المدارس الأخرى. وذلك لأن هؤلاء الكتاب لم يأتوا بجديد في الفكر الاقتصادي حول المسائل الاقتصادية المختلفة. إذ توصلوا إلى نفس النتائج التي كانت معلومة من قبل. وتتمثل مساهمات رواد هذه المدرسة الحدّية في أنهم جاؤوا بطريقة جديدة في التحليل واستخدموها في دراسة مختلف الموضوعات الاقتصادية. وفي هذا المعنى يمكن القول إن (رواد الفكرة الحدّية) يشكلون «مدرسة» ذات طابع خاص.

أما بالنسبة إلى تسمية هذه المدرسة باسم «المدرسة الحدّية» فيمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

1- أقامت هذه المدرسة تحليلها على فكرة الحدّيةConcept of the Margin وتطبيقاتها على المنفعة لتبرز فكرة المنفعة الحدّية أي منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة في مجال نظرية القيمة.

2- طبقت هذه المدرسة فكرة الحدّية على الإنتاجية لتبرز فكرة الإنتاجية الحدّية أي إنتاجية الوحدة الأخيرة من العنصر الإنتاجي في مجال نظرية التوزيع.

3- المدرسة الحدّية تسمى أيضاً بالمدرسة الرياضية لأن (جفونز) و(فالراس) طبقا

طريقــة رياضية في البحث الاقتصادي القائم على الفكـرة الحدّية مع العلم أن هذه المدرسة الرياضية لا تضم الكتاب النمساويين.

وفــي ضــوء ما تقــدم، عزيــزي الــدارس، يمكــن تقســيم رواد النظريــة الحدّيــة إلى مجموعتين:

الأولى: تمثل المدرســة الرياضية Mathematical School وعلى رأسها الأعلام الثلاثة (جوسن) و(جفونز) و(فالراس).

الثانية: تمثل المدرسة النمساوية، Austrian School وعلى رأسها أعلام ثلاثة آخرون هــم (منجر) و(فيرز) و(بوهم بافرك). ومهما اختلفت طريقة معالجة النظرية الحدّية بين المدرســتين الرياضية والنمســاوية، إلا انه يجمع بينهما إطار فكري عام للمدرسة الحدّية، كما سوف نتتبعه في ثنايا هذه الوحدة الدراسية.

أسئلة التقويم الذاتي (1)



(1) هل تعتبر، عزيزي الدارس، المدرسة الحدّية مدرسة مستقلة بحد ذاتها أم أنها امتداد للمدرسة الكلاسيكية؟ ناقش ذلك.

(2) قدم الجيل الأول من المدرسة الحدّية مجموعة من الأفكار، تتبع هذه الأفكار.

(3) من خلال دراســتك، لهذا القسم من هذه الوحدة الدراسية، هل تستطيع أن تثبت لماذا سميت هذه المدرسة الاقتصادية بالمدرسة الحدّية.

3. أعلام المدرسة الحدّية

1.3 هرمان جوسن (1810–1858)

Herman Heinrich Gossen

عزيـزي الـدارس، يعدّ (هيرمان جوسـن) من العباقرة غيـر المحظوظين، لأن المؤلف الذي نشره بعنوان «تطور التبادل بين الناس» عام1854 لم يلق آذاناً صاغية وكان منسيا وغير معروف. إلا أن إسـهامه في النظرية الاقتصادية اتصف بالأهمية والوضوح مما خلف بصمات واضحة على الفكر الاقتصادي بعد عصر الكلاسيك.

لقـد قرر (جوسـن) في مؤلفه أن مـا كان حادثاً مـن اضطراب فكري، حـول المعتقد الاقتصادي في عصره، إنما يكمن في غياب المعالجة الرياضية للمشـكلة الاقتصادية، ذلك أن أية معالجة علمية لقوى معقدة لا بد أن تتطلب استخدام الرياضيات.

من هنا يمكن أن يقال أن مؤلف (جوسن) ما هو إلا محاولة لوضع الاقتصاد على أساس رياضي متقن.

أما بالنسـبة للفلسفة التي اتبعها (جوسـن) فهي «منفعية» Utiliterian في الجوهر، كمـا أنها مائلة إلى مذهب عبـادة المتعة Hedonistic، ولكن الهدف العريض الذي وضعه (جوسـن) هو تحقيق تعاظم أكثر لمجمل السـعادة البشرية. ومن خلال ما قدمه (جوسن) من تطوير لقانون تناقص مقدار الإشباع باستخدام الأشكال الهندسية استخلص (جوسن) المبادئ الآتية:

1-إن هناك مسـتوى للتمتع بكل إشـباع يعتمد أساسـاً على التكـرار، وبناءً عليه يصل مجمل الإشباع الذي يحصل عليه الفرد إلى حده الأقصى، وعند الوصول إلى هذا الحد فسـوف يتناقص مجمل الإشباع سواء بالمزيد من تعدد وقوع التكرار أو بالقليل من هذا التعدد.

2-الفـرد الـذي تتفتح أمامه خيارات عديدة للإشـباع ولكن الوقـت لا يخدمه للحصول عليهـا بالكامـل، يتمتع جزئياً بكل الإشـباعات لكي يحصل على أقصى إشـباع كلي ممكن بغض النظر عن الاختلاف في المقادير المطلقة من مختلف الإشباعات، حتى قبل أن يكون قد تمتع بالكامل بأقصى الإشباع الكلي الممكن.

وهذا يجب أن يكون وفقا لمجموعة من النسب فعندما يتوقف ذلك الفرد عن الاستهلاك فإن مقدار كل إشباع يكون مساوياً لكل إشباع آخر.

3-إن إمكانية إجمالي إشباعات الحياة يوجد عندما يتم اكتشاف إشباع جديد مهما يكن متناهيـا في الصغر في حد ذاته، أو عندما يحدث اتسـاع في نطاق إشـباع معروف من قبل.

وتبعاً لهذا الفكر الذي قدمه (جوسن) فإن الأشياء تكون ذات قيمة متناسبة مع ما تنتجه هذه الأشياء من إشباعات أو متع. وبناءً على ذلك يمكن التمييز بين ثلاث فئات من السلع:

الفئة الأولى:

تشمل تلك السلع التي تتميز بكل خصائص إنتاج مختلف أوجه الإشباع، وبعبارة أخرى تلك السلع ذات القدرة على إشباع حاجات الاستهلاك وقد أطلق عليها (جوسن) اسم «سلع المستهلكين» Consumer Goods.

الفئة الثانية:

تشمل تلك السلع التي تفتقد كل خصائص المتعة الكاملة على حد تعبير (جوسن) وأطلق عليها اسم «السلع المكملة»Complementary Goods .

الفئة الثالثة:

تشمل تلك السلع التي تتميز بكل خصائص إنتاج السلع من الفئات الأخرى، أو بعبارة أخرى تلك السلع ذات القدرة على إشباع حاجات الإنتاج. ولهذه الفئة من السلع قيمة غير مباشرة يعزوها (جوسن) إلى قدرتها على الإسهام في إنتاج سلع أخرى كالآلات والمعدات والمباني ... الخ وتسمى «سلع الإنتاج» Production Goods.

ومع كل زيادة في الكمية في سلعة من السلع الاستهلاكية فإن قيمة كل وحدة مضافة من هذه السلع لا بد أن تتناقص باستمرار إلى أن تصل إلى الصفر. ومن ثم فإن السلع التي تنتج إشباعاً واحداً فقط فإن ما يحدد استهلاكها هو عامل الوقت أو عدد الوحدات المستهلكة.

من الواضح أن مناقشة (جوسن) لقوانين الإشباع كانت متعلقة بالسلوك الفردي في الاستهلاك، ويمكن، عزيزي الدارس، أن نستخلص من تحليل جوسن لموضوع «المنفعة» ثلاثة أفكار هامة يمكن إجمالها فيما يلي:

1- المنفعة الحدّية دالة في الوقت:

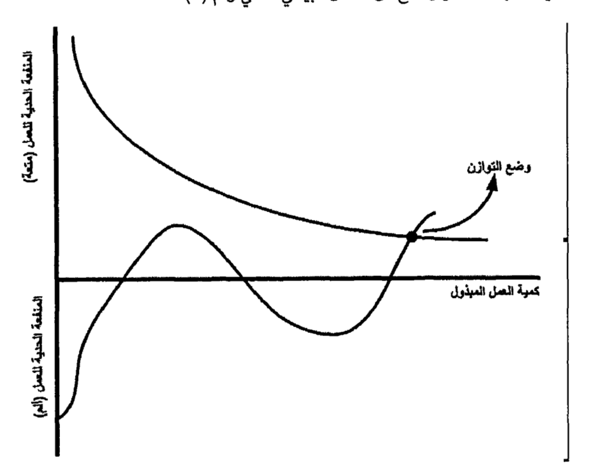
حاول (جوسن) إبراز فكرة مهمة هي أن المنفعة الحدّية دالة للوقت، بمعنى أنها تتوقف على عنصر الوقت، أي على طول حدث الاستهلاك، وبعد التحليل المستفيض الذي قام به (جوسن) لقوانين الإشباع توصل إلى نتيجة مفادها أن الكمية من أية سلعة هالكة تتناسب مع طول فترة الاستهلاك.

2- اللا منفعة الحدّية للعمل المبذول:

تعتبر نظرية اللا منفعة الحدّيةMarginal Disutility للعمل المبذول في إنتاج السلع واتساقها مع المنفعة الحدّية للسلع من أهم ما أسهم به (جوسن) في التحليل الاقتصادي.



يفترض (جوسن) أن الساعات الأولى من العمل قد تنتج منفعة حدّية، فكلما زادت فترة العمل، تناقصت المنفعة الحدّية تدريجياً إلى أن تصل إلى ما يساوي الصفر وبعدها تصبح كمية سالبة، كما هو واضح من الشكل البياني التالي رقم (1):



الشـكل رقم (1): الدال على التعادل بين المنفعة الحدّية (المتعة) واللا منفعة الحدّية للجهد المبذول في العمل (الألم).

من خلال المقارنة بين المتعة والألم، حيث تتضمن المتعة المنفعة، كما أن الألم يتضمن ألّلا منفعة وبذلك يمكن مقارنة:

* المنفعة الحدّية للجهد المبذول في العمل (متعة).
* ألّلا منفعة الحدّية للجهد المبذول في العمل (ألم).

ويتحقق وضع التوازن عندما يصبح المعروض من كمية العمل على النحو الذي يحقق التعادل بين المنفعة الحدّية وبين ألّلا منفعة الحدّية للجهد المبذول من العمل.

3- شرط تحقيق أقصى المنفعة:

لقد عرّف (جوسن) شرط تحقيق أقصى المنفعة بأنه الوضع الذي تكون فيه المنفعة الحدّية لوحدة من الناتج متعادلة تماماً مع ألَّا منفعة الحدّية للعمل اللازم لإنتاج وحدة من هذا الناتج.

كما أن (جوسن) أول من قرّر في وضوح تام المبدأ الأساسي لنظرية المنفعة الحدّية ووضع صيغتها على النحو الآتي:
«يحقق الفرد أقصى المنفعة، عندما يوزع موارده النقدية المتاحة له على مختلف السلع بحيث أنه يحصل على نفس المقدار من الإشباع من آخر وحدة من النقود (تنفق على كل سلعة من مجموعة من السلع المشتراة)».

ويمكن ترجمة هذه العبارة على شكل معادلة برموز جبرية على النحو التالي:

$$\frac{MU_1}{P_1}=\frac{MU_2}{P_2}=\frac{MU_3}{P_3}.................etc.$$

أي:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة(أ)}}{\text{سعر السلعة(أ)}}=\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة(ب)}}{\text{سعر السلعة(ب)}}=\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة(ج)}}{\text{سعر السلعة(ج)}}=\text{.....................الخ}$$

وقد انطوت هذه المعادلة، عزيزي الدارس، على تقدم كبير وخطوات واسعة في تطور العلاقة بين المنفعة من جانب وبين منحنيات الطلب من جانب آخر.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (1)

أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:
1-قيمة الأشياء (السلع) تتناسب مع ما تنتجه هذه الأشياء من إشباعات أو متع.
2-السلع التي تفتقر إلى خصائص المتعة الكاملة أسماها (جوسن) بسلع الإنتاج.
3-عندما نقول بأن المنفعة تعتمد على طول الفترة الزمنية التي يقضيها الفرد باستهلاك السلعة، فإن ذلك يعني أن المنفعة الحدّية دالة في الوقت.
4-اثبت (جوسن) أنه كلما زادت فترة العمل المبذولة في إنتاج السلعة، زادت المنفعة الحدّية لتلك السلعة.
5-المنفعة دائماً تشمل المتعة بينما تشمل اللا منفعة الآلام.

؟

أسئلة التقويم الذاتي (2)

1)ما الفلسفة الأساسية التي اعتمد عليها (جوسن) من أجل تطبيق فكرته الحدّية؟
2)فرق (جوســن) بيـن ثلاثة أنواع من الســلع بناءً على مــا ينتج عن هذه الســلع من متع وإشباعات، ما هذه الأنواع ؟

2.3 وليام جفونز (1835–1882)

William Stanley Jevons

بدأ الاقتصادي الإنجليزي (جفونز) في نشــر أفكار مماثلة لأفكار (جوســن) وفقاً لأطر مماثلة في التحليل الحدّي ولكن بالاستقلال التام عنه.

لــم يكن (جفونز) فيلســوفاً أديباً أو رجل أعمال بل كان عالمــاً اجتماعياً متخصصاً في الظواهر الاقتصادية بقصد التحقق من القوانين التي تحكم تلك الظواهر. لقد كان اقتصادياً نظرياً يبحث عن الحقيقة ذات الصلة بالمبادئ الأساسية، وبحثه استخدام الطرق والنماذج هــو غايــة في التطور فــي الحيــاة الأكاديمية، وبالرغم مــن أنه كتب العديد مــن المؤلفات والمقــالات، فإن ما يهمنا هنا، عزيزي الدارس، هو مؤلفه في «نظرية الاقتصاد السياســي» الذي نشر عام 1871.

ويمكن، عزيزي الدارس، تتبع المبادئ والأفكار الرئيســية التي نادى بها (جفونز) على النحو التالي:

1) الاستهلاك محور البحث الاقتصادي عند (جفونز)

يعالج الاقتصاد السياســي عند (جفونز) ثروة الأمم بغرض التعرف إلى كيفية أن يكون الفقــراء أقل مــا يمكن عــدداً، وأن يتم الدفع بصــورة مجزية إلى الجميع عمــا يقومون به من أعمال فهو إذاً يبحث في كيفية اســتهلاك الثــروة على أفضل وجه، ولذلك كانت نظرية (جفونز) في سيادة المستهلك Consumer Sovereignty عائقاً يحول دون تقدم النظرية الاقتصادية.

والســبب في ذلك هــو أن النظرية لم تعلق أية أهمية تذكر علــى دور المنظمين ورجال الأعمال فــي النظام الاقتصادي، بل كان جوهر هذه النظرية ينطوي على أن مقادير وأنواع السلع المنتجة يجب أن تتوافق مع رغبات المستهلكين.

2) قانون التنوع وقانون تتابع الحاجات

بما أن (جفونز) يركز ويؤكد على الحاجات الإنســانية وإشــباعها بالمنافع فلقد قرر أن أهم ما يشــمله الاقتصاد السياســي من قوانين هو «قانون التنوع»Law of Variety » في الحاجات الإنسانية.

كما اقتــرح (جفونز) ما أطلق عليه قانون «تتابع الحاجــات»Law of Succession of Wants وقد شــرح ذلك من خلال مجموعة من المنافع التي تتفاوت في الدرجة والمستوى وبصورة تنازلية، بدءاً بالهواء ومروراً بالمأكل والملبس والمســكن وانتهاء بوسائل الترفيه والتســلية. كمــا أن (جفونز) لا يســمح بإدخال الاعتبــارات الأخلاقية فــي التحليل ذلك أن المتعة والألم Pleasure and Pain هما في رأيه، الغرضان النهائيان في حساب الاقتصاد السياسي.

3) المنفعة وقيمة السلع

قرر (جفونز) أن التفكير في قيمة السلع يدل على أن القيمة تتوقف كلياً على المنفعة لا على نفقة العمل كما زعم (ريكاردو). وكان (جفونز) يميل إلى تفســير السلوك الاقتصادي للإنسان على أساس تعظيم المتعة Maximising Pleasure أو تحجيم الألمMinimising Pain ومــع أن (جفونز) كان أكثر المنفعيين إدراكاً وأوســعهم أفقــاً، فإنه يعترف بأنه من غير المستطاع مقارنة المنافع بين الأشخاص.

وأجرى (جفونز) المزيد من التحليل حول فكرة «المنفعة» إذ حاول التمييز بين المنفعة الفعليةActual وبين المنفعة المأمولة Prospective وبين المنفعة الاحتمالية Potential، كما أشار إلى ثلاثة جوانب للمنفعة، الكمية والدرجة وطول الفترة. وهنا يقرر (جفونز) أنه لا مناص من السماح للوقت باعتباره عنصراً «لعدم التيقن» Uncertainty.

ولقــد شــعر (جفونز) بالحاجة إلــى قياس «المنفعــة» وحاول جاهــداً أن يبتكر وحدة للقيــاس، ولكنــه أيقن في النهاية باســتحالة إيجاد هــذه الوحدة، وبالتالــي يكون قد ترك للأجيال التالية مهمة هذا البحث.

4) الدرجة النهائية للمنفعة

أبــرز (جفونز) فكــرة «المنفعة الحدّيــة»Marginal Utility، ولكنه أطلق عليها اســم «الدرجة النهائية للمنفعة» Final Marginal Utility. وفي هذا المجال أخذ (جفونز) في تطبيــق فكرته على الدرجة النهائية للمنفعة، لا على الخيارات الجاريةCurrent Choices فحســب، بل على الخيارات المســتقبلية Future Choices كذلك. ويمضي (جفونز) ليدل على أن المنفعة ليست صفة ملازمة للسلع بل هي متناسبة مع الحاجات، إذ أن الكثير جداً من أية سلعة قد يجلب «لا منفعة» Disutility. تتناقص المنفعة إذن، كلما تزايدت الكمية، وتناقصــت درجة إلحاح الحاجة، وعلى ذلك فهناك فرق بين المنفعة الكلية ودرجة المنفعة حيــث إن درجة منفعة الوحدات المتعاقبة من أية ســلعة تتناقــص في حين تتزايد المنفعة الكلية لهذه الوحدات.



5) نظرية (جفونز) في المنفعة

هناك خاصيتان لنظرية (جفونز) في المنفعة وهما:

الخاصيــة الأولى: إن منافع الســلع لا تتوقف على بعضها البعــض، بمعنى أن منفعة السلعة (أ) مثلاً تتوقف فقط على كمية السلعة (أ) لا على كميات السلع الأخرى.

الخاصيــة الثانية: يمكــن النظر إلى منفعة الســلعة على اعتبارأنهــا كمية اقتصادية مــن الممكن قياســها عدديــاً Cardinal Magnitude ومع ذلك فلم يســتطع (جفونز) أن يخصص مقياساً كمياً للمنفعة رغم أنه يميل إلى التفكير في المنفعة على أنها قابلة للقياس العددي.

ولقد استخدم (جفونز) أداتين في تحليله النظري وهما:

(أ) فكــرة الجماعــة المتاجــرة Trading Body: وهي تتكون من أي عــدد من الأفراد يتعاملون في السوق بمثابة مشترين أو بائعين، ويمكن أن تكون هذه الجماعة فرداً واحداً، أو أنها تشمل قارة بأسرها.

(ب) فرضيــة الســواء Theorem of Indifference وهــي طريقة أخــرى للتعبير عن بعض الفروض الأساســية في نظرية ســلوك المســتهلك مثل التجانس «تجانس السلع في السوق» Homogeneity والرشد الاقتصادي Economic Rationality.

اســتخدم (جفونــز) هاتين الفكرتين معــاً، لكي يصل إلى الحقيقــة المعروفة لدينا في التحليل الاقتصادي للمنافســة، وهي أن ثمة ســعراً موحداً لا بد أن يكون ســائداً في السوق التنافســية وهنا يستخدم (جفونز) فرضية الســواء، وهي التي تتضمن أن نسبة الإحلال أو التبادل بين ســلعتين (ص، س) تتعادل مع النســبة بين ســعر السوق للسلعة (س) وسعر السوق للسلعة (ص) وهذه النسبة هي أيضاً سعر السلعة (س) مقومة بوحدات من السلعة (ص)، أي أن:

$$\frac{ص}{س} = \frac{\text{سعر السلعة (س)}}{\text{سعر السلعة (ص)}} = \text{سعر السلعة (س) مقومة بوحدات السلعة (ص)}$$

6) نظرية (جفونز) في التبادل

من خلال تطبيق أفكاره حاول (جفونز) الخروج بنظرية في القيمة الموضوعية للتبادل Objective exchange Value بتطبيــق التحليــل الرياضي. لقد جــادل بأنه لا حاجة إلى استخدام وحدات قياس لكميات الإحساس وذلك لأن الفرد لا يعقد المقارنات المباشرة بين منافع السلع إلا في ذهنه، من هنا يتضح لنا أن (جفونز) لا يفترض أن في الاستطاعة قياس منفعة الوحدة الأخيرة من ســلعة ما كقدر معين مــن المتعة، فهو يتعامل فقط مع علاقات ويعني بها نســبة الدرجات النهائية لمنافع الســلع. وبناء على ذلك فإن فكرة (جفونز) هي

نسبة بين نوعين من التغيرات:

أ- التغيرات في منفعة سلعة ما.

ب- التغيرات في عدد وحدات السلعة.

وبذلـك يكون (جفونز) قد تفادى افتراض كمية دقيقة من المتعة عند الحدّ، وفي نفس الوقت يقدم أساساً متجانساً لمقارنة الأهمية النسبية لكل أنواع السلع، وهذه نقطة جوهرية في نظريته.

وعلى أســاس فكـرة «الجماعة المتاجرة» «وفرضية الســواء» وضــع (جفونز) نظريته المعروفــة في التبادل، وتنطوي على أن نســبة الدرجات النهائيــة للمنفعة هي التي تحدّد القيم التبادلية، تلك القيم التي كان (جفونز) منشــغلاً بها أساســاً باعتبارها مجرد «نســب التبادل».

وفيما يلي، عزيزي الدارس، الصورة التي اتخذتها نظرية (جفونز) في التبادل:

«تتعادل نســبة التبادل بين ســلعتين مع مقلوب النسبة بين الدرجة النهائية لمنفعة كل منهما بعد ما يتم من تبادل».

أما التعبير الرياضي عن نظرية (جفونز) في التبادل فهو في صورة المعادلة التالية:

$$\frac{\phi_{1(a-X)}}{x_1 Y} = \frac{Y}{X} = \frac{\phi_2 X}{x_2 (b-y)}$$

ويمكن ترجمة هذه المعادلة كالآتي:

الدرجة النهائية لمنفعة القمح بالنسبة الى (أ) × (الكمية الموجودة من القمح لديه بعد التبادل)

ــ

الدرجة النهائية لمنفعة اللحم بالنسبة الى (أ) × (الكمية المتبادلة من اللحم)

= الكمية المتبادلة من اللحم / الكمية المتبادلة من القمح

= الدرجة النهائية لمنفعة القمح بالنسبة الى (ب) × (الكمية المتبادلة من القمح)

ــ

الدرجة النهائية لمنفعة اللحم بالنسبة الى (ب) × (الكمية الموجودة من اللحم لدية بعد التبادل)

يجب أن نلاحظ هنا، عزيزي الدارس، أنه لو كان (جفونز) يقصد من وراء هذا التحليل أن نظريته تنطبق على شخصين متعاملين فقط، فإن هذا التحليل قد يبدو صحيحاً وواضحاً، ولكنه يعتبرهما بمثابة طرفي التبادل، فإن النظرية لا بد أن يكتنفها الكثير من الغموض.

7) قيمة العمل وقيمة منتجه النهائي

يمكن تصنيف إسهام (جفونز) في نظرية العمل على أنه من جانبين: الجانب الأول ينطوي على وضع نظرية للمنفعة، أما الجانب الثاني فهو يتضمن مناقشة وتحطيم نظرية (ريكاردو) في قيمة العمل.

انطلق (جفونز) من أن فرض (ريكاردو) المنطوي على تساوي الأنواع المختلفة من العمل هو فرض لا ينطبق على الواقع، بل إن قيمة العمل تتوقف كلياً على قيمة المنتج الذي يسهم العامل في إنتاجه.

ومن أجل الوصول إلى هذه النتيجة المنطقية، اعتمد (جفونز) على بعض الفرضيات الأساسية والتي صاغها ورتبها بعناية ودقة وهي:

أ.نفقة الإنتاج تحدد العرض.

ب.العرض يحدد الدرجة النهائية للمنفعة.

ج.الدرجة النهائية للمنفعة تحدد قيمة المنتج النهائي.

استخدم (جفونز) نفقة الإنتاج في نظريته، على شكل (لا منفعة العمل) ويعني بذلك المتعة مقابل الألم، بمعنى أن المتعة تتضمن المنفعة كما أن الألم يتضمن اللا منفعة، وبذلك يمكن مقارنة:

- المنفعة الحدّية للجهد المبذول في العمل (متعة).
- اللا منفعة الحدّية للجهد المبذول في العمل (ألم).

ويتحقق وضع التوازن عندما يصبح المعروض من وحدات العمل محققاً للتعادل بين المنفعة الحدّية (متعة) وبين اللا منفعة الحدّية (ألم).

يفترض (جفونز) بهذا التوازن أن الوحدة الموجبة للمتعة تتعادل مع الوحدة السالبة للألم. ولما كانت المنفعة الحدّية تساوي اللا منفعة الحدّية لكافة السلع التي ينتجها نوع معين من العمل، أي أن المنفعة الحدّية لوحدة واحدة من العمل واحدة في كافة فروع الإنتاج، فإن المنفعة الحدّية لوحدات من السلعة (س) في فرع من فروع الإنتاج لا بد أن تتعادل مع المنفعة الحدّية لوحدات من السلعة (ص) في فرع آخر، عندما تقوم وحدة واحدة من نوع واحد من العمل بإنتاج هذه الوحدات على التوالي. وإذا افترضنا أن اللا منفعة الحدّية بنفس هذا النوع من العمل متساوية في كافة فروع الإنتاج، فإننا نصل إلى النتيجة المنطقية الآتية:

المنفعة الحدّية لعدد (5) وحدات مثلاً من السلعة (س)

= المنفعة الحدّية لعدد (01) وحدات مثلاً من السلعة (ص)

وبناء على نظرية (جفونز) في التبادل فإن نسـبة التبادل بين السـلعة (ص) والسلعة (س)

$$\frac{\text{المنفعة الحدّية لوحدة واحدة من السلعة (س)}}{\text{المنفعة الحدّية لوحدة واحدة من السلعة (ص)}} = \frac{\text{سعر السلعة (س)}}{\text{سعر السلعة (ص)}}$$

وبما أن المنفعة الحدّية لعدد (5) وحدات من السـلعة (س) تساوي المنفعة الحدّية لعدد (10) وحدات من السلعة (ص) فإن:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية لوحدة واحدة من السلعة (س)}}{\text{المنفعة الحدية لوحدة واحدة من السلعة (ص)}} = \frac{10}{5}$$

$$= \frac{\text{الانتاجية الحدية المادية لوحدة من العمل المبذول في انتاج السلعة (ص)}}{\text{الانتاجية الحدية المادية لوحدة من العمل المبذول في انتاج السلعة (س)}}$$

ومن المعادلتين السابقتين يتبين أن:

$$\frac{\text{الإنتاجية الحدّية المادية للعمل المبذول في إنتاج السلعة (ص)}}{\text{الإنتاجية الحدّية المادية للعمل المبذول في إنتاج السلعة (س)}} = \frac{\text{سعر السلعة (س)}}{\text{سعر السلعة (ص)}}$$

يتضـح مـن هذا التحليل أن (جفونز) أراد أن يربط بين سـعري سـلعتين وبين الإنتاجية الحدّية المادية لنوع معين من العمل يسهم في إنتاج كل منهما.

ولـو افترضنـا أن معدل الأجور لنوع معين مـن العمل (وليكن ج) ثابـت على حاله دون تغيير، وأن:

المنفعة الحدّية للعمل = نفقة الإنتاج

وأن (ج) ينتج إما (5) وحدات من السـلعة (س) أو (01) وحدات من السـلعة (ص) فإننا نتوصل إلى النتيجة التالية:

نفقة انتاج وحدة واحدة من السلعة (س) = نفقة انتاج وحدة واحدة من السلعة (ص)

ومن ثم فإن:

سعر السلعة (س) = ضعف سعر السلعة (ص)

وعلى ذلك يمكن الربط بين أسعار السلع ونفقات إنتاجها والإنتاجية الحدّية المادية



لنوع معين من العمل يسهم في إنتاج كل منهما وذلك على النحو التالي:

$$= \frac{\text{الانتاجية الحدية المادية للعمل المبذول في انتاج السلعة (ص)}}{\text{الانتاجية الحدية المادية للعمل المبذول في انتاج السلعة (س)}}$$

$$= \frac{\text{سعر السلعة (س)}}{\text{سعر السلعة (ص)}} = \frac{\text{نفقة انتاج السلعة (س)}}{\text{نفقة انتاج السلعة (ص)}}$$

فإذا كان هناك نوعان مختلفان من العمل (العمل (أ) والعمل (ب) مثلاً فمن الممكن قياس عائد كل منهما (مستوى الأجر المدفوع) عن طريق مقارنة اللا منفعة الحدّية لكل منهما، عندما يسهمان معاً في إنتاج سلعة أو سلع معينة وذلك على النحو التالي:

$$\frac{\text{اللامنفعة الحدية للعمل (أ)}}{\text{اللامنفعة الحدية للعمل (ب)}} = \frac{\text{عائد العمل (أ)}}{\text{عائد العمل (ب)}}$$

ولو سلمنا بأن اللا منفعة الحدّية تقاس بمقدار الجهد المبذول في إنتاج السلعة، فإنه كلما كانت اللا منفعة الحدّية للعمل كبيرة، كانت الإنتاجية الحدّية المادية كبيرة هي الأخرى، وعلى ذلك فإذا كان هناك تناسب طردي بين اللا منفعة الحدّية للعمل وبين الإنتاجية الحدّية المادية للعمل، فإنه يمكن صياغة نظرية (جفونز) في تحديد قيمة العمل على الصورة التالية:

$$\frac{\text{الانتاجية الحدية المادية للعمل (أ)}}{\text{الانتاجية الحدية المادية للعمل (ب)}} = \frac{\text{عائد (أجر) العمل (أ)}}{\text{عائد (أجر) العمل (ب)}}$$

وهذه المعادلة مألوفة في الاقتصاد الحديث.

وفي نهاية هذا التقديم لنظرية (جفونز) يجب، عزيزي الدارس، أن نلاحظ أن النظرية تشمل الفروض التالية:

أ.إن نسبة التبادل في الاستهلاك بين سلعتين (س، ص) تساوي نسبة التبادل في إنتاج هاتين السلعتين بواسطة نوع معين من العمل.

ب.إن هذا النوع من العمل يسهم وحده في إنتاج السلعة (س) أو السلعة (ص).

ج.إن النسبة بين نفقة إنتاج كل من السلعتين (س، ص) تساوي النسبة بين سعريهما.

ومن المعروف عن هذه الفرضيات الأساسية التي تستند إليها نظرية (جفونز) فروض لا تنطبق على الواقع في كثير من الأحوال، ولذلك يمكن القول بأن هذه النظرية صيغت بطريقة غامضة فضلاً عن أنها لا تتسم بالدقة في التحليل.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي.

تدريب (2)

املأ الفراغات الآتية:

نشر (جفونز) أفكاره الاقتصادية الحدّية في مؤلفه .... الذي نشر عام ....

يعالج الاقتصاد السياسي عند (جفونز) ثروة الأمم بهدف .... و............ ....

أبرز (جفونز) فكرة المنفعة الحدّية وأطلق عليها ....

استخدم (جفونز) أداتين في التحليل النظري وهما .... و........... ....

قيمة العمل عند (جفونز) تتوقف كلياً على ....

أسئلة التقويم الذاتي (3)

ما المقصود بقانون التنوع وقانون تتابع الحاجات؟

ناقش الأفكار التي قدمها (جفونز) في مجال قيمة العمل وقيمة منتجه النهائي.

هل تعتبر أن النظرية التي قدمها (جفونز) تتطابق والواقع الاقتصادي؟ برهن إجابتك.

3.3 ليون فالراس (1834 – 1910)Lean Walras

يعتبر (فالراس) Walras اقتصاديا آخر من أعلام المدرسة الحدّية ويصنفه كثيرون في إطار المدرسة الرياضية، لقد نشر (فالراس) مؤلفه بعنوان «عناصر الاقتصاد البحت» Elements of Pure Economics عام 1874. في أعقاب نشر أعمال (جفونز) بفترة وجيزة. ومع ذلك فمما لا شك فيه أن فكر (فالراس) كان مستقلاً عن (جفونز)، بل إن (فالراس) أوصى بنفسه أن يكون كتاب (جفونز) مكملاً لكتابه. والواقع أن (فالراس) قد أقام نظاماً يتأسس أيضاً على التحليل الرياضي، ولكنه كان أكثر اكتمالاً مما أقامه (جفونز).

قام (فالراس) ببناء نموذجه المعروف بـ «التوازن العام» General Equilibrium الذي اعتبره ضرورة ملحة يوضح حالة الاقتصاد التطبيقي الذي يعتمد على التبادل الحر للمنتجات وحرية حركة عناصر الإنتاج. وقام (فالراس) ببناء هذا النموذج على عدة مراحل وفي أجزاء متتابعة من كتابه «عناصر الاقتصاد البحت».

وفيما يلي، عزيزي الدارس، سوف نلقي الضوء على هذه المراحل التي مر بها نموذج التوازن العام عند (فالراس):

1- التبادل وتحديد أسعار السلع:

تعتبر نظرية التبادل التي أقامها (فالراس) في مقدمة المساهمات الفكرية التي أضافها إلى الفكر الاقتصادي، وقد توصل (فالراس) إلى أن منفعة السلعة تعتمد على «ندرتها» ولم يتوقف عند هذه النتيجة بل توصل إلى أن الندرة تتساوى مع المنفعة الحدّية، فكلما حصل الفرد على وحدة إضافية من السلعة قلّت ندرتها، وقل مستوى الإضافة في الإشباع الذي يحصل عليه من هذه السلعة.

وبين (فالراس) أن وضع التوازن (في حالة سلعتين) يستلزم أن تكون الأسعار النسبية للسلعتين متناسبة مع معدلات الندرة النسبية بينهما، أي:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية (الندرة) للسلعة (أ)}}{\text{المنفعة الحدية (الندرة) للسلعة (ب)}} = \frac{\text{سعر السلعة (ب)}}{\text{سعر السلعة (أ)}}$$

ولمجموعة من السلع فإن شرط التوازن يكون:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{سعر السلعة (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{سعر السلعة (ب)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ج)}}{\text{سعر السلعة (ج)}} = \ldots\ldots\text{الخ}$$

وهكذا يكون (فالراس) قد توصل إلى ما توصل إليه (جفونز)، ولكن هناك عدة أمور تميز نظرية (فالراس) عن تلك (لجفونز) وهذه الأمور هي:

أ.استخدم (فالراس) المنفعة الحدّية لاشتقاق منحنى الطلب وهذا ما لم ينجح فيه (جفونز).

ب.أعطى المنافسة اهتماماً ووضوحاً أكبر في تحليله.

ج.قدم (فالراس) تحليلاً مفصلاً للكيفية التي يتحقق بها التوازن حينما يفرض مجموعة من العوامل تتغير معاً. فبدأ (فالراس) بوضع يفترض فيه وجود أسعار معينة بطريقة عشوائية، وفي هذا الإطار ترتفع أسعار السلع التي تواجه حالة فائض طلب وتنخفض أسعار السلع التي تواجه فائض عرض، وارتفاع الأسعار في الحالة الأولى يعمل على إزالة فائض الطلب، في حين يعمل انخفاض الأسعار في الحالة الأخرى على إزالة فائض العرض، وحركة الأسعار تؤدي في النهاية إلى الوضع التوازني أي حينما يختفي فائض الطلب وفائض العرض تماماً، فيصبح الطلب متوازناً مع العرض عند السعر التوازني.

2- النشاط الإنتاجي وأسعار خدمات عناصر الإنتاج:

إذا كانت نظرية التبادل الخطوة الأولى في بناء نموذج التوازن العام فإن الخطوة الثانية التـــي قدمها (فالراس) كانت في مجال الإنتاج. حيث قــام بالتفرقة بين العناصر الإنتاجية (رأس المال، والأرض، والعمل) والخدمات التي تنتجها هذه العناصر.

أعطـى (فالراس) تحديد أســعار خدمات عناصر الإنتاج أهمية، وأشـار إلى أهمية دور المنظمين. الذين يقومون بشــراء خدمات عناصر الإنتاج من أجل إنتاج السـلع والخدمات. وحينما يزيد ســعر أي سـلعة منتجـة فيرتفع فـوق تكلفتها يعمل المنظمـون على زيادة إنتاجها لكي يحققوا أرباحاً لأنفســهم، والعكس صحيح، فحينما ينخفض ســعر أي سلعة عن تكلفتها يعملون على خفض إنتاجها.

وهذا يعني أن سلوك المنظمين هو الذي يؤلف الارتباط بين سوق السلعة وسوق خدمات عناصر الإنتاج. ومن خلال مفهوم التوازن العام، تتحرك العوامل المحددة للأسعار معاً في أسواق السلع وأسواق خدمات عناصر الإنتاج بشكل تلقائي إلى أن يتحقق التوازن عندما:

أ. يتساوى الطلب مع العرض في جميع الأسواق.

ب. يتساوى سعر كل سلعة مع تكلفة إنتاجها.

ج. بالنسبة للمنظمين فإنهم لن يحققوا ربحاً ولن يواجهوا أيضاً خسارة.

وكما ناقش (جفونز) نجد أن (فالراس) يقرر أن أسعار خدمات عناصر الإنتاج متغيرة بطبيعتها وتعتمد على قيمة السلعة التي تستخدم في إنتاجها.

3- سعر الفائدة وأسعار السلع الرأسمالية:

مـن المعروف، عزيزي الدارس، أن ســعر خدمة أي عنصر إنتاجــي هو دخله، ويعرف (فالــراس) الدخــل الصافي Net Income لرأس المال بأنه ســعر خدمته في الســوق بعد اســتقطاع ما يخص الاســتهلاك الرأســمالي والتأمين. كما يعرف «معدل العائد» Rate of Return على الأصل بأنه الدخل الصافي من الأصل مقســوماً على ســعر شراء الأصل. فإذا اعتبرنا أن «معدل العائد» هو «ســعر الفائدة» فإن من الواضح أن سعر السلعة الرأسمالية لا بد أن يكون مساوياً لدخلها الصافي مقسوماً على سعر الفائدة.

أي أن:

$$\text{سعر السلعة الرأسمالية} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\left(\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{سعر شراء الاصل}}\right)} = \text{الدخل الصافي} \times \frac{\text{سعر شراء الاصل}}{\text{الدخل الصافي}}$$

ومن هذه المعادلة نستطيع، عزيزي الدارس، أن:

أ-نتعرف على سعر السلعة الرأسمالية بمعرفة الدخل الصافي.

ب-هناك علاقة عكسية بين سعر السلعة الرأسمالية وسعر الفائدة.

ويقرر (فالراس) أن السلعة الرأسمالية الجديدة سيقتصر إنتاجها بناءً على العلاقة بين سـعرها وتكلفة إنتاجها. وهذا يعتبر تطوراً هاماً في النظرية حيث يجعل قرار إنتاج وحدة إضافية من سـلعة رأسمالية متوقفاً على العلاقة الدقيقة بين ما تدره من عائد والذي يحدد سعرها من جهة وتكلفة إنتاجها من جهة أخرى.

أما بالنسـبة لتحديد سـعر الفائدة فيقرر أنه يتحدد بعرض السـلع الرأسمالية والطلب عليها. ويقرر أن الطلب على السـلع الرأسـمالية الجديدة يأتي من جهة المدخرين، ويعرف المدخرات بأنها زيادة الدخل عن الاستهلاك وإعتقد أنها تزداد مع زيادة سعر الفائدة.

ويفترض (فالراس) أن أصحاب المدخرات لن يطلبوا السـلع الرأسمالية الجديدة بشكل مباشـر، وإنما يطلبون الدخل الصافي الذي تدره والذي هو سـعر الفائدة حسـب تعريفه، فإذا ارتفع سعر الفائدة زاد الطلب على السلع الاستثمارية، والتي يتغير سعرها عكسياً مع سعر الفائدة.

من جهة أخرى فإن عرض السـلع الرأسـمالية الجديدة هو الكمية المنتجة منها، ولكنه يأخـذ في اعتبـاره القيمة في علاقتها مع سـعر الفائدة. ويتحدد سـعر الفائدة في نظرية (فالراس) بدالتي الطلب والعرض وأسعار السلع الأخرى في نفس الوقت.

4- نظرية (فالراس) في تحقيق المنفعة القصوى للفرد:

نجح (فالـراس) في بناء العلاقة الصحيحة بين المنفعـة والطلب، وكان أول من وضع معادلات رياضية تعبر عن أقصى الإشباع الكلي بالنسبة لفرد معين. والصيغة الأصلية لهذه المعادلة التي تعبر عن المنفعة القصوى للفرد هي:

$$Mu_1 = \frac{Mu_2}{P_2} = \frac{Mu_3}{P_3} = \ldots\ldots\ldots\ldots \frac{Mu_m}{P_m}$$

ولتوضيح هذه المعادلة، لنفترض أن هناك عدداً من السـلع، وأن وحدة من سلعة (ن1) تعتبر أساس قياس أسعار السلع الأخرى، بمعنى أن:

(س1) وهـو سـعر السـلعة (ن1) = 1 وبالتالـي يمكن صياغة المعادلـة الأصلية على الشكل التالي:

$$\text{المنفعة الحدية للسلعة (ن1)} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ن2)}}{\text{سعر السلعة (ن2)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ن3)}}{\text{سعر السلعة (ن3)}} = \text{----------} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ن م)}}{\text{سعر السلعة (ن م)}}$$

يتضح من هذه المعادلة أن (فالراس) أراد أن يوضح، بطريقة رياضية أن تحقيق أقصى الإشــباع الكلي أو المنفعة القصوى للفرد لا يتأتى إلا إذا كانت المنافع الحدّية للســلع التي يقتنيها الفرد متناســبة مع أسعارها، فضلاً عن أن المنفعة الحدّية لأية سلعة في المجموعة تســاوي سعر هذه السلعة مضروباً في المنفعة الحدّية للســلعة (ن1) التي اتخذت أساساً لقياس أسعار السلع الأخرى.

التطبيقات العملية لمساهمات (فالراس)

1) الانحدار السالب لمنحنى الطلب

ومن أهم التطبيقات العملية لمساهمات (فالراس) القانون الآتي:

«إن انخفاض الســعر ســوف يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة، كما أن ارتفاع الســعر سوف يؤدي إلى تناقص الكمية المطلوبة».

2) أثر الدخل على الاستهلاك

يعتبــر أثــر الدخل على الاســتهلاك التطبيق الثاني لمســاهمات (فالــراس) فهو يتعلق بالفرض الخاص بتوزيع أرصدة السلع، بحيث أن ما يحوزه كل فرد من السلع سوف تكون لكل وحدة منها نفس القيمة الســوقية قبل وبعد إعادة التوزيع. ونتيجة لذلك، لا تؤثر إعادة توزيع أرصدة الســلع على مستويات الأسعار. ويقصد من هذا التحليل أن مقدار الدخل هو الذي يؤثر على سلوك المستهلك.

3) نظرية التوازن المتعدد

إن نظرية المنفعة مهدت الطريق أمام (فالراس) لوضع نظرية التوازن المتعدد Theory of Multiple Equilibria، وتعالــج هــذه النظرية عملية تبادل ســلعة بســلعة أخرى في السوق التنافسية، عندما تكون لكل من السلعتين منفعة بالنسبة للفرد المستهلك.

4) اقتصاديات الرفاه

إن أهــم تطبيــق لنظرية (فالراس) في هــذا المجال هو فرض أقصى الإشــباع، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

إن الإنتاج من أجل الســوق تحكمه المنافســة الحرة، وهو عملية يتم بمقتضاها تضافر الخدمــات الإنتاجيــة بنســب ملائمة من حيث الكــم والكيف، لتحقيق أقصى إشــباع ممكن للحاجات والرغبات الإنسانية في حدود شرطين:

الأول: إن لكل خدمة إنتاجية ولكل منتج ســعراً موحداً في السوق يتحقق عنده التعادل بين الطلب والعرض.

الثاني: أسعار المنتجات تتعادل مع نفقات الإنتاج.

والآن- عزيزي الدارس أجب عن الآتي:



تدريب (3)

حدّد الأمور التي تختلف بها نظرية (فالراس) في التبادل عن تلك التي قدمها (جفونز).

ما شروط تحقيق التوازن كما حدّدها فالراس من خلال مفهوم التوازن العام؟

اذكر مجالات التطبيقات العملية لمساهمات (فالراس).

أسئلة التقويم الذاتي (4)

هل تعتبر (فالراس) اقتصادياً رياضياً أم حدّياً؟ ولماذا؟

كيف تتحددّ أسعار السلع عند (فالراس)؟

ما علاقة سعر الفائدة بأسعار السلع الرأسمالية كما حددّها (فالراس)؟

4. الإطار الفكري العام للمدرسة الحدّية

قامت المدرســة الحدّية على أساس اتخاذ النظرية الحدّية أساساً في تحديد قيم السلع، ثم تم تطبيقها على القيمة وانتقل فيما بعد إلى ظاهرتي التوزيع والاستهلاك.

ولا يمكن، عزيزي الدارس، أن نغفل أن هذا التحليل قام على فلسفة عامة هي أنه يمكن استنباط القوانين الاقتصادية بالتركيز على سلوك «فرد معين» وكان الاقتصاديون الحدّيون يطلقون عليه اسم «الرجل الاقتصادي» Economic man أي ذلك الرجل الذي يفترض فيه ألا يخضع في ســلوكه الاقتصادي إلا للدوافع الاقتصادية وحدها، وبالتالي يستبعد أي دافع آخر غير اقتصادي في التأثير على ســلوكه. ويتمثل هــذا الدافع الاقتصادي في «المصلحة الذاتية» للفرد بمعنى أنه يسعى لتحقيق أكبر نفع أو لذة ممكنة عن طريق بذل أقل مجهود أو تحمل أقل ألم ممكن.

ويمكن إدراج بنود الإطار الفكري العام للمدرسة الحدّية كما يلي:

أولاً: القيمة.

ثانياً: التوزيع.

ثالثاً: الاستهلاك.

وفيما يلي، عزيزي الدارس، سوف نقوم بتحليل هذه البنود بشكل تفصيلي أكبر.

أولاً: القيمة

حاول الرواد الحدّيون الإجابة عن تســاؤل هام يقع في صميم الدراســة الاقتصادية ألا وهو «ما العوامل المحددة لقيم السلع في الأسواق؟»

لقد كانت الإجابة حول هذا التســاؤل الهام بأن قيمة أي سلعة إنما تتوقف على المنفعة الحدّيــة Marginal Utility التي يحصل عليها الفرد من اســتخدام أو اســتهلاك الســلعة والمقصود «بالمنفعة» هو قدرة الســلع على إشــباع الحاجات الإنسانية المتعددة بسبب ما تحملــه هذه الســلع من صفات، بينما المقصــود «بالحدّية» هو يتصــل بالوحدة الحدّية أو الأخيرة من السلعة.

ولتوضيــح فكرة المنفعة الحدّية في إطار التحليــل النظري الذي قدمه الرواد الحدّيون الأوائــل ينبغي التركيز على ثلاثة أركان ذات الصلة وهي تناقــص المنفعة الحدّية، العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع، ووحدة القيمة، ويمكن عزيزي الدارس توضيح هذه الأركان الثلاثة كما يلي:

أ) تناقص المنفعة الحدّية Decreasing Marginal Utility

تقرر النظرية الحدّية أن الحاجات الإنســانية قابلة للإشباع، وأن السبيل إلى إشباع هذه الحاجــات هو ما يقــوم به المجتمع الاقتصــادي من إنتاج لمختلف الســلع والخدمات ذات

القدرات الإشباعية المختلفة باختلاف صفات هذه السلع والخدمات.

وكذلك تقرر النظرية الحدّية أن الحاجة تكون ملحة جداً قبل بدء إشباعها، إلا أنه كلما زاد عدد وحدات السلعة التي يستخدمها الفرد في إشباع حاجة معينة، قل تدريجياً إلحاح تلك الحاجة، وتناقص مقدار المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلعة. والعكس صحيح، كلما تناقص عدد وحدات السلعة التي تشبع حاجة معينة، زاد تدريجياً إلحاح تلك الحاجة وتزايد مقدار المنفعة التي يحصل عليها الفرد من كل وحدة من وحدات السلعة. هذا هو القانون المشهور باسم «قانون تناقص المنفعة الحدّية» Law of Decreasing Marginal Utility.

ب) العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع

من خلال مفهوم قانون تناقص المنفعة الحدّية يبدو واضحاً أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ندرة السلع ذات القدرات الإشباعية المختلفة وبين درجة الإشباع التي يحصل عليها الفرد في استخدامه أو استهلاكه لهذه السلع. وهذا يعني أنه إذا كانت السلعة نادرة بدرجة كبيرة، وكان عدد وحدات السلعة التي يستخدمها أو يستهلكها الفرد بغرض الإشباع قليلة تبقى المنفعة الحدّية للسلعة عند مستوى مرتفع، أي أن درجة الإشباع تكون كبيرة عند حد الاستهلاك. وعلى العكس، إذا كانت السلعة متوافرة بدرجة كبيرة، وكان عدد الوحدات التي يستهلكها الفرد بغرض الإشباع كبيراً، تتدنى المنفعة الحدّية للسلعة لتصبح عند مستوى منخفض، أي أن درجة الإشباع تكون قليلة عند حد الاستهلاك. وهذا هو التطبيق العملي لقانون تناقص المنفعة الحدّية.

ج) وحدة القيمة

في ضوء مفهوم قانون تناقص المنفعة الحدّية من جهة والتطبيق العملي لهذا القانون من جهة أخرى فإن المنفعة الحدّية تتناقص بينما تبقى المنفعة الكلية في تزايد مطرد، كلما زاد عدد الوحدات المستهلكة من أية سلعة. قد تكون المنفعة الحدّية للسلعة مستمرة في الارتفاع كما هو الحال بالنسبة لسلعة كالماس، وذلك بسبب ندرتها الكبيرة، بينما تكون المنفعة الحدّية لسلعة أخرى كالماء مستمرة في الانخفاض بسبب وفرتها الكبيرة، بالرغم من أن المنفعة الكلية لسلعة الماس بالنسبة لأي فرد قد تكون أقل بكثير من المنفعة الكلية لسلعة الماء.

هذه المنفعة التي يحصل عليها الفرد من الوحدة الأخيرة من السلعة هي التي تحدد قيمة هذه السلعة بالنسبة للفرد.

هنا يظهر تساؤل هام: إذا كانت الوحدات السابقة للوحدة الحدّية (الأخيرة) من السلعة

تحقق للفرد منفعة مرتفعة وأكبر من منفعة الوحدة الأخيرة، فكيف تتحدد قيمة كل الوحدات على أساس منفعة هذه الوحدة الأخيرة؟.

والمدرسة الحدّية توفر الجواب عن هذا التساؤل من خلال ما جاء به روادها، وبموجب هذا الجواب يمكن لأية وحدة من وحدات السلعة أن تحل محل أية وحدة أخرى، طالما أن جميع وحدات السلعة متجانسة، لها جميعها نفس الصفات. وهذا ما يعرف بقانون الإحلال Law of Substitution.

وما دام الأمر كذلك، تكون لجميع وحدات السلعة قيمة موحدة بما أن كل وحدة منها لا تختلف في شيء عن الوحدات الأخرى ولأن كلاً منها يمكن أن يحل محل أية وحدة أخرى بلا أدنى تمييز.

مما سبق، عزيزي الدارس، يتضح أن المدرسة الحدّية تركز على أمرين في تفسير القيمة:

الأول: فكرة القدرة الإشباعية للسلع والخدمات.

الثاني: فكرة ندرة السلع القادرة على الإشباع أي محدودية الكميات المتاحة منها بالنسبة للطلب عليها.

وبدمج هاتين الفكرتين، يمكن الخروج بفكرة المنفعة الحدّية التي تحدد قيمة السلعة من وجهة نظر الفرد المستهلك.

ومن خلال النظرية الحدّية استطاعت هذه المدرسة أن تزيل لبساً طالما راود أذهان المفكرين الاقتصاديين من قبل. وهو كيف لا يكون للهواء أية قيمة في السوق رغم نفعه الكبير للإنسان ؟. والإجابة على ذلك أن الهواء لا يتسم بالندرة، نظراً لتوافره بكميات كبيرة جداً، وبالتالي فإن المنفعة الحدّية للهواء تكون مساوية للصفر، رغم أن منفعته الكلية تكون كبيرة.

وبما أن القيمة السوقية لأية سلعة تتوقف على منفعتها للهواء فإن منفعته الحدّية تساوي الصفر، فلن تكون للهواء قيمة سوقية.

ثانياً: التوزيع

واصلت المدرسة الحدّية تطبيقها للنظرية الحدّية على ظاهرة التوزيع فأوضحت أن العائد أو الجزء أو المكافأة التي يحصل عليها كل عنصر إنتاجي نظير إسهامه في إنتاج أية سلعة إنما يتوقف على الإنتاجية الحدّية لهذا العنصر، والمقصود بها ما يضاف من إنتاج نتيجة لإضافة الوحدة الحدّية (الأخيرة) من وحدات هذا العنصر.

فمن خلال تطبيق الفكرة الحدّية في مجال التوزيع، توزع قيمة الناتج على عناصر

الإنتـاج التي أسـهمت في إنتاجه. فأجر العمـل هو المكافأة التـي يتقاضاها عنصر العمل نظير مسـاهمته في العملية الإنتاجية ويتحدد هذا الأجـر بالإنتاجية الحدّية لعنصر العمل، أي بإنتاجيـة الوحدة الحدّية (الأخيـرة) من هذا العنصر، أو بتعبير آخـر بإنتاجية العامل الحدّي (الأخير) الذي يضاف إلى عملية الإنتاج.

وينطبـق هـذا التحليل أيضاً على عنصر رأس المال، إذ يتحدد سـعر الفائدة بالإنتاجية الحدّيـة لـرأس المـال، أو بتعبير آخر على أسـاس الإنتاجيـة التي تعود علـى المنظم من استخدامه للوحدة الحدّية (الأخيرة) من وحدات عنصر رأس المال.

ثالثاً: الاستهلاك

بالنسـبة للاستهلاك فلقد انتقلت المدرسة الحدّية من تطبيق النظرية الحدّية في مجال القيمة والتوزيع إلى مجال الاسـتهلاك، حيث أوضحت النظرية الحدّية أن المسـتهلك الفرد يسـتهدف دائماً تحقيق أكبر إشباع كلي ممكن من إنفاقه لدخله النقدي المحدود بدافع من المصلحة الذاتية. إلا أن المسـتهلك في إنفاقه لدخله المحدود من أجل إشباع حاجاته يأخذ في اعتباره الحاضر والمستقبل أيضاً، وهذا يعني أنه ينفق جزءاً من دخله على شراء السلع في الوقت الحاضر، ويرجئ إنفاق الجزء المتبقي من الدخل في المستقبل.

وبمـا أن الامتنـاع عن الإنفاق فـي الوقت الحاضر هو ما يوصـف بظاهرة الادخار، فإن المسـتهلك الفرد عادةً ما يوزع دخله الحاضر بين الاسـتهلاك والادخار، طالما أن الادخار هو تخصيص جزء من الدخل الحاضر لإشباع حاجات المستقبل.

بالنسبة للجزء من الدخل الحاضر الذي يوجهه المستهلك للإنفاق على الاستهلاك' فإنه يستهدف الحصول على أكبر إشباع كلي ممكن، ومن ثم فإن المستهلك يوزع هذا الجزء من دخله الحاضر بحيث يحقق هدف الحصول على أكبر منفعة، من جراء هذا التوزيع.

وينطوي هذا التحليل على أن المسـتهلك سـوف يسـتبدل النقود بوحدات من أية سلعة إلى الحد الذي تتعادل عنده المنفعة الحدّية لهذه السـلعة (محسـوبة بوحدات النقود) مع سـعرها النقـدي في السـوق. وعندها يكون المسـتهلك قد وصل إلى وضعـه الأمثل، أو ما يعرف بالوضع التوازني بالنسبة لسلعة واحدة.

أما لو طبقنا هذا التحليل على أكثر من سلعة واحدة، فإن المستهلك سوف يشتري المزيد من جميع السـلع التي وقع اختياره على شـرائها من دخله المحـدود إلى الحد الذي تحقق عنده الوحدات الأخيرة من هذه السلع منافع تتناسب مع أسعارها. وعندها يصل المستهلك إلى الوضع الأمثل أو التوازني الذي يحقق له أكبر منفعة من جراء شراء وحدات مختلفة من

مجموعة كاملة من مختلف السلع، وهي ما يطلق عليها اسم المجموعة التوازنية.

فــي هذا الوضع التوازنــي أيضاً تكون المنافــع الحدّية للوحدات النقديــة الأخيرة التي ينفقها المســتهلك على مختلف السلع متساوية في جميع الاستعمالات. ويمكن التعبير عن هذا الوضع التوازني فى المعادلة التالية:

$$\lambda = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{سعر السلعة (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{سعر السلعة (ب)}}$$

وهكذا..................:....

إذا في حالة الوضع التوازني لا بد من أن تتحقق هذه المعادلة لأنه لو حصل المستهلك على منفعة حدّية من الســلعة (أ) أكبر من المنفعة الحدّية من الســلعة (ب) لكل وحدة من وحدات الإنفاق، فسوف يحصل على منفعة أكبر، لو أنه نقل جزءاً من دخله من الإنفاق على السلعة (ب) إلى الإنفاق على السلعة (أ).

أمــا المنفعــة الحدّية التوازنية للوحدة مــن وحدات الإنفاق (λ) فإنها تســمى بالمنفعة الحدّية للنقود (أو الدخل) وهي التي تكون متساوية في جميع استعمالات النقود في الإنفاق على شــراء الســلعة (أ) أو الســلعة (ب) أو غيرها من الســلع التي تدخل ضمن المجموعة التوازنية.



تدريب (4)

1-وضح العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع.
2-ما الســبب في تزايد المنفعة الحدّية لسلعة مثل الماس وانخفاضها لسلعة هامة مثل الماء؟
3-كيف تفسر الوضع التوازني بالنسبة للمستهلك حسب ما حددته النظرية الحدّية؟



أسئلة التقويم الذاتي (5)

1-حاول الاقتصاديون الحدّيون الإجابة عن تساؤل غاية في الأهمية ألا وهو «ما العوامل المحددة لقيم الســلع في الأسواق؟ هل لك، عزيزي الدارس، أن تتتبّع الإجابة عن هذا السؤال؟
2-اشرح قانون تناقص المنفعة الحدّية.
3-كيف تفهم التطبيق العملي للنظرية الحدّية في مجال التوزيع؟

5. السياسة الاقتصادية والموقف المذهبي للمدرسة الحدّية

يؤمن- عزيزي الدارس- رواد المدرسة الحدّية بأن الحرية الاقتصادية هي التي تؤدي إلى تحقيق أكبر إشباع ممكن أو أكبر منفعة ممكنة، ذلك أن كل مستهلك فرد هو أكثر الناس دراية بمدى إلحاح حاجاته المتعددة وأولويات هذه الحاجات في سلم تفضيله ومن ثم يمكن لهذا المستهلك الفرد أن يوزع دخله النقدي في حرية تامة على النحو الذي يستطيع معه أن يحصل على أكبر إشباع ممكن وأي تدخل خارجي في توزيعه لدخله النقدي لا مناص من أن ينحرف به عن تحقيق هدفه المنشود من هذا التوزيع.

لهذا نادى الحدّيون بضرورة عدم تدخل الدولة إلا في بعض المجالات والحالات التي حدّدتها المدرسة الكلاسيكية من قبل.

أما بالنسبة للموقف المذهبي، عزيزي الدارس، فإن التحليل الاقتصادي الذي قام به أعلام ورواد المدرسة الحدّية يفترض فرضاً أساسياً هو وجود مجتمع يسوده النظام الاقتصادي الرأسمالي، وعلى ذلك فالتحليل الحدّي يقوم على افتراض:

1. الملكية الفردية لعناصر الإنتاج.
2. حرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي.
3. المنافسة الكاملة في الأسواق.



أسئلة التقويم الذاتي (6)

ماذا يقصد، عزيزي الدارس، بالسياسة الاقتصادية والموقف المذهبي للمدرسة الحدّية؟

6. الانتقادات الموجهة للمدرسة الحدّية

مـن المعروف، عزيزي الدارس، أن تأثير المدرسـة الحدّية لا يزال مسـتمراً حتى وقتنا الحاضـر، ومـا زال أصحاب الفكر الاقتصـادي يطبقون طريقة هذه المدرسـة في البحث الاقتصادي، وإن كان هناك جهود ومحاولات لإكمال ما علق بالمدرسـة الحدّية من نواقص، وبناءً على ذلك فهناك مجموعة من الانتقادات التي وجهت لهذه المدرسـة الفكرية، ويمكن تبويب هذه الانتقادات كما يلي:

1- عدم انطباق النظرية الحدّية على واقع السلوك الاقتصادي.

2- تأثير الدوافع غير الاقتصادية على السلوك الاقتصادي.

3- خطأ النظرية الحدّية في التركيز على الوحدات الاقتصادية الصغيرة.

وسنقوم عزيزي الدارس، بتحليل وشرح هذه الانتقادات بشيء من التفصيل.

أولاً: عدم انطباق النظرية الحدّية على واقع السلوك الاقتصادي:

كما هو واضح من التحليل الذي جاءت به المدرسة الحدّية فإن نظرية سلوك المستهلك تركـز على الفكرة الحدّية أي على المنفعة الحدّية للسـلعة في مختلف الاسـتعمالات وعلى تناقص هذه المنفعة. ولما كان قانون تناقص المنفعة الحدّية أساسياً في الطلب، فلا بد من التعرف إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا القانون صحيحاً في تفسـير السـلوك الاقتصادي للمستهلكين.

يعـرّف، عزيـزي الدارس، قانـون تناقص المنفعة الحدّيـة على أنـه إذا بقيت العوامل الأخرى ثابتة فإن أية زيادة في معدل استهلاك سلعة ما من شأنها أن تقلل الطلب على أية وحدات إضافية منها، بمعنى أنها تقلل من منفعة السلعة عند الحدّ. وبشكل عام ينطبق هذا القانون على كافة السلع.

ومع ذلك فهناك بعض القيود الهامة التي يمكن تسجيلها على هذا القانون وهي:

أ- الفرضية التي تقول بأن العوامل الأخرى المؤثرة في الاسـتهلاك لا بد أن تبقى ثابتة، وهو فرض أساسـي لصحة انطباق قانون تناقـص المنفعة الحدّية، هذا يقتضي أنه لا بد أن يجري اسـتهلاك سـلعة ما في نفس الظروف المحيطة بالفرد المسـتهلك، بالإضافة إلى ثبات دخله النقدي.

ب- لكي يسـري قانـون تناقص المنفعة الحدّيـة، لا بد أن تتولد لدى الفرد المسـتهلك رغبـة أخرى عند الاسـتهلاك. ولتوضيح ذلـك، دعنا عزيزي الـدارس، نورد المثال التالي، فإذا كان الفرد يشـعر أن ظمأه للشـراب يتزايد بزيادة ما يتناوله من طعام بجانب الشراب، فمن المحتمل أنه كلما أفرط هذا الفرد في الشراب، زادت رغبته في

تعاطي الشـراب. في مثل هذه الحالة فإن ظاهرة الاستهلاك على هذا النحو تنطبق على قانون آخر هو «قانون تزايد المنفعة الحدّية».

ج- إذا سـلمنا لافتراض ثبات العوامل الأخرى وأسـلمنا لصحة قانـون تناقض المنفعة الحدّية، فإن أي مستهلك رشيد لا يبدو مهتماً بإجراء التعديلات الدقيقة التي يتطلبها قانون المنفعة الحدّية وذلك لأنه من الطبيعي أن معظم الأفراد لا يرغبون إطلاقاً في أن يكونوا بمثابة آلات حاسبة دقيقة.

د- مـن المتوقع عادةً أن تحدث تغيرات ضئيلة في السـعر وتغيـرات عالية في الدخل، وإذا كان المسـتهلك يسـلك سـلوكاً رشـيداً كما تنص نظرية المنفعة في فروضها الأساسـية، فإن المسـتهلك لا بد أن يعيد النظر في خطة إنفاقه وفي مشترياته على الدوام، واضعاً نصب عينيه اسـتخدام نقوده بأفضـل طريقة ممكنة في كل الأوقات ومع ذلك يميل المسـتهلك عملياً إلى وضع قائمة بمشـترياته المعتادة، أي تلك التي يجريهـا بصفة متكررة كل أسـبوع مثلاً، والتي سـوف لا يغير منهـا إلا إذا تغيرت الظروف بشـكل واضح، وعلى ذلك فقد يميل في شـرائه لكثير من الأشـياء استناداً إلـى حكم العادة المتأصلة، ومن ثم لا يجري عليها أي تغيير إلا في فترات متباعدة، بحيث يمكن لهذا التغيير في خطة الشـراء أن يتسق مع التغيرات الهامة في ظروف السوق.

ثانياً: تأثير الدوافع غير الاقتصادية على السلوك الاقتصادي:

أ- كلمـة المنفعة في كثيـر من الأحيان تؤدي إلـى بلبلة في التفكير، إذ تسـتخدم هذه الكلمـة فـي الاقتصاد لتعنـي الرغبـة Desiredness أو قوة الطلـب Strength of Demand، غير أن الانطباع عنها في أذهان الناس أنها تؤدي معنى خاصية النفع أو الفائدة Usefulness. والنتيجة هي أنه يمكن اسـتخدام لفظ المنفعة في الخلط بين الاعتبارات الاقتصادية والأخلاقية، وقد اتبع ذلك من قبل الاقتصاديين السـابقين وما زال يتبع من بعض الاقتصاديين المعاصرين.

ولكـن يجب أن لا نغفل، عزيزي الدارس، عن أن نظرية سـلوك المسـتهلك وضعت في وقت كان فيه معظم الاقتصاديين يؤمنون بمقياس المنفعة، وبالتالي لا يوجد أي إشكال إذا خلط الاقتصاديون (المنفعيون) بين الاقتصاد وعلم الأخلاق، ولا غدو إذا اعتقدوا أن المنفعة شـيء يمكن قياسـه كمياً. مع العلم أنه لا يمكن إلا قياس قوة طلب معين بالنسـبة إلى قوة طلب آخر، وبالتالي النتيجة التي تقررها نظرية سلوك المستهلك نسبة الرغبة أو قوة الطلب بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية.

ب- الفرد قد لا يتأثر في سلوكه الاستهلاكي بالرغبة في إشباع حاجاته الذاتية بقدر ما يتأثر بالعادات الاستهلاكية للأفراد الآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه أو في المجتمعات الأخرى.

وهذه العلاقة تنبعث من الرغبة في التقليد عن طريق الاستهلاك المظهري.

ج- أشارت المدرسة الحدّية إلى أنه يمكن استخلاص القوانين الاقتصادية بالنظر إلى «الرجل الاقتصادي»Economic man الذي يخضع في سلوكه إلى الدوافع الاقتصادية، ولا يستجيب في ذلك إلا للمنطق الدقيق على أساس الموازنة بين الآلام والمنافع. غير أن بعض الاقتصاديين قد اعترضوا على هذا التحليل بمقولة أن الإنسان ليس معزولاً عن بيئته، وأن هذا الرجل الاقتصادي المجرد لا وجود له في الواقع، وأن كل فرد يتأثر بالنظم القائمة في البيئة التي يعيش في كنفها. ومن هنا ظهرت المدرسة الأمريكية المعروفة بمدرسة التنظيمات المؤسسية Institutional Organizations School التي يتزعمها (ثورستين فيلن) والتي توافرت على البحث الخاص بمدى تأثير مختلف التنظيمات المؤسسية في السلوك الاقتصادي.

ثالثاً: خطأ النظرية الحدّية في التركيز على الوحدات الاقتصادية الصغيرة:

قامت المدرسة الحدّية بتطبيق تحليلها النظري على أساس الوحدات الاقتصادية الصغيرة Micro Economic Units مثل المستهلك الفرد، والمنتج الفرد، والمدخر الفرد... الخ.

وهكذا تكون قد أهملت إهمالاً تاماً الوحدات الاقتصادية الكبيرة Macro Economic Units مثل الناتج القومي والاستثمار القومي، وبذلك وقعت المدرسة الحدّية في خطأ جسيم هو أنها افترضت أن الأحجام الكلية ليست سوى مجموع الأحجام الجزئية. وظاهرة الادخار أفضل مثال على ذلك، إذ عندما يزيد ادخار بعض الأفراد بالذات، فقد لا يعني ذلك زيادة الادخار الكلي، بل على العكس فإنه يعني نقص الادخار الكلي. ويمكن تفسير ذلك أن زيادة ادخار بعض الأفراد ينطوي عليه انخفاض في طلبهم على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخول المنظمين والنتيجة تكون التراجع في مدخراتهم. وإذا حدث أن نقص الادخار من جانب المنظمين، يكون أكبر نسبياً من زيادة الادخار من جانب بعض أفراد المجتمع.

إذاً الحصيلة النهائية هي النقص في الادخار الكلي، رغم الزيادة في الادخار الفردي لبعض الأفراد في المجتمع.



تدريب (5)

أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

1. قانون تناقص المنفعة يقتضي ثبات ظروف الاستهلاك وكذلك ثبات الدخل بالنسبة للمستهلك.
2. من أجل أن يسري قانون تناقص المنفعة الحدّية يجب أن لا تتولد أية رغبات للاستهلاك لدى المستهلك.
3. يميل المستهلك في شرائه للأشياء إلى العادة المتأصلة لديه وليس إلى قانون المنفعة الحدّية.
4. قامت المدرسة الحدّية بإهمال الوحدات الاقتصادية الكلية في تحليلها.
5. إذا حدث وزاد الادخار لبعض الأفراد فهذا يعني زيادة الادخار الكلي.



أسئلة التقويم الذاتي (7)

1. إلى أي مدى، عزيزي الدارس، ترى أن قانون تناقص المنفعة الحدّية، الذي هو جوهر النظرية الحدّية في تحليل سلوك المستهلك، صحيحاً؟
2. النتيجة التي تقررها نظرية سلوك المستهلك هو نسبة الرغبة أو قوة الطلب، ناقش ذلك.
3. هل ترى بأن فكرة الرجل الاقتصادي تنطبق والواقع الاقتصادي؟ علل ذلك.
4. يقال بأن المدرسة الحدّية اختصت في تحليل الوحدات الاقتصادية الفردية، هل أنت مع هذا الرأي؟ ولماذا؟

7. الخلاصة

تناولت هذه الوحدة الدراسية، عزيزي الدارس، تحليلاً للأفكار الاقتصادية التي قدمتها المدرسة الحدّية من خلال روادها وأعلامها الحدّيين، مثل (جفونز) و(منجر) و(فالراس).

وتعتبر إسهامات المدرسة الحدّية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي عن تلك الأفكار التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية، حيث كان هناك تحول من المنهج الموضوعي إلى المنهج الشخصي، هذا بالإضافة إلى أن المدرسة الحدّية شهدت مشاركات وإسهامات فكرية من غير الإنجليز.

وتحتوي هذه الوحدة على عدد من الأقسام التي تشكل في مجملها الأفكار الأساسية التي قام الاقتصاديون الحدّيون بإضافتها إلى الفكر الاقتصادي.

ومن أهم هذه المساهمات تحليل كل من نظرية التبادل والقيمة والمنفعة، والتوزيع، والنموذج العام للتوازن.

ومن المعروف أن التحليل الحدّي من قبل هذه المدرسة الاقتصادية قام على استخدام علم الرياضيات بشكل واسع، حيث أن البعض يطلق على هذه المدرسة اسم المدرسة الرياضية.

وبغض النظر عن طريقة التحليل فإن الإطار الفكري العام الذي يجمع أركان هذه المدرسة الفكرية هو تحليلها لكل من القيمة، والتوزيع والاستهلاك. بينما تمثل الحرية الفردية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي المذهب الفكري لهذه المدرسة.

ولا نغفل، عزيزي الدارس، من أن هذه المدرسة واجهت مجموعة من الانتقادات في مجالات مختلفة ومن أهم هذه المجالات:

- عدم انطباق النظرية الحدّية على واقع السلوك الاقتصادي.
- تأثير الدوافع غير الاقتصادية على السلوك الاقتصادي.
- التركيز على الوحدات الاقتصادية الصغيرة وتجاهل الوحدات الاقتصادية الكلية.



8. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثامنة

تهدف الوحدة الدراسية الآتية إلى تعريف المساهمات الأساسية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية الحديثة على يد رائدها وقائدها (الفرد مارشال) في مجال الإنتاج والتوزيع والقوانين الاقتصادية. كذلك تقدم الوحدة التطورات التي حدثت ما بعد (مارشال) وأسهمت في صقل الفكر الاقتصادي بصورة علمية واضحة. هذا بالإضافة إلى التعرف إلى مساهمات (بيجو) الفكرية في مجال الرفاه الاقتصادي.

9. إجابات التدريبات

تدريب (1)

1- نعم

2- لا

3- نعم

4- لا

5- نعم

تدريب (2)

1)نظرية الاقتصاد السياسي عام 1791.

2)بهدف أن:

- يكون الفقراء أقل ما يمكن عدداً.
- أن يتم الدفع بصورة مجزية إلى الجميع عما يقومون به من اعمال.

3)الدرجة النهائية للمنفعة.

4) الجماعة المتاجرة.

- فرضية السواء.

5) قيمة المنتج الذي يسهم العامل في إنتاجه.

تدريب (3)

-1

استخدم (فالراس) المنفعة الحدّية لاشتقاق منحنى الطلب وهذا ما لم ينجح فيه (جفونز).

ب- أعطى المنافسة اهتماماً ووضوحاً أكبر في تحليله.

ج- قدم (فالراس) تحليلاً مفصلاً للكيفية التي يتحقق بها التوازن حينما يفرض مجموعة من العوامل تتغير معاً.

2-

أ- تساوي الطلب مع العرض في جميع الأسواق.

ب- تساوي سعر كل سلعة مع تكلفة إنتاجها.

ج- عدم تحقيق أي ربح أو خسارة بالنسبة للمنظمين.

3-

أ- الانحدار السالب لمنحنى الطلب.

ب- أثر الدخل على الاستهلاك.

ج- نظرية التوازن المتعدد.

د- اقتصاديات الرفاه.

تدريب (4)

1. قانون تناقص المنفعة الحدّية يبين أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ندرة السلع ذات القدرات الإشباعية المختلفة وبين درجة الإشباع التي يحصل عليها الفرد في استخدامه لهذه السلع. هذا يعني أنه إذا كانت السلعة نادرة بدرجة كبيرة تكون المنفعة الحدّية لتلك السلع عند مستوى مرتفع وعلى العكس إذا كانت السلعة متوفرة بدرجة كبيرة تكون المنفعة الحدّية لها عند مستويات منخفضة.

2. تزداد المنفعة الحدّية لسلعة مثل الماس لكون هذه السلعة تتصف بالندرة وموجودة بكميات قليلة، بينما تكون المنفعة الحدّية لسلعة مثل الماء منخفضة لأن هذه السلعة موجودة بكميات كبيرة.

3. عند وضع التوازن يجب أن تكون المنافع الحدّية للوحدات النقدية الأخيرة التي ينفقها المستهلك على مختلف السلع متساوية في جميع الاستعمالات، أي يجب أن تتحقق المعادلة التالية:

$$\lambda = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{سعر السلعة (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{سعر السلعة (ب)}}$$

تدريب (5)

1. نعم
2. لا
3. نعم
4. نعم
5. لا

10. مسرد المصطلحات

- التوازن العام General Equilibrium.
- التوازن المتعدد Multiple Equilibrium.
- الجماعة المتاجرة Trading Body: تتكون من عدد من الأفراد يتعاملون في السوق بمثابة مشترين أو بائعين.
- الرجل الاقتصادي Economic man: ذلك الرجل الذي لا يخضع في سلوكه الاقتصادي إلا إلى الدوافع الاقتصادية وحدها.
- سلع الإنتاج Production Goods: هي تلك السلع ذات القدرة على إشباع حاجات الإنتاج.
- سلع المستهلكين Consumer Goods: هي السلع ذات القدرة على إشباع حاجات الاستهلاك.
- السلع المكملة Complementary Goods: هي السلع التي تفتقد كل خصائص المتعة الكاملة كما عرفها (جوسن).
- سيادة المستهلك Consumer Sovereignty : هو ذلك المبدأ الذي يفيد بأن أنواع السلع المنتجة ومقاديرها في الاقتصاد يجب أن تتوافق مع رغبات المستهلكين.
- قانون تتابع الحاجات Law of succession of Wants.
- قانون التنوع Law of Variety.
- مدرسة التنظيمات المؤسسية Institutional Organizations School: هي مدرسة اقتصادية اهتمت بالبحث في مدى تأثير مختلف التنظيمات في السلوك الاقتصادي.

11. المراجع

أولاً: العربية

1. أحمـد، عبد الرحمن يسـري، (2003) تطور الفكر الاقتصـادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. بوشـهولز، تـودج، (1996)، أفكار جديـدة مـن اقتصاديين راحليـن مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نزيرة والحسيني، عزة، ط 1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
3. بيضـون، تغاريد، (1998) الفكـر والاجتهاد الاقتصادي في عصـر النهضة 1801-1950، ط1، دار النهضة للطباعة والتوزيع، بيروت.
4. حشيش، عادل احمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
5. عمر، حسين، تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الاول، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
6. عمر، حسين (2000)، تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
7. مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسـة شـباب الجامعة، الإسكندرية.
8. ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانياً: الأجنبية

1. Backhaus, Jurgen G. (2005) Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K.
2. Bhatia, H. L. (1997) History Of Economic Thought, 4^{th} ed., Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.

3. Heilbroner, Robert L. (1999) The Worldly Philosophers: The Lives, Times And Ideas of Great Economic Thinkers, 7th ed., Library Of Congress, New York.

4. Screpanti, Ernesto & Zamagni; Stefano; An Outline of the History of Economic Thought; Oxford University Press Inc; New York; 2001.

5. Srivastava، S. K. (1996) History Of Economic Thought, 4^{th} ed., Chand & Company Ltd, New Delhi.

6. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra, (2004) Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd., Montpellier Parade-Chelhtenham; U. K.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. http:/www.ecolib.org
2. http:/www.wikipedia.org
3. http:/www.ocw.mit.edu

الوحدة الثامنة

8

المدرسة الكلاسيكية الحديثة

The New-Classical school

إعداد المادة العلمية

د. عمر محمود أبو عيدة

محتويات الوحدة

الموضـوع	الصفحة


الوحدة الثامنة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيــزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحــدة الثامنة من مقرر «تاريخ الفكر الاقتصادي». وســنتناول في هذه الوحدة الدراســية مجموعــة من الأفكار الاقتصادية التي تشــكل في مجملها ما يعرف بآراء المدرســة الكلاســيكية الحديثة، ولعل أبرز المساهمات هي التي جاءت من (ألفريد مارشال) و(بيجو) و(روبنسون) و(تشمبرلين) وغيرهم.

وســندرس هذه المســاهمات والأفكار من حيث أصولها وعملية تطورها وآثارها على الاقتصاد والمجتمع.

ونأمل أن يســاعدك هذا الاســتعراض على فهم ماهية هذه الأفكار والنظريات وكيفية التعامل معها على نحو يزيد من ثقافتك العامة والاقتصادية ويرفع من أهمية الدور الذي تؤديه كمواطن صالح في وطنك.

2.1 أهداف الوحدة

عزيــزي الدارس، بعد الانتهاء من دراســة هذه الوحدة نأمــل منك أن تكون قادراً على أن:

1. توضح مفهوم الاقتصاد والقوانين الاقتصادية التي قدمها (مارشال).
2. تناقش قوانين (مارشال) في المنفعة والطلب والإنتاج والعرض والتوازن.
3. تدرك النظريات الأساسية التي قدّمها (مارشال) في الاحتكار والتوزيع والتبادل.
4. تبين عناصر الرفاه الاقتصادي عند (مارشال).
5. تشــرح المســاهمات اللاحقة علــى أفكار (مارشــال) فــي المنافســة الاحتكارية والمنافسة غير الكاملة واحتكار القلة ومنحنيات السواء.
6. تحدد تطورات الفكر الكلاسيكي الجديد على نظرية الأرباح والدورات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي.
7. توضــح مفهوم اقتصــاد الرفاه الــذي قدمه (بيجــو) كامتداد للفكر الكلاســيكي الجديد.



3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

القســم الأول: (مارشــال)، في هذا القســم نقوم بتحليل آرائه وأفكاره ونظرياته في مجال مفهوم الاقتصــاد والقوانيــن الاقتصادية، ونتعرف إلــى نظريات المنفعة والطلب والإنتــاج والعرض، كذلك نتنــاول تحليل نظرية القيمة والتبــادل وتحليل التوازن ونظرية الاحتــكار والتوزيع وعناصر الرفاه الاقتصادي. ويغطي هذا القسم الأهداف الأربعة الأولى لهذه ا لوحدة.

القسم الثاني: تطور الفكر الاقتصادي بعد (مارشال)، وفي هذا القسم نقوم بتحليل النظريات التي خلفت آراء (مارشــال) وقامت عليها ومنها نظريات المنافســة، والاحتكار، والمنافســة غير الكاملة، واحتكار القلة ونظرية الأرباح بالإضافة إلى التعرف إلى الآراء والأفكار الخاصة بالدورات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي. ويغطي هذا القسم الهدفين الخامس والسادس.

القسم الثالث: (بيجو) واقتصاد الرفاه. في هذا القسم نتعرض إلى المساهمات الأساسية لــ (بيجو) في مجال الرفاه الاقتصادي من حيث المفهوم والعلاقة بالموارد الاقتصادية، وكذلك المقترحات التي قدمهــا (بيجو) لزيادة مســتوى الرفاه الاقتصادي، بالإضافة إلى تقســيم هذه المســاهمات الفكرية وانتقاداتها، ويغطي هذا القسم الهدف السابع.



4.1 القراءات المساعدة

إن المــادة العلمية المعروضة في هذه الوحدة تشــمل موضوعات مهمة مختلفة في إطار تاريــخ الفكر الاقتصــادي. ولإثراء معلوماتك فــي هذه المرحلة، فإننــا ننصحك، عزيزي الدارس، بالرجوع إلى المراجع التالية:

1. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهــرة،(2000).
2. كاظم، محســن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاســل للطباعة والنشــر، الكويت.
3. Marshall، Alfred، Principles of Economics، 8th edition، Macmillan and Co.، Ltd. London، 1920.
4. Backhaus، Jurgen G. Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K; 2005.
5. Gibsok، Bill (Editor); Joan Robinson>s Economics- A centennial

Celebration; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Chelhtenham; U. K; 2004.

6. Toporowski، Jan; Theories of Financial Distribution–An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Chelhtenham; U. K; April; 2004.
7. http:/www.ecolib.org
8. http:/www.wikipedia.org

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، قبل أن تبدأ بدراسة هذه الوحدة تأكد بأنك هيأت المكان الهادئ والمريح للدراسة. وأن أهم ما تحتاج إليه من مواد هو قلم ومجموعة من الأوراق لتسجل عليها ملاحظاتك أول بأول. ستزودك هذه الوحدة بمجموعة من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي تساعدك في فهم المادة الأساسية واستيعابها، فلا تتردد في محاولة الإجابة عنها، ووضع الحلول المناسبة واللازمة لها بمفردك، وتصحيحها بالعودة إلى إجاباتها النموذجية في نهايةالوحدة.

إن إجابة هذه التدريبات يمنحك الفرصة لاختبار تعلمك، فلا تدع هذه الفرصة تفوتك. وإذا ما واجهتك أي صعوبة أو مسألة مثيرة للاهتمام، فلا تتردد في مراجعة مشرفك الأكاديمي ومناقشة ما تتعرض له من صعوبات أو استفسارات، أو مسائل مثيرة للاهتمام والتساؤل.

2. ألفريد مارشال (1842 – 1924) Alfred Marshall

يتميـز- عزيزي الدارس- (مارشـال) عن غيره من أعـلام الاقتصاد أنه قضى حياته في شـغل المناصب الأكاديمية بإنجلترا. فلقد كان رئيسـاً لجامعة (بريستول) بإنجلترا وعمل فترة أخرى في كلية بالبول في أكسفورد، بالإضافة إلى منصبه الرئيسي الذي قضى حياته كلها فيه رئيساً لقسم الاقتصاد السياسي في جامعة (كمبردج).

من خلال هذا المنصب الذي شـغله (مارشال) استطاع أن ينشر أفكاره الاقتصادية بين طلابه بصورة كبيرة جداً ونجح في تخريج العديد من أفواج الطلبة الذين أصبحوا فيما بعد من الاقتصاديين العظماء وعلى رأسهم (جون مينارد كينز) John Mynard Keynes.

كما أنه أسـس واحدة من أشـهر المدارس الاقتصادية التي تعرف بمدرسـة (كمبردج) Cambridge School وكان لشـهرتها الواسـعة والفعالة حتى أيامنا هـذه فضل يعود لـ (مارشـال) وجهوده الشخصية. ولقد قام (مارشال) بتبويب وعرض معظم أعماله وأفكاره الاقتصاديـة في كتابه المشـهور «مبادئ الاقتصـاد» (Principles of Economics) الذي نشر أول مرة عام 1890.

ليـس هناك من يخالف الحقيقة التي تقول بأن (مارشـال) هو أشـهر أعلام المدرسـة الكلاسـيكية الحديثـة، بـل وأبعد من ذلك فإن هذه المدرسـة مرتبطة بهـذا العالم وبفكره الاقتصادي الواسـع الذي يعطي الصورة الشـاملة عن معظم الأعمال والأفكار التي قدمتها هذه المدرسة بشكل عام.

وبما أن دراسـة أعمال (مارشـال) تحمل الصورة العامة للتطور الكبير الذي حدث في النظرية الاقتصادية في عصر المدرسة الكلاسيكية الحديثة، مع التسليم بأن هناك اختلافات بين الفكر (المارشـالي) وبقية أفكار المدرسـة الكلاسـيكية الحديثة في بعض المواضيع. ولعل هذا يجعل التحليل الاقتصادي وعرض الأفكار الاقتصادية يتجه نحو (مارشـال) دون غيره من الكلاسـيكيين المحدثين السابقين له من المدرسة الإنجليزية والمدارس الأوروبية الأخرى.

وفـي هـذه الوحدة الدراسـية، عزيـزي الدارس، سـنركز على المسـاهمات الأساسـية لـ (مارشال) الخاصة في تطوير علم الاقتصاد، وكذلك الأفكار اللاحقة له والتي أسهمت في تطوير معالم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث.

الأسلوب والمنهج

أدّى فهم (مارشـال) لطبيعة علم الاقتصاد وآنخراطه في المجتمعات الإنسانية، أدى به لأن يقدم أفكاره في صورة مبسـطة رغم الذي تتميز به، وبمفهوم (مارشال) فإن الاقتصاد



يعني دراسة الإنسان في الأعمال العادية للحياة. ومن هنا كان قرار (مارشال) بأن يخرج النتائج التي يتوصل إليها هذا العلم إلى أكبر جمهور ممكن من الناس.

وبالرغم من استخدامه للرياضيات في تحليله الاقتصادي، إلا أنه كان يقدمها كملاحق هامشية في كتاباته من أجل أن يتيح الفرصة لمن لا يعرف الرياضيات بفهم وقراءة النتائج بصورة بسيطة ومفهومة. ويختلف (مارشال) في هذا عن غيره من أعلام المدرسة الكلاسيكية الحديثة الذين لم يلجؤوا فقط إلى التحليل الرياضي، ولكن لم يقوموا بفصله عن التعبير اللفظي في كتاباتهم عن المسائل الاقتصادية المختلفة. وربما اعترف(مارشال) في داخله بأهمية التحليل الرياضي واستخدامه، ولكن كان يضعه جانباً عند عرض النتائج؛ لأنه كان يعتقد بأن الأسلوب الرياضي يعيق توصيل النتائج إلى قرّائه.

1.2 مفهوم الاقتصاد والقوانين الاقتصادية

إن تعريف (مارشال) للاقتصاد يعتبر من أفضل التعاريف الذي عرف بها الاقتصاد للمهتمين بهذا العلم، وكذلك للمجتمع الطلابي. حيث رأى (مارشال) أن «الاقتصاد» أو «الاقتصاد السياسي» يختص بدراسة الإنسان في الحياة العملية والعادية، وكتب (مارشال) في كتابه «مبادئ الاقتصاد» إن الاقتصاد هو «دراسة لبني الإنسان في الحياة العملية العادية، فهي تبحث في ذلك الجزء من الفعل الفردي أو الاجتماعي، الوثيق الارتباط بالحصول على المتطلبات المادية للرفاه واستخدام هذه المتطلبات» (مارشال، 1920، ص 1).

نلاحظ من هذا التعريف أن (مارشال) أقام مفهوم علم الاقتصاد على بعض الأركان وهي:

1. الحياة العاملة.
2. الفعل الفردي.
3. المتطلبات المادية.

وبهذه الأركان فإن (مارشال) يركز على الحياة العاملة Business Life والمتطلبات أي المواد أو الأشياء (Materials) التي تعتبر ذات أهمية للرفاه، وأن لكل من الفعل الفردي والفعل الاجتماعي علاقة بذلك.

إذن فالاقتصاد عند (مارشال) هو: دراسة الإنسان أو البشر، وأن، ولذلك يحمل (مارشال) فكرة ثنائية لدراسة وتحليل هذا العلم وهي:

أ. دراسة الثروة.

ب.دراسة الإنسان.

واعتمـاداً على هذا المفهوم الذي قدمه للاقتصـاد فإن كل مجتمع عندما يقارن حاجاته ومتطلباته بالموارد الذي يمتلكها يجد أن هذه الموارد محدودة، وبالتالي تقع على المجتمع مسـؤولية وعبء إدارة وهذه الموارد واستخدامها بشكل أكثر إنتاجية وفاعلية. وهذا الهدف يؤدي إلى خلق اقتصاد فعّال أو غير فعّال.

إنّ دراسـة الاقتصـاد قابلة للتغير مـن مجتمع إلى آخر ومن وقت لآخـر حتى للمجتمع نفسـه. ولا يقلل (مارشـال) من كـون الاقتصاد علمـاً ولذلك لا بد أن نتنـاول قياس النظم والعلاقـات الموجودة في الفعل الفردي والفعل الاجتماعي، ويؤكد (مارشـال) أن الاقتصاد يختلـف عـن العلوم الطبيعية أساسـاً في أنـه يتناول قـوى الطبيعة البشـرية التي تتميز بالمراوغة والتغير.

في ضوء ذلك فإن (مارشال) يخص علم الاقتصاد بتلك القوى التي تكون قابلة للقياس بمقياس النقود، وبما أنه يدرك أن الدوافع الإنسانية والعلاقة بين المتع والآلام لا تكون قابلة للقياس النقدي بصورة مباشـرة، إلا أنه يمكن قياسـها على وجه التقريب بمبالغ من النقود المطلوبـة للتحضير ودفع الإنسـان للفعل الفردي. وكما يعتبر (مارشـال) فإن القياسـات النقدية لا تعبر عن إجمالي الإشـباع فلا بد من الاختلاف بين الأفراد في مسـتوى الإشـباع ومستوى الدخل، بالإضافة إلى ذلك فإن العرف والعادات تمثلان عاملين تحكمان الخيارات الإنسانية ولهذا السبب نرى الإنسان بشكل عام يعمل من أجل:

1. الاستمتاع في العمل.
2. من أجل مجاراة الآخرين وتقليدهم.
3. أو من أجل تحقيق الذات والحصول على القوة.

الاقتصاد إذاً، برأي (مارشـال)، يجب أن لا يركز فقط على الحقائق التابعة لهذه الحياة الاقتصاديـة ولكن يجب أن يوفر اسـتنتاجات مفيدة حول طريقة جعـل هذا الاقتصاد أكثر نشـاطاً وحيويـة. فعلى عكـس العديد من الاقتصاديين كان (مارشـال) يؤمـن في حتمية الاقتصاد الفعّال الإيجابي الذي كان يهتم به بعمق من أجل تفسير ظروف البشرية وحياتها. لهـذا فالاقتصاد يجب أن يكون ذلك الفرع من المعرفـة الذي يتناول الغطاء الحامي وثمرة المعاناة للبشرية ولا يجوز أن يتناول واحدة دون الأخرى.

فاقتصـاد (مارشـال) هـو المصدر الأساسـي لاقتصـاد الرفـاه المعروف فـي الحياة المعاصرة، ولذلك فالاقتصاد هو للأفراد في المجتمع وليس العكس. فحياة الإنسان لها عدة جوانـب والجانب الاقتصادي يمثل واحداً منها. ولهذا السـبب يقتضي الأمر الاحتفاظ بفرع

من العلوم يختص بدراسة سلوك الإنسان الاقتصادي.

وبالنسبة للقوانين الاقتصادية فإن (مارشال) يقول: بأن طبيعة الاقتصاد وقوانينه تعمل على أن يكون التنبؤ الاقتصادي غير دقيق، حيث إننا في الاقتصاد لا نتعامل مع قوانين وقوى مادية، ولكن مع سلوك وحوافز إنسانية، فالإنسان لا يتميز بالتعقيد فحسب، وإنما هو عرضة للتغير وسلوكه غير قابل للتنبؤ الدقيق وكذلك أفكاره.

أسئلة التقويم الذاتي (1)

؟

هل لك، عزيزي الدارس، أن تتتبّع مفهوم الاقتصاد عند (مارشال) والأركان المكونة له؟

2.2 المنفعة والطلب Utility and Demand

ناقش (مارشال) مجموعة من القوانين والمبادئ الأساسية في كتابه «مبادئ الاقتصاد»، في القسم الثاني والثالث، وشمل هذا النقاش الرغبات والحاجات وطرق إشباعها.

فإذا كانت المدرسة الكلاسيكية قد ركزت بحثها على السعر الطبيعي للسلع والعوامل التي تحدد هذا السعر ولم تعن بتحليل ودراسة سعر السوق، فعند المدرسة الكلاسيكية الحديثة انقلب الأمر رأساً على عقب ولم ينظر إلى السعر الطبيعي، وإنما أخذ التحليل والبحث اتجاه تحديد أسعار السوق. وبهذا المجال احتل تحليل الطلب والمنفعة كمنحنى يبين العلاقة بين الكميات والأسعار مكاناً هاماً في الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك.

قام (مارشال) باستخدام سلوك المستهلكين والمنتجين، كغيره من أعلام المدرسة الكلاسيكية الحديثة في تحليل سعر السوق، ولكن خالف غيره بعدم اعتباره المنفعة أي الطلب هو المحدد الأساسي لسعر السوق. في هذا المجال تناول (مارشال) المتغيرات التي قدمها (جون ميل) بخصوص الطلب وقام بتطويرها، حيث أعطاها (مارشال) صورة الدالة المحددة وجاء بجدول الطلب من خلال العلاقة القائمة بين المنفعة والطلب، وحدد بأن الطلب مرتبط ويعتمد على المنفعة بشكل جوهري وأساسي.

من هنا جاء (مارشال) بالتفريق الشهير بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية وقانون تناقص المنفعة الحدية، وبالتالي توصل إلى الخطوة الحاسمة في ترجمة قانون تناقص

المنفعة الحدية إلى قانون الطلب. والمنطق البسيط لهذا الاكتشاف يفيد بأن «المستهلك عندما يواجه تناقصاً في المنفعة الحدية من سلعة ما نتيجة زيادة كمية الاستهلاك منها، فإنه سوف يكتشف أن من مصلحته أن يدفع سعراً أقل من أجل شراء المزيد منها والعكس صحيح».

وبعبارة أخرى- عزيزي الدارس، فإن المستهلك يواجه مستوى من السعر للوحدة الواحدة من السلعة، يجب عليه أن يستمر في الشراء حتى تتساوى المنفعة الحدية لها مع سعر تلك السلعة، وبالتالي إذا انخفض سعر السلعة إلى مستوى أقل، المزيد من السلعة يتم شراؤها والعكس صحيح. وإذا ربطنا هذه العلاقات ببعضها فإننا سنجد بأن (مارشال) قد بين أن الطلب على سلعة معينة يشير إلى العلاقة بين الكميات المطلوبة عند أسعار مختلفة، وبالتالي من الطبيعي والمنطقي أن نتوقع استعداد المستهلكين لشراء كميات أكبر من السلع عند مستويات أسعار أقل.

يتضح من نقاش وتحليل (مارشال) للطلب والمنفعة أنه فرَّق بين نوعين من الطلب، الطلب الفردي وطلب السوق، ولهذا فإن تحليل (مارشال) تناول جدول الطلب على مرحلتين:

الأولى: خاصة بالمستهلكين الأفراد وسلوكهم واستقرت على فكرة تناقص المنفعة الحدية، والتي استخدمت لتحليل الطلب الفردي.

الثانية: خاصة بمنحنيات المنفعة الحدية لهؤلاء الأفراد والتي استخدمت لاشتقاق منحنى الطلب الخاص بكل فرد من الأفراد ثم تجميع هذه المنحنيات الفردية لتكوين منحنى طلب السوق.

1- الطلب الفردي Individual Demand

يقصد بالطلب الفردي، كما تعلم، عزيزي الدارس، الكميات التي يطلبها الفرد من سلعة معينة. فبالنسبة لهذا المستهلك الفرد، ففي الحياة العملية، نجد أن المستهلكين يواجهون عدداً لا بأس به من السلع للاختيار من بينها ولتوزيع دخولهم النقدية عليها. وبافتراض أن المستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن فهو سوف يوزع دخله بين السلع المختلفة بطريقة تؤكد عدم إمكانية الحصول على أي قدر أكبر من الإشباع نتيجة أي توزيع آخر مختلف. والوضع الأمثل يتحقق تبعاً لهذا التحليل القائم على فكرة المنفعة الحدية عندما تضيف وحدة النقد الأخيرة التي ينفقها المستهلك على أي سلعة مقداراً متساوياً من الإشباع. وإذا لم يتحقق هذا الوضع فإن المستهلك سوف يبحث عن توزيع آخر للإنفاق (الدخل) من أجل أن يتوصل إلى أعلى إشباع ممكن.

ومن أجل أن يتوصل (مارشـــال) إلى هذه النتيجة قام باستخدام عدد من الفرضيات، وهذه الفرضيات هي:

أ- سلوك الإنسان يعتبر سلوكاً عقلانياً ورشيداً.

ب- المنفعة الحدية للنقود ثابتة بصرف النظر عن كمية النقود الموجودة لدى المســتهلك، وهذه الفرضية كانت بعيدة عن الواقع واعترف بها (مارشـــال).

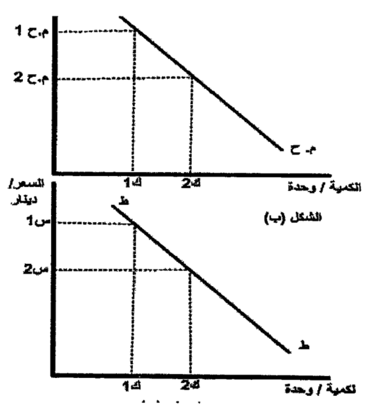
ج- المنفعة المتأتية من ســلعة ما مستقلة عن المنفعة المتأتية من السلع الأخرى، واعتبرت فرضية مهمة ولكنها أيضاً غير واقعية.

د- قابلية السلع للتجزئة التامة.

هـ- ثبات دخل المستهلك.

ومن هنا توصل (مارشال) إلى صيغة قانون الطلب Law of Demand الذي ينص على أن «هناك علاقة عكســية بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة وسعر تلك السلعة، مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب ثابتة لا تتغير».

وبذلك يمكن التوصل إلى منحنى الطلب الفردي المشتق من منحنى المنفعة الحدية، والذي يمثل تلك العلاقة العكســية بين الســعر والكميات المطلوبة، كما هو واضح من الشكل رقم (1).



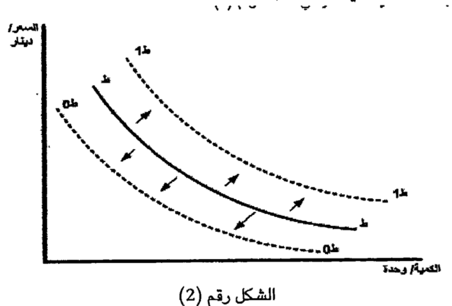
شكل رقم (1)

وكما هو واضح من الشكل فإن الشكل الأول (أ) يمثل منحنى المنفعة الحدية ونلاحظ أنه كلما قام المستهلك باستهلاك المزيد من السلعة فإن المنفعة الحدية تكون متناقصة، وبالتالي نلاحظ أن المستهلك عند استهلاك الكمية (ك2) حصل على مستوى منفعة حدية تساوي (م.ح2) وهي تعتبر أقل من تلك التي حصل عليها عند استهلاكه الكمية (ك1) والتي تقدر منفعتها الحدية بمستوى (م.ح1).

وفي الشكل الثاني (ب) يتمثل منحنى طلب المستهلك بالمنحنى (ط ط) وبالاعتماد على منحنى المنفعة الحدية نلاحظ أن المستهلك على استعداد لشراء الكمية التي تعطيه منفعة حدية أكبر بسعر أعلى، وتلك التي تعطيه منفعة حدية أقل بسعر أقل. حيث يطلب الكمية (ك1) عند سعر (س1) ولكن عند تناقص المنفعة الحدية فإنه يكون مستعداً لدفع سعر (س2) للكمية (ك2)، كما هو واضح من الشكل. أي أن منحنى الطلب الفردي هو صورة عن منحنى المنفعة الحدية وكلاهما ذو ميل سالب يميل من أعلى إلى أسفل.

2- طلب السوق Market Demand

صوّر (مارشال) طلب السوق بمنحنى يمثل العلاقة بين الكميات والأسعار المختلفة لسلعة معينة معتمداً على أن العوامل المؤثرة في الطلب عدا عن سعر السلعة بقيت ثابتة على حالها. وعرّف (مارشال) العوامل الأخرى بأنها أذواق ودخول المستهلكين وأسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة. وبين (مارشال) أن أي تغير في هذه العوامل كفيل بنقل الطلب من موقعه إلى موقع آخر، وبذلك أتم (مارشال) رسم منحنى طلب السوق بالنسبة لسلعة معينة، كما هو في الشكل رقم (2):



الشكل رقم (2)

وكما هو واضح من الشكل فإن منحنى طلب السوق (ط ط) يميل من أعلى إلى أسفل جهة اليمين بسبب العلاقة العكسية بين الكمية والسعر، ولكن نلاحظ أنه إذا تغير أحد العوامل المؤثرة في هذا الطلب فإن المنحنى ينتقل إلى أعلى جهة اليمين بالزيادة؛ أي يصبح (ط1ط1) أو إلى أسفل جهة اليسار بالنقصان أي يصبح (ط0 ط0) *.

من خلال التعرف إلى هذا التحليل، الذي قدمه (مارشال) للمنفعة والطلب نستطيع، عزيزي الدارس، أن نجمل الاستنتاجات التي توصل إليها (مارشال) بهذا الخصوص بالنقاط الآتية:

1. نظرية (مارشال) في الطلب قدمت لنا قانون الطلب المعروف، الذي ينص على أن الطلب والسعر تربطهما علاقة عكسية، وقام (مارشال) باستخدام قانون الطلب هذا في تطوير واكتشاف مفهوم فائض المستهلك Consumer Surplus والذي يمكن قياسه والتعبير عنه بواسطة النقود أو بواسطة المنفعة.
2. تحليل (مارشال) للطلب نتج عنه دالة الطلب Demand Function التي يمكن أن تحلل من خلال جدول الطلب أو منحنى الطلب. هذه الحقيقة تؤكد أن الطلب ليس كمية ثابتة ولكن يعتمد على السعر الذي يجب على المستهلك أن يدفعه
3. استخدم (مارشال) قانون الطلب أيضاً في اكتشاف وتطوير مفهوم مرونة الطلب Demand Elasticity والتي يمكن تحديدها بعدة طرق جبرية ورياضية وقدم هذه الطرق في الملحق الرياضي لكتابه «مبادئ الاقتصاد» وكان (مارشال) أول اقتصادي يربط مرونة الطلب بالسعر.
4. قام (مارشال)، أيضاً، بحل مشكلة اشتقاق منحنى طلب السوق من منحنى الطلب الفردي، وكان بإمكانه أن يفعل ذلك لأن منحنى الطلب الذي قدمه يعتبر منحنى نموذجياً يمثل الفرد المتوسط، فهناك أفراد طلبهم أكثر حساسية، وآخرون طلبهم أقل حساسية، وبهذه الطريقة فإن منحنى طلب السوق ما هو إلا التجميع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية وبالصورة نفسها فإنه ذو ميل سالب.
5. حدّد (مارشال) العوامل التي تؤثر على حدة الطلب وبالتالي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب، سمى هذا التغير زيادة أو نقصاناً في الطلب. وبالمقابل فإن التغير في الطلب بسبب تغير السعر عرّفه على أنه تمدّد وتضخم أو تقلص وانكماش في الطلب.
6. في الوقت الذي توصل به إلى هذه التفرقة كان بإمكانه أيضاً أن يتوصل إلى حقيقة العلاقة بين السلع وأثرها على الطلب[1] على السلعة، وبالتالي تقنياً توصل إلى مفهوم

1 عزيزي الدارس : للمزيد راجع كتاب مقرر مبادئ الإقتصاد (1)

مرونة الطلب التقاطعية Gross Elasticity of Demand .

بقي، عزيزي الدارس، أن نذكر أن هذا النقاش الذي قدمه (مارشال) والخاص بربط المنفعة بالطلب لم يكن جديداً على الفكر الاقتصادي لأن مدرسة المنفعة الحدية في أوائل القرن التاسع عشر قدمت فكرة المنفعة الحدية والتصرفات المبنية عليها. وكذلك الكُتّاب الكلاسيكيون المحدثون مثل (مارشال) تعرفوا إلى فكرة المنفعة الحدية وقدموها بصورة واضحة أمكن استخدامها في التحليل الاقتصادي.وقد توصل (ليون فلراس) بفرنسا و(منجر) في النمسا وكذلك (ستنلاي جيفونس) في إنجلترا إلى فكرة المنفعة الحدية بالوقت نفسه.

وبالرغم من أن (مارشال) يستطيع الادعاء أنه أحد مكتشفي الفكرة إلا أنه لا يستطيع إثبات ذلك حيث لم يقم بنشر أعماله الخاصة بالمنفعة الحدية إلا بعد تأكده من إمكانية تقديم هذه الأعمال بصورة منطقية.

3.2 الإنتاج والعرض Production and Supply

تبلورت نظرية الإنتاج في المدرسة الكلاسيكية الحديثة على يد (مارشال)، فبعدما قام (مارشال) بتحليل المنفعة والطلب انتقل إلى تحليل الإنتاج والعرض معتمداً على تحليل رجال الأعمال أو المنتجين.

1.3.2 نظرية الإنتاج Theory of Production

تركز تحليل (مارشال) بشأن الإنتاج على مسألتين أساسيتين هما:

الأولى: كيفية مزج عناصر الإنتاج من قبل المنتج.

الثانية: التعديلات التي يضيفها المنتج على طريقة مزج عناصر الإنتاج عندما تتغير ظروف السوق.

وفيما يلي نقوم، عزيزي الدارس، بتفسير هاتين المسألتين للتعرف إلى مساهمات (مارشال) بهذا الخصوص:

1) مزج عناصر الإنتاج

فإذا سلمنا بالافتراضات التي جاء بها (مارشال) والخاصة بسيادة المنافسة الكاملة في السوق، فإن المنتج لا يستطيع أن يؤثر على سعر السلعة التي ينتجها ويطرحها في السوق من أجل أن يعظم أرباحه؛ أي يحقق أعلى ربح ممكن فلا بد من التركيز على الناحية الفنية (الإنتاجية) من أجل تقليص نفقات الإنتاج إلى أقل حد ممكن. ومن الناحية التقنية

(الفنية) البحتة يجد المنتج نفسه أمام عدة طرق مختلفة لمزج عناصر الإنتاج التي تعطيه الحجم نفسه من الإنتاج؛ أي أن نسب مزج عناصر الإنتاج عادة ما تكون متعددة ومختلفة من الناحية الفنية.

وبالتالي فإن المنتج (المنظم) الذي يحكمه السلوك الرشيد في قراراته الإنتاجية فإنه سوف يبحث عن الخيار الإنتاجي الذي يمثل له أقل كلفة ممكنة وذلك من أجل أن يحقق أعلى ربح ممكن.

من هذا التحليل نستنتج أن (مارشال) بطريقة غير مباشرة يحدد أهداف المنتج بأنها:

أ- تعظيم الأرباح إلى أكبر قدر ممكن.

ب- تقليل تكاليف الإنتاج إلى أقل قدر ممكن.

2) تعديلات مزج عناصر الإنتاج

تعدّ هذه المسألة أكثر تعقيداً من المسألة الأولى (مزج عناصر الإنتاج) لأنها تختص باستجابة المنتج للتغيرات التي تحدث على ظروف السوق في الوقت الذي ما زال فيه متمسكاً وساعياً لتحقيق هدفه الأساسي ألا وهو تعظيم الأرباح.

يحدث هذا التعقيد بالنسبة لهذه المسألة بسبب الحاجة إلى العامل الزمني في عملية الإنتاج وأثره على كيفية توظيف عناصر الإنتاج المختلفة. اتبع (مارشال) أسلوب تجزئة الظاهرة محل الدراسة ثم حلّل كل جزء منها بشكل مستقل عن الآخر على أساس التغير الزمني المستمر مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ومن أجل أن يكمل هذا التحليل فرّق (مارشال) بين ثلاثة أنواع من الفترات الزمنية:

أ- فترة السوق.

ب- الفترة القصيرة.

ج- الفترة الطويلة.

الفترة الأولى: فترة السوق Market-Period وهي تعتبر فترة قصيرة جداً بالنسبة للمنتج حتى إنه لا يستطيع خلالها إجراء أي تغيرات في إنتاجه استجابة للتغيرات التي تحدث في سعر السلعة.

الفترة الثانية: الفترة القصيرة Short-Period واعتبرها (مارشال) فترة تسمح بتعديل حجم الإنتاج عن طريق زيادة استخدام عناصر الإنتاج الموجودة لدى المنتج.

هــذه القدرة على التعديل تأتي من خلال زيادة اســتخدام عناصر الإنتاج الثابتة مثل الآلات والمعدات التي لم تكن مستغلة بالكامل في فترة السوق، ويتم ذلك من خلال زيادة عناصر الإنتاج المتغيرة فيقوم مثلاً بزيادة عدد العمال وزيادة استخدام المواد الخام، ويمكن أن لا يتوفر عمال في السوق فيلجأ إلى تشغيل العمال الموجودين لديه لعدد أكبر من الساعات.

كل هــذه التعديــلات تهــدف إلى زيــادة اســتخدام عناصر الإنتــاج المتغيرة وتشــغيل عناصــر الإنتاج الثابتة إلى أقصى حد ممكن تــؤدي إلى تغيرات في حجم الإنتاج في الفترة القصيرة.

وإذا طبقنا هذا التفسير لـ (مارشال) للفترة القصيرة فإن المنتج والعملية الإنتاجية قد تكون عرضة لإحدى الحالات الآتية:

الحالــة الأولى: زيادة الإنتاج من خلال زيادة اســتخدام عناصــر الإنتاج المتغيرة أو شــراء المزيــد منها وتوظيفه فــي العملية الإنتاجيــة يمكن أن يصاحبه زيــادة في تكاليف الإنتــاج. هذه الزيادة في تكاليف الإنتاج تحدث خاصــة إذا كانت عناصر الإنتاج قد وصلت بتوظيفها إلى نقطة المزج الأمثل، وباعتبار أن العامل التكنولوجي ثابت، فإن أي زيادة في تشغيل العنصر الثابت من خلال إضافة وحدات جديدة متزايدة من العنصر المتغير سوف يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي ولكن بمعدل متناقص؛ أي أن الناتج الحدي للعنصر ســيكون متناقصاً.

الحالــة الثانية: زيــادة التكاليف المترتبة علــى زيادة الإنتاج تعنــي تزايد التكاليف الحديــة، لأن الناتج الحدي تربطه علاقة عكســية مع التكاليف الحديــة، والأخير يمثل مرآة مقلوبة للأول *. فكلما اقترب المنتج من نقطة التشغيل الكامل للعنصر الثابت تعذر بالمقابل الحصول على عناصر إنتاج متغيرة من السوق إلا بدفع عوائد أعلى لهذه العناصر.

أمــا إذا كان المنتــج لم يصل بعد إلــى نقطة التشــغيل الكامل لعناصر الإنتــاج الثابتة والمتغيرة التي يملكها فإنه يســتطيع أن يرفع الناتج الكلي في الفترة القصيرة مع ســيادة ظــروف تناقص التكلفة الحديــة، وهذا يعني أن الناتج الحدي في حالة تزايد، ممّا يفيد بأن الناتج الكلي يزداد بمعدل متزايد.

الفترة الثالثة: الفترة الطويلة Long-Period عرّفها (مارشال) بأنها الفترة الزمنية التــي تتيح تغيير الطاقة الإنتاجية بصورة تتناســب مع التغير المســتمر فــي الطلب، فإذا استمر التغير في الطلب بالزيادة فإن المنتج لا يستطيع زيادة إنتاجه بعد التشغيل الكامل

* عزيزي الدارس: للمزيد راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (1).

لعناصر الإنتاج الذي يوظفها (في الفترة القصيرة) ولا بد إذاً من اللجوء إلى زيادة الطاقة الإنتاجية نفسها (كمية عناصر الإنتاج) للاستجابة لحجم الطلب المتزايد.

هنا يحدد معنى الفترة الطويلة؛ بأنها تلك الفترة التي تسمح بإجراء هذا التغير الأساسي. هذا التقسيم الزمني الذي قدمه (مارشال)، يحدث بشكل عام على أساس منطقي متماسك وينسب إلى قدرة المنتج على تغيير حجم الإنتاج حيث:

أ- يتناسب مع عدم إمكانية تغيير حجم الإنتاج على الإطلاق وتعرف بفترة السوق.

ب- يتناسب مع إمكانية تغيير حجم الناتج بدون تغيير الطاقة الإنتاجية الثابتة وتعرف بالفترة القصيرة.

ج- يتناسب مع إمكانية تغيير الناتج بتغيير الطاقة الإنتاجية الثابتة نفسها وتعرف بالفترة الطويلة.

هذا التمييز المنطقي بين أنواع الفترات الزمنية الثلاث الذي توصل إليه (مارشال) من أجل الإجابة عن مدى كيفية استجابة الإنتاج للتغيرات في الطلب، ساق معه قضية هامة جداً وهي «غلة الحجم» Returns to Scale.

غلة الحجم وسقوط المنافسة الكاملة

من الظواهر الاقتصادية التي جذبت (مارشال) في تحليله لنظرية الإنتاج زيادة الإنتاج بمعدلات أكبر من الزيادة في حجم المشروع، الأمر الذي ينتج عنه تناقص التكاليف المتوسطة، وهذا ما يعرف بحالة تزايد الغلة Increasing Returns. فلقد حملت المدرسة الكلاسيكية فكرة ثبات نفقة الحجم كحالة عامة للاقتصاد، أي زيادة عناصر الإنتاج بنسبة معينة وأدى ذلك إلى زيادة كمية الإنتاج بالنسبة نفسها، وهذا ينتج عنه ثبات في التكاليف المتوسطة، أي أن زيادة حجم المشروع لا تؤثر على التكاليف. وكما بينا سابقاً، فإن المدرسة الكلاسيكية كانت مهتمة بالتطور والنمو الاقتصادي للاقتصاد ككل وما يصاحب هذا النمو من تقسيم وتخصص للعمل وأثره على الإنتاجية.

ولكن (جون ميل) في نهاية عصر المدرسة الكلاسيكية بدأ يتكشف له أهمية زيادة حجم المشروع الكبير، وأن هذه الزيادة في حجمه تؤدي إلى زيادة إنتاجيته بدرجة كبيرة. وتؤدي إلى انخفاض متوسط التكاليف، ممّا يؤدي إلى زيادة قوة هذا المشروع في الاقتصاد، مما يؤدي إلى التركيز الصناعي أو ظهور الاحتكار. وكذلك لاحظ (ماركس) الظاهرة نفسها وعرفها على أنها القوة المتزايدة للمشروع المتوسع، وتوقف اكتشاف (ميل) وكذلك (ماركس) عند هذا الحد ولم يقوما بإضافة أية تطورات متعمقة أكثر من درجة التعرف إلى هذه الظاهرة فقط.

اكتشاف هذه الظاهرة «تزايد غلة الحجم» المترافقة مع استخدام التقنية الإنتاجية العالية،

بالنسـبة لــ (مارشــال) خلقت له مشـكلة جديدة وهي إمكانية سـقوط فرضيته الأساسية سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق كنظام وإمكانية حدوث الاحتكار في السوق.

فمن المؤكد، عزيزي الدارس، من الحياة العملية أن اقتصاديات الحجم الكبير Economic of Large Scale تؤدي إلى عدم إمكانية قيام واسـتمرار المنافسـة في السـوق بين العدد الكبير من المنتجيـن صغار الحجم والعدد الصغير من المنتجين كبار الحجم، وبالتالي لو افترضنـا حدوث مثل هذه المنافسـة فإن وفورات الحجم التي يتميـز بها المنتجون الكبار سوف تمثل اليد العليا لإجبار المنتجين الصغار على الإغلاق والخروج من السوق جبراً.

فإذا ما حدث هذا فإن أحد أركان نظام المنافسة الكاملة سوف يسقط، والسبب في ذلك يعود للافتراض القائل بأن العدد الكبير من المشروعات التي تنتج سلعاً متجانسة لا يمكن أن يعطي الفرصة لأي مشروع من أجل أن يتحكم في السوق ويكون قادراً على التحكم في تحديد الأسعار أصبح عرضة للضياع.

وقد أظهر (مارشال) اهتماماً كبيراً بهذه المشكلة وضرورة إيجاد الحلول للخروج منها، وأكثر من ذلك فإنه هاجم بعض المفكرين الآخرين في المدرسة الكلاسيكية الحديثة والذين حاولوا الخروج من هذه المشكلة عن طريق تجاهلها والتقليل من أهميتها. وسوف نتعرض إلــى الحلول التي قدمها (مارشــال) بهذا المجال في باب نظريــة الاحتكار من هذه الوحدة الدراسية.

2.3.2 نظريـة العـرض Theory of Supply

قدم (مارشــال) بهذا الجانب مجموعة لا بأس بها من الأفكار الجديدة، التي أضافها إلى الفكر الاقتصادي ويمكن، عزيزي الدارس، أن نعرض هذه الأفكار على النحو الآتي:

1. مفهوم سـعر العرض Supply Price المقابل لسعر الطلب، وعرَّف (مارشال) سعر العرض بأنه «ذلك السـعر المطلوب من أجل جلب وتحفيز الموارد الإنتاجية من أجل إنتاج أي حجم من الإنتاج» (مارشال، 1920، الفصل الرابع، ص 2).
2. جـدول العـرض Supply Schedule، الـذي يفيد بأن هناك مسـتويات مختلفة من الأسـعار قـادرة على التعبير عن كميات مختلفة من السـلعة محـل البحث. والفكرة نفسها هذه قابلة للتطبيق على عناصر الإنتاج أيضاً، فمثلاً سعر عرض العمل يوضح معدل الأجر الكافي لعرض العمل في السوق، وهكذا بالنسبة لبقية عناصر الإنتاج.
3. وبما أن فكرة العرض مرتبطة بتوفر عناصر الإنتاج من جهة وإنتاجية هذه العناصر من الجهة الأخرى، فإن (مارشال) قام بتقديم تحليل مفصل للخصائص التي تتميز

بها عناصر الإنتاج، كما رأينا من خلال نظرية الإنتاج، ومن هذه الخصائص:

أ- الإنتاجية.

ب- التنظيم والريادة.

ج- قوانين الغلة.

4. الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج، يعتبر دالة في طرق مزج عناصر الإنتاج ونسب مزجها. هذا الحكم من (مارشال) على الغلة يقاس من خلال حجم الإنتاج المادي وبالتالي سوف تتناقص الغلة بعد مرحلة معينة. فالمرحلة التي تسبق حالة المزج الأمثل لعناصر الإنتاج تتميز بتزايد الغلة، وبعدها تبدأ الغلة في التناقص. كذلك وضح (مارشال) أن قانون الغلة يقاس بالزيادة الحدية لا بالزيادة المتوسطة في الإنتاج.

5. عرض العمل يعتمد على:

أ- عدد السكان والتزايد السكاني.

ب- عوامل اجتماعية وتنظيمية.

ج- القوة الجسمانية والصحية.

د- القوة البدنية والذهنية.

هذه الأشياء، برأي (مارشال)، تحدد إنتاجية وفاعلية قوة العمل في المجتمع وبالتالي تحدد عرض العمل الفعّال.

عرض رأس المال الذي أسماه (مارشال) «العنصر المنتج» وباعتقاد (مارشال) فإن هذا العرض يعتمد بالنهاية على مدخرات المجتمع.

6. وعرّف (مارشال) الادخار، بأنه دالة مباشرة في سعر الفائدة بالرغم من الحقيقة التي تقول بأن تراكم الثروة والادخار محكوم لعدة أسباب اقتصادية وغير اقتصادية.

7. تعامل (مارشال) مع عنصر الأرض على أنه عنصر ثابت في العملية الإنتاجية يسود فيه قانون تناقص الغلة.

8. مفهوم التنظيم بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للأعمال وآثاره على إنتاجية المجتمع، استخدم (مارشال) في هذا التحليل مبدأ تقسيم العمل، والمفهوم الاقتصادي وغير الاقتصادي للتنظيم.

وخلاصة القول، عزيزي الدارس، إذا ما قارنا هذا التحليل الذي قدمه (مارشال) مع ذلك الذي قدمته المدرسة الكلاسيكية نجد أنه يمثل ثورة في الفكر الاقتصادي.

فالمدرسة الكلاسيكية لم تتعرض إلى تحليل الزمن كما قدمه (مارشال) وقسمه إلى

فترات ثلاث، وكانت معنية فقط بالتطورات الاقتصادية التي تحدث على مر الزمن الطويل. وهـذا الزمن الطويل (المـدى الطويل) يقاس بعدد بعيد من السـنوات بصورة غير محددة وهو بالتالي يختلف اختلافاً كلياً عن الفترة الطويلة عند (مارشال) والكلاسيكية المحدثة.

والآن- عزيزي الدارس- أختبر معلوماتك بالإجابة على التدريب التالي:



تدريب (1)

1. ما الفرق بين الطلب الفردي وطلب السوق عند (مارشال)؟
2. ماذا سـمى (مارشـال) تغير الطلب الفردي وتغير طلب السـوق؟
3. هل كان (مارشال) أول من اكتشف العلاقة بين المنفعة الحدية والطلب؟
4. فرّق (مارشـال) بيـن ثلاثة أنواع من الفترات الزمنية، ما هـذه الفترات؟ وما علاقتها بحجم الإنتاج؟
5. غلة الحجم تؤدي إلى ظهور الاحتكار في السوق، علّل ذلك.

4.2 نظرية القيمة والتبادل وتحليل التوازن

Theory of Value and Exchange and Equilibrium Analysis

في القسـم الخامس من كتاب «مبادئ الاقتصاد» تناول (مارشـال) الموضوع الأساسي للتبادل، حيث حلّل العلاقة المتبادلة بين الطلب والعرض والقيمة والطريقة التي يحدث بها التوازن في السوق.

ويعدّ مفهوم التوازن الذي تناوله مؤشراً لتساوي القوى المتعاكسة في السوق. حيث إن سـعر السوق يمكن أن يكون عند أي مسـتوى بشرط أن يكفل تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

يعتمد العرض، عند (مارشال)، على:

1. شكل السوق أو نوعه.
2. تكاليف الإنتاج التي تحدد بناءً على شكل السوق.
3. المدى الإنتاجي؛ أي العامل الزمني في الإنتاج.

هذه العوامل الثلاثة تعدّ عوامل أساسية في فهم مفهوم العرض، وقام (مارشال) بشرح وتحليل هذه العوامل الأساسية على النحو الآتي:

1- شـكل السـوق: هو علاقة بين عدد من البائعين وعدد من المشـترين، وقد اعتمد (مارشـال) على السـوق التنافسـية ولم يقم بتحديد نوع هذه المنافسـة ولم يعطها صفة

التمـام والكمال. وبالمقابل كان مهتماً في تحليل السـوق الذي يتصف بمسـتوى كافٍ من المنافسة من أجل أن يستطيع تقدير النتائج المترتبة على حوافز المتعاملين في السوق.

2- تكاليف الإنتاج: تعتمد على شـكل السـوق وكذلك على الفترة الزمنية التي يعمل بها المنتج، وتتفاعل بشـكل مشـترك وتؤثر على ظروف العرض.

3- المدى الإنتاجي: يعتمد على طول الفترة الزمنية التي يحتاجها السـوق من أجل أن يتوسع، وبالتالي فإن العرض يختلف حسب اختلاف الفترة الزمنية حيث:

أ- العرض يتحدد بالمخزون من السلعة في الفترة القصيرة، وهذا المخزون في متناول اليد.

ب- العرض يتأثر بتكاليف إنتاج السلعة بالزيادة أو النقصان إذا كانت الفترة أطول.

ج- إذا كانت الفترة طويلة جداً فإن التكاليف بدورها سـوف تتأثر بالزيادة أو النقصان من خلال تكاليف العمل والمواد الخام اللازمة لإنتاج السلعة.

بناءً على التفاعل الزمني مع تكاليف الإنتاج وحجم الإنتاج فإن (مارشـال) قسّم السوق إلى ثلاثة أقسام، وهذا التقسيم قائم على الأداء لا على التقويم السنوي:

أولاً: فترة السـوق اليومية (المدى القصير جـداً)، والذي يكون فيها العرض محـدداً من خلال المخزون الموجود لـدى المنتجين. في هذه الحالة فإن الطلب يكون أثره الأقوى في تحديد سـعر السـوق. وبالتالي فإن المنتجين يكون لديهم حافز لعرض المزيد من المخزون من السـلعة المتوفرة لديهم عندما ترتفع الأسـعار، ولكن لا يمكن عرض أكثر مما هو موجود في مخازنهم؛ أي أن العرض يكون عديم المرونة.

ثانيـاً: الفتـرة القصيرة (المدى القصيـر)، العرض يمكن أن يـزداد مع زيادة مسـتوى التشـغيل لعناصر الإنتـاج. في هذه الحالة فـإن العرض يعتبر دالـة متزايدة في السـعر، وبالتالي إذا زاد الطلب فإن هناك زيادة في كل من السعر والعرض مع الأخذ بعين الاعتبـار أن إجمالـي العـرض لا يمكـن أن يفـوق الطاقـة الإنتاجيـة للمنتـج.

ثالثاً: الفترة الطويلة (المدى الطويل)، لم يكتشـف (مارشـال) إمكانية تناقص الغلة فقط بل تزايد الغلة والغلة الثابتة.

أ- في حالة تناقص الغلة، يكون ميل منحنى العرض موجباً، وهذا مؤشـر على أنه دالة مباشرة في السعر.

ب- في حالة الغلة الثابتة، فإن منحنى العرض ميله يسـاوي الصفر وبالتالي يكون لا نهائي المرونة من وجهة نظر السـعر.

ج- فـي حالة تزايد الغلة، فإن منحنى العرض يميل من أعلى إلى أسـفل فيكون ذا ميل سالب مثل منحنى الطلب تماماً.

بنــاءً علــى هذه الحالات الثلاث فــإن تغير ظروف الطلب وانتقال منحنى الطلب ســوف يؤدي إلى نتائج مختلفة في الحالات الثلاث.

ويرى (مارشال) أن التوازن في المدى الطويل يشير إلى نوع من الميول والنزعة، يمكن أن يتحقــق إذا كانــت القوى العاملة قــادرة على إنهاء ما لديها مــن عمليات دون أي إزعاج أو توقــف. وهــذا ما لــم يفهم من خلال تحليل (ســميث) وغيره، «أي أن القيمــة العادية أو الحقيقيــة للســلعة هي تلك التي تحاول القــوى الاقتصادية إنتاجها فيمــا لو كانت ظروف الحياة العامة ساكنة وهناك وقت طويل كافٍ من أجل أن تجعل هذه القوى تعمل إلى حدها الأقصى» (مارشال، 1920، القسم الخامس، ص 6).

في هذا السياق فرّق (مارشال) بين التكاليف الحقيقية التي تعكس تكلفة عناصر الإنتاج الحقيقيــة من وجهة نظر المجتمــع، وبين مصاريف الإنتاج. وعّرف (مارشــال) مصاريف الإنتــاج بأنها الشــيء الذي يهتم به المنتج في المشــاريع الخاصة. وبالتالــي يتخذ المنتج قراراته الإنتاجية بشأن العرض اعتماداً على هذه المصاريف.

فعنــد تطبيــق التمييز الذي جاء به (مارشــال) للفتــرات الزمنية المختلفــة ففي الحياة اليومية للســوق (فترة الســوق) ليس لتكاليف الإنتاج دور رئيســي في تحديد الأسعار. أما فــي المدى القصير فإن العرض يمكن أن يتغير من خلال تغير حجم الإنتاج، وبالتالي فإن لتكاليف الإنتاج دوراً تؤديه في تحديد الأسعار.

وبالنســبة للمدى الطويل جاء (مارشال)، كما ســبق، بالفكر القائل بأن الصناعة يمكن أن تعمل ضمن مرحلة تناقص الغلة، الغلة الثابتة أو مرحلة تزايد الغلة، وكما رأينا فإن كل مرحلة تأتي بميل مختلف لمنحنى العرض.

هنا واجه (مارشــال) نوعاً مــن التعقيد في تحليل مرحلة تزايــد الغلة، حيث أن منحنى عرض الصناعة (الســوق) هو تلك النوع من التجميع لمنحنيات العرض التابعة لمؤسسات تلــك الصناعة. وهذا التعقيد يفســر بالتســاؤل التالــي: كيف يمكن للصناعــة أن تعمل في مرحلة تزايد الغلة، عندما تكون مؤسسات تلك الصناعة تعيش مرحلة تناقص الغلة أو ثبات الغلة؟

وبهذا الخصوص اتخذ (مارشــال) فــي فكره الموقف القاضي بــأن الصناعة يمكن أن تعيش مرحلة تزايد الغلة حتى إذا كانت المؤسســات الممثلة لهذه الصناعة تمر في مرحلة تناقص الغلة.

واحتفظ (مارشــال) بالفكرة التي تفيد بأنه «إذا قامت إحدى المؤسســات بالتوسع فإن التكاليــف المتوســطة للصناعة ككل ســوف تنخفض». وهــذا يعني أن منحنــى التكاليف

المتوسطة للمؤسسة الواحدة ينحني إلى أسفل عندما تتوسع الصناعة، سواء من خلال دخول مؤسسات جدد أو من خلال توسع المؤسسات القائمة. ولكن زيادة اقتصاديات الحجم تبقى غير مشروطة بتوسع الصناعة أو عدم توسعها.

وعُدَّت هذه المشكلة لغزاً من قبل العديد من الاقتصاديين وهي بالفعل كذلك، ولكن (مارشال) قدم حلاً أو مخرجاً لهذا اللغز من خلال تقديم مفهوم «المؤسسة النموذجية».

المؤسسة النموذجية Representative Firm

تعدّ المؤسسة النموذجية المؤسسة المتوسطة التي يجب أن نحلل سلوكها من أجل إدراك أثر الاقتصاد الداخلي؛ أي خفض تكاليف الإنتاج من خلال الابتكارات في الصناعة، أو أثر الاقتصاد الخارجي الذي يعني أن الصناعات الأخرى سوف تجني فوائد الابتكارات وتخفض تكاليف الإنتاج التي قامت بها الصناعة الأولى.

يقول (مارشال) إنّنا لا نستطيع تحديدها من خلال النظر إلى مؤسسة واحدة أو اثنتين تؤخذ بشكل عشوائي، ولكن يمكن تحديدها بشكل دقيق من خلال الاختيار القائم على مسح شامل للمؤسسات سواء كانت في القطاع الخاص أو في القطاع الحكومي المشترك والتي تمثل أفضل وأدق حكم لهذا المستوى المتوسط الخاص.. (مارشال، 1920).

وهذه المؤسسة النموذجية عبارة عن صورة للصناعة تمثل محاسن ومساوئ الصناعة ككل. وهذه المؤسسة النموذجية يمكن أن لا تكون موجودة ولكن الشيء المهم أنها تتمتع باقتصاديات الحجم عندما تتوسع جنباً إلى جنب مع الصناعة.

فإذا توسعت بمفردها فإنها تواجه تناقص الغلة، وتبعاً لهذه النتيجة المزدوجة لهذا الظرف فإن المؤسسة النموذجية لا تستطيع أن تتوسع دون تحقيق خسائر ولذلك فهي لا تقدم على التوسع.

وهذا النوع من التحليل استخدمه (مارشال) من أجل أن يؤكد أن الصناعة لن تتوسع حتى لو كانت تتمتع بتزايد الغلة، والسبب لأن المؤسسة النموذجية تواجه مرحلة تناقص الغلة.

فكرة المؤسسة النموذجية أو الافتراضية أعطت (مارشال) الفرصة لأن يرى أن الصناعة سوف تحقق التوازن المستقر في ظل المنافسة الكاملة، حتى إذا كانت تتمتع بمرحلة تزايد الغلة. تكون المؤسسة النموذجية قادرة على تحقيق تزايد الغلة عندما تكون الصناعة قد حققتها من خلال التوسع الحقيقي. بعبارة أخرى فإن الفكرة تدور على أن المؤسسة والصناعة تعتمدان على سلوك بعضهما في عملية التوسع.

هذه الأفكار التي قدمها (مارشال) بخصوص المؤسسة النموذجية لم تلق القبول من



قبل العديد من النقاد الاقتصاديين، ولم يستطيعوا تقبل هذا الانسجام والتناغم المنطقي بين المنافسة الكاملة وتزايد الغلة. وقد تم تحليل مشكلة هذا الانسجام بشكل دقيق من قبل الاقتصادي (بييرو سرافا) Pierio Sraffa عام 1926 الذي قدم اقتراحه بأنّ على نظرية التبادل أن تنبذ فرضية المنافسة الكاملة. وكان تطور نظرية المنافسة الاحتكارية أو غير الكاملة من قبل (روبنسون) و(تشمبرلين) Chamberlin and Joan Robinson بمثابة الجواب لهذا الاقتراح الذي قدمه (بييرو سرافا).

أثر التغيير في الزمن على الطلب والعرض

في حالة الطلب:

بالنسبة للطلب فإن أثر الزمن غير محدد والنتيجة العامة هي أن منحنى الطلب الذي يمثل سلعة معينة يبقى سالب الميل بصرف النظر عن الفترة الزمنية المستخدمة.

في حالة العرض:

يتغير منحنى العرض بتغير الفترة الزمنية فيختلف من فترة السوق إلى المدى القصير ومن ثم إلى المدى الطويل. وفي مجال الدور الذي يؤديه عنصر الزمن قدم (مارشال) مفهوم المجتمع الساكن، وفي الحقيقة ميز بين ثلاثة أنواع من المجتمعات:

1. **المجتمع الراكد:** حيث المتغيرات الأساسية في الاقتصاد هي السكان وحجم الإنتاج، ومستوى الأسعار والاستخدام، وتبقى الأشياء الأخرى المشابهة ثابتة من سنة إلى أخرى.
2. **المجتمع الساكن:** في هذه الحالة فإن الاقتصاد يتغير من خلال مكوناته المختلفة، وكل التغيرات قابلة للتنبؤ، ويمكن أن تحدد وتقدر مقدماً. وبالتالي فإن عامل عدم التأكد غير موجود على الإطلاق.
3. **المجتمع المتحرك:** في هذه الحالة لا تترك المتغيرات العاملة لتعمل إلى أقصى حد لها. والنتيجة هي أن المخرجات النهائية لهذا الظرف الأساسي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم تحديد طريقة عمل الاقتصاد.

وبما أن السعر الحقيقي للسلعة يميل إلى التقلب حول مستواه الاعتيادي، فمن السهل أن نرى أنه في حالة المجتمع الساكن فإن معدل الأسعار الحقيقي يكون مساوياً للسعر الاعتيادي. وفي حالة المجتمع المتحرك فإن معدل الأسعار الحقيقي يكون مختلفاً عن السعر الاعتيادي أو سعر المدى الطويل وذلك بسبب تقلبات السعر المحتملة تحت تأثير القوى المتغيرة.

عزيزي الدارس، من هذا العرض لتحليل (مارشال) للقيمة والتبادل وعلاقتهما بالتوازن نستطيع أن نستنتج ما يأتي:

1. قام (مارشال) باستخدام المزج بين جانب المنفعة (الطلب) وجانب التكاليف (العرض) من أجل أن يقدم نظريته في الأسعار والقيمة والتي يظهر أنها بعيدة من أن تكون كاملة بخلاف ما قدم بعض الاقتصاديين من قبل.
2. المدرسة الكلاسيكية ميزت بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل وتوصلت إلى أن مستوى أسعار السلع غير المنتجة يتحدد من خلال قيمة استعمالها، في حين تتحدد أسعار السلع المنتجة من خلال تكاليف الإنتاج.
3. استخدم (مارشال) في تحليله الجانبين، حيث يتحدد الطلب من خلال المنفعة، والعرض من خلال تكاليف الإنتاج وتأثير ظروف عنصر الزمن، ولم يعط النظرية صفة الكمال والإقناع.
4. يقول (مارشال): سواء كانت القيمة تحدد المنفعة أو تكاليف الإنتاج، فإنها (القيمة) إذا لم تتحد بالأولى فإنها سوف تتحدد بالثانية. وتبدو هذه النظرة غير علمية لأن المنفعة وبالتالي الطلب مفاهيم تسود في فترة السوق وكذلك في المدى القصير، ولكن التكاليف أو العرض في المقابل تسود في المدى الطويل.

5.2 نظرية الاحتكار Theory of Monopoly

ليس في فكر (مارشال) الاقتصادي ما يشير إلى أنه كان ضد سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق. وهو يرى أن سوق المنافسة الكاملة يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الفوائد الاقتصادية لمجتمع المنتجين والمستهلكين، وكذلك للمجتمع بصورة عامة، ومن أهم الفوائد التي حدّدها (مارشال):

1. تخصيص الموارد الاقتصادية في مختلف الاستخدامات على أفضل وجه.
2. الحصول على أكبر عائد من هذا الاستغلال للموارد الاقتصادية بالنسبة للمجتمع.
3. التوزيع العادل للدخل (الثروة) على أفراد المجتمع الذين يسهمون في إنتاج هذا الناتج.
4. تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمجتمع على صعيد الإنتاج والتوزيع.

ومن أجل المحافظة على هذه الفوائد الذي يجنيها المجتمع في ظل سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق، أظهر (مارشال) انزعاجاً كبيراً على مستقبل المنافسة الكاملة، وتوقع نمو المشروعات الكبيرة الحجم الذي يستطيع كل منها أن يمتلك نصيباً كبيراً في السوق بسبب:

1. التركيز الصناعي في يد مشروعات قليلة بفعل التقدم التكنولوجي والابتكارات.

2. تزايد الغلة في مثل هذه المشروعات.

3. تحقيق وفورات الحجم من قبل هذه المشروعات.

وبالرغم من أن (مارشال) توصل إلى الحقيقة العلمية التي تفيد بأن مستقبل المنافسة أصبح مهدداً بسبب إمكانية ظهور الاحتكار في السوق، إلا أن (مارشال) استند على حجتين واقعيتين لإثبات رأيه في أن الاحتكار ظاهرة عرضية وأن السوق التنافسي الكامل هو الشكل الدائم للأسواق.

الحجة الأولى: قائمة على التمييز بين نوعين من الأسواق، النوع الأول يمثل ما أسماه (مارشال) السوق الخاص، وهو ذلك السوق الذي تستطيع فيه المشروعات الفردية أن تعمل بمعزل عن منافسيها المباشرين، ومن ثم تتمكن من فرض أسعارها الخاصة، تنشأ هذه السوق الخاصة برأي (مارشال) بسبب:

1. البعد و العزل الجغرافي.

2. ولاء فئة خاصة من المستهلكين لسلعة معينة.

3. ارتباط مجموعة من المستهلكين ببائع أو منتج معين.

وهذا السوق الخاص محوط بسوق أوسع وأكبر، هو السوق العام وفي إطار هذا التحليل يرى (مارشال) أنه مهما كبر السوق الخاص فإنه لن يمثل أي تهديد للسوق العام، ولن ينجح في التأثير عليه لأنه إذا حاول السيطرة على السوق العام سوف يتعرض إلى منافسة شديدة من المنافسين الموجودين في السوق العام.

عزيزي الدارس، وبعبارة أخرى، عزيزي الدارس، مهما كانت الصفات الاحتكارية التي يتمتع بها أي مشروع داخل السوق الخاص، فإنه لن يستطيع التأثير على أحوال السوق العام الذي يحوي على العديد من السلع والعديد من المنتجين.

الحجة الثانية: يقول (مارشال) بوجود قوى طبيعية قادرة على أن تحد من نمو أي مشروع إلى الأبد حتى لو تهيأت له الوفورات الداخلية الهائلة والناجمة عن كبر حجمه. وهذه القوى الطبيعية مرتبطة بالمنظم أو صاحب المشروع وتتدخل في الحد من نمو المشروع.

ويرى (مارشال) أن نمو أي مشروع مرتبط بالمنظم الذي أنشأه وأشرف على تكوينه. فمع النمو في الخبرة والنمو العمري والفكري للمنظم ينمو المشروع ويتوسع. وعادةً يصل هذا المنظم إلى أقصى قدر من القوة والنشاط والكفاءة في إدارة المشروع حينما تكتمل حكمته وكفاءته، وهنا يصل المشروع إلى أكبر حجم. بعد ذلك يبدأ المنظم في مرحلة أخرى يفقد تدريجياً عناصر النشاط والقوة والقدرة التي مكنته في الماضي من الوقوف على كل أمر وإدارة شؤون المشروع بنفسه والعمل على توسيع أسواقه، عندها يبدأ نشاط

المشـروع في الخمـود تدريجياً. وعندما يمـوت المنظم يحل محله منظـم آخر أو عدد من المديرين المسـتأجرين وهؤلاء عادةً أقل كفاءة من المنظم الأصلي.

و(مارشـال)، بعبـارة أقصر، يريد أن يبين أن المشـروع الخاص يحيا بحياة مؤسسـه الأصلي وينشط بنشاطه ويتوسع بزيادة خبرته ثم ينتهي بموته.

لهذا فإن (مارشـال) يعتقد أنه مهما بلغ المشـروع من قوة احتكارية فلن يسـتمر في حمل هذه الخاصية وبالتالي يبقى السـوق التنافسي الكامل ممثلاً الشكل الدائم في النظام الرأسمالي.

ويلاحظ من تحليل الحجج التي اسـتند إليها (مارشال)، أنه تأثر بالأدلة العملية وغلبها على الأدلة العلمية التي كان قد توصل إليها، كما رأينا في القسـم السـابق، والتي نبهت إلى أن الوفـورات الداخلية تأتي بالإنتاج الكبيـر الحجم، وتؤدي إلى نمو الاحتكار. وهذا الاتجاه في التحليل ينسجم والبيئة الواقعية التي كانت تسود إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث كانت دورة حياة المشروع مرتبطة بالفعل بحياة صاحبه كما كانت طبيعة الأسـواق تتسبب في عزل جزء من السوق عن بقية أجزاء السوق، وهذا الوضع كان يمكّن مشـروعاً ما من السـيطرة على سوق السـلع الخاصة؛ أي ينجح في إقامة سوق خاصة له ولكن لوجود البدائل من السـلع الأخرى فإنه لا يسـتطيع أن يسـيطر على السوق العام الأكبر.

ولكن الواقع الذي حدث تدريجياً منذ بداية القرن العشـرين كان يشـير إلى أن السـوق القائم على المنافسـة في طريقه إلى الزوال تدريجياً، وذلك لعدة أسـباب:

1. إدارة المشروع كانت آخذة في الانفصال تدريجياً عن الملكية مما يجعل هذه الإدارة غير متأثرة على الإطلاق بنشاط أصحابها وفاعلياتهم أو حياتهم الشخصية.
2. اكتسـاب المشروع قدرة البقاء والاسـتمرار طالما كانت الإدارة تعتمد على استئجار أشخاص ذوي كفاءة للقيام بهذا العمل.
3. أخذت الأسواق الخاصة لبعض المشروعات الكبرى تتسع، وتمكنت هذه المشروعات بقوتها المالية من السيطرة على صغار المشروعات التي تقوم بإنتاج سلع مماثلة أو بديلة في السوق العام.
4. العديـد من المشـروعات الكبرى أخذت بسياسـة التوسـع على أسـاس التنويع في الإنتاج وتوسـيع أسـواقها الخاصة على نطاق لم يكن معهوداً مـن قبل حتى أصبح السوق العام مقسماً بين عدد قليل من المشروعات الكبيرة ونشأ ما يسمى بالمنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة.
5. لم يبدِ (مارشـال) أي اعتراض لملكية الدولة لما يعرف «بالاحتكارات الطبيعية»،

وهي تلك المشـــروعات التي لا يترك أمرها لعوامل المنافسة مثل المشاريع التي تقوم بتقديــم الخدمات والمرافق العامة، وبذلك يكون قد اعتــرف بدور الدولة الاحتكاري في الاقتصاد.

خلاصة القول، عزيزي الدارس، أنه كان لدى (مارشال) من الأدوات التحليلية ما يكفل له التوصل لبعض التنبؤات العلمية عن التطورات في طبيعة الأســواق، ولكنه لتمسكه بقاعدة الاحتكام إلى الواقع العملي لإثبات خطأ أو صحة النظرية، لم يتمكن من وضع هذه التنبؤات في صورتها العلمية الصحيحة. ومن جهة أخرى يبدو أن رغبة (مارشــال) وهدفه في بقاء نظام المنافسة الكاملة قد أثر على تحليله والنتائج التي توصل إليها بهذا الخصوص.

تدريب (2)

أـ هل العبارات الآتية صحيحة أو خاطئة:

1) ســعر السوق هو ذلك المستوى الذي يكفل تســاوي الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة.
2) كلما كانت الفترة الإنتاجية أطول كان العرض أكثر تأثيراً بتغير تكاليف الإنتاج.
3) برأي (مارشــال) فـإن المنتج يهتم بتكاليف عناصر الإنتاج الحقيقية في مشــروعه الخاص.
4) تعتبر طريقة المؤسسة النموذجية فكرة كاملة من قبل (مارشال) لحل مشكلة تزايد الغلة في ظل المنافسة الكاملة.
5) منحنى الطلب عند (مارشــال) يبقى سالب الميل بصرف النظر عن المدى الإنتاجي الذي يعمل به المنتج.

ب- يعتمد العرض عند (مارشال) على:

1) ....
2) ....
3) ....

ج- قارن بين حالة المجتمع الساكن والمتحرك بالنسبة للسعر الحقيقي.

د- ناقش فكرة المؤســـة النموذجية التي قدمها (مارشال). وسبب وجودها في الفكر الاقتصادي عند (مارشال)؟





أسئلة التقويم الذاتي (2)

1. ما فوائد المنافسة الكاملة برأي (مارشال)؟
2. فرِّق بين فكرة السوق الخاص والسوق العام كما قدمها (مارشال).
3. برأيك، هل تعتبر الحجج التي استند إليها (مارشال) لإثبات فشل إمكانية انتشار الاحتكار في السوق صحيحة؟ ناقش ذلك.

6.2 نظرية التوزيع Theory of Distribution

تنطوي نظرية (مارشال) في التوزيع أساساً على فكرة التوازن بين الطلب والعرض؛ أي أن هذا التوازن ينطبق على كل من السلع الاستهلاكية وخدمات عناصر الإنتاج على حد سواء.

وحسب ما جاء به (مارشال) فإن الذي يوزع بدل خدمات عناصر الإنتاج هو ذلك الذي أطلق عليه مصطلح «المقسوم القومي» National Dividend الذي يمثل المكاسب السنوية الصافية للمجتمع، وهذا المقسوم القومي يوزع على شكل حصص تمثل في مكاسب العمل، وفائدة رأس المال وفائض المنتج أو ريع الأرض. وللمزيد من الإيضاح فإن المقسوم القومي الذي قصده (مارشال) يعرف بالدخل القومي National Income بلغة الاقتصاد الحديث.

وكما عمدت المدرسة الكلاسيكية إلى تقسيم عناصر الإنتاج إلى ثلاث مجموعات، اتبع (مارشال) التقسيم نفسه بالرغم من أنه أبدى اهتماماً ومعرفة بالغة بدور المنظم في إدارة المشروع وتنظيمه من خلال إحلال عناصر الإنتاج وإبدالها من وقت إلى آخر في العملية الإنتاجية. وهذه المجموعات الثلاث هي:

1. العمل.
2. الأرض.
3. رأس المال.

وعند تحليل أسعار هذه العناصر، اتبع (مارشال) المنهاج نفسه الذي اتبعه في تحديد أسعار السلع الاستهلاكية؛ أي من خلال تفاعل الطلب مع العرض. فالسعر التوازني لعنصر الإنتاج يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب على العنصر مع منحنى العرض من ذلك العنصر.

الطلب على كل عنصر من عناصر الإنتاج يعتمد على ما تضيفه الوحدة الحدية من ذلك

العنصـــر إلى الناتج الصافي، بينما العرض فهــو محكوم بنفقات الإنتاج في المدى الطويل باســتثناء عنصر الأرض.

ويمكن القول بشكل عام، إن نظرية (مارشال) في التوزيع تسيطر عليها نفقات الإنتاج من ناحية ونظريته في القيمة من الناحية الأخرى.

وفيما يلي، عزيزي الدارس، ســوف نتناول أفكار (مارشــال) في تحديد كل من الأجور، والريع، والفائدة والأرباح كمكاسب أو عوائد لعناصر الإنتاج.

1.6.2 الأجـــور Wages

تناول (مارشال) معالجة الأجور بصورة مختلفة تماماً عمّا جاءت به المدرسة الكلاسيكية وكذلك الماركسيون، حيث يمكن تسجيل خلافه مع النظريات السابقة التي بحثت موضوع تحديد الأجور بالنقاط الآتية:

1. رفض (مارشــال) قبول النظرية الكلاســيكية المعروفة بنظرية «أجر الكفاف» تحت ذريعة عدم وجود المبرر المنطقي لقبولها.
2. رفض المزاعم الكلاســيكية القائلة بأن النمو الســكاني يحول دون تحســن مستوى الأجور الحقيقية.
3. رفض (مارشــال) المزاعم الماركسية بأن التراكم الرأســمالي لا بد أن ينتج عنه آثار ســلبية علــى العمال، وما ينتج عنه من تكوين جيــش احتياطي من العمال العاطلين عن العمل.
4. اعتقد (مارشــال) أن المكاســب المتأتية من انخفاض نفقات الإنتاج نتيجة استخدام الآلات والمعدات الأخرى سوف توزع على جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل.

فإذا أخذنا كل هذه الخلافات بعين الاعتبار فإننا أمام نظرية جديدة في تحديد مستوى الأجور تخرج إلى حيز الوجود على يد (مارشال)، وتقوم على الأسس الآتية:

1. قرر (مارشــال) أن « **الأجر العــادي**» هو ذلك الأجر الذي يكفــي لتمكين العامل في ظل الظروف العادية للتوظيف، من أن يعول أســرة عادية حســب مســتوى المعيشة العادي. وهذا التعريف يطلق عليه نظرية المستوى المعيشي Standard of Living Theory في تحديد الأجور.
2. الأجور تميل إلى التعادل مع الناتج الصافي للعامل، ولكنه يضيف أن الأجور ليســت محكومــة تمامــاً بالناتج الحدي حيث تميــل في الفترات القصيرة إلى اتباع أســعار السلع المنتجة، وعُدّ ذلك تقديراً صائباً من قبل (مارشال).

3. قوى الطلب وقوى العرض على العمل تفرض تأثيرها المتناسق على مستوى الأجور.
4. يقرر (مارشال) أن الاتجاه الدائم هو أن كل عنصر من عناصر الإنتاج بما فيها عنصر العمل يحصل على عائد يكفيه لتعويض جهوده وتضحياته في المدى الطويل، وهو ما يعادل الأجر العادي بالنسبة للعامل.

يلاحظ، عزيزي الدارس، من هذه الأسس أن (مارشال) كان يميل إلى ظروف الاستقرار أي المدى الطويل، حيث إن التفاعل بين قوى الطلب والعرض يؤدي إلى أن يحصل العمال بشكل عام على ذلك المبلغ من النقود الذي يتوافق تماماً مع نفقات التنشئة والتدريب والضروريات المعيشية المتعارف عليها. ولكن مع افتراض التغير الدائم في ظروف الإنتاج (الفترة القصيرة جداً والمدى القصير) منع (مارشال) من القول بأن الأجور تميل إلى التعادل مع إجمالي النفقات التي يقدمها العامل مثل:

أ- نفقة التنشئة والتدريب.
ب- نفقة المعيشة.
ج- نفقة التوظيف (الشغل).

2.6.2 الريع Rent

يمكن القول بأن نظرية (مارشال) في الريع هي نظرية (ريكاردو) نفسها مع ميول (مارشال) إلى استخدام أفكار (جون ميل) التي قدمها في إطار المدرسة الكلاسيكية حول الاستخدام البديل للأرض أو ما يطلق عليه ريع التحول Transfer Rent.

ولكن ذهب (مارشال) إلى أبعد من ذلك في توسيع النظرية الكلاسيكية في الريع، إذ استخدم مصطلح **«شبه الريع»** Quasi Rent للتعبير عن تلك العوائد الفرقية Differential Returns التي لا تحدث دوماً والتي تنشأ بسبب الإنتاجية المتوقعة لوحدات رأس المال أو العمل.

ولا بد هنا، عزيزي الدارس، من ذكر أن وجه الاختلاف بين (مارشال) والمدرسة الكلاسيكية تخطى فكرة شبه الريع التي جاء بها (مارشال)، ولكن يختلف أيضاً بأمرين آخرين هما:

1. لم يقتصر مفهوم الأرض عند (مارشال) على الزراعة فقط، بل شمل جميع أنواع الأرض الزراعية وغير الزراعية عند تحديده الريع.



2. الريع يمكن أن يزداد ولكن لأسباب تختلف عن تلك التي تمسك بها الكلاسيكيون، وهذا التزايد للريع يأتي بسبب زيادة الطلب على الأرض من أجل إقامة المشروعات وتوسيعها بالإضافة إلى تزايد عدد السكان.

3.6.2 الفائدة Interest

تتحد الفائدة على رأس المال بالتساوي بين الطلب والعرض. بالنسبة للطلب على رأس المال فهو مشتق من المكاسب المتوقعة من استخدامه في العملية الإنتاجية، وبالنسبة للعرض فإن سعر رأس المال يختلف حسب اختلاف المدى الإنتاجي.

ويعتقد (مارشال) أن السلع الرأسمالية تتخذ شكلها المادي حالما يتم تصنيفها وتتلقى هذه السلع دخولاً بعيدة الصلة عن نفقات إنتاجها. ومن سمات هذه السلع أن رصيدها في المدى القصير قد يكون ثابتاً نسبياً، وفي هذه الحالة تصبح المدفوعات عند استخدامها في الإنتاج سلعاً أخرى بمثابة (أشباه الريع). ولكن في المدى الطويل، يصبح عرض هذه السلع الرأسمالية قابلاً للتعديل بسبب إمكانية الإحلال والإبدال، بحيث تميل المدفوعات (العوائد) إلى التعادل مع التكلفة المتمثلة في الادخار والانتظار أو ما يعرف بالحرمان من منفعة الاستهلاك في الوقت الحاضر من جانب المدخرين ترقباً للمزيد من المنفعة في المستقبل. ومن هنا يصبح سعر الفائدة في المدى الطويل «العائد الطبيعي الذي ينبغي أن يحصل عليه صاحب رأس المال ليعوضه عن هذه التكلفة الحقيقية لتكوين رأس المال».

وبالإضافة إلى هذا التفريق بين سعر الفائدة في المدى القصير والمدى الطويل فإن (مارشال) ناقش العلاقة بين سعر الفائدة والتراكم الرأسمالي حيث قدم حالتين مختلفتين بهذا المجال هما:

1. **حالة ثبات مستوى الفن الإنتاجي**: وهنا يميل سعر الفائدة إلى الانخفاض مع استمرار عملية التراكم الرأسمالي.
2. **حالة تقدم الفن الإنتاجي**: يتوقع استمرار ارتفاع سعر الفائدة ما دامت عملية تراكم رأس المال مستمرة. وذلك لأن التقدم الفني الإنتاجي ينتج عنه دائماً مجالات جديدة لاستخدام رأس المال في شكله المادي الذي يؤدي إلى زيادة عائده أي زيادة سعر الفائدة.

4.6.2 الأرباح Profits

تعتبر جهود (مارشال) في تحديد الأرباح محدودة وغير واضحة؛ إذ أنه بنى تصوره حول الأرباح على الأساس الذي كان سائداً في المدرسة الكلاسيكية. ولكن (مارشال) مع تفكيره بالمنظم على أنه رأسمالي سمى الأرباح «إيرادات الإدارة» Earnings of Management

فهـو يصور الأربـاح بمثابة عائد على رأس المال كمعدل سـنوي أو كمعـدل لدوران رأس المـال. ولكنه يدخل الموظفيـن ذوي الرواتب بين أولئك الذين يمارسـون «الإدارة» ويقرر أن ثمة وحدة أساسـية تكمن وراء الأرباح العادية والأجور العادية. (مارشـال، 1920، ص 623).

من جهة أخرى يرفض (مارشـال) نظرية المخاطرة كعنصر مسبب للأرباح لأنها تميل إلـى تصنيـف عمل الإدارة على أنه مجرد إشـراف روتيني، ومع ذلك فإنـه يدرك أن الأرباح تختلـف باختـلاف الأسـعار، ولكن عندما يقول (مارشـال) بـأن الأرباح تتقلـب في علاقة حقيقية مع الجهد الإنسـاني، والعكس هو الصحيح بالنسـبة للأجـور، فمن الصعب وجود وحدة أساسية بين التنظيم والعمل.

واسـتناداً إلى هذا الغموض الذي جاء به (مارشـال) بشـأن الأرباح نسـتطيع القول إن الأربـاح هي عائـد التنظيم الذي لم يعطها الأهمية. واعتبرها تمثـل الجزء الأصغر من عوائد عناصـر الإنتاج إلا فـي الأوقات غير العاديـة. وبالتالي فإن الأرباح العالية عند (مارشـال) اقترنت بظروف غير عادية وهي الاختلال المؤقت في السوق كما أسماه (مارشال).

وبالنظـر إلـى هذه الطريقة التي اتبعها (مارشـال) في التوزيع فمـن الواضح أنه اتبع أسـلوب التوزيع الوظيفي لا أسـلوب التوزيع الطبقي الذي كان مستخدماً من قبل المدرسة الكلاسـيكية. وهنا سجّل (مارشـال) خلافاً مطلقاً لكل من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية. فلم يتعامل مع العمال على أنهم طبقة ولكن على أساس مساهمة كل منهم في الإنتاج، وهنا سـجل هجوماً على التحليل الماركسـي الذي يفسـر توزيع الدخل في النظام الرأسمالي على أساس طبقي بحت.

وكما هو واضح في الأدب الاقتصادي فإن (مارشـال) اسـتخدم آلية السـوق في تفسير الاختلافـات في الأجور على أسـاس المهارة والخبرة والإنتاجية التـي يتميز بها العامل في تحديـد الطلب على هذا العامل، فالأجر الذي يدفـع للعامل ما هو إلا انعكاس للناتج الحدي لذلك العامل، فإذا زاد هذا الناتج فالأجر يزداد والعكس صحيح[3]*.

---

* عزيزي الدارس: للمزيد من التفاصيل راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (1).

7.2 عناصر الرفاه الاقتصادي

كان (مارشـال) بالأساس مدفوعاً لدراسة الاقتصاد بسبب رغبته في فهم وبحث أسباب الفقر والأسـباب التي يمكـن بها تلافي هذه الظاهـرة أو التخفيف من حدتهـا. إذن تعتبر مسـاهمات (مارشـال) الاقتصادية بالأسـاس نابعة عن رغبته في تحقيق الرفاه للإنسـان العادي، ويظهر (مارشال) من خلال كتاباته الاقتصادية اهتماماً متزايداً بالمشاكل الإنسانية، ولكنه عارض بشـدة أية برامج اشـتراكية، وفي رأيه أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تقتل الحوافز على العمل لدى العنصر الإنساني ومن ثم توقف عجلة التقدم الاقتصادي.

واعتماداً على هذا الاتجاه للمسـاهمات الاقتصادية لـ (مارشـال) يمكن تقصي عناصر الرفاه الاقتصادي من خلال النقاط الآتية:

1. الملكيـة الخاصة لعناصـر الإنتاج التي تعطـي أفراد المجتمع الحريـة في الاختيار والعمل.
2. التوزيع العادل للدخل القومي على الأفراد المشاركين في العملية الإنتاجية من خلال قوى السوق التنافسية.
3. امتلاك الحكومة ما أسماه بمشروعات الاحتكار الطبيعي التي تقوم بتقديم الخدمات والمرافق العامة.
4. إمكانية التدخل الحكومي للقيام بنوع من الدور الاقتصادي من أجل تحسـين كفاءة الأسـواق فـي توزيع المـوارد الاقتصادية على الاسـتخدامات المختلفـة، بالرغم من معارضته تدخل الحكومة في نواحٍ أخرى.
5. اسـتخدام الضرائـب والإعانات مـن أجل تصحيـح الانحرافات فـي الصناعة، وبهذا المجال أقترح ما يأتي:

أ- فرض الضرائب على الصناعات التي تعمل تحت تأثير تناقص الغلة.

ب- منـح الإعانات للصناعات التي تعمل تحت تأثير تزايـد الغلة، وهذا يؤدي إلى زيادة العرض وانخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسـعار.

6. قدم (مارشـال) مفهوم فائض المسـتهلك Consumer Surplus وفائض العاملين Workers Surplus وعـرّف الأول بأنه «فائض المنفعة الكلية لسـلعة ما عن القيمة الحقيقية لما يدفع من أجلها» (مارشال، 1920، ص 830). أما فائض العاملين فهو فائـض المكافأة المتأتية من المدفوعات عن العمـل الكلي المؤدي بالمعدل المدفوع نفسـه، على الجزء الأخير من هذا العمل وذلك مع خصـم مقابل العناء في الحصول على الخبرة أو المهارة.

7. استخدامه آلية السوق وتشبثه بالمنافسة الكاملة، حيث تؤدي إلى تخصيص الموارد الاقتصادية في أفضل الاستخدامات الممكنة بحيث يستطيع المجتمع أن يجني أكبر عائد ممكن من هذه الموارد.

كذلك قدم (مارشال) مقارنة بين التكاليف الحدية الخاصة والتكاليف الحدية الاجتماعية والمنافع. وقام (بيجو) بإكمال الدور الخاص بالرفاه الاقتصادي من خلال نظريته المشهورة في الرفاه الاقتصادي كما سنتعرف عليها لاحقاً بهذه الوحدة.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (3)

1. فند خلاف (مارشال) مع كل من المدرسة الكلاسيكية والماركسية بشأن تحديد الأجور.
2. يذكر أن موضوع الريع عند (مارشال) يختلف عنه في المدرسة الكلاسيكية. ناقش ذلك.
3. هل اتبع (مارشال) أسلوب التوزيع الطبقي أم اتبع أسلوب التوزيع الوظيفي للدخل القومي؟

أسئلة التقويم الذاتي (3)

تتبع عناصر الرفاه الاقتصادي ومقوماته كما وضحها (مارشال) في فكره الاقتصادي.

3. تطور الفكر الاقتصادي لما بعد مارشال

Post – Marshallian Developments

لاحظنا عزيزي الدارس، أن التحليل الذي قدمه (مارشال) يطرح قضية غاية في الأهمية عندما تناول تحديد التوازن في الصناعة التنافسية التي تعمل ضمن مرحلة تزايد الغلة في المدى الطويل.

قام (مارشال) ببناء شخصية عامة حول الاقتصاد والصناعة والمؤسسات التي تكونها. وهذه الشخصية العامة تشي بأن المؤسسة تكبر وتزداد نشاطاً وبالتالي تموت وتتلاشى. بالمقابل تواجه المؤسسات الجديدة التي تدخل إلى السوق حالة من سوء الوفورات الاقتصادية، ومع مرور الوقت تبني قوتها وتتحرك باتجاه تزايد الغلة، ومع تقدم عمر هذه المؤسسات فإنها سوف تنظم وتدار بأسلوب إداري روتيني غير فعّال. والنتيجة أن هذه المؤسسات سوف تعاني من العديد من مساوئ الحجم عندما تقارن مع المؤسسات المنافسة لها الصغيرة العمر.

في هذا النوع من العلاقات والتداخلات التي تتبع التنمية الاقتصادية من خلال عملية التبادل، كان (مارشال) ينوي تطبيق نظريته المعروفة بالتوازن المستقر، ومن أجل ذلك قدم فكرة المؤسسة النموذجية الافتراضية.

العديد من الاقتصاديين والنقّاد لم يكونوا على اتفاق مع (مارشال) بهذه الأفكار وطرق تحليلها. وبالتالي فإن (مارشال) ترك بعض المسائل دون إجابة أو بإجابة غير كافية ومن أهم هذه المسائل:

1. مسألة تزايد الغلة والسوق التنافسي في المدى الطويل.
2. المسألة بين المنافسة والاحتكار والتي تشمل على عدد من أشكال السوق.

(بييرو سرافا) Piero Sraffa هو الذي نشر انتقاده وخلافه لـ (مارشال) في أن تبقى المنافسة قائمة مع تزايد الغلة واكتشف أخطاء (مارشال) الخاصة بفكرة المؤسسة النموذجية.

(بييرو سرافا) نشر عدم رضاه وانتقاده تحت عنوان «**قوانين العوائد في ظل المنافسة الكاملة**» الذي نشر عام 1926.

(بييرو) هنا احتفظ بالترابط المنطقي عندما قال إنه يجب أن نتخلى عن السوق التنافسي أو تزايد الغلة من أجل الحصول على توازن مستقر في المدى الطويل.

هذه المناداة من (بييرو) في أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الماضي

جعلت (راو هارود) Roy F. Harrod والسيدة (جوان روبنسون) Mrs. Joan Robinson وآخرين في إنجلترا، و(إدوارد تشمبرلين) Edward Chamberlin و(ينتيما) Yntema في الولايات المتحدة الأمريكية و(مهتا) J. K. Mehta في الهند يتخلون عن المنافسة الكاملة.

ونتيجة هذه الردود، كان هناك تطور نوعين من المساهمة المهمة في الفكر الاقتصادي والمعروف بـ:

1. المنافسة الاحتكارية الذي جاء بها (تشمبرلين).
2. المنافسة غير الكاملة التي جاءت بها السيدة (روبنسون). وقد تم نشر هاتين المساهمتين في كتب منفصلة عام 1933.

والواضح من الأدلة يشير إلى أن هذين العملين تما بشكل منفصل ولم يكن (تشمبرلين) على دراية بالسيدة (روبنسون) أو العكس، علماً أنهما تزامنا تماماً بالوقت ونشرا في الوقت نفسه.

هذان العملان بصرف النظر عن واقعهما في تحليل المشكلة عندما يكون السوق بين المنافسة والاحتكار تتميزان بشكل من التشابه المشترك بينهما، ويمكن ملاحظة ذلك بما يلي:

1. كلاهما قام باستخدام التحليل الحدي التقليدي لـ (مارشال) على نطاق واسع ودقيق.
2. القاعدة العامة التي تسير هذه النظريات أن المؤسسة بصرف النظر عن شكل السوق وعن المدى التي تعمل فيه فإنها تحاول دائماً الوصول إلى حالة تساوي إيرادها الحدي مع تكاليفها الحدية من أجل تعظيم أرباحها.
3. كلاهما قام باستخدام مجموعة من المنحنيات الجبرية التي كانت محببة من قبل (مارشال). فاستخدام الجبر والمنحنيات من قبل هذين الكاتبين أدى إلى الاهتمام الكبير في التطبيقات الرياضية في الأدب الاقتصادي وصفوف الدراسة. وهذه المساهمات الرياضية جعلت العلاقة الأساسية بين التكاليف المتوسطة والحدية والكميات أكثر وضوحاً وأقرب وصولاً إلى القارئ في الفهم والتعقيب.

وفي الأجزاء الآتية، عزيزي الدارس، نقوم بتحليل نظرية المنافسة الاحتكارية ونظرية المنافسة غير الكاملة (بأكبر جهد مختصر ممكن) من أجل أن نتوصل إلى حقيقة وطبيعة المساهمات الاقتصادية التي قدمت بهذا المجال.

1.3 المنافسة الاحتكارية والمنافسة غير الكاملة

1.1.3 المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition

تعتبر نظرية المنافسة الاحتكارية التي قدمها (تشمبرلين) أقرب إلى الواقع، ففي ظل المنافسة الاحتكارية فإن البائع هو الذي يعمل على اختلال المنافسة في السوق ويجلب عدم الكمال أو النقص في المنافسة إلى السوق وذلك عن طريق:

1. كل بائع في السوق يحاول أن يحصل على قوة احتكارية وبالتالي يعمل على تقديم سلعته بشكل مختلف عن الآخرين.
2. هذا السعي وراء امتلاك قوة احتكارية ينتج عنه تكاليف للمبيعات وتعتبر ضرورية.
3. بما أن البائع يمتلك قوة احتكارية فإنه يمتلك خيار تسعير السلعة.
4. هذا كله يؤدي بأن يعتمد الخيار النهائي على:

أ- تركيبة الجودة للسلعة.

ب- حجم تكاليف المبيعات.

ج- السعر الذي يكفل تعظيم الأرباح للبائع.

وهذا التحليل قائم على نوعين من الفرضيات:

1. تكاليف المبيعات مهما كان حجمها فإنها سوف توظف بأفضل الطرق المتاحة. أي تتوزع وتتنوع بين مختلف وسائل الإعلان ضمن أفضل الظروف.
2. تكاليف الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة بمواصفات معينة تدفع بأقل تكلفة ممكنة.

ويعرض (تشمبرلين) جوهر المنافسة الاحتكارية من خلال تكاليف المبيعات Sales Cost وأثرها على حجم المبيعات، ويرى أن الأثر الذي تخلفه تكاليف المبيعات (الدعاية والإعلان) على حجم المبيعات، يقع ضمن الشكل الاعتيادي لقانوني النسب المتزايدة والنسب المتناقصة. وفي البداية عندما يقوم البائع بدفع الحد الأدنى من تكاليف المبيعات فإن المبيعات تزداد بنسبة أعلى. ويتبع هذا أن المبيعات تزداد بنسبة زيادة تكاليف المبيعات نفسها وبعدها تزداد المبيعات بنسبة أقل من زيادة تكاليف المبيعات.

ولتكاليف المبيعات أثر على انتقال منحنى الطلب إلى أعلى جهة اليمين (زيادة السعر) بالشكل نفسه؛ وأي تطور وتقدم في نوعية السلعة وجودتها يؤدي إلى أن تكون أكثر كلفة وبالتالي فإن منحنى الطلب ينتقل إلى أعلى؛ فيزداد السعر مرة أخرى.

ومقابل كل تركيبة لنوعية السلعة وجودتها وميزانية تكاليف المبيعات يكون هناك تحديد لجدول الطلب الذي يتفاعل به السعر مع الكمية المطلوبة بشكل عكسي.

في نظرية المنافسة الاحتكارية لا يوجد مفهوم للصناعة، وكل مؤسسة تعدّ بطبيعتها محتكراً يقوم بإنتاج سلعة بطريقة مختلفة عن السلع الأخرى المنتجة من قبل المؤسسات الأخرى. ولكن هناك بدائل جيدة ومتقاربة لكل سلعة، وكلما انتقلنا من سلعة إلى أخرى قلّت درجة تقارب البدائل للسلعة.

واعتماداً على هذا النوع من التحليل يمكن اختيار مجموعة من المؤسسات والسلع التي تنتجها من أجل تحليل التوازن.

وقد قدم (تشمبرلين) تغطية لنظرية الاحتكار الثنائي Duopoly فعندما يكون هناك بائع واحد ومستهلك واحد في كل حالة فإن حقيقة تفاعل البائع الفرد لها أثر كبير على عرض السوق وبالتالي على السعر الذي يحدده بوضوح.

استنتج (تشمبرلين) أن تحليل الاحتكار الثنائي واحتكار القلة في المجموعات الصغيرة والكبيرة من المنتجين مع إمكانية إنتاج سلع متشابهة أو بدونها يؤدي إلى بناء القاعدة القابلة للتطبيق في المنافسة الاحتكارية.

(تشمبرلين) أسماها المنافسة الاحتكارية؛ لأن هناك منافسة بين المحتكرين للسلع الفردية المتشابهة، هنا سجل الفكر الاقتصادي لـ (تشمبرلين) إثباته أن المؤسسة تحتفظ في المدى الطويل بمنحنى متوسط تكاليف على شكل حرف (U) حيث احتفظ بالفكرة القائلة بأن الفاعلية والإنتاجية ليست فقط دالة في نسب مزج عناصر الإنتاج بعضها ببعض ولكن أيضاً في حجم هذه العناصر.

هذا البرهان تم تحليله من خلال النظرية فمع زيادة حجم الإنتاج فإنه ينتج ثلاثة مصادر للوفورات الاقتصادية أو لعدم الوفورات الاقتصادية وهي:

1. خيار التوسع في مدخلات الإنتاج.
2. خيار التوسع بين نوعيات مختلفة لوحدات مدخلات الإنتاج نفسها.
3. تعقيدات الإدارة غير المتوقعة وزيادتها.

حدّد (تشمبرلين) قوى المصدر الأول والثاني بأنها قوى الوفورات الاقتصادية والمصدر الثالث يبقى متزايداً بشكل أحادي عندما يزداد مستوى الإنتاج.

والنتيجة هي: المرحلة الأولى هناك عائد حجم متزايد.

المرحلة الثانية هناك عائد حجم ثابت.

المرحلة الثالثة هناك عائد حجم متناقص.

وهذا ينتج عنه منحنى متوسط تكاليف على شكل حرف U في المدى الطويل والذي يشكل منحنيات متوسط التكاليف في المدى القصير.

يشكل منحنيات متوسط التكاليف في المدى القصير.

-وبالتالي يتحقق التوازن عندما يكون:

-الإيراد الحدي يساوي التكاليف الحدية.

-الإيراد المتوسط يساوي التكاليف المتوسطة.

التوازن بهذه الشـروط يعني أنه بالرغم من أن المنتجين قاموا بإنتاج سلع متشابهة إلا أنهم لم يستطيعوا الحصول على أرباح غير اعتيادية (إضافية). وبالمقابل فإن المستهلكين هم الخاسـرون لأنه يجب أن يقوموا بدفع سـعر أعلى للسـلعة ويحصلوا على سلعة أقل أو رديئة الجودة بذلك السعر.

هذا يكون واضحاً خاصة عندما نلاحظ أنه في المنافسـة الاحتكارية تواجه كل مؤسسة منحنى طلب سـالب الميل والتوازن، يحدث خلال ذلك المقطع المتزايد من منحنى متوسط التكاليف[4]*.

هذا بالإضافة إلى أن مصاريف المبيعات تعمل على زيادة تكاليف العرض من السـلعة للبائع، عندما يكون المشـتري مدفوعاً لزيادة طلبه على السـلعة تحت تأثير هذه الظروف الخاصة بمصاريف المبيعات (الدعاية والإعلان).

النتيجة النهائية، هي أن المنتجين تركوا المستوى المنخفض من العرض نظراً لزيادة تكاليف الإنتاج بسبب أن المؤسسة لا تعمل عند حجمها الأمثل وبالتالي المستهلك عليه دفع سعر أعلى.

والميـزة المزدوجـة التي يحصل عليها المسـتهلك هي تلك المتمثلـة بالتنوع الإنتاجي. ولكن هناك عدم تأكد من أن هذا التنوع الإنتاجي في الحقيقة يضيف شيئاً لمستوى الإشباع للمسـتهلك. لأنه إذا كان هناك مجموعة من المسـتهلكين تحصل على هذا الإشباع الإضافي فإنه بالمقابل هناك مجموعة أخرى من المستهلكين تكون أقل حظاً، وبالتالي النتيجة الكلية تبقى غير مؤكدة بالنسبة لمجتمع المستهلكين.

2.1.3 المنافسة غير الكاملة Imperfect Competition

من خلال نظرية المنافسـة غير الكاملة هدفت السيدة (روبنسون) إلى إظهار تصورات نظرية القيمة والتوزيع سواء على مستوى فرضية المنافسة الكاملة أو على مستوى فرضية الاحتكار. واعتمدت في ذلك على أن الاحتكار هو عكس المنافسـة فقط. أقامت (روبنسون)

* عزيزي الدارس: للمزيد من التفاصيل راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (1).

نظريتها على فرضيتين بغاية القوة هما:

1. المشترون مقسمون إلى مجموعات بناءً على تفضيلهم تجاه بائع معين، وهذا يعني أن جميع البائعين يواجهون منحنى طلب متماثلاً أي منحنى الطلب نفسه.
2. كل بائع من البائعين يواجه ظروف التكاليف الخاصة بالإنتاج نفسها.

تقرر (روبنسون) أن لكل بائع درجة من الاحتكار للسعلة التي يقوم بإنتاجها ويعكس ذلك مجرد حالة من الحالات العديدة التي تجعل المنافسة غير كاملة بدرجات مختلفة. ولذلك تقترح (روبنسون) تعديل نظرية القيمة والتوزيع المبنية على أساس المنافسة الكاملة، وذلك من خلال إعادة رسم منحنيات الطلب والعرض على النحو الذي يمكّن من إظهار تأثيرات مختلف النواقص في المنافسة.

من هنا يتكشف أن حقيقة معالجة (روبنسون) للموضوع قائمة على تحليل (ألفرد مارشال)، وكأن عنصر المنافسة غير الكاملة لم يكن ليظهر لو أن (مارشال) لم يترك العديد من الثغرات في تحليله. فتناقش (روبنسون) مشكلة المنافسة غير الكاملة بالنظر إلى كل صناعة على أنها تنتج سلعة واحدة وتعتبر متجانسة في جوهرها وكل صناعة تشمل العديد من المؤسسات الفردية التي تقوم بإنتاج هذه السلعة. ومن ثم تحليل سلوك المؤسسة الفردية في الصناعة المعنية من أجل المواءمة بين إنتاجها وبين منحنى الطلب على هذا الناتج. ولكنها ركزت على أن المشكلة الأساسية تكمن في تعادل منحنى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية، واعتبر هذا التركيز أمراً مبالغاً فيه نوعاً ما؛ لأن فكرة الإيراد الحدي ما هي إلا مجرد اشتقاق من فكرة الإيراد الكلي.

في هذا السياق ناقشت (روبنسون) مختلف الظروف المحددة لمنحنى الطلب على سلعة المؤسسة الفردية مثل:

- الاحتكار.
- المنافسة بدرجاتها المختلفة.
- السياسات السعرية.
- نوعية الإنتاج وجودته.
- الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.

وبالمقابل ناقشت أيضاً الظروف المؤثرة على منحنى العرض للمؤسسة الفردية مثل تكاليف الإنتاج المتزايدة الثابتة والمتناقصة.

غير أن (روبنسون) استخدمت منحنى عرض (مارشال) الذي يميل من أعلى إلى أسفل في المدى الطويل، واعتبرته يمثل حالة المؤسسة التي تعمل في ظروف المنافسة غير الكاملة.

وبالرغم من أن تحليلها لم يشمل فكرة احتكار القلة ولا نفقات المبيعات كما قدمت من (تشـمبرلين)، فقد وجهت اهتماماً بالغاً إلى:

أ- الأسعار التمايزية Discriminating Prices؛ أي قيام المؤسسة ببيع السلعة نفسها بأكثر من سعر، وأعطت اهتماماً بالغاً للظروف التي تؤدي بالمؤسسة إلى تقرير هذه السياسة السعرية.

ب- احتـكار الشـراء (Monopsony)، وهو ما يعرف بالاحتكار من جانب المشـترين، واعتبرت (روبنسـون) هذه الحالة متمثلة في شـراء المنظـم لعنصر العمل، أي أن العامل في ظل ظروف المنافسـة غير الكاملة لا يحصل على القيمة السوقية الكلية لناتجه الحدي.

ج- مفهوم الريع، وأوضحت بشكل كبير أن مفهوم الريع يجب أن يعامل على أساس أنه الفائض المدفوع أعلى وفوق ما هو ضروري لتحفيز عرض العنصر، وهذا المفهوم قابل على جميع عناصر الإنتاج الذي يمتاز عرضها بمرونة غير تامة.

واعتمـاداً على الفرضيات التي جاءت بها، وذكرناها سـابقاً، وعلـى تحليلها وتصنيفها لمجموعات المشـترين والمنتجين فإن (روبنسـون) تقرر بأن التوازن فـي المدى الطويل يؤدي ضمنياً إلى ما يأتي:

1. تساوي الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية.
2. منحنى التكاليف المتوسطة يأخذ شكل حرف (U).
3. عند التوازن يمس منحنى الإيراد الحدي منحنى متوسط التكاليف في الجزء المتصاعد منه.
4. كل مؤسسة ضمن هذه المعطيات تنتج المستوى نفسه من الإنتاج، وتتلقى المستوى نفسه من الأسعار.
5. المسـتهلك هو الخاسـر في هذه العملية والمؤسسـة تعمل عند أقصى طاقة إنتاجية لها، والمسـتهلك يحصل على عرض أقل من السـلع، ويدفع سعراً أعلى على حساب تزايد متوسط التكاليف.
6. البائعون لم يحققوا أرباحاً إضافية لأنهم يبيعون عند سعر مساوٍ لتكاليف الإنتاج.

3.1.3 المسـاهمات الأسـاسـية لنظرية المنافسـة الاحتكارية ونظرية المنافسة غير الكاملة

بعد تحليل جوهر هذه النظريات، عزيزي الدارس، يمكن استنتاج المساهمات الأساسية

التي قدّمت للفكر الاقتصادي، والتي نوردها على النحو الآتي:

1. في كلتا الحالتين (المنافسة الاحتكارية والمنافسة غير الكاملة) لم يعد السوق تنافسياً بالشكل الذي قدّمه (مارشال).
2. مصدر السوق غير التنافسي يختلف في الحالين، وهذا يؤدي إلى إحداث الاختلاف الجوهري بين أنواع السوق وأشكاله.
3. في نظرية (روبنسون) المنافسة غير الكاملة: كل ظروف المنافسة الكاملة تتحقق باستثناء أحدها وهو القاضي بتفضيل المستهلكين شراء احتياجاتهم من بائع واحد، حيث يعتبر هذا النوع من التفضيل غير محدد بعقلانية اقتصادية.
4. المفهوم الضمني لهذه اللاعقلانية أن بائعاً محدداً سوف يتقاضى سعراً أعلى بقليل عن غيره من البائعين، وما يزال يحتفظ بمستوى معقول من المبيعات؛ أي لم يفقد كل زبائنه كما كان الحال في ظروف المنافسة الكاملة.
5. منحنى الطلب والإيراد الحدي سوف يكونان سالبي الميل، حيث يميلان من أعلى إلى أسفل جهة اليمين.
6. اعتماداً على درجة وحساسية تمسك المستهلكين ببائع معين فإن مرونة الطلب لهذه السلعة سوف تتحدَّد؛ أي أنه كلما زادت درجة الحساسية واللاعقلانية فإن الطلب يكون أقل مرونة والعكس صحيح.
7. يتحدد التوازن في المدى الطويل عندما يتساوى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية، وهذا يعني أن المؤسسة في ظل المنافسة الاحتكارية أو غير الكاملة سوف تكون في حالة توازن مع استغلال كامل طاقاتها الإنتاجية الإضافية، وبالتالي سيكون المستهلكون الخاسرين من خلال كميات أقل وسعر أعلى.

من جهة أخرى فإن هذه المساهمات والجهود التي قدمت من قبل (تشمبرلين) و(روبنسون) تحتاج إلى تحليل أعمق مما قدمت به.

فبالنسبة للمنافسة غير الكاملة لـ (روبنسون) تناولت قضية محددة في السوق غير الكاملة تنافسياً عندما يكون البائعون ممثلين بأعداد كبيرة. فهي غطت حالة الاحتكار ولكن تركت حالة السوق عندما يكون هناك عدد قليل من البائعين.

كذلك بالنسبة لـ (تشمبرلين) ونظرية المنافسة الاحتكارية، فقد أعطى مقدمة واعدة عندما تعرض إلى الاحتكار الثنائي وامتد في النتيجة ليصل إلى حالة احتكار القلة Oligopoly ولكن عملياً لم يقدم إلا لمحة بسيطة عن السوق عندما يتشكل من عدد قليل أو مجموعة من البائعين.

وهناك فرعان من التحليل يقدمان نفسيهما للتطوير من قبل أصحاب الفكر الاقتصادي

وهما:

1. تحليل السوق عندما يكون هناك عدد قليل من البائعين.
2. إعادة جدولة الأسـباب أو الأهداف التي تعمل من أجلها المؤسســة.

ففي المفهوم الحديث لم يعد تعظيم الأرباح بالنسبة للمؤسسة في المدى القصير، الهدف أو السـبب الأساسـي لوجودها. فإذا بدِّل هذا الهدف فإن قاعدة التساوي بين الإيراد الحدي والتكلفة الحدية لم تعد قابلة للتطبيق. وهناك شـكوك حول ما إذا كانت المؤسســة نفســها علـى علم ودرايــة ومتابعة بإيرادها الحــدي أو تكاليفها الحدية. فمثلاً محاسـبة التكاليف وأدواتها تعتبر الأحدث بالنسـبة للمجــال العملي والتطبيقي، فمن الصعب التصرف أو أخذ عوائد الحجم بعين الاعتبار، كذلك هناك عوامل غير اقتصادية لا تختلف بالأهمية.

لذلك مع وجود كل هذه النماذج وإمكانية التغيير فيها فإن سـلوك المؤسســة في الواقع يمكن أن يطمح لأن يصل إلى أفضل خيار إنتاجي أو ثاني خيار إنتاجي أو حتى ثالث خيار إنتاجي.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (4)

-1 كيف تبرهن أن البائع في المنافسة الاحتكارية هو الذي يخل بقواعد المنافسة الكاملة ويجلب لها الاحتكار؟

-2 قــارن بين الفرضيات التي قامت عليها المنافســة الاحتكارية وتلك التي قامت عليها المنافسة غير الكاملة؟

-3 عند تساوي الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية، يتحدد التوازن في المدى الطويل في حالة المنافسة غير الكاملة، ماذا يسوق هذا النوع من التوازن معه؟

أسئلة التقويم الذاتي (4)

-1 هل لك، عزيزي الدارس، أن تتذكر عناصر التشـابه المشـترك بين نظرية المنافسة الاحتكارية والمنافسة غير الكاملة؟

-2 ما الاسـتنتاجات الأساسـية التي تسـتطيع أن تعتبرها مسـاهمات أساسـية للفكر الاقتصادي من قبل (تشمبرلين) و(روبنسون)؟

2.3 احتكار القلة Oligopoly

عزيــزي الدارس، يعتبر احتكار القلة شــكلاً من أشــكال الســوق الــذي يدخل إلى حيز الوجود عندما يقوم عدد قليل من المنتجين باحتكار الســوق من خلال إنتاج سلع متجانسة أو متشابهة. وكما رأينا في القسم السابق من هذه الوحدة اكتشف (تشمبرلين) هذه الفكرة ولكــن لــم يقم بالاعتناء بها وتحليلهــا، وأقدم على تطوير هذه الفكــرة «احتكار القلة» عدد من الاقتصاديين في مراحل مختلفة ومن أبرزهم (كالدور) Kaldor، (بول سويزي) Paul M. Sweezy، (هول وهتش) Hall and Hitch، (ســتجلر) Stigler، و(روتشــلد) Roth-schild.

وفــي ظل التطور الجلي للاقتصاد الرأســمالي الذي قدّم مــن قبل (كينز) طرحت أفكار جديدة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويــرى (كالــدور) Kaldor، أن هنــاك حالــة مــن الطلــب الخيالــي يمكــن أن تســتخدم مــن أجــل تحليــل ســلوك محتكــر القلــة فــي الســوق. بينمــا (بول ســويزي) Paul M. Sweezy، فــي الولايــات المتحــدة وكذلــك (هول وهتــش) R.L. Hall and C.J. Hitch، في انجلترا جاءا بنظرية منحنى الطلب المنكســر Kinky Demand، و(ســتجلر) Stigler، جاء بمفهوم القيادة الســعرية Price Leadership و(روتشــلد) أضاف مفهوم الأرباح المضمونة أو الآمنة.

ومن أجل أن نعطي صورة واضحة عن كل هذه الأفكار سنتناول كل فكرة على انفراد من أجل التعرف إلى أهم المساهمات الفكرية الخاصة بتحليل نظرية احتكار القلة وتطورها:

أولاً: نظرية الطلب المنكسر عند (بول سويزي):

منحنى الطلب المنكســر Kinky Demand Curve يعني أن السلعة التي تنتج من قبل محتكر القلة تواجه في الســوق منحنى طلب منكسراً عند مستوى السعر الجاري، وبالتالي فإن منحنى الطلب يحمل نوعين مختلفين من الميل أعلى نقطة الانكسار وأسفلها.

القاعدة التي تعمل هنا أن محتكري القلة الآخرين الموجودين في السوق سوف يتصرفون بشكل مختلف تماماً إذا كان السعر سوف يزداد أو ينخفض.

وهذا يعني أنه إذا أقدمت المؤسســة في ســوق احتكار القلة على زيادة ســعر الســلعة، فالمؤسسات الأخرى لا تقدم على زيادة أسعارها. وذلك لأن هذه المؤسسة التي قامت بزيادة سعر منتوجها تخسر في حجم مبيعاتها للمؤسسات الأخرى في السوق. إذن منحنى الطلب عند مســتوى أعلى من الســعر الجاري في الســوق يمتاز بالمرونة العالية.

وفي المقابل، إذا أقدمت المؤسسة على تخفيض أسعارها فإن المؤسسات الأخرى سوف تقوم بإتباع سياسة تخفيض السعر نفسه. وبالتالي فإن المؤسسة التي قامت بتخفيض السعر لا تستطيع أن ترفع من حجم مبيعاتها بشكل كافٍ. هذا يعني أن منحنى الطلب عند مستوى أقل من مستوى السعر الجاري في السوق يتميز بأنه قليل المرونة.

وقد أثر هذا التغير في سلوك المؤسسات استجابة إلى سلوك المؤسسة المنافسة تجاه تغير السعر، على سلوك المؤسسة بالشكل الذي أدى إلى انكسار منحنى الطلب على السلعة المنتجة من قبل تلك المؤسسات.

نظرية الطلب المنكسر هذه قدمت كإطار نظري من قبل (سويزي). فمن ظروف الطلب التي افترضها فإن التحليل يتبع أن ظروف التوازن في المدى القصير لا يمكن لها أن تحدد بشكل صريح من خلال التساوي بين الإيراد الحدّي. والتكاليف الحدية. وكان هذا بمثابة التغير الأساسي في النتائج عن تلك النتائج التي كانت سائدة من قبل.

أظهرت النظرية بنموذجها أن الإيراد الحدي يجب أن يكون مساوياً أو أكبر من التكاليف الحدية. واعتماداً على هذه النتيجة المتحفظة فإن أي تغير في التكاليف الحدية لا ينتج عنه تغير في التوازن بالنسبة للكمية وكذلك للسعر[5]*.

احتفظ (سويزي) أيضاً بأن توسع الطلب وتضخمه يؤدي إلى زيادة وانفتاح في الأسعار. بينما تراجع وانكماش الطلب يسبب تخفيضات غير علنية في الأسعار. ولهذا سوف يكون هناك مقاومة من قبل الأسعار من أجل أن تسوي نفسها مع ضغوط الانخفاض في فترات الركود الاقتصادي.

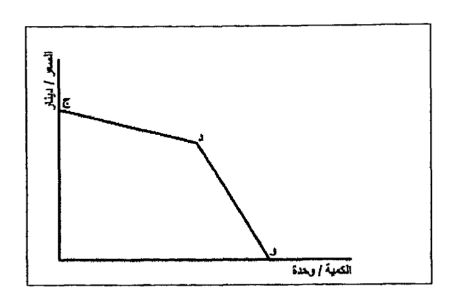
مساهمة (سويزي) هذه اعتبرت أنها غير قادرة على تفسير وتحليل الحالة الجارية بالنسبة لظروف الإنتاج والسعر. ولكن تمكنت فقط من تحليل سلوك البائعين في السوق في حالة إقدام أحدهم على تعديل سعره بالزيادة أو النقصان. الشكل رقم (3) يوضح نموذج الطلب المنكسر الذي قدمه (سويزي).[6]**

---

[5] * عزيزي الدارس: للمزيد من التفاصيل راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (1)

[6] * عزيزي الدارس: للمزيد من التفصيل راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (1).





الشكل رقم (3): الطلب المنكسر

ثانياً: السياسة السعرية عند (هول) و(هتش):

في عام 1939 قدّم (هول) و(هتش) دراستهما حول 38 ريادياً، والسياسة السعرية المتبعة منهما وكانت النتائج كما يأتي:

1. رجال الأعمال نادراً ما يدركون التكاليف الحدية والإيراد الحدي، على العكس فإنهم يعملون ضمن ما يسمى مبدأ التكاليف الكاملة (الكلية).
2. البحث دائماً حول السعر الذي يغطي تكاليف الإنتاج.
3. يقوم المنتجون بتحديد التكاليف المتوسطة وتقديرها باستمرار ويعملون على إضافة نسبة بسيطة من أجل أن يحددوا الأسعار التي يجب أن تباع بها السلعة. وهذا، يعتمد على الظروف الطارئة التي قد تحدث مثل الفترات السيئة للسوق أو فرض الضرائب أو بالمقابل الفرص الجيدة من أجل أن يقوموا بالحصول على مستوى جيد من الأرباح.
4. مبدأ التكاليف الكاملة (الكلية) المعمول به لا يمكن أن يطبق ويستمر إلا إذا كان هناك تلاقٍ مفتوح واتفاق بين محتكري القلة، أو كان هناك قائد سعري بينهم.
5. المؤسسة قد تنظر أيضاً إلى الآثار النهائية سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة حسب الفلسفة التي قدمها (مارشال) من أجل اتخاذ قراراتها الإنتاجية.
6. يمكن للمؤسسة أن تضحي في الأرباح بالمدى القصير من أجل أن تحصد أرباحاً أكبر في المدى الطويل خاصة إذا كانت تتوقع حدوث مثل هذه الأرباح.

ثالثاً: القيادة السعرية عند (ستجلر):

قام (جورج ستجلر) George J. Stigler بتطوير احتكار القلة خطوة أخرى إلى الأمام. حيث قام بتحليل المساهمات التي قدمت من كل من (سويزي) و(هول) و(هتش) وعرض مسألة القيادة السعرية Price Leadership.

القيادة السعرية، كما تعلم عزيزي الدارس، تعني أن أكبر المنتجين قوة ونفوذاً في السوق يحدد السعر وبقية المؤسسات تتبع هذا السعر.

النتيجة التي جاء بها (ستجلر) أن الأسعار تتميز بالمرونة نسبياً عندما يكون عدد البائعين قليلاً جداً، أو عندما يكون عددهم كبيراً. ولكن عندما يكون عدد البائعين معتدلاً أي بين (5-10) مثلاً فإن جمود الأسعار سوف يحدث. بالمثل عندما يكون هناك قائد سعري في السوق سواء من قبل مؤسسة واحدة أو من مجموعة من المؤسسات، الأسعار تكون أكثر مرونة منها في حالة عدم وجود قائد سعري.

كذلك فإن مرونة السعر (الطلب) وتشابه السلع المنتجة والمباعة من قبل المؤسسات مرتبطة مع بعضها بعضاً. فإذا قامت المؤسسات بالاتحاد والاتفاق فيما بينها، وتحّول السوق إلى احتكار كامل فإن الانكسار في منحنى الطلب سوف يختفي والسعر يصبح أكثر مرونة. وهذا ما يعرف بالأدب الاقتصادي بنموذج التواطؤ من قبل البائعين الذي يسود أحياناً في سوق احتكار القلة.

(ستجلر) كذلك قدم برهاناً تجريبياً يفيد بأنه ليس كل محتكر قلة يمتاز بمنحنى طلب منكسر، وهذا البرهان التجريبي يظهر أنه لا الخبرة في الأسعار تقود محتكر القلة إلى الاعتقاد بوجود منحنى طلب منكسر، ولا حتى طبيعة تغير السعر التي يمكن أن نتوقعها حسب تحليل نظرية احتكار القلة.

رابعاً: الأرباح الآمنة عند (روتشلد):

تطور تحليل احتكار القلة من قبل (روتشلد) K. W. Rothschild إلى ما هو أبعد وأوسع مما كان عليه في السابق، واعتمد في تحليله على القواعد الآتية:

1. هناك عوامل غير اقتصادية قد تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عندما تحدد سياستها السعرية.
2. اعتمد كذلك على مسالة حرب الأسعار التي يمكن أن تحدث في السوق بين المتنافسين.
3. حدّد أن المؤسسة لا تسعى دائماً إلى تعظيم الأرباح في المدى القصير.
4. يمكن أن تكون المؤسسات مهتمة أكثر بما يسمى الأرباح الآمنة Secure Profits

الأكيدة المضمونة، التي هي طريقة مختلفة لتحقيق الأرباح العالية في المدى الطويل.

بناءً على هذه القواعد، رأى (روتشــلد) أن نظرية السعر بالنسبة لمحتكر القلة يمكن أن تتطور إذا اعترفنا بأنه في مثل ظروف هذه السوق، فإن حافز الأمان يجب أن يعطى نفس المكانة من الأهمية التفاخرية التي تعطى لمبدأ تعظيم الأرباح منذ زمن طويل.

فحســب تحليل (روتشــلد) فإن محتكر القلة ليس مهتماً في حرب الأســعار بحد ذاته، ويحاول تجنب هذه الحرب قدر المســتطاع، ولهذا الســبب يمكن أن يهتم بالسلوك المضاد من قبل منافسه.

وفقاً لهذا التحليل فإن النتائج المتوقعة هي:

1. ســوف يعمل محتكر القلة على تحديد المســتوى الإنتاجي الذي يمكنه من أن يختار الســعر. هذا المستوى يتحدد بناءً على ما إذا كان محتكر القلة هو الذي يقود السعر أو غيره من المنتجين. وبالتالي يتحدد الحد الذي يمكن أن يتغير فيه السعر كسلوك مضــاد من قبــل المنتجين، اعتمــاداً على تكاليف الإنتــاج وتقبل المســتهلكين لهذا التغير.
2. اعتماداً على هذا الحد من الســلوك المضاد ســوف يختار محتكر القلة الســعر الذي يتوقع أن يحقق له أكبر ربح ممكن.
3. جمود الأسعار يعتبر جزءاً لا يتجزأ أو شيئاً مكملاً للسياسة السعرية لمحتكر القلة.
4. هناك عدد من الأســباب الاقتصادية وغير الاقتصاديــة المحيطة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد السعر في نظرية احتكار القلة الواقعية.

إذن لا بد من الإشارة إلى أن منهاج الحرب السعرية بين محتكري القلة من أجل السيطرة على الســوق يمكن أن تؤدي إلى أنواع مختلفة من الحروب السياسية، وهذا الخط من الفكر تعرض أيضاً للبحث من قبل (لينين) Lenin.

وفي الوقت الحاضر فإن ســلوك وسياسات الشركات المتعددة الجنسيات عرضة للبحث والتحليل بشــكل أعمق، وكذلك هناك نظريات اقتصاديــة في مجال الإمبريالية المالية. هذه الشــركات المتعددة الجنســيات تعتبر قوة بحد ذاتها وخارجة عن سيطرة المساهمين فيها وكذلك عن مجالس إدارتها. بالمثل هناك اختلاف ليس بأقل عمقاً من الطرق التي تعمل بها هذه المؤسســات من أجل تحقيق أهدافها المختلفة. هــذا كله يعطي أهمية فكرية وتحليلية إضافية لنظرية المؤسسة في الوقت الحاضر.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (5)

1. ما نتائج تحليل (روتشلد) لسلوك محتكر القلة؟
2. لماذا يختفي الانكسار في منحنى الطلب في سوق احتكار القلة؟
3. هل توافق الرأي بأن منحنى الطلب المنكسر يعتبر فكرة خيالية وليست واقعية؟ ناقش هذه العبارة.

أسئلة التقويم الذاتي (5)

1. حدد النتائج التي توصل لها (هول) و(هتش) في مجال تحديد السياسة السعرية بالنسبة لمحتكر القلة.
2. قارن بين الاتجاه الذي اتبعه (ستجلر) وذلك الذي اتبعه (روتشلد) في تفسير نظرية احتكار القلة.

3.3 منحنيات السواء Indifference Curves

إلى جانب تطور النظرية الاقتصادية فإن منحنيات السواء تمثل اتجاهاً آخر من اتجاهات التطور الفكري الاقتصادي. (مارشال) كان متعايشاً مع هذه التقنية، حيث بين تحليله لمنحنى الطلب الخاص بالتجارة الخارجية واستخدام نظرية السواء في تحديد التوازن بالنسبة للدول المتعاملة في التجارة. ولكن (مارشال) تمسك بتقنية المنفعة لتحليل سلوك المستهلك والطلب.

هذا التطور لمنحنيات السواء يسجل للاقتصاديين (ألين) و(هكس) R. D. Allen and J. R. Hicks اللذين قاما بتعميم هذه التقنيات واستخدامها في تحليل الاستهلاك ونظرية الطلب[7]*.. ولكن شهد العصر الحديث استخداماً واسعاً لمنحنيات السواء في تحليل التجارة الخارجية ونظرية الرفاه الاقتصادي:

1. في مجال التجارة الخارجية تطورت منحنيات السواء من أجل أن تشكل حلولاً للمشاكل المتعلقة بتحديد مستوى التعرفة الجمركية المثلى.
2. في مجال الرفاه الاقتصادي، استخدامات منحنيات السواء لبناء منحنى الربط Contract Curve من أجل التمييز بين الفاعلية وإعادة توزيع الدخل واتجاهات العدالة.

في نظرية الإنتاج كذلك هناك استخدام لمنحنيات السواء، فهناك منحنيات الناتج المتساوي، ومنحنى إمكانيات الإنتاج، ومنحنيات التحول الإنتاجي.

** عزيزي الدارس: للمزيد من التفصيل راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (1). 7





أسئلة التقويم الذاتي (6)

ما أهم المجالات التي تستخدم فيها تقنية منحنيات السواء؟

4.3 نظرية الأرباح Theory of Profits

من خلال التحليل الذي قدمناه لـ (مارشال)، فمن الملاحظ أنه لم يكن قادراً على تقديم نظرية الأرباح بشكل مرضٍ وواضح. ولكن مع مرور الوقت وتطور الفكر الاقتصادي فقد تم الاعتراف بكل وضوح بدور الريادي Entrebrenure (المنظم)، حيث يعتبر هذا الدور مختلفاً ومتميزاً عن دور بقية عناصر الإنتاج.

قدّم (مارشال) مؤشراً حول ذلك وذكر أن دور الريادي أو المنظم يتميز بالتعقيد ويحتاج إلى تحليل مناسب ودقيق. البحث ضمن هذه الحدود قاد (نايت) H. Knight في كتابه "المخاطر، عدم التأكد والربح" "Risk، Uncertainty and Profit" الذي نشر عام 1921 إلى تطوير ما عجز عنه (مارشال) ألا وهو الاعتراف الصريح بدور الريادي في العملية الإنتاجية بشكل خاص وفي الحياة الاقتصادية بشكل عام.

تعامل (نايت) مع الربح على أنه الدخل المتبقي بعد ما تحصل جميع مدخلات الإنتاج على عوائدها المتفق عليها. وكذلك حمل (نايت) الادعاء القائل بأن الريادي يواجه المخاطر وكذلك عدم التأكد في الوقت نفسه.

قام (نايت) بالتفريق بين المخاطر وعدم التأكد، حيث اعتبر المخاطر شيئاً يمكن التأمين ضده، فهناك نشاطات ومهمات عديدة تحمل في طياتها المخاطر. وعلى سبيل المثال فإن مخاطر الحريق للمؤسسة يمكن أن يغطى من خلال التأمين ويمكن أيضاً اعتبارها جزءاً من تكاليف تشغيل المؤسسة وتتمثل في أقساط التأمين التي تدفعها المؤسسة.

ولكن الشيء غير القابل للتأمين هو عدم التأكد، وعدم التأكد هذا ينتج عن ظروف السوق وتقلباته أو الآثار السلبية التي تأتي من خلال عدم القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة أو ما يعرف بسوء الإدارة وعندما يكون الاقتصاد ذا نشاط وطبيعة متحركة غير ساكنة فإن عنصر عدم التأكد يكون عند حده الأقصى.

في هذه الحالة فإن مجتمع الريادة لا يمكن أن يتخذ القرارات القائمة على حقائق محددة وأهداف حقيقية، وعليه أن يعمل اعتماداً على قاعدة الاحتمالات. لذلك فإن السلوك المتوقع للريادي يعتمد إلى حد ما على النظرة الخاصة تجاه النتائج المحتملة للظروف المتعددة والقرارات التي يمكن اتخاذها، بمعنى آخر فإن الخبرة السابقة هي التي تؤدي

الدور الحاسم.

إذاً فإن عدم التأكد هو الذي يوضح الحاجة إلى الريادة ودورها والقرارات التي يجب أن تتخذها وبالتالي وجود الأرباح وتحقيقها. بينما في حالة عدم التأكد فكل شيء يصبح عملاً روتينياً وبالتالي فإن أجور ورواتب الريادة تصبح في الحقيقة أجور الإدارة ورواتبها.

(نيكلوس كالدور) Nicholas Kaldor صنّف الدور التقليدي للريادي إلى:

1. الإشراف.
2. الإدارة.
3. التنسيق.

الإشراف والإدارة يمكن أن تمثلا من خلال المنسقين الفرعيين أو المساعدين الذين يدفع لهم مقابل هذا العمل. ولكن وظيفة التنسيق تختلف تماماً والسبب لأنها المهمة التي تتولد أو تأتي في حالة الاقتصاد المتحرك. وبالمقابل ففي الاقتصاد الساكن لا يوجد هناك استراتيجية أو تنسيق وبالتالي فإن كل الأدوار تعتبر أدوار روتينية حيث تقتصر على دور الإشراف والإدارة.

وبما أن الربح الحقيقي الأصلي يساوي الصفر في الاقتصاد الساكن فإنه يكون ممكناً أو تحقيقه محتمل في الاقتصاد المتحرك. وهناك فائض متحرك يحدث من خلال الفرق بين المبيعات غير المؤكدة التي تحدث، وبين المدفوعات المتفق عليها والمحددة مسبقاً لعناصر الإنتاج المختلفة وهذا الفرق هو الربح الحقيقي.

5.3 الدورات الاقتصادية Economic Cycle

إن مشكلة تقلبات الدورة الاقتصادية أصبحت مهمة في الاقتصاد الرأسمالي، إذ لفتت انتباه الكثير من الاقتصاديين والكتاب، ولكن لم يكن تطور نظرية الدورة الاقتصادية شيئاً عدائياً للاقتصاد الكلاسيكي الحديث بل الواقع يشير إلى أن الاقتصاديين قد أدوا دوراً هاماً في تطوير هذه النظرية.

تعتبر الدورة الاقتصادية ظاهرة معقدة يمكن أن تحدث نتيجة أي تعديلات في الاقتصاد وكذلك تعلق على أداء قوى عديدة ومختلفة. لهذا السبب فإن الاقتصاديين وجدوا من الصعب صياغة نظرية خاصة بالدورات الاقتصادية تعتمد على تحليل بسيط وتتمتع بالقبول العام من قبل المجتمع الاقتصادي. ومثل هذه المحاولات تكللت بالفشل بسبب إعزاء أصل الدورة الاقتصادية إلى أسباب محددة واستبعاد الأسباب الأخرى.



ولكن في مرحلة ما بعد (مارشال) والاقتصاديين الحديثين أصبحت الناحية المالية في الحياة الاقتصادية أكثر وضوحاً وتجلياً والنظريات التي نشأت خلال هذه الفترة كانت نظريات مالية بشكل عام. وهذه النظريات نسبت الدورة الاقتصادية إلى أحد الأسباب الآتية:

أ- الإفراط في الاستثمار Over Investment .

ب- النقص في الاستثمار Under Investment.

أي أن كل هذه الجهود التي قدمت لتطوير نظرية الدورة الاقتصادية تركزت جميعها في الجوهر على الاستثمار أو استخدام الأموال.

أولاً: النظريات التي تقوم على الإفراط في الاستثمار:

1. نظرية (بيجو) A. C. Pigou: يعتقد (بيجو) أن الأسباب الحقيقية للدورات الاقتصادية معقدة، ويدخل ضمن هذه الأسباب الكثير من العناصر:

- التغيرات في المحاصيل.
- الاختراعات.
- الابتكارات والتحسينات الإنتاجية.
- الموارد الطبيعية الجديدة.
- التغيرات في الأذواق والرغبات.
- العوامل النفسية.

ويؤكد، عزيزي الدارس، (بيجو) على العوامل النفسية، وعلى الأخص ميل المنظمين لنشر موجات ضخمة من التفاؤل، حيث قدم (بيجو) الفكر الاقتصادي بهذا المجال اعتماداً على حقيقة المشاعر النفسية بأن هناك موجات من التفاؤل والتشاؤم، وهذه الموجات هي التي تسبب حساسية الازدهار والكساد. ويمكن القول بأن العوامل النفسية اعتبرت واقعية في شرح الضغوطات التضخمية وتوضيحها والانكماش أيضاً.

2. نظرية (شومبيتر) Joseph A. Schumpeter: أقام نظرية شهيرة على أساس أن سلوك المنظمين كعامل ديناميكي يخل بالتوازن الاقتصادي. إذ أن المنظم بهدف تحقيق الربح يقوم بإدخال الابتكارات في نشاطه الإنتاجي، ويحث المصارف على توسيع نطاق الائتمان مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، ويقوم بدفع الأجور العالية لجذب عنصر العمل إلى منظمته، ممّا يؤدي بنهاية المطاف إلى تدني مستوى الأرباح، وبالنهاية تظهر منتجات هذا الابتكار في السوق، ويدفع المنظم القروض المستحقة

عليه وهذا يقابل بانخفاض في القوة الشرائية في السوق. والنتيجة هي حالة من عدم التيقن والبلبلة تدفع المنتجين إلى عدم الاتجاه نحو المزيد من الابتكارات.

وكذلك اتصفت نظرية (شومبيتر) بأنها تركز على فترات الرخاء والازدهار وتجاهلت فترات الكساد والانكماش.

نظرية (روبرتسون) D. H. Robertson: وهو من فريق مدرسة كمبردج، بدأ تابعاً لمارشال ولكنه انقلب فيما بعد باتجاه النظريات النقدية للمجموعة الكينزية.

يتبين من تحليل (روبرتسون) أن الأسباب الحقيقية للدورات الاقتصادية تكمن في:

أ- النفقات الحقيقية.

ب- الطلب.

ويعتقد بأن المنظمين متفائلون، حيث يتصرفون باندفاعات متقطعة، محققين بذلك طلباً غير منتظم على السلع الرأسمالية. ولهذا عرفت مساهمته بالتغير المتقطع المصحوب باستجابات غير ملائمة وتعديلات سيئة في النشاط الإنتاجي.

وتتميز نظرية (روبرتسون) بالتأكيد على التأثيرات النقدية حيث اعتنق نظرية الأموال القابلة للاقتراض في تحديد سعر الفائدة، وقدم بهذا المجال الانتقادات إلى النظريات الضعيفة وأكثر من ذلك قام بنقد (كينز) في مجال النظريات القائمة على النقص في الاستهلاك كسبب لقيام الدورة الاقتصادية. ولهذا السبب اهتم في الاستهلاك ودافع عن الأسعار المرتفعة التي يمكن التوصل إليها بإصدار المزيد من النقود.

ثانياً: النظريات التي تقوم على النقص في الاستثمار:

1. نظرية (هوتري) R. E. Hawtrey: التي شرحت الدورة الاقتصادية من خلال التوسع والانكماش في الائتمان المصرفي.

تبدأ مرحلة الرخاء عند (هوتري) كالآتي:

أ- يبدأ التجار في زيادة ما لديهم من سلع حيث يقومون بالاقتراض من المصارف لتمويل هذه العملية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب العام.

ب- يذهب ما تخلقه المصارف من نقود إلى المنتجين في صورة دخول وتزداد أرصدتهم النقدية.

ج- الجزء الأكبر من النقود الجديدة سوف ينفق على الاستهلاك.

د- عندما يقترض التجار من المصارف لزيادة ما لديهم من أرصدة السلع، يضيفون طلباً استهلاكياً جديداً يستنفد ما لديهم من المخزون.

هـ- يستمر التجار في إصدار أوامرهم إلى المنتجين لزيادة إنتاج السلع ويدخل السوق سلع جديدة تتحول قيمتها إلى دخول نقدية جديدة، وهكذا.

ويتم التحول من الرخاء إلى الكساد عند (هوتري) من خلال:

أ- يعمل المنتجون والتجار على زيادة الأسعار كلما ازداد نشاطهم واقترب تشغيل معداتهم إلى كامل طاقتها.

ب- عند ذلك لا يمكن مواجهة الزيادة في الإنفاق بزيادة مناظرة في الإنتاج.

ج- عندها يحدث التحول من الرخاء إلى الكساد بالحد الأدنى من الائتمان الذي يحدث بسبب النقص في الاحتياطات النقدية وارتفاع سعر الفائدة.

د- في مرحلة الكساد تتضمن عملية عودة النقود إلى المصارف ظاهرة انخفاض الأسعار والدخول والعمالة وقيم السلع الرأسمالية، وربما إفلاس الكثير من المصارف.

وهذا التحليل يستخلص منه إمكانية التحكم في الدورات الاقتصادية عن طريق عمليات الائتمان المصرفي.

2. **نظرية (هارود) R. f. Harrod**: قدم (هارود) مجموعتين مختلفتين من العوامل المسببة للدورة الاقتصادية سواء باتجاه الازدهار والرفاه أو باتجاه الركود والكساد. المجموعة الأولى تشمل العوامل الديناميكية المتحركة التي تسبب التغير في الدورة الاقتصادية وتشمل:

أ- الميل للادخار.

ب- الانحراف نحو الأرباح.

ج- تغير نسبة رأس المال إلى حجم الإنتاج.

وتشمل المجموعة الثانية العوامل الساكنة التي تعمل على الحد من التغير في الدورة الاقتصادية وهي:

أ- الأجور.

ب- أسعار المواد الخام المختلفة.

ج- تناقص الغلة.

د- مرونة الطلب المتناقصة.

هذه العوامل لا تأتى إلى حيز الوجود إلا إذا كان هناك تغيير في أحد عوامل المجموعة الأولى تسبق عوامل المجموعة الثانية في الحدوث.

وبناءً على تفاعل هذه العوامل المتحركة والساكنة بعضها مع بعض فإن (هارود) يقدم

وصفه للدورة الاقتصادية كالآتي:

1. البدء من الكساد (القاع) حيث العمالة متعطلة ورأس المال متعطل ويفترض بأن العمل أكثر من رأس المال.
2. مع الانتعاش يأتي التزايد في الاستهلاك وهذه الزيادة في الاستهلاك حسب مبدأ المسارع Acceleration تؤدي إلى زيادة في الاستثمار في السلع الرأسمالية بسبب توقع زيادة الطلب الاستهلاكي.
3. كلما تزايد الاستثمار يأتي المضاعف Multiplier ليؤدي دوره فيجلب زيادة في حجم التوظيف والإنتاج ويتناقص معدل الزيادة في الاستهلاك مع الزيادة في الدخل.
4. هنا تبدأ فرص الاستثمار بالتلاشي ويتدنى الطلب على السلع الرأسمالية ويعقب ذلك فترة الكساد.

ويقول (هارود): حالما يبدأ التدهور في الاستثمار، فلن يتسنى لأحد أن يوقف هذا التدهور. أما الوصول إلى قاع الكساد فإنه يحدث عندما يكون السعر النقدي للفائدة منخفضاً بالمقارنة بعائد الاستثمار، وعندما تكون القدرة على الادخار قد تدنت إلى الحد الذي يعود عنده وضع التوازن.

6.3 النشاط الاقتصادي Economic Dynamism

كما لاحظت، عزيزي الدارس، فإن الفكر الاقتصادي كان دوماً يطرح صفة السكون أو صفة الحركة على الاقتصاد، لدرجة أن هناك نوعين من الاقتصاد يتعامل معهما الفكر الاقتصادي، هما الاقتصاد الساكن Static Economy، والاقتصاد المتحرك Dynamic Economy، ولكن في العصر الذي جاء بعد (مارشال) أعطت المدرسة الكلاسيكية الحديثة اهتماماً متزايداً إلى أداء النشاط الاقتصادي المتحرك وإلى أدوات هذا النشاط.

يعرف الاقتصاد المتحرك (النشط) بأنه الاقتصاد الذي يحدث فيه تغيرات غير متوقعة وبالتالي لا يمكن معرفة النتائج التي تنتج عن مثل هذه التغيرات بمساعدة الظروف الأصلية.

وقد وضح (هيكس) Hicks في نظريته للقيمة ورأس المال أن مثل هذا الاقتصاد المتحرك لا يحتاج لأن يحلل من خلال أدوات هذا النشاط، لأن أدوات التحليل التي تنطبق على الاقتصاد الساكن تكون قادرة على الاستخدام في مثل هذه الحالة بشكل جيد.

ويرى (هيكس) أنه يمكن تقسيم منهاج التحرك للاقتصاد إلى خطوات أو مقاطع قابلة

للتطبيق والمقارنة على ظروف الاقتصاد الساكن. كل خطوة (يوم أو أسبوع) يجب أن تكون قصيرة جداً حيث لا يحدث على النقد أي تغير يفسد أو يؤدي إلى اضطراب الظروف الأصلية التي تبدأ بها الخطوة. ويفيد (هيكس) أنه في هذه الحالة بالاعتماد على الظروف الأصلية فإن الموقف في نهاية الفترة يمكن أن يقاس بوضوح. بالإضافة إلى أن أي تغيرات في القوى المؤثرة يجب أن يسمح لها بالتأثير إلى الحد الأدنى الذي يفصل بين الفترة والثانية.

ومع استخدام أدوات المقارنة الساكنة نفسها فإن سلوك الاقتصاد المتحرك يمكن أن يقاس ويحدد.

ويرى (هارود) R. F. Harrod أن هناك قوى محددة قادرة على أن تؤثر على الاقتصاد الحديث وتجعله متحركاً. ولهذا السبب فإن الافتراضات القائمة حول الاقتصاد الساكن أو حالة السكون الاقتصادي تبدو غير واقعية.

كذلك قرر (هارود) أن الاقتصاد الساكن لا يستبعد التغيرات بما فيها تلك التي تحصل بسبب تقلب الدورة الاقتصادية طالما أن هذه التغيرات متوقعة أو محتملة. ولكن في اللحظة التي تكون فيها التغيرات غير متوقعة أو محتملة فإن الاقتصاد يصبح متحركاً أو غير ساكن.

ويستخلص (هارود) أن الاقتصاد قادر على كسب الحركة والنشاط من خلال العديد من التغيرات ومن الأمثلة على مثل هذه التغيرات ما يأتي:

1. الادخار يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي زيادة العرض الرأسمالي الذي يؤدي بدوره لإعطاء الاقتصاد الحركة والنشاط.
2. النمو السكاني والتغير في التركيب العمري قادر على منح الاقتصاد الحركة والنشاط.
3. عرض الموارد الطبيعية واكتشافها أيضاً يعطي الاقتصاد الحركة.
4. عنصر الطبيعية الذي يحدِّد الإنتاج الزراعي بشكل كبير أيضاً يساهم في النشاط الاقتصادي وحركته.

لهذا كله فإن هناك دائماً عنصر عدم التأكد الذي لا يمكن تجاوزه وتجنبه وبالتالي فالصفة الغالبة على الاقتصاد هي النشاط والحركة لا السكون.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (6)

1. يقال إن دور الريادة مطلوب في العملية الإنتاجية بسبب وجود عدم التأكد. علّل ذلك.
2. حدّد أسباب الدورة الاقتصادية كما حددها (بيجو).
3. أي العبارات الآتية صحيحة وأيها خاطئة:

أ- النفقات الحقيقية والطلب هما الأسباب الحقيقية للدورة الاقتصادية عند (روبرتسن).

ب- تناول (هوتري) الدورة الاقتصادية من خلال التوسع والانكماش في الائتمان المصرفي.

ج- الانحراف نحو الربح والميل للادخار يعد من العوامل الساكنة بينما تناقص الغلة والأجور تعتبر من العوامل المتحركة.

د- كلما كان هناك عدم تأكد مال الاقتصاد إلى حالة السكون والعكس صحيح.

هـ- يعد تطور نظرية الدورات الاقتصادية هجوماً على أفكار المدرسة الكلاسيكية الحديثة.

أعط دلالات تفيد بأن النشاط الاقتصادي ذو طبيعة متحركة وليست ساكنة.

أسئلة التقويم الذاتي (7)

1- قارن بين الدور التقليدي والدور الحديث للريادي.

2- ناقش الفكرة الأساسية لنظرية (شومبيز) الخاصة بالدورة الاقتصادية.

3- قدم وصفاً للدورة الاقتصادية عند (هارود).

4- ميّز بين الاقتصاد الساكن والاقتصاد المتحرك.

4. (بيجو) واقتصاد الرفاه (1877-1959)

Economics Welfare

الفضل يعود، عزيزي الدارس، إلى (أرثور بيجو) Arthur Ceil Pigou في بلورة اقتصاد الرفاه بشكل علمي. وقد قدّم (مارشال) وغيره من الاقتصاديين ما يعرف بدراسة الحالة إلى الحالة، حيث تبين من خلال المشاركات التي قدمت من قبل المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكلاسيكية الحديثة أنه كان هناك حاجة إلى التدخل الحكومي من أجل تطوير الرفاه الاقتصادي للمجتمع، ولكن (بيجو) كان أول من وضع كل هذه الأفكار في نظام متكامل لدرجة أن اقتصاد الرفاه ارتبط بهذا العالم الاقتصادي.

غالبية أعلام المدارس الاقتصادية المختلفة ربطوا أنفسهم بالأداء الكلي للاقتصاد وركزوا أساساً على التغيرات التي تتسبب في بناء الثروة للمجتمع، وقد حاول (بيجو) الانتباه إلى موضوع الرفاه الاقتصادي. أبعد من ذلك فإن (بيجو) لم يقيد تحليله لمسألة الرفاه بحد ذاتها ولكن تطرق إلى عدد من المشاكل ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة في رفاه المجتمع مثل البطالة، والتقلبات الاقتصادية وغيرها من القضايا المشابهة.

كان (بيجو) طالباً لـ (مارشال) ومدرساً لـ (كينز)، وقد قام بشغل المنصب الذي كان يشغله (مارشال) بعد تقاعده عام 1908 وحتى عام 1943. خلال حياته المهنية الطويلة بحث وكتب في العديد من القضايا وعرض مساهماته المميزة في كل مكان. وكان مثل (مارشال) من الرياضيين وجاء إلى حقل الاقتصاد بتلك الحاسّة والرغبة من أجل المشاركة في رفعة الإنسان. ومن بين أفضل ما كتب "الثروة والرفاه" ""Wealth and Welfare 1912 الذي نشر فيما بعد بعنوان "اقتصاد الرفاه" عام 1920.

1.4 الرفاه الاقتصادي

يجب التفرقة بين الرفاه الاجتماعي Social Welfare والرفاه الاقتصادي Economic Welfare، فالرفاه الاجتماعي هو عبارة عن "إجمالي الإشباع لكل الأفراد في المجتمع"، ولكن (بيجو) عرّف الرفاه الاقتصادي على أنه "ذلك الجزء من الرفاه الاجتماعي الذي يمكن أن يتحقق بصورة مباشرة ويقاس بشكل كمي من خلال قوة النقود" (بيجو 1920).

مفهوم الرفاه هذا عند (بيجو) اشتقه من مذهب المنفعة الذي يتميز باتساع مداه وبالتالي حدّد (بيجو) مجال الاقتصاد بالنسبة إليه بالرفاه.

يتوقف الرفاه الاقتصادي وتحقيقه عند (بيجو) على أمرين:

الأول: إشباع الحاجات والرغبات عن طريق الاستهلاك، فيكون الرفاه كبيراً كلما تحقق هذا الإشباع.

الثاني: العناء الذي يتطلبه الإنتاج، فيكون الرفاه كبيراً كلما كان العناء الذي يتطلبه إنتاج حاجات المجتمع قليلاً.

وقام (بيجو) بصياغة معيار الرفاه الاقتصادي بالاعتماد على:

1. حجم الناتج القومي.
2. توزيع الدخل القومي (الثروة).

بالنسبة إلى حجم الناتج القومي:

أ- الرفاه الاقتصادي والإنتاج القومي تعتبر متداخلة مع بعضها حيث يتأثر الأول بإنتاج الثاني واستعماله.

ب- مستوى وحجم الرفاه الاقتصادي يعتبر نسبة إلى حجم الناتج القومي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ج- إذا حدث ولم يتناقص الناتج القومي الذي يحصل عليه الفقراء فإن الزيادة في حجم الناتج القومي تؤدي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي.

بالنسبة إلى توزيع الدخل القومي:

أ- المساواة في توزيع الدخل القومي والثروة لها آثارٌ كبيرة على مستوى الرفاه.

ب- إذا كان هناك اختلال في التوزيع فإن الأغنياء يقومون بشراء سلع يستخدمونها في إشباع رغبات سبق وأن أشبعت جزئياً، أي الرغبات الضعيفة.

ج- إذا كان هناك حظٌ أكبر في المساواة فإن ما استخدم في إشباع هذه الحاجات الضعيفة من قبل الأغنياء يذهب إلى الفقراء لإشباع رغبات شديدة لم تشبع جزئياً بعد.

د- المستوى الأفضل من الرفاه يتحقق كلما كانت الدخول كبيرة ومستمرة وتحققت المساواة في توزيعها.

2.4 الموارد الاقتصادية والرفاه الاقتصادي

إن تحليل (مارشال) للرفاه الاقتصادي اعتمد على التوازن الجزئي والرفاه الجزئي الذي يحدث على شكل فائض المستهلك وفائض المنتج. ولكن عند (بيجو) مفهوم الرفاه كلي وليس جزئياً، ولذلك فالقاعدة هي أن توظيف الموارد الاقتصادية واستغلالها في استخدامات مختلفة، يجب أن تؤدي إلى التساوي بين المنافع الحدية الاجتماعية والتكاليف الحدية الاجتماعية.

الاختلاف بين المفهوم الاجتماعي والمفهوم الخاص (التجاري) لهذه التكاليف والمنافع (المكاسب) يمكن تتبعه من خلال النقاط الآتية:

1. التكاليف النقدية أو ما يعادلها والتي يدفعها المنتج الخاص بالشكل الحدي هي التكاليف الحدية الخاصة (التجارية) للإنتاج.
2. الإيراد الصافي للإيراد الكلي الذي يحصل عليه المنتج بالشكل النقدي هو الإيراد الحدي الخاص أو المنافع الحدية الخاصة.
3. أنواع التكاليف والمنافع التي قد تحدث للنشاط الاقتصادي الإنتاجي والتي تؤدي إلى جلب المنافع للمجتمع بالإضافة إلى المنافع الخاصة.
4. المنتج الخاص لا يمكن أن يقدر القيمة الإضافية لهذه المنافع وكذلك لا يطلب منه أن يدفع مقابل الآثار السلبية التي عادت على المجتمع من نشاطاته الإنتاجية.
5. إجمالي المنافع النقدية لجميع المكاسب بما فيها تلك الخاصة يمكن أن تكون المكاسب الاجتماعية وبالتالي فإن المكاسب الحدية الاجتماعية لذلك النشاط يجب أن ينظر إليه أو يعامل على أساس ذلك المجموع.
6. بالمقابل فإن التكاليف الحدية الاجتماعية يجب أن تشمل أيضاً إضافة إلى التكاليف الحدية الخاصة ، تلك التكاليف الحدية الإضافية التي حدثت للمجتمع.

يرى (بيجو) بأنه في معظم الحالات فإن التكاليف والمكاسب الحدية الخاصة وتلك الاجتماعية تختلف، ولذلك صنّف (بيجو) ثلاث مجموعات اختلاف بين المكاسب والتكاليف الخاصة والاجتماعية وهي:

1. ملكية وسائل الإنتاج واستئجارها منفصل عن بعضه بعضاً، فعندما يكون مالك وسائل الإنتاج شخصاً آخر فإن المستأجر لها لا يرغب في استخدامها بالشكل الصحيح أو صيانتها أو تطويرها، هذا إذن يؤدي إلى استثمار اجتماعي أقل من المرغوب فيه.
2. مصدر الاختلاف بين المقاييس الخاصة والاجتماعية ينطبق عليها مبدأ عدم الاستبعاد. وهذا يعني أنه في حالة هذه السلع فإن المستفيدين لا يمكن تحديدهم بشكل كامل وحتى إن تم تحديدهم لا يمكن أن يدفعوا مقابل هذه المنافع. بالمقابل فإنه في حالة الآثار السلبية أو بعض التكاليف، فإن المتضررين لا يمكن لهم أن يحصلوا على تعويض مقابل الاندثارات التي تسبب بها المنتجون.
3. تعتبر هذه المجموعة غير محددة وتتميز بالغموض، وهي تلك التي تعتمد على التفريق الذي أجراه (مارشال) بين تزايد الغلة وتناقص الغلة والحاجة إلى زيادة الاستهلاك من

تلك السلع التي يمكن استهلاكها أن يزداد مع انخفاض التكاليف.

الشـيء الجوهري الذي يمكن الإشـارة إليه من تحليل (بيجو) هو أن الاقتصاد إذا ترك وحده فإنه يكون قادراً على توظيف موارده الاقتصادية بطريقة تختلف عن ما هو أفضل اجتماعياً، وهذا يعني أن المكاسـب الحديـة والاجتماعية والتكاليـف الحدية والاجتماعية تكـون غير متسـاوية. هذا الاختلاف والتفاوت يجب أن يتلاشـى ويمكـن التغلب عليه من خلال السياسـة المالية وغيرها من السياسـات كما يعتقد (بيجو).

3.4 مقترحات (بيجو) لزيادة الرفاه الاقتصادي

1. نقل القوة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء: إن نقل للدخل النقدي من الإنسان الغني نسـبياً إلى الإنسـان الفقير يجب أن يؤدي إلى زيادة حجم الإشـباع؛ لأنه يسـمح في إشباع الحاجات الأكثر حساسية بالنسبة للفقير على حساب الحاجات الأقل حساسية بالنسبة للغني.
2. سـيادة المنافسة الحرة: من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي في الصناعات التي تعمل ضمن قانون عائد الحجم المتناقص والثابت، وتدخل الدولة في حالة الصناعات ذات عائد الحجم المتزايد.
3. التعديل التدريجي للرأسمالية: إن مسألة الحدود على الثروة والدخل تؤدي حتماً إلى الاشتراكية، ويتضح من تحليل (بيجو) أن الاشتراكية شيء أساسي؛ لأن تعظيم الرفاه يمكـن أن يحدث من خلال توزيع الدخل بشـكل عادل. وهذا يعنـي أن (بيجو) كان مقتنعاً من أن النظام الاقتصادي السـائد (الرأسـمالي) بحاجة إلى بعض التعديلات على شـكل نوع من الاشـتراكية المعتدلة التي تكون قادرة على التعامل بشكل أكثر فاعلية مع مشكلة البطالة والتوزيع وبالتالي إشباع حاجات المجتمع الملحة.
4. التقلبات الصناعية: برأي (بيجو) فإن أسباب هذه التقلبات هو الحافز أو الدافع خلف النشاطات والتحركات التي تعتبر بطبيعتها ردة فعل للاقتصاد. وكما يعتقد (بيجو) فإن صناعات السـلع الرأسـمالية تتميز بدرجة عالية من التقلـب مقارنة بصناعات السـلع الاسـتهلاكية. واكتشـف (بيجو) أن التغيـر الدوري على حسـاب التغير في جدول الطلب الحقيقي للعمل حيث إن القوى الرئيسية التي تشكل هذا الجدول تمثل التوقعات تجاه العائد المسـتقبلي المتوقع. من هنا رفض (بيجو) عنصر الاسـتثمار وركز على العامل النفسي.

4.4 تقييم مساهمات (بيجو)

1. إن المساهمة الأساسية تعتبر تطوير مفهوم الرفاه الاقتصادي الذي يعتبر صقل وتطوير موقف المدرسة النيوكلاسيكية التقليدية.
2. الرفاه الاقتصادي عند (بيجو) يعتمد على الفلسفة الأخلاقية المنفعية حيث إن عناصر هذه المنفعة يمكن أن تحول أو تنتقل من طبقة إلى أخرى في المجتمع ومعيار القياس المستخدم هو النقود.
3. إن تحليل الرفاه عند (بيجو) يعتمد على المقياس التجميعي للمنفعة، التمتع المتساوي بحجم الدخل لأعضاء المجتمع وإمكانية مقارنة المنفعة من شخص إلى آخر وبالتالي فإن رفاه المجتمع هو مجموع الرفاه الفردي.
4. اعتقد (بيجو) بتعديل الرأسمالية بدرجة متوسطة من الاشتراكية التي اعتبرها مطلوبة من أجل حل المشاكل الآنية في الاقتصاد مثل البطالة وسوء توزيع الدخل، والتي إذا حدثت فإنها تؤدي إلى تحسين ظروف الكثير من الفقراء.
5. التوازن التدفقي الذي اقترحه يعتمد على:

أ- العمل المستخدم في الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية.

ب- النقود ومعدل الأجور.

ج- المخزون من النقود.

د- دوران الدخل النقدي.

هـ- معدل الفائدة التي اعتبرها أداة لتحديد الادخار والاستثمار.

6. نظام الرفاه عند (بيجو) شمل التغير في الدخل القومي ودور العمل منه وأخذ مشكلة الاستقرار الاقتصادي بعين الاعتبار والذي اعتبرها مهمة للرفاه الاقتصادي من وجهة نظر حجم الدخل القومي وتوزيعه.

5.4 الانتقادات التي وجهت إلى (بيجو)

مفهوم الرفاه الاقتصادي الذي بناه (بيجو) على مفهوم فائض المستهلك الذي جاء به (مارشال)، كان عرضه للانتقاد من خلال المسألتين الآتيتين:

الأولى: أنه من المستحيل أن تعطى قيمة دقيقة للنقود لمعظم البنود والمفردات الإيجابية والسلبية التي تفرق بين الناتج الاجتماعي والناتج الخاص، وهذا الشيء اعترف به (بيجو) وقال إنه بحاجة إلى تحليل أعمق وأبعد.

الثانية: بعض المفكرين الاقتصاديين في العصر الحديث يرون أن الرفاه الاقتصادي لا

يحتاج بالضرورة لأن يكون بأي حال دراسة للأحداث الإنسانية لأنه في هذه الحالة سوف يتم التعرض للحكم على القيم.

بصرف النظر عن هذه الانتقادات فإن (بيجو) وضع أساس البنية التحتية الصلبة للرفاه الاقتصادي الحديث.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (7)

1. ميّز بين الرفاه الاجتماعي والرفاه الاقتصادي.
2. ما المقترحات التي قدّمها (بيجو) لزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي؟
3. علام يعتمد التوازن التدفقي الذي اقترحه (بيجو)؟
4. أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

أ- يمكن القول بأن (بيجو) من خلال تناوله لموضوع الرفاه الاقتصادي أضاف مفهوماً جديداً لعلم الاقتصاد.

ب- يتحقق الرفاه عند (بيجو) إذا كانت التكاليف الحدية والاجتماعية أقل من المنافع والمكاسب الحدية والاجتماعية.

ج- مبدأ عدم الاستبعاد لا ينطبق على المقاييس الخاصة والاجتماعية للتكاليف والمكاسب الاجتماعية.

د- يعتبر مقياس النقود الذي استخدمه (بيجو) للتعبير عن مستوى الرفاه دقيقاً.



أسئلة التقويم الذاتي (8)

1. الرفاه الاقتصادي عند (بيجو) يعد نوعاً من التحليل الاقتصادي الكلي، ناقش هذه العبارة.
2. تتبع الاختلاف بين المفهوم الاجتماعي والمفهوم الخاص للتكاليف والمكاسب في تحليل (بيجو).

5. الخلاصة

تضمنت- عزيزي الدارس- هذه الوحدة استعراضاً وتحليلاً للنظريات والأفكار الاقتصادية التي تشكل في مجملها ما يعرف بأفكار المدرسة الكلاسيكية الحديثة. هذه الأفكار التي قدمت أساساً من الاقتصادي الشهير (ألفريد مارشال) و(روبنسون) و(تشمبرلين) و(بيجو) وغيرهم من أعلام المدرسة الكلاسيكية الحديثة.

فقد تعرضت هذه الوحدة إلى مساهمات (مارشال) في العديد من الأفكار الاقتصادية ابتداءً من مفهوم الاقتصاد والقوانين الاقتصادية وقد عدّ (مارشال) التوزيع الوظيفة الأساسية للاقتصاد، وأن القوانين تجعل التنبؤ الاقتصادي عملية غير دقيقة كونها تتعامل مع سلوك وحوافز الإنسان المتغير.

قام (مارشال) باشتقاق الطلب من المنفعة وفرق بين الطلب الفردي وطلب السوق. حيث توصل إلى صياغة قانون الطلب المعروف وحدّد العوامل التي تؤدي إلى تغير كل من الطلب الفردي وطلب السوق.

وفي مجال الإنتاج والعرض قدّم (مارشال) نظريته في الإنتاج التي تعتمد على طرق مزج عناصر الإنتاج والتعديلات التي يدخلها المنتج على هذا المزج. واستخدم لذلك التفريق بين ثلاثة أنواع من الفترات والمعروفة بفترة السوق والفترة القصيرة والفترة الطويلة.

وبناءً على ذلك توصل إلى سلوك العرض وصاغ قانون العرض ومنه اشتق منحنى العرض والذي يختلف باختلاف الفترة الزمنية التي يعمل بها المنتج.

كذلك تناول (مارشال) موضوع القيمة والتبادل حيث حلّل العلاقة المتبادلة بين الطلب والعرض والقيمة والطريقة التي يحدث بها التوازن في السوق. وعرّف سعر السوق أنه يمكن أن يكون عند أي مستوى بشرط أن يكفل تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

ومن خلال التفاعل الزمني مع كل من تكاليف الإنتاج وحجم الإنتاج فإن (مارشال) قسّم السوق إلى ثلاثة أقسام بناءً على الأداء وليس بناءً على التقويم السنوي. ومن خلال هذا التقسيم تكشف لـ (مارشال) إمكانية ظهور الاحتكار في السوق واختلال قواعد المنافسة الكاملة الذي كان داعماً ومؤيداً لها. وللخروج من هذا الخلل قدم فكرته المشهورة حول المؤسسة النموذجية والتي من خلالها استطاع أن يتوصل إلى أن المنافسة سوف تبقى الشكل الدائم للسوق بالرغم من ظهور الاحتكار في بعض الصناعات.

وفي رأيه بالاحتكار فإن رغبته وتمسكه بنظام المنافسة الكاملة قد أثر على تحليله

والنتائج التي توصل لها والتي لم تكن واضحة أو مرضية.

وبما أن (مارشال) قد حدّد وظيفة الاقتصاد بالتوزيع فلقد قام بتقديم نظريته بهذا المجال وقسم عناصر الإنتاج إلى المجموعات الثلاث التي اعتمدتها المدرسة الكلاسيكية وهي العمل والأرض ورأس المال وعوائدها الأجر والريع والفائدة. وقد استخدم (مارشال) نظرية الطلب والعرض في تحديد مستويات الأجور والريع والفائدة. فالسعر التوازني لعنصر الإنتاج يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب على العنصر مع منحنى العرض لذلك العنصر. أما بالنسبة للأرباح فجهود (مارشال) محدودة وغير واضحة إذ أنه بنى تصوره حول الأرباح على الأساس الذي كان سائداً في المدرسة الكلاسيكية.

كذلك لم يتجاهل (مارشال) مسألة الرفاه الاقتصادي فكان بالأساس مدفوعاً لفهم وبحث أسباب الفقر والأسباب التي يمكن بها تلافي هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها. وقد قدم مجموعة من العناصر التي اعتبرها عناصر الرفاه الاقتصادي.

وبالنسبة لتطور الفكر الاقتصادي لما بعد (مارشال) فلقد أوضحت الوحدة مجموعة من المساهمات وخاصة تلك التي شرحت وحللت ظروف المنافسة الاحتكارية من قبل (تشمبرلين) والمنافسة غير الكاملة من قبل السيدة (روبنسون). عرفت هذه المساهمات التطور الذي حصل على أهداف المؤسسة الإنتاجية وحددت ظروف وشروط التوازن لها.

امتداداً لهذا التطور في شكل السوق تكشفت الأفكار حول نظرية احتكار القلة والذي تم تطويرها من خلال العديد من الاقتصاديين أمثال (كالدور) و(سويزي) و(روتشلد) و(ستجلر). وتم تقديم عدة نماذج في هذا المجال مثل الطلب المنكسر والتواطؤ والسياسة السعرية والقيادة السعرية ومفهوم الأرباح الآمنة.

تطور آخر في الفكر الاقتصادي بخصوص الأرباح حيث تم الاعتراف بكل وضوح بدور الريادي وحقه في الحصول على الأرباح. حيث تم التفريق بين حالة التأكد وحالة عدم التأكد حيث يتجلى دور الريادي في ظل عدم التأكد ويطلب منه اتخاذ القرارات وتحمل المخاطر التي تنطوي على هذه القرارات.

وفي مجال الدورات الاقتصادية فلقد قدمت هذه الوحدة تحليلاً للأسباب المؤدية لحدوث الدورة من خلال التعرف على آراء (بيجو) و(شومبيتر) و(روبرتسون) و(هوترى) و(هارود) وصنفت هذه النظريات إلى نوعين، الأول ذلك الذي تؤمن بأن التقلبات الاقتصادية تحدث بسبب الإفراط في الاستثمار، والثاني يؤمن بأن السبب هو النقص في الاستثمار.

وتـم التعرف على طبيعة النشـاط الاقتصادي وما ينطوي عليـه من حركة للاقتصاد وبالتالي فإن الصفة الغالبة على النشـاط الاقتصادي هو الحركة والتغير وليس السكون والركود.

وأخيـراً تحتـوي هذه الوحدة على مسـاهمات (بيجـو) في مجال الرفـاه الاقتصادي حيـث فرق بين الرفاه الاجتماعي والرفاه الاقتصـادي واعتبر الأخير جزءاً من الأول. وقام (بيجـو) بتحليل العلاقة بين الرفاه الاقتصـادي والموارد الاقتصادية وفرق بين التكاليف والمكاسب الحدية الخاصة وتلك الاجتماعية. وبناء على ذلك قدم مجموعة من المقترحات لزيادة الرفاه الاقتصادي وأهمها توزيع الدخل لصالح الفقراء وسـيادة المنافسـة الحرة والتعديل التدريجي للرأسمالية.

ولاقت طريقة تحليل (بيجو) العديد من الانتقادات المبنية على الأدوات التي استخدمها لقيـاس الرفاه فـي مقدمتها النقود وبالرغم من ذلك فإنه يسـجل لـ (بيجو) جهوده في وضع أسـاس البنية التحتية الصلبة للرفاه الاقتصادي الحديث.

6. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التاسعة

سـوف نقدم لك، عزيزي الدارس، موضوع الاقتصاد (الكينزي) في الوحدة الدراسية التاليـة، ومـا يحويه هذا النـوع من الفكر الاقتصـادي في مجال التفريـق بين الاقتصاد الجزئي والكلي، وكذلك سـوف نعرض النظرية العامة في الاستخدام والبطالة لـ (كينز) ومـا ينطوي تحتها من مواضيع اقتصادية في مجالات الاسـتهلاك والاسـتثمار والكفاية الحدية لرأس المال وتفضيلات السـيولة ومضاعف الاسـتثمار. هـذا بالإضافة إلى تحليل (كينز) التضخم والدورات الاقتصادية والسياسـات المالية والنقدية. كذلك سـوف نحلل مسـاهمات (كينز) في انتقاد الاقتصاد الكلاسيكي، بالإضافة إلى المساهمات التي قدمها (كينز) في مجـال الاقتصاد العالمي واقتصاد النمو. والانتقـادات التي وجهت للاقتصاد (الكينزي).

7. إجابات التدريبات

تدريب (1)

1) منحنى الطلب الفردي هو صورة عن منحنى المنفعة الحدية، وكلاهما ذو ميل سالب يميل من أعلى إلى أسفل، بينما منحنى طلب السوق هو ذلك المنحنى الذي يمثل العلاقة بين الكميات والأسعار المختلفة لسلعة معينة معتمداً على أن العوامل المؤثرة في الطلب عدا عن سعر السلعة بقيت ثابتة.

2) سمى (مارشال) تغير الطلب الفردي الذي يحدث بسبب تغير السعر بالتضخم أو تقلص وانكماش في الطلب وبالمقابل سمى التغير في طلب السوق بالزيادة أو النقصان والتي تحدث بسبب التغير في العوامل المؤثرة على حدة الطلب.

3) لم يكن (مارشال) أول من اكتشف العلاقة بين المنفعة الحدية والطلب، وقد سبقه إلى ذلك أعلام المدرسة الحدية الذين قدموا فكرة المنفعة الحدية والسلوك المبني عليها في أوائل القرن التاسع عشر، وكذلك الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون قبل (مارشال) تعرفوا إلى فكرة المنفعة الحدية وقدموها بصورة واضحة مما مكن من استخدامها في التحليل الاقتصادي.

4)

أ- فترة السوق: وهي تعتبر فترة قصيرة جداً ولا يستطيع فيها المنتج إجراء أي تغير على حجم الإنتاج استجابة للتغير في سعر السلعة.

ب- الفترة القصيرة: تسمح بتعديل حجم الإنتاج عن طريق زيادة استخدام عناصر الإنتاج الموجودة لدى المنتج.

ج- الفترة الطويلة: هي تلك الفترة التي تتيح تغير الطاقة الإنتاجية بصورة تتناسب مع التغير المستمر في الطلب.

5) غلة الحجم التي تفيد بأن زيادة الإنتاج تحدث بمعدلات أكبر من الزيادة في حجم المشروع مما يؤدي إلى تناقص التكاليف المتوسطة، هذه الزيادة في حجم المشروع تؤدي إلى ما يعرف بالتركيز الصناعي والذي يؤدي إلى عدم قدرة المشروعات الصغيرة على منافسة تلك الكبيرة مما يعطيها الفرصة للانفراد في السوق وظهور الاحتكار.

تدريب (2)

أ-

1- صحيحة.

2- صحيحة

3- خاطئة.



4- خاطئة.

5- صحيحة.

ب-

1) شكل السوق أو نوعه.

2) تكاليف الإنتاج التي تحدد بناءً على شكل السوق.

3) المدى الإنتاجي أي العامل الزمني في الإنتاج.

ج- في حالة المجتمع الساكن فإن السعر الحقيقي يكون مساوياً للسعر الاعتيادي بينما في حالة المجتمع المتحرك فإن معدل الأسعار الحقيقي يكون مختلفاً عن السعر الاعتيادي أو سعر المدى الطويل، بسبب تقلبات السعر المحتملة تحت تأثير القوى التي تكون متغيرة.

د- المؤسسة النموذجية تعتبر فكرة اختلقها (مارشال) وعرّفها بأنها مؤسسة متوسطة يجب أن نحلل سلوكها من أجل تتبع أثر خفض تكاليف الإنتاج من خلال الابتكارات التي تمارسها الصناعة والتعرف إلى الأثر الاقتصادي الداخلي وكذلك الأثر الخارجي الذي يمثل الفائدة التي تجنيها الصناعات الأخرى بسبب الابتكارات التي قامت بها الصناعة الأولى.

هذه المؤسسة تمثل صورة للصناعة تحمل محاسن ومساوئ الصناعة ككل. وفي الواقع يمكن أن لا تكون هذه المؤسسة موجودة ولكنها تتمتع باقتصاديات الحجم عندما تتوسع جنباً إلى جنب مع الصناعة. فإذا توسعت بمفردها فإنها سوف تواجه تناقص الغلة. ولذلك فهي لا تقوم بالتوسع لأنه يسبب الخسائر لها.

تدريب (3)

.1

أ- رفض (مارشال) قبول النظرية الكلاسيكية المعروفة بنظرية أجر الكفاف.

ب- رفض المزاعم الكلاسيكية التي تقول بأن النمو السكاني يحول دون تحسن مستوى الأجور الحقيقية.

ج- رفض المزاعم الماركسية القاضية بأن التراكم الرأسمالي لا بد أن ينتج عنه آثار سلبية على العمال وما ينتج عنه من تكوين جيش احتياطي من العاطلين عن العمل.

د- اعتقد (مارشال) بأن المكاسب المتأتية من انخفاض نفقات الإنتاج نتيجة استخدام الآلات والمعدات سوف توزع على جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل.

2. وجه الاختلاف بين (مارشــال) والمدرســة الكلاسيكية أنها تخطّت فكرة شبه الريع التي جاء بها (مارشال) في أمرين آخرين هما:

أ- لـم يقتصـر مفهوم الأرض على الزراعة فقط عند (مارشــال)، بل شــمل جميع أنواع الأراضي الزراعية وغير الزراعية عند تحديده للريع.

ب- الريع يمكن أن يزداد لأسباب تختلف عن تلك التي تمسك بها الكلاسيك. وهذا التزايد يأتي بســبب زيادة الطلب على الأرض من أجل إقامة وتوسيع المشروعات بالإضافة إلى زيادة عدد السكان.

3. من الواضح أن (مارشــال) قام باتباع أسلوب التوزيع الوظيفي للدخل القومي لا أسلوب التوزيع الطبقي، حيث سجل (مارشال) هنا خلافاً مع المدرسة الكلاسيكية والماركسية، إذ لم يتعامل مع العمال على أنهم طبقة ولكن على أساس مساهمة كل منهم في الإنتاج. كما اســتخدم آلية السوق في تفسير الاختلافات في الأجور على أساس المهارة والخبرة والإنتاجيــة التي يتميز بها العامل في تحديــد الطلب على هذا العامل. فالأجر الذي يدفع للعامـل هــو انعكاس للناتج الحــدي لذلك العامل، ولهذا كله فأســلوب (مارشــال) كان وظيفياً وليس طبقياً.

تدريب (4)

1. يكون ذلك عن طريق:

(1) كل بائع في الســوق يحاول أن يحصل على قوة احتكارية من خلال تقديم ســلعته بشكل مختلف عن البائعين الآخرين.

(2) هذا الســعي وراء امتلاك القوة الاحتكارية ينتج عنه تكاليف للمبيعات والتي تعتبر ضرورية.

(3) بما أن البائع أصبح يمتلك قوة احتكارية فهو يمتلك خيار تســعير الســلعة.

(4) هذا كله يؤدي بأن يكون الخيار النهائي يعتمد على:

أ-جودةالســلعة.

ب- تكاليف المبيعات.

ج- الســعر الذي يكفل تعظيم الأرباح للبائع.

2- المنافسة الاحتكارية قامت على فرضيتين هما:

(1) توظيف تكاليف المبيعات بأفضل الطرق المتاحة.

(2) تكاليف الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة تدفع بأقل كلفة ممكنة.

في حين اعتمدت المنافسة غير الكاملة على فرضيتين مختلفتين هما:

أ- المستهلكون مقسمون إلى مجموعات بناءً على تفضيلهم اللاعقلاني تجاه بائع معين.

ب- كل بائع يواجه ظروف التكاليف نفسها الخاصة بالإنتاج.

-3

(1) منحنى التكاليف المتوسطة يأخذ شكل حرف (U).

(2) منحنى الإيراد الحدي يكون مماساً لمنحنى متوسط التكاليف في الجزء المتصاعد منه.

(3) كل مؤسسة تنتج المستوى نفسه من الإنتاج وتتلقى المستوى نفسه من الأسعار.

(4) المستهلك هو الخاسر حيث تعمل المؤسسة عند أقصى طاقة إنتاجية لها.

(5) البائعون لا يمكنهم تحقيق أرباح إضافية لأن سعر الوحدة يساوي تكلفة إنتاج تلك الوحدة.

تدريب (5)

.1

أ- سوف يعمل محتكر القلة على تحديد المستوى الإنتاجي الذي يمكنه من اختيار السعر.

ب- اعتماداً على السلوك المضاد من بقية البائعين سوف يختار محتكر القلة السعر الذي يتوقع أن يحق له أكبر ربح ممكن.

ج- جمود الأسعار يعد شيئاً مكملاً للسياسة السعرية لمحتكر القلة وبالتالي لا يمكن تجاهله.

د- هناك عدد من الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد السعر في سوق احتكار القلة.

2. إذا قامت المؤسسات العاملة في سوق احتكار القلة بالاتفاق فيما بينها فإن السوق يتحول إلى احتكار كامل، وبالتالي الانكسار في منحنى الطلب سوف يختفي والسعر يصبح أكثر مرونة، وهذا ما يعرف بنموذج التواطؤ الذي يحدث من قبل المنتجين ويسود أحياناً في سوق احتكار القلة.

3. رجّح (كالدور) أن يكون هناك حالة من الطلب الخيالي التي يمكن أن تستخدم من أجل تحليل سلوك محتكر القلة في السوق، بالإضافة إلى أن (ستجلر) قدّم برهاناً تجريبياً على أنه ليس كل محتكر قلة يمتاز بمنحنى طلب منكسر. هذا البرهان يظهر أن لا

الخبرة في الأسعار ولا طبيعة تغير الأسعار التي يمكن توقعها حسب نظرية احتكار القلة، تقود محتكر القلة إلى الاعتقاد بوجود منحنى طلب منكسر.

تدريب (6)

1. برأي (نايت) فإن الريادي يواجه المخاطر وكذلك عدم التأكد بالوقت نفسه، ولكن يمكن التأمين ضد المخاطر. ويبقى الدور الفعلي للريادي هو القرارات التي يجب أن تتخذ وتنسيق عناصر الإنتاج في ظل عدم التأكد والتي تكون مسؤولة عن الأرباح في الاقتصاد المتحرك، بمعنى آخر فإن الأرباح وتحقيقها مرتبطة بحالة عدم التأكد ووجود الريادي من أجل إدارة العملية الإنتاجية في مثل هذه الظروف.
2. أ- التغيرات في المحاصيل.
   ب- الاختراعات.
   ج- الابتكارات والتحسينات الإنتاجية.
   د- الموارد الطبيعية الجديدة.
   هـ- التغيرات في الأذواق والرغبات.
   و- العوامل النفسية.
3. (أ) صحيحة.
   (ب) صحيحة.
   (ج) خاطئة.
   (د) خاطئة.
   (هـ) خاطئة.
4. أ- الادخار يؤدي إلى تزايد التراكم الرأسمالي الذي ينتج عنه زيادة في عرض السلع الرأسمالية وبدوره يعطي الحركة للنشاط الاقتصادي.
   ب- النمو السكاني والتغير في التركيب العمري قادر على إعطاء الاقتصاد الحركة والنشاط.
   ج- عرض الموارد الطبيعية واكتشافها.
   د- عنصر الطبيعة الذي يحدد الناتج الزراعي.

تدريب (7)

1) يعرف الرفاه الاجتماعي بأنه إجمالي الإشباع الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع. بينما يعرف الرفاه الاقتصادي بأنه ذلك الجزء من الرفاه الاجتماعي الذي يمكن أن

يتحقق بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويقاس بشكل كمي من خلال قوة النقود.

2) أ- نقل القوة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء.

ب- سيادة المنافسة الحرة في الأسواق.

جـ- التعديل التدريجي للرأسمالية.

د- التقلبات الصناعية وما ينتج عنها من ردة فعل للاقتصاد.

3) أ- العمل المستخدم في الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية.

ب- النقود ومعدل الأجور.

ج- المخزون من النقود.

د- دوران الدخل النقدي.

هـ- معدل الفائدة التي تعتبر أداة لتحديد الادخار والاستثمار.

4) أ- نعم

ب- لا

ج- لا

د- لا

7. مسرد المصطلحات

- الأجـر العـادي (Normal Wag): هـو ذلك المسـتوى مـن الأجر الذي يكفـي لتمكين العامل في ظل الظروف العادية للتوظيف من أن يحافظ على مسـتوى معيشـي عادي له ولأسرته.
- احتكار الشراء (Monopsony): هو احتكار شراء عناصر الإنتاج من قبل المنظم، حيث في هذه الحالة لا يحصل العامل على كامل القيمة السوقية لناتجه الحدي.
- الاحتـكار الثنائي (Duopoly): هو عبارة عن الحالة من السـلعة التي يكون فيها بائع واحد ومستهلك واحد.
- الأرباح الآمنة (Secure Profits): هي ذلك المسـتوى من الأرباح العالية التي تحققها المؤسسة في المدى الطويل والتي تعتبر أكيدة ومضمونة بالنسبة للمؤسسة.
- الأسـعار التمايزية (Discriminating Prices): هـي عبارة عن تلك الحالة التي تقوم بها المؤسسة ببيع السلعة نفسها بأسعار مختلفة.
- الاقتصـاد أو الاقتصاد السياسـي (Economics or Political Economy): هو عبارة عن علم يختص بدراسة بني الإنسان في الحياة العملية العادية، من خلال العمل الفردي أو العمل الجماعي، الذي يهدف للحصول على المتطلبات المادية اللازمة للرفاه واستخدام هذه المتطلبات.
-الاقتصـاد السـاكن (Static Economy): هو ذلك الاقتصاد الـذي تكون فيه التغيرات محتملة ومتوقعة ويغيب عنه عنصر عدم التأكد.
-الاقتصاد المتحرك "النشـط" (Dynamic Economy): هو ذلك الاقتصاد الذي يحدث فيه تغيرات غير متوقعة بسبب عنصر عدم التأكد.
- ألفريـد مرشـال (Alfred Marshal): عالـم إنجليزي أسـس المدرسـة الكلاسـيكية الحديثة، ومعروف بنظرياته وقوانينه الاقتصادية والتي نشـرها في كتابه الخالد "مبادئ الاقتصاد" الذي نشر أول مرة عام 1920.
- تزايـد الغلـة (Increasing Returns): هي عبـارة عن الحالة التي ينتـج عنها زيادة الإنتـاج بمعـدلات أكبر من الزيادة في حجم المشـروع مما يؤدي إلـى تناقص التكاليف المتوسطة.
- تشـمبرلين (Edward Chamberlin): اقتصـادي أمريكي صاحب نظرية المنافسـة الاحتكارية نشرها عام 1933.

- جوان روبنسون (Mrs. Joan Robinson):اقتصادية إنجليزية صاحبة نظرية المنافسة غير الكاملة والتي نشرتها عام 1933.

- الدورة الاقتصادية (Economic Cycle):هي عبارة عن التقلبات التي تحدث للاقتصاد من رواج وازدهار إلى ركود وكساد وانكماش.

- الرفاه الاجتماعي (Social Welfare):هو عبارة عن إجمالي الإشباع لجميع الأفراد في المجتمع.

- الرفاه الاقتصادي (Economic Welfare):هو عبارة عن ذلك الجزء من الرفاه الاجتماعي الذي يمكن أن يحقق بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويقاس من خلال النقود.

- سعر السوق (Market Price):هو ذلك المستوى من السعر الذي يكفل تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ويسود في السوق.

- السوق الخاصة (Private Market):هو تلك السوق التي تستطيع فيه المشروعات الفردية أن تعمل بمعزل عن منافسيها المباشرين ومن ثم تتمكن من فرض أسعارها الخاصة.

- السوق العام (General Market):هو تلك السوق التي تشمل عدداً كبيراً من المنتجين والمستهلكين والسلع المماثلة والبديلة والتي لا يستطيع به المنتج التحكم بسعر السوق.

- شبه الريع (Quasi Rent):يمثل العائد الفرقي الذي تحصل عليه الأرض بسبب الإنتاجية المتوقعة لوحدات رأس المال أو العمل، ولا يحدث هذا النوع من الريع دوماً وباستمرار.

- الطلب المنكسر (Kinky Demand):منحنى طلب منكسر عند مستوى السعر الجاري في السوق يحمل نوعين مختلفين من المرونة أعلى وأسفل نقطة الانكسار.

- فائض العاملين (Workers' Surplus):برأي (مارشال) هو فائض المكافأة المتأتية من المدفوعات عن العمل الكلي المؤدي بالمعدل المدفوع نفسه على الجزء الأخير من هذا العمل، مع خصم مقابل العناء في الحصول على المهارة والخبرة.

- فائض المستهلك (Consumer Surplus):عرّفه (مارشال) بأنه "فائض المنفعة الكلية لسلعة ما عن القيمة الحقيقية لما يدفع من أجلها".

- فترة السوق (Market Period):هي تلك الفترة التي لا يستطيع بها المنتج تغيير حجم الإنتاج على الإطلاق.



- الفترة الطويلة (Long Period): هي تلك الفترة التي يستطيع بها المنتج تغيير حجم الناتج بتغيير الطاقة الإنتاجية الثابتة للمشروع.

- الفتـرة القصيرة (Short Period): هي تلـك الفترة التي يكون بإمكانية المنتج تغيير حجم الإنتاج دون تغيير الطاقة الإنتاجية للمشروع.

- القيادة السـعرية (Price Leadership): قيام المؤسسـة أو مجموعة من المؤسسات الأكبر نفوذاً في السوق بتحديد السعر وباقي المؤسسات تتبع هذا المستوى من السعر.

- مدرسة كمبردج (Cambridge School): مدرسة اقتصادية أسسها (مارشال) وتحمل الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة وعملت على تطوير الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فيما بعد.

- المدرسـة الكلاسـيكية الحديثة (Neo-Classical School): مدرسة اقتصادية قامت على تطوير أفكار المدرسة الكلاسيكية التقليدية ومن أشهر أعلامها (مارشال).

- المقسـوم القومي (National Dividend): هو عبارة عن المكاسب السنوية الصافية التي تعود على المجتمع بدل خدمات عناصر الإنتاج.

- المنفعة والطلب (Utility and Demand): المنفعة عي عبارة عن مسـتوى الإشـباع الذي يحصل عليها المستهلك من جراء استهلاكه لكميات معينة من سلعة ما، بينما الطلب يمثل الكميات التي يشتريها المستهلك من سلعة ما عند مستويات أسعار معينة.

- المؤسسـة النموذجيـة (Representative Firm): هي عبارة عن مؤسسـة افتراضية ذات مستوى متوسط تمثل صورة الصناعة ككل من حيث ميزاتها وعيوبها.

9. المراجع

أولا: العربية

1. أحمـد، عبد الرحمن يسـري، (2003) تطور الفكر الاقتصـادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. بوشـهولز، تـودج، أفكار جديدة مـن اقتصاديـين راحلين مقدمة للفكـر الاقتصادي الحديـث، ترجمة الأفندي، نذيرة والحسـيني، عـزة، الطبعة الأولى، المكتبـة الأكاديمية، القاهـرة(1996).
3. بيضـون، تغاريد، (1998) الفكـر والاجتهاد الاقتصادي في عصـر النهضة 1801-1950، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والتوزيع، بيروت.
4. حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
5. الخضري، سـعيد، (2000) أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي " من الكلاسيك إلى كينز"، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر.
6. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.
7. كاظم، محسـن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسـل للطباعة والنشـر، الكويت.
8. مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسـة شـباب الجامعة، الإسكندرية.
9. ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
10. نامـق، صـلاح الديـن، (1978) تطـور الفكـر الاقتصـادي' دار النهضـة العربية' القاهرة.

ثالثاً: المراجع الأجنبية الأولية

1. Marshall، Alfred، Principles of Economics، 8th edition، Macmillan and Co.، Ltd. London، 1920.
2. Pigou، The Economics of Welfare، Fourth edition، Macmillan and Co. Ltd، London، 1932.

رابعاً: المراجع الأجنبية الثانوية

1. Backhaus، Jurgen G. Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K; 2005.
2. Barens، Ing & Caspri Volker (Editors) Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K; 2004.
3. Bhatia، H. L، History Of Economic Thought، 4th ed، Vikas Publishing House Pvt. Ltd، Delhi، 1997.
4. Heilbroner، Robert L. The Worldly Philosophers: The Lives، Times And Ideas of Great Economic Thinkers; 7th ed; Library Of Congress; New York; 1999.
5. Gibsok، Bill (Editor); Joan Robinson's Economics- A centennial Celebration; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004.
6. Say ،Jean-Baptiste; A Treatise on Political Economy; or the Production، Distribution، and Consumption of Wealth. Fourth Edition، Kitchener، Ontario، Canada; 2001.
7. Screpanti، Ernesto & Zamagni; Stefano; An Outline of the History of Economic Thought ;Oxford University Press Inc; New York; 2001.
8. Srivastava، S. K. History Of Economic Thought، 4th ed، Chand & Company Ltd، New Delhi، 1996.
9. Toporowski، Jan; Theories of Financial Distribution – An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; April; 2004.
10. Zamagani، Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. http: /www.ecolib.org
2. http: / / socserv2.socsci.mcmaster.ca
3. http: /www.wikipedia.org
4. http: /www.ocw.mit.edu



الرحدة التاسعة

9

الاقتصاد الكينزى

Keynesian Economics

إعداد المادة العلمية

د.عمر محمود أبو عيدة

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة التاسعة من مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي، ونعرض لك في هذه الوحدة مرحلة من أهم المراحل التي مر بها الفكر الاقتصادي. وتتميز هذه المرحلة باتساع وانتشار نظرياتها في المجالات الاقتصادية المختلفة، وهذه المرحلة تعرف بالاقتصاد (الكينزي)، وهي مرتبطة بالعالم الاقتصادي الإنجليزي (جون مينارد كينز Jhon Mynard Keynes (1883-1946)والذي قدم للاقتصاد أبرز نظرياته في مجال الدخل والاستخدام والبطالة والفائدة والنقود، والمعروف بمساهمته في إخراج الاقتصاد العالمي من الكساد العظيم الذي حدث عام 1930، وقام بنشر مؤلفه المعروف بالنظرية العامة عام 1936.

ونعرض أبرز المساهمات (الكينزية) في مجال الاستخدام والاستثمار والتضخم والدورة الاقتصادية وغيرها من الأركان الهامة لهذا النوع من المنهاج الاقتصادي.

ونأمل أن يساعدك هذا التحليل على فهم ماهية العديد من القضايا الاقتصادية التي سوف ترفع من ثقافتك العامة.

2.1 أهداف الوحدة

يتوقع منك- عزيزي الدارس- بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادرا على أن:

1. تفرق بين مفهوم الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.
2. تلم بالنظرية العامة (الكينزية) في مجال الاستخدام والبطالة.
3. تناقش مفهوم الاستهلاك وقانون (كينز) النفسي.
4. توضح مفهوم الاستثمار عند (كينز) وعلاقته بالكفاية الحدية لرأس المال وتفضيلات السيولة ومفهوم مضاعف الاستثمار.
5. تشرح مفهوم التضخم والدورات الاقتصادية ودور السياسات المالية والنقدية في إدارة الاقتصاد الكلي.
6. تبين الردود التي قدمها (كينز) للاقتصاد الكلاسيكي والمساهمات التي طرحها لإصلاح الاقتصاد العالمي ومفهوم اقتصاديات النمو.
7. تفسر الانتقادات التي وجهت للفكر الاقتصادي (الكينزي).

3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى أحد عشر قسماً رئيسياً:

القسم الأول: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وفي هذا القسم نحاول التفريق بين الاقتصاد الجزئي والكلي وتحديد وجهة الاقتصاد (الكينزي)، ويغطي هذا القسم الهدف الأول.

القسم الثاني: نظرية الاستخدام والبطالة، وفيها نتعرف إلى الفرضيات التي قامت عليها النظرية بالإضافة إلى تحليل الأركان الرئيسية للنظرية ويغطي هذا القسم الهدف الثاني.

القسم الثالث: الاستهلاك وقانون (كينز) النفسي، نتعرف من خلاله على دوافع الاستهلاك والآثار الاقتصادية المترتبة على الاستهلاك ويغطي هذا القسم الهدف الثالث.

القسم الرابع: يناقش الاستثمار والعوامل المحددة له وهو مرتبط بالهدف الرابع.

القسم الخامس: يتناول التضخم، بينما يتناول القسم السادس الدورة الاقتصادية، ونناقش في القسم السابع، السياسات المالية والنقدية، وهذه الأقسام مرتبطة بالهدف الخامس.

القسم الثامن: يدرس علاقة (كينز) بالاقتصاد الكلاسيكي، في حين أن القسم التاسع، والعاشر يختصان في تحديد موقف الاقتصاد (الكينزي) من كل من الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية، وهذه الأقسام مرتبطة بالهدف السادس.

القسم الحادي عشر: الانتقادات الموجه للاقتصاد (الكينزي)، ويتناول مختلف الانتقادات الجزئية والعامة التي تعرض لها الاقتصاد (الكينزي)، وهذا القسم مرتبط الهدف السابع.

4.1 القراءات المساعدة

من أجل إثراء معلوماتك، عزيزي الدارس، ننصحك بالرجوع إلى المراجع الآتية:

1. أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. بيضون، تغاريد، (1998) الفكر والاجتهاد الاقتصادي في عصر النهضة 1801-1950، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والتوزيع، بيروت.

3. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.
4. ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي،الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
5. Backhaus، Jurgen G. Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2005.
6. Medema; Steven G. & Samuels، Warren J. Princeton; (Editor); History of Economic Thought: A Reader;1st ed; Routledge; U.K; 2003.
7. Zamagani، Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K; 2004.
8. http:/www.wikipedia.org
9. http:/www.ocw.mit.edu

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيـزي الدارس، قبل أن تبدأ بدراسـة هـذه الوحدة تأكد بأنك هيـأت المكان الهادئ والمريح للدراسة، وأن أهم ما تحتاج إليه عبارة عن قلم وورقة ملاحظات، بالإضافة إلا أن فهمك لكل من الوحدة الخامسة والوحدة السابعة سوف يسهل عليك فهم هذه الوحدة.

سـتزودك هذه الوحدة بمجموعة من أسـئلة التقويم الذاتي والتدريبات التي تساعدك في فهم واسـتيعاب المادة الأساسية. فلا تتردد في محاولة الإجابة عنها، ووضع الحلول المناسـبة واللازمة لها بمفردك، وتصحيحها من خلال العودة إلى إجابات التدريبات في نهايـةالوحـدة.

إن إجابـة هـذه التدريبـات تمنحك الفرصـة لاختبار تعلمـك، فلا تدع هـذه الفرصة تفوتك.

وإذا ما واجهتك أي صعوبة أو مسألة مثيرة للاهتمام، فلا تتردد في مراجعة مشرفك الأكاديمي ومناقشة أي استفسار أو تساؤل معه.

2.الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

Micro and Macro Economics

عزيزي الدارس، تركزت اهتمامات المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة على تحديد القيم والأسعار الخاصة بسلعة معينة. إذ أن الاعتقاد الذي ساد في هذه العصور يفيد بأن التوازن التلقائي يحدث بين مستوى معين من الأسعار والقيم أو المدفوعات. وحسب التحليل الكلاسيكي فإن التوافق والتعادل غير المتساوي (السيئ) بين الأسعار والقيم يعتبر شيئاً دورياً بطبيعته ومؤقتاً. وبالتالي سوف يتم التفاعل بينهما عبر فترة من الزمن من أجل أن يحدث التعديل والتساوي. وكان الاعتقاد بأن الرفاه الاقتصادي يمكن أن يعظم من خلال تحرير القيود وفكها عن المشروعات الاقتصادية وكذلك من خلال اتباع سياسة التجارة الحرة.

ويمكن القول بكل وضوح، إنه حتى ظهور النظرية العامة لـ (كينز) كان التحليل الجزئي، الذي يختص بدراسة الوحدات الاقتصادية الفردية، في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ولم تتجاوز أفكار المدرستين الكلاسيكية (التقليدية والحديثة) هذه المجالات من التحليل إلا في مناقشة بعض نظريات النقود والتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية.

وبالمقابل كان توجه (كينز) Keynes الرئيس في الاقتصاد يختلف جوهرياً عن توجهات الاقتصاد الذي قدمه الكلاسيك من خلال مدارسه الفكرية. إذ كان الاقتصاد الكلاسيكي بوجهتيه التقليدية والحديثة قائماً على نظام الأسعار الذي يعتمد في تحليله على فرضية كفاءة النشاط الخاص، الذي يركز على مشكلة الإنتاج والتكاليف الحقيقية بما في ذلك تكاليف عنصر الزمن.

جاء (كينز) ليخرج عن هذا النطاق الضيق إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ويفتح أبواباً جديدة في مجال التحليل الاقتصادي ويستخدم أفكاراً كلية مستحدثة تتناول المتغيرات الكلية الأساسية، مثل:

أ- الناتج القومي.

ب- الدخل القومي.

ج-الإنفاق القومي.

ويقوم الاقتصاد (الكينزي) على تفسير العلاقات والتفاعلات القائمة بين هذه المتغيرات والمتغيرات الكلية الأخرى وتحليلها مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار والبطالة وغيرها.

إذاً، الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد (الكينزي) كما أصبح يسمى يعتمد على أشياء عامة كلية لها آثارها القومية على الرخاء والانتعاش الاقتصادي.

رفض (كينز) الاتجاه الكلاسيكي وحمل الاتجاه القائل بأن التوافق غير المتساوي في النظام الاقتصادي للمجتمع يعدّ من الخصائص الطبيعية التي يمكن أن تقود الاقتصاد القومي إلى التغلب على دورته الاقتصادية.

هذا الاتجاه التحليلي لـ (كينز) قائم على اقتراح التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى أداء اقتصادي منتظم وغير متقلب، وهنا أيضاً سجل (كينز) اختلافاً جوهرياً آخر مع الكلاسيك.

وإذا كان الاقتصاد الجزئي ببساطة نظرية مجردة تتعامل مع ميكانيكية الأسعار والقيم فإن الاقتصاد الكلي يعدّ نظاماً للسياسات القومية يساعد في نشاطه الاستثماري وكذلك الادخاري، وبالتالي يساعد المجتمع على المحافظة على هذه الاستثمارات والمدخرات بعيداً عن الأزمات وكذلك تحقيق التوظيف الكامل.

فالاقتصاد الكلي يشمل الاقتصاد الجزئي، أي عندما يتم التعامل مع الكليات يعترف الاقتصاد الكلي بأنه إذا حدث أي خلل في أي جزء من الاقتصاد فإنه يؤثر على النمو الكلي للاقتصاد بشكل عام.

ويعدّ (كينز) بهذه المحاولة رائداً في وضع نظرية متكاملة واضحة المعالم، متناسقة الأجزاء في الدخل والاستخدام والبطالة.

والتحليل الذي اتبعه (كينز)، كما نرى في سياق هذه الوحدة، يأخذ الطابع السكوني، أي يستبعد العامل الزمني في تحليله، ومن هنا يمكن القول بأن تحليل (كينز) يتسم بثلاث سمات أساسية:

1. تحليل كلي.
2. تحليل مقارن.
3. تحليل لا يأخذ باعتباره إلا المدى القصير.

أسئلة التقويم الذاتي (1)

ما الفرق الجوهري بين الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والفكر الاقتصادي عند (كينز) من حيث وجهة التحليل؟

3. نظرية الاستخدام والبطالة

Theory of Employment and Unemployment

عزيـزي الدارس، قام (كينز) ببناء نظريته الخاصة بالاسـتخدام والبطالة على مجموعة هامـة مـن الفرضيات، تعتبر فـي غاية الأهمية من أجل فهم أسـاس الاقتصـاد (الكينزي) وحدوده، وهذه الفرضيات يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1) اقتصاد الاستهلاك Consumption Economics

جعل (كينز) الاسـتهلاك العنصر الرئيس في نظريته وحسب ما يعتقده فإن الاستهلاك هـو الذي يحدد الإنتـاج وليس العكس. واسـتخدام (كينز) فكرة الميل الحدي للاسـتهلاك Marginal Propensity to Consume الـذي اعتبرها متغيراً مسـتقلاً. ويذكر (كينز) أن الاستهلاك يتسبب في نشوء الطلب وأن الاستهلاك في دوره يُخرج إلى حيز الوجود كلاً من الإنتـاج ورأس المـال، ورأس المال هو عنصر من عناصر الإنتاج. ويتوقف الاسـتهلاك عند (كينـز)علـى أمريـن:

الأول: مسـتوى الدخل النقدي الكلي أي مسـتوى التوظيف.

الثاني: الميل الحدّي للاسـتهلاك.

ويقصد (كينز) بالاسـتهلاك، الإنفاق على السلع الاسـتهلاكية، فـ (كينز) يعتبر الإنتاج من المسلمات ويوجه اهتمامه نحو الاستهلاك.

2) اقتصاد كساد Depression Economics

افتـرض (كينز) وجود الكسـاد في تحليله لنظريته الاسـتخدام والبطالة، وذلك بسـبب الظـروف التـي كانت سـائدة خلال الكسـاد العظيم في بدايـة عقد الثلاثينـات من القرن الماضي. هذا الكساد جعل افتراض أي زيادة في الإنفاق يمكن أن تؤدي إلى زيادة في حجم التوظيف دون زيادة في أسعار الفائدة. وهذا النوع من الفكر عُرّف بالنقص في الاستهلاك زمن الكساد العظيم.

3) تنافر المصالح Disharmony of Interests

إذا كان النظام الكلاسيكي يفترض توافق المصالح وتماثلها بين أطراف المجتمع، فإن (كينـز) يرى عكس ذلك لأن هناك عدم توافق في المصالح. ويقول (كينز): إذا نشـأ إفراط في الادخار فإن مصالح المدخرين والمستثمرين لا تبقى متوافقة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم توافق مع مصالح المستهلكين.

4) التدخل الحكومي Government Intervention

اعتبر (كينز) الرقابة المركزية الحكومية شيئاً أساسياً من أجل القدرة على استعادة أي وضع مرغوب فيه في الاقتصاد القومي بشكل عام وكذلك الحفاظ على هذا الوضع. بمعنى آخر، تفترض نظرية (كينز) أن الميول للادخار، أي عدم الاستهلاك، يمكن أن يكون أكبر من الميول إلى الاستثمار، الأمر الذي ينجم عنه فجوة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي لا يمكن للاستثمار ملؤها. وهذا بدوره يؤدي إلى الانتقاص من الطلب الفعال الذي يترتب عليه انخفاض في مستوى الناتج وحجم التوظيف، وبالتالي يتأثر في ذلك كل من الدخل والاستهلاك. وعلى ذلك انتهى (كينز) إلى نتيجة مفادها أنه لا بد من وجود الحكومة لأنه لا يمكن الاعتماد على النشاط الخاص وحده.

5) التوظيف الكامل Full Employment

جعل (كينز) التوظيف الكامل هدفاً للإدارة الناجحة. وهذا المستوى من التوظيف لا يوجد فيه أثر للبطالة غير الاختيارية Involuntary unemployment أو الاحتكاكية Non-Frictional Unemployment. وفي ظل التوظيف الكامل فإن الأجور الحقيقية تتعادل مع اللامنفعة الحدية Marginal Disutility للأعمال التي يؤديها العمال في العمليات الإنتاجية. وبشكل عام فإن (كينز) يعتقد أن القضاء على البطالة غير الاختيارية هو معيار النجاح للأداء الاقتصادي وإدارته.

الأركان الأساسية لنظرية الاستخدام والبطالة

نقوم عزيزي الدارس، بتحليل نظرية الاستخدام والبطالة اعتماداً على الأركان الأساسية الآتية:

1- الاستهلاك والأجور والدخل القومي:

قدم (كينز) من خلال نظريته في الاستخدام والبطالة ذلك الصنف أو النوع من البطالة الذي يعرف بالبطالة الإلزامية أو اللاإرادية أو غير الاختيارية، وعرّفها على أنها «الرجال يكونون عاطلين عن العمل بشكل إلزامي إذا كان هناك زيادة حقيقية في أسعار السلع الاستهلاكية بالنسبة للأجر النقدي.

وهذا المفهوم للبطالة يتعارض وذلك الذي قدمته المدارس الكلاسيكية (التقليدية والحديثة) إذ كان المنطق السائد يفيد بأن انخفاض الأجور يؤدي حتماً إلى القضاء على البطالة وتحقيق التوظيف الكامل.

ولكن (كينز) الذي عاصر أحداث الكساد العظيم خالف هذا المنطق حيث رأى احتمالاً كبيراً لأن يؤدي انخفاض أجور العمال إلى زيادة البطالة بدلاً من القضاء عليها. وهذا برأي (كينز) يعود إلى عوامل عديدة أهمها ما يأتي:

أ. إن أجور العمال تمثل الدخل الذي يتم استخدامه في الإنفاق على شراء السلع والخدمات وإن هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل القومي.

ب. عندما تنخفض أجور العمال تنخفض دخولهم، ومن ثم يقل طلبهم على السلع والخدمات.

ج- عندما يقل الطلب على السلع والخدمات يضطر المنظمون إلى تقليص حجم الإنتاج وتسريح بعض العمال فينخفض مستوى التوظيف وترتفع حدة البطالة.

د- انخفاض الأجور العمالية قد يؤدي ببعض المنظمين إلى الظن (خطأ أو صواباً) أن هذا الانخفاض سيستمر في المستقبل فيعمدون إلى تأجيل القيام بمشروعاتهم الإنتاجية التي كانوا يرغبون في تنفيذها حتى يستفيدوا من الانخفاض الأكبر في الأجور مستقبلاً فتزيد حينذاك حدة البطالة.

من هنا اعتقد (كينز) أن مستوى الأجور ليس هو الذي يحدد مستوى التوظيف وليس هو الذي يحدد ما إذا كان هذا المستوى هو التوظيف الكامل أو مستوى أقل من ذلك، حيث يوجد قدر كبير أو صغير من البطالة.

وإنما الذي يحدد مستوى التوظيف هو مستوى الطلب الكلي على السلع، فيتحدد مستوى التوظيف والإنتاج عند المستوى الذي تطلب عنده كل الكمية المنتجة من السلع.

وبمعنى آخر فإن نقطة الارتكاز عند (كينز) هي الدخل القومي، وبما أن الطلب الكلي يساوي الإنفاق الكلي ويساوي الدخل القومي، فإن مستوى التوظيف سوف يزداد إذا زاد الدخل القومي. ورأى (كينز) أنّ عناصر الدخل القومي في الاقتصاد المغلق تمثل:

- الاستهلاك القومي.
- الاستثمار القومي.
- الإنفاق القومي (الحكومي).

وبالتالي فإن معادلة الدخل القومي تصبح:

$$Y = C + I + G$$

حيث C تمثل الاستهلاك، I تمثل الاستثمار وG تمثل الإنفاق الحكومي بجمع العناصر الثلاثة مع بعضها أي:

الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي

وبالاعتماد على ما يعتقده (كينز) فإن أداء الاقتصاد بأكمله يعتمد على مستوى الدخل

القومي.فحسب ما حدده (كينز) فإن الدخل القومي هو:

أ- مصدر الطلب في السوق.

ب- الأساس الذي يتوقف عليه الرواج وتصريف المنتجات.

ج- الذي يحدد مستوى التوظيف واستخدام الأيدي العاملة، حيث إن القوى العاملة موجودة في السوق ولكن حجم هذا العرض يختلف باختلاف الظروف.

د- الذي يحدد مستوى التشغيل والبطالة في المجتمع وذلك لأن الطلب على السلع وبالتالي على القوى العاملة يتعلق بحجم الدخل القومي.

2-توازن البطالة:

بما أن (كينز) يرى أن الميل الحدي للاستهلاك يكاد يكون ثابتاً أو مستقراً، فهذا يعني أن اختلال التوازن بين الطلب والعرض لا يكون ناتجاً عن السلع الاستهلاكية، وبهذا يصبح مصدر الخلل في التوازن السلع الإنتاجية أي التساوي بين عرضها وطلبها يتوقف في الواقع على التساوي بين الادخار والاستثمار. وبما أن ميول الأفراد نحو الادخار أكبر من الميول نحو الاستثمار، لذلك فإن هذا التساوي بين الادخار والاستثمار لا يتحقق دوماً.

هذه هي المشكلة التي يعاني منها الأفراد والمجتمعات، لأن بقاء قسم من الدخل القومي مدخراً يجعل الطلب غير قادر على تغطية العرض بأكمله، الأمر الذي يضعف بدوره الرغبة في الاستثمار فيتناقص ويتناقص معه الدخل القومي.

وبما أن الاستخدام مرتبط بالدخل القومي فإنه يتناقص أيضاً، ولا يمكن أن يؤدي هبوط الأجور إلى الحيلولة دون نقصانه، بل على العكس من ذلك فإن هبوط الأجور يؤدي عادةً إلى نقص في القوة الشرائية وبالتالي إلى نقص آخر في الطلب.

على هذا فمن الممكن أن يكون هناك تعادل بين العرض والطلب ولكن ليس من الضروري أن يكون هذا التوازن في مستوى تكون فيه جميع الأيدي العاملة جاهزة وغير مستخدمة. وبالتالي يكون الوضع الاقتصادي في حالة توازن بطالة أو توازن نقص استخدام لا توازن تشغيل كامل.

3- الطلب الفعّال:

من أجل تحقيق ما يسمى بتوازن البطالة الذي اعتبره (كينز) هدفاً بحد ذاته ربط مستوى التوظيف بالطلب الفعّال Effective Demand وهو ذلك المستوى من الطلب الذي يحقق التوازن في المدى القصير.

ويعرّف الطلب الفعال بأنه يمثل تلك الكمية من النقود التي تنفق على السلع والخدمات ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع على شكل أجور وريع وفائدة وأرباح. وبذلك فإن الطلب

الفعّال يساوي كمية النقود التي يحصل عليها جميع أفراد المجتمع، أي الدخل القومي. بمعنى أن قيمة الناتج القومي الكلي هي نفسها مقدار الحصيلة النقدية التي يحصل عليها مجتمع المنتجين من جراء بيعهم السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

وبما أن الإنتاج يتكون من السلع الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية، فإن الطلب الفعّال إنما يعادل الإنفاق القومي الكلي على سلع الاستهلاك والإنفاق الكلي على سلع الاستثمار. ويمكن التعبير عن ذلك في المعادلة الآتية:

الطلب الفعّال = الدخل القومي = الإنفاق الكلي

علماً بأن الإنفاق الكلي يتكون من كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص وكذلك الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:

الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري الخاص + الإنفاق الحكومي.

وبناءً على هذا الشكل من التحليل فإن مستوى التوظيف في الاقتصاد يتوقف على:

1) الطلب الفعّال الذي يعتمد بدوره على حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري. وبالتالي إذا أردنا تحقيق مستوى عال من التوظيف أو تقليل حجم البطالة يجب تحقيق مستوى عالٍ من الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو كليهما معاً.
2) إذا كان الإنفاق الاستهلاكي أقرب من أن يكون ثابتاً وخاصة في المدى القصير، فإن الأهمية القصوى لإحداث زيادة في مستوى التوظيف تتركز على زيادة الإنفاق الاستثماري.
3) هذا يعني أن تناقص الحجم الكلي للتوظيف (البطالة) لم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقص الذي يحدث في الطلب الكلي.
4) طالما تساوي الطلب الكلي مع مستوى التوظيف ومع الدخل القومي فإن الزيادة التي تحدث على مستوى التوظيف تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي.
5) ولكن إذا زاد الدخل القومي وزاد معه الإنفاق الكلي عن الاستهلاك، وكانت هذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي أقل من تلك التي حصلت على الدخل، أي زيادة الاستهلاك بنسبة أقل من الزيادة في الدخل، فمن أجل أن يكون الطلب الفعّال كافياً لضمان مستوى أكبر من التوظيف لا بد من زيادة حقيقية في الإنفاق الاستثماري مساوية للفرق بين الدخل والإنفاق. وبعبارة أخرى فإن التوظيف لا يمكن أن يزداد إلا إذا زاد الاستثمار.

4- التدخل الحكومي ومستوى التشغيل الكامل:

Government Intervention and full Employment

إن النظام الاقتصادي القائم على الحرية الاقتصادية الذي أطلقته المدرستان الكلاسيكية (التقليدية والحديثة) والذي يفيد بأن التوازن التلقائي يكفل بقاء العرض مساوياً للطلب والإنتاج مساوياً للحاجات، قد أصبح أمراً غير مقبول بعد أن وصل الفكر الاقتصادي إلى ما يناقضه على مستوى الحياة العملية. وبالتالي فمن البديهي القول بأن على الحكومة التدخل لحل المشاكل التي خلقها نظام الحرية الاقتصادي Free Economy. ولكن السؤال الأهم هو: ما المشكلة المهمة التي يجب على الحكومة أن تتدخل لتوجيه الاقتصاد لحلها؟

وما دام سير الاقتصاد في سبيله العفوي أمراً غير مرغوب فيه، وما دام على الدولة أن تتولى توجيه الاقتصاد، فما الوضع الاقتصادي المثالي الذي يجب أن تعتبره الدولة هدفا لها؟ وما الوسائل التي يجب استخدامها في هذه السبيل؟

لقد تنوعت التدابير التي كانت تتخذها الدول في توجيه نشاطها الاقتصادي، ومن الأمثلة على هذه التدابير:

- تقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تعاني من خطر الإفلاس.
- إرغام المشاريع الضعيفة على التكتل فيما بينها لتعالج مشاكلها بصورة جماعية.
- منح الاعتمادات المصرفية وتوسيعها لتساعد هذه المشاريع على النهوض في أزماتها.
- إقامة المشاريع العامة الكبيرة التي تساعد على خلق فرص عمل لعدد من العاطلين عن العمل.
- العمل على اتباع سياسات بشأن الأجور، بتقليل الأجور من أجل تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار المنتجات، أو بالمقابل رفع الأجور من أجل زيادة القوة الشرائية فتساعد بذلك على تصريف المنتجات.

كل هذه التدابير التي كانت تتخذها الدول لم تكن إلا معالجة جزئية لبعض المشاكل والأزمات الاقتصادية.

ولهذا فإن (كينز) الذي نادى قوياً بتوجيه الاقتصاد من قبل الدولة واقترح التدخل الحكومي، فإنه أيضاً حدد لهذه الحكومة الهدف التي يجب عليها أن تعمل على تحقيقه. حيث اعتبر الاستخدام الكامل (التشغيل الكامل) الغاية التي يجب أن تكون هدفاً لتوجيه الاقتصاد. أي يجب أن يكون القضاء على البطالة وتوفير العمل للجميع هدف الاقتصاد الموجه.

واعتبر هذا من قبل الكثير بالثورة، وكما قيمها العديد من الاقتصاديين بمثابة ثورة في الاقتصاد السياسي بالغة الأهمية، سميت بالثورة (الكينزية). ولذلك فإن الدور الذي أداه كتاب (كينز) "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود"The General Theory of Employment، Interest and Money" والذي نشر عام 1936، لا يقل أهمية عن كتاب (آدم سميث) "ثروات الأمم" والبيان الشيوعي لـ (كارل ماركس)، بل يفوقهما.

وفي ظل الكساد العظيم والأزمة التي حلت بالاقتصاد العالمي وببريطانيا وأمريكا، وما نتج عنها من مشاكل مستعصية وخاصة البطالة، حاول (كينز) أن يعلل هذه البطالة وأن يوضح الأسباب التي تحول دون قدرة التوازن التلقائي من القضاء عليها، فجاء بكتابه "النظرية العامة". ولم يقتصر بهذا الكتاب على بحث ما يدل عليه عنوان الكتاب ولكن ذهب إلى تحليل النظام الاقتصادي الرأسمالي بأكمله، فكانت نظريته نظرية عامة شاملة عن هذا النظام، وأصبحت تعرف بالوسط العملي والأكاديمي بالاقتصاد (الكينزي).

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (1)

أ- أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

1. النقص في الاستهلاك يعني زيادة في حجم التوظيف دون زيادة في أسعار الفائدة بسبب الزيادة في حجم الإنفاق.
2. اتفق (كينز) والكلاسيك على فرصة توافق المصالح وانسجامها بين أطراف المجتمع.
3. القضاء على البطالة الإلزامية يعتبر معيار النجاح للأداء الاقتصادي عند (كينز).
4. انخفاض أجور العمال يؤدي إلى زيادة البطالة لا القضاء عليها عند (كينز).
5. مستوى التوظيف يتحدد عند (كينز) بمستوى الطلب الكلي؛ أي بمستوى الدخل القومي.

ب- علام يتوقف مستوى التوظيف في الاقتصاد؟

ج- ما الهدف الذي حدّده (كينز) من وراء دعوته للتدخل الحكومي في الاقتصاد؟



أسئلة التقويم الذاتي (2)

انخفاض الأجور يؤدي إلى زيادة البطالة برأي (كينز)، علّل هذا الرأي.

4. الاستهلاك وقانون (كينز) النفسي

عزيزي الدارس، انطلاقاً من الاهتمام البالغ الذي أعطاه (كينز) للاستهلاك قام بتقديم "قانون الاستهلاك النفسي" Psychological Law of Consumption من أجل تحليل دالة الاستهلاك في الاقتصاد. وينص هذا القانون على أن "الاستهلاك يزداد مع زيادة الدخل القومي، ولكن بنسبة أقل". حيث قال (كينز) إن "نفسية المجتمع تعمل بشكل أنه عندما يزداد الدخل الكلي فإن الاستهلاك الكلي يزداد، ولكن ليس إلى الحد الذي يزداده الدخل" (كينز، 1936، ص 27). وهذا القانون يعرف بشكل عام بالميل للاستهلاك والذي سماه (كينز) فيما بعد بدالة الاستهلاك.

يعتمد هذا القانون على ثلاث فرضيات، وهي:

1. التركيب التنظيمي النفسي: الذي يعني أن عادات الأفراد بشأن الإنفاق الاستهلاكي يجب أن لا تتغير، أو أن الميل للاستهلاك يجب أن يبقى في حالة استقرار.
2. الظروف العادية: أي أن هذا القانون النفسي يبقى ساري المفعول في ظل الظروف الاعتيادية، بمعنى أنه في الأوقات غير الاعتيادية مثل الحروب والتضخم الجامح وغيرها يخرج هذا القانون عن حيز التطبيق والفاعلية.
3. اقتصاد السوق الحر: بمعنى سيادة النظام الرأسمالي في الاقتصاد وجعل الحكومة تقوم بدور الحراسة أو الحياد، وترك الأفراد تقوم بنشاطاتها الاقتصادية بحرية.

هذا القانون النفسي، الذي يعتمد على هذا النوع من الفرضيات يمكن أن يعدّ محدداً عاماً للأداء الكلي للاقتصاد في ظل الاستهلاك الحر الطبيعي في المدى القصير.

إن أهمية هذا القانون تنبع من الآثار المترتبة عليه والتي يمكن إدراجها في النقاط الآتية:

1. الأهمية الاستراتيجية للاستثمار: بما أن دالة الاستهلاك تتميز بالاستقرار في المدى القصير فإن الاستثمار يجب أن يزداد من أجل زيادة التوظيف وبالتالي زيادة حجم الإنتاج.
2. التدخل الحكومي: بما أن الاستهلاك ليس شيئاً ذاتياً أو آلياً، وهناك فجوة زمنية بين الدخل والاستهلاك فإن سياسة الحياد لا يمكن أن تخدم الاقتصاد وتحقق الهدف. إذاً يجب على الدولة أن تتدخل من أجل تعديل أو تصحيح الانحرافات.
3. الإسراف العام في الإنتاج: بما أن الاستهلاك يزداد بنسب أقل من الزيادة في الدخل فإن الزيادة العامة في الإنتاج تكون محتملة.

4. الإسـراف في الادخار: بما أن الاسـتهلاك لا يستمر بالزيادة التي يزدادها الدخل فإن الادخار يستمر بالتزايد والتراكم. والنتيجة هي إمكانية خطر الإسراف في الادخار.

5. تناقـص فـي الكفاية الحدية لرأس المـال: بما أن الإنفاق على مناحي الاسـتهلاك لا يزداد فإن الطلب على السـلع الرأسمالية سوف يتأثر بشكل عكسي. وهذا يؤدي إلى تناقص الكفاية الحدّية لرأس المال.

6. النقـص في التوظيف أو الاسـتخدام Under Employment: بسـبب الاسـتقرار الذي تتميز به دالة الاستهلاك فسوف تعمل على تحقيق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.

7. نقطة التحول في الدورة الاقتصادية: من خلال دالة الاستهلاك قام (كينز) بتحليل مقنع للنقطـة القصوى والنقطة الصغرى للدورة الاقتصادية، كما سـوف نحلل ذلك لاحقاً في سياق هذه الوحدة.

8. الركـود المدنـي: برأي (كينز) تحدث هـذه المرحلة في الاقتصاد فـي البلدان الصناعية الغنيـة، حيث لا يمكن اسـتغلال المدخرات بشـكل فعّال من أجل تحقيـق التوظيف أو التشغيل الكامل بسبب الطبيعة المستقرة لدالة الاستهلاك.

9. استقلالية التغيرات في معدلات الأجور والتشغيل: بالاستعانة بدالة الاستهلاك أظهر (كينـز) أن التغيـر في معـدل الأجور يمكـن أن لا يؤثر على حجم التشـغيل وكذلك الإنتاج، كما رأينا في القسم السابق من هذه الوحدة.

هـذه المسـاهمة التي قدمهـا (كينز) من خلال دالة الاسـتهلاك تعتبر أكثـر أهمية من تلك التي قدمها (مارشـال) والخاصة بدالة الطلب، وبرأي العديد تعتبر حجر الأساس للاقتصاد (الكينزي).

ومن المهم أن نلاحظ أن الميل للاستهلاك يتأثر بمجموعة من العوامل، هي:

أ- التغير في مستوى الأجور.

ب- الفرق في التغير بين الدخل وصافي الدخل.

ج- التغير في نسبة التبادل بين الدخل الحالي والدخل المستقبلي.

د- التغير في السياسة المالية.

هـ- التغير في التوقعات بالنسـبة للعلاقة بين مسـتوى الدخل الحالي ومستوى الدخل المستقبلي.

وكذلك يجب أن ندرك أنه بالاعتماد على التراجع في مسـتوى التشـغيل فإن مستوى الدخل يتراجع إلى حد كبير والاسـتهلاك قد يفوق الدخل وبالتالي الأفراد والمؤسسـات قد تضطر إلى الاستهلاك من ثرواتها أو مدخراتها النقدية، والحكومة بدورها سوف تضطر أيضاً إلى

اتباع سياسة التمويل بالعجز.

وفي سـياق هذا التحليل لقانون الاستهلاك النفسـي حددّ (كينز) عدداً من الدوافع التي أطلق عليها دوافع الاستهلاك وعرفها بأنها:

1) دافع الكرم والسخاء Generosity.
2) دافع خطأ التقدير أو الحساب Miscalculation.
3) دافع الاستمتاع والمتعة Enjoyment.
4) دافع النقص في الرؤية Short – Sightedness.
5) دافع التبذير والتهور Extravagance.
6) دافع التفاخر والتباهي Ostenation.

مع كل هذه الدوافع التي عرفها (كينز) إلا أن الأفراد لا تقدم على إنفاق كامل دخولها. وحدّد (كينز) مجموعة من العوامل الشـخصية الذاتية التي تحمل الأفراد على الإحجام عن الإنفاق وهي:

1) بناء احتياطي من أجل الظروف غير المتوقعة.
2) من أجل كبر السن واستقلالية الأسرة والتعليم.
3) من أجل الاستمتاع بالفائدة وزيادة القيمة.
4) من أجل الاستمتاع بالزيادة التدريجية في الإنفاق وتطوير مستوى المعيشة.
5) من أجل الاسـتمتاع بنوع من الاسـتقلالية.
6) من أجل تأمين الموارد للقيام بأعمال ومشاريع المضاربة.
7) من أجل إشباع البخل أو الشح المحض.
8) من أجل أن يورث الفرد ثروة إلى الأسرة.

واعتبر (كينز) هذه العوامل، دوافع، وحددّها على أنها: (كينز، 1936، ص 108(

1) الاحتياط.
2) البصيرة والحكمة.
3) الحساب والتقدير.
4) التطوير.
5) الاستقلالية.
6) المشاريع.
7) الطمع والجشع والبخل والاكتناز.
8) الغرور والكبرياء والاعتزاز بالنفس.

والآن – عزيزي الدارس– أجب عن الآتي:

تدريب (2)

أ- أختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات الأتية:

1. قانون الاستهلاك النفسى يرتبط بحالة:

أ- الدخل ب- الإدخار ج- الإستهلاك د- جميع ما ذكر.

2. الإسراف فى الإدخار يؤدى إلى:

أ- الإســراف فى الإنتاج ب- تناقص الكفاية الحدية لرأس المال

ج- الركود المدنى د- زيادة الاستثمار.

3. دالة الاستهلاك عند (كينز) تتميز:

أ- بالاستقرار و الثبات ب- بالتقلب و التزايد.

ج- بأنها مرتبطة بمستوى الأجور د- بالتفاخر و التباهى.

ب- عرف الدوافع التى عرفها (كينز) للاستهلاك.

ج- اربط العوامل التى يحجم الأفراد فيها عن الاســنهلاك بدوافعها.

أسئلة التقويم الذاتي (3)

كيــف يمكــن لــك، أن تناقــش الآثــار المترتبــة علــى قانــون الاســتهلاك النفســي لـ (كينز)؟

5. الاســتثمار Investment

عزيــزي الدارس، يمثّــل الاســتثمار النفقات التي يقوم بإنفاقها المســتثمرون من أجل إقامة المنشــآت والشركات وما تحويه من أصول ثابتة ودائمة في هذه المشاريع. ومستوى هذا الإنفاق الاســتثماري يعتمد علــى رغبة مجتمع رجال الأعمال في الاســتثمار. والمحرك الــذي يدفع هذه الفئة نحو الاســتثمار هو ما يعرف بالكفاية الحديــة لرأس المال، فالإقدام على الاستثمار يأتي بعد إجراء المقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وبين سعر الفائدة. فكلمــا كان الفارق كبيــراً وكانت الكفاية الحدّيــة لرأس المال أكبر من ســعر الفائدة، كان التوجه نحو الاستثمار قوياً[1]*.

وقد حدّد (كينز) الاســتثمار الذي يؤثر على مســتوى التشــغيل بأنه يعتمد على عاملين أساسيين هما:

1) الكفاية الحدية لرأس المال.
2) سعر الفائدة، التي سوف نتعرض لتحليلها في الجزء الخاص بتفضيلات السيولة.

1.5 الكفاية الحدّية لرأس المال
Marginal Efficiency of Capital

قــدّم (فيشــر) Irving Fisher مفهــوم الكفاية الحدية لرأس المال تحت اســم "معدل العائد فوق التكاليف" Rate of Return-over cost ولقد تم تعريفها من قبل (كينز) على أنها "تساوي معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسة من التدفقات النقدية كعوائد متوقعة من المخزون الرأسمالي خلال حياته الإنتاجية مساوياً فقط لسعر العرض" (كينز، 1936، ص 134). وتمثل أعلى معدل للعائد فوق التكاليف المتوقعة من الإنتاج الذي ينتج عن استثمار الوحدة الحدية الأكثر ربحاً من بين جميع أنواع المخزون الرأسمالي.

بمعنــى آخر فإن الكفاية الحدية لرأس المال تعتبر المؤشــر الذي يمكن أن يســتخدمه مجتمع رجــال الأعمال في تقدير العوائــد (الأرباح) المتوقعة من جراء القيام بالاســتثمار. وتعرف كذلك على أنها المتوســط النسبي للربح السنوي الذي حصل عليه المستثمرون من جراء استثمار رأس المال خلال فترة الاستثمار. ولكن المستثمر لا يستطيع أن يجزم مقدماً بمقــدار الربح الذي يمكن أن يحققه رأس المال عند اســتثماره، بل يقوم بتقدير هذا الربح تقديــراً. لذلــك يمكن القول بأن الكفاية الحدية لرأس المال ليســت النســبة الحقيقة للربح الســنوي الذي يحققه الاســتثمار ولكن تمثل النســبة المقدرة مســبقاً كما يتوقعها مجتمع رجال الأعمال.

---

* عزيزي الدارس: للمزيد من التفاصيل ارجع إلى كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (2).

تعتمد الكفاية الحدية لرأس المال على:

1) العائد المتوقع لرأس المال.

2) سعر العرض للأدوات الاستثمارية.

3) تكاليف تغيير الأدوات الاستثمارية واستبدالها.

هذا العائد المتوقع يفترض التدفق النقدي خلال فترة من الزمن، ويؤدي إلى عدم استقرار الكفاية الحدية لرأس المال. وفي الوقت الحاضر (المعاصر) هناك نوع من الخبرة يفيد بأن صفة عدم الاستقرار للعوائد المتوقعة مسؤولة إلى حد كبير عن استقرار الحياة الاقتصادية.

إن العائد المتوقع (الكفاية الحدية لرأس المال) الذي يمثل ظاهرة نفسية والتي يكون التدخل الحكومي بها غير مرغوب، يتأثر بتوقعات قصيرة وطويلة الأجل، حيث إن التوقعات الطويلة الأجل تكون ذات استقرار أكبر من تلك القصيرة الأجل. وتتميز التوقعات الطويلة الأجل بالأهمية لأنها تظهر بكل وضوح التقلبات التي تحدث في الاستثمار الكلي وكذلك في مستوى التشغيل الكلي.

وبالترابط مع هذا السياق لا بد من ذكر نوعين من المخاطر التي تؤثر على الحجم الكلي للاستثمار، وهما:

1) مخاطر المنظم.

2) مخاطر المقرض.

بالنسبة للنوع الأول من هذه المخاطر يمثل التكلفة الحقيقية الاجتماعية ويمكن التقليل من مستواه وحدته من خلال الخبرة والحكمة الدقيقة.

احتفظ (كينز) برأيه القائل أن الكفاية الحدية لرأس المال قابلة للانخفاض في المدى الطويل. وهذا يتوافق مع المفهوم الكلاسيكي الخاص بتناقص معدل الأرباح. ولكن نظرية (كينز) للكفاية الحدية لرأس المال تختلف عن تلك التي قدمها (سميث) و(ريكاردو) و(ميل)و(ماركس)وغيرهم.

هذه الكفاية الحدية لرأس المال يمكن أن تتناقص بسبب زيادة أسعار العرض للأدوات الاستثمارية (المخزون الرأسمالي) أو بسبب التراجع في العوائد المتوقعة. والسبب الأول يعتبر مهماً في المدى القصير، والسبب الثاني مهمّ أيضاً في المدى الطويل. وهذه التقلبات في الكفاية الحدّية لرأس المال من وجهة نظر (كينز) تعتبر السبب الأساس للدورة الاقتصادية.

2.5 تفضيلات السيولة Liquidity Preferences

تعرف تفضيلات السيولة بأنها الرغبة أو التفضيل بالاحتفاظ بالنقود على شكل نقد سائل أو نقد جاهز؛ أي أنها تمثل الميل للاحتفاظ بالنقود وعدم إنفاقها على الاستهلاك وكذلك عدم استخدام المدخرات الشخصية للإنفاق الاستثماري.

وتعدّ هذه حالة نفسية لا يمكن أن تتغير، ولهذا هناك سؤالان هامان بهذا المجال هما:

الأول: ما أهمية الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل؟

الثاني: لماذا يقدم الأفراد على الادخار واختزان القيم؟

الجواب عن هذين السؤالين واضح، والسبب لأن الأفراد يحبذون الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل، لأنهم لا يستطيعون أن يضمنوا المستقبل أو لأن المستقبل قد يحمل أشياء وظروفاً غير معروفة وغير محددة. وبالاستعانة بهذه النقود السائلة يمكن أن يشتروا سلعاً وخدمات في أي وقت من أجل إشباع طلباتهم التي يمكن أن لا تشبع من خلال مخزون آخر غير النقود.

بعبارة أخرى فإن الرغبة في الاحتفاظ بجزء من الموارد الاقتصادية على شكل نقد سائل يعتبر مقياساً يقيس عدم القناعة أو المصداقية للحسابات التي يجريها الأفراد بشأن المستقبل.

وقد حدّد(كينز) أربعة من الدوافع التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بالسيولة هي:

1) دافع الدخل.

2) دافع العمل.

3) دافع الاحتياط.

4) دافع المضاربة.

ونستعرض، عزيزي الدارس، هذه الدوافع الأربعة بشيء من التفصيل:

1) دافع الدخل Income Motive

إن حجم الدخل الذي يتقاضاه الفرد أو يكسبه لا ينفق في اليوم نفسه الذي يحصل عليه هذا الفرد. فهناك فجوة زمنية بين الدخل والإنفاق. فدافع الدخل يبين أن الرصيد النقدي يصبح مطلوباً من أجل سد هذه الفجوة الزمنية بين وقت الحصول على الدخل وبين توزيع

هــذا الدخل على مناحي الإنفاق المختلفة. وبالتالي فــإن حجم النقود التي يرغب الفرد في الاحتفاظ بها بشــكل نقدي تعتمد على ظرفين أساســيين:

أ- حجم الدخل.

ب- طول الفجوة الزمنية الطبيعي بين الحصول عل الدخل وإنفاق هذا الدخل.

وبما أن الأفراد يتقاضون دخولهم بطرق مختلفة، فمنهم من يحصل على الدخل بصورة شــهرية، أو أســبوعية أو يومية. فكلما زادت فترة الحصول على الدخل زاد الرصيد النقدي الذي يحتفظ به الأفراد والعكس صحيح.

2) دافع العمل Business Motive

الرصيــد النقدي أيضاً مطلوب من مؤسســات الأعمال والمنشــآت التجارية والاهتمامات الصناعية من أجل إتمام العمليات التي يدخلون بها.

وتقوم هذه المؤسسات والمنشآت بالاستثمار في العملية الإنتاجية أو في شراء المخزون ويحصلون على عوائد من المبيعات بعد فترة زمنية. لذلك تحتفظ المؤسسات برصيد نقدي فــي البنك أو فــي الصندوق، من أجل ســد الفجوة الزمنيــة بين وقت دفــع تكاليف الإنتاج والأعمال واستلام المبيعات.

إذا كانت هذه الفجوة طويلة فتكون المؤسســات بحاجة إلى رصيد نقدي ســائل كبير. كذلك يجب الملاحظة أنه كلما كانت هناك نية لهذه المؤسسات بالتوسع فإن الدافع للاحتفاظ بنقود ســائلة ســوف يــزداد. وبالمقابــل إذا حصل هناك دمــج أو اندماج بين المؤسســات والمشاريع فإن ذلك سوف يحد من الطلب على النقود السائلة.

3) دافع الاحتياط Precautionary Motive

عندما يقدم الأفراد على التسوق من أجل شراء السلع والخدمات فإنهم قد يحملون نقوداً أكثر من قيمة الســلع والخدمات التي ينوون شــراءها، وهذه النقود الإضافية قد يضطرون إلى اســتخدامها إذا لاحظوا أن هناك ســلعاً متوفرة في السوق لم يتم شراؤها من قبل. وإذا لم يحتفظ الأفراد بهذه النقود الإضافية فإنه من الممكن أن تشــترى هذه الســلع من الغير وبالتالي يكونون قد حرموا منها.

لهذا الســبب فإن الفرد يحتاج إلــى الاحتياط من خلال الاحتفــاظ بمبلغ نقدي إضافي. وبالطريقة نفســها فإن مؤسسات الأعمال تحتفظ بالنقود السائلة من أجل ملاقاة الظروف غير المتوقعة، وكذلك من أجل الاستفادة من فرص الشراء التي تطرح في الأسواق. إن كمية

النقـود التي يحتفظ بها الفرد أو مؤسسـات الأعمال من أجل إشـباع دافـع الاحتياط تعتمد على:

أ. طبيعة المشروع أو العمل.

ب. القدرة للوصول إلى سـوق الاقتراض.

ج. درجة المحافظة على المركز المالي.

د. سهولة تحويل السندات والأوراق المالية إلى نقد سائل.

هـ. يزداد هذا الدافع إذا كان الفرد أو المؤسسات تحصل على عوائد على شكل فوائد.

وبصـورة عامة فإن دافع (الاحتياط) يقـوى ويزداد كلما كان هناك خطورة في الابتعاد عن سـوق الاقتراض على حساب الخسائر المالية التي يمكن أن تحققها المؤسسات. ولكن كلما شـعر الأفراد والمؤسسـات بإمكان الوصول إلى نقد إضافي من خلال الاقتراض فإن دافع الاحتياط للاحتفاظ بالنقود السائلة سوف يضعف ويكون أقل.

4) دافع المضاربة Speculation Motive

عـرّف (كينز) هـذا الدافع بأنه "الهدف الـذي يحقق الربح من خـلال المعرفة الأفضل بالسوق بشأن ما يحمله المستقبل". وهذا يتعلق برغبة الأفراد في الاحتفاظ بمواردهم على شكل نقد سائل من أجل جني الفوائد من التقلبات التي تحدث في حركة الأسواق.

وهذا الدافع عرضة للتقلبات الواسـعة التي تؤثر على تفضيلات السـيولة بشـكل كبير. ويحتفظ الأفراد ذوو الطبيعة التي تميل إلى المشروعات بنقد سائل يستخدم في الاستثمار في شـراء السندات الحكومية أو الأسهم بعد دراسة ظروف السوق، بسبب الاعتقاد بأن هذا الاسـتثمار سـوف يولد أرباحاً عالية. وبالتالـي فإن الفرد يحقق الأربـاح إذا كانت توقعاته صحيحة.

- **العوامل المحدّدة لتفضيل السيولة**

تفضيل السـيولة لمختلف الأفراد وكذلك مؤسسات الأعمال تعتمد على عاملين أساسيين هما:

1. سعر الفائدة.
2. كمية النقود المتوفرة من أجل إشباع الرغبة في الاحتفاظ بالسيولة.

دعنا، عزيزي الدارس، نفسـر هذين العاملين بشكل يتماشى والتحليل القائم للاقتصاد (الكينزي).

1- سعر الفائدة Rate of Interest

الأفـكار الاقتصادية التي سـادت في ظـل المدارس الكلاسـيكية اعتبـرت الفائدة ثمناً يحصل عليه صاحبه مقابل الحرمان الذي فرضه على نفسه لتحقيق الوفر والادخار. ولهذا فإن الادخار حُدّد حسـب الفكر الاقتصادي الكلاسـيكي بناء على سعر الفائدة، بحيث كلما زاد سعر الفائدة زاد الادخار، وانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تراجع عزائم المدخرين عن المثابرة على التوفير والادخار.

ولكن (كينز) جاء بأفكاره في هذا المجال حيث اعتبر الادخار فضلة الاستهلاك. يعني أن الأفراد تلجأ إلى الادخار عندما تشـبع رغباتها وحاجاتها الاسـتهلاكية وليس بناءً على سعر الفائـدة. لذلك ربط (كينز) بين الادخار والدخل القومي وقال بأن الادخار يتحدد بمسـتوى الدخل القومي الذي يحصل عليه أفراد المجتمع.

يقوم الفرد باسـتخدام دخله في إشـباع رغباته المتعددة والمختلفة ابتداءً بإشباع أشد الحاجـات وأقواها ثم يشـبعها بالتدريج الأقوى فالأضعف. وبالتالـي لا يبدأ الادخار إلا بعد أن يؤمن إشـباع هذه الرغبات جميعها، أو على الأقل عندما يرى أن ما قد ينفقه إنما يشـبع رغبات غير قوية وغير أساسية لديه. ولهذا كلما زاد دخل الفرد زاد الادخار لأن الرغبات التي يشبعها بنفقاته الاستهلاكية تتناقص عادةً في قوتها وشدتها.

ولا يقـوم الأفـراد بالادخار بدافع الحصول على الفوائد كمـا تبين من الفكر الاقتصادي عند الكلاسيكيين والكلاسيكيين المحدثين، لأن الذي يدخر طمعاً بالحصول على عوائد على شـكل فوائد سـوف يقدم على زيادة الادخار عند ارتفاع سـعر الفائدة.

لذلك فإن الفائدة ليسـت ثمن الحرمان الذي يفرضه صاحب المدخرات على نفسـه بل هي في الواقع ثمن لشيء آخر. فالادخار والوفر يشكلان لدى صاحبه رأس مال نقدي جاهز تحت تصرفه يستطيع أن يستثمره في أي مشروع وفي أي وقت يختاره. فإذا ما أقرضه أو أنفقه في مشـروع ما بقي رأس المال هذا قائمـاً وجارياً بملك صاحبه ولكنه يكون قد فقد سيولته، أي كونه نقداً جاهزاً، وهذه الخصيصة لها نفعها الكبير وأهميتها الخاصة بالنسبة لصاحـب رأس المال، ولهذا فإنه لا يقبل أن يضحي بهذه الخاصية الهامة في رأس ماله إلا لقاء ثمن هو الفائدة.

فسـعر الفائدة يتعلق بمدى اسـتعداد أصحاب الوفر للتنازل عن هذه الخصيصة الهامة فـي رؤوس أموالهم؛ أي بمدى رغبتهـم بالاحتفاظ برؤوس أموالهم نقـداً جاهزاً. وتفضيل السـيولة ما هو إلا اسـتعداد نفسـي يتوقف بدوره على المبادلات والمضاربات في السـوق وعلى روح المغامرة أو الحذر فيها.

وإلى جانب هذا العامل النفسي، يتعلق سعر الفائدة بعامل آخر هو كمية النقد المتداول. فكلما زادت هذه الكمية هبط سعر الفائدة، لأن كثرة النقود في الأسواق تسهل على المستثمرين الحصول على الأموال الضرورية لمشاريعهم من جهة وتؤدي من جهة أخرى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي إلى الحد من رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأموالهم نقداً جاهزاً تتضاءل قوته الشرائية.

2) كمية النقود Quantity of Money

تعتمد كمية النقود على السوق المنظم الذي يكفل تحويل السندات والأوراق المالية إلى سيولة تامة، إذا كان هذا النوع من الأسواق غير موجود فإن الأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بنقد جاهز وليس للاحتفاظ بمواردهم على شكل استثمارات في الأوراق والأسهم المالية. كذلك فإن الرصيد الاحتياطي من النقد الجاهز سوف يحتفظ به على شكل ودائع توفير تستطيع توليد عوائد على شكل فائدة.

من المهم أن نذكر هنا أن التغيرات في كمية النقود تتأثر بمجموعة من وجهات النظر الخاصة.

(كينز) لاحظ أنه من الأفضل للأفراد أن يقوموا بمعرفة ما يؤول إليه المستقبل، وبما أن هذا الشيء غير ممكن لذلك عليهم التحكم في النشاطات الاقتصادية من خلال تغيير كمية النقود.

مع ذلك فإن (كينز) يعتقد أن هناك حداً أدنى إذا تدنى إليه سعر الفائدة أصبح الطلب على الأموال غير محدد المقدار، وعندما تصبح كمية النقود غير ذات تأثير على سعر الفائدة لأن كل زيادة في عرض النقد تجد طلباً يمتصها. وبمعنى آخر هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وتفضيل السيولة، حيث يصبح التفضيل النقدي لا نهائي المرونة عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً جداً والعكس صحيح.

3.5 مضاعف الاستثمار Investment Multiplier

بنى (كينز) فكرة ومفهوم المضاعف التي كانت قد قدمت إلى النظرية الاقتصادية من خلال (كان) R. F. Kahn، في مقاله الذي نشر عام 1931 تحت عنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة" "The Relation of Home Investment to Unemployment".

يعرف المضاعف بأنه "نسبة الزيادة في الدخل إلى الزيادة في الاستثمار الجديد". يظهر المضاعف أن لاستثمار الأصلي يتضاعف عدة مرات خلال فترة من الزمن، وبالتالي فإن الدخل القومي لا يزداد بمقدار الاستثمار الإضافي نفسه بل بنسب مضاعفة. وبمعنى آخر

فـإن الآثـار الاقتصادية للإنفـاق الأصلي تعتبر شـبيهة للموجة التي تنتـج من خلال رمي الحصى في حوض من الماء وتستمر في تكرار نفسها.

النفقـة الاسـتهلاكية بحد ذاتها تعني وضع قوة شـرائية في يد المؤسسـة التي أنتجت السلعة من جهة، كما أنها تعني من جهة أخرى خلق المجال لعمل جديد في هذه المؤسسة وبالتالي وضع قوة شرائية بين أيدي عمالها.

وصول هذه القوة الشـرائية إلى يد المؤسسة وعمالها يؤدي بدوره إلى خلق طلب جديد في السوق وإلى وجود نفقة استهلاكية ثانية غير النفقة الأولى .... وهذه النفقة الاستهلاكية الثانية تعمل كالأولى، أو تؤدي إلى وضع قوة شرائية جديدة بيد المؤسسة المنتجة وعمالها وإلى خلق مجال جديد لعمل ثان وبالتالي إلى طلب جديد ونفقة استهلاكية ثالثة.

وكذلك النفقة الاستهلاكية الثالثة تفسح المجال لعمل جديد ثالث وتولد نفقة استهلاكية رابعة... إلخ. وهكذا فإن النفقة الاستهلاكية الواحدة تستطيع بعد هذه الانعكاسات المتكررة أن تخلـق من العمل ومن الدخل أضعاف المقدار الـذي تخلقه في المرة الأولى. فإن النفقة الاسـتهلاكية تخلق مباشـرة كمية معينة مـن العمل، مثلاً إن هذه الكميـة يجب أن تضرب بأمثال تسمى "المضاعف" لمعرفة كمية العمل النهائية التي تخلفها النفقة.

ومن المؤكد أن النفقة الاسـتهلاكية وبالتالي القوة الشـرائية التي تصل بسـببها إلى يد المؤسسة وعمالها، لا تنعكس بكاملها إلى نفقة استهلاكية ثانية مساوية للأولى. لأن النفقة الاسـتهلاكية الأولى تعطي دخلاً ينفـق صاحبه جزءاً منه فقط على النفقات الاسـتهلاكية، وقـد يكون هذا الجزء كبيراً أو صغيراً. أما الجزء الباقي فقد يخصصه لوفاء دين قديم عليه أو يدخره أو يشـتري به سـلعاً أجنبية تخرج قيمتها من البلاد. أي أن النفقة الاسـتهلاكية التي تؤدي إلى خلق دخل أو عمل متكرر عدة مرات يكون مقدارها في كل مرة أقل منه في المرات السابقة.

وبما أن المضاعف ما هو إلا مقلوب الميل الحدى للادخار أي:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}} \quad \text{او} \quad \frac{1}{\text{1- الميل الحدي للاستهلاك}}$$

وبالرموز يمكن التعبير عنه كالآتى:

$$K = \frac{1}{1 - mpc}$$

حيث:

k تمثل المضاعف.

mpc تمثل الميل الحدي للاسـتهلاك والتي تمثل نسـبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل.

وهـذا يعني أنه كلما زاد الميل الحدي للاسـتهلاك كان المضاعف أكبـر، وبالتالي كلما ازداد المضاعف زاد مستوى التشغيل. بالإضافة إلى أن المضاعف يوضح مستوى التشغيل المتوقـع عنـد كل تغير يحـدث في حجم الاسـتثمار، وبالتالي يشـكل علاقة محـدّدة بين الدخل الكلي ومعدل الاسـتثمار، كذلك يمكن للمضاعف أن يعطي صورة عامة عن النشـاط الاقتصادي ككل.

- **محددات المضاعف:**

إن عمل المضاعف وآليته تتحددان بمجموعة من العوامل، من أهّمها ما يأتي:

1. التدفق المتواصل للاسـتثمارات الجديدة يعتبر شـيئاً أساسياً من أجل الحصول على قيمـة عالية للمضاعـف. فعندما يحصل انقطاع في الاسـتثمار فـإن الدخل القومي يتراجـع بسـرعة إلى مسـتوى التوازن الـذي كان سـائداً قبل حدوث الاسـتثمارات الجديدة.
2. الزيادة في صافي الاسـتثمار العام (الحكومي) تعمل على إبطال مفعول المضاعف مـن خلال التأثير على الاسـتثمار الخاص وانخفاضه. بالإضافة إلـى أن الزيادة في الاسـتثمار العام يؤدي إلى زيادة أسعار السـلع الرأسمالية، وبالتالي تؤثر سلباً على الاستثمار الخاص.
3. بما أن المضاعف يحدد بناءً على الميل الحدي للاستهلاك فإن قيمة المضاعف سوف تتغير بتغير الميل الحدي للاستهلاك.
4. يكـون المضاعف أكثـر فاعلية في الاقتصـاد المغلق. فإذا دخلـت الدولة في تجارة خارجيـة مع العالم الخارجي فإن أثر المضاعف على الاقتصاد سـوف يكون محدّداً بحجم زيادة الواردات على الصادرات.
5. توفر السـلع الاسـتهلاكية، حيث أن عملية مضاعفة الدخل تعتمد على توفر مثل هذه السلع.
6. فتـرة تولد الدخل سـوف تحكم آلية المضاعـف وعمله؛ أي كلما طالـت فترة انتقال الدخـل المسـتلم من قبل الأفراد إلى جهة أخرى على شـكل دخـلٍ صافٍ ضعف أثر المضاعف والعكس صحيح.
7. وأخيراً فإن المضاعف وآليته يعتمدان على وجود بطالة مؤقتة في الاقتصاد.



والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (3)

أ- ما الدوافع التي حدّدها (كينز) والتي تحكم الاحتفاظ بالسيولة النقدية؟

ب- ناقش العوامل التي تحدد المضاعف وأثره على الاقتصاد.

ج- أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

1- تتناقص الكفاية الحدية لرأس المال بسبب زيادة أسعار العرض للأدوات الاستثمارية.

2- الهدف الذي يحققه الربح من خلال المعرفة الأفضل بالسوق بشأن ما يحمله المستقبل يعرف بدافع المضاربة.

3- الادخار عند (كينز) يتحدد بسعر الفائدة لا بمستوى الدخل القومي.

4- لا يمكن لكمية النقود أن تؤثر على سعر الفائدة كلما كان سعر الفائدة عند حده الأعلى.

5- هناك علاقة عكسية بين قيمة المضاعف والميل الحدي للاستهلاك.

أسئلة التقويم الذاتي (4)

(1) ما العوامل التي تحدد الكفاية الحدية لرأس المال؟

(2) قارن بين دافع الدخل ودافع العمل كدوافع تدفع الأفراد للاحتفاظ بالسيولة.

(3) ما علاقة سعر الفائدة بالتفضيل النقدي؟

6. التضخم Inflation

6. التضخم Inflation

فــي الوقت الذي قدم فيه (كينز) نظريته العامة فــي التوظيف والفائدة والنقود لم يكن سـؤال التضـخـم مطروحاً. ولكن على العكس في ذلك الوقـت كان الفكر (الكينزي) منصباً حول الكساد، بسبب مشكلة الكساد العظيم.

قـدم عزيـزي الـدارس، (كينـز) مجموعة مـن الاقتراحات مـن أجل محاربـة التضخم بالإضافة إلى نظريته المعروفة بالفجوة التضخمية في دراسة بعنوان "كيف ندفع للحرب" "How To Pay for the war" نشرت عام 1940.

في رأي (كينز) فإن التضخم الحقيقي يظهر عندما يستمر التوسع النقدي ويصبح أكبر من مستوى التوظيف الكامل. ويمكن وضع هذا الرأي في النقاط الآتية:

أ- العرض الكلي للنقود سوف يزداد من الجهة الأولى.

ب- مستوى الإنتاج سوف يتراجع أو يتأخر من الجهة الثانية.

ج- الطلب الفعّال سـوف يزداد بشـكل ملحـوظ ولكن عرض السـلع لا يمكن أن يزداد بالوتيرة نفسها.

د- الأسعار سوف تزداد ورجال الأعمال سوف يلجؤون إلى الادخار والاختزان.

كل هذه الظواهر تشـكل ما يعـرف بالحلقة المفرغة Vicious Circle، وإذا لم تكسـر هذه الحلقة المفرغة فإن التضخم الجامح Hyper Inflation سـوف ينتشر ويكون بمثابة كارثـة للاقتصاد. ومن أفضل الأمثلـة على هذا النوع من التضخم ذلك الـذي اجتاح ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى. وكذلك في الوقت الحاضر تشهد معظم الدول التي تعاني من الحروب حالة من التضخم بسبب آثار الحروب والأزمات السياسية.

قدم (كينز) ثلاثة مقاييس لعلاج التضخم والسيطرة عليه وهذه المقاييس التي اقترحها (كينز) هي:

1) العمل على تخفيض الميل الحدي للاستهلاك.

2) العمل على تخفيض الاندفاع للاستثمار.

3) العمل على تخفيض الإنفاق الحكومي.

وفيما يلي، عزيزي الدارس، نلقي الضوء على هذه المقترحات:

1) بالنسـبة إلـى الميل الحدي للاسـتهلاك، يمكـن العمل على تخفيض هـذا الميل من خلال:

أ- فرض الضرائب على الاستهلاك.

ب- زيادة المدخرات.

الفئة من الأفراد الذين يتمتعون بارتفاع نسـبي في الميل الحدي للاسـتهلاك.

أما بالنسـبة للادخار فإن أكثر البرامج فاعلية هي تلك البرامج التي تعالج التضخم من خلال الخطوات الآتية:

أ- العمل على زيادة سعر الفائدة من أجل تشجيع الادخار.

ب- تعميم أذونات الخزينة والسندات الحكومية.

ج- اقتـرح (كينـز) برنامـج الادخـار الإجبـاري من خـلال اقتطـاع جزء مـن الأجور والرواتب.

د- فـي حالـة عدم تلاشـي التضخم مع كل هذه الإجـراءات يجب بـرأي (كينز) تجميد أرصدة الأفراد وحسـاباتهم خوفاً من اسـتخدامها لمناحي الاسـتهلاك.

2) بالنسبة إلى الاندفاع نحو الاستثمار، فإن الاستثمار الخاص يجب أن يخضع للرقابة، وهناك طريقتان للتعامل مع هذه المسألة:

أ- تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال.

ب- زيادة سعر الفائدة.

وهاتـان الطريقتـان يمكن أن تطبقا على التوالي، ولكن يجب هنـا الاهتمام بأن الكفاية الحديـة لرأس المـال إذا ما خفضت إلى حد كبير فإنه من الممكن أن تصل إلى حد لا يمكن بعـده العمل على زيادتهـا مرة أخرى، وبالتالي من الأفضل عدم المسـاس بها. ولذلك فإن زيادة سـعر الفائدة تجعـل النقود ذات تكلفة عالية وتعمل على عـدم التحضير للمزيد من الاستثمار.

3) بالنسـبة إلى الإنفاق الحكومي، فإن هذه النفقات سـوف تزداد بشـكل ملحوظ في أوقات الحرب ولذلك يجب:

أ- التحكم الكامل بالإنفاق الحكومي.

ب- الاقتصاد في الإنفاق الحكومي.

- **نظرية الفجوة التضخمية Theory of Inflationary Gab**

قدم (كينز) نظرية الفجوة التضخمية التي اعتبرت من قبل العديد من الخبراء النقديين أنهـا توضح نقطة البداية للتضخم. وهذه الفجوة التضخميـة تعتمد على العلاقة الوظيفية بين الإنفاق والدخل المتاح، واعتبرت أن القيمة الجارية للإنتاج هي الأساس.

وتعني الفجوة التضخمية امتلاك القوة الشرائية التي تزيد عن قيمة السلع المتوفرة عند مسـتوى أسعار قبل التضخم. وعرّفها (كورهارا) (Kurihara) على أنها "الزيادة المتوقعة

للإنفاق فوق الإنتاج المتوفر بالسعر الثابت". وكذلك عرّفها (كليين) (Klein) بأنها تمثل الفرق بين ما يحاول الأفراد استهلاكه من دخولهم والحجم المتوفر للاستهلاك عند أسعار قبل التضخم.

ويمكن توضيح الفجوة التضخمية بهذا المثال الافتراضي:

إذا افترضنا أن مجتمعاً ما يبلغ حجم الدخل القومي فيه 500 مليون دينار منها مليون دينار جمعت على شكل ضرائب.

إذن فإن المجتمع يمتلك 400 مليون دينار لينفقها على السلع الاستهلاكية. افترض أن قيمة الناتج القومي عند مستوى أسعار غير تضخمية تبلغ 300 مليون دينار، إذاً فإن الفجوة التضخمية تساوي 100 مليون دينار.

النتيجة:

إذا كان هناك إمكانية لزيادة السلع الاستهلاكية بمقدار 100 مليون دينار، وإذا كان مستوى التشغيل الكامل لم يصل له الاقتصاد بعد، فإن هذه الفجوة التضخمية سوف تتلاشى. ولكن إذا كان الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التشغيل الكامل فإن هذه الفجوة سوف تحمل نتائج خطيرة على الاقتصاد.

والآن – عزيزي – الدارس أجب عن الآتي:



تدريب (4)

1. قدم (كينز) برنامجاً لمعالجة التضخم من خلال تخفيض الميل الحدي للاستهلاك بمساعدة الادخار، لخص هذا البرنامج.
2. هل ترى أن تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال يمكن أن يكون قراراً صائباً لمعالجة التضخم. علل؟

؟

أسئلة التقويم الذاتي (5)

1. إذا استمر التوسع النقدي ووصل إلى مستوى أكبر من مستوى التوظيف الكامل، فإن التضخم سوف يظهر برأي (كينز)، ناقش هذا الرأي.
2. فسر نظرية الفجوة التضخمية وكيف يمكن أن تلحق بالاقتصاد آثاراً خطيرة وسلبية؟

7. الدورة الاقتصادية Economic Cycle

عزيـزي الدارس، توضـح الدورة الاقتصاديـة التقلبات الاقتصادية التي تحدث أساسـاً بسبب التغير في كل من:

1. الكفاية الحدية لرأس المال.
2. الميل الحدي للاستهلاك.
3. تفضيلات السيولة.

وبالرغم من أن كلاً من الميل الحدي للاسـتهلاك وتفضيلات السـيولة تتميز بالاستقرار النسـبي إلا أنهـا تؤدي أدوارها في الدورة الاقتصادية. ولكن بالنسـبة إلـى الكفاية الحدية لـرأس المـال والتي تم التعرف إليها سـابقاً على أنهـا تمثل العائد المتوقع من الاسـتثمار أو معـدل الربـح المتوقع، فإن (كينز) توصـل إلى أن الدورة الاقتصادية مـا هي إلا نتيجة للتقلبات والتغيرات في التوقعات.

إن مضاعف الاستثمار أظهر طبيعة تراكم الأعمال والمشاريع وتقلصها أيضاً.

يقول (كينز) بأن تحليل المشكلة أو الأزمة والتعرف إليها يمكن أن نتوصل إليه ليس من خلال الزيادة في سـعر الفائدة ولكن من خلال التراجـع أو التناقص المفاجئ في الكفاية الحدية لرأس المال.

بدأ (كينز) بتحليله من توسع الأعمال نتيجة الثقة والثبات بالنسبة للمستقبل. ولذلك فإن الاسـتثمار سوف يزداد بشكل سـريع ويؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل، والكفاية الحدية لرأس المال تكون عندها مرتفعة بشكل ملحوظ.

وكل زيادة إضافية في الاستثمار سوف تحدد الاستهلاك وتؤدي إلى زيادة الدخل القومي. ولكن عندما يبدأ الازدهار والانتعاش فإن الكفاية الحدية لرأس المال سـوف تبدأ بالتناقص بسـبب زيادة تكاليف الإنتاج الخاصة بالمخزون الرأسـمالي الجديـد، وتؤدي (الزيادة في الاستثمار) إلى زيادة الإنتاج أو زيادة المخزون السلعي.

وفـي ظـل هذه الظروف، عندمـا ترتفع التكاليف وتنتج السـلع من قبـل عدد كبير من المتنافسين وتغزو السوق فإن الانكماش يجب أن يبدأ.

وبعـد تدنـي الكفاية الحدية لرأس المال فإن تفضيلات السـيولة سـوف تزداد بشـكل حاد.

بالنسـبة للانتعاش والازدهـار وصفه (كينز) بأنـه يتميز بالاسـتثمار الفائض، وكذلك الاستمرار في الإنتاج يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، إذن هناك سوء توجيه للاستثمار. فـي هذا المجال لاحظ (كينز) أن العلاج الصحيـح للدورة الاقتصادية لا يمكن أن يوجد من خلال التقليل من حالة الازدهار والانتعاش وبالتالي إبقاء الاقتصاد في شبه حفرة ولكن من



خلال التخلص من الحفرة وإبقاء الاقتصاد في حالة شبه الازدهار Quasi boom. (كينز، 1936، ص 322).

- **الانتقـــادات:**

تعرضت نظرية الدورة الاقتصادية التي جاء بها (كينز) إلى عدد من الانتقادات من قبل الفكر الاقتصادي الحديث، وجوهر هذه الانتقادات يمكن توضيحه في النقاط الآتية:

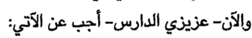
1) إن مفهــوم الكفاية الحدية لرأس المال مفهوم غامض وغير واضح، لأنه يعطي عدداً مــن المعاني. لهــذا اعتبر الاقتصاديون أن الســبب الذي ادعاه (كينــز) وهو تدهور الكفاية الحدية لرأس المال هو سبب دون فائدة أو أنه خطأ واضح.

2) إن اتباع سياسة نقدية رخيصة يؤدي إلى التوسع الزائد في الاقتراض، وبالتالي فإن الديــون الزائدة والتوقعات الطائشــة تــؤدي إلى عدم اســتقرار الاقتصاد من نواحي عديدة، ومن الممكن أن تؤدي إلى تضخم ثابت ومســتمر.

3) يــرى الاقتصاديــون في العصر الحديــث أن الأزمة أو الأزمــات الاقتصادية يمكن أن تراقب من خلال سياســة نقدية متشــددة أي من خلال ســعر فائدة عــالٍ، وبالتالي فإن التوســع في القروض ســوف ينخفض وكذلك التوقعات العشــوائية والمشاريع المشــكوك فيها لا تجد أي تشــجيع.

4) بيّن (كينز) أنه في ظل الاقتصاد الرأســمالي فإن حجم الاســتثمار هو استثمار غير مخطط وغير مراقب بســبب التغيرات في الكفايــة الحدّية لرأس المال. والتي تحدد من قبل الأفراد بشكل خاص.

وبعبــارة أخــرى فإن (كينز) اقترح إدارة اشــتراكية لتتحكم في ســعر الفائدة من أجل محاربــة الانكماش. ولكــن الظروف والأزمات أثبتت أن اتباع مثــل هذا الاقتراح يعني وضع الاقتصاد كاملاً تحت السيطرة الحكومية. حيث إن هؤلاء المسؤولين القائمين على الحكومة نجدهــم غير عقلانيين بشــكل أو بآخر، أو ليســوا متفهمين وعلى درايــة بالأمور أو حتى لا يوجد لديهم حرية نتيجة اهتمامات ومعادلات سياسية مختلفة.



والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (5)

بيّــن أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظريــة (كينــز) الخاصــة بالــدورة الاقتصاديــة.

أسئلة التقويم الذاتي (6)

كيف ناقش (كينز) الدورة الاقتصادية من خلال مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال؟

8. السياسات المالية والنقدية والاقتصاد الكلي

عزيـزي الـدارس، قـدم (كينـز) مسـاهمات هامة فـي مجـال إدارة الاقتصـاد الكلي مـن خلال السياسـات الماليـة والنقدية. وتعـد هذه المسـاهمات إطاراً وقالباً للسياسـات الاقتصاديـة القوميـة، ومـن أجل التخلص من الكسـاد اقترح ما أسـماه "سـحب الفتيل" "Pump Priming" الذي يعني ضخ حياة اقتصادية جديدة في المجتمع.

وسـوف نقـوم، عزيزي الـدارس، بإلقاء الضـوء علـى الاقتراحات التي قدمهـا (كينز) بخصوص كل من السياسة المالية والنقدية.

1.8 السياسة المالية Fiscal Policy

من أهم المقترحات التي اقترحها (كينز) للسياسـة المالية من خلال ما أسـماه بسحب الفتيل ما يأتي:

1. علـى الحكومة الاسـتثمار في المشـاريع الإنتاجية فـي أوقات الكسـاد، ومن الأمثلة على هذه المشـاريع إقامة وإنشاء الطرق والجسور والسـدود والكهرباء ... وغيرها. وبالتالي فإن الأفراد العاطلين عن العمل يمكنهم الحصول على فرصة عمل، وقوتهم الشرائية تزداد، وهذا يؤدي إلى خلق المزيد من الطلب على السلع والخدمات.
2. الإنفاق الحكومي والزيادة في القوة الشـرائية سـوف تحفز المشـاريع والشـركات الخاصة على استثمار أموالهم في المشاريع الصناعية والتجارية.
3. هذا سـوف يؤدي إلـى توفير المزيد من التوظيف والاسـتخدام ويؤدي إلى سـطوع التوقعات بشأن العمل والمشاريع.
4. مجتمع المسـتثمرين كله سـوف يتبع هذه الموجة من النشـاط في كل أجزاء البلاد.
5. إن نزع الفتيل سـوف يعمل على التخلص من الآثار السـلبية للكساد من خلال خلق فرص العمل وإعادة الظروف الطبيعية الاعتيادية للاقتصاد.

والسـؤال المهم هنا الذي يطرح نفسـه هو: من أين للحكومة أن تأتي بالأموال من أجل القيام بالاسـتثمار؟ قدم (كينز) الإجابة لمثل هذا السـؤال واقترح سياسـة التمويل بالعجز Deficit Finance، ويجب الاستمرار بهذه السياسة حتى التخلص من الكساد تخلصاً تاماً. ومـن المعروف أن مثل هذه السياسـة سـوف تؤدي إلى ظهور التضخـم، ولم يكن (كينز) يتجاهـل هذه الحقيقة، ولكنه ركز على أن هذه هي الطريقة العملية الوحيدة المتوفرة لحل مشكلة الكساد.

ركـز (كينز) بتحليلـه على الميل للاسـتهلاك والكفايـة الحدية لرأس المـال والادخار

والاستثمار وكذلك التشغيل الكامل، وبالوقت نفسه ركز على الضرورة الاقتصادية القاضية بالاحتفاظ بسعر فائدة منخفض.

وبالإضافة إلى هذه العناصر اعتقد (كينز) بأن السياسة المالية تستطيع المشاركة في توفير الحلول للمشاكل الاقتصادية. وبرأي (كينز) فإن الدولة تستطيع أن تمارس التأثير المساعد أو الموجه على الميل للاستهلاك ولو بشكل جزئي من خلال فرض الضرائب، وكذلك تثبيت سعر الفائدة بشكل جزئي. حيث كان (كينز) مقتنعاً بأنه " تأميم الاستثمار بشكل شامل كطريقة وحيدة من أجل تأمين مستوى التشغيل الكامل، بالرغم من أن هذا التوجه لا يقتضي استبعاد الشراكة وأدواتها القائمة بين السلطات العامة والاقتراحات التعاونية الخاصة القائمة على مبدأ الشراكة والتعاون" (كينز، 1936، ص 378).

إذن نستطيع التحديد بأن (كينز) اقترح أربعة أمور:

1. اشتراكية الاستثمار.
2. فرض الضرائب من أجل مساواة الثروة بالدخل للأفراد.
3. الرقابة والتحكم بالائتمان المصرفي.
4. التحكم بسعر الفائدة.

2.8 السياسة النقدية Monetary Policy

كان الهدف من السياسة النقدية موقع خلاف في أوقات ما قبل (كينز)، كما كان أيضاً في الأوقات التي عاصرها (كينز). فكانت الاقتراحات المقدمة بشأن هذه الأداة الاقتصادية الهامة متعددة، ومن أهم هذه الاقتراحات:

1. العمل على استقرار مستوى الأسعار.
2. استقرار سعر الصرف والدخل.
3. العمل على اتباع سياسة نقدية رخيصة.

ونتيجة لهذه الاقتراحات، قامت دول مختلفة باتباع هذه السياسات في أوقات مختلفة، فسياسة استقرار الأسعار اتبعت في الدول الزراعية، بينما سياسة سعر الصرف اتبعت في الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية، وسياسة استقرار الدخل اقترحت من قبل الاقتصاديين الذين يرون أن الدورة الاقتصادية في حد ذاتها تعتبر ظاهرة ومسألة نقدية، وبالتالي سعوا إلى تجنب التوسع في إصدار الائتمان.

ولكن حسب رأي (كينز) فإن السياسة النقدية يجب أن تحمل مجموعة من الأهداف، ومن أهمها:

1. تخفيض الانحطاط في الدورة الاقتصادية والمحافظة على تدفقها.

2. العمل على إيجاد توازن بين الادخار والاستثمار عند مستوى التشغيل الكامل.

وبالتالي فإن كلاً من استقرار مستوى الأسعار وكذلك سعر الصرف يتحقق من خلال تحقيق مستوى التشغيل الكلي.

وبما أن مستوى التشغيل الكامل يعني الظرف التي تكون فيه جميع الموارد الاقتصادية المتوفرة للمجتمع موظفة بشكل ناجح وبطريقة إنتاجية، فقام (كينز) باستغلال فرصة الكساد العظيم لتحليل مشكلة البطالة. وفي الوقت الذي كان العالم بأكمله يشهد حالة من الكساد التجاري، كانت المشكلة: كيف توفر الحلول لمشكلة البطالة. واقترح (كينز) أن التوازن بين الادخار والاستثمار يجب أن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل، وكذلك السياسة النقدية يجب أن تعمل على توفير الحلول للمشاكل الاقتصادية الأخرى، ومن هذه المشاكل:

أ- العمل على إيقاف تكرار الدورة الاقتصادية.

ب- المحافظة على الاقتصاد وإبقاؤه في حالة استقرار.

ج- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

بقي أن نذكر هنا أن الاقتصاد الحديث قد اتفق مع الأهداف التي قدمها (كينز) بهذا المجال، وقام بعض الاقتصاديين باستخدام تعبير التشغيل الأمثل بدل التشغيل الكامل. لأن (كينز) قد اعترف بأنه من غير الممكن أن يحصل كل فرد في المجتمع على عمل أو يكون موظفاً. وافترض دائماً أن هناك نسبة بسيطة عاطلة عن العمل لعدة أسباب:

1. الأيدي العاملة لا ترغب في العمل المتوفر.

2. يمكن أن تكون الأيدي العاملة هذه في فترة التدريب أو التأهيل.

3. يمكن أن تكون في حركة دائمة من وظيفة إلى وظيفة.

وحسب مفهوم (كينز) فإذا كانت نسبة التوظيف تقع بين (95% - 97%) من إجمالي القوى العاملة فإن الوضع سوف يكون وضع تشغيل كامل.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (6)

اعرض اقتراحات (كينز) بشأن كل من السياسة المالية والنقدية.

أسئلة التقويم الذاتي (7)

ما المقترحات التي قدمها (كينز) للسياسة المالية من خلال ما يعرف باقتراح سحب الفتيل؟

9. (كينز) والاقتصاد الكلاسيكي

Keynes and the Classical Economics

عزيـزي الـدارس، تختلـف الآراء حـول العلاقة بيـن الاقتصـاد (الكينـزي) والاقتصاد الكلاسـيكي، فهناك من يرى أن الاقتصـاد (الكينزي) هو إعادة ترتيـب وتطوير للاقتصاد الكلاسـيكي، وبالمقابـل هناك من يرى بـأن الاقتصاد (الكينزي) يمثل انتقـالاً واضحاً من الاقتصاد الكلاسيكي.

وبمـا أنـه يصعب تقدير وفهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها (آدم سـميث) دون فهم الفكر الذي قدمه التجاريون، بالطريقة نفسها من الصعب هضم الاقتصاد (الكينزي) وفهمه بعيداً عن الاقتصاد الكلاسيكي.

ومـن وجهـات النظر البارزة بهذا المجـال تلك التي تفيد بأن (كينز) الذي تم تأسيسـه فـي ظل المنهاج الاقتصادي الذي قدمه (مارشـال)، كان في أساسـه وفي الجزء الأول من حياته كلاسـيكياً، ويؤمن بشكل كامل في كل الفرضيات الكلاسـيكية وعمل على تدريسها واستخدامها أكثر من عشرين عاماً.

وبكلام (سـويزي) Zweezy فإن (كينز) كان أصلاً مـن إنتـاج المدرسـة الكلاسيكية الحديثة.

1.9 أركان الاقتصاد الكلاسيكي

دعنا، عزيزي الدارس، نستعرض أبرز الأركان الأساسية للمنهاج الاقتصادي الكلاسيكي، كما سبق وتناولنا تحليله في الوحدات الدراسية السابقة من هذا المقرر:

1. مستوى التشغيل الكامل هو الوضع الطبيعي عند الكلاسيك، وإذا لم يتحقق التشغيل فهناك الدافعية للعمل من أجل الوصول إليه، ويكون ذلك من خلال مبدأ الحياد الذي تلتزم به الدولة.
2. كان الكلاسـيك ضـد أي تدخـل حكومي بأي شـكل من الأشـكال وكان هناك تقدير واحترام لمبدأ الحياد.
3. جوهر الاقتصاد الكلاسـيكي هو قانون (سـاي) (المنافذ للأسواق) حيث إن العرض يخلـق الطلب عليه، هذا القانون اعتمد علىٰ الافتراض القاضي بأن الدخل المكتسـب ينفـق آلياً عند معدل يبقي جميع عناصر الإنتـاج موظفة بالكامل. وبالتالي فإن كلاً من انتشـار البطالة والإنتاج الزائد عبارة عن ظروف مستحيلة لا يمكن للاقتصاد أن يعمل عندها.

4. الكلاسيك كان اعتقادهم السائد أن النظام الاقتصادي يعمل بشكل تلقائي عفوي ويصحح نفسه بنفسه، وبالتالي فإن المرونة في كل من الأسعار والفائدة والأجور سوف تعمل على تحقيق التوازن.
5. اعتبر النظام الكلاسيكي النقود وسيطاً في التبادل وبالتالي وظيفتها الأساسية خدمة المعاملات والصفقات. ولهذا لا يمكن للنقود أن تؤثر على الدخل أو الإنتاج أو حتى التوظيف، حيث تجاهل الكلاسيك دوافع الاحتياط والمضاربة التي تدفع الأفراد لطلب السيولة وتفضيلها.
6. معدل الفائدة يؤدي دوراً مهماً عند الكلاسيك، حيث يؤدي إلى خلق التوازن بين الادخار والاستثمار.
7. الاقتصاد الكلاسيكي يؤمن بأن تعطل الأيدي العاملة يعمل على تخفيض الأجور، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية عندما يزداد حجم الإنتاج. وهذه الآلية من الانخفاض في مستوى الأجور والأسعار المرافقة للزيادة في الأرباح والتوظيف سوف تستمر حتى يحدث التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

2.9 خروج (كينز) عن النظام الكلاسيكي

إن الحقيقة العلمية التي يتناقلها العديد من أصحاب الفكر الاقتصادي تفيد بأن النظريات التي قدمها (كينز) أظهرت منذ البداية النزعة نحو شيء أصيل وقوي. كان (كينز) نفسه معنياً ومهتماً في الخلاف مع الاقتصاد الكلاسيكي، والنقاط الأساسية التي تمثل خروجه وابتعاده عن الاقتصاد الكلاسيكي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1. لما كان الاقتصاديون الكلاسيك مهتمين في التوازن في المدى الطويل، فقد أولى(كينز) أهمية أكبر إلى التوازن في المدى القصير، حيث قال: في المدى الطويل فإننا جميعاً ميتون. وهذه النزعة والاهتمام بالمدى القصير جعلت الدراسات الاقتصادية أكثر واقعية.
2. عارض (كينز) افتراض الكلاسيك الخاص بمستوى التشغيل الكامل، وركز على التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، واعتبره ظاهرة طبيعية للنظام الرأسمالي الحديث.
3. نجح (كينز) في ربط نظرية النقود بالنظرية العامة، حيث كانت هذه النظرية متفرقة مبعثرة قبل عام 1936. لذلك فإن فكرة النقود عند (كينز) أكثر نشاطاً وفاعلية من تلك التي قدمها (ميل) و(مارشال) وغيرهما من أعلام الاقتصاد الكلاسيكي.

4. تأثير (كينز) على كل من السياسات المالية والنقدية العامة وكذلك على الفائدة وأسعار الصرف يعتبر شـيئاً يسـجل بقوة بالغة، حيـث نجح في ربط الاقتصـاد الأكاديمي مع الاقتصـاد الحكومـي، بالإضافة إلى أنه قدم مجموعة مـن الأدوات التي من خلالها يمكن محاربة كل من التضخم والانكماش.
5. برهن (كينز) على أن التوازن بين الادخار والاسـتثمار يمكن أن يحدث في الاقتصاد من خـلال تغير مسـتويات الدخل، وليس من خـلال التغيرات في سـعر الفائدة، كما أظهر الاقتصاد الكلاسيكي.
6. بخـلاف الاقتصاديين الكلاسـيك، فإن الاقتصاد (الكينزي) يعتبـر أكثر واقعية، وفاعلية وتنظيمـاً، وهذا يتضح مـن اعترافه الصريح بعنصر التنظيم حيـث اعتمد على عدد من القوانين التي توضح وتشرح بوضوح ظواهر اقتصادية متنوعة مثل الادخار الزائد، سعر الفائدة المرتفع ، النقص في عرض النقد، عدم التأكد .... وغيرها.
7. بعكس النظريات الساكنة لـ (ميل) و(مارشال) وغيرهم، فإن (كينز) قدم مذهب الحركة والديناميكية والنشاط على شكل التوقعات للظواهر الاقتصادية.
8. إذا كان الاقتصاد الكلاسـيكي يعتبـر اقتصاد التوزيع فإن الاقتصـاد (الكينزي) يعرف باقتصاد الإنتاج والدخل والتوظيف والنقود.
9. نجـاح آخر لـ (كينز) يسـجل وهو ربط نظريـات النقود والفائدة والاسـتخدام بنظرية الدخل، حيث ركز على عامل الدخل واستخدامه بشكل كبير ومنظم في تحليله للتغيرات الاقتصادية بصورة لم تستخدم من قبل.
10. بالنسـبة إلى خلاف (كينـز) مع الاقتصاد الجزئي؛ أي بشـأن القيمة والأسـعار التي تطورت على أيدي الكلاسـيك، فإن (كينز) طور الاقتصاد الكلي الذي يختص بدراسة المجاميع الكلية القومية.



والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (7)

املأ الفراغات الآتية:

1. إذا كان الاقتصاد الكلاسـيكي مهتماً بتحليل التوازن في المدى .... فإن (كينز) قد اهتم بتحليل التوازن في المدى ....
2. الادخـار عنـد الكلاسـيك يتحدد مـن خـلال .... بينما يتحدد عنـد (كينز) من خلال ....
3. كان (كينـز) مع التدخل الحكومي، في حين رفض الكلاسـيك هذا التدخل ولذلك فإن دور الدولة عند (كينز) يمكن تحقيقه من خلال .... و............
4. إذا كان الاقتصاد الكلاسـيكي مهتماً فـي .... فإن الاقتصاد (الكينزي) قد اهتم في .... وبالتالي فإن الاقتصاد الكلاسـيكي هو اقتصـاد .... والاقتصاد (الكينزي) هو اقتصاد ....
5. هل تعتبر الاقتصاد (الكينزي) اقتصاداً نقدياً ....



أسئلة التقويم الذاتي (8)

لخص نقاط الخلاف بين الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والاقتصاد (الكينزي).

10. (كينز) والاقتصاد العالمي

Keynes and the International Economics

عزيـزي الدارس، من خلال تقبـل (كينز) وتقديـره للنظريات التي قدمهـا التجاريون وانتقـاده لقاعدة الذهب النقدية، فإن بإمكان أي باحـث أن يعتبر (كينز) اقتصادياً قومياً، ولكن الحقيقة هي بخلاف ذلك، حيث كان (كينز) عالمياً ونسـتطيع أن نثبت ذلك من خلال دفاعه عن قاعدة الذهب العالمية، وكذلك التوازن في المدفوعات.

وقد اتضح من كتاباته، أنه من خلال اتباع هذه السياسات من قبل جميع الدول مجتمعة فسـوف تكون قادرة على الوصول إلى اقتصاد متعـافٍ وقوي عالمياً، بصرف النظر إذا تم قياسه من خلال مستوى التشغيل المحلي أو من خلال حجم التجارة الخارجية.

قـام (كينز) بكتابة ما يزيـد عن ألف صفحة في مؤلفاته بخصـوص الاقتصاد العالمي وهذا الاهتمام في مشاكل الاقتصاد العالمي يعتبر دائماً وظاهراً في الأدب (الكينزي).

كذلـك شـارك (كينز) عـام 1944 في مؤتمـر (برتيـن وودز) Bretton woods وقدم مقترحاته حول الاتحاد العالمي للمقاصة والذي هدف لإنشـاء نظام جديد لاستخدام الذهب في تمثيل القيم النسـبية للعملات الوطنية، وتجنب المنافسـة فـي الصرف وتخفيض قيمة العملة وتوفير المرونة في الصرف وبالتالي توفير الحلول لمشاكل ميزان المدفوعات.

وهنـاك حقيقـة أخرى هي أن الاتحـاد العالمـي للمقاصة عمل على أن مشـاكل ميزان المدفوعات لا يمكن أن تحل من خلال تخزين الذهب وتكديسه، ولكن من خلال شراء السلع والخدمات من الدول المدينة. ومثل هذه الخطوة لها أثرها في زيادة الطلب الفعّال وتصحيح وتوازن ميزان المدفوعات.

إذن خطة (كينز) الاقتصادية ونظامه مليء بالتطبيقات الاقتصادية العالمية.

أسئلة التقويم الذاتي (9) ؟

هل تعتبر (كينز) اقتصادياً قومياً أم عالمياً؟ برهن إجابتك.

11. (كينز) واقتصاديات النمو
Keynesian Economics and Underdeveloped Economics

السـؤال الذي نود نقاشه وتحليله بهذا القسـم من هذه الوحدة الدراسية هو "هل كانت الفرضيات التي استخدمها (كينز) صالحة للتطبيق في اقتصاديات الدول النامية أم لا؟"

مـن الصحيـح إلى حد مـا أن الركائز الذي اعتمـد عليها (كينز) تعتبر مناسـبة لتحليل المشاكل التي تعاني منها هذه الدول، ومن هذه الركائز تحديد التوازن باستخدام المجاميع الكليـة مثل الطلب الكلي والعـرض الكلي. ولكن العديد من الدول النامية ذهبت إلى تطبيق المبادئ الاشـتراكية وابتعدت عن الرأسـمالية. بالإضافة إلى أن مسـتوى الأجور في الدول النامية يصل بالكاد إلى مسـتوى الكفاف، فإذا ما نظرنـا إلى الافتراض الذي قدمه (كينز) بـأن الأيدي العاملة تسـتطيع أن تتحمل نـوع من التخفيض الطفيف علـى الأجور، فهذا لا ينطبق على الدول النامية لأن مستوى الأجور أصلاً منخفض.

وبالاعتمـاد، عزيـزي الدارس، علـى هذه الصعوبات فـإن تطبيق التحليـل الذي حملته النظرية العامة لـ (كينز) لا يعتبر بالأمر السـهل بالنسـبة للدول النامية. ويعدّ بعض هذه الصعوبات تنظيمية وبعضها الآخر سياسية.

ومن أهم هذه الصعوبات:

1. السياسة الضريبية.
2. السياسة النقدية.
3. السياسة التجارية.

والآن، عزيزي الدارس، دعنا نناقش هذه الصعوبات بشيء من التفصيل:

1) السياسة الضريبية Tax policy

افترض التحليل (الكينزي) فرض الضرائب التصاعدية المباشـرة، هذه الضرائب سوف تعمل على زيادة الاسـتهلاك وانخفاض المدخرات الشـخصية، وبالتالي تتأثر الاستثمارات بشكل سلبي. بالمقابل هناك طريقة أخرى يكون فيها نظام الضرائب التصاعدية ذا فاعلية أكبر في مسـاعدة الاقتصاد. حيث إن الضرائب التي تجمع من ذوي الدخل المرتفع تتحول إلى ذوي الدخل المنخفض من خلال الإنفاق الحكومي على المشاريع والمنافع العامة. هذه السياسـة تعمـل على الاحتفاظ بالطلـب الكلي الفعّال في الوقت الـذي يكون فيه الاقتصاد

مهدداً بتناقص الفرص الاستثمارية.

وبالنسبة للدول النامية، هل يجب زيادة الطلب الفعّال من خلال زيادة الاستهلاك أم من خلال زيادة الاستثمار؟ وهنا يجب الملاحظة أن الدول النامية بحاجة إلى المزيد من المدخرات لا إلى نظام ضرائب متصاعد، بالإضافة إلى التحكم ومراقبة الاستهلاك بالوقت نفسه.

2) السياسة النقدية Monetary Policy

أيّد (كينز) السياسة النقدية الرخيصة بسبب مخاوفه من أن المخزون الرأسمالي يمكن أن يبقى دون أي استخدام.

ففي الدول النامية تعمل هذه السياسة النقدية الرخيصة على زيادة الطلب على المخزون الرأسمالي الذي يعتبر أصلاً شيئاً نادراً وشحيحاً. ولكن المشكلة سوف تتحول إلى إمكانية توفير المزيد من رأس المال في هذه الدول.

(كينز) قام باقتراح سياسة التمويل بالعجز خلال أوقات الانكماش ولكن الدول النامية بحاجة إلى رأس المال من أجل تطبيق برامجها التنموية.

لهذا فإن سياسة التمويل بالعجز طبقت في الدول المتقدمة لإخراج الاقتصاد من حالة الانكماش بينما استخدمت الدول النامية السياسة نفسها من أجل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المختلفة.

3) السياسة التجارية Trade Policy

رحّب (كينز) بالسياسات التجارية وناقش من خلال النظرية العامة أن الحماية يمكن أن تؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات، وهذا يؤدي إلى إمكانية قيام الدول بالاستثمار الأجنبي.

ولكن هذه السياسة بالنسبة للدول النامية تعتبر ضرورية من أجل حماية الصناعات المحلية وتطويرها، بالإضافة إلى أن هذه الدول تنظر إلى تلقي المساعدات المالية من أجل تمويل برامج التنمية من الآخرين وليس بالقيام بالاستثمار بالخارج.

واعتماداً على هذه السياسات الثلاث التي تمثل الصعوبات بالنسبة للدول النامية، نستطيع أن نستخلص أن المفهوم التطبيقي لها لا ينطبق واقتصاديات النمو لأن الظروف مختلفة تماماً عن تلك الخاصة بالدول المتقدمة. حيث يشير الواقع الاقتصادي للدول النامية إلى أن:

أ- النظرية العامة لـ (كينز) تبحث في الاقتصاد المتقدم مثل تلك الموجود في الدول المتقدمة حيث كانت مشكلة الاقتصاد تكمن في تحريك الموارد الاقتصادية، بينما

المشكلة في الدول النامية هي خلق الموارد الاقتصادية.

ب- نظرية مضاعف الاستثمار لا تنطبق على الدول النامية وذلك لأنها سوف تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي وليس إلى زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي تؤدي بالتأكيد إلى آثار تضخمية.

ج- المنهج الأكثر تطبيقاً للدول النامية يتمثل في النظام الكلاسيكي لا في ذلك الذي اقترحه (كينز) في نظريته العامة.



تدريب (8)

ما أسباب عدم انطباق المفهوم التطبيقي للاقتصاد (الكينزي) على اقتصاديات الدول النامية؟

أسئلة التقويم الذاتي (10)

هل تعتقد أن الاقتصاد (الكينزي) يصلح للتطبيق على اقتصاديات الدول النامية، في ظل الخصائص الاقتصادية التي تتميز بها؟ ناقش هذا الرأي.

12. الانتقادات الموجهة للاقتصاد (الكينزي)

عزيزي الدارس، ما من شك في أن الاقتصاد (الكينزي) من خلال نظرية (كينز) العامة قد شمل على الكثير من الإبداع ولذا حاز على إعجاب أشهر الاقتصاديين المعاصرين وتقديرهم. وبالرغم من هذا الإعجاب والتقدير فقد شاء القدر أن يعقب ظهور النظرية العامة مجموعة من الأحداث التي توالت على وجه يقلل من أهمية النظرية العامة وأفكار (كينز).

كما تعرضت نظرية (كينز) العامة إلى مجموعة من الانتقادات منها ما وجه إلى أجزاء محددة من النظرية ومنها ما يعدّ انتقادات عامة.

وفي هذا القسم، عزيزي الدارس، نلقي الضوء على أهم هذه الانتقادات وأصولها.

أولاً: الاقتصاد (الكينزي) أمام الواقع:

1. حاول (كينز) شرح وإصلاح النظام الاقتصادي الرأسمالي وبشكل خاص تفسير أزمة البطالة التي لم يستطع التوازن التلقائي القضاء عليها، فعللها (كينز) بالادخار وانخفاض الاستثمار.
2. بعد قيام (كينز) بنشر نظريته واجه العالم حالة من الحرب قلبت الأمور رأساً على عقب، فبسبب الاندفاع نحو الاستثمار لتعمير ما دمرته الحرب أصبح الاقتصاد مهدداً بالتضخم النقدي.
3. قام (كينز) بانتقاد سياسة الحرية الاقتصادية واعتبر عدم تدخل الدول لتوجيه الاقتصاد من مآخذ النظام القائم. ولكن في ظل الحرب العالمية الثانية اندفعت الدول نحو التدخل في أمور الإنتاج والتوزيع، الأمر الذي نتج عنه انتشار المخاوف من تمادي الدولة في مثل هذا التدخل.
4. اقتراحات (كينز) بشأن تجديد النظام الرأسمالي تركزت حول بعض النواحي المعينة، مثل سعر الفائدة والإنفاق الحكومي والمشاريع. فإذا بالرواج يحدث ويخالف أفكار الاقتصاديين المعارضين للاقتصاد (الكينزي)، وبالتالي تعالت الأصوات المنادية بالاقتصاد المنهجي بدلاً من الاقتصاد الموجه.

ثانياً: الانتقادات المدرسية للاقتصاد (الكينزي):

مـن أهم ما واجهـه الاقتصاد (الكينزي) مـن أفكار هجره لسياسـة الحرية الاقتصادية والنظرة المتشـائمة المتعلقة بتوازن البطالة عندما قال بأن مسـتوى التشـغيل لا يمكن أن يسـتقر في النظام الرأسمالي عند مسـتويات فنية عالية. ويمكن إدراج هذه الانتقادات في البنود الأساسية الآتية:

1) الادخار

يأخـذ الاقتصاديـون على (كينز) أنه اعتبر الادخار بمثابة الامتناع عن الاسـتهلاك، وهم يعتبرون أن هذا يصح بالنسـبة للفرد ولا يصح بالنسـبة للمجتمع، وهذا لا يمكن أن يعتبر انتقـاداً لأن (كينـز) لم ينكر ذلك ولكنه وضح أن عملية تحويل الادخار إلى اسـتثمار لا تتم بسرعة إنما بعد صعوبات وترددات لا يمكن تجاهلها.

2) التشغيل الكامل

قدم (كينز) للسياسـية الاقتصادية هدفاً واحداً وهو التشغيل الكامل، واعتبر هذا الهدف لا يتلاءم مع الحرية الفردية. وهنا يرى الاقتصاديون أن التشغيل الكامل لا يمكن أن يحدث إلا على الطريقة الكلاسـيكية أي من خلال تخفيض الأجور، فإذا طبقت أساليب أخرى وقع المجتمع في الوسـائل التي تسـتدعي الإكراه والضغط على الحريات وهذا سوف يؤدي إلى تناقص الإنتاجية الوطنية.

3) أساليب التوجيه الاقتصادي

اقترح (كينز) تسهيل الاعتمادات بالأشغال العامة، حيث اعتبرت هذه الاقتراحات ناجحة في بعض الحالات وفاشلة في حالات أخرى، تعتبر ناجحة عندما يكون هناك احتمال لارتفاع الأسـعار والأجور، وتعتبر فاشـلة إذا كانت الأزمة ناشـئة عن ارتفاع الأجور أو عن القوانين والتشريعات المناهضة للربح.

إذاً تسـتطيع، الدولة أن تعتمد على أسـلوب المشاريع العامة وتتحمل نفقاتها في سبيل توظيـف الأيـدي العاملة ما دامت هذه النفقات لا تجر وراءها أية خسـائر أو على الأصح ما دام الأفراد يتوهمون أن هذه النفقات لا تتضمن أية خسائر.

إلا أنـه متى توقف أو زال هذا الوهم لدى الأفراد بـدأ رد الفعل من قبلهم وضعفت الثقة بالنقد وعجزت الدولة عن ضبط الارتفاع في مسـتوى أسعار السلع وسعر الصرف وظهرت الآثار التضخمية للنقد ومساوئه.



ثالثاً: انتقادات ا لاقتصاديين المتأثرين بـ (كينز):

يمكن تصنيف هذه الانتقادات إلى نوعين:

1. الانتقادات الجزئية.
2. الانتقادات العامة.

ودعنا الآن، عزيزي الدارس، نتناول هذه الانتقادات بنوعيها بشيء من التفصيل.

1. الانتقادات الجزئية:

نتيجة التطور المستمر في الفكر الاقتصادي فإن الأركان الرئيسية التي أقام (كينز) عليها نظريته أصبحت تستدعي التعديل في عدد من بنودها، ومن أهم هذه البنود:

أ. **الميل الحدي للاستهلاك:** أظهر العديد من الدراسات أن الميل الحدّي للاستهلاك لا يتمتع بالثبات النسبي الذي ادعاه (كينز) بل يختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية والبلدان والأوقات. كما تبين أيضاً أنه يختلف باختلاف أنواع السلع، حيث إن مرونة الطلب الدخلّية على السلع الضرورية تكون أقل منها على السلع الكمالية، وهذا يضعف الادعاء الذي بناه (كينز) بأن الميل الحدي للاستهلاك ثابت، وكل هذا سوف يؤثر أيضاً على قيمة المضاعف.

ب. **الادخار:** تعامل (كينز) مع الادخار على أنه امتناع عن الاستهلاك، ولكن يرى الاقتصاديون خلاف ذلك، بحيث يقوم الفرد بتحديد حجم مدخراته بعد وقت من التفكير والحساب والمقارنة بين المتعة التي يحرم نفسه منها حالياً بسبب الادخار، وبين المتعة الأكبر التي يأمل الحصول عليها في المستقبل بواسطة الادخار.

ج. **تفضيل السيولة:** حدّد (كينز) أن السيولة تتحدد بعدة دوافع ومن أهمها دافع الاحتياط والمعاملات والمضاربة. ولكن مع تقدم الرأسمالية أصبح الأفراد يحبذون الاستثمار ليس في المشاريع الأكثر ربحية، وإنما في المشاريع الأقل خطورة، بحيث يستطيعون سحب استثماراتهم بأكبر سهولة ممكنة.

كما اتضح من العديد من الدراسات أن هناك عوامل تسبب تزايد تفضيل السيولة والتي لم يتعرض لها (كينز) ومن الأمثلة على هذه العوامل:

1- انتشار الشكل الجماعي للادخار كالادخار التي تقوم به الشركات والمؤسسات المالية.

2- الظروف العامة للمجتمع، فتزداد تفضيلات السيولة في أوقات الحرب والأزمات.

3- الأزمات الاقتصادية، حيث تقوم المؤسسات بالاحتفاظ برأس مال نقدي من أجل مواجهة الأزمات الطارئة، ويقل حرصها على النقد الجاهز في فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي.

د- الميل نحو الاستثمار: وضح (كينز) بأن الميل نحو الاستثمار يتأثر بالفرق بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال. ولقد فقدت هذه الطريقة من التحليل دقتها حيث إن قرارات المستثمر وإقدامه على الاستثمار يتعلق بالعائد أو الربح الذي يتوقعه من الاستثمار أكثر مما يتعلق بسعر الفائدة. ولذلك فإن العديد من الدراسات حول سلوك المؤسسات ورجال الأعمال خلصت إلى أن سعر الفائدة لا يؤدي إلا دوراً ثانوياً في تحديد وتقرير الاستثمار أو الامتناع عنه.

2. الانتقادات العامة:

تصنف هذه الانتقادات على أنها انتقادات عامة وجهت للنظرية (الكينزية) في أسلوبها وفي مجملها. وأهم هذه الانتقادات ما جاء به (بيجو) Pigou و(بيرو) Piro ونتناول أهم النقاط الخاصة بهذه المآخذ.

أ-انتقادات (بيجو) Pigou:

1. استندت النظرية (الكينزية) على فرضيات لم تثبت صحتها، مثل فرضية ثبات الأجور وجمودها، حيث إن تحول الأجور ومرونتها يشكل أثراً كبيراً على مستوى التشغيل.
2. تناول (كينز) الاستخدام بصورة عامة في المجتمع وبحث عن العناصر المؤثرة في هذا المستوى وكذلك عن المضاعف الذي يحدد كمية الاستخدام النهائية. ويرى (بيجو) أن الاستخدام ليس له قانون واحد ولا يمكن النظر إليه نظرة إجمالية لأنه يختلف باختلاف القطاعات وزيادته في صناعات معينة لا تحدث الأثر نفسه أو الانعكاس فيما لو كانت في صناعات أخرى. وبالتالي ليس هناك في الاقتصاد مضاعف واحد وإنما يمكن أن يكون لكل صناعة مضاعف خاص بها.
3. تجاهل (كينز) الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية في الإقراض بالرغم من أن لهذا الدور أثراً كبيراً على مستوى الاستثمار.

ب. انتقادات (بيرو) Piro:

بالرغم من أن (فرانسو بيرو) Franso Piro كان من أكثر المعجبين بالاقتصاد (الكينزي) ونظريته وعمل على ترويجها في أوروبا إلا أنه لم يُخفِ انتقاداته لها. ومن أهم المآخذ التي سجلها على النظرية العامة لـ (كينز) ما يأتي:

1. الاقتصاد (الكينزي) اقتصاد كلي بالمطلق، ويتجاهل تحليل الاقتصاد من وجهة نظر وحداته الجزئية (الفرعية) هذا الوجه من التحليل منع (كينز) من البحث مثلاً في دور المضاعف وآثاره على مختلف القطاعات، كما أشار (بيجو) إلى هذه النقطة.
2. لم يعط (كينز) أي اهتمام للوعي العمالي والدور الذي تؤديه نقابات العمال واتحاداته. ولكن الواقع يشير إلى أن للعمال وعياً كبيراً ونقابات عنيفة في حركتها وجريئة في مطالبها ولا يمكن أن تقبل ببقاء الأجور الرسمية في مستواها.

3. افتــرض (كينــز) أن مجتمع رجــال الأعمــال والمســتثمرين غير مهتميــن بالتدخل الحكومــي، ولا يوجــد لديهم أي ردة فعل أمام انتشــار هذه السياســة التي قد تؤدي بالنظام الاقتصادي القائم إلى التضييق على مشاريعهم وأسواقها.
4. افتــرض (كينز) أن الدولة ومؤسســاتها وأجهزتها النقدية والماليــة تتمتع بالكفاءة والإمكانيات الضرورية لتطبيق السياسة التي ترغب بها.
5. افتــرض (كينــز) دون توفر الدليل أن ســعر الفائدة لا يمكــن أن ينخفض عن الحد الأدنــى الــذي يصبح معــه الطلب على رأس المــال غير محدد ولا نهاية لــه. كما أنه افترض أن مستوى الاستخدام لا يتراجع إلا بمستوى الاستثمار، وأن أي انخفاض في مستوى الأجور لا يعمل على زيادة الإنتاج.
6. حلــل (كينــز) الاقتصاد ضمــن نموذج الاقتصــاد المغلق وقدم اقتراحــات في مجال السياســة الاقتصادية من شــأنها أن تجعل من الصعب دمج هذا الاقتصاد بالاقتصاد العالمي.

ولكن بالرغم من كل هذه المآخذ التي سجلها (بيرو) إلا أنه يعترف بالمقابل أن (كينز) قــدم للاقتصــاد خدمة كبيــرة، حيث هدم فكــرة التــوازن التلقائي والعفوية في الأســواق، بالإضافة إلى أنه فتح المجال أمام التدخل والتنظيم العقلاني من قبل الدولة.

ويكــون (كينز) بذلك قد خــط طريقاً للتدخل الحكومي في توجيه النشــاط الاقتصادي دون أن يقوم بهدم الدعائم الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (9)

أ- من الانتقادات التي وجهها المدرسيون للاقتصاد (الكينزي) تلك الخاصة بالتشغيل الكامل، وضــحهــذاالانتقــاد.

ب- ما الانتقادات التي سجلها (بيجو) على النظرية (الكينزية)؟

ج- أجب بــ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

1) بمــا أن الاقتصاد (الكينــزي) يعتبر اقتصاداً كلياً فإن فكــرة المضاعف التي قدمها لا تعتبر دقيقة وصحيحة.
2) أدت مخــاوف (كينز) من النقابــات العمالية واتحادات العمــال دوراً كبيراً في تحليله لمستوى الأجور.
3) أي انخفاض في مستوى الأجور لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج عند (كينز).
4) النمــوذج الذي قدمه (كينز) للاقتصاد يعتبر نموذجاً مفتوحاً يتيح الاندماج بالاقتصاد العالمي بسهولة.
5) هل تعتقد أن (كينز) بنظريته العامة قد هدم أسس الرأسمالية الاقتصادية؟





أسئلة التقويم الذاتي (11)

1. هـل تعتقد أن الواقع قد خدم (كينز) والاقتصاد (الكينزي) وأثبت صحة هذا المنهاج الاقتصادي؟ ناقش.
2. العديد من الاقتصاديين هاجموا (كينز) من خلال فكرة تفضيل السيولة، هل كان هذا الهجوم على حق؟ علل ذلك.

13. الخلاصة

عزيـزي الدارس، تضمنت هذه الوحدة اسـتعراضاً للفكر الاقتصادي (الكينزي) الذي نسب إلى الاقتصادي الإنجليزي الشهير (جون مينارد كينز)، والذي جاء ليخرج عن نطاق التحليـل الاقتصادي الجزئي ويقـدم التحليل الاقتصادي الكلي، معتمـداً على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومي والاستهلاك الكلي، وغيرها، واعتبر (كينز) الرائد في وضع نظرية كاملة ومتناسقة في الدخل والاستخدام والبطالة وعرفت بالنظرية العامة.

أقـام (كينـز) نظريته في الاسـتخدام والبطالة على عدد من الأركان مثل الاسـتهلاك والأجور والدخل القومي وتـوازن البطالة والطلب الفعّال بالإضافة إلى التدخل الحكومي كتوجيه الاقتصاد بغية الوصول والمحافظة على مسـتوى التشـغيل الكامل.

لـم يقتصر تحليل (كينـز) على الاسـتخدام والبطالة ولكن ذهب إلـى تحليل النظام الاقتصـادي الرأسـمالي بأكملـه فكانت نظريته نظريـة عامة وشـاملة وأصبحت تعرف بالاقتصاد (الكينزي).

قدم (كينز) مجموعة من النظريات والأفكار وفي مقدمتها قانون الاسـتهلاك النفسي والذي حّدد من خلاله دوافع الاسـتهلاك، وكذلك أسـباب إحجام الأفراد عن الاسـتهلاك، وتوصل إلى صياغة دالة الاسـتهلاك، التي اعتبرت أكثر أهمية من دالة الطلب التي قدمها (مارشال)، حيث اعتبرها الكثير القاعدة الأساسية للاقتصاد (الكينزي).

ومن أجل تحديد مسـتوى التشغيل الكامل حلّل (كينز) الاستثمار والذي حدد العوامل التـي تؤثر عليه وعرّفها بأنها الكفاية الحدية لرأس المال وسـعر الفائدة. وعرف الكفاية الحديـة لرأس المـال بأنها معدل الخصم الـذي يجعل القيمة الحاليـة للتدفقات النقدية المتوقعة من المخزون الرأسـمالي مسـاوية فقط لسـعر العرض. ويمكـن لهذه الكفاية الحديـة لرأس المال أن تتناقص بسـبب زيادة أسـعار العرض للأدوات الاسـتثمارية أو بسبب التراجع في العوائد المتوقعة.



كما حلّل (كينز) تفضيلات السـيولة وعرّفها بأنها تمثل الرغبة بالاحتفاظ بالنقود على شـكل نقد سـائل أو جاهز. حدد (كينز) أربعة من الدوافع التي تدفع الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بقدر من السيولة وهي دافع الدخل، والعمل، والاحتياط، والمضاربة. وقد أظهر تحليل (كينز) أن سعر الفائدة وكمية النقود هما العاملان اللذان يحددان مقدار التفضيل النقدي.

اسـتخدم (كينز) فكرة ومفهـوم المضاعف التي أخذها عن الاقتصـادي (كان) حيث يمثل المضاعف العلاقة بين الاسـتثمار المحلي والبطالة. ويعرف المضاعف بأنه مقلوب الميـل الحدي للادخار، وهذا يعني أنه كلما زاد الميل الحدّي للاسـتهلاك كان المضاعف أكبر وبالتالي زاد مستوى التشغيل.

في ظل الحقيقة القائلة بأن جهود (كينز) بالأساس انصبت على إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي نتجت عن الكساد العظيم، إلا أنه قدم إسهامات هامة في مجال التضخم وقدم ما يعرف بنظرية الفجوة التضخمية التي تشرح نقطة بداية التضخم في الاقتصاد. وقام (كينز) بتوضيح التقلبات التي تحدث على الدورة الاقتصادية والتي عزاها لعدد من الأسـباب المتمثلة فـي الكفاية الحدية لرأس المال والميل الحدّي للاسـتهلاك وتفضيلات السـيولة. لم تسـلم نظرية (كينز) في الـدورات الاقتصادية من الانتقـادات وخاصة تلك المتعلقة في التدخل الحكومي والتحكم بسعر الفائدة.

كما امتد الاقتصاد (الكينزي) ليشـمل المساهمات الخاصة بإدارة الاقتصاد الكلي من خلال السياسـات المالية والنقدية، حيث قدم (كينـز) مجموعة من المقترحات والخاصة بكل من السياسة المالية والنقدية. واتبعت هذه المقترحات في العديد من الدول المتقدمة والنامية.

واستطاع (كينز) الذي بدأ بالأساس من المدرسة الذي خرج منها (مارشال) و(بيجو) أي المدرسـة الكلاسـيكية الجديدة اسـتطاع من خلال أفكاره ومسـاهماته أن يخرج عن الفكر الاقتصادي الكلاسـيكي ويخالف الأركان الكلاسـيكية في العديد من الجوانب. وإذا كان (كينـز) قد وجـه اهتمامه إلى الاقتصاد القومي والاقتصـاد المغلق فهو لم يغفل عن الاقتصـاد العالمي، حيـث أعطى العديد من المسـاهمات في مجـال التداخل الاقتصادي ومشـاكل الاقتصاد العالمي المتمثلة في المنافسـة بأسـعار الصرف وميزان المدفوعات وغيرها.

وبالنسـبة لـ (كينز) واقتصاديـات الدول الناميـة فإن تطبيق التحليـل الذي حملته النظريـة العامـة لا يعتبر بالأمر السـهل بالنسـبة للدول النامية. بعض هـذه الصعوبات تعتبر تنظيمية وبعضها الآخر تعتبر سياسـية. ومن أهم هذه الصعوبات تلك التي تتعلق بالسياسات النقدية والتجارية والضريبية.

وبالرغم من الثورة التي أحدثها (كينز) في الفكر الاقتصادي والإعجاب الذي نالته مساهماته الفكرية بسبب ما تحويه من أصالة وقابلية للتطبيق، إلا أن الاقتصاد (الكينزي) تعرض للمزيد من الانتقادات. منها ما وجه للنظرية بشكل عام ومنها ما وجه لأجزاء محددة من النظرية. وكل هذه الانتقادات ساعدتها الظروف التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى انقلاب الوضع الاقتصادي الذي بدأ من عنده (كينز).

14. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية العاشرة

تتناول الوحدة الدراسية العاشرة مرحلة أساسية من الفكر الاقتصادي الخاص بالتطورات اللاحقة للاقتصاد (الكينزي) أو ما يعرف بالاقتصاد (الكينزي) الجديد، فهي تتحدث عن إدارة الاقتصاد في ظل مفهوم الاقتصاد الكلي ودور الحكومة والمسؤولية، بالإضافة إلى دور النقود من النشاط الاقتصادي والتداخل الاقتصادي العالمي. وتتناول أيضاً العلاقة بين الاستخدام والتضخم والنمو والرفاه الاقتصادي وتحلل الهيكل الاقتصادي المطلوب لإحداث هذا النمو والرفاه.

15.إجابات التدريبات

تدريب (1)

أ) 1- نعم 2- لا 3- نعم 4- نعم 5- نعم

ب)

1. الطلب الفعّال الذي يعتمد بدوره على حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري.
2. إذا كان الإنفاق الاستهلاكي قريباً من الثبات في المدى القصير فإن زيادة مستوى التوظيف متركزة على زيادة الإنفاق الاستثماري.
3. تناقص الحجم الكلي للتوظيف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقص الذي يحدث على الطلب الكلي.
4. طالما تساوى الطلب الكلي مع مستوى التوظيف ومع الدخل القومي، فإن الزيادة التي تحدث على مستوى التوظيف تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
5. إذا زاد الدخل القومي وزاد معه الإنفاق الكلي على الاستهلاك بنسبة أقل من الزيادة التي حدثت على الدخل، فمن أجل أن يكون الطلب الفعّال كافياً لضمان مستوى أكبر من التوظيف لا بد من زيادة حقيقية في الإنفاق الاستثماري مساوية للفرق بين الدخل والإنفاق.

ج) إن (كينز) الذي نادى قوياً بالتدخل الحكومي من أجل توجيه الاقتصاد، قد حدد لهذه الحكومة الهدف الذي يجب عليها أن تعمل على تحقيقه. واعتبر الاستخدام الكامل الغاية التي يجب أن تكون هدفاً لتوجيه الاقتصاد؛ أي يجب أن يكون القضاء على البطالة وتوفير العمل للجميع هدف الاقتصاد الموجه.

تدريب (2)

أ) 1- جـ 2- ب 3- أ

ب)

1. دافع الكرم والسخاء.
2. دافع خطأ التقدير والحساب.
3. دافع الاستمتاع والمتعة.
4. دافع النقص في الرؤية.
5. دافع التبذير والتهور.

6. دافع التفاخر والتباهي.

ج)

الدافــع	العوامل التي يحجم الأفراد من أجلها عن الاســتهلاك
الاحتياط	1- بناء احتياطي من أجل الظروف غير المتوقعة.
البصيرة والحكمة	2- كبر السن واستقلالية الأسرة والتعليم.
الحساب والتقدير	3- الاستمتاع بالفائدة وزيادة القيمة.
التطوير	4-الاســتمتاعبزيادةالاســتهلاكوتطويرمســتوىالمعيشــة.
الاستقلالية	5- الاستمتاع بنوع من الاستقلالية.
المشاريع	6- تأمين الموارد للقيام بأعمال ومشاريع المضاربة.
الطمع و البخل	7- إشباع البخل أو الشح المحض.
الغرور والكبرياء	8- توريث الفرد ثروة للأسرة.

تدريب (3)

(أ)

1. دافع الدخل.
2. دافع العمل.
3. دافع الاحتياط.
4. دافع المضاربة.

(ب)

1. التدفق المتواصل للاســتثمارات الجديدة يعتبر شــيئاً أساسياً من أجل الحصول على قيمة عالية للمضاعف.
2. الزيادة في صافي الاستثمار الحكومي تعمل على إبطال مفعول المضاعف من خلال التأثير على الاستثمار الخاص وانخفاضه.
3. تتغيــر قيمــة المضاعف بتغيــر الميل الحدي للاســتهلاك فتزداد الأولــى كلما زادت الثانية.
4. المضاعف يكون أكثر فاعلية في الاقتصاد المغلق.
5. توفر السلع الاستهلاكية حيث أن مضاعفة الدخل تعتمد على توفر هذه السلع.
6. كلما زادت فترة توليد الدخل ضعف أثر المضاعف والعكس صحيح.
7. يعتمد المضاعف وآليته على وجود بطالة مؤقتة في الاقتصاد.

(ج)

1. نعم	2. نعم	3. لا	4. لا	5. نعم

تدريب (4)

1) بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك، يمكن العمل على تخفيض هذا الميل من خلال:

أ- فرض الضرائب على الاستهلاك.

ب- زيادة المدخرات.

يجب أن تفرض الضريبة على ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك في حالة عدم فرض الضريبة، كذلك فرض الضريبة يجب أن يكون على تلك الفئة من الأفراد الذين يتمتعون بارتفاع نسبي في الميل الحدّي للاستهلاك.

أما بالنسبة للادخار فإنه يمكن اتباع الخطوات الآتية:

- العمل على زيادة سعر الفائدة من أجل تشجيع الادخار.
- تعميم أذونات الخزينة والسندات الحكومية.
- الادخار الإجباري من خلال اقتطاع جزء من الأجور والرواتب.
- إذا لم ينخفض الادخار مع كل هذه الإجراءات اقترح (كينز) تجميد أرصدة وحسابات الأفراد خوفاً من استخدامها لمناحي الاستهلاك.

2) يجب عدم الإقدام على تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال حسب ما اعتقده (كينز)، لأنها إذا خفضت إلى حد كبير فمن الممكن أن تصل إلى حد لا يمكن بعده العمل على زيادتها مرة أخرى، وبالتالي من الأفضل عدم المساس بها، واللجوء إلى زيادة سعر الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تكلفة النقود والتي تعمل على عدم تحفيز المزيد من الاستثمار.

تدريب (5)

1) مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال اعتبر مفهوماً غامضاً وغير واضح، لهذا اعتبر الاقتصاديون أن السبب الذي ادعاه (كينز) حول تدهور الكفاية الحدية لرأس المال سبب خاطئ ودون فائدة.

2) السياسة النقدية الرخيصة تؤدي إلى التوسع الزائد في الاقتراض، وهذا يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد من نواحٍ عديدة، ومن الممكن أن تؤدي إلى تضخم ثابت ومستمر.

3) الرأي الاقتصادي الحديث يفيد بأن الأزمات الاقتصادية يمكن أن تراقب من خلال سياسة نقدية متشددة أي من خلال سعر فائدة مرتفع.

4) اقترح (كينز) إدارة اشتراكية للتحكم في سعر الفائدة من أجل محاربة الانكماش ولكن الظـروف أثبتـت أن مثل هذا الاقتراح يضع الاقتصاد تحـت الرقابة الحكومية الصارمة، الأمـر الذي ينتـج عنه عدم قدرة الحكومـة على إدارة هذا النوع من التدخل بسـبب قلة الكفاءة وعدم الدراية وكذلك بسبب المؤثرات السياسية المختلفة.

تدريب (6)

مقترحات السياسة المالية:

1) اشتراكية الاستثمار.
2) فرض الضرائب من أجل مساواة الثروة بالدخل للأفراد.
3) الرقابة والتحكم بالائتمان.

مقترحات السياسة النقدية:

1) العمل على استقرار مستوى الأسعار.
2) استقرار سعر الصرف والدخل.
3) العمل على اتباع سياسة نقدية رخيصة.

تدريب (7)

1) الطويل، القصير.
2) سعر الفائدة، الدخل القومي.
3) السياسة المالية، السياسة النقدية.
4) التوزيع ، والإنتاج ، والتوظيف، جزئي، كلي.
5) نعم.

تدريب (8)

1. الاقتصـاد (الكينزي) يبحث في الاقتصاد المتقدم مثل ذلك الموجود في الدول المتقدمة حيث كانت مشـكلة الاقتصاد تكمـن في تحريك الموارد الاقتصادية بينما المشـكلة في الدول النامية هي خلق الموارد الاقتصادية.
2. نظرية مضاعف الاسـتثمار لا تنطبـق على الدول النامية، لأنها تـؤدي إلى زيادة الدخل النقدي لا إلى زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى آثار تضخمية.
3. المنهـج الاقتصادي الكلاسـيكي يعتبر أكثـر قرباً من واقع الـدول النامية من ذلك الذي اقترحه (كينز).

تدريب (9)

أ- حــدّد (كينز) وحدد للسياســة الاقتصادية هدفاً واحداً وهو التشــغيل الكامل، ولا يتلاءم هــذا الهدف مع مبدأ الحريــة الفردية، وهنا يعارض الاقتصاديون (كينز) بأن التشــغيل الكامــل لا يمكن أن يحدث إلا على الطريقة الكلاسـيكية، أي من خلال تخفيض الأجور. فإذا طبقت أساليب أخرى وقع المجتمع في الوسائل التي تستدعي الإكراه والضغط على الحريات وهذا سوف يؤدي إلى تناقص الإنتاجية الوطنية.

ب-

1) يرى (بيجو) أن (كينز) اعتمد على فرضيات لم تثبت صحتها، مثل فرضية ثبات الأجور وجمودهــا، حيث إن تغيــر الأجور ومرونتها يؤدي إلى التأثير على مســتوى التشــغيل بشكل كبير.

2) تناول (كينز) الاستخدام بصورة عامة في المجتمع وبحث عن العناصر المؤثرة في هذا المستوى مثل المضاعف الذي يحدد كمية الاستخدام النهائية. وهذا يتعارض مع ما يراه (بيجو) في أن الاســتخدام لا يمكن قياسه من خلال قانون واحد، لأنه يختلف باختلاف القطاعات والصناعات، ولهذا يمكن أن يكون هناك أكثر من مســتوى للاستخدام وأكثر من قيمة للمضاعف.

3) تجاهل (كينز) الدور الذي تؤديه المؤسســات المالية في الإقراض بالرغم من أن لدورها أثراً كبيراً على مستوى الاستثمار.

ج-

1. نعم
2. لا
3. نعم
4. لا
5. لا

- اقتصاد الاستهلاك Consumption Economics: هو الاقتصاد الذي يركز على أن الاستهلاك يتسبب في نشوء الطلب والذي بدوره يخرج كلاً من الإنتاج ورأس المال إلى حيز الوجود.
- برتين وودز Bretton Woods: مؤتمر عالمي عقد عام 1944 بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة بناء وتشكيل الاقتصاد العالمي الذي دمرته الحرب.
- البطالة غير الاختيارية Involuntary Unemployment: عبارة عن تعطل الأيدي العاملة عن العمل بشكل إلزامي، إذا كان هناك زيادة في أسعار السلع الاستهلاكية بالنسبة للأجر النقدي.
- تفضيلات السيولة Liquidity Preferences: عبارة عن الرغبة أو التفضيل بالاحتفاظ بالنقود على شكل نقد سائل.
- الطلب الفعَّال Effective Demand: عبارة عن ذلك المستوى من الطلب الذي يمثل تلك الكمية من النقود التي تنفق على السلع والخدمات ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع على شكل أجور وريع وفائدة وأرباح.
- الفجوة التضخمية Inflationary Gap: عبارة عن الحاجة التي تفوق فيها القوة الشرائية قيمة السلع المتوفرة عند مستوى أسعار قبل التضخم.
- قانون الاستهلاك النفسي Psychological Law of Consumption: هو القانون الاقتصادي الذي يفيد بأن الاستهلاك يزداد مع زيادة الدخل القومي ولكن بنسبة أقل.
- النقص في التوظيف Under-Employment: هو المستوى من التوازن الذي يحدث عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.
- الكفاية الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital: حسب تعريف (كينز) تمثل ذلك المستوى من سعر الخصم الذي يجعل سلسلة من التدفقات النقدية كعوائد متوقعة من المخزون الرأسمالي خلال عمره الإنتاجي مساوية لسعر العرض.
- المضاعف Multiplier: عبارة عن نسبة الزيادة في الدخل إلى الزيادة في الاستثمار الجديد، أو هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار.

17. المراجع

أولاً: العربيـة

1- أحمـد، عبد الرحمن يسـري، (2003) تطور الفكر الاقتصـادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

2- بوشـهولز، تـودج، (1996) أفـكار جديدة مـن اقتصاديـين راحلين مقدمـة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نزيرة والحسـيني، عزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

3- بيضـون، تغاريـد، (1981) الفكر والاجتهاد الاقتصادي فـي عصر النهضة 1801- 1950، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والتوزيع، بيروت، 1998.

4- جالبريـث، جون كينيث، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة بلبع، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.

5- حشـيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطبعة والنشر، بيروت.

6- الخضري، سعيد، (2000) أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي " من الكلاسيك إلى كنز"، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر.

7- عمر، حسين،(2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.

8- مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسـة شباب الجامعة، الإسكندرية.

9- المهـر، خضر عبـاس،(1981) التقلبات الاقتصادية بين السياسـة المالية والنقدية: دراسـة تحليلية في إطـار النظرية الكنزية، الطبعة الأولى، عمادة شـؤون المكتبات، جامعة الرياض.

10- ناصـر، محمـد ثابـت، (2001) العلاقـة بيـن الاقتصاد السياسـي وتطـور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشـر والتوزيع، الأردن.

11- نامـق، صـلاح الديـن،(1978). تطور الفكـر الاقتصـادي، دار النهضـة العربية، القاهرة.

ثانيـاً: المراجـع الأجنبيـة الأوليـة

1- Keynes، John Maynard، The General Theory of Employment، Interest and Money، Macmillan Cambridge University Press، for Royal Economic Society، New York، 1936 ; marxists.org; 2002.

ثالثـاً: المراجـع الأجنبيـة الثانويـة

1. Backhaus، Jurgen G. Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2005.
2. Barens ، Ing & Caspri Volker (Editors) Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K; 2004.
3. Bhatia، H. L، History Of Economic Thought، 4th ed، Vikas Publishing House Pvt. Ltd، Delhi، 1997.
4. Hobson، John A; International Trade: An Application of Economic Theory; Batoche Books، Kitchener; Ontario، Canada; 2003.
5. Hughes، Jonathan، American Economic History، 2nd ed، Northwestern University، Scott Foresman and Company، Glenview Uinoies، London، England، 1987.
6. Gibsok، Bill (Editor); Joan Robinson's Economics- A centennial Celebration; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004.
7. Medema; Steven G. & Samuels، Warren J. Princeton; (Editor); History of Economic Thought: A Reader;1st ed; Routledge; U. K; 2003.
8. Roll، Eric، A History Of Economic Thought، 5th ed، Faber and Faber Ltd، London، 1993.
9. Skousen، Mark، ed. Dissent on Keynes، A Critical Appraisal of Keynesian Economics، Praeger Publishers، New York، 1992، pp. 131-147.
10. Srivastava، S. K. History Of Economic Thought، 4th ed، Chand & Company Ltd، New Delhi، 1996.



11.Toporowski، Jan; Theories of Financial Distribution – An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Chelhtenham; U. K; April; 2004.

12. Zamagani، Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004.

رابعــاً:المواقــع الإلكترونيــة

1. http: /www.ecolib.org
2. http: / /cepa.newschool.edu
3.http: / / socserv2.socsci.mcmaster.ca
4. http: /www.wikipedia.org
5. http: /www.ocw.mit.edu

الوحدة العاشرة

10

الفكر الاقتصادى الكينزى الجديد

New-Keynesian Thougt

إعداد المادة العلمية

د.عمر محمود أبو عيدة

محتويات الوحدة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيــزي الــدارس، مرحباً بك إلى هذه الوحدة العاشــرة من مقــرر «تاريخ الفكر الاقتصادي» التي تشكل دراسة للفكر الاقتصادي (الكينزي) الجديد، وأهم المساهمات الخاصة لهذا التيار من الفكر يمثل الموضوع الأساس لهذه الوحدة.

وتســهيلاً للدراســة فقد تم تجزئة الوحدة إلى عدة أقســام؛ بحيث نبدأ بتذكيرك بمفهــوم الاقتصــاد الكلي وإدارته، ثم نتعــرف إلى الدور الذي تلعبــه الحكومة بهذا النوع من الاقتصاد، وكذلك نحلل العلاقة بين الاســتخدام Employment والتضخم Inflation بالإضافــة إلى موضوع النمو الاقتصــادي Economic Development، والرفاه الاقتصادي Economic Welfare.

كما ستجد بهذه الوحدة مجموعة من أسئلة التقويم الذاتي في نهاية كل قسم من أقسام الوحدة، لتساعدك على التأكد من فهمك للموضوعات التي انتهيت من دراستها، كما ســتجد مجموعة لا بأس بها من التدريبات المتنوعة، والوارد حلها النموذجي في نهايــة الوحدة. وقد حرصنا على توفير العدد المناســب منها، والشــكل المتنوع لها المرتبط بالأهداف الرئيسة للوحدة. ولتسهيل عملية فهم موضوع الوحدة بشكل علمي دقيق فقد قمنا بتزويدك بخلاصة للوحدة بالإضافة إلى مســرد للمصطلحات العلمية المســتخدمة في ثنايا الوحدة مع التعريف المبســط لهذه المفاهيم والمصطلحات.

أهلاً بك مرة أخرى إلى هذه الوحدة راجين أن تستمتع بدراستها وأن تستفيد منها في حياتك العلمية والعملية.

2.1 أهداف الوحدة

يتوقع منك- عزيزي الدارس- بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1. تعرف الفكر الاقتصادي الكينزي الجديد.
2. تناقش مفهوم الاقتصاد الكلي وإدارة الاقتصاد.
3. تبين دور الحكومة وسياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي.
4. تبين دور النقود وأهميتها في بناء التداخل والترابط الاقتصادي في العالم.
5. تحدد علاقة الاستخدام بالتضخم.
6. تناقش النمو والرفاه الاقتصادي، وعلاقته بالهيكل الاقتصادي .

3.1 أقسام الوحدة

تشكل هذه الوحدة جزءاً مهماً من مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي وتتكون من خمسة أقسام أساسية، هي:

القسم الأول: يتناول مفهوم الاقتصاد الكلي، وإدارة الاقتصاد، وهذا القسم يرتبط ارتباطاً مباشراً بالهدف الثاني.

القسم الثاني: يخصص لتحليل دور الحكومة والمسؤولية، وعدم التدخل، وهو مرتبط بالهدف الثالث.

القسم الثالث: يعرض النقود ودورها في الاقتصاد المحلي والعالمي وما يترتب عليه من تداخل في الحياة الاقتصادية بين الاقتصاد المحلي والعالمي، وهذا القسم مرتبط ارتباطاً مباشراً بالهدف الرابع.

القسم الرابع: يحلل الاستخدام والتضخم، ويعرفنا بالأفكار الاقتصادية (الكينزية) الجديدة بهذا المجال، والعلاقة بين الاستخدام والتضخم، وهو مرتبط بالهدفين الخامس والأول.

القسم الخامس: النمو والرفاه والهيكل الاقتصادي، ونتعرف هنا إلى تطور مفاهيم النمو وامتداده، والتطور الاقتصادي وكذلك الرفاه الاقتصادي، وهو مرتبط بالهدف السادس.



4.1 القراءات المساعدة

حرصاً منا على حسن تحصيلك العلمي فإننا نرى أن تبذل ما بوسعك للانتفاع ما أمكن بالقراءات الآتية، نظراً لاتصالها الوثيق بموضوع الوحدة. ولا شك أن انتفاعك بها سيعمق فهمك، واستيعابك ويوسع مداركك وآفاقك العلمية:

1. الخضري، سعيد، (2000) أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي «من الكلاسيك إلى كينز»، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر.

2. دويدار، محمد، (2003) مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني - الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

3. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

4. Barens، Ing & Caspri Volker (Editors) (2004) Political Events and **Economic Ideas;** Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K;.
5. Screpanti، Ernesto & Zamagni; Stefano; **An Outline of the History of Economic Thought;** Oxford University Press Inc; New York; 2001.
6. Zamagani، Stefano & Agliardi Elettra (2004) Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K;.
7. http: / / socserv2.socsci.mcmaster.ca
8. http: /www.wikipedia.

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

قبـل أن تبدأ في دراســة الوحــدة تأكد أنك هيــأت المكان الهــادئ والمريح للدراسة. وأن يكون معك قلم وعدد من الأوراق لتدوين ملاحظاتك.

وفي أثناء دراستك للوحدة حاول الإجابة عن جميع أسئلة التقويم الذاتي لأنها تساعدك في مراجعة الأقسام والأهداف المهمة للوحدة، ولا تنس التدريبات فإنها تمنحك الفرصة لاختيار مدى اســتيعابك وفهمك للأفكار الاقتصادية الواردة في هذه الوحدة. وإذا واجهتك أية صعوبة، أو اقتضت الحاجة للمناقشــة والمشاورة فلا تتردد في الاتصال بمشــرفك الأكاديمي لحل كل مــا يعترضك من صعوبات أو مســائل، أو بإمكانك الرجوع إلى المراجع المختصــة التي تتناول الموضوع ذاته.

2. الاقتصاد الكلي وإدارة الاقتصاد

Macroeconomic and Economic Management

عزيـزي الـدارس، الاقتصـاد الكلـي Macro-Economics عبارة عن دراسـة سـلوك الاقتصاد وأدائه كوحدة واحدة، ويقوم على تحليل القوى التي تؤثر على المؤسسات العديدة، والمسـتهلكين والعاملين في نفس الوقت، ويعتبـر عكس الاقتصاد الجزئي الذي يقوم على دراسة الأسعار الفردية والكميات والأسواق.

وبشـكل عام يركـز الاقتصاد الكلي على التقلبات الاقتصادية، التي تحدث في مسـتوى الإنتـاج والاسـتخدام والأسـعار، والتي تعـرف بتقلبات المـدى القصير، وتسـمى بالدورة الاقتصاديـة Economic Cycle. وبالمقابل فإن زيادة الإنتاج في المدى الطويل وتحسـن مستوى المعيشة يعرف بالنمو الاقتصادي Economic Development.

إن تطـور الاقتصـاد الكلي في القرن العشـرين يعتبر مـن أبرز سـمات معرفة كيفية التصـدي للتقلبـات الاقتصادية في المدى القصير، وكذلك التنبـؤ وتقدير النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

ومن خلال الجهود التي قدمت في عملية مواجهة الكساد العظيم ودراسته، فإن (كينز)، كما درسنا في الوحدة السابقة، قام بتقديم نظريته المشهورة التي اعتبرت ثورة في الفكر الاقتصادي الحديث. وتم تطوير الفكر الاقتصادي بهذا المجال من خلال المآخذ التي أخذت على نظرية (كينز)، وكذلك من خلال من سار على النهج الذي قدمه (كينز).

شهد عام 1930 ولادة العلوم الاقتصادية الكلية التي اكتشفها (كينز) عندما حاول فهم الآليـة الاقتصادية التي أدت إلى خلق الكسـاد العظيم. ومنذ تلك التاريخ بشـكل عام وبعد الحرب العالمية الثانية بشـكل خاص فإن أصحاب القرارات، والحكومات أصبحت مستعدة لتأخـذ دورها الاقتصادي من أجـل حماية الاقتصاد من التقلبات، والمحافظة على مسـيرة النمو والتطور الاقتصادي؛ حيث وجدت الحكومات في البلدان التي تعرف باقتصاد السوق أنها مسؤولة عن الإجابة عن ثلاثة أسئلة هي:

1. لماذا يتراجع مسـتوى الإنتاج والاستخدام في بعض الأوقات؟ وكيف يمكن تخفيض مستوى البطالة؟
2. ما مصادر التضخم السعري؟ وكيف يمكن السيطرة عليه؟
3. كيف يمكن للمجتمع أن يرفع من معدل نموه الاقتصادي؟

مـن المعروف أنه ليس هناك معادلة بسـيطة قادرة على توفير الحلول لهذه المشـاكل والأسـئلة؛ ولكـن الاقتصاد الكلي دائمـاً يختلف في تطبيقاته من سياسـة إلـى أخرى في

مواجهة مثل هذه الظواهر الاقتصادية. ولكن من خلال الفهم الجيد للاقتصاد الكلي تستطيع الحكومات أن تقلل من الآلام والمتاعب، والآثار التي تنتج عن التقلبات الاقتصادية، والبطالة وغيرها من خلال اختيار سياسة الاقتصاد الكلي المناسبة.

1.2 أهداف الاقتصاد الكلي

عزيزي الدارس – يهـدف الاقتصاد الكلي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة التي تعود على المجتمع بالنفع بشكل عام، وهذه الأهداف هي:

1. **الإنتـاج Production:** وهــو يمثل الهـدف النهائـي للنشـاطات الاقتصادية التي تعمـل علـى توفير السـلع والخدمـات التـي يحتاجها السـكان، وما الشـيء الأكثر أهميـة بالنسـبة للاقتصاد مـن أن يقوم بإنتـاج وتوفير الغـذاء، والتعليـم والطاقة وغيرهـا من احتياجات المجتمع؟ هذا الإنتاج دائماً يقـاس بالناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP)الذي يمثل القيمة السـوقية لجميع السـلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، سنة مثلاً.
2. **الاسـتخدام والبطالـة Employment and Unemployment:** من خلال جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية، فإن الاستخدام دائماً ينظر إليه على أن الاقتصاد يسعى إلى الاسـتخدام الأكبر والبطالة الأقل. وهذا المستوى من الاستخدام أو البطالة دائماً يشـعر به الأفراد بشـكل مباشر؛ إذ تسـعى الأفراد دائماً للحصول على وظائف ذات أجـور ورواتب عالية دون متاعب البحث، أو الانتظار الطويل لهذه الوظائف، وكذلك تهدف الأفراد للحصول على الأمان الوظيفي، والمنافع الجيدة. وتعرف هذه الأهداف فـي الاقتصاد الكلـي بأهداف التوظيف العالـي التي تمثل عكـس البطالة المتدنية. وبالمقابـل فإن معدل البطالـة في الاقتصاد والمجتمع دائمـاً يعكس صورة الدورة الاقتصاديـة؛ وعندما يتراجع مسـتوى الإنتاج، يتناقص الطلب علـى العمل، ويزداد مستوى البطالة.
3. **استقرار الأسعار Stable Prices:** الهدف الاقتصادي الثالث للاقتصاد الكلي يتمثل في المحافظة على مسـتوى مسـتقر من الأسـعار؛ حيث تسـتخدم الأرقام القياسية لأسـعار المستهلك والتي تعرف بسلة المسـتهلك في مراقبة مستوى الأسعار. يعتبر اسـتقرار الأسعار أمراً مهماً بالنسـبة للاقتصاد الحر، الذي يعرف باقتصاد السوق؛ لأن هـذا النوع من النظـام الاقتصادي يتطلب توفير معلومـات كاملة، ودقيقة حول الأشياء النادرة نسبياً.

في النهاية فإن كل أطراف المجتمع تهتم باستقرار الأسعار، لأن النتائج المترتبة على هذا الهدف، تكون على شكل تضخم أو انكماش، وهذه النتائج تعتبر مكلفة للاقتصاد وغير مرغوب بها. وإذا كان التضخم يؤدي إلى زيادة الضرائب وتغيرها بالإضافة إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، فإن الانكماش بالمقابل يؤدي إلى تكلفة الاقتصاد من خلال تراجع التوظيف والاستثمار والإنتاج.

لهذا كله فإن المجتمعات تسعى إلى الحصول على مستوى مستقر من الأسعار أو مستوى متزايد بشكل بسيط وقليل، وهذه الطريقة المثلى من أجل تشجيع نظام الأسعار على أداء وظيفته بشكل فعّال.

2.2 أدوات الاقتصاد الكلي Tools of Macro –Economics

كيف يعمل الاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية على محاربة الظواهر السلبية الاقتصادية التي تؤدي بالاقتصاد إلى أسوأ حالته. فمثلاً إذا افترضنا أن الاقتصاد يمر في فترة من تزايد معدلات البطالة وتراجع الناتج، أو لعل النمو الإنتاجي تناقص والحكومة تبحث عن سبل زيادة هذا النمو، أو أن المجتمع يواجه أزمة ومشاكل في ميزان المدفوعات وهناك عجز تجاري كبير وبالتالي هناك هجوم على العملة الوطنية.

فإذا تخيلنا هذه الظروف فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما السياسات التي يمكن أن تساعد على تراجع مستوى التضخم أو البطالة؟ هل النمو الاقتصادي السريع أم إعادة تصحيح الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

لهذا فإن الحكومة- عزيزي الدارس- تمتلك أدوات اقتصادية محددة تستطيع من خلالها التأثير على النشاط الاقتصادي الكلي. فالسياسة الاقتصادية عادة تبنى على ركنين أساسيين تعرف بأدوات الاقتصاد الكلي وهما:

1. السياسة المالية Fiscal Policy

تحتوي السياسة المالية على الإنفاق الحكومي والضرائب، في حين يؤثر الإنفاق الحكومي في الحجم الكلي للاستهلاك، وبالتالي على الطلب الكلي، فإن الضرائب تعمل على تراجع الاستهلاك الخاص وتؤثر على المدخرات الشخصية. بالإضافة إلى أنها تؤثر في الاستثمار ومستوى الناتج المحتمل. وفي العصر الحديث أصبحت السياسة المالية تطبق بهدف النمو الاقتصادي طويل الأجل، وذلك من خلال الآثار المترتبة على المدخرات القومية وحوافز العمل والاستثمار[1]*.

---

* عزيزي الدارس: للمزيد من التفاصيل راجع كتاب مقرر المالية العامة.

1

2. السياسة النقدية Monetary Policy

يشرف البنك المركزي على السياسة النقدية في الاقتصاد والذي يقوم من خلالها بتحديد عرض النقد. وبما أن التغيرات في عرض النقد تؤثر على سعر الفائدة، فإن ذلك يؤثر في الإنفاق الاستثماري في قطاعات الاقتصاد المختلفة، فالحكومة من خلال البنك المركزي تستخدم هذه الأداة الاقتصادية الهامة بسبب ما يترتب عليها من آثار على كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي وكذلك على الناتج الإجمالي المحتمل.

والآن – عزيزي الدارس- اختبر معلوماتك بالإجابة عن التالي.

تدريب (1)

1- أي الجمل الآتية صحيحة وأيها خاطئة:

أ. الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة كل المجالات في الاقتصاد بما فيها الأسواق الفردية.

ب.النمو الاقتصادي حالة من زيادة مستوى المعيشة تحدث في المدى الطويل.

ج.الاقتصاد الكلي يقوم على أداء هدف واحد فقط وهو إنتاج السلع والخدمات.

د. إن السياسة المالية دائماً محبذة أكثر من السياسة النقدية.

2- ما الأسئلة المطروحة للإجابة أمام الحكومات في ظل النظام الاقتصادي المعروف باقتصاد السوق؟

3- تتلخص أهداف الاقتصاد الكلي بـ:

أ. ....

ب. ....

ج. ....

بينما تتحدد أدوات الاقتصاد الكلي بـ:

أ. ....

ب. ....



أسئلة التقويم الذاتي (1)

هل لك، عزيزي الدارس، أن تقارن بين أهداف الاقتصاد الكلي وأدوات الاقتصاد الكلي؟

3. دور الحكومة والمسؤولية وعدم التدخل

عزيـزي الدارس،اتبـع الاقتصاد (الكينزي) الجديـد ما أثبته (كينز) من عدم التناسـب بيـن قوى الطلب الكلي، والعرض الكلي وما ينتج عنه من أزمات اقتصادية أساسـها الميل المتأصل في النظام الرأسمالي القائم على آلية السوق، وعدم التدخل. ولذلك تعالت الأصوات المناديـة بالتدخل الحكومي وأصبح الاعتراف واضحاً بالدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة فـي توجيه الاقتصـاد وإخراجه من الأزمات التي قد يتعرض لهـا. وبهذا التطور في موقف الحكومة من الاقتصاد فإن نظام عدم التدخل الذي نادى به (سـميث) وسـاد في العديد من المجتمعات أصبح على المحك.

وبعد الحرب العالمية الثانية، شـاعت الأفكار (الكينزية) وكذلك (الكينزية) الجديدة في غالبية الدول الرأسـمالية. ونتيجة لذلك فقد عاشت الرأسمالية الاقتصادية خلال هذه الفترة حالة من الازدهار والنمو، وتحقق ما يسمى بدولة الرفاه Welfare State، وقد تمثل جوهر دولـة الرفاه من خلال التحكـم بالحالة الاقتصادية عن طريق تدخل الحكومة في النشـاط الاقتصادي.

ويمكن، تلخيص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في الأمور الآتية:

1. تنظيم الإطار القانوني للأسواق.
2. تحديد سياسة الاستقرار الاقتصادي وتطبيقها.
3. رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال التأثير على استغلال الموارد الاقتصادية.
4. تحديد البرامج المختلفة وتطبيقها التي تؤثر في توزيع الدخل القومي.

وفيما يلي، عزيزي الدارس، سوف نقوم بتفسير هذه الأدوار التي تقوم الحكومة بأدائها في الحياة الاقتصادية للمجتمع:

1) الإطار القانوني Legal Framework

يتمثل هذا الدور الحكومي بتشـريع القوانين الخاصة بالنشـاط الاقتصادي وتحديدها، والتـي تنظم سـلوك مختلف القطاعات الاقتصاديـة المتمثلة في قطـاع العائلات، والعمل، وكذلك الحكومة. تشـمل هذه القوانين:

أ- تعريف الملكية والملكية الخاصة.

ب- قوانين العقود والمشاريع الاقتصادية.

ج- قوانين العمل والإدارة.

د- تحديـد الطريقـة القانونيـة حـول كيفية تعامل الأفـراد في المجتمـع مع بعضهم بعضاً.

بصرف النظر عن نوعية هذه القوانين وأساسها، فإنها تعمل على تحديد ما هو صحيح، وما هو غير صحيح في الحياة الاقتصادية بالنسبة للمجتمع ككل.

2) الاستقرار الاقتصادي Economic Stabilization

تهدف الحكومة من خلال استخدام أدوات الاقتصاد الكلي (السياسة المالية والنقدية) إلى حماية الاقتصاد من مظاهر عدم الاستقرار، والتي قد تؤدي إلى زعزعة أداء الاقتصاد الكلي، ويكون ذلك من خلال إدارة الدورة الاقتصادية والعمل على:

أ- محاربة البطالة والتقليل من عدم التوظيف.

ب- محاربة الكساد الاقتصادي.

ج- محاربة الارتفاع الحاد في الأسعار والتضخم.

3) توظيف الموارد الاقتصادية واستغلالها Allocation of Economic Resources

توظيف الموارد الاقتصادية واستغلالها يعتبر من أحد الأدوار المركزية التي تقوم بها الحكومة. يمثل هذا الدور السياسة الحكومية الخاصة بالاقتصاد الجزئي؛ حيث تلجأ الحكومة في اقتصاديات السوق إلى اتخاذ دور الحياد وترك الأمر لآلية السوق لحل المشاكل الاقتصادية العالقة. ولكن إذا تفاقمت هذه المشاكل تلجأ الحكومة إلى التدخل وعدم الارتكان إلى آلية السوق. ويمكن تفسير هذا الدور الحكومي بالاستعانة بالحالتين الآتيتين:

الحالة الأولى: تمثل حالة افتراضية لدور الحياد وعدم التدخل :

إذا افترضنا أن السلع تنتج بكفاءة عالية في سوق المنافسة الكاملة من قبل المؤسسات المعنية، وأنه لا توجد آثار سلبية للعملية الإنتاجية مثل آثار البيئة، وأن كلّ مؤسسة تتمتع بإمكانية الوصول إلى الموارد البشرية والطبيعية، وأن هناك هناك تكافؤاً في الفرص.

إذا اجتمعت هذه الظروف فإنه لا يوجد حاجة للتدخل الحكومي، ويقتصر دورها على الحياد، والسبب أنه في حالة حدوث أي خلل ما فإن الإطار القانوني للسوق كفيل بحل هذا الخلل.

الحالة الثانية: تمثل حالة واقعية من التدخل الحكومي:

في حالة انتهاك القوانين المنظمة للسوق وعدم وجود التكافؤ في الفرص أو حدوث

خلل في طبيعة المنافسة القائمة، فإن كل هذا يؤدي إلى فشل آلية السوق، وبالتالي لا بد للحكومة من التدخل بهدف تصحيح هذا الفشل. ويحدث ذلك في الحالات الآتية:

أ- انتهاك قواعد المنافسة الكاملة وكسرها، وخاصة عندما تقوم المؤسسات الخاصة الكبيرة بامتلاك قوة احتكارية وتتحول إلى مؤسسات احتكارية بغض النظر عن مستوى ودرجة الاحتكار، فإن الحكومة تتدخل من أجل إعادة تنظيم السوق ويمكن أن تقوم الحكومة بتجزئة هذه المؤسسات الكبيرة.

ب- وجود الآثار الخارجية السلبية مثل تلوث البيئة، وتراجع الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا وتقنيات الإنتاج.

ج- التميز في سوق العمل، عندما تقوم بعض المؤسسات بالتميز في دفع أجور ورواتب أعلى، فتضطر الحكومة إلى التدخل من أجل مجابهة هذا التمييز في الأجور.

4) إعادة توزيع الدخل Re-distribution of Income

في ظل عدم التدخل الحكومي، ينتهي الوضع الاقتصادي بوجود أفراد أغنياء أو فقراء، وتنتشر عدم العدالة وحالة عدم التساوي بين أفراد المجتمع؛ وذلك بسبب سوء توزيع الدخل القومي.

لهذا السبب فإن الحكومة تتدخل، وتقوم ببناء البرامج المختلفة والخاصة بالحياة الاقتصادية مثل الأجور، والرواتب، والضرائب، والإنفاق العام. بالإضافة إلى البرامج الخاصة بالحياة الاجتماعية مثل: الضمان الاجتماعي، والتقاعد، والتأمين الصحي وغيرها. كل هذه التدخلات الحكومية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل، وإعطاء الحق لكل فرد في المجتمع بالحصول على الحد الأدنى من الدخل؛ الذي يكفل له حياة اقتصادية واجتماعية كريمة.



تدريب (2)

اختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات الآتية:

1- من خلال إدارة الدورة الاقتصادية تقوم الحكومة بـ:

أ- تشريع قوانين العمل والإدارة. ب- محاربة البطالة.

ج- تجزئة الشركات الكبيرة. د- بناء برامج الضمان والتقاعد.

2- ما هو الدور الذي تلعبه الحكومة في حالة قيام المؤسسات بامتلاك قوة احتكارية:

أ- عدم التدخل ب- تخفيف أجور العمال.

ج- تجزئة هذه الشركات. د- إقامة شركات عامة.

3- يقال بأن البلدان الرأسمالية عاشت حالة دولة الرفاه هذا، بسبب:

أ- التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. ب- بقاء الحكومة على الحياد.

ج- آلية السوق الحر. د- شيوع الاشتراكية الاقتصادية.

4- من الأمثلة على برامج إعادة توزيع الدخل:

أ- الضمان الاجتماعي. ب- التأمين الصحي.

ج- الإنفاق الحكومي. د- جميع ما ذكر صحيح.

5- من الأمثلة على فشل آلية السوق:

أ- انتشار الاحتكار. ب- تلوث البيئة.

ج- التمييز في الأجور. د- جميع ما ذكر صحيح.



أسئلة التقويم الذاتي (2)

1) فسّر دور الدولة في توظيف واستغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع.

2) هل تعتقد أن الاقتصاد القائم على آلية السوق قادر أن يعطي العدالة الاقتصادية والاجتماعية لأفراده من خلال التدخل الحكومي؟ علل إجابتك.

4. النقود والتداخل الاقتصادي العالمي

عزيزي الدارس، لقد تطور الدور الذي تلعبه النقود خلال مراحل تطور الفكر الاقتصادي، وفي ظل أداء الاقتصاد الرأسمالي يمكننا التعرف إلى هذا الدور الذي تلعبه النقود في النشاط الاقتصادي، كما اتضح من مراحل الفكر الاقتصادي (الكينزي) الجديد. ويكمن تحديد هذا الدور في ظل التداخل الاقتصادي العالمي من خلال النشاطات الاقتصادية المتبادلة التي تحدث بين المجتمعات.

ويمكن، عزيزي الدارس، أن نلقي الضوء على دور النقود من خلال البنود الآتية:

1) الكسب النقدي:

يمثل هذا الدور الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى أن تطلب النقود لذاتها ولو مؤقتاً، وما يتضمنه ذلك من إمكانية بناء الثروة على شكل نقدي. يعتبر هذا الكسب النقدي صفة عامة لكل فئات المجتمع، وصفة خاصة بالنسبة لأصحاب قرارات استخدام الموارد الاقتصادية المتمثل بالربح النقدي. وعلى هذا الشكل توجد النقود لمن يتواجد في دائرة النشاط الاقتصادي، والهدف من هذا النشاط هو تحقيق الكسب النقدي الذي يصبح هدفاً عاماً لكل فئات المجتمع وطبقاته.

2) البدء في عملية الإنتاج:

في ظل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فلا بد من التراكم المسبق لحجم من النقود كحد أدنى من أجل تجميع عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية. إذاً تظهر النقود في هذه الحالة على شكل تراكم رأس المال النقدي كمرحلة أولى في دورة رأس المال. وفي حالة عدم كفاية القوى العاملة الداخلية، يتم الاستعانة بتلك القوى من الخارج وعندها سوف يقوم الاقتصاد الداخلي بدفع الأجور، والرواتب، وغيرها على شكل النقود، وبالتالي سوف يشهد الاقتصاد حالة من التدفق النقدي الخارجي الذي يدفع للقوى العاملة الأجنبية، وهو ما يسمى التحويلات النقدية للقوى العاملة الأجنبية.

وقد تدفع الرغبة في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي إلى تشجيع رأس المال الأجنبي للدخول إلى الاقتصاد المحلي بقصد بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة، وقد يكون رأس المال هذا على الدوام أو لفترة قصيرة أو طويلة، وذلك اعتماداً على طبيعة رأس المال هذا ونوعه وهدفه. هنا سوف يستقبل الاقتصاد تدفقاً نقدياً من الخارج على شكل رأسمال أجنبي. بالمقابل فإن شكل هذا التدفق سوف ينعكس حيث سيقوم أصحاب رأس المال الأجنبي بإخراج مكاسبهم من الأرباح وكذلك أجزاء من مخزونهم الرأسمالي ويصبح هناك تدفق نقدي إلى الخارج. كل هذا يؤدي إلى أن يشهد الاقتصاد نوعاً من العلاقة الاقتصادية المثيرة التي تتم من خلال النقود.

3) أداة لتقدير أداء المشاريع الاقتصادية:

تظهـر النقـود في العمليـة الاقتصادية كأداة للحسـاب ويتـم بموجبها اتخـاذ قرارات الاسـتثمار والإنتاج عن طريق المقارنة بين النفقات النقدية التي يدفعها أصحاب المشروع مـن أجل الحصول على مدخـلات الإنتاج والإيـرادات المتوقعة من جراء بيـع حجم الإنتاج السلعي المنتج من تلك المدخلات.

وفي حالة عدم كفاية الموارد الاقتصادية المادية المحلية، أو في حالة زيادة تكلفتها في الداخل، فإنه يتم البحث عن هذه المدخلات من الخارج، وبالتالي يشـهد الاقتصاد حالة من تدفق الموارد الاقتصادية المادية على شـكل الآلات، والمعدات والأجهزة والموارد الأولية ... من الخارج، ويدفع الاقتصاد مقابل هذه الموارد مبالغ نقدية إلى الخارج.

وبالمقابل فإن المشاريع الاقتصادية قد لا تكتفي بأداء السوق المحلي وتبحث عن منافذ تسـويقية خارجية، ويحدث تصدير السـلع وبيعها في الخارج، ومـن هذه العملية يحصل الاقتصاد على تدفق نقدي من الخارج (داخلي) على شكل أثمان للسلع، والخدمات المباعة في الخارج.

إذاً، يحـدث فـي الحالتين علاقـة اقتصاديـة دولية بيـن الاقتصاد المحلـي والاقتصاد الخارجي، تتبلور في عملية شـراء السلع وبيعها أي الاستيراد والتصدير من وإلى الخارج. ويصاحب حركة السـلع هذه حركة عكسـية للتدفقات النقدية نحو الخارج (عند الاستيراد) ونحو الاقتصاد الداخلي (عند التصدير).

4) ثمن للسلع والخدمات:

تظهر النقود عندما تعرض السـلع والخدمات في السـوق، وهـي تحمل ثمناً يتمثل فـي عدد من الوحـدات النقدية مقابل الوحدة الواحدة من السـلعة. هنا تعبر النقود عن قدرة السلعة على التبادل أي في مواجهة السلع الأخرى، وتكون النقود في نفس الوقت وسيطاً للتبادل بين السلع.

إذن، توحد النقود بين السـلع عند التبادل بفضل التعبير عن قيم السـلع النقدية، أي من خلال الأثمان كأساس لاتخاذ القرارات الاقتصادية في الأسواق المختلفة.

وإذا أدخلنـا التعاملات الدولية في السـلع والخدمات، تأتي النقـود إلى الأثمان الدولية، ومـا يترتب عليها من تسـاؤلات حـول تكوينها واتجاهات تغييرهـا. ويترتب على ذلك نوع من توزيع المكاسـب بين الدول الداخلة في هذه المعاملات الدولية، بالإضافة إلى أن النقود تتعدى القيم الاقتصادية، وتصبح وسـيلة للتعبير عن العديد مـن القيم الاجتماعية، خاصة عندما تصبح هذه القيم عرضة للتبادل في الأسواق.

5) الدخول النقدية الجارية:

تمثل النقود الدخول النقدية الجارية التي تحصل عليها الفئات الاجتماعية المختلفة الداخلة في علاقات عملية الإنتاج. هذه الدخول النقدية تعبر عن التوزيع الأولي للدخل على شكل الأجور، الريع، الفائدة، والأرباح، وبالتالي تخضع لقرارات نقدية من أصحابها حول إمكانية إنفاقها على الاستهلاكِ أو الادخار. ومن الممكن انتقال هذه الدخول النقدية من الاقتصاد المحلي وإليه اعتماداً على مكان توظيف الموارد الاقتصادية، ويحصل الاقتصاد دائماً على دخول الموارد الاقتصادية المادية والبشرية التي تنتمي له.

6) أداة لتراكم رأس المال النقدي:

في حالة الادخار تمثل النقود أداة للاحتفاظ بالثروة على شكلها النقدي، وكذلك أداة لمنح الائتمان مقابل دخل نقدي يسمى الفائدة. وبالتالي تتحول هذه المدخرات إلى بناء طاقة إنتاجية جديدة على شكل استثمارات مختلفة، تقوم بتوظيف الموارد الإنتاجية في سبيل إنتاج السلع والخدمات بهدف تحقيق الدخل النقدي.

7) النقود كسلعة:

باعتبار النقود مخزناً للقيم يظهر دورها في التجارة كسلعة، ويتم تحقيق الربح النقدي عن طريق شراء الائتمان وبيعه في المراحل التي تسبق الاستهلاك أو الاستثمار أو المضاربة.

بهذه الطريقة تجرد النقود من النشاط العيني، وتصبح محلاً للنشاط السلعي يتاجر بها، وعلى الأخص في ذلك النوع من النقود الذي أصبح شائعاً وهو النقود الائتمانية، والذي يحتكر خلقها على البنوك والمؤسسات المالية التجارية. هنا تدخل النقود مجال الاستخدام في النشاط المالي وجوهره استخدام المدخرات النقدية في الحصول على عائد مالي في المجالين الداخلي والخارجي.

8) توحيد مظاهر النشاط الاقتصادي:

بما أن الاقتصاد الرأسمالي يقوم على الملكية الفردية لعوامل الإنتاج وكذلك القرارات الاقتصادية تؤخذ بشكل فردي، ففي ظل هذا النظام الفردي تدخل النقود لتعطي العديد من النشاطات الاقتصادية الفردية نوع من التوحيد والتنظيم للعملية الاقتصادية من خلال العمليات التي تتبلور على شكل الأثمان في الأسواق المختلفة مثل:

1. سوق القوى العاملة (العمل).
2. سوق السلع الاستهلاكية.
3. سوق السلع الإنتاجية.

4. السوق النقدية.

5. سوق صرف العملات.

نلاحـظ هنا أن النقود تقوم بأخطر الأدوار؛ حيث تمكن النشـاط الاقتصادي القائم على الفردية والتصارع من أن ينظم نفســه ويصبح وحدة اقتصادية واحدة. وتقوم النقود بهذا الدور التنظيمي على مستوى الاقتصاد المحلي وكذلك على مستوى الاقتصاد العالمي.

تدريب (3)

عدد الأدوار التي تلعبها النقود في كل من الاقتصاد المحلي والعالمي.

هل ترى أن النقود قادرة على لعب دور توحيد مظاهر النشاط الاقتصادي؟ علّل ذلك.

أسئلة التقويم الذاتي (3)

يقال إنّ النقود تساعد على البدء في عملية الإنتاج. ناقش هذا القول.

هل تعتقد بأن النقود تساعد على توزيع الدخل؟ فسر إجابتك.

5. الاستخدام والتضخم Employment and Inflation

عزيزي الدارس: بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت في الأفق الاقتصادي الغربي حالة لم تكن معهودة من قبل، وتمثل هذه الحالة التضارب في أهداف وضع السياسة الاقتصادية، وهذا التضارب حدث بين:

1) هدف القضاء على البطالة والزيادة في مستوى الاستخدام.

2) هدف الحد من التضخم من خلال التحكم في مستوى الأسعار.

ولذلك فأياً كان صانع القرار لا بد له من أن يقبل من الناحية العملية المستوى العالي من الاستخدام (التوظيف) والرقابة على التضخم كهدفين مرغوبين للسياسة الاقتصادية. ولكنْ هناك اختلاف حقيقي في هذا الصدد؛ يدور حول الأهمية النسبية لهذين الهدفين. قد يكون البعض على استعداد لقبول معدل التضخم بنسبة 3 % مثلاً مقابل بلوغ الاقتصاد القومي مرحلة الاستخدام الكامل، في حين أن البعض الآخر قد يفضل ترك معدل البطالة ليرتفع إلى مستوى 7% مثلاً من حجم قوة العمل بدلاً من تغلغل التضخم الزاحف بنسبة 3%.

1.5 مصادر التضارب في السياسة الاقتصادية

ينبع مصدر التضارب في السياسة الاقتصادية من الحقيقة الاقتصادية المتمثلة في أن الإنفاق الكلي، أو الطلب الكلي الذي يؤثر في البطالة بدرجة ملموسة، يؤثر أيضاً في المتغيرات الأخرى ذات العلاقة برسم السياسة الاقتصادية.

فإذا كان بالإمكان استخدام كل من السياسة المالية والنقدية من أجل زيادة الطلب الكلي، وبالتالي الوصول إلى مستوى مدني من البطالة، فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أيضاً، بل إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات Balance of payments.
وبما أن السياسة الاقتصادية في إطار التحليل الكلي تحدد لها مجموعة من الأهداف، ومن أهمها:

1) محاربة البطالة والحد منها.

2) المحافظة على ثبات مستوى الأسعار والاستقرار النقدي.

3) تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

4) الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

5) العدالة في توزيع الدخل القومي.

تسعى السياسة الاقتصادية دوماً إلى تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، وبما أن تحقيق

كل هذه الأهداف في نفس الوقت يعتبر أمراً في غاية الصعوبة، فيمكن أن تقترب السياسة الاقتصادية من تحقيق هدف ما؛ ولكنها بالمقابل سوف تبتعد عن هدف آخر. وبمعنى آخر لا يمكن للسياسة الاقتصادية أن تحقق شيئاً إلا على حساب شيء آخر، وفي مثل هذه الأحوال يحدث التضارب بين أهداف السياسة الاقتصادية.

وبناءً على ذلك، فإن السياسة الاقتصادية لا يكفي أن تحدد أهدافها، ولكن لا بد لها من أن تقرر وتحدد الأهمية النسبية لهذه الأهداف من وجهة نظر الاقتصاد والمجتمع، مع العلم أن كل هدف من الأهداف يعتبر شيئاً مرغوباً به مع بقاء الأهداف الأخرى على حالها.

2.5 أسباب البطالة

السبب الرئيس للبطالة يتمثل في قصور الطلب الكلي، وبالمقابل فإن المتغير المهم الذي يمكن التحكم من خلاله في مستوى الاستخدام بصورة فعالة هو مستوى الإنفاق الكلي.

فإذا كان الإنفاق متدنياً فإن حجم الناتج من السلع والخدمات سوف يكون متدنياً هو الآخر، وكذلك بالنسبة إلى مستوى الاستخدام. أما إذا كان الإنفاق عند مستوى مرتفع فإن مستوى الناتج من السلع والخدمات يكون مرتفعاً وبالتالي مستوى الاستخدام يكون مرتفعاً أيضاً. وعندما يكون مستوى الاستخدام منخفضاً فإنه لن يكون هناك وسيلة أمام السياسة الاقتصادية إلا زيادة مستوى الإنفاق الكلي.

إذن، فإذا حاولت السلطات العامة تحقيق هدف الاستخدام الكامل فليس أمامها من خيار سوى أن تتخذ الخطوات اللازمة لتغيير حجم الإنفاق الكلي.

هذا مع العلم أن هناك نوعاً من البطالة لا تستطيع سياسة زيادة الإنفاق الكلي التغلب عليه، وهو ما يسمى بالبطالة الهيكلية[2]*. وعندما يعاني الاقتصاد من هذا النوع من البطالة فإن الزيادة في الطلب الكلي، قد لا يكون كافياً لإزالة كل مظاهر البطالة. ويتطلب الأمر هنا اتخاذ التدابير الرامية إلى تكثيف حركة تنقل القوى العاملة بين الصناعات، والمناطق المختلفة بالإضافة إلى زيادة المستويات التعليمية، والتدريبية لقوة العمل.

3.5 أسباب التضخم

أسباب التضخم المعتدل أصبحت من أكثر المواضيع الاقتصادية جدلاً في العصر

* عزيزي الدارس: للمزيد من التفصيل راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (2). 2

الحديث، وخاصة في الدول المتقدمة، وهذه الاتجاهات التضخمية تشترك في صفتين أساسيتين:

الأولى: الأجور النقدية تميل إلى الزيادة بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاجية.

الثانية: التحرك التصاعدي في الأسعار بالرغم من وجود قدر ملموس من البطالة، وقد أطلق على هذه الحركة التصاعدية ما يسمى لولب الأجور والأسعار (Spiral Wages and Prices).

وقد قدم الفكر الاقتصادي عدة جهود لتفسير ظاهرة لولب الأجور والأسعار، وأطلقت هذه الجهود تسميات مختلفة أصبحت شائعة في بناء النظرية الحديثة في التضخم؛ مثل نظرية التضخم بجذب الطلب، نظرية التضخم بدفع النفقة، ونظرية التضخم بدفع الأسعار، ونظرية الجمود الهيكلي في التضخم.

وسوف نقوم، عزيزي الدارس، بإلقاء المزيد من الضوء على هذه الجهود والنظريات فيما يلي:

1) نظرية التضخم بجذب الطلب Theory of Demand Pull-Inflation

علـى امتداد النصف الثاني من القرن الماضي كانت الموجات التضخمية لا الموجات الانكماشية الشغل الشاغل للسياسة الاقتصادية ومن ثم تركز الانتباه على الفجوة التضخمية أو ما يعرف بنظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب.

تقوم هذه النظرية على الأساس القائل بأنه يمكن تعليل التغيرات في مستويات الأسعار بسبب اختلال التوازنات في الأسواق؛ بسبب التغيرات في الطلب الكلي. أي أن زيادة الطلب الكلي خاصة من مستوى يكون فيه الاستخدام للموارد الاقتصادية شبه كامل، سوف يؤدي إلى خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات في الأسواق الاستهلاكية، ينتج عن هذا الفائض في الطلب الكلي ما يلي:

أ- تتجه الأسعار إلى التزايد في الوقت الذي يتعذر فيه زيادة الإنتاج والعرض الكلي من السلع والخدمات، ويعود ذلك إلى كون الموارد الاقتصادية للمجتمع موظفة بالكامل. وبالتالي لا يوجد موارد اقتصادية معطلة يمكن استخدامها في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات.

ب- زيادة مستوى الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات عناصر الإنتاج باعتباره طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات، ومن ثم تميل أسعار خدمات عناصر الإنتاج إلى الارتفاع.

ج- إذاً زيادة الطلب الكلي هو المنشئ لتضخم الأسعار، سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو بالنسبة لخدمات عناصر الإنتاج.

2) نظرية التضخم بدفع النفقة Theory of Cost – Push Inflation

يرتكز الاعتقاد الاقتصادي الخاص بهذه النظرية على أن زيادة تكاليف الإنتاج، وخاصة تلك المدفوعة على شكل الأجور للعمال هي التي تؤدي إلى نشوء التضخم. حيث كثيراً ما تقوم النقابات العمالية بالمكافحة والمطالبة في زيادة الأجور، حتى ولو لم يكن هناك فائض في الطلب على عنصر العمل من قبل المؤسسات والمنشآت الاقتصادية. وعند موافقة رجال الأعمال على هذه المطالب فإنهم يقومون بنقل تكاليف الزيادة في الأجور إلى المستهلك بأسعار أكثر ارتفاعاً. وعلى ذلك فالسبب الرئيس للتضخم هو قوة النقابات العمالية بالإضافة إلى أن التضخم يتولد أصلاً من جانب النفقة وليس من جانب الطلب.

3) نظرية التضخم بدفع الأسعار Theory of Price – Push Inflation

تتشابه نظرية التضخم بدفع الأسعار مع نظرية التضخم بدفع نفقة الإنتاج إلى حد كبير، إذ إن الأولى تتنبأ بنفس الأحداث المؤدية إلى الزيادة في مستوى الأسعار؛ ولكن المؤسسات هي المسؤولة عن هذا الارتفاع وليست النقابات العمالية.

وتنطوي نظرية دفع الأسعار على أن المنتجين يتمتعون بقوة احتكارية ويودون لو يقومون برفع أسعار منتجاتهم، إلا أن الخوف من اتخاذ الحكومة تشريعات مضادة للاحتكار، سوف تمنعهم من رفع الأسعار، ولكن سوف يقومون برفع الأسعار أثناء المفاوضات مع النقابات العمالية حول مستوى الأجور إلى حد أكبر بكثير من تلك المقابلة لزيادة تكاليف الأجور. وبالتالي يكون السبب في التضخم هو المنشآت وليس النقابات العمالية.

4) نظرية الجمود الهيكلي Theory of Structural Rigidity

تفترض نظرية الجمود الهيكلي أن:

أ- الموارد الاقتصادية لا يمكن أن تتحرك بسرعة من استخدام إلى آخر.

ب- مستوى الأجور والأسعار يمكن أن يزداد ولا يتناقص.

إذا سلمنا بهذه الأوضاع فإنه عندما تتغير ظروف الطلب والتكاليف فإن التعديلات الحقيقية في العملية الإنتاجية لا تحدث إلا ببطء شديد نظراً لعدم إمكانية تحريك أو انتقال عناصر الإنتاج بسرعة.



هـذا يؤدي إلى ظهور النقص في الاسـتخدام فـي القطاعات الآخذة بالتوسـع، وترتفع الأسعار؛ لأنه لا يمكن زيادة الإنتاج بسبب بطء تحرك الموارد الاقتصادية. أما في القطاعات الآخذة في الانكماش فإنها تحتفظ بعناصر الإنتاج وتقوم بتوظيفها إما عند مستوى الطاقة الإنتاجية الكاملة لها أو عند مسـتوى أقل من الطاقة الإنتاجية لها، وذلك أيضاً بسـبب عدم قابليـة هذه الموارد للتحرك بسـرعة. وبما أن أسـعار هذه المـوارد الإنتاجية جامدة فليس هنـاك انكمـاش فـي الأجـور فـي هـذه القطاعـات الآخـذة فـي الانكمـاش.

وبنـاءً على ذلك فـإن عملية التعديـل في اقتصاد يتميـز بالجمود الهيكلـي مدعاة إلى حدوث التضخم، حيث إن الأسعار في القطاعات المتوسعة ترتفع، بينما تبقى الأسعار على حالها في القطاعات المنكمشـة، ومن هنا ترتفع الأسـعار ويحدث التضخم بسـبب الجمود الهيكلي.

4.5 العلاقة بين البطالة والأسعار في الفكر الاقتصادي

إن الواقع الاقتصادي الذي يلعب فيه جهاز السـوق دوراً رئيسـياً في تحديد مسـتويات الأجور والأسـعار، وتحديد مسـتوى الناتج والدخل القومي من خـلال تفاعل الطلب الكلي مع العرض الكلي، قد أفرز إطاراً نظرياً لطبيعة العلاقة بين البطالة، والأسـعار (التضخم). هذه العلاقة مرت بأربع مراحل أساسية، ومميزة في الفكر الاقتصادي، ولأهمية هذه العلاقة دعنا، عزيزي الدارس، نفسر هذه المراحل الأربع.

1. مرحلـة الفكر الاقتصادي الكلاسـيكي الحديث، القائمـة على وجود العلاقة الطردية بين البطالة والأسـعار

في عهد المدرسـة الكلاسـيكية الحديثة، تمحور الواقع الفكري حـول هذه العلاقة بما يعرف بأثر بيجو Pigou Effect.

إن هذا الأثر قائم على الفكرة التي نادى بها (بيجو) في العشـرينات من القرن الماضي والتي تنطوي على أن هناك علاقة طردية دائمة بين البطالة والأسعار. بمعنى أنه لو ظهرت زيادة في حجم البطالة فإن خفض مسـتوى الأجور ومسـتوى الأسـعار مـن جانب رجال الأعمال كفيل يخفض مستوى البطالة.

2. مرحلة الفكر الاقتصادي (الكينزي)، القائمة على العلاقة العكسية بين البطالة والطلب الكلي

كما رأينا من التحليل (الكينزي)، في الوحدة الدراسية السابقة، فإنه يستند أساساً إلى أن الدخل القومي يتوازن بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتساوي الادخار مع الاستثمار.

إن التحليل (الكينزي) يربط بين توازن الدخل القومي وبين الاستخدام الكامل، وبما أن التوازن قد يحدث عند مستوى أقل من الاستخدام (التوظيف) الكامل، فإن الفجوة الانكماشية تنشأ إذا كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، وفي المقابل تنشأ الفجوة التضخمية إذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي.

من هنا فإن العملية التضخمية تتحقق عند الوضع الذي يكون فيه مستوى الدخل التوازني أعلى من مستوى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، وعند هذا الوضع تكون الموارد الإنتاجية موظفة بالكامل، وبالتالي لا يمكن للناتج القومي أو الدخل القومي أن يتحرك إلى مستوى أبعد من هذا.

إذاً، النتيجة تكون بأن الفائض في الطلب الكلي تنعكس آثاره على مستوى الأسعار بصورة تضخمية حيث يزداد الدخل النقدي ولكن يبقى الدخل الحقيقي ثابتاً.

الحقائق المستخلصة من التحليل (الكينزي)

أ- أساس التضخم عند (كينز) هو تضخم الطلب لا تضخم النفقة. أي أن التضخم يحدث من جانب الطلب لا من جانب العرض عند مستوى الاستخدام الكامل، إذا ما كان هذا المستوى أقل من المستوى التوازني للدخل القومي.

ب- القضاء على التضخم يقتضي تقليل الطلب الكلي أي انخفاض الإنفاق الكلي على الاستثمار وعلى الاستهلاك، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال السياسة المالية والنقدية.

ج- القضاء على التضخم يعني أن يكون مستوى توازن الدخل القومي هو بعينه مستوى الدخل القومي عند حد الاستخدام الكامل.

د- وجود أية موارد اقتصادية متعطلة، يفسح المجال لزيادة الإنفاق على الاستثمار ما دام هناك فرص استثمارية متاحة، ويتأثر مضاعف الاستثمار بتحقيق التوسع في الإنفاق الاستهلاكي.

خلاصة هذا التحليل تفيد إذاً، بأن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الناتج والدخل القومي، والارتفاع في مستوى الاستخدام، وتبعاً لذلك النقص في مستوى البطالة. ومن ثم فإن العلاقة التي نستشفها من الفكر (الكينزي)، هي أن العلاقة بين البطالة والطلب الكلي علاقة عكسية.

3. مرحلة الفكر القائم على العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار (منحنى فيليبس)

في أواخر الستينات من القرن الماضي جاء (وليام فيليبس) W. Philips بالمنحنى المسمى باسمه والمشهور بمنحنى (فيليبس)[3]*.

يبيّن الانحدار السالب لمنحنى (فيليبس) أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير السنوي في كل من الأجور والأسعار. هذا يعني أن تحقيق الاستخدام الكامل لموارد المجتمع بالقضاء على البطالة تدريجياً لا بد أن يقترن بالتضخم تدريجياً متمثلاً في الارتفاع المتزايد في مستويات الأجور والأسعار.

وبعبارة أخرى فإن التضخم، بغض النظر عن سببه، يعتبر الثمن الذي يدفعه المجتمع للوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية.

4. مرحلة الفكر القائم على تحدي العلاقة البيانية في منحنى (فيلبس)

في منتصف السبعينات من القرن الماضي اتضح أن المجتمعات الغربية تواجه حالة فريدة من نوعها لم تعهدها من قبل. هذه الحالة تتمثل في تداخل مرحلتي الكساد والرخاء في مرحلة واحدة، بمعنى أن الاقتصاد أصبح يعاني من البطالة وهي سمة من سمات مرحلة الكساد، وفي نفس الوقت يعاني من التضخم، وهي سمة من سمات مرحلة الرخاء. وأطلق على هذه الظاهرة من قبل الاقتصاديين المعاصرين اسم «الركود التضخمي» Stagflation الذي يحمل معنى التضخم مع الركود والبطالة.

ولعل التفسير المنطقي لهذه الظاهرة الفريدة هو أنه بدلاً من أن يتوافق زمنياً كل من تضخم الطلب وتضخم النفقة ليحدثا تلك العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار كما في منحنى (فيليبس)، فإن التوافق الزمني هنا يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة، وبين تضخم النفقة كسبب منشئ لارتفاع الأسعار والتضخم. وعندما يحدث مثل هذا التوافق الزمني تكون العلاقة طردية بين البطالة والأسعار، وأن السبب المنشئ لكل منهما يختلف عن الآخر تماماً.

---

* عزيزي الدارس: للمزيد من التفاصيل راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (2). 3

وبالتالي فإن قصور الطلب الكلي بابتعاده عن مستوى التوظيف الكامل، لا بد أن يؤدي إلـى هبوط مسـتوى الناتج، والدخل القومـي، ويؤدي إلى انخفاض مسـتوى التوظيف أي زيادة مستوى البطالة.

في مثل هذا الوضع (الركود التضخمي) فإن الخيار هنا بين هدف القضاء على البطالة وصـولاً إلى الاسـتخدام الكامل وبيـن هدف القضاء علـى التضخم وصولاً إلى الاسـتقرار النقدي.

وبما أنه لا يمكن تصور أي دور للسياسة الاقتصادية القادر على الجمع بين الهدفين في وقت واحد، فلا بد من التضارب بين هذه الأهداف. حيث إن السياسة التي تهدف إلى القضاء علـى البطالة من خلال زيادة الإنفاق لا بد أن تؤدي إلى المزيد من التضخم، وهذا هو الثمن الذي يدفعه المجتمع للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل.

وبالمقابل فإن السياسـة التي تهدف إلى القضاء على التضخم من خلال خفض الإنفاق لا بد أن تؤدي إلى المزيد من البطالة، وهذا هو الثمن الذي سـوف يدفعه المجتمع لتحقيق الاستقرار النقدي.

خلاصـة القول إن السياسـة الهادفـة لتحقيق أحـد الهدفين تعتبر عكس تلـك الهادفة لتحقيـق الهدف الثاني، ولا سـبيل للمجتمع للخروج من هذا المـأزق إلا بتغليب هدف على آخر وسياسة على أخرى.

تدريب (4)

1. ما سبب التضارب في السياسة الاقتصادية وبشأن ماذا يحدث هذا التضارب؟
2. كيف تفسر النتائج التي تترتب على الفائض في الطلب الكلي؟
3. مـا المقصـود بالركـود التضخمـي؟ وكيـف تفسـر هـذا النـوع مـن الظواهر الاقتصادية؟

أسئلة التقويم الذاتي (4)

1) قارن بين نظرية التضخم بدفع النفقة ونظرية التضخم بدفع الأسـعار.
2) هـل ترى أن العلاقـة المتمثلة بمنحنـى (فيليبس) بين البطالة والأسـعار تعتبر العلاقة النهائية بالفكر الاقتصادي بهذا المجال؟ ناقش إجابتك.

1.6 النمــو الاقتصــادي

يقصــد عزيزي الدارس، بالنمــو الاقتصادي زيادة الطاقة الإنتاجيــة للاقتصاد القومي. فهــو أمر يتعلق بالتغيرات في العرض الكلي وليس في تلــك التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي. يعتبر النمو الاقتصادي من المســائل التــي تؤخذ على جانب كبير من الأهمية، وذلك لأن الطلب على النمو هو طلب متعدد الجوانب والأغراض. فالطلب على النمو يعود إلى عدة أسباب:

1. رفع مستوى المعيشة بالنسبة للسكان.
2. إنجاز العديد من أنواع إعادة توزيع الدخل.
3. النمو يسمح بالتغير في أسلوب حياة الأفراد وعاداتهم الاستهلاكية في المجتمع.
4. قد يكون النمو ذا طابع سياسيــي أحياناً وقد ينشــأ من سياســة ما أو من هدف القوة والهيمنة.

1.1.6 الطبيعــة التراكميــة للنمــو

من أهم ســمات النمو الاقتصــادي أنه ذو طبيعة تراكمية، فلــو أن دولة ما تنمو بمعدل أســرع من غيرها، فإن الفجوة بين المســتويات المعيشــية فيما بينها ســوف تتسع. وعلى العكــس فلــو أن دولة ما أقل كفاءة من دولة أخرى فــي تخصيص مواردها الاقتصادية بين أوجه النشــاط الاقتصادي فلن تتســع الفجوة بين دخليهما القوميــن رغم هذا التفاوت في الكفاءة.

2.1.6 العوامل والسياســات المؤثرة في عملية النمو

إذا كان أساس النمو الاقتصادي التراكم الرأسمالي في الاقتصاد التقليدي فإن النمو في الاقتصاد الحديث قائم على:

1. نوعية رأس المال البشري والمادي.
2. حجم السكان العاملين.
3. طبيعة المؤسسات الاجتماعية والقانونية.
4. أنماط الميزة النسبية في ميدان التجارة الخارجية.

هذا بالإضافة إلى خلق فرص الاستثمار والابتكارات، وقد يكون النمو مكلفاً لجماعة وغير مكلــف لجماعة أخرى، إذ أن بعــض الأفراد يتعرضون لفقد وظائفهم أمــام موجة الابتكار

والتجديد في أساليب الفن الإنتاجي في عالم دائم التغير بسرعة. ومن أهم السياسات التي تشجع على الاستثمار ما يلي:

أ- أسعار الفائدة المنخفضة.

ب- الائتمانات الضريبية للاستثمار.

ج- البحوث العلمية والتعليم والتدريب.

د- التقليل من الآثار السلبية التي تحدث في ظروف الكساد الحاد والبطالة الواسعة.

3.1.6 مراحل النمو الاقتصادي

قدم (روستو) W. Rostwo دراسة نظرية عن مراحل النمو الاقتصادي خلص منها إلى تمييز خمس مراحل رئيسية للنمو في المجتمع. وبرأي (روستو) فإن كل المجتمعات بمختلف مستوياتها وأبعادها الاقتصادية تقع داخل إحدى هذه المراحل الخمسة.

ونلقي الضوء، عزيزي الدارس، على كل مرحلة من هذه المراحل بشكل مستقل.

(1) مرحلة المجتمع التقليدي:

يعرّف (روستو) المجتمع التقليدي Traditional Society بأنه ذلك المجتمع الذي يتطور هيكله في إطار الطاقة الإنتاجية المحدودة، المبنية على العلم والتكنولوجيا الذي ساد في أوروبا في العصور الوسطى.

(2) مرحلة نشأة شروط الانطلاق وتطوره:

هذه المرحلة تشمل المجتمعات التي هي في طور التحول من الوضع التقليدي لهيكلها إلى الوضع الحديث. وتتميز هذه المرحلة بنشوء التغيرات الكبرى في الاقتصاد وفي القيم الاجتماعية جنباً إلى جنب مع قيام الدول التي تمارس فعالياتها في سير المجتمع، من هنا تنتشر فكرة أن التقدم الاقتصادي ممكن، وأن التقدم الاقتصادي يصبح شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف أخرى مثل العزة الوطنية وتزايد مستويات الأرباح والرفاه العام.

(3) مرحلة الانطلاق Take-Off:

في هذه المرحلة يتحقق التغلب على جهود النمو المثابر وتتنامى القوى المؤدية إلى التقدم الاقتصادي لتهيمن على المجتمع بأسره ويصبح النمو هو الوضع العادي. حيث تتوسع الصناعات الجديدة بمعدلات سريعة، يقوم الاقتصاد باستغلال الموارد التي لم تكن مستغلة من قبل وكذلك يتم تطبيق الفنون الإنتاجية التي لم تكن مطبقة من قبل، هذا بالإضافة إلى إحداث تغيرات هيكلية في الإنتاج الأولي والزراعي.



(4) مرحلة المسيرة نحو النضج Drive Towards Maturity:

تأتي في هذه المرحلة المسيرة نحو النضج لتتخذ شكل التقدم الطويل الأجل، مع وجود بعض التقلبات الطفيفة، حيث يتوجه الاقتصاد نحو امتداد التكنولوجيا الحديثة، بحيث تشمل النشاط الاقتصادي بجميع هياكله وينمو الإنتاج القومي بمعدلات تفوق معدل الزيادة في السكان بانتظام، وتتغير تركيبة الهيكل الاقتصادي كلما تحسنت أساليب الإنتاج. ويتسارع قيام الصناعات الجديدة ويبدأ النشاط الاقتصادي القديم في التلاشي. وهكذا يشق الاقتصاد القومي طريقه إلى الاقتصاد العالمي.

(5) مرحلة الاستهلاك الجماهيري الكبير Mass Consumption:

هنا تتجه القطاعات الرائدة في الاقتصاد القومي نحو السلع الاستهلاكية الدائمة الاستعمال بالإضافة إلى الخدمات المختلفة. كما أن متوسط دخل الفرد من الدخل الحقيقي يرتفع إلى المستوى الذي يؤدي إلى قدرة الفرد الاستهلاكية أن تتخطى الحاجات الأساسية للإنسان من مأكل وملبس ومسكن. ويزداد التحضر وترتفع نسبة الأيدي العاملة في الوظائف الماهرة والمكاتب. وهنا يتوقف المجتمع عن قبول توسعات أخرى في التكنولوجيا الحديثة، ويبرز السؤال حول ظهور دولة الرفاه Welfare State وهو الوضع الذي يتحرك به المجتمع إلى ما هو أبعد من النضج الفني والتكنولوجي.

2.6 الرفاه الاقتصادي Economic Welfare

1.2.6 ماهية الرفاه الاقتصادي

منذ مطلع القرن الماضي، كما لاحظنا من خلال المدرسة الكلاسيكية الحديثة، تعاظم الاتجاه نحو دمج السياسات الاجتماعية بالسياسات الاقتصادية، حيث بدت المشكلة الاجتماعية بالغة الحدة من خلال توسع قاعدة الغنى والثراء وتمادي الفقر والحرمان. ففي هذا المناخ انطلقت الأفكار المنادية بالرفاه الاقتصادي كهدف أساسي للمجتمع. وأدى ذلك إلى تقوية الاتجاه الذي يطالب بشمل السياسات الاجتماعية الهادفة إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية ضمن الاقتصاد. هذا الاتجاه ما أطلق عليه اقتصاديات الرفاه Economic Welfare.

وبعد المرحلة المبكرة لاقتصاديات الرفاه التي شارك بها كل من (بيجو) Pigou و(هوبسون) Hopson و(رادوميزلر) Radomisler، برزت فكرة اقتصاد الرفاه ثانية؛ ولكن في إطار جديد يتناول مناقشة المنافسة غير الكاملة، ومناقشة التوازن العام. وكلتاهما تقود إلى فكرة الوضع الأمثل الذي ناقشها (باريتو) Pareto التي تعتبر

أســاس التحليـل الحديـث للرفـاه الـذي شـارك فيـه (هيكـس) J. R. Hicks و(كالدور) N. Kaldor و(ليتل) I. D. Little وغيرهم.

2.2.6 الوضع الأمثل في الفكـر الاقتصـادي الحديـث لاقتصـاد الرفـاه

يعرّف (باريتو) Vilfredo Pareto «الوضع الأمثل» أو أقصى الرفاه العام Maximum General Welfare بأنه «ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالاً من ذي قبل».

ويفسـر (باريتـو) الوضع الأمثل للرفاه Optimum Welfare على أسـاس الاسـتعانة بتحليـل منحنيات السـواء المتعلقـة بعمليات التبادل بيـن فردين. وفي ظل هـذا التحليل يمكـن القول بـأن (باريتو) هو أول من أقام أركان التحليل الحديـث لاقتصاد الرفاه، وذلك باستخدامه لفكرة التفضيل غير القابل للقياس العددي.

هذا التحليل الحديث وضع شروط الأوضاع المثلى في الإنتاج والتبادل دون إضافة منافع الأفـراد بعضها إلى بعض. وهذا يعتبر خروجـاً على التقليد المنفعي في الفكر الاقتصادي، فالوضع الأمثل هو ذلك الوضع الذي يسـتحيل معه وضع أي فرد على منحنى سـواء أعلى، دون أن يترتب على ذلك وضع أي فرد آخر على منحنى سواء أدنى.

ومـن المهـم هنا أن نؤكد أن ثمة عدداً لا نهائي من الأوضاع المثلى، وأن ثمة وضعاً أمثل هـو أفضل بالضـرورة من أي وضع أمثل آخـر. بعبارة أخرى، قد يكـون هناك وضع أمثل حسـب تعريف (باريتو) يتوافق مع سـوء توزيع الدخل، ومع ذلك فهو أسوأ من وضع أمثل آخر يتوافق مع حسن توزيع الدخل.

لم يقرر (باريتو) بوضوح متى يمكن القول أن وضعاً معيناً أفضل من وضع آخر، وكل ما في الأمر أنه وضع بعض الشـروط التي يجب أن تتحقق لكي يمكن تحسـين أحوال أحد الأفراد دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار برفاهية فرد آخر وجعله في وضع أسوأ.

لقـد تطورت النظرية بعد (باريتو) وأخذت مسـالك مختلفة، حيـث يمكن أن نميز بين ثلاث مجموعات رئيسة من الأفكار تعبر كل منها عن مدرسة فكرية بحد ذاتها.

المدرسـة الأولى:

تعتبـر الرفاهية فكرة أخلاقية بحتة وعلى ذلك لا يمكـن التوصل إلى نتائج الرفاهية إلا على أسـاس فروض أخلاقية، وهذه الفروض يقررها شـخص غير عادي؛ حيث تعالج هذه النظرية فكرة التوزيع المثالي للدخل على أنها فكرة أخلاقية.

إذاً، تهتم هذه المدرسـة بالنتائج المترتبة على الفروض الأخلاقية، إذ من الممكن إدخال

أية فكرة أخلاقية داخل النظام الاقتصادي وعلى ذلك ففي إطار هذا التحليل يمكن التوصل إلى شـروط الأوضاع المثلى. ومن الواضح أن هذه المدرسـة الفكرية تؤكد على أن دراسـة اقتصاد الرفاه لا تعدو أن تكون دراسـة أخلاقية.

المدرسة الثانية:

لا تعترف هذه المدرسـة بالناحية الأخلاقية في الرفـاه الاقتصادي، إذ أن مفهوم الرفاه قائم على دراسة أسباب الإشباع. وكذلك لا تذكر هذه المدرسة دور توزيع الدخل في التوصل إلى نتائج الرفاه، وعلى ذلك لا بد من افتراض وضع مثالي معين للدخل. تذكر هذه المدرسة عقد المقارنات بين المنافع الشـخصية، ومن ثم تتوافق مع المدرسـة الأولى في اسـتنباط الشروط المثلى في الإنتاج والتبادل على اعتبار أنها شروط لازمة للوضع الأمثل. أما التوزيع المثالي للدخل فهو يعتبر أيضاً شـرطاً أساسـياً للوضع الأمثل.

المدرسة الثالثة:

هذه المدرسـة تقـرر أن توزيع الدخل ليس له أي اعتبار في بحث مشـكلة الرفاه. ومن الواضح أن الاقتصاديين الذين ينتمون إلى هذه المدرسـة لا يفترضون في تحليلهم تساوي الإشـباع أو اللجوء إلى الحكم الشـخصي. إذ أن المقارنات الشخصية، بين المنافع بالنسبة لأفراد المجتمع أمر غير مشروع في تحليل الرفاه. ومن ثم فإن الزيادة في الرفاه الاقتصادي تعـرَّف دون الإشـارة إلى توزيع الدخل الحقيقي، وما ينتج عنـه من آثار على حجم الرفاه. وهذا التحليل قائم على الافتراض الأساسـي الذي يفيد بأن الوحدة النقدية سـواء بيد الغني أو الفقير سوف ينتج عنها نفس المستوى من الإشباع.



تدريب (5)

1. يقوم النمو الاقتصادي الحديث على عدد من العوامل، ما هذه العوامل؟
2. وضّح المقصود بمرحلة الاستهلاك الجماهيري الكبير.
3. قارن بين الأفكار الأساسية التي تقوم عليها المدارس الفكرية الخاصة بالرفاه الاقتصادي.
4. ضع إشارة (√) أو إشارة (×) أمام العبارات الآتية:

أ- النمو الاقتصادي يعتبر أمراً متعلقاً بالطلب الكلي لا بالعرض الكلي.

ب- يصبح النمو الاقتصادي هو الوضع العادي للمجتمع في مرحلة الانطلاق.

ج- تعتبر فكرة الوضع الأمثل أساس التحليل الحديث للرفاه الاقتصادي.

د- استخدم (باريتو) منحنيات السواء في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي.

هـ- الوضع الذي لا يمكن للفرد أن يتحرك منه إلى وضع آخر يصبح فيه أحسن حالاً من السابق، يعرف بمفهوم أقصى الرفاه العام.



أسئلة التقويم الذاتي (5)

من أهم سمات النمو الاقتصادي أنه ذو طبيعة تراكمية، علّل. ذلك

يعتبر (باريتو) أول الاقتصاديين الذين أقاموا أركان التحليل الحديث لاقتصاد الرفاه، ناقش هذا الرأي.

7. الخلاصة

تعرضت هذه الوحدة إلى عرض أهم القضايا والمسائل الفكرية الاقتصادية التي تعدّ امتداداً للاقتصاد (الكينزي). وحاولنا عرض هذه الأفكار من خلال عدد من الأقسام، من أجل أن يسهل عليك حصرها وفهمها. ففي القسم الأول تناولنا الاقتصاد الكلي وإدارة الاقتصاد، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أخذت الحكومات وأصحاب القرارات الدور من أجل حماية الاقتصاد من التقلبات والمحافظة على مسيرة النمو والتطور الاقتصادي، ولذلك فإن أهداف الاقتصاد الكلي حدّدت لتشمل الإنتاج، والاستخدام، والبطالة، واستقرار الأسعار، ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال السياسات المالية والنقدية، التي تمثل أدوات الاقتصاد الكلي.

اتبع الاقتصاد (الكينزي) الجديد منهج (كينز) بشأن دور الدولة في توجيه الاقتصاد، وتحـددت الأدوار التي يجب على الحكومة أن تقوم بها فـي الحياة الاقتصادية في مجال الإطار القانوني وتنظيم الأسـواق والسـعي لتطبيق آلية الاسـتقرار الاقتصادي، وتوظيف واستغلال الموارد الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل.

وبالنسـبة للنقود والدور الذي تلعبه محلياً وخارجياً، وما تخلقه من تداخل اقتصادي بيـن المجتمعـات، يتضـح دور النقود من خلال مـا تقوم به في مجال الكسـب النقدي، وعملية الإنتاج وتقييم أداء المشـاريع، وأداة للتراكم الرأسـمالي هذه بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه النقود في توحيد مظاهر النشاط الاقتصادي.

ومـن أهم القضايا التي تواجـه المجتمعات في العصر الحديث، تلك المتعلقة بشـأن الاسـتخدام؛ حيث تعتبر السياسـة الاقتصادية الهادفة للوصول إلى مسـتوى الاستخدام الكامل وتلك المعنية بمحاربة البطالة أنها سياسـة متعاكسة، بمعنى أنه لا يمكن تحقيق إحداها إلا على حساب المسألة الثانية.

وهناك تضارب في السياسـة الاقتصادية، قائم على الحقيقة الاقتصادية المتمثلة في أن الإنفـاق الكلـي الذي يؤثر في البطالـة يؤثر أيضاً في المتغيـرات الأخرى ذات العلاقة برسم السياسة الاقتصادية.

فسبب نشوء البطالة هو قصور الطلب الكلي وبالمقابل فإن المتغير المهم الذي يمكن التحكم من خلاله في مستوى الاستخدام بصورة فعَّالة هو مستوى الإنفاق الكلي.

أما بالنسـبة لأسـباب التضخم المعتدل فهي تتعدد ابتداءً مـن الطلب والنفقة وزيادة الأسعار بالإضافة إلى ما يسمى بحالة الجمود الهيكلي.

كذلك تم التعرض إلى العلاقة بين البطالة والأسـعار حيث فسـرت المراحل المختلفة التي مرت بها هذه العلاقة ابتداء من الفكر الكلاسيكي الحديث، إلى المرحلة الحديثة بهذا المجال وخاصة بالركود التضخمي.

لقد تم تحليل النمو والرفاه الاقتصادي بهذه الوحدة، حيث يقصد بالنمو زيادة الطاقة الإنتاجيـة للاقتصـاد القومي، ويأخذ الطبيعـة التراكمية، وتم التعرف إلـى مراحل النمو الاقتصادي الذي قدمها (رسـتو) ابتداءً من مرحلة المجتمـع التقليدي وصولاً إلى مرحلة الاستهلاك الجماهيري الكبير.

وبالنسـبة للرفـاه الاقتصادي الذي تم التعرف إليه على أنـه يمثل ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر، يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالاً من ذي قبـل، وفي الوقت الحاضر تنادي الأفكار الاقتصادية لاعتبار الرفاه الاقتصادي الهدف الأساس للمجتمع، هذا الاتجاه من الفكر الاقتصادي أطلق عليه اقتصاديات الرفاه.

8. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الحادية عشرة

تهدف الوحدة الدراسـية الآتية إلى تعريف المدرسـة النقديـة الحديثة من خلال تحليـل كل مـن المسـاهمات التـي قدمتها مدرسـة (كمبـردج) والمدرسـة النقدية السـويدية من خلال تحليل علاقة الفائدة ورأس المال بكل من الادخار والاسـتثمار. وكذلك التعرف إلى الدور الذي لعبته مدرسـة شـيكاغو من خلال الفكر الاقتصادي النقدي الحديث والخاص بالتحول النقدي والنقود والدخل والسياسة النقدية وميزان المدفوعات.

9. إجابـات التدريبـات

تدريـب(1)

.1

أ. خاطئة.

ب. صحيحة.

ج. خاطئة.

د. خاطئة.

.2

أ. لماذا يتراجع مستوى الإنتاج والاستخدام في بعض الأوقات وكيف يمكن تخفيض مستوى البطالة؟

ب. ما مصادر التضخم السعري وكيف يمكن السيطرة عليه؟

ج. كيف يمكن للمجتمع أن يرفع من معدل نموه الاقتصادي؟

3. أهداف الاقتصاد الكلي هي:

أ. الإنتاج.

ب. الاستخدام.

ج. استقرار مستوى الأسعار.

بينما أدوات الاقتصاد الكلي هي:

أ. السياسة المالية.

ب. السياسة النقدية.

تدريــب(2)

1. ب
2. ج
3. أ
4. د
5. د

تدريــب(3)

.1

أ. الكسب النقدي.
ب. البدء في عملية الإنتاج.
ج. أداة لتقدير أداء المشاريع الاقتصادية.
د. ثمن للسلع والخدمات.
هـ الدخول النقدية الجارية.
و. أداة لتراكم رأس المال.
ز. النقود كسلعة.
ح. توحيد مظاهر النشاط الاقتصادي.

2. نعم، وذلك لأن النظام الاقتصادي الرأسمالي قائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وعلى القرارات الفردية. ففي ظل هذا المناخ الاقتصادي تدخل النقود لتعطي العديد من النشاطات الاقتصادية الفردية نوع من التوحيد والتنظيم للعملية الاقتصادية من خلال العمليات التي تتبلور على شكل الأثمان في الأسواق المختلفة.

تدريــب(4)

1. التضــارب في السياســة الاقتصادية ينبع مــن الحقيقة الاقتصاديــة المتمثلة في أن الإنفــاق الكلي أو الطلب الكلي الذي يؤثر في البطالة بدرجة ملموســة يؤثر أيضاً في المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة برسم السياسة الاقتصادية.
ويتمثل التضارب في السياسة الاقتصادية بشأن:

أ. هدف القضاء على البطالة والزيادة في مستوى الاستخدام.
ب. هدف الحد من التضخم من خلال التحكم في مستوى الأسعار.

.2

أ. تتجه الأسعار إلى التزايد في الوقت الذي يتعذر فيه زيادة الإنتاج والعرض الكلي من السلع والخدمات، ويعود ذلك إلى كون الموارد الاقتصادية للمجتمع تكون موظفة بالكامل.

ب. زيادة الطلب على السلع والخدمات سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات عناصر الإنتاج باعتباره طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات ومن ثم تميل أسعار خدمات عناصر الإنتاج إلى الارتفاع.

ج. هذا يعني أن زيادة الطلب الكلي والفائض فيه هي مصدر تضخم الأسعار سواءً بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو بالنسبة لخدمات عناصر الإنتاج.

.3

الركود التضخمي يعني تداخل مرحلتي الكساد والرخاء في مرحلة واحدة، بمعنى أن الاقتصاد يعاني من البطالة وهي سمة من سمات الكساد، وفي نفس الوقت يعاني من التضخم وهي سمة من سمات مرحلة الرخاء. تفسر هذه الظاهرة على أن هناك توافقاً زمنياً بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة وبين تضخم النفقة كسبب منشئ لارتفاع مستوى الأسعار والتضخم. وعند هذه الحالة فإن العلاقة تكون طردية بين البطالة والأسعار وأن السبب المؤدي لكل منهما يكون مختلفاً عن الآخر.

تدريب (5)

.1

أ. نوعية رأس المال البشري والمادي.

ب. حجم السكان العاملين.

ج. طبيعة المؤسسات الاجتماعية والقانونية.

د. أنماط الميزة النسبية في ميدان التجارة الخارجية.

.2

مرحلة الاستهلاك الجماهيري الكبير تعني توجه القطاعات الرائدة في الاقتصاد نحو السلع الاستهلاكية دائمة الاستعمال بالإضافة إلى الخدمات المختلفة. وفي هذه المرحلة تزداد الدخول الفردية الحقيقية مما يؤدي إلى أن القدرة الاستهلاكية للأفراد سوف تتخطى الحاجات الأساسية، ويزداد التحضر وترتفع نسبة الأيدي العاملة في الوظائف الماهرة ويتوقف المجتمع عن قبول التوسعات في التكنولوجيا الحديثة.

.3

المدرســة الأولى:دراســة اقتصاد الرفاه لا تعدو أن تكون دراسة أخلاقية، وبالتالي لا يمكن التوصل إلى نتائج الرفاهية إلا على أساس فروض أخلاقية.

المدرسة الثانية:هذه المدرسة لا تعترف بالناحية الأخلاقية في الرفاه الاقتصادي، لأن مفهوم الرفاه قائم على دراسة أسباب الإشباع ولا تذكر هذه المدرسة دور توزيع الدخل في التوصل إلى نتائج الرفاه.

المدرسة الثالثة: تقرر هذه المدرسة أن توزيع الدخل ليس له أي اعتبار في بحث مشكلة الرفــاه. ومن ثم فإن الزيادة فــي الرفاه الاقتصادي تعرَّف دون الإشــارة إلى توزيع الدخل الحقيقي وما ينتج عنه من آثار على حجم الرفاه. وهذا الافتراض قام على تســاوي مستوى الإشباع من الوحدة النقدية بالنسبة للغني والفقير على حد سواء.

.4

أ- ×

ب- √

جـ- √

د- ×

هـ- √

- **أثـر (بيجـو) Pigou Effect**: هو عبارة عن المساهمة الاقتصاديـة التي جاء بها (بيجو) والتي تفيد بأن هناك علاقة طردية بين البطالة ومستوى الأسعار.
- **الاسـتهلاك الجماهيـري Mass-Consumption**: عبـارة عـن ذلـك النوع من الاسـتهلاك الـذي يتخطـى السـلع والخدمات الأساسـية من قبـل الأفـراد والقطاعات الاقتصادية الرائدة في المجتمع.
- **الاقتصاد الكلي Marco Economic**: عبارة عن دراسـة سـلوك الاقتصاد كوحدة واحدة.
- **اقتصاديـات الرفاه Economic Welfare**: هي عبـارة عن ذلك الاتجاه من الفكر الاقتصـادي الذي يطالب بشـمل السياسـات الاجتماعيـة الهادفة إلى تحقيـق الرفاهية الاجتماعية ضمن الاقتصاد.
- **أقصـى الرفاه العامـل Maximum General Welfare**: عبارة عن ذلك الوضع الـذي لا يمكـن التحـرك منه إلى وضع آخر يصبـح فيه كل فرد في النظـام الاقتصادي أحسن حالاً من ذي قبل.
- **الركود التضخمي StagFlation**: وهي عبارة عن الحالة التي تحدث بها بطالة في الاقتصـاد وفي نفس الوقت يحدث التضخـم، أي أن الاقتصاد يكون عرضة إلى مرحلتي الكساد والرخاء معاً.
- **الـدورة الاقتصاديـة Economic Cycle**: عبـارة عـن التقلبات التـي تحدث في مستوى الإنتاج والاستخدام والأسعار وتحدث في المدى القصير.
- **دولـة الرفـاه Welfare State**: يقصـد بالرفاه هـو ذلك الوضع الـذي يتحرك به المجتمع إلى ما هو أبعد من النضج الفني والتكنولوجي.
- **لولـب الأجـور والأسـعار Spiral Wages and Prices**: عبارة عـن الحالة التي تتجه فيها كل من الأجور النقدية والأسعار إلى التحرك التصاعدي بالرغم من وجود قدر ملموس من البطالة.
- **المجتمـع التقليـدي Traditional Society**: هو عبارة عن ذلـك المجتمع الذي يتطور هيكله في إطار الطاقة الإنتاجية المحدودة
- **مرحلـة الانطـلاق Take-Off**: هي عبـارة عن تلك المرحلة التـي يصبح بها النمو الوضع العادي للمجتمع من خلال قيام الصناعات بالتوسع بمعدلات سريعة وكذلك قيام الاقتصاد باستغلال موارده الاقتصادية التي كانت معطلة من قبل.
- منحنى فيليبس Philips Curve: هو المنحنى المنحدر من أعلى إلى أسفل ويظهر

العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير السنوي في كل من الأجور والأسعار، وأطلق عليه منحنى (فيليبس) نسـبة إلى الاقتصادي W. Philips.

النمو الاقتصادي Economic Development: عبارة عن الزيادة في الإنتاج وتحسن مستوى المعيشة في المدى الطويل.

الوضع الأمثل للرفاه Optimum Welfare: هو عبارة عن ذلك الوضع الذي يسـتحيل معـه وضـع أي فرد على منحنى أعلـى دون أن يترتب على ذلك وضـع أي فرد آخر على منحنى سواء أدنى.

11. المراجع



أولاً: العربيـة

1. الخضري، سعيد، (2000) أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي «من الكلاسيك إلى كينز»، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر.
2. بوشـهولز، تـودج، (1996) أفكار جديدة مـن اقتصاديين راحليـن مقدمة للفكر الاقتصـادي الحديـث، ترجمة الأفنـدي، نزيرة والحسـيني، عزة، الطبعـة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
3. جالبريث، جون كينيث، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة بلبع، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
4. دويـدار، محمـد، (2003) مبادئ الاقتصاد السياسـي، الجزء الثانـي - الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
5. عمر، حسـين، (2000) تاريـخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثانـي، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.
6. مبـارك، عبد المنعـم، (1981) قراءات فـي نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسـة شباب الجامعة، الإسكندرية.
7. المهر، خضر عباس، (1981) التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية: دراسة تحليلية في إطار النظرية الكينزية، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.
8. ناصـر، محمـد ثابـت، (2001) العلاقـة بين الاقتصاد السياسـي وتطـور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشـر والتوزيع، الأردن.

ثانيـا: الأجنبيـة

1. Backhaus، Jurgen G. (2005) Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K;.

2. Barens، Ing & Caspri Volker(2004) (Editors) Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; .

3. Bhatia، H. L، (1997) History Of Economic Thought، 4th ed، Vikas Publishing House Pvt. Ltd، Delhi،.

4. Heilbroner، Robert L. (1999) The Worldly Philosophers: The Lives، Times And Ideas Of Great Economic Thinkers; 7th ed; Library Of Congress; New York;.

5. Hughes، Jonathan، (1897) American Economic History، 2nd ed، Northwestern University، Scott Foresman and Company، Glenview Uinoies، London، England،.

6. Gibsok، Bill (Editor); (2004) Joan Robinson>s Economics – A centennial Celebration; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K;.

7. Robinsons، Lionel، (2000) A History Of Economic Thought; The Lse Lectures; 5th ed، edited by; Medema; Steven G. & Samuels، Warren J. Princeton University Press; U. K;.

8. Roll، Eric، (1993). A History Of Economic Thought، 5th ed، Faber and Faber Ltd، London،.

9. Screpanti، Ernesto & Zamagni; Stefano(2001). An Outline of the History of Economic Thought; Oxford University Press Inc; New York; 2001.

10 Skousen، Mark، ed. Dissent on Keynes، A Critical Appraisal of Keynesian Economics، Praeger Publishers، New York، 1992،

pp. 131-147.

11. Srivastava، S. K. History Of Economic Thought، 4th ed، Chand & Company Ltd، New Delhi، 1996.

12. Toporowski، Jan; Theories of Financial Distribution – An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; April; 2004.

13. Zamagani، Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004.

ثالثـاً:المواقــع الإلكترونيــة

1. http:/www.ecolib.org

2. http://cepa.newschool.edu

3. http:// socserv2.socsci.mcmaster.ca

4. http:/www.wikipedia.org

5. http:/www.ocw.mit.edu

الوحدة الحادية عشر

11

المدرسة النقدية الحديثة والفكر الحديث

The Modern Monetary Scool and The Modern Thought

إعداد المادة العلمية

د. حمر محمود أبو عيدة

محتويات الوحدة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، أهلاً وسهلاً بك في هذه الوحدة الحادية عشرة والأخيرة من مقرر «تاريخ الفكر الاقتصادي».

لقد كانت الوحدات السابقة تدور حول تاريخ الفكر الاقتصادي والنظريات الاقتصادية المختلفة، أما في هذه الوحدة الأخيرة، فإننا سننتقل إلى فرع آخر من النظرية الاقتصادية، وهو ما يعرف بالاقتصاد النقدي. وسوف نركز في هذه الوحدة على الجوانب النقدية للمدارس الاقتصادية المختلفة، وخاصة تلك التي قدمت من مدرسة شيكاغو، وما تحويه من أفكار اقتصادية حديثة، ما زال الكثير منها يطبق في الحياة العملية، ويستخدم في رسم السياسات الاقتصادية الحديثة.

إننا نأمل أن تثير هذه الوحدة الأخيرة، الموسومة بـ «المدرسة النقدية الحديثة والفكر الحديث» اهتمامك، وأن توضح لك الصورة الكاملة للطريق الطويل، الذي سلكه الفكر الاقتصادي من فترة ما قبل التاريخ، وحتى يومنا هذا.1

2.1 أهداف الوحدة

يتوقع منك - عزيزي الدارس- بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1. توضح مساهمات (كمبردج) في الفكر الاقتصادي النقدي، ومفهوم الرصيد النقدي.
2. تعرف المدرسة النقدية السويدية، والمساهمات الفكرية في تحديد علاقة الفائدة، ورأس المال، الفائدة، ومستوى الأسعار، والادخار والاستثمار.
3. تبين، الفكر الاقتصادي النقدي الحديث ومساهمات مدرسة شيكاغو.
4. تناقش، آلية التحول النقدي والنقود، والدخل والتضخم والمسارع في العصر الحديث.
5. تشرح سياسة الاقتصاد النقدي وآليته.
6. تتبّين دور السياسة النقدية في إدارة ميزان المدفوعات.

3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام رئيسة،

القسم الأول: يتناول طريقة (كمبردج)، والرصيد النقدي، ويوضح كلاً من نظرية التبادل، والنظرية الكمية للنقود، وهذا القسم مرتبط بالهدف الأول للوحدة.

القسم الثاني: يتناول المدرسة السويدية، ويحلل أهم المساهمات التي قدمتها هذه المدرسة من خلال تحليل الفائدة وعلاقتها بكل من رأس المال ومستوى الأسعار وتحليل الادخار والاستثمار، وهذا القسم مرتبط مباشرة بالهدف الثاني للوحدة.

القسم الثالث: مدرسة شيكاغو ويمثل الجزء الأساسي في هذه الوحدة، ويتناول كلاً من آلية التحول النقدي، النقود والدخل، التضخم والمسارع وسياسة الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات. وهذا القسم مرتبط بالأهداف (3-6) لهذه الوحدة.



4.1 القراءات المساعدة

يمكن الاستعانة بالمراجع الآتية لما لها من اتصال وثيق بموضوعات هذه الوحدة:

1. بوشهولز، تودج، (1996) أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نذيرة والحسيني، عزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
2. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة،.
3. جالبريث، جون كينيث، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر ترجمة بلبع، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
4. Toporowski، Jan; Theories of Financial Distribution– An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; April; 2004.
5. Zamagani، Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004.
6. http: /www.ocw.mit.edu

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

بالإضافة إلى الجو الهادئ، ودفتر ملاحظاتك من أجل تدوين الملاحظات الهامة، وتحليل الرسومات البيانية، والمعادلات المرتبطة بمفاهيم هذه الوحدة، يجب أن تقوم بالإجابة عن مجموعة أسئلة التقويم الذاتي المرفقة في ثنايا هذه الوحدة، وكذلك الإجابة عن التدريبات، التي تستطيع أن تقيس مدى استيعابك، من خلال الرجوع إلى الإجابات النموذجية لهذه التدريبات الموجودة في نهاية الوحدة، وإذا واجهتك أية مشكلة أو تساؤل لا تتردد في الرجوع إلى مشرفك الأكاديمي سواء من خلال اللقاءات الأكاديمية أو الاتصال المباشر أو حتى من خلال البوابة الإلكترونية للجامعة.

آملين لك كل التوفيق والتقدم والنجاح في تنمية مداركك في هذا المجال.

2. طريقة (كمبردج) والرصيد النقدي
Cambridge Approach and Cash Balance

بالرجوع عزيزي الدارس، إلى الاقتصاد الكلاسيكي الحديث فإن (مارشال) الذي اختص بتحليل الاقتصاد الجزئي، أعطى التحليل الكلي نوعاً من الانتباه، عندما حاول الجمع بين متغيرين كليين على مستوى الاقتصاد القومي في معادلة واحدة، وهما قيمة الناتج القومي، وكمية النقود المتداولة.

بدأ (مارشال) هذا التحليل الكلي من النقطة التي انتهى عندها الاقتصادي الأمريكي (أرفنج فيشر) Irving Fisher عام 1911 من وضع نظرية كمية النقود في صورة المعادلة الشهيرة باسم معادلة التبادل Exchange Equation. وقد قام (مارشال) وأعوانه في قسم الاقتصاد بجامعة (كمبردج) بتطوير هذه النظرية التي أصبحت تعرف باسم معادلة (كمبردج) Cambridge Equation.

كان من نتائج هذا التطور أن معادلة (فيشر) ذات المتغيرات الاقتصادية الكلية الأربعة، قد تحولت إلى معادلة ذات متغيرين اقتصاديين كليين فقط؛ لتخرج بذلك معادلة (كمبردج) إلى حيز الوجود.

وكانت معادلة التبادل (فيشر) قد صيغت على النحو الآتي:

$$MV = PT$$

حيث M: تمثل كمية النقود.

V: متوسط سرعة تداول النقود.

T: حجم المعاملات الكلية.

P: متوسط الأسعار في المتوسط.

هذه الصياغة لمعادلة التبادل (لفشر) تحمل حقيقتين هما:

الأولى: إن (MV) كمية النقود × سرعة تداولها تعكس عرض النقود، وأن (PT) حجم المعاملات × متوسط مستوى الأسعار تعكس الطلب على النقود.

وبما أن: $MV = PT$

فإن ذلك يعني أن الطلب على النقود يساوي عرض النقود.

الثانية: أي تغير في كمية النقود سوف يؤدي إلى تغير مناظر في مستوى متوسط الأسعار بنفس القدر وفي نفس الاتجاه، بافتراض أنه من غير المتوقع تغير سرعة تداول النقود، أو حجم المعاملات إذا ما حدث التغير في كمية النقود.

جاء (مارشال) ليعدّل من صياغة معادلة (فيشر) كما يلي:

$$MV' = OP' \quad \text{..............................} \quad (1)$$

حيث: M: تمثل كمية النقود المتداولة

V': تمثل سرعة تداول النقود

O: تمثل كمية الناتج الكلي

P': تمثل المتوسط العام للأسعار بالنسبة للإنتاج فقط.

أي أن:

$$M = \frac{1}{V'} \times OP'$$ ....(2)

وبالتالي فإن:

$$M = K \times OP'$$ ....(3)

حيث: K تمثل التفضيل النقدي وتساوي $\frac{1}{V'}$

لهذا فإن:

$$M = KY$$ ....(4)

حيث: Y تمثل OP'

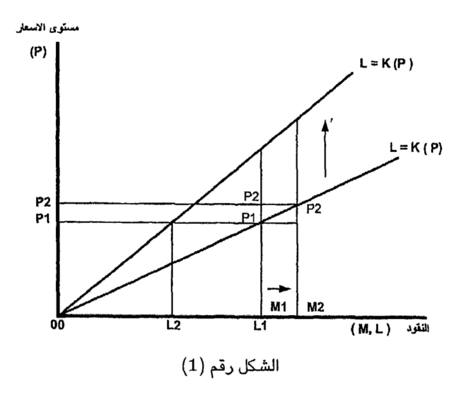
= كمية الناتج الكلي × متوسط الأسعار العام = قيمة الناتج الكلي.

فإن كمية النقود (M) = نسبة التفضيل النقدي (K) × قيمة الناتج الكلي (Y).

من خلال هذا الاستحداث الذي أدخله (مارشال) على معادلة (فيشر) (التبادل) فإن طريقة (كمبردج) قامت بالاستبدالات الثلاثة الآتية:

1) استبدال حجم المعاملات الكلية في معادلة (فيشر) (T) بكمية الناتج الكلي (O) في معادلة (كمبردج).
2) استبدال المتوسط العام للأسعار، بالنسبة للمعاملات الكلية في معادلة (فيشر) (V)، بالمتوسط العام للأسعار، بالنسبة للإنتاج فقط (P') في معادلة (كمبردج).
3) استبدال مقلوب سرعة التداول النقدي في معادلة (فيشر) ($\frac{1}{V}$) بالرمز (K)؛ ليمثل نسبة التفضيل النقدي في معادلة (كمبردج).

ويمكن، عزيزي الدارس، الاستعانة بالشكل الآتي رقم (1) للاستدلال على الاختلافات بين طريقة (كمبردج) ومعادلة التبادل:



الشكل رقم (1)

بناءً على الشكل رقم (1)، فعند زيادة كمية النقود من M1 إلى M2 هناك أثر مباشر على مستوى الأسعار الذي يزداد من P1 إلى P2، هذا ما ينطوي على تحليل معادلة التبادل عند (فيشر).

ولكن الطريقة والآلية التي تعمل بها طريقة (كمبردج) والرصيد النقدي تختلف. فالمعادلة L = K تعبر عن أن الطلب على الرصيد النقدي، مرتبط بمستوى الأسعار. فعند تغير الطلب على الرصيد النقدي (L) هناك تغير نسبي مقابل في مستوى الأسعار (P)، وعند تناقص الطلب على الرصيد النقدي من L1 إلى L2؛ فإن مستوى الأسعار سوف يتزايد من P1 إلى P2. هذا بسبب أن تناقص الطلب على الرصيد النقدي يفسح المجال لزيادة التبادل بنفس حجم النقود الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار.

من هذا المنطلق- عزيزي الدارس- فإن هناك بعض الاختلافات بين معادلة طريقة الرصيد النقدي ومعادلة التبادل، ويمكن إدراج هذه الاختلافات في النقاط الآتية:

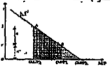
1. إن كلتا المعادلتين تعطي تفسيراً مختلفاً للطلب على النقود، ففي معادلة التبادل، تنطلق النقود لتغذي عملية التبادل من السلع، والخدمات المطلوبة، وفي طريقة الرصيد النقدي فإن النقود تبقى ثابتة حيث تستخدم أداة لاختزان القيم.
2. التركيز في معادلة التبادل على سرعة تداول النقود (V)، بينما تركز طريقة (كمبردج) على الرصيد النقدي غير المستخدم والذي يحتفظ به كجزء من الدخل القومي (K).

3. تتعامل معادلة التبادل مع النقود على أنها تيار بينما تتعامل معادلة الرصيد النقدي على أن النقود مخزون.
4. (فيشر) بمعادلة التبادل يفسر قيمة النقود خلال فترة من الزمن؛ في حين أن معادلة الرصيد النقدي تفسر قيمة النقود في وقت معين ومحدد.

● نقاط تفوق طريقة الرصيد النقدي

يمكن إدراج نقاط تفوق طريقة (كمبردج) والرصيد النقدي على معادلة التبادل على النحو الآتي:

1. تعتمد طريقة الرصيد النقدي على الدوافع الإنسانية؛ التي تعتبر الأساس لجميع النشاطات الاقتصادية، بعكس نظرية التبادل، التي تعتمد على الطبيعة الميكانيكية لتداول النقود.
2. أدخلت طريقة الرصيد النقدي عنصراً جديداً وهو مستوى الدخل القومي؛ حيث يعتبر المحدد لمستوى الاقتصاد، والنمو، والاستخدام، والأسعار، وبالتالي ليس تداول النقود هو الأمرالمهم، ولكن سرعة تداول النقود بسبب التغير في الدخل يعدّ الأساس في العملية.
3. تركز طريقة الرصيد النقدي على الطلب، على النقود، بعكس التحليل الكلاسيكي التقليدي الذي كان يركز على جانب العرض، وأبعد من ذلك فإن معادلة الرصيد النقدي وضعت لتثبت فشل معادلة كمية النقود التقليدية، التي تأخذ من عرض النقد الأساس في تحديد مستوى الأسعار.
4. طريقة الرصيد النقدي تربط نفسها بالنظرية العامة للقيمة؛ إذ أنها تحلل قيمة النقود من خلال الطلب وليس العرض، فالمعادلة:



تعتبر أكثر فائدة كأداة من معادلة التبادل

$$P = \frac{M\ V}{T}$$

والسبب أن من السهل معرفة حجم النقد السائل الذي يحتفظ به الأفراد كرصيد نقدي من حجم النقود التي تنفق على عمليات التبادل المختلفة.

5. طريقة الرصيد النقدي أعطت الفرصة لقيام نظرية التفضيل النقدي المشهورة ونشأتها

والتي أصبحت فيما بعد جزءاً من نظرية الدخل والناتج والاستخدام.

6. طريقة الرصيد النقدي قدمت الأهمية للتفضيل النقدي (K)، وبالتالي فإن تحليل العوامل المسؤولة عن تقلبات التفضيل النقدي أعطت المجال لدراسة الكثير من المسائل وتحليلها مثل عدم التأكد، والتوقعات، وسعر الفائدة وغيرها.

- **الانتقادات الموجهة لطريقة (كمبردج) والرصيد النقدي**

بالرغم من التفوق الذي سجلته طريقة (كمبردج)، إلا أنها كانت عرضه لعدد من الانتقادات وهي:

1. تجاهلت طريقة (كمبردج) الدوافع المختلفة للتفضيل النقدي ومن أهمها دافع المضاربة، الذي تحول لأن يصبح من أهم الدوافع كما رأينا في التحليل (الكينزي).
2. بالرغم من أن طريقة (كمبردج) أدخلت مستوى الدخل القومي في التحليل، إلا أنها تجاهلت العناصر الأخرى مثل الإنتاجية، والنمو وتفضيل السيولة والتي تعتبر عوامل مهمة بالنسبة لنظرية قيمة النقد.
3. افترضت طريقة (كمبردج) أن التفضيل النقدي كما هو، مثلما افترضت نظرية التبادل نفس الشيء بالنسبة لحجم المعاملات، مما أدى لأن تكون طريقة (كمبردج) عرضة للانتقادات التي قدمت لنظرية التبادل.
4. طريقة (كمبردج) لم تستطع وضع قاعدة كاملة للنظرية النقدية التي يمكن أن تحلل السلوك المتغير للأسعار في الاقتصاد، وكذلك لم تعط حجم التغير في الأسعار الناتج عن التغير في عرض النقود في المدى القصير.
5. تجاهلت طريقة (كمبردج) الدور المحدد لسعر الفائدة، وبالتالي أعطت الانطباع بأن التغيرات في عرض النقد، مرتبطة بشكل مباشر في مستوى الأسعار؛ لهذا فإن النظرية الواقعية لا يمكن لها أن تتجاهل أثر سعر الفائدة ودورها.
6. من خلال التحليل الذي قدمته طريقة (كمبردج)، والذي يفيد بأن الزيادة في الرغبة في الاحتفاظ برصيد نقدي يؤدي إلى تناقص مستوى الأسعار بنفس النسبة، هذا يدل على أنها تفترض بأن مرونة الطلب على النقود تساوي 1 صحيح، وهذا يعتبر صحيحاً في حالة ثبات كل من المخزون النقدي وحجم السلع والخدمات. وبما أن حجم السلع والخدمات دائماً في تغير مستمر فإن مرونة الطلب النقدية لا يمكن أن تكون 1 صحيح إلا في حالة السكون.
7. طريقة (كمبردج) لم تستطع تفسير ظاهرة الدورة الاقتصادية، بمعنى، لماذا يتبع الكساد حالة الانتعاش والازدهار والعكس بالعكس، بالإضافة إلى أن النظرية تتعامل مع القوة الشرائية للنقود من وجهة نظر السلع الاستهلاكية فقط.

8. لـم تقـم النظرية بتحليل القوى الحقيقية المؤثرة في مسـتوى الأسـعار، وبالتالي فهي تجاهلـت متغيرات هامة مثل الادخار والاسـتثمار؛ حيث قالت النظرية بأن التغيرات في الطلـب علـى النقود يمكن أن تؤدي إلى تغير في قيمة النقـود، ولكنها لم تحلّل بوضوح العوامل التي تسـبب التغير في الطلب على النقـود، والتي هي عوامل عديدة وكثيرة في الاقتصاد المتحرك والمتشابك.

والآن- عزيزي الدارس- اختبر معلوماتك بالإجابة عن الآتي:



تدريب (1)

اختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات الآتية:

1) طريقة (كمبردج) والرصيد النقدي تعتبر تطوراً لنظرية:

أ- كمية النقود الكلاسيكية.

ب- التبادل لـ (فشر).

ج- التفضيل النقدي لـ (كينز).

د- جميع ما ذكر.

2) حجم المعاملات الكلية في معادلة (فيشر) استبدل من قبل طريقة (كمبردج) بـ:

أ- نسـبة التفضيل النقدي.

ب- سعر الفائدة.

ج- المتوسط العام للأسعار.

د- كمية الناتج الكلي.

3) حسـب مفهوم طريقـة الرصيد النقدي وتحليلها فإنـه إذا زاد الطلب على النقود فإن مستوى الأسعار سوف:

أ- يزداد بسبب تزايد الطلب على السلع والخدمات.

ب- ينخفض بسبب تزايد الطلب على السلع والخدمات.

ج- يزداد بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات.

د- ينخفض بسـبب انخفاض الطلب على السـلع والخدمات.

4) تتعامل طريقة (كمبردج) مع النقود على أنها:

أ- تيار يتدفق من قطاع إلى أخر.

ب- مخزون من القيم .

ج- فائض يجب استخدامه.

د- لا شيء مما ذكر.

5) من الأمور التي تجاهلتها طريقة (كمبردج):

أ- التفضيل النقدي.

ب- الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ج- سعر الفائدة.

د- جميع ما ذكر.

6) مرونة الطلب على النقود حسب طريقة الرصيد النقدي تعتبر:

أ- أقل من 1 صحيح

ب- اكبر من 1 صحيح

ج- تساوي 1 صحيح

د- غير معرفة.



أسئلة التقويم الذاتي (1)

1. باستخدام الرسم البياني وضّح الفرق بين معادلة التبادل وطريقة (كمبردج).
2. لخص أهم الانتقادات التي وجهت لطريقة (كمبردج) والرصيد النقدي.

3. المدرسة السويدية Swedish School

يعود تأسيس المدرسة السويدية- عزيزي الدارس- إلى الاقتصادي السويدي (ويكسل) Knut Wicksell حيث كان معاصراً لـ (مارشال). لم يعترف بـ (ويكسل) على أنه مؤسس المدرسة السويدية فحسب، بل يعد من الاقتصاديين العظماء وبرأي العديد فبدون وكسل ربما كان الاقتصاد شيئاً آخر.

لقد ربط ويكسل بين نظريته في القيمة وفي التوزيع معتمداً على التحليل الحدّي؛ وإذ يطبق (ويكسل) نظريته العامة في الإنتاجية الحدّية، فإنه يفترض أساساً توظيف جميع عناصر الإنتاج بصورة منتجة، وبالتالي يتفادى مشكلة التوازن عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ونلقي الضوء، عزيزي الدارس، في هذا القسم من هذه الوحدة الدراسية على مساهمات ويكسل في مجالات:

1. الفائدة ورأس المال.
2. الفائدة ومستوى الأسعار.
3. الادخار والاستثمار.

وفيما يلي تحليل هذه البنود أو النظريات الثلاث:

1.3 الفائدة ورأس المال Interest and Capital

اعتبرت المساهمات بشأن الفائدة ورأس المال هي الأكبر من قبل المدرسة السويدية و(ويكسل)، حيث اشتهر (ويكسل) بمعالجته لأسعار الفائدة النقدية في ارتباطها بالسعر الطبيعي للفائدة وعلاقة هذا الارتباط بالمستوى العام للأسعار.

يعرّف (ويكسل) رأس المال على أنه «كتلة متماسكة من العمل المختزن والأرض المدخرة». هذه النظرة إلى طبيعة رأس المال تقود إلى نوع من تحليل الفترة، أي أنه عندما يتم توظيف العمل والأرض لفترة إنتاجية ما، فإن رأس المال الذي يتم توظيفه إلى جانب العمل والأرض يكون قد ادخر من فترة سابقة.

ومن هنا يفترض (ويكسل) أن هذه السلع الرأسمالية تستخدم في إنتاج الفترة الجارية، ومن ثم يفترض (ويكسل) أنه لكي يمكن الحصول على مزايا استخدام رأس المال، لا بد من ادخار جزء من موارد الفترة الجارية مناظر لرأس المال في الفترة التالية، وهكذا تستمر العملية، وبهذا الشكل تبدأ مشكلة الادخار في الظهور.

بالنسـبة للفائدة فهي الإنتاجية الحدّية للانتظار، وعامل الوقت هو جوهر وأســاس هذه الصورة، وعلى ذلك يعرف (ويكسل) الفائدة على النحو الآتي:

الفائدة Interest هي الفرق بين نوعين من الإنتاجية الحدّية:

الأولى: الإنتاجيــة الحدّية للعمل المختــزن والأرض المدخرة؛ أي بمعنــى آخر الإنتاجية الحدّية لرأس المال حسب ما عرفه (ويكسل).

الثاني: الإنتاجية الحدّية للعمل الجاري استخدامه والأرض الجاري استخدامها.

وحســب هــذا النوع مــن الفكر، وبرأي (ويكســل)، فــإن الفائدة قد تختفي لو تلاشــى الفرق بين نوعي الإنتاجية المشار إليها، ولكن ذلك ليس بالأمر السهل والقابل للاحتمال. إذ قبلما تهبط الفائدة إلى الصفر، قد تنشــأ مشــكلة الاســتثمار لفترة أطول من الفترة التالية، بطريقة أخرى سوف تكون أسعار الفائدة القابلة للهبوط مصحوبة بفترة استثمارية أطول، وقيم متزايدة لرأس المال. وفي فكر المدرســة الســويدية، أيضاً، فإن أسعار الفائدة الآخذة في الارتفاع، تشــجع على الادخار، وأن الأســعار المنخفضة، تؤدي إلى تلاشــي العزم على الادخار.



أسئلة التقويم الذاتي (2)

كيف يفسر (ويكسل) كلاً من رأس المال والفائدة؟

2.3 الفائدة ومســتوى الأســعار Interest and Price Level

إن التحليل السابق لرأس المال والفائدة يقودنا إلى النظرية الشهيرة لــ (ويكسل) فيما يخص علاقة الفائدة بالأســعار. إن جوهر هذه النظرية قائم على الاعتقاد بأن هناك ســعراً طبيعيــاً للفائدة Natural Rate وســعراً مصرفيــاً Bank Rate أو ســعراً نقدياً Money Rate والســعر المصرفــي أو النقدي هو الذي يطلق عليه ســعر الســوق Market Rate. تعتبر العلاقة بين هذه الســعرين الطبيعي وســعر الســوق ذات أهمية كبرى.

الســعر الطبيعي هو ذلك الســعر الذي يحقق التعادل بين الادخار والاســتثمار، إذ يميل إلى التعادل مع الغلة المتوقعة من الســلع الرأســمالية المخلقة من جديد. أما ســعر السوق عن القروض النقدية أو الائتمان فهو مجرد ســعر الســوق كمــا يتحدد من خلال المزج مع سلع أخرى نادرة، وسعر السوق هذا يميل إلى التعادل مع السعر الطبيعي، ولكنه قد يكون أعلى أو أدنى منه.

ويؤكد (ويكسل) أنه إذا كان سعر السوق منخفضاً نسبياً فسوف يؤدي إلى:
1- الفتور في الإقدام على الادخار.
2- الارتفاع في الميل الاستهلاكي.
3- الإقدام على الاستثمار.
4- ارتفاع الأسعار.

وبرأي (ويكسل) فإن هذه العوامل تدعو المنظمين لرؤية فرص متزايدة لتحقيق الربح. وبالمقابل فإذا كان سعر السوق أعلى من السعر الطبيعي للفائدة فإن:
1. الخسائر سوف تحيط بالمنظمين.
2. تراجع حركة المعاملات.
3. انخفاض مستويات الأسعار.

ولهذا فإن (ويكسل) في دفاعه عن نظرية كمية النقود قد تبنى فكرة الاحتفاظ بسعر السوق (النقدي) عند مستوى أدنى من مستوى السعر الطبيعي للفائدة، والاحتفاظ من ثم بالمستوى المرتفع لأسعار السلع، ما دام أنه من الممكن استكمال عرض الأموال القابلة للاقتراض عن طريق خلق الائتمان، أو التخلي عن الاكتناز.



أسئلة التقويم الذاتي (3)

قارن بين السعر الطبيعي والسعر النقدي للفائدة؟

3.3 الادخار والاستثمار Saving and Investment

الفرق بين ادخار النقود واستثمارها في فكر المدرسة السويدية يعتبر عاملاً مثيراً للاضطراب في الحياة الاقتصادية. ويذكر (ويكسل) أنه عندما تكون أسعار السلع متدنية، فإن هذا التدني لا يعني مجرد تحرير القوة الشرائية، بل إنه يجلب زيادة معاكسة في الطلب الفعّال.

يتجلى وجه الغرابة في هذا النوع من الفكر من مقولة (ويكسل)، بأنه ما دام إنفاق فرد ما هو دخل لفرد آخر كفريضة مسلم بها بحكم الواقع، فسوف تبقى القوة الشرائية الكلية Aggregate Purchasing power على ما هي عليه. هنا لا يسمح تحليل المدرسة السويدية بالفواصل الزمنية Time lags في هذه المعالجة للدخل والإنفاق، إذ إنه تم استبعاد عنصر الزمن تحت التأثير بنظام (فالراس) رائد المدرسة الحدّية السويسرية.

وحسب هذا التحليل فإن الوضع العادي ينم عن أن:

1) الدخل = الإنفاق.

2) الدخل غير المنفق على الاستهلاك (الادخار الاختياري) = الإنفاق على تكوين رأس المال (الاستثمار).

يرى (ويكسل) أن مثل هذا الوضع يعني مستوى ثابتاً لأسعار السلع بحيث يصبح ذلك في التحليل النهائي هو معيار الاعتيادية في تقديره.

وبالتالي أي انحرافات عن الوضع العادي إنما ينشأ من عدم التعادل بين الادخار والاستثمار، وإذا كان الاستهلاك يعتمد على ذلك الجزء من دخول الأفراد الذي يرغب هؤلاء في إنفاقه على الاستهلاك فإن الاستثمار لا يتوقف على مجرد الجزء الآخر من دخول الأفراد الذي لا يجري إنفاقه على الاستهلاك أي الادخار الاختياري؛ حيث تصدر عادة قرارات الادخار عن أفراد وقرارات الاستثمار عن أفراد آخرين.

وعلى ذلك فقد يزيد الادخار إلى أبعد من حدود الاستثمار، وعندها ينخفض الدخل، ويتقلص الاستهلاك، وتتدنى الأسعار.

ويرى (ويكسل) أنه في الاستطاعة التحكم في هذه العملية عن طريق خفض سعر الفائدة النقدي (سعر السوق) بما يكون فاعلاً في تشجيع الاستثمار. ومن ثم يطرد ارتفاع أسعار السلع إلى أن يرتفع سعر السوق في النهاية إلى مستواه السابق، بعد أن يكون قد تم تكوين رأس المال أو الاستثمار.

وفي كل مرة ينخفض فيها سعر السوق يضاف قدر من التكوين الرأسمالي أو الاستثمار الجديد إلى الاستثمارات السابقة، وهذه الإضافات المتعاقبة من التكوين الرأسمالي أو التراكمات المتتالية من سلع الاستثمار، هي ما توصف بالعملية التراكمية كما عبر عنها (ويكسل).

والآن – عزيزي الدارس- اختبر معلوماتك بالإجابة عن الآتي:



تدريب (2)

1. عرّف (ويكسل) الفائدة بأنها الفرق بين نوعين من الإنتاجية الحدّية، وضح هذين النوعين.
2. قارن بين الأمور المترتبة على انخفاض سعر الفائدة في السوق وارتفاعها.
3. كيف يمكن التحكم في زيادة معدلات الادخار إلى مستويات أعلى من الاستثمار؟
4. هل الجمل الآتية صحيحة أو خاطئة:

أ- التوازن عند (ويكسل) يحدث عند الإنتاجية القصوى للموارد الاقتصادية وبالتالي يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل؟

ب- أسعار الفائدة القابلة للتراجع والانخفاض، تكون عادةً مصحوبة بفترات استثمارية أقل، وقيم متناقصة لرأس المال.

ج- إذا تعادل الادخار مع الاستثمار فإن سعر الفائدة النقدي يكون قد تحدد عند ذلك المستوى.

د- الادخار الاختياري يساوي الدخل غير المنفق على الاستهلاك، ويساوي حجم التكوين الرأسمالي.

هـ- عند انخفاض سعر الفائدة في السوق، يتم إضافة حجم من الاستثمارات الجديدة إلى تلك التي كانت قائمة في السابق.

أسئلة التقويم الذاتي (4)

هل لك، أن تستخلص نتاج تحليل (ويكسل) الخاص بالادخار والاستثمار؟

4. مدرسة شيكاغو Chicago School

تقوم – عزيزي الدارس- مدرسة شيكاغو على المذهب الاقتصادي النقدي المتشدد الذي لا يعترف بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وينادي بترك الاقتصاد يتحدد من خلال آلية السوق. هذا التطور في الفكر الاقتصادي جاء بعد فشل المذهب (الكينزي)، الذي يفي بالرجوع إلى الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية، ومن أهم أعلام هذه المدرسة الاقتصادية وأركانها الأمريكي الشهير (فريدمان) Milton Friedman.

وفي هذا القسم، عزيزي الدارس، نقوم بتحليل أهم المساهمات الفكرية لمدرسة شيكاغو في مجال الاقتصاد النقدي.

1.4 آلية التحول النقدي

بدأ المذهب النقدي مع (ميلتون فريدمان) Milton Friedman في مقالة بعنوان «النظرية الكمية للنقود» نشرها عام 1956، وتبع ذلك سلسلة من الدراسات نشرت في العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، وتعدّ إعادة تبويب لنظرية التفضيل النقدي، الأمر الذي أنكره (فريدمان) وأصر على أنه امتداد لنظرية كمية النقود وليس لنظرية التفضيل النقدي.

لهذا نقوم، عزيزي الدارس، بتحليل موقف (فريدمان) ومدرسة شيكاغو، وآلية التحول النقدي التي تم اقتراحها، والتي تظهر موقف مدرسة شيكاغو من كل من نظرية التفضيل النقدي، ونظرية التبادل.

1.1.4 النظرية الكمية أم نظرية التفضيل النقدي؟

في مفهوم (فريدمان) النظرية الكمية ليس بالضرورة أن تكون متعلقة بدور الحياد للنقود في المدى الطويل، وبالتالي فإن النظرية الكمية هي بالحقيقة مفهوم وطريقة عامة أكثر من أن تكون نظرية مركزة ومحددة لتفيد بأن دور النقود هو الأهم.

ويقول (فريدمان) في دفاعه عن عدم كونه ومدرسته امتداداً للمذهب (الكينزي): إن السمة الأساسية للاقتصاد (الكينزي) ذات نوعية نقدية أقل، وبما أن الاقتصاد (الكينزي) الجديد يعمل بشكل شامل مع منهج الدخل والإنفاق، فإنه يتجاهل الجانب النقدي أو على الأقل، يتعامل مع تقلبات عرض النقد على أساس تكيفي، أي تقليل دور السياسة النقدية لصالح السياسة المالية.

2.1.4 التفضيل النقدي ودالة الطلب على النقود عند (فريدمان)

من خلال نظرية التوازن العام General Equilibrium والتي قدمها (هيكس) Hicks والتـي جمعت بين توازن القطـاع النقدي، وتـوازن القطاع الحقيقي، أي التـوازن النقدي وتوازن الدخل.

اقترحت هذه النظرية قرارين وهما:

الأول: ما حجم المدخرات التي يجب أن تدخر، ويرمز لها بـ (IS).

الثانـي: كيف توظف هذه المدخرات في المحافظ الاسـتثمارية المختلفة، ويرمز لها بـ (LM).

ولكن فشل (هيكس) في جمع هذين القرارين في قرار واحد.

(فريدمـان) في مقالتـه «النظرية الكمية للنقود» عام 1956 حـاول جمع كل من (IS) و(LM) فـي قـرار واحد، ومن خلال هذا العمل حول نظريـة التفضيل النقدي، بمعنى آخر اقتـرح (فريدمان) أن تحديد القرارات الخاصة بالمحافظ الاسـتثمارية يمكن أن تحمل أثراً على كل من قرارات الاسـتهلاك والادخار، وبالتالي فإن خيار الاحتفاظ بالنقود هو جزء من خيار المشكلة العامة كما اقترحت أساساً من قبل (هيكس).

- دالة الطلب على النقود:

قدم (فريدمان) بصلابة دالة الطلب على النقود على الشكل العام الآتي:

$$M^d = f(Y_p, r_b, r_e, r_m, \pi^e)$$

حيث:

M^d = الطلب على النقود.

Y^p = الدخل الدائم.

r^b = معدل الفائدة مع السندات.

r^e= العائد المتوقع على الأسـهم (الاسـتثمار).

π^e = التضخم المتوقع.

$^r m$ = معدل الفائدة على النقود.

ويمكن تفسير دالة الطلب على النقود هذه على النحو الآتي:

1. يرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم، وبعلاقة عكسية مع كل من معدل الفائدة على السندات والعائد المتوقع على الاستثمار، ومعدل التضخم.
2. الدخل الدائم يمثل معدل الدخل المتوقع في المدى الطويل.

3. لذلك فإن التقلبات العرضية التي تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم، فمن خلال هذا الربط بين الطلب على النقود والدخل الدائم، لا يمكن أن نتوقع أن يتغير الطلب على النقود بمستويات مرتفعة خلال الدورة الاقتصادية الواحدة.
4. معدل العائد على السندات والأسهم يمثل تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للاحتفاظ بالنقود.
5. التضخم المتوقع (pe) يمثل العائد من الاحتفاظ بالسلع، وهذا يعتبر العامل الذي أضافه (فريدمان) والذي يعتبر تمييزياً.
6. يقوم المستثمر بالاحتفاظ بالسلع المعمرة، ويكون على استعداد لإبدال هذه السلع بالنقود إذا توقع تحقيق مكاسب رأسمالية من الاحتفاظ بالسلع، وهذا يقرره بناءً على المعدل المتوقع للتضخم. وهذه تعتبر جوهر قناة التحول وقلبه الذي أدخلها النقديون.

وبناء على هذا التحليل فإن (فريدمان) أعطى الشكل العام لمحددات المحفظة الاستثمارية على النحو الآتي:

$$(M^d - M^s) + (B^d - B^s) + (Y^d - Y^s) = 0$$

حيث:

M^d = الطلب على النقود

M^s = عرض النقود

B^d = الطلب على السندات

B^s = عرض السندات

Y^d = الطلب الكلي

Y^s = العرض الكلي

فإذا حدث توسع في عرض النقود أي زيادة في (M^s) فإن (M^d) الطلب على النقود يكون سالباً، وهذا يعني أن التوسع في عرض النقد سوف يبقى سوق السندات في وضع التوازن (اللا فائض واللا عجز) وبالتالي فإن سوق السلع لوحده يكون في حالة عدم توازن، أي:

$$M^d - M^s < 0$$

$$B^d - B^s = 0$$

$$Y^d - Y^s > 0$$

ومن خلال أثر المضاعف (الكينزي)، وبما أن هناك فائضاً في الطلب الكلي (Y^d) فإن الناتج (Y^s) (العرض الكلي) سوف يزداد والطلب على النقود (M^d) سوف يزداد وبالتالي فإن كلاً من السوق النقدي وسوق السلع والخدمات عاد إلى وضع التوازن.

وكمـا يعتقـد العديد من الاقتصاديين فـإن هذا المنهج الذي قدمـه النقديون من خلال (فريدمان) يفوق ذاك الذي قدمه (كينز) من خلال نظرية التفضيل النقدي.

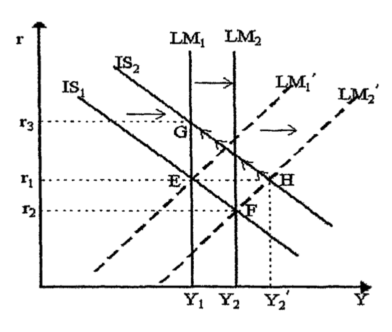
فـإذا كانت نظرية التفضيل النقدي تفيد بأن الطلب على الاحتفاظ بالنقود يزداد بزيادة سـعر الفائـدة، فلماذا يتم الاقتـراض إذاً؟ أي يتم شـراء أصول مالية قابلـة للحصول على عوائد على شـكل فوائد فقط، حيث أثبت (فريدمان) من خلال آلية التحول الذي أدخلها أنه بالإمكان:

1. شـراء سلع معمرة وشبه معمرة، وتعد هذه السـلع مخزناً للثروة وبالتالي فهي سلع إنتاجية أيضاً.
2. التوسـع في الاحتفاظ بالنقود يمكن أن يتم بشـراء بيت أو سـيارة لا باقتناء أسـهم وسندات.
3. هذا التحول في اسـتخدام النقود يؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج الكلي.
4. لذلـك فإن عرض النقـد لا يؤثر على الاقتصاد، من خلال الأثر غير المباشـر لسـعر الفائدة على الاستثمار ولكن من خلال التأثير على شراء السلع المعمرة كأصول.

- **المنهج والطريقة النقدية لا تنتهي إلى هذا الحد:**

بما أن ميكانيكية التحول هذه التي قدمها (فريدمان) لا تؤدي دوماً إلى أن التوسـع في عـرض النقـود يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السـلع، بل يمكـن أيضاً أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسـهم والسـندات، وبالتالي فإننا نصبح أمـام نظرية التفضيل النقدي (الكينزية) ونترك التعديلات التي أدخلها (فريدمان). ومن أجل استبعاد هذه الإمكانية فإن الاتجـاه النقدي المثبت من خلال الدراسـات والتجارب يفيد بأن اتجاه التوسـع في الطلب على السلع أقوى من اتجاه توسع الطلب على السندات.

ويمكن توضيح آلية التحول النقدي من خلال الشكل البياني الآتي رقم (2):



الشكل رقم (2)

إذا أخذنا الافتراض القائل أن الطلب على النقود عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، فإن منحنى LM سوف يكون عمودياً. وإذا بدأنا عند النقطة E عند تقاطع منحنى IS1 مع LM1 فعند زيادة العرض من النقود فإن منحنى LM سوف ينتقل من LM1 إلى LM2 وبالتالي تحقيق نقطة توازن جديدة عند النقطة F، بالمقابل فإن الناتج سوف يزداد من مستوى Y1 إلى مستوى Y2 وسعر الفائدة سوف ينخفض من مستوى r1 إلى مستوى r2.

لاحظ هنا عندما يكون منحنى LM عمودي الشكل فإن التحرك عليه لا يحدث أي أثر إيجابي على الناتج، فمثلاً إذا قامت الحكومة بزيادة نفقاتها فإن منحنى IS1 سوف ينتقل إلى IS2 ويبقى منحنى LM1 كما هو، وبالتالي يحدث توازناً جديداً عند مستوى أعلى من النقطة E ويتمثل بالنقطة G، مع بقاء الناتج كما هو عند مستوى Y1 ولكن سعر الفائدة ارتفع من r1 إلى r3.

إذاً إذا كان منحنى LM منحنى عمودياً فإن التحرك في عرض النقود سوف ينتج عنه تحرك في الناتج، بينما التقلبات في الطلب الكلي تؤثر على سعر الفائدة ولا تؤثر على الناتج.

والمعنى الاقتصادي لهذا الواقع التحليلي هو أن السياسة النقدية هي التي تكون فعالة بهذه الحالة، والسياسة المالية تكون غير فعالة بالكامل.

هــذا التحليل القائم على كون منحنــى LM منحنى عمودياً يتعارض مع منهج النقديين وأســلوبهم، وبالتالي فإن النقديين يتعاملون على أســاس أن الطلب على النقود يعتبر مرناً بالنسبة لسعر الفائدة، ولهذا فإن منحنى LM هو منحنى موجب الميل يميل من أسفل إلى أعلى كما في ´LM1 في الشكل رقم (2).

- **كيف تعمل آلية التحول النقدي الآن؟**

بما أن الفكرة قائمة على أســاس أن التوســع في طلب النقود ســوف يســتخدم لزيادة الطلــب الكلي على الســلع بطريقة مباشــرة، فإن كلاً مــن منحنى LM وIS ســوف ينتقل استجابة للتغير في عرض النقود. بطريقة أخرى، إذا بدأنا عند النقطة E عند نقطة تقاطع IS_1 مع LM_1 على الشــكل رقم (2)، فإن زيادة عرض النقد سوف تؤدي إلى انتقال منحنى $LM_1{}'$ إلــى $LM_2{}'$ وانتقــال منحنــى IS_1 إلــى IS_2، وبالتالي توليد وضــع توازني جديد عند نقطة تقاطع IS2 مع $LM_2{}'$ عند النقطة H حيث تمثل مســتوى أعلى من الناتج $Y_2{}'$ ونفس المستوى السابق من سعر الفائدة r_1.

الفــرق بين حالة المنحنى العمودي والمنحنــى الاعتيادي LM، يمكن ملاحظته بالنقاط الآتية:

1. فــي حالة المنحنى العمودي (LM) فــإن الزيادة في عرض النقد يؤدي إلى زيادة أو انخفاض أو بقاء ســعر الفائدة على ما هو عليه، أي يبقى ســعر الفائدة غير محدد، والنتيجة النهائية تعتمد على مقدار التغير في كل من LM وIS. وفي حالة المنحنى الاعتيادي (LM) يبقى سعر الفائدة ثابتاً.
2. في حالة المنحنى العمودي (LM) الطلب الكلي لا يؤثر على الإنتاج وبالتالي السياسة المالية لا يوجد لها أي أثر على مستوى الناتج، على عكس الحالة عندما يكون منحنى (LM) موجــب الميل فــإن الطلب الكلي والسياســة المالية قادرة علــى التأثير على مستوى الناتج مع الملاحظة أن التغير في عرض النقود له تأثير أكبر.

3.1.4 إعادة صياغة نظرية التبادل من قبل (فريدمان)

وكما رأينا، ســابقاً، فإن معادلة التبادل عند (فيشــر) هي:

$$M V = PY$$

فــإذا أخذنا هذه المعادلة على أســاس أنها تمثل التوازن الحقيقي في الســوق النقدي، يمكن إعادة صياغتها على الشكل الآتي:

$$\frac{M}{P} = \frac{1}{V} Y$$

والتي تفيد بأن العرض الحقيقي للنقود ($\frac{M}{P}$) يساوي الطلب الحقيقي للنقود ($\frac{1}{V} \cdot Y$) فإن الفرضيات القائمة في هذه الحالة هي:

1) البنك المركزي يتحكم بعرض النقود الاســمي بالكامل.

2) سرعة تداول النقود ثابتة.

3) مكونات الطلب الكلي الاسمي تسبب تغيراً في الدخل الاسمي.

4) مستوى الناتج ثابت عند مستوى التشغيل الكامل.

وبــرأي (فريدمــان) فإن نتيجة هذه الفرضيات بعيدة وغيــر قابلة للتحديد، حيث إذا تم تطبيق معادلة (فيشر) في الاقتصاد دائم الحركة فإن ذلك يعني:

$$(dM/dt)/M + (dV/dt)/V = (dP/dt)/P + (dY/dt)/Y$$

أو بصورة أخرى:

$$gM + gV = gP + gY$$

حيث:

$$(dM/dt)/M = g_M$$

$$(dV/dt)/V = g_V$$

$$(dP/dt)/P = g_P$$

$$(dY/dt)/Y = g_Y$$

فإذا كانت ســرعة التداول ثابتة فإن:

$$gV = 0$$

وبالتالي فإن التحرك في الناتج الاسمي (PY) يشتق من خلال التحرك في عرض النقد (M).

فإذا كان الناتج ثابتاً عند مستوى التشغيل الكامل فإن:

$$gY = 0$$

وبالتالي فإن:

$$gM = gP$$

وهــذا يعنــي أن الزيــادة والنمو في عرض النقد يــؤدي بالكامل إلــى التضخم، وبما أن المتغيرات الفعلية مثل الناتج وســرعة التداول فرضت فرصة ثابتة مع زيادة عرض النقود فإن النظرية تعتقد بأن النقود تكون على الحياد على الأقل في المدى الطويل.

وبما أن أعلام شيكاغو لم يوافقوا على هذا الدور للنقود وعلى تركيبة معادلة (فيشر) وفرائضها، فإن التحول الذي أدخل عليها يمكن أن نتعرف إليه من خلال التحليل الآتي:

فإذا كان هناك نمو في الناتج أي أن: $(gY\ ^{1}\ 0)$

وكذلك هناك تغير في سرعة التداول أي أن: $(gV\ ^{1}\ 0)$

ومع وجود الظروف المواتية لأن تجعل معدلات النمو مستقرة وقابلة للتنبؤ، أي أن الناتج ينمو بمعدلات مستقرة وسرعة التداول تزداد بمعدلات مستقرة أيضاً ففي هذه الحالة:

$$gM - (gY - g_v) = gP$$

فإن التضخم يشتق من خلال درجة نمو عرض النقود التي تفوق $(gY - g_v)$ أي (نمو الناتج – نمو التداول) فإن عرض النقد فوق هذا الحد يحدّد مستوى التضخم.

بناء على أراء مدرسة شيكاغو فإن الملاحظات التي تم تسجيلها على معادلة (فيشر) يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. الكثير من عرض النقد يتم تحديده من خلال المؤسسات المالية والبنوك التجارية وليس من خلال البنك المركزي، وبهذا الشكل لم يعد عرض النقد شيئاً خارجياً لا يمكن التدخل فيه.
2. أكد (فريدمان) أنه عندما يزداد سعر الفائدة الحقيقي فإن سرعة التداول تزداد وبالتالي الطلب على النقود يزداد، وهذا يبطل فرضية ثبات تداول النقد عند (فيشر).
3. يرفض (فريدمان) ورفاقه فرضية ثبات الناتج أو نموه بمعدلات ثابتة، وأثبت (فريدمان) أنه في المدى القصير الناتج غير ثابت، وآلية الأسعار تؤدي عملها بشكل يصحح الانحرافات، في حين يمكن أن يميل الناتج إلى الثبات في المدى الطويل.

والآن عزيزي الدارس- أجب عن الآتي.



تدريب (3)

1) أثبت (فريدمان) أن تفضيل السيولة والاحتفاظ بالنقود لا يستخدم فقط لشراء الأسهم والسندات التي تدر عائداً على شكل فائدة، وإنما يمكن استخدامها في مناحٍ أخرى، وضح هذه المناحي.
2) ما الفرق بين حالة المنحنى العمودي والمنحنى الاعتيادي (LM)؟
3) ما الملاحظات التي سجلتها مدرسة شيكاغو على معادلة (فيشر) للتبادل؟



أسئلة التقويم الذاتي (5)

1) فســر الصيغة التي قدمها (فريدمان) لدالة الطلب على النقود، وحدّد هذه الدالة.
2) أعد صياغة نظرية التبادل كما أعاد صياغتها (فريدمان).

2.4 النقود والدخل Money and Income

نقطة الخلاف المركزية بين النقديين و(الكينزيين)، هي أن الناتج الاســمي يشــتق من خلال عرض النقود، فإذا أخذنا المنحنى العمودي (LM)، كما رأينا في القسم السابق، فإن النقــود هــي التي تولد الدخل أو الناتــج، وإذا أخذنا المنحنى الاعتيــادي (LM) فإن النقود تحمل أثراً قوياً وكبيراً جداً على الدخل والناتج.

من هذا المنطلق يبدو الخلاف بين (النقديين) و(الكينزيين) غير موجود، وبالتالي اتبع النقديون في هذه الحالة المنهج (الكينزي). ولكن الخلاف جاء من خلال التحدي التجريبي الذي قام به (فريدمان) والذي يظهر أن الكثير من التقلبات في الدخل الاسمي تحدث نتيجة للتقلبــات في عرض النقــد. ومن أجل إثبات هــذا الرأي قام النقديون باســتبعاد مصدرين للتقلبات، هما:

أ- التقلبات في الطلب الكلي.

ب- التقلبات في الطلب على النقود.

فاستبعاد التقلبات في الطلب على النقود يعتبر أمراً جوهرياً، مع ملاحظة أن آلية التحول النقــدي عند النقديين صحيحة، فإن منحنى (LM) ســواء كان عمودياً أو اعتيادياً، لا يعني بالضرورة أن التقلبات في عرض النقد ســوف تولــد التقلبات في الناتج، كذلك بالإمكان أن تحدث تقلبات الناتج نتيجة للتقلبات في الطلب على النقود.

لذلك كان من المهم عند النقديين الأوائل أن يثبتوا أن الطلب على النقود يعتبر مســتقراً بشــكل تجريبي، بمعنى أن هذا الاســتقرار هو دالة مستقرة في مســتوى الفائدة والأسعار والثروة المادية والبشــرية، مع العلم أن الاســتقرار في الطلب على النقود لا يعني أن سرعة تداول النقود ثابتة.

من خلال قيام (فريدمان) و(سشوارتز) Schwartz بتحليل البيانات التاريخية الخاصة بالناتــج القومــي الأمريكي عام 1963، تبيــن أن من أهم النتائج التي تــم التوصل إليها أن التضخــم فــي الدخل أو الانكمــاش يرتبط بتضخــم أو انكماش في عــرض النقود. وكانت

الفرضية الأقوى بهذا المجال هي أن الكساد العظيم الذي حدث عام 1963 لم يكن نتيجة لقصور الطلب الكلي بقدر ما كان بسبب الانخفاض في عرض النقود.

لم يكن هناك، طبعاً، ما هو غريب في الاعتقاد النقدي بأن الانكماش في عرض النقد يؤدي إلى الانكماش في الناتج، وبما أن هذا الرأي مقبول عند (الكينزيين) فإن الخلاف إذاً مع استمرار البحوث والدراسات من قبل النقديين، هو أن الملاحظات التي تم التوصل إليها تبرز أن السياسة المالية تعمل على التأثير في الناتج، ولكن السياسة النقدية يمكن أن تحمل أثراً أكبر وأقوى من سياسة السندات وأذونات الخزينة التي تتبعها السياسة المالية، وحتى هذا الرأي يعتبر متوافقاً مع رأي (الكينزيين) الجدد.

بالمقابل قام (الكينزيون الجدد) مثل (كالدور) Kaldor وغيره عام 1970 بالتوصل إلى الاعتقاد بأن التراجع في الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى تراجع في عرض النقد أو الزيادة في عرض النقد من خلال عدد من القنوات المحلية لعرض النقد، بينما ادعى النقديون العكس، والذي لم يحدث نهائياً، مع أن التراجع في عرض النقود لا يمكن أن يتبع التضخم في الإنتاج.

ومن خلال الحوار القائم والمستمر بين (النقديين) و(الكينزيين الجدد) حاول (توبن) James Tobin عام 1970 إثبات فشل النقديين؛ فاستخدم ما يعرف بنموذج (الكينزيين) المتطرف حيث أن النقود لا تؤثر في الدخل مهما كان مستواها، ومع ذلك، فهي تولد نوعاً من الدورة، حيث التغيرات في عرض النقود تسبق التغيرات في الناتج. ومن خلال استخدام النموذج النقدي فإن الطلب على النقود يتعلق بالدخل الدائم في حين يؤثرعرض النقود في الدخل.

هجوم آخر على (فريدمان) و(سشوارتز) من قبل (بيتر تيمن) Peter Temin 1976 بخصوص الكساد العظيم، حيث يعتقد بأنه إذا كان رأي النقديين صحيحاً حول الانكماش النقدي فإن ذلك يعني أن سعر الفائدة يجب أن يكون مرتفعاً، وبما أنه وجد أن سعر الفائدة أثناء الكساد العظيم كان متناقصاً فإن النتيجة أنه من خلال التراجع في الطلب الكلي يكون متوافقاً مع تناقص الناتج وانخفاض سعر الفائدة خلال الكساد العظيم، وحتى هذا الرأي ما زال فيه توافق مع رأي النقديين. ولذلك لا يمكن وضع حدّ للحوار القائم بين النقديين و(الكينزيين).

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (4)

أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

1. حسب الرأي النقدي فإن التقلبات في الناتج يمكن أن تحدث بسبب التقلبات في الطلب على النقود.
2. أثبت النقديون أن تضخم الدخل يتبعه تضخم في عرض النقود.
3. من الأفكار (الكينزية) الجديدة التي تم التوصل إليها أن التراجع في الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى تراجع أو زيادة في عرض النقود.
4. الطلب على النقود يؤثر في الدخل بينما عرض النقود تتعلق بالدخل الدائم.
5. يمكن القول بأنه مع استمرار الحوار بين النقديين و(الكينزيين) فما يزال محور الخلاف قائماً.



أسئلة التقويم الذاتي (6)

تتبع الخلاف بين النقديين و(الكينزيين) حول أثر تقلبات الطلب في النقود على الدخل؟

3.4 التضخم المسارع Inflation Acceleration

إن آلية التحول النقدي تفيد أنه إذا كان هناك زيادة في عرض النقود، فهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي،وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار أو زيادة الناتج وكما ذكرنا سابقاً، فإن نظرية المضاعف (الكينزية) تفيد بأن:

1. الناتج هو الآلية الأساسية لتعديل أداء الاقتصاد على الأقل في ظروف البطالة.
2. التغير في الأسعار يحدث فقط عند مستوى التشغيل الكامل.

هنا يظهر بأن آلية التحول النقدي عند النقديين غير قادرة على التمييز بين الأثر على الأسعار والأثر على الناتج، هذه المعادلة المفقودة من خلال (فيليبس) بمنحناه الشهير. فإذا كان منحنى (فيليبس) قد زود (الكينزيين) الجدد بإمكانية تحديد الأجور الاسمية، والتي كانت مفقودة بالنظام (الكينزي)، فإنه بالمقابل زود النقديين بالمعادلة المفقودة.

تذكّر بأن منحنى (فيليبس) قائم على العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم. الطريقة الوحيدة أمام الحكومة من أجل أن تحافظ على مستويات متدنية من البطالة هو التسارع

المستمر في معدل النمو الاسمي للطلب الكلي. وهذا ينتهي طبعاً بالتضخم، وإذا أوقفت الحكومة مساعيها في زيادة الطلب الكلي فإن معدل البطالة سوف يقفز إلى أعلى.

وبناءً على ذلك يمكن إدراج الملاحظات الآتية:

1. يعتبر المسارع مكلفاً ويمكن استخدامه بصورة مؤقتة وذلك لأن ارتفاع التضخم سوف يعمل على تلاشي الفوائد ويحد من تخفيض معدلات البطالة.
2. سياسة المسارع الدائمة تؤدي إلى إفلاس الحكومة أو فقدان النقود لوظيفتها في التبادل. ولذلك فإن معدل البطالة سوف يعود إلى وضعه، وبالتالي تكون جهود الحكومة في التسارع قد أفسدت، وينتج عن ذلك تفوق معدلات البطالة الطبيعية بسبب عدم زيادة معدلات التضخم.
3. هذا المستوى الوحيد من البطالة (الطبيعية) الذي لا يؤدي إلى تسارع معدلات التضخم.
4. لهذا فإن (فريدمان) دائماً يعتبر التضخم ظاهرة نقدية، وذلك لأن التضخم يحدث بسبب زيادة الناتج؛ وبهذا الاعتقاد فهو لا يستبعد فقط التضخم بدافع النفقة وإنما أيضاً لم يعترف بدور السياسة المالية في إحداث التضخم.

والآن – عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (5)

5.تفيد آلية التحول النقدي بأن: ....

وبينما تفيد نظرية المضاعف بأن:

1. ....

2. ....

أسئلة التقويم الذاتي (7)

ما الملاحظات والنتائج التي تستطيع استخلاصها من سياسة الحكومة تجاه التسارع في نمو الطلب الكلي؟

4.4 سياسة الاقتصاد النقدي

السياســة النقدية تستطيع أن تمنع النقود نفسها من أن تكون مصدراً هاماً من مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي.

هذا هو الرأي العام في مدرســة شيكاغو، ويمكن التعرف إلى أهم الأفكار والمساهمات المقدمة لرسم السياسة النقدية للاقتصاد من خلال البنود الآتية:

1. خطة شيكاغو.
2. قاعدة تطور النقود.
3. كمية النقود المثلى.

وإليك، عزيزي الدارس، تحليل هذه البنود بشيء من التفصيل.

1.4.4 خطة شيكاغو Chicago Plan

المدرســة النقدية كانت عند أعلى مســتويات التأثير في رســم السياسة الاقتصادية في أواخر الســبعينات وبدايــة الثمانينات من القرن الماضي، بالإضافة إلــى أن هناك عدداً من الجوانب التي ما زالت تلعب دورها في السياسات الاقتصادية في الوقت الحاضر.

تدور اقتراحات أصحاب التوجه النقدي حول:

1. اســتخدام السياســة النقدية من خلال القيام بعمليات الســوق المفتوح.
2. الحد من معوقات السياسة النقدية من خلال البنك المركزي بهدف التأثير في الناتج الإجمالي ومستوى الأسعار.
3. علــى عكس (الكينزيين) الذين قامــوا باتباع اقتراح السياســة المالية من أجل إعادة الاستقرار الاقتصادي وتوجيهه.

النقديون الأوائل في مدرســة شيكاغو مثل (ســيمونز) Henry Simons في الثلاثينات والأربعينات اقترحوا اســتخدام السياســة النقدية من أجل الاســتقرار في مســتوى الأسعار العــام، بدلاً من الأدوات الأخــرى، التي كانت مطبقة مثل السياســة المالية، والاحتياطي من الذهــب والنقود وغيرها. ومن خلال اتباع دورة عدم التوازن النقدي التقليدية، كان الاعتقاد بــأن العديد من التقلبــات الكبيرة في عرض النقــد تؤدي إلى عدم التأكــد، وبالتالي تجعل الدورة في حالة أسوأ. والشيء الواضح أن الاعتقاد النقدي كان يقترح سياسة تنظيمية قوية كاملة من البنك المركزي على عرض النقد تصل حتى إلى مستوى 100%.

كان هــذا يمثل محاولة من أجل أن يمنح البنك المركزي سياســة نقدية واضحة، تهدف إلى المحافظة على اســتقرار مستوى الأســعار مقترنة مع مستوى عالٍ ومرن من المنافسة

في سوق كل من العمل والسلع، والتي تسمح بتعديل سريع لأي اختلال يحدث في التوازن. هذا الاقتراح والتوجه عرف بخطة شيكاغو الاضطرارية.

(فريدمان) في أعماله الأولى عام 1948 سار مع خطة شيكاغو واقترح استخدام سياسة نقدية معاكسة للدورة الاقتصادية، وبالتحديد اقترح أنه يجب على البنك المركزي:

توسيع عرض النقد في حالة الكساد.

تقليل عرض النقد في حالة التضخم والازدهار.

وذلك من أجل إعادة الاستقرار إلى مستوى الأسعار، هذا بالإضافة إلى أن (فريدمان) مثل (سيمونز) لم يخف دور النقابات واتحادات العمال في التأثير على الأسعار والتضخم، حيث يقول (فريدمان) بهذا المجال: «إن الاتحادات وقوة المساومة يمكن أن تقلص مرونة الأسعار وبالتالي يؤدي الناتج معظم التعديلات كاستجابة للتقلبات.

2.4.4 قاعدة تطور النقود The Money Growth Rule

(فريدمان) (1959) تراجع عن الاقتراحات التي كان قد قدمها في خطة شيكاغو، الخاصة بالسياسة النقدية المعاكسة للدورة الاقتصادية وتبنى ما يعرف بالقاعدة الثانية لنمو النقود. هذا الاقتراح كان قد قدم من قبل (جيمس أنجل) J. W. Angel (1936) و(كلارك) Clark Warburton (1952).

وبالتحديد اقترح (فريدمان) بدلاً من المحاولات من أجل تقليل حدة الدورة الاقتصادية، قيام البنك المركزي باتباع القانون الصارم تجاه التوسع في عرض النقود بمستويات ثابتة.

يمكن تفسير اقتراح (فريدمان) بمفهوم النظرية الكمية حيث:

$$gM + gV = gP + gY$$

حيث أن:

gM = النمو النقدي

gV = النمو في التداول

gP = النمو في الأسعار

gY = النمو في الناتج

بافتراض أن ($gV = 0$) وأن الناتج ينمو بمعدل 3% في السنة، ومن أجل تجنب التضخم

أي ($gP = 0$) فإن البنك المركزي يجب أن يتوسع في عرض النقود سنوياً بمعدل 3%.

هذا الاقتراح تبناه معظم النقديين، وهذا الانقلاب في موقف (فريدمان) كان بسبب:

1. النتائج التي توصل إليها (فريدمان) والقاضية بأن خطة شيكاغو والسياسة النقدية المعاكسة للدورة يمكن أن تؤدي إلى المزيد من دمار الاقتصاد.
2. الوقت والتأخير الذي يمكن أن تأخذه السياسة النقدية في تنفيذ قراراتها، وبالتالي التأثير في الأداء الحقيقي للاقتصاد.

هذا التأخير في تنفيذ السياسة النقدية اعتبر طويلاً ومتنوعاً، حيث إن أصحاب السياسة بحاجة إلى المزيد من الوقت لانتظار نتائج سياستهم، ومن ثم جمع البيانات وتحليلها، وهذا يأخذ المزيد من الوقت في تقرير ما إذا كان هناك مشكلة بحاجة إلى حل أو لا. بالإضافة إلى الوقت اللازم للنقاش في تحديد السياسات، ومن ثم تعميم هذه السياسات على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وهناك حجم من الوقت الذي يحتاجه سعر الفائدة على النقد الذي يصدره البنك المركزي من أجل أن يعمل على إعادة أسعار الفائدة الأخرى إلى مستواها.

وأكثر أهمية الوقت الذي تحتاجه السياسة من أجل التأثير في قرارات الاقتراض والاستثمار والإنتاج والذي يؤدي بالنهاية إلى التأثير في الناتج.

ولهذا وبسبب عامل الوقت الذي تحتاجه السياسة النقدية المعاكسة للدورة، فإن (فريدمان) رأى من الأفضل الالتصاق بالقاعدة الثابتة لنمو النقود، حيث تكون أقل دماراً وأفضل الموجود.

هذا بالإضافة أن هناك تباطؤاً في عامل الوقت بسبب الدوافع الشخصية والسياسية بالإضافة إلى المهارات والكفاءات التي يحتاجها تطبيق السياسة النقدية، كل هذا يؤدي إلى إطالة وصول أثر السياسة النقدية.

لهذه الأسباب اقترح النقديون عدم إعطاء البنك المركزي الاستقلالية والحرية؛ لأن ذلك سوف يقوي من المواقف الشخصية، والسياسية، والسلطوية للبعض، ويؤدي إلى المزيد من الأخطاء. إذاً يجب وضع البنك المركزي تحت الرقابة البرلمانية من أجل أن يتم مراجعة أدائه سياسياً، والتأكد من الاستقرار السياسي في آلياته وأدواته، ومن خلال ذلك من الممكن رؤية تنفيذ القانون الصارم لقاعدة نمو توسيع عرض النقد الثابت.

- **الانتقادات التي وجهت لقاعدة تطور النقود**

1. الاقتراح بأن النمو التاريخي للناتج المحلي هو 3% ولم يكن هذا المعدل موجوداً في أي سـنة، وكذلك لا يمكن أن يعتبر معدلاً مقبولاً تجريبياً، وبالتالي إذا كان النمو أقل من 3% فإن التوسـع النقدي بمعدل (3% - 5%) سـوف يؤدي إلى التضخم الدائم والمستمر.
2. إمكانيـة قدرة البنـك المركزي على التحكم بعرض النقـد، وأي نقد يمكن أن يتحكم به، بمعنـى أن البنك المركزي لا يسـتطيع التحكـم إلا في النقد الورقـي والاحتياطي، وأما النقود الأخرى الائتمانية والودائع وغيرها فلا يستطيع التحكم بها مباشرة.

3.4.4 كميـة النقـود المثلـى Optimum Quantity of Money

من خلال النقاش الطويل والخلاف القائم حول السياسـة النقدية، لم يكن واضحاً يوماً إذا كان التضخم شيئاً بغيضاً وآفة اقتصادية.

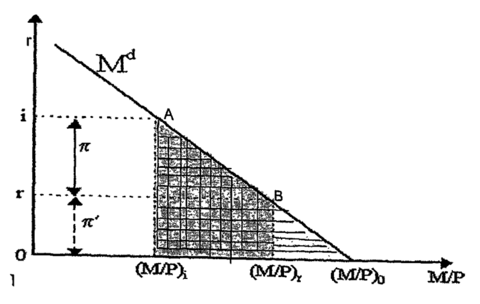
فـإذا تم دمـج التضخم وتحديـده بالطريقة التـي اقترحها (فريدمان)، وسـاد المعدل الطبيعي في المدى الطويل وجب أن لا يتأثر الاقتصاد سواء كان هناك تضخم أم لا.

لهذا فـإن العديد من الاقتصاديين الكليين آمنوا طويلاً بـأن التضخم المعتدل يمكن أن يحمي سياسـة إعادة توزيع الدخـل من الدائنين للمدينين، وتشـجيع قطاع العائلات بعدم الاحتفاظ بالأرصـدة النقدية وتحويلها إلى مخزون رأسـمالي بالإضافة إلى تعزيز المرونة في سـوق العمل من خلال السماح للأجر الحقيقي بالتآكل من دون مجابهات، ومفاوضات حول تخفيض الأجور الاسمية.

في خضم كل هذه التساؤلات، فالسؤال الذي طرح نفسه سريعاً هو، هل يمكن أن يكون هناك معدل مثالي للتضخم؟

(فريدمان) كان سـريعاً في الإجابة عن هذا السـؤال، حيث كان من نتائج حسـاباته أنه توصل إلى أن المعدل الأمثل للتضخم، هو نفسه معدل الفائدة الحقيقي؛ ولكن في السالب، أي أن المعـدل الحقيقـي للفائـدة يجـب أن يكـون صفـراً.

ويمكن تفسـير ذلك من خلال الشـكل رقـم (3)، حيث يمكن اسـتخدام مفهوم فائض المسـتهلك الذي يقع أسـفل من دالة الطلب على النقود (M^d) كما في الشكل رقم (3). هذا الميل السـالب لدالة الطلب علـى النقود يعكس ثمن الفرصة البديلـة للفائدة (M/P) التي تمثل الاحتفاظ بالنقد الحقيقي.



الشكل (3): كمية النقود المثلى وتكلفة التضخم بدلالة الرفاه

إذا بدأنا عند مستوى $(M/P)i$ من كمية النقود؛ حيث سعر الفائدة عند مستوى (i) فإذا قرر الفرد أو الوكيل الاحتفاظ بالمزيد من النقود إلى المستوى $(M/P)r$ فإن سعر الفائدة ينخفض إلى مستوى (r). إذاً تكاليف زيادة الاحتفاظ بالنقود تقدر بمقدار الفائدة بين:

$$=(M/P)i - (M/P)r$$

والآن فأي سلوك يسلكه الفرد فهو لا يهدف إلى الاحتفاظ بالمزيد من النقود؛ لأن سعر الفائدة عند مستواه الأدنى (r).

وبطريقة أخرى فإن المنفعة الحدية من النقود يمكن تمثيلها بتلك المستوى الذي يرتفع إليه منحنى الطلب على النقود، وبالتالي فإن المكاسب الكلية من التحرك من $(M/P)_i$ إلى $(M/P)_r$ يمكن أن يمثل بالمساحة الأكبر المظلّلة والواقعة أسفل منحنى الطلب بين الكمية $(M/P)_r$ $(M/P)_i$ والنقطة B وA.

والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو، «ما تكلفة التضخم بدلالة الرفاه»؟

فإذا كانت (i) تمثل سعر الفائدة الاسمي و(r) تمثل سعر الفائدة الحقيقي، فإن الفرق هو

$$i - r = p$$

حيث (π) تمثل معدل تضخم الأسعار.

وبما أن تكلفة الفرصة البديلة للنقود هي المعدل الاسمي لسعر الفائدة (i)، فإن الفرد سوف يختار الاحتفاظ بمستوى $(M/P)_i$ من النقود. ومع أنه يحصل فقط على المعدل الحقيقي لسعر الفائدة (r) على كمية النقود التي يحتفظ بها، فإذا كان مستوى الفائدة الحقيقي فعلاً (r) فإنه يحبذ الاحتفاظ بمستوى $(M/P)_r$ من النقود.

وبما أن:

$(M/P)_i < (M/P)_r$

فـإن الفـرد يحتفظ بكمية أقل من النقود بسـبب الأثر الحقيقي للتضخم، فإن خسـائر الرفاه بسـبب التضخم سوف تسـاوي المنطقة المظللة، التي تقع أسفل منحنى الطلب بين $(M/P)i$ و$(M/P)_r$ والنقطة B وA.

ومن أجل اسـتبعاد خسائر الرفاه التي حدثت بسبب التضخم (π) كل ما في الأمر يجب تخفيض التضخم إلى الصفر.

أي: $i = r$

وبالتالي فإن مسـتوى كمية النقـود المحتفظ بها هو تقريبـاً $(M/P)_r$، ولكن هل هذه الكمية هي الكمية المثلى؟

(فريدمـان) اقترح عمـل المزيد نحو الأفضـل، وذلك من خلال تخفيض سـعر الفائدة الاسـمي إلى مسـتوى الصفر، ومن أجل أن يكون ذلك صحيحاً وممكناً فإن معدل التضخم سوف يكون سالباً؛ أي مساوياً لمعدل الفائدة الحقيقي بالاتجاه الآخر.

أي: $\pi = -r$

وهذا يتمثل في الشـكل رقم (3) بالمسـافة ($\pi^{/}$) أي بين (π) والصفر وهذا المسـتوى السالب من التضخم ($\pi^{/}$) هو المعدل الأمثل للتضخم.

لاحـظ أنـه عند مسـتوى الفائدة صفر، فـإن كمية النقـود المرغوب الاحتفـاظ بها هي $(M/P)^o$. أي عند التحرك من $(M/P)_r$ إلى $(M/P)_o$ حصلنا على مكاسب الرفاه التي تقدر بالمسـاحة التي تقع أسـفل منحنى الطلب إلى اليمين في الشـكل رقم (3) والتي رؤوسها تمثل النقاط $(M/P)_r$، $(M/P)_o$ والنقطة (B)، أي منطقة المثلث المظللة أقصى اليمين.

وبطريقة أخرى، افترض أن أحد الأفراد أو الوكلاء كان على استعداد لدفع معدل موجب من الفائدة، من أجل الحصول على وحدة نقدية إضافية بصورة سـائلة، بمعنى آخر يطلب نقوداً أكثر ممّا هو موجود أصلاً. وبتقدير (فريدمان) فإن هذا النوع من الاقتصاد غير فعّال لأن النقود يمكن أن تطبع وتصدر دون تكلفة، وبالتالي لا يوجد حاجة من أجل وضع القيود الوهمية أمام عرض النقود من أجل أن تجعل السيولة النقدية شيئاً نادراً يجب مواجهته.

ونتيجة لذلك فإن كمية النقود المثلى بتقدير (فريدمان)، هي التي تولد مستوى يساوي الصفر من التكلفة الحدّية للفرصة ا لبديلة للنقود. أي:

سعر الفائدة الاسمي = صفر؟.

وبالرموز: $(i = o)$



لهـذا فإن (فريدمان) رأى أن السياسـة النقدية المثلى هي تلك التـي تكون قادرة على تقليص عرض النقود عند المستوى الحقيقي لسعر الفائدة، بمعنى:

$$gM = -r$$

وفي هذه الحالة فإن العلاقة السببية هي:

$$gM = \pi$$

وبالتالي نحصل على النتيجة المطلوبة أي معدل الفائدة الاسمي يساوي صفراً، أي:

$$i = r + \pi = 0$$

هذه السياسـة النقدية المثلى المقترحة من قبل النقديـين والعديد من المحدثين وعلى رأسـهم (فريدمان) عرفت بما يسـمى قاعدة أو قانون شـيكاغو.

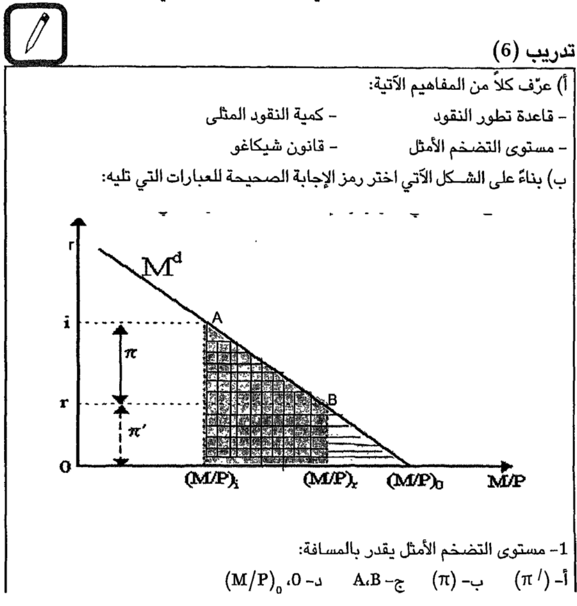
والآن – عزيزي الدارس– أجب عن الآتي.

تدريب (6)

أ) عرّف كلاً من المفاهيم الآتية:

- قاعدة تطور النقود
- كمية النقود المثلى
- مستوى التضخم الأمثل
- قانون شيكاغو

ب) بناءً على الشـكل الآتي اختر رمز الإجابة الصحيحة للعبارات التي تليه:



1- مستوى التضخم الأمثل يقدر بالمسافة:

أ- (π') ب- (π) ج- A،B د- 0، $(M/P)_0$

2- سعر الفائدة الحقيقي يقدر بالمستوى:

أ- $(M/P)_i$ ب- $(M/P)_r$ ج- (r) د- (i)

3- إذا قام الفرد بطلب الكمية $(M/P)_i$ من النقود فإن معدل التضخم:

أ- $(\pi^{/})$ ب- (π) ج- $A،B$ د- $(r ،B)$

4- عند كمية النقود المثلى فإن مكاسب الرفاه تقدر بالمنطقة:

أ- $A، B، (M/P)_r، (M/P)_i$ ب- $B، (M/P)_0، (M/P)_r$

ج- $(i،r)$ د- $(i، r، B، A)$

5- كمية النقود المثلي هي:

أ- $(M/P)_i$ ب- $(M/P)_r$ ج- $(M/P)_0$ د- صفر



أسئلة التقويم الذاتي (8)

1. ما المقصود بخطة شيكاغو، وما فحواها؟
2. هل لك، أن تتقصى الأسباب التي جعلت (فريدمان) ينقلب على خطة شيكاغو؟
3. ما المقصود بكمية النقود المثلى وما علاقتها بسعر الفائدة؟

5.4 السياسة النقدية وميزان المدفوعات

عزيزي الدارس، المبدأ الأساسي لهذه السياسة النقدية يفيد بأن ميزان المدفوعات يعتبر ظاهرة نقدية أساساً، وبالتالي فإن مسائل ميزان المدفوعات يمكن تحليلها بشكل فعّال على شكل العلاقة بين العرض والطلب على النقود. وعلى الأخص فإن العلاقة بين ميزان المدفوعات للمجتمع وعرض النقود توحي بالتقلبات في احتياطي البنك المركزي، والتي يمكن أن تكون نتيجة للتغيرات في السوق النقدي.

طريقة تحليل ميزان المدفوعات تسمى الطريقة النقدية تجاه ميزان المدفوعات، هذه الطريقة النقدية تم تطويرها في الخمسينات والستينات من القرن الماضي من قبل العديد من الاقتصاديين في جامعة شيكاغو.

• الفرضيات الأساسية:

تقوم هذه الطريقة على مجموعة من الفرضيات ومن أهمها:

1. الطلب على النقود هو دالة مستقرة في بعض المتغيرات المعروفة.
2. النتائج النقدية لاختلال التوازن في ميزان المدفوعات، لا يمكن التغلب عليها خلال فترة معقولة.

3. الناتج والاستخدام وغيرها من المتغيرات الحقيقية عند القيمة المعادلة لتوازنهما في المدى الطويل.

يمكن تحليل هذه الطريقة النقدية من خلال النموذج البسيط الذي يربط ميزان المدفوعات بالتطورات في السوق النقدي.

. إذا بدأنا عند التوازن في السوق النقدي أي أن:

العرض الحقيقي للنقود = الطلب الحقيقي للنقود.

ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة الرياضية الآتية:

$$M^S/P = L(R،y) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: M^S/P = العرض الحقيقي للنقود.

$L(R،y)$= الطلب الحقيقي على النقود.

افترض أن: F^* = الاحتياطي النقدي الأجنبي للبنك المركزي معبر عنها بالعملة الوطنية.

A = الاحتياطي المحلي

فإذا كانت (μ) تعبر عن المضاعف النقدي والتي تعّرف العلاقة بين مجموع الاحتياط في البنك المركزي وعرض النقود أي ($F^*+ A$) فإن:

$$MS = \mu(F^*+A) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

التغير في الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي في أي وقت يعبر عنها بـ (ΔF^*) والتي تساوي ميزان المدفوعات.

إذاً من خلال المعادلتين فإن الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي يمكن تمثيله بالمعادلة الآتية:

$$F^* = (\frac{1}{\mu})PL(R,y) - A \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وإذ افترضنا أن(μ) هي مقدار ثابت، فإن الفائض في ميزان المدفوعات هو:

$$\Delta F' = (\frac{1}{\mu})\Delta[PL(R,y)] - \Delta A \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

هذه المعادلة رقم (4) تلخص الطريقة النقدية:

1. العنصر الأول من الجانب الأيمن يظهر التغيرات في الطلب الاسمي على النقود، ويبين أنه في ظل ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة الطلب على النقود سوف تؤدي إلى إحداث فائض في ميزان المدفوعات، وبالتوافق مع الزيادة في عرض النقود التي تحفظ التوازن في السوق النقدي.



2. العنصر الثاني في المعادلة يمثل عناصر عرض النقود في السـوق النقدي. فالزيادة في الائتمان المحلي ترفع من عرض النقود بشكل يتناسب مع الطلب على النقود، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

3. إذاً ميـزان المدفوعات يجـب أن يذهب إلى حالة العجز من أجـل تخفيض عرض النقود وبالتالي إعادة التوازن إلى السوق النقدي.

ومن هذا التحليل يتضح أن المسـاهمة الأساسية للطريقة النقدية لميزان المدفوعات تظهر تأكيدهـا فـي كثير من الحالات على أن مشـاكل ميزان المدفوعات تحدث مباشـرة بسـبب عدم التوازن في السـوق النقدي، وبالتالي فإن الحل من خلال السياسـة النقدية هو الخيار المناسـب؛ حيث أن العجز الأكبر في ميزان المدفوعات يمكن أن يكون نتيجة لخلق الائتمان الزائد.



تدريب (7)

1. ما الفرضيات الأساسـية التي تقوم عليها الطريقة النقدية لميزان المدفوعات؟
2. يمكن التعبير عن الطريقة النقدية لميزان المدفوعات بالمعادلة:

$$\Delta F^* = (\frac{1}{\mu})\Delta[PL(R,y)] - \Delta A$$

فسر ما تنطوي عليه هذه المعادلة.



أسئلة التقويم الذاتي (9)

برأي النقديين إن ميزان المدفوعات يعتبر ظاهر نقدية، ناقش هذه العبارة.

5. الخلاصة

حاولنا، عزيزي الدارس، بهذه الوحدة إثارة الفكر الاقتصادي النقدي وما ينطوي عليه من مساهمات من قبل مدرسة (كمبردج) والمدرسة السويدية ومدرسة شيكاغو.

فبالنسبة إلى مدرسة (كمبردج) تم التعرف إلى طريقة الرصيد النقدي التي قدمها (مارشال) وبناها على معادلة التبادل التي قدمها (فيشر). حيث تحولت معادلة (فيشر) بمتغيراتها الأربعة إلى معادلة ذات متغيرين عرفت بمعادلة (كمبردج).

بالرغم من نقاط التفوق التي سجلتها طريقة (كمبردج) والرصيد النقدي على معادلة التبادل إلا أنها لم تسلم من الانتقادات في أكثر من مجال.

أما المدرسة السويدية فمن خلال رائدها (ويكسل) تم تقديم التحليل الخاص بعلاقة الفائدة بكل من رأس المال ومستوى الأسعار وكذلك الفرق بين الادخار والاستثمار.

وقد قدمت مدرسة شيكاغو من خلال أعلامها وعلى رأسهم (ميلتون فريدمان) تحليلا شاملاً وافياً للاقتصاد النقدي ابتداءً من آلية التحول النقدي؛ حيث شمل التحليل التفريق بين النظرية الكمية ونظرية التفضيل النقدي، وقدمت دالة الطلب على النقود، وتم إعادة صياغة معادلة التبادل. كما قدم (فريدمان) تحليله لكل من النقود والدخل، وميز بين الفكر النقدي والفكر (الكينزي) بهذا المجال الذي يصعب تحديد الفروق الفكرية فيه بين هذين الاتجاهين.

بالإضافة إلى الأفكار المتعلقة بكل من التضخم المسارع وسياسة الاقتصاد النقدي، حيث قدمت مدرسة شيكاغو عدة حلول من خلال ما يعرف بخطة شيكاغو، وقاعدة تطور النقود، وكمية النقود المثلى بالإضافة إلى السياسة النقدية، وعلاقتها بميزان المدفوعات.

6. إجابات التدريبات

تدريب (1)

1- ب 2- ب 3- أ 4- ب 5- د 6- ج

تدريب (2)

1)

الأول: الإنتاجية الحدّية للعمل المختزن والأرض المدخرة أي بمعنى الإنتاجية الحدّية لرأس المال برأي (ويسكل).

الثاني: الإنتاجية الحدّية للعمل الجاري استخدامه والأرض الجاري استخدامها.

2) الانخفاض في سـعر الفائدة يؤدي إلى:
- الفتور في الإقدام على الادخار
- الارتفاع في الميل الاستهلاكي
- الإقدام على الاستثمار.
- ارتفاع الأسعار.

وزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى:
- الخسائر سوف تحيط بالمنظمين
- تراجع حركة المعاملات
- انخفاض مستويات الأسعار

3) يمكن التحكم في زيادة الادخار عن الاسـتثمار عن طريق خفض سـعر الفائدة النقدي بالشـكل الذي يؤدي إلى تشـجيع الاسـتثمار. وهذا يؤدي إلى اسـتطراد ارتفاع أسعار السـلع إلى أن يزداد سـعر الفائدة في السـوق في النهاية إلى مسـتواه السابق بعد أن يكون قد تم تكوين رأس المال أو الاستثمار.

4)

أ- صحيحة   ب- خاطئة   ج- خاطئة   د- صحيحة   هـ صحيحة

تدريب (3)

-1

1) شراء سلع معمرة وشبه معمرة.
2) شراء بيت أو سيارة وليس بالضرورة أسهم وسندات.
3) هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي الناتج الكلي.
4) عرض النقد يؤثر بصورة مباشـرة في الاقتصاد من خلال التأثير في شـراء السـلع المعمرة كأصول.

-2

في حالة المنحنى العمودي (LM)

الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة أو انخفاض أو بقاء سـعر الفائدة على ما هو عليه أي بقاء سعر الفائدة غير محدد، والنتيجة النهائية تعتمد على مقدار التغير في كل من LM وIS بينما في حالة المنحنى الاعتيادي فإن سعر الفائدة يبقى ثابتاً.

في حالة المنحنى الاعتيادي (LM)

الطلب الكلي والسياسـة المالية قـادرة على التأثير في مسـتوى الناتج مع ملاحظة أن التغيـر في عـرض النقود له تأثير أكبـر وفي حالـة المنحنى العمودي فـإن الطلب الكلي

وبالتالي السياسة المالية لا يوجد لها أي أثر على مستوى الناتج على عكس الحالة الأولى.

-3

1. الكثيـر من عرض النقد يتم تحديده من خلال المؤسسـات المالية والبنوك التجارية لا من خلال البنك المركزي، وبهذا الشـكل لم يعد عرض النقد شيئاً خارجياً لا يمكن التدخل فيه.
2. عندما يزداد سـعر الفائدة الحقيقي تزداد سرعة التداول وبالتالي يزداد الطلب على النقود، وهذا يبطل فرضية ثبات تداول النقد عند (فيشر).
3. رفـض فرضية ثبات الناتج أو نموه بمعدلات ثابتة، ففـي المدى القصير الناتج غير ثابت وآلية الأسعار تؤدي عملها بشكل قادر على تصحيح الانحرافات، بينما يمكن أن يميل الناتج إلى الثبات في المدى الطويل.

تدريب (4)

1- نعم 2- نعم 3- نعم 4- لا 5- نعم

تدريب (5)

تفيـد آلية التحـول النقدي أنه: إذا كان هنـاك زيادة في عرض النقـود. فهذا يؤدي إلى زيـادة الطلـب الكلي، وبالتالي يؤدي إلى زيادة مسـتوى الأسـعار أو زيـادة الناتج. وتفيد نظرية المضاعف بأن:

1. الناتج هو الآلية الأساسـية لتعديل أداء الاقتصاد على الأقل في ظروف البطالة.
2. التغير في الأسعار فقط يحدث عند مستوى التشغيل الكامل.

تدريب (6)

أ)

- قاعـدة تطور النقـود: هي عبارة عن قيام البنك المركزي باسـتخدام القانون الصارم بشأن عملية التوسع في عرض النقود بمستويات ثابتة.
- كمية النقود المثلى: هي تلك الكمية من النقود التي تولد مسـتوى يسـاوي الصفر من التكلفـة الحدّية للفرصة البديلة للنقود، أي أن سـعر الفائدة الاسـمي يكون مسـاوياً للصفر.
- مسـتوى التضخم الأمثل: هو تلك المسـتوى المسـاوي لمعدل الفائدة الحقيقي ولكن بالاتجاه السالب.

- قانون شيكاغو: هو تلك القانون الذي اقترحه (فريدمان) ورفاقه والذي يفيد بتطبيق السياسة النقدية المثلى.

ب)

1- أ 2- ج 3- ب 4- ب 5- جـ

تدريب (7)

1)

1. الطلب على النقود هو دالة مستقرة في بعض المتغيرات المعروفة.
2. النتائج النقدية المترتبة على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات لا يمكن التغلب عليها خلال فترة معقولة.
3. الناتج والاستخدام وغيرهما من المتغيرات الحقيقية عند القيمة المعادلة لتوازنهما في المدى الطويل.

2)

إذا كانت معادلة ميزان المدفوعات على الصورة الآتية:

$$\Delta F' = (\frac{1}{\mu})\Delta[PL(R,y)] - \Delta A$$

فإن النتائج التي تنطوي على هذه المعادلة:

1. العنصر الأول في الجانب الأيمن $\Delta[PL(R,y)]$ يظهر التغيرات في الطلب الاسمي على النقود، ويبين أنه في ظل ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة الطلب على النقود تؤدي إلى إحداث فائض في ميزان المدفوعات بالتوافق مع الزيادة في عرض النقود التي تحفظ التوازن في السوق النقدي.
2. العنصر الثاني من المعادلة (ΔA) يمثل عناصر عرض النقود في السوق النقدي، فالزيادة في الائتمان المحلي ترفع من عرض النقود بشكل يتناسب مع الطلب الكلي على النقود، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

إذاً هذا يعني أن ميزان المدفوعات يجب أن يذهب إلى حالة العجز من أجل تخفيض عرض النقود وبالتالي إعادة التوازن إلى السوق النقدي.

7. مسرد المصطلحات

- التوازن العام General Equilibrium: عبارة عن مستوى النشاط الاقتصادي الذي يحدد التوازن في كل من القطاع النقدي والقطاع الحقيقي.
- خطة شيكاغو Chicago Plan: عبارة عن قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية تنظيمية قوية كاملة على عرض النقد تصل إلى مستوى 100%.
- السعر الطبيعي للفائدة Natural Rate of Interest: هو عبارة عن ذلك السعر الذي يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار.
- السعر النقدي (سعر السوق) للفائدة Money Rate or Market Rate of Interest: هو مستوى السعر الذي يتحدد في السوق ويميل إلى التعادل مع السعر الطبيعي وقد يكون أكبر أو أقل منه.
- السياسة النقدية المثلى Optimum Money Policy: هي تلك السياسة التي تكون قادرة على تقليص عرض النقود عند المستوى الحقيقي لسعر الفائدة.
- قاعدة تطور النقود The money Growth Rule: قيام البنك المركزي باستخدام القانون الصارم بشأن عملية التوسع في عرض النقود بمستويات ثابتة.
- قانون شيكاغو Chicago law: هو عبارة عن القانون الذي اقترحه (فريدمان) ورفاقه في جامعة شيكاغو والذي يفيد بتطبيق السياسة النقدية المثلى.
- كمية النقود المثلى Optimum Quantity of Money: هي الكمية التي تتحدد عندما يساوي سعر الفائدة الاسمي صفراً.
- مستوى التضخم الأمثل Optimum Inflation Rate: هو المستوى المساوي لمعدل الفائدة الحقيقي ولكن بالاتجاه السالب.
- معادلة التبادل Exchange Equation: هي المعادلة التي صاغها الاقتصادي الأمريكي (فيشر) I.Fisher والتي توصل من خلالها إلى أن الطلب على النقود يساوي عرض النقود، أي $MV = PT$.
- معادلة كمبردج Cambridge Equation: هي المعادلة المعروفة بطريقة (كمبردج) أو الرصيد النقدي والذي صاغها وطورها (مارشال) وأعوانه في جامعة (كمبردج) والقائمة أساساً على معادلة التبادل.

8. المراجع

أولاً: المراجـع العربيـة

1. أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. بوشهولز، تودج، (1996) أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نذيرة والحسيني، عزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
3. جالبريث، جون كينيث، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة بلبع، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
4. دويدار، محمد، (2003) مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني - الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
5. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.
6. مشورب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي – مبادئ - مدارس - أنظمة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبية الأولية

1. Fisher، Irving: The Purchasing Power of Money: Its Determination and Relation to Credit، Interest، and Crises، Edition: 1922: The Macmillan Company; New York; 1911.
2. ------------------------: The Theory of Interest; The Macmillan Company; Edition: 1930; New York; 1930.
3. Wicksell، Knut، the Influence of the Rate of Interest on Prices; Economic Journal، XVII (1907)، pp. 213220-.

ثالثاً: المراجع الأجنبية الثانوية

1. Backhaus، Jurgen G. Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2005

2. Barens ، Ing & Caspri Volker (Editors) Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004.
3. Bhatia، H. L، History Of Economic Thought، 4th ed، Vikas Publishing House Pvt. Ltd، Delhi، 1997.
4. Heilbroner، Robert L. The Worldly Philosophers: The Lives، Times And Ideas Of Great Economic Thinkers; 7th ed; Library Of Cóngress; New York; 1999.
5. Gibsok، Bill (Editor); Joan Robinson>s Economics- A centennial Celebration; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004.
6. Medema; Steven G. & Samuels، Warren J. Princeton; (Editor); History of Economic Thought: A Reader;1st ed; Routledge ;U. K; 2003.
7. Roll، Eric، A History Of Economic Thought، 5th ed، Faber and Faber Ltd، London، 1993.
8. Skousen ،Mark، ed. Dissent on Keynes، A Critical Appraisal of Keynesian Economics، Praeger Publishers، New York، 1992، pp. 131147-.
9. Srivastava، S. K. History Of Economic Thought، 4th ed، Chand & Company Ltd، New Delhi، 1996.
10. Toporowski، Jan; Theories of Financial Distribution– An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; April; 2004.
11. Zamagani، Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. http: /www.ecolib.org
2. http: / /cepa.newschool.edu
3. http: /www.wikipedia.org
4. http: /www.ocw.mit.edu



هذا الكتاب

يتناول أصل علم الاقتصاد ، وأهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ، ومساهمات أفلاطون وأرسطو ، ونشأة الرأسمالية في العصور الوسطى ، الهيكل العام والنشاط الاقتصادي في الإسلام والاختلافات الجوهرية بين الفكر الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي. مفهوم الرأسمالية التجارية ، العوامل التي شكلت المركنتيلية ومبادئها والخطوط العريضة للنظريات الميركنتيلية والمركنتيلية الجديدة وتقويم المركنتيلية . ويأتي هذا في احدى عشر وحدة هي: (مدخل إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ، الفكر الاقتصادي الإسلامي، الرأسمالية التجارية، الفيزوقراطية(الطبيعيون) ، المدرسة الكلاسيكية ، الماركسية ، المدرسة الحدّية ، المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، الاقتصاد الكينزي، الفكر الاقتصادي الكينزي الجديد ، المدرسة النقدية الحديثة والفكر الحديث .



الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات

P.O Box: 203 Heliopolis 11757 Cairo - Egypt
Mobile: 002-010-1763677 Mobile: 002 - 010 - 3401184
E-mail: info@uarab.net u_arab@yahoo.com Web : www.uarab.net